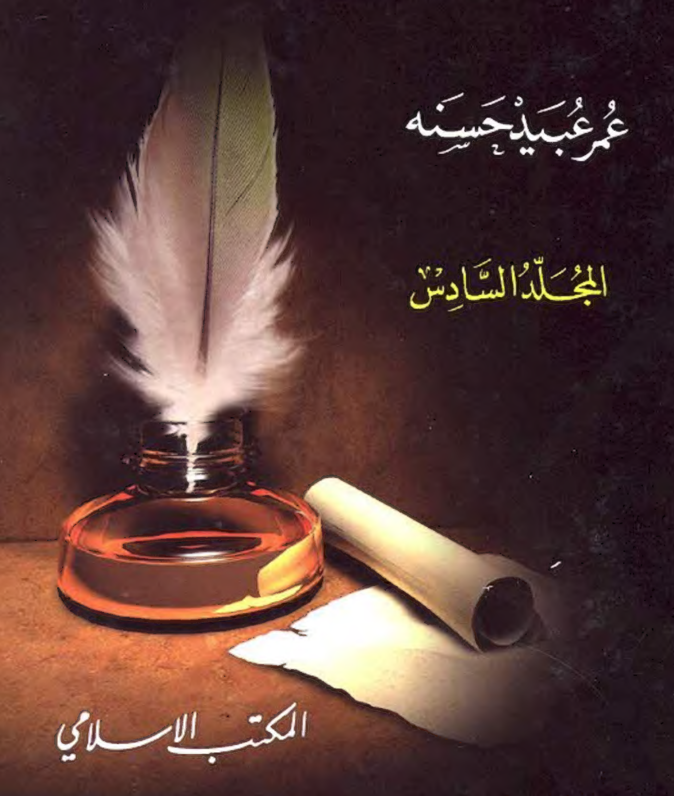
الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد السادس



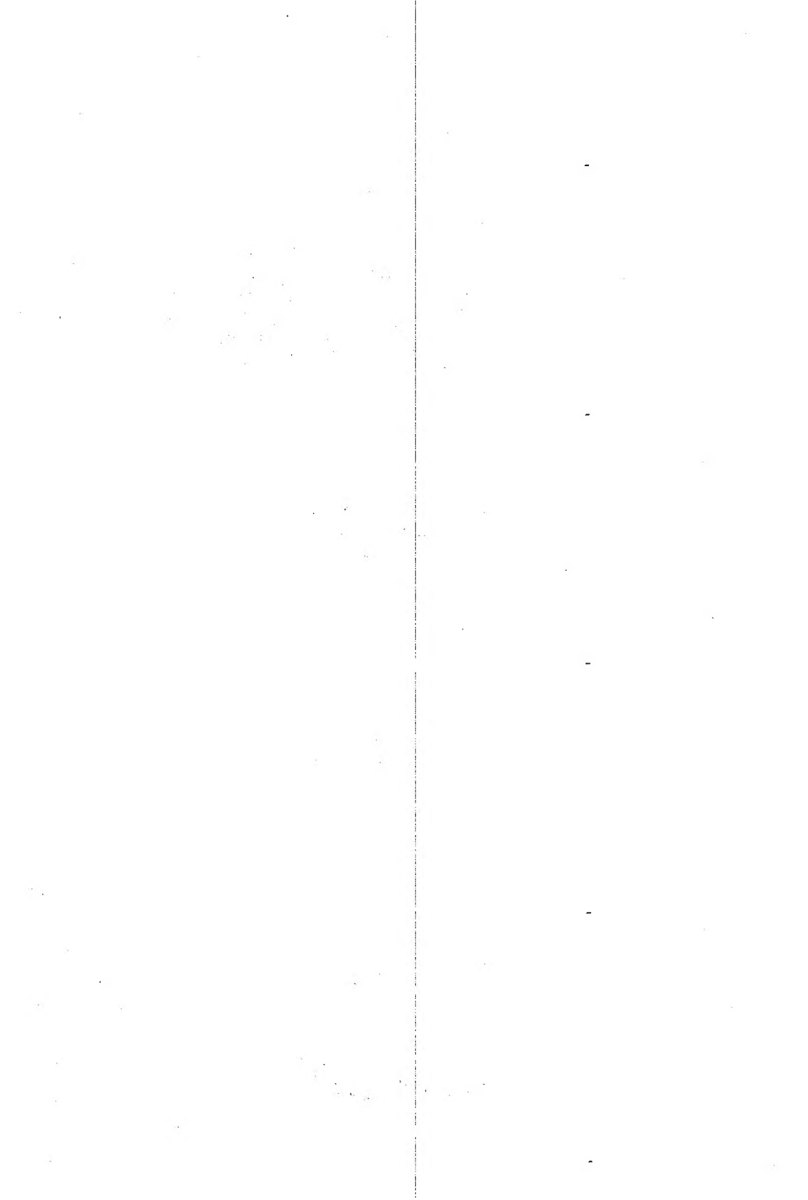
المكتب الإسلامي

الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد السادس

المكتب الإسلامي



بسم الله الرحمن الرحيم

يَقُولُ تَعَالَى:

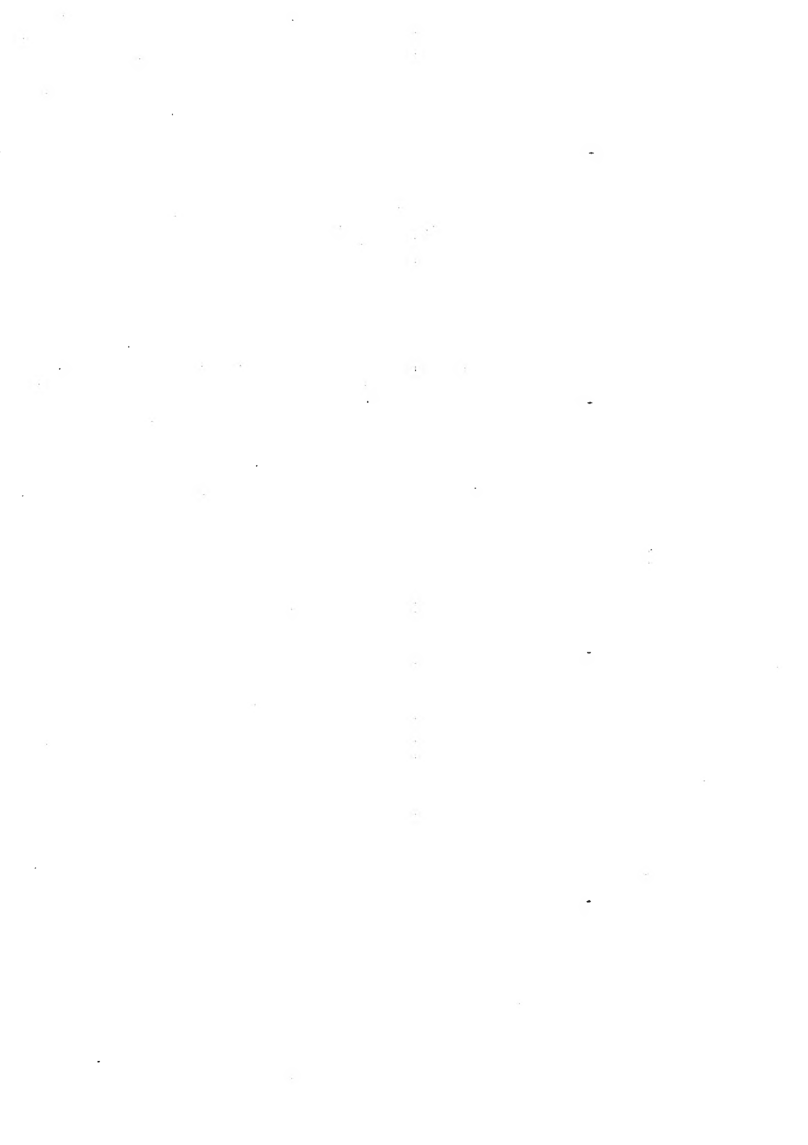
﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

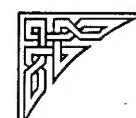
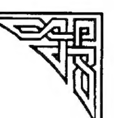
(يوسف: ١٠٨)



فهرس المحتويات

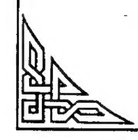
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

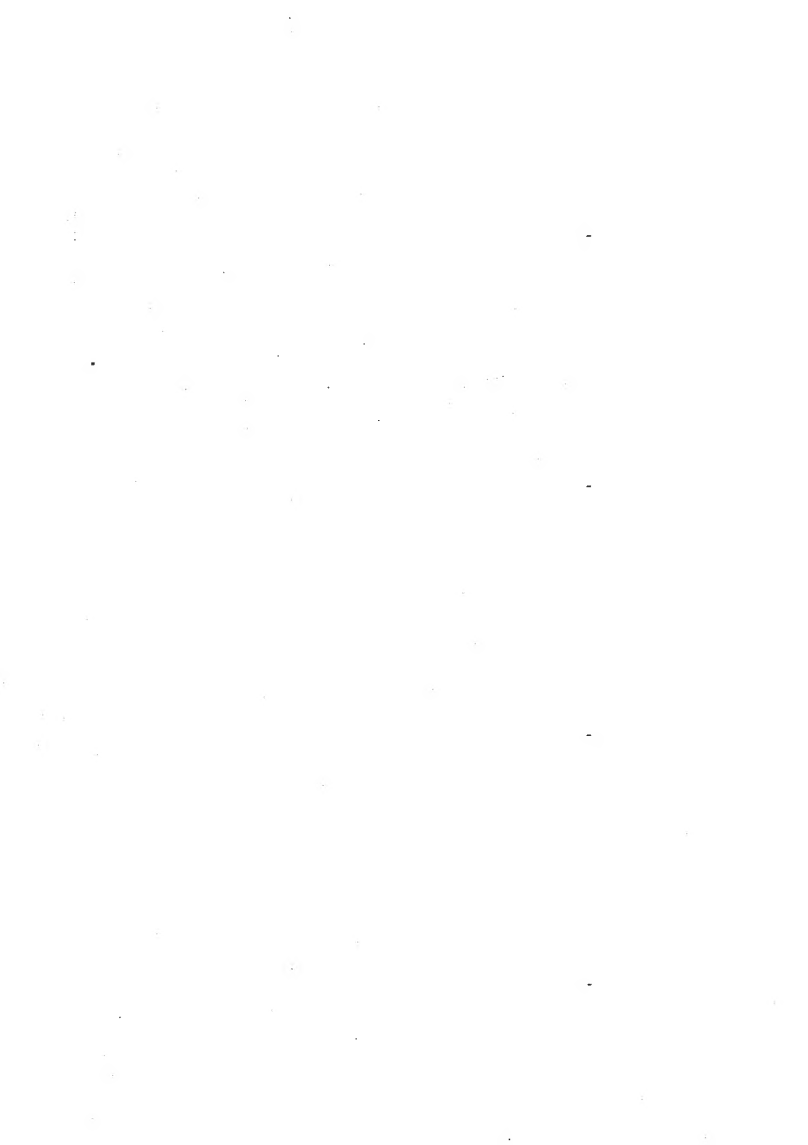


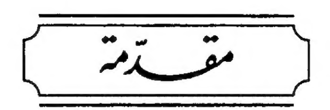



الاجتهاد للتجديد

سبيل الوراثة الحضارية





مقدمة

الحمد لله الذي جعل وراثة الأرض لعباده الصالحين، المؤهلين لتحقيق العبودية لله، وإقامة العمران البشري، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني وفق منهج الله، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٥-١٠٧).

فقوة الصلاح، وإرادة الإصلاح، هما سبيل النهوض، والطريق إلى الوراثة الحضارية وإلحاق الرحمة بالعالمين، وهذه سنة ماضية في الأمم السابقة واللاحقة.. سنة مطردة، حكمت الماضي وتحكم الحاضر وستمضي لحكم المستقبل، فالله تعالى يقول: ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ (الأحزاب:٦٢).
وإدراك هذه السنة التي تجري على الحياة والأحياء، أو فقه هذه السنة بمعنى أدق، واستيعاب هذا البلاغ المبين، هو الخطوة الصحيحة الأولى باتجاه التغيير والتأهيل لوراثة الأرض، تلك الوراثة التي تقتضي أول ما تقتضي معرفة التركة الحضارية الموروثة، وأسباب سقوط الأمم السابقة، وإدراك العلل التي أودت بها، حتى تتحصل العبرة للأمة الوريثة، وتتعرف على الخبرة للتأهيل الحضاري، التي إنما تتحقق بالصلاح وإرادة الإصلاح، ذلك أن البقاء للأصلح، وليس البقاء للأقوى كما هو الحال في فلسفة الحضارة الغربية المادية العنصرية المتغطرسة.

والاستقراء للتاريخ الحضاري للأمم التي سادت ثم بادت، يؤكد أن الوراثة بالقوة والسطوة قد تحصل، ويمكن أن تشكل النتيجة القريبة، التي قد

٣٢١٥/١٦

تستوعب جيلاً أو أكثر، فتوهم الناس بأنها السبيل والقاعدة للوراثة الحضارية، لكن عمر الأمم والحضارات لابد أن يُقاس بمقياسه الدقيق وبمداه الزمني المقدّر، الذي يؤكد أن تلك النتائج القريبة ما هي إلا مقدمات تحمل بذور انقضائها وفنائها في ذاتها، وأن العبرة بالعواقب والمآلات، وأن السنن الحضارية تتحدى بالعواقب، وأن العواقب آكد وأدق من النتائج القريبة الموهمة، حتى في ميزان العلم الموضوعي.

ولا نقصد بالسنن الجارية -وهي بدون شك من أقدار الله سبحانه وتعالى: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴾ (الأحزاب:٣٨)- تأكيد فكرة الجبرية وتكريس العطالة وسلب الإرادة، وإنما الذي نريد أن نبينه هنا، أن هذه السنن تبني الإرادة، وتشحذها، وتطلقها من عقالها، وتعيد إليها الفاعلية، وتهديها الطريق والمنهج الصحيح، وتحميها في رحلة البناء من التشتت والتبعثر والضياع، إنها بيان السبيل للوصول إلى الوراثة الحضارية والبلاغ المبين لكيفية تحقيق العبودية الحقة، واستنفار طاقات الإنسان وتجميعها وتوجيهها صوب أهدافها، وإدراك كيفيات تسخيرها، ومغالبة قَدَر بقَدَر أحبّ إلى الله، للإقلاع من جديد.

إن المخزون الثقافي الحضاري الذي تمتلكه الأمة المسلمة من عطاء رحلة النبوة التاريخي، وفقه السير في الأرض، وامتلاكها النص الإلهي السليم، الذي يعتبر من لوازم ختم النبوة، والذي أورثها خاصية الإمكان الحضاري، وبيّن لها دليل الوصول إلى الوراثة الحضارية، يجعلها قادرة على النهوض واستئناف دورها في القيام بأعباء وراثة الكتاب، ذلك أن شواهد التاريخ تحمل الدلالة الكافية على قدرتها في فترات متعددة على النهوض والتجاوز والتجديد،

وتحقيق الخلود المستمر بإنتاج النماذج المأمولة في كل جهة.. كما تحمل الدلالة أيضًا على أن فترات الركود والخمود والجمود والتقليد والاستنقاع الحضاري، كانت بسبب اختلال المعادلة بين معارف وهدايات الوحي ومدارك العقل، وعجز وسائل التربية والتشكيل الثقافي عن إحداث التفاعل بين الإنسان والإسلام، بين العقل والوحي، الأمر الذي أدى إلى عجز العقل المسلم -بسبب سوء تشكيله التربوي- عن التجديد والعودة بالأمة إلى الجادة المستقيمة، وذلك برد الأمور المستجدة إلى قيم الكتاب والسنة، وامتلاك القدرة على الاستنباط، واكتشاف الوسيلة التي تسهم بالحل، وتحقق الهدي المقصدي للكتاب والسنة، حسب ظروف الزمان والمكان، استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء:٨٣).. والاستنباط هو الاجتهاد، وهو مسؤولية العقل القادر على استصحاب قيم الكتاب والسنة بفهم جديد قويم للنص الخالد، للاهتداء إلى الحل.

إن الإحساس بمشكلة تخلف المسلمين، على الرغم من امتلاكهم النص الإلهي السليم، ومواريث النبوة والتجربة التاريخية المعصومة في تنزيل النص على الواقع، وجعل الإنجاز والتجديد -إلى جانب كونه إخبارًا يقينيًا من المعصوم ﷺ القائل: **«إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمة علىٰ رأسِ كُلِّ مائة سنةٍ من يُجَدِّدُ لها دينَها»** (رواه أبو داود عن أبي هريرة)- تكليفًا لابد من تحقيقه من خلال عزمات البشر، وفقًا للسنن الجارية في الحياة، والمخزون الثقافي -كما أسلفنا- من تطبيقات هذه السنن واطرادها بما يُسمى قوانين الحركة التاريخية حتى تكون الأمة على بصيرة، كان قدرًا مشتركًا بين روّاد الإصلاح وحركات

التجديد عامة، وكان متصلاً، يضيق ويتسع لكنه لم ينقطع، فلا تزال طائفة قائمة على الحق لا يضرها من خالفها حتى يأتي أمر الله وهي على ذلك.. وهذه الطائفة أو النخبة، هي التي تشكل خميرة النهوض والإصلاح، والتي لولا إحساسها ذلك لما حصلت دواعي التحرك والمحاولات المتعددة، لاستئناف التجديد والقيام بالدور الحضاري المنشود.

لكن تبقى المشكلة المطروحة -في نظرنا على الأقل- تكمن في عدم الرسوخ والإحاطة بفهم المشكلة وإدراك جوانبها المتعددة وأسبابها أو سننها، للوصول إلى كيفية الخروج منها.. وفي تقديري أن الإحاطة بالمشكلة وإدراك السنن التي تكمن وراءها، لا يتحقق إلا بتوفر التخصصات في فروع المعرفة المتعددة، وإحياء تلك الفروض الكفائية الغائبة، وعلى الأخص في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، ومنح العقل الدرجة الأعلى من التفكير ضمن إطار ومرجعية معرفة الوحي، وأن نجعل منه الأداة المعتمدة للتجديد، الأمر الذي لا يتحقق إلا بفقه النص وفهم الواقع وتحديد الاستطاعة محل تنزيل النص، وتحقيق الانفعال بين الإنسان والإسلام.

ولابد أيضًا من الاعتراف أن الضخ الخطابي والحشد الكلامي الإعلامي في معظمه من على منابر المسلمين وفي محاريبهم، ما يزال يتحدث عن مشكلات الأمة وقضاياها بشكل عام، بحيث قد يلامس سطح تلك المشكلات دون أن ينفذ إلى أعماقها ويجتهد في إبصار وبيان أسبابها، ويسهم في تقديم العلاج الناجع لها، لذلك نجد أن الواقع الإسلامي يراوح مكانه، وكأن الأشخاص ومواصفات الخطاب ووسائل الدعوة والعمل الإسلامي

أصبحت وقفًا، لا يمكن تغييره أو تجاوزه، على الرغم مما يحمل ذلك من مخاطر.

وقد تكون القضية الأخطر اليوم، هي في إلهاب حماسة الشباب، واستنفار طاقاتهم، وإغرائهم بالتضحيات الجسام، دون وضع خطط محكمة وتقديم برامج مدروسة، ووضع أوعية حكيمة لتحركاتهم وتضحياتهم، ومن ثم تركهم لمصيرهم الذي يعانون منه اليوم في أكثر من موقع!! وليس هذا فقط، وإنما الإلقاء بالتبعة عليهم، ووصمهم بالاستعجال والتشدد وسوء التقدير، دون تحديد مَن المسؤول الحقيقي عن ذلك، والانصراف عنهم أو الهروب منهم إلى وجهة أخرى أو موقع آخر، لإلهاب حماسات جديدة تجاهه، يتم هذا كله ويتكرر دون وقفة للتقويم والمراجعة لجميع التجارب المماثلة التي ما نزال ندفع أثمانها باهظة من دماء المسلمين، ودون أن ندري أن تضحياتنا تستعار لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية، عَلِمَ مَن عَلِم عن عمالة وسوء طوية، وجَهِلَ مَن جَهِلَ عن غفلةٍ وسطحية.

واعتقد أننا لابد أن نخطو خطوة شجاعة لنطرح الأسئلة الصعبة ونجيب عليها بكل صدق وأمانة، بعيداً عن الذرائعية وإعفاء الذات: لماذا انسلخ الناس عن الإسلام؟ وكيف يعودون إليه؟ وما هي الخطط والبرامج لرحلة العودة؟ ولماذا لم يتحقق النجاح لمشاريع النهوض والإصلاح واكتشاف مواطن الخلل في مسيرتها؟ فلم تعد الشعارات العامة الفضفاضة كافية للنهوض بالأمة، وإن استمع الناس إليها.

وفي تقديري أن الاجتهاد والتجديد والتطوير والنهوض تكليف مستمر، وملف مفتوح دائمًا، وأن النقد والتقويم والمراجعة والمفاكرة والمشاورة، هي

أدوات هذا الاجتهاد والتجديد، وهذا لا يتحقق ما لم تفرد في الذهن الثقافي الإسلامي مساحات اكبر للنقد ومجالات أوسع لمراكز البحوث والدراسات ومراكز المعلومات ونوعية البحوث المعتمدة لرسائل الدراسات العليا، لأن المشكلة ليست في نصوص الدين الخالد، وإنما بفهوم الناس في التعامل مع قيم الدين.

المشكلة تكمن في غياب الفهم القويم للأحداث المتجددة، في ضوء النص القرآني الخالد، والانعتاق من عُقدة الوهم، التي تشكلت عبر ظروف غير طبيعية، من ان الحَجْرَ على العقل إنما يكون لصالح الوحي، دون أن ندري أن الحَجْرَ على العقل وإغلاق منافذ الاجتهاد والتجديد، محاصرة للوحي الخالد، وعزل للإسلام عن معالجة قضايا الإنسان، وإيجاد الفراغ لامتداد الآخر، الأمر الذي يكرّس العجز والتخلف والتبعية، ويقضي على أي أمل في النهوض والاجتهاد والتجديد، وبذلك يكون النكول عن مهمة التجديد التي بها يستمر التدين الصحيح، وتنتفي العلل ونوابت السوء.

وهذا الكتاب، عبارة عن محاولة جاءت في فترات متقاربة خلال عام ١٤١٨هـ، لتقديم ملاحظات في قضايا التجديد والاجتهاد وبعض نماذج من رواد التجديد والإصلاح، علّها تساهم بتحريك الركود، وتشكل إضاءة تُضم إلى غيرها، لمعاودة إخراج الأمة المسلمة للناس، والخروج من النفق المظلم الذي أُدخلت فيه.

والله غالب على أمره.

الدوحة في :
٦/١١/١٤١٨هـ
٥/٣/١٩٩٨م

الاجتهاد طريق التجديد



اصطفى الله سبحانه وتعالى الأمة المسلمة لوراثة الكتاب، فقال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (فاطر: ٣٢).

وتعهّد لها سبحانه وتعالى بحفظ هذا الوحي وامتداده، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩)، بينما أوكل حفظ الكتب السماوية السابقة إلى أهلها، فقال: ﴿ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾ (المائدة: ٤٤)، فكان الحفظ من الضياع والتحريف وانضباط منهج النقل واستمرار النص الإلهي سليماً، من لوازم الخلود، وصحة التكليف، ولزوم الخاتمية، وتوقف النبوة، واكتمال الدين وإتمام النعمة، يقول تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (المائدة: ٣).

لذلك فإن المسلم المعاصر مدعو للتحقق بمعرفة الوحي في الكتاب والسنة، وتبصره بالسنن الإلهية والقوانين الناظمة لحركة الحياة والأحياء، التي تتمثل في أقدار الله، وسننه المطردة التي لا تتبدل ولا تتحول، ليحسن التعامل معها، ويمتلك القدرة على تسخيرها، ومغالبة قدر بقدر أحب إلى الله، في محاولة لشحذ الفاعلية واسترداد الوعي، وتصويب المفاهيم وتصحيح المعايير، والمساهمة بتجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء عنه، والعودة بالاجتهاد والتدين إلى التلقي عن الينابيع الأولى المعصومة في الكتاب والسنة، ونزع القدسية عن أقوال البشر واجتهاداتهم وادعاء العصمة لها، وامتلاك القدرة على التعامل مع قيم الكتاب والسنة، والنظر إليها واستلهام عطائها وهدايتها من خلال استيعاب مشكلات الإنسان، والتعرف على المجتمع وقضاياه، وإيجاد الحلول الشرعية التي تتلاءم مع الواقع في ضوء إمكاناته واستطاعته، وتقويم الواقع، وتصويب مسيرته،

واكتشاف مواطن الخلل فيه، ووضع خطة للعودة به إلى الجادة وتقويمه بأمر الدين في ضوء السنن الجارية، والتحول من التفكير الارتجالي القائم على الانفعال وردود الأفعال، إلى التفكير الاستراتيجي الذي يفقه النص، ويفهم الواقع ومعطيات العصر ويحيط بمعرفته، ويبصر الأسباب والسنن التي صنعته، ويتعرف بدقة على الإمكانات والاستطاعات، ويحدد مدى التكليف الشرعي المطلوب والممكن في كل مرحلة، مدركًا للتداعيات والعواقب والمآلات، غير خاضع للإثارة والاستفزاز، مستجيبًا لقول الرسول ﷺ: **«ليس الشديدُ بالصُّرَعَة، إنما الشديدُ الذي يملك نفسه عند الغضب»** (متفق عليه عن أبي هريرة).

فالتحديات كثيرة، والاستفزازات مستمرة ودائبة، والمدافعة بين الحق والباطل سنة ماضية، يقول تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ (البقرة:٢١٧)، ويقول: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ﴾ (الرعد:١٧).. وتجديد أمر الدين وعملية الإحياء والبعث الحضاري والتحصين الثقافي للإقلاع من جديد، تكليف ومسؤولية، وهذا التكليف إنما يكون سبيله الاعتصام بحبل الله المتين، وتدبر آياته فهو الذي يمنح اليقين، فيقص القصص، ويقدم التجربة، ويشرع السنة، ويبصر بالعاقبة، ويحمي من السقوط.

أبعاد قضية الخاتمية والخلود

ولعل الموضوع الأساس التي تتمحور حوله قضية الاجتهاد على تعدد أسمائها ومسمياتها من مثل: التجديد، والتغيير، والإصلاح، والتطوير، والتنمية، والنهوض، إنما هي الإدراك الكامل لقضية الخاتمية والخلود والعالمية للرسالة الإسلامية، وما يترتب على ذلك من معطيات، ذلك أن من المسلَّم به

شرعًا وواقعًا، أن الرسول ﷺ هو خاتم النبيين، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ (الأحزاب: ٣٩).. وقال الرسول ﷺ: «مَثَلِي ومَثَلُ الأنبياء من قبلي كَمَثَل رجلٍ بنىٰ بنيانًا فأحسنه وأجْمَلَهُ إلا موضع لبنةٍ من زاويةٍ من زواياه، فجعل الناسُ يطوفون به ويعجبون له ويقولون: هلاَّ وُضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين» (رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة).. وهذا يعني في جملة ما يعني: توقف النبوة وانتهاءها إلى الرسول ﷺ، كما يعني توقف التصويب والتقويم لفعل البشر عن طريق وحي السماء، وربط التصويب والتقويم لمسيرة البشر بقيم الكتاب والسنة، وحيه المحفوظ، أي أن التجدد والتجديد والعودة بالتدين إلى الجادة المستقيمة أصبح ذاتيًا، ومنوطًا بالأمة في كل عصر، متمثلاً بأهل الاستطاعة فيها، لأن الأمة أصبحت تمتلك معيار التصويب في الكتاب والسنة، القادر على تقويم الواقع في كل وقت، وتحديد جوانب الخلل فيه، بل والهداية إلى كيفية التقويم والتجديد والعودة إلى الجادة المستقيمة.

وقد يكون من أبرز لوازم الخاتمية وألزم نتائجها، صفة الخلود للرسالة الإسلامية، الذي يعني القدرة على العطاء والإنتاج للنماذج في المجالات المتعددة، والصلاحية لكل زمان ومكان.

وتحقيق هذا الخلود والتدليل عليه، لا يكون إلا بالاجتهاد والتجديد، الذي يعتبر أيضًا من مقتضياته ولوازمه، وبتعبير أدق: إن تحقيق الخلود في كل زمان ومكان هو النظر في تجريد النص من قيد الزمان والمكان والمناسبة، وتوليد -أو استنباط- أحكام في ضوئه، لتقويم الواقع المتجدد، ومعالجة مشكلاته وقضاياه في كل زمان ومكان، ورؤية المستقبل من خلال استشراف الماضي،

وهذا هو الاجتهاد أو التجديد والتغيير والتطوير والإصلاح والتنمية، وما إلى ذلك من المصطلحات.

فاعتقاد الخاتمية والخلود يترتب عليه استمرار عملية الاجتهاد والتجديد والتصويب، وعدم الجمود والتوقف العقلي، ولذلك فمحاصرة الخلود أو القضاء عليه إنما جاء بحسن نية وحرص وتخوف عند بعضهم، لكنه بمكر وخبث وسوء نية عند بعضهم الآخر، وذلك في محاولة لإخراج الإسلام من الحياة، وفصله عن واقع البشر، وبذلك تصبح دعوى الخلود المرفوعة كشعار والمفقودة في الواقع مثاراً للتندر.. فخلود النص -كما هو مؤكد- لا يعني خلود فهم النص، وعصمة الدين لا تعني عصمة التدين، وثبات النص لا يعني جمود الفهم، وإنما يعني خلود المعيار والمقياس الذي تُقاس به حالة المجتمع لمزيد من التقويم والتقدم، ويعاير به الواقع لاكتشاف جوانب الخلل والتخلف لمعالجته ومفارقته.

فهم النص

ومن رحمة الله سبحانه وتكريمه للإنسان، انه أذن بالاجتهاد وبالتجدد المستمر في فهم النص الخالد المعصوم، وحض عليه، تيسيراً على الناس، وتمييزاً من الخلط والالتباس بين ثبات النص وجمود الفهم.. فحين يتوقف الاجتهاد ويغيب التجديد، يسيطر الجمود وتشل الحركة وتنطفئ الفاعلية وتضييق المنافذ وتتعطل المصالح المتجددة، لعدم وجود فقه جديد، ويكون ذلك مسوغاً للتفلت من شرائع الدين وسبيلاً لوصمه بالجمود والرجعية، والماضوية والتاريخية، وانعدام صلاحه للزمن الحاضر، ذلك ان فهم النص يجمد بالعجز والغباء، وينحرف بالتاويل الفاسد، ويغلو بالانتحال الباطل.

لقد جعل الإسلام التجديد في فهم النص بديلاً لإلغاء النص ونسخه وتغييره، وهذا المقصد لا يتحقق في حالة الجمود والتقليد، لأنه لو فتح هذا الباب -كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض نقده للجمود والتقليد والمحاكاة- لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله، ويبقى كل إمام في أتباعه بمنزلة النبي ﷺ في أمته، وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به النصارى في قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١).

ذلك أن توقف الاجتهاد وتجديد الفهم للنص بحسب متغيرات الواقع، والاكتفاء بالاجتهادات البشرية السابقة، التي جاءت وليدة لعصر غير عصرنا، بمشكلاته وقضاياه، هو نقل للقدسية والعصمة من الوحي إلى العقل، ومن النص الإلهي إلى الفهم البشري لعصر معين، ومن نصوص الدين إلى أقدار التدين.. ويخشى أن يقود هذا إلى لون من الشرك والتأليه، وظهور الأرباب بشكل معلن أو خفي، ومن ثَمَّ التعطيل لخلود النص والمحاصرة لعطائه وامتداده، لذلك علل الشاطبي رحمه الله استمرار الاجتهاد والتجدد والتجديد، بما يعضده الشرع، ويشهد له فعل خير القرون، ويعززه التاريخ، ويؤكده الواقع الراهن بقوله: «... فلأن الوقائع في الوجود لا تنحصر، فلا يصح دخولها تحت الأدلة المنحصرة، ولذلك احتيج إلى فتح باب الاجتهاد من القياس وغيره، فلابد من حدوث وقائع لا تكون منصوصاً على حكمها، ولا يوجد للأولين فيها اجتهاد، وعند ذلك فإما أن يُترك الناس فيها مع أهوائهم، أو ينظر فيها بغير اجتهاد شرعي، وهو أيضاً اتباع للهوى، وذلك كله فساد، فلا يكون بد من التوقف لا إلى غاية، وهو معنى تعطيل التكليف لزوماً، وهو مؤد إلى تكليف ما لا يُطاق، فإذن لابد من الاجتهاد في كل زمان، لأن الوقائع المفروضة لا تختص بزمان دون زمان» (الموافقات للشاطبي، كتاب الاجتهاد، ٤/ ١٠٤، تحقيق الشيخ عبد الله دراز).

فمشكلة العجز والجمود والتوقف، ليست في قيم الدين ومقاصده، فخلود نصوصه يمنح تعاليمه وشرائعه الخصوبة والمرونة لمعالجة قضايا الناس ومتطلبات العصور، وإنما المشكلة في الذهن العاجز عن التدبر والاجتهاد المتجدد في فهم النص والتعامل معه، والاجتهاد في تنزيله على الواقع في ضوء قضايا ومشكلات العصر.. كما أن المشكلة ليست في العجز فقط، وإنما في حاجز الخوف من الإقدام على الاجتهاد الذي يعني تجريد النص من ظرفه وتعديته، وتوليد الأحكام الشرعية في واقع الناس.

هذا الخوف الذي تولّد باسم التقوى وقدسية النص، هو الذي كرّس العجز، وعطّل العطاء والامتداد، وما تنزل النص أصلاً إلا ليتعامل مع طبائع الناس، في جميع حالاتهم وأحوال تدينهم، زيادة ونقصاً، وصعوداً وهبوطاً، ويقوّم واقعهم ويعالج قضاياهم. والصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كان أحد أولئك الذين حاولوا إزالة حاجز الخوف من الإقدام على الاجتهاد وتبديده، فقال: «قدْ أتىٰ علينا زمانٌ وما نُسألُ، وما نحنُ هناك، وإنَّ اللهَ قدَّر ما تَرون، فإذا سُئلتم عن شيءٍ فانظروا في كتاب الله، فإن لم تجدوه في كتاب الله، ففي سُنَّة رسول الله، فإن لم تجدوه في سُنَّة رسول الله، فما أجمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فيما أجمع عليه المسلمون، فاجتهد رأيكْ، ولا تقل: إنِّي أخافُ وأخشىٰ، فإنَّ الحلالَ بَيِّنٌ والحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَينَ ذلك أمورٌ مُشْتَبِهةٌ، فَدَعْ ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبك» (رواه الدارمي في سننه، في المقدمة).

هذا هو المفهوم الرئيس الذي يضمن خلود الإسلام، ذلك أن هذا المفهوم يعني بشكل واضح لا لبس فيه، أن يأخذ المسلمون في كل عصر نصيبهم من

فهم الإسلام، لذلك فالاجتهاد والتجديد ليس تحريفًا للدين ولا انتحالاً ومروقًا منه، وإنما ولاء لقيمه، وتعميق وإنماء لفهم عقيدته، وامتداد بشرعه، وتعبيد للواقع بمعاييره، وصبغ مسالك الناس بصبغة الله، ومن احسن من الله صبغة.

لذلك كان من الطبيعي والشرعي والمشروع، أن رَفَعَ الإسلام الحرج والعسر، وأزال حاجز الخوف من أمام العقل المسلم، ودفعه للنمو والنظر والتدبر والملاحظة والمقايسة والاكتشاف، حتى إننا لنقول: بأنه لو لم يكن في هذا الدين إلا صفة الخلود التي تدفع المؤمن به إلى فقه النص والإحاطة بفهم الواقع، الموصل إلى الاجتهاد في تنزيل النص على الوقائع المتجددة، واعتبار الاجتهاد والتجديد مصدراً للأحكام، لارتكازه إلى نصوص الكتاب والسنة، لكفى العقل المسلم تطوراً ونمواً وارتقاءً.

لقد حض الإسلام على الاجتهاد والتجدد والتجديد والتقويم والمراجعة، وعلى الأخص كلما طال الأمد، وكاد الركود والتقليد الجماعي، والاستنقاع الذي يورثه التقليد وإلف العادات، أن يسيطر على المجتمع، لحماية الأمة ومتابعة النهوض، فقال الرسول ﷺ: **«إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمة علىٰ رأسِ كُلِّ مائة سنةٍ من يُجَدِّدُ لها دينَها»** (رواه ابو داود عن أبي هريرة).

وفي اعتقادي ان هذا الحديث لا يجوز أن يقتصر فهمه -كما هو حال الذين يعيشون في غرفة الانتظار- على الإخبار بما سيكون فقط، وإنما له ابعاد أخرىٰ متعددة، ياتي في مقدمتها وعلى راسها بُعد تكليفي أيضًا، يتضمن حمل الأمانة واستشعار المسؤولية عن هذا الدين، وحراسة النصوص، والاجتهاد لاستمرار عطائها وتحقيق الانفعال بها في حياة الناس، ذلك أن من لوازم الخاتمية استمرار سلامة النص الإلهي في الكتاب والسنة، ليصح التكليف في حياة الناس من جانب، وامتلاك المقدرة على تحقيق خلوده بالاجتهاد في

تنزيل أحكامه على واقع الناس، وإنتاج النماذج الإسلامية على الأصعدة المتعددة من جانب آخر.

فالحديث يطمئن ويؤكد ويكلف في الوقت نفسه بديمومة الاجتهاد وتجديد الدين في كل قرن، وبدهي أن التجديد لا يعني الإلغاء والتبديل لآيات القرآن، ولا تبديل نصوص السنة، وإنما يعني العودة إلى التلقي من الينابيع الأولى والعودة إلى الجادة المستقيمة، ونفي ما يمكن أن يلحق بالتدين من علل وإصابات، ناشئة من طبيعة الإنسان وغفلته وجهله واتباعه للهوى، وإلفه للتقليد، ونسيانه وانحلال عزمه وضعف عزيمته، وتجمده على فهوم واجتهادات بشرية جاءت لمعالجة مشكلات عصر معين، ذلك أن من المسلم به أن صوابية الاجتهاد لعصر معين لا تعني بالضرورة صوابيته لكل عصر.

ملامح من منهج الدعوة إلى الاجتهاد

نعود إلى التأكيد أنه: ليس المرادُ بالاجتهادِ والتجديدِ الإلغاءَ والتبديلَ وتجاوزَ النص، وإنما المرادُ هو الفهم الجديد القويم للنص، فهمًا يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه، معالجة نابعة من هدي الوحي.

ونستطيع القول: إن النزوع إلى الاجتهاد، وإعمال العقل في ضوء هدايات الوحي، الذي يعتبر سبيل تحقيق الخلود للرسالة الإسلامية، والامتداد بالإسلام في جوانب الحياة وشُعب المعرفة جميعها، هو سمة المجتمع المسلم والفرد المسلم على سواء، وهو وإن كان في محصلته النهائية يقع ضمن إطار فروض وتكاليف الكفاية، وعلى الأخص في القضايا الكبرى، إلا أنه مطلوب من كل

إنسان بمقدار إمكاناته وكسبه الشرعي واستطاعته العقلية، ولابد أن يكون لكل مسلم منه نصيب ما، وهو سبيل النمو والتنمية الفردية والاجتماعية، وقد أغرى الله سبحانه وتعالى به، وشجَّع عليه سائر المؤمنين، ليبقى التفكير والتفاكر مرتكزًا للحياة الإسلامية، فقال الرسول ﷺ : **«إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجتهد ثم أصابَ فله أجران، وإذا حَكَمَ فاجتهدَ ثم أخطأ فله أجر»** (متفق عليه من حديث عمرو بن العاص)، وفي تقديري أن الحاكم هنا هو كل من نيط به الحكم على شيء، أو النظر في أمر، أو الاجتهاد في قضية، فهذا الحديث يصدق على كل الأفراد، الذي يملكون كسبًا في القضية المطروحة، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.. ولعل ملمح الإغراء بالاجتهاد إنما يتحقق من وجهتين:

الوجهة الأولى: أن الله سبحانه وتعالى لم يقصد أن ينيطه بأناس بأعيانهم تكون لهم مراكز ومواقع اجتماعية، وبذلك تتشكل طبقة من رجال الدين أو حملة الكتاب المقدس، على غرار ما أصاب الأمم السابقة، الذين يحتكرون فهمه وتفسيره، وإنما فتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وجعله عامًا يلجه كل قادر عليه.

والوجهة الثانية: أن الله سبحانه وتعالى لم يثب على الخطأ في أي عمل من أعمال الإنسان -فيما أعلم- إلا في مجال الاجتهاد والتفكير وإعمال العقل، ذلك أنه من المعروف أن الله تجاوز للأمة المسلمة عن الخطأ والنسيان وما اسْتُكرهت عليه، قال الرسول ﷺ : **«إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»** (رواه ابن ماجه عن أبي ذر الغفاري)، وكان ذلك من أعظم نعم الله على عباده، ويُسْر شرعه وتيسير تكاليفه، لأن المحاسبة علىٰ الخطأ تتجاوز الاستطاعة، خاصة إذا بذل الجهد وتوفر إخلاص النية، وهنا

قد يصح معنى الحديث، رغم ضعف إسناده: «نية المرء خيرٌ من عمله» (رواه البيهقي والطبراني، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: والحديث ضعيف، وهو في مسند الشهاب).

أما في مجال إعمال العقل وممارسة التفكير والاجتهاد، فإن الخطأ لا يقع ضمن دائرة التجاوز والعفو وإنما يرقى إلى مستوى آخر، مستوى الأجر والثواب، وفي ذلك ما فيه من كسر حاجز الخوف والدعوة إلى النزوع للتفكير، لأن الخطأ في العمليات الفكرية والعقلية هو أحد السبل للوصول إلى الصواب، فهو من طبيعة البشر ومقتضىٰ حريتهم، وهو في الحقيقة طريق الوصول إلى الصواب.. أما التعطيل والإلغاء فهو إهدار لكرامة الإنسان، وتكبيل لعقله، ومحاصرة لإرادته واختياره.

محاذير وذرائع لإيقاف الاجتهاد

ويَرِدُ هنا محذور قد يكون من المفيد التوقف عنده بمقدار ما يتسع له المجال، وهو أننا لو فتحنا باب الاجتهاد لكل إنسان مهما كان كسبه الشرعي وقدرته العقلية، فسيدخل من هذا الباب مَن يُحسن ذلك ومَن لا يحسنه، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخفاف والعبث بالأحكام الشرعية.. والذي يبدو لي في هذه القضية -والله أعلم- أن هذا المحذور مقبول من جانب، وعليه بعض التحفظات من جانب آخر.

أما أنه مقبول، فلأن التخصص والاقتدار واستجماع المؤهلات المطلوبة، والإحاطة بعلم القضية المطروحة، هو الوضع الطبيعي لكل من يفكر في اقتحام هذا المجال، وغيره من المجالات الفكرية، حتى لا يُفتي الناس بلا علم، فيَضِلّ

ويُضِلّ.. وأما بعض التحفظات والتخوفات التي تَرِد على الموضوع: من إقدام غير المؤهلين، وهذا أمر وارد على كل أمور الحياة الفكرية والعملية، ولا يمكن منعه، لكن في الغالب سوف يُحجم مَن لا أهلية له عن اقتحام هذا الموضوع الذي لا علم له فيه، ولا تصور له عنه، ولو حاول مباشرةَ الموضوعِ لعَرَّضَ نفسه للون من الزراية والسخرية والتجريح.

وفي تقديري أن ذلك المحذور أو الحالة الاستثنائية غير الطبيعية أو الخاصة، وهي واردة، لا يجوز أن تلغي عموم الدعوة إلى الاجتهاد بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا حَكَمَ الحاكم...»، خاصة وأن النهي القرآني عن القول بغير علم: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (الإسراء:٣٦)، إضافة إلى عصمة الأمة والوعي الإسلامي العام والثقافة الشرعية الإسلامية وموازين الضبط الاجتماعي، تشكل حواجز شرعية وواقعية أمام اقتحام العاجزين عن ولوج هذا الباب، وإذا حاولوا الولوج فسوف تسقط فتاواهم واجتهاداتهم.. وإن سقط بسببها بعض الضحايا، إلا أن ذلك لا يقارن بمخاطر توقف العقل المسلم عن الاجتهاد. وهذا التدافع في هذا المجال، من سنن الحياة أيضًا.. ولو سلّمنا بذلك وألغينا الاجتهاد بسبب بعض الجهلة وأصحاب النوايا السيئة، لعطّلنا الحياة الإسلامية، ودفعنا الناس إلى التفلت من شعائر الدين.

ونحن لا نستطيع عمليًا أن نمنع أي إنسان من إبداء رأيه واجتهاده، لكن الأمة الواعية قادرة على إسقاط فتاوى الظلم والجهل والسلطان والهوى والانحراف، كما أنها قادرة على إسقاط ثقافة الظلم والجهل والعمالة. فكم من الفتاوى التي سقطت من حياة الأمة الفكرية والعملية، لأنها لم تقنع حتى صاحبها.. وكم من الفتاوى كانت سببًا في إنقاذ أمة وإيقاظ وعيها، ووسيلة حركتها، وكانت أحد عوامل نهوضها.. فالأمة بما تمتلك من الوعي العام،

تشكل ضبطًا اجتماعيًا يحاصر فتاوى السوء، لكن قد لا تلغيها، وسنن التدافع كفيلة بحماية الحق وإسقاط الباطل.. والذي نخشاه أن إغلاق باب الاجتهاد سداً للذريعة المتوهمة، وبحسن نية، قد أوقع في مفاسد كثيرة وكبيرة، ليس أقلها الحكم على العقل المسلم بالعطالة الدائمة والعجز المستمر، ومحاصرة خلود الشريعة، وفتح الباب على مصراعيه لامتداد الآخر في كل مجالات الحياة وشُعب المعرفة.

منع الاجتهاد محاصرة لأهل الصلاح

ولعلنا نقول: إن إغلاق باب الاجتهاد لم يؤد إلى محاصرة الفاسدين والمفسدين والمستشرقين والمنحرفين وعملاء الثقافات الضالة، فما زالوا يسرحون ويمرحون ويملأون بمفاسدهم وانحرافاتهم السوق الفكرية باسم التنوير والتحرير والعقلانية، وتحت شعار الألقاب الأكاديمية، وإنما فعل فعله فقط في الطيبين الصالحين الورعين الذين يتخوفون من الفتوى والاجتهاد، مما أحدث فراغًا وأعطى فرصة للمتلاعبين والمتجرئين على شرع الله للعبث بالأحكام الشرعية، وخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث تستخدم نصوص الدين لتسويغ المسالك المنحرفة ومحاولة إضفاء الشرعية عليها في المجتمع المسلم، ممن أجازوا لأنفسهم تسييس نصوص الدين، وحرّموا على غيرهم تديين السياسة وتقويمها بشرع الله.

إن باب الاجتهاد لم يغلق كما هو واقع الحال إلا على أصحاب الورع والتقوى، وكأننا بذلك حبسنا أنفسنا، وكسرنا أسلحتنا بأيدينا، وأتحنا التفكير والتنظير والرأي لغيرنا.. وأعتقد أن أية ذريعة مهما بلغت، لا تصمد

أمام حقيقة أن الله الذي أنزل الشريعة وجعلها خاتمة وخالدة، هو الأعلم بفساد العصور وتقلباتها ومعطياتها وأقدار التدين، وارتفاعها وهبوطها، فلا مجال لبشر كائنًا من كان أن يُحاصر الخلود ويعطل العقل ويلغي التفكير، ويحجر على فضل الله، خاصة وأن المفاسد التي ترتبت على إيقاف الاجتهاد عمليًا، أكبر بكثير من المفاسد التي توهم سدها بإيقافه.

ويكفي أن نقول: بأن إغلاق باب الاجتهاد، وإلغاء عمليات التفكير، وتعطيل النظر في النصوص في ضوء الواقع، والاجتهاد في إيجاد الأوعية الشرعية لحركة الأمة، جعل «الآخر» يتقدم، شئنا أم أبينا، لملء الساحة القانونية والسياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية والثقافية، كما جعله ينمو ويمتد بشُعب المعرفة على الأصعدة المتعددة ما جعل مجرد اللحاق به يكاد يكون مستحيلاً، واستيعاب إنتاجه وتقويمه والحكم عليه في غاية الصعوبة، ذلك أن العقل المعطل المشلول هو عاجز أيضًا عن استيعاب إنتاج «الآخر» والحكم عليه وتقويمه، لأن هذا الاستيعاب هو في الحقيقة اجتهاد، ويلجه اليوم من يحسنه ومن لا يحسنه، سواء أسمينا ذلك اجتهادًا أم لم نسمه.

خروج من الحياة العملية

وقضية أخرى: ذلك أن إغلاق باب الاجتهاد هو في حقيقة الأمر خروج من الواقع والمجتمع، والحاضر والمستقبل معًا، والانزواء في بعض الزوايا والتكايا التي تعاني من غُربة الزمان والمكان، وترك المجتمع «للآخر» يملأه بما يشاء.. وأخشى أن أقول: إن ذلك هو لون من الوقوع في فصل الدين عن الحياة أو فصل الحياة عن الدين، الذي نتنكر له كشعار، ونمارسه كواقع.

ولعل قَصْرَ الاجتهادِ والتقليد معًا على بعض أحكام العبادات -بالمعنى التقليدي- أو اقتصاره في مجمله على الفروض العينية، دون الفروض الكفائية -الفروض الاجتماعية- التي تُعنىٰ بقضايا الأمة في كل مجالات حياتها، وقَصْر الاجتهاد على المجال الفقهي التشريعي في قضايا الحلال والحرام دون التقدم إلى التخصص والاجتهاد في شُعب المعرفة ومجالات الحياة، ووضع نظريات وأفكار ونظم معرفية منطلقة من مرجعية شرعية، أدى إلى انزواء الإسلام عن المجتمع وما يتطلبه من رؤى وخطط وبرامج وأحكام، وتراجعه إلى دور العبادة، وهذا -كما لا يخفىٰ- لون من علمنة التدين الفعلية، سواء جاء ذلك بحسن نية أو بسوء طوية، وسواء اعترفنا به أم لم نعترف، فهو واقع أصبح يحكمنا مهما حاولنا البرهنة على شمولية القيم الإسلامية، واغترفنا الأدلة من النصوص ومن حياة الصحابة، فواقعنا وعطاؤنا أكبر شاهد إدانة على ما ندّعيه، ومن كان قولُه يخالف فعلَه كانما يوبِّخ نفسه.

من سلبيات تضييق مجال الاجتهاد

وقد يكون بعض وجوه المشكلة هنا، أن باب الاجتهاد أو مجاله ضُيِّق كثيراً قبل أن يُغلق، فاقتصر على توليد الأحكام الشرعية من بعض نصوص القرآن والسنة، بما اصطلح على تسميته بآيات الأحكام وأحاديث الأحكام التي اختلف في كميتها وعددها، وفي كل الأحوال لم تتجاوز الخمسمائة آية، وكان بقية آيات القرآن الكريم التي شكّلت خير أمة أخرجت للناس لا أحكام فيها، وأنها نزلت للتبرك بتلاوتها فقط.. ولعل هذا العدد أو هذا التوجه إنما جاء بسبب معيار الاختيار الذي وضع، ولأن المجتمع الإسلامي كان ممتدًا بالإسلام في جميع شُعب الحياة، وكان لا يلزمه إلا الاجتهاد التشريعي

-بالمعنى الفقهي القانوني- دون الاجتهاد في سائر المجالات المعرفية والعملية الأخرى، حتى أصبح مدلول لفظ الفقه -إذا ما أطلق- ينصرف أول ما ينصرف إلى الفقه التشريعي، وأصبح ينظر من خلال هذا المدلول الاصطلاحي إلى كل قيم الإسلام وميراثه الثقافي، كما أصبح ذلك المعيار الذي يكاد يكون وحيداً لتدين الأمة وتطبيق الشريعة، بعيداً عن شُعب المعرفة ومجالات الحياة الأخرى.

لقد أدىٰ هذا التضييق والانكماش في المجال الاجتهادي إلى أن يسير الاجتهاد والفتوى أو الفقه الإسلامي خلف المجتمع، وبعيداً عنه في معظم الأحيان، ليحكم على تصرفاته بالحِلِّ والحُرمة، دون أن يمتلك القدرة على السير أمام تقدم المجتمع، ليضع الخطط والأوعية الشرعية لحركته، ويبتكر النظم المعرفية والمناهج التربوية لتنشئته.. أو بمعنى آخر، لم يتقدم الاجتهادُ المجتمعَ لبيان الحلال وفعله وإثارة الاقتداء به، وحمايته من فعل الحرام، بدل السير خلفه، وترك تلك المجالات الخطيرة والمهمة لعبث العابثين، الذين يحاولون جاهدين تغريب المجتمع والعمل على استلابه الحضاري.

وجانب آخر في هذه القضية لا يقل خطورة عما سبق، وهو الإقدام على ممارسة الاجتهاد الفكري والفقهي لقيم الإسلام وميراثه الثقافي والسياسي، أو ما يسمى التفسير التاريخي لحركة مجتمعه، في ضوء النظريات والمعايير التي شاعت في مجتمعات أخرى، من قِبَل أعداء الإسلام وصنائعهم في الداخل الإسلامي، ممن أتقنوا فن العمالة الثقافية، وهي الأخطر من العمالة السياسية على المدى البعيد، حيث بدأوا يخرجون على أبناء المسلمين في المدارس والمعاهد والنوادي والصحافة وأجهزة الإعلام باجتهادات ونظريات، يحاولون الارتكاز فيها إلى القيم الإسلامية، ليوجدوا لأنفسهم وأفكارهم المشروعية في أوساط المسلمين.

وهنا ومن خلال رد الفعل الطبيعي، كان لابد أن يتحرك أصحاب الغيرة على الإسلام وحماية نصوصه وتاريخه من العبث، ليجتهدوا في الرد والتفنيد لهذا العبث، وبذلك اقتصر الاجتهاد الفكري والفقهي معًا على مجال الفكر الدفاعي، الذي حوصر واستنزف في جانب الحماية والدفاع عن الإسلام، ولم يكن له عطاء في مجال التنمية والتطوير وسائر المجالات الأخرى، حيث لم يعد همنا إلا الرد على زيد وعمرو، ممن استنبتوا في المعاهد والجامعات العربية والأجنبية، هذا عدا عدد من المنابر الفكرية، والإعلامية الأخرى.

ولعل هذه الإصابة، وغيرها كثير، إنما لحقت بنا بسبب تضييق مجال الاجتهاد وقصره على المجال التشريعي، أو بسبب إغلاق باب الاجتهاد ابتداءً بذريعة الخوف من العبث والفساد.

إضافة إلى استصدار حكام الظلم والاستبداد السياسي فتاوى مفصّلة على مقاسهم، لإعطاء تصرفاتهم المشروعية الاجتماعية والتغرير بالجمهور المسلم، الأمر الذي أدى أيضًا إلى انسحاب الكثير من العلماء العاملين من الساحة، حماية لدينهم وعِرضهم، حتى لا يفتنوا في دينهم، وشاعت في الساحة الثقافية والفقهية النصوص التي تدعو إلى العزلة تجنبًا للفتنة.

ولقد ساهم بصناعة هذا التخوف -في رأيي- أيضًا تلك الشروط التعجيزية، التي يمكن أن يصل أمر توفرها إلى درجة الاستحالة بالنسبة لأهلية الاجتهاد.. وعلى الرغم من أن إغلاق باب الاجتهاد هو اجتهاد، ووضع شروط لأهلية الاجتهاد هو اجتهاد أيضًا قابل للنظر والتعديل والمراجعة في ضوء الظروف والحاجات، فإن هذا الاجتهاد في إغلاق باب الاجتهاد صار أكثر قدسية من النصوص الداعية للاجتهاد والتجديد في الكتاب والسنة، ذلك أن

النص ينظر فيه بفهم جديد قويم في ضوء الظروف والمتغيرات، ويجتهد في محل تطبيقه وتنزيله ومدى الاستطاعات والإمكانية لذلك.

ولعل من المفارقات العجيبة حقًا أن تأخذ القضية صفة القدسية والعصمة، والتي لا يجوز أن تُمَس، علمًا بأن الأدوات المعرفية والتعليمية والتقنية والمعلوماتية التي تتطلب إعادة النظر في شروط أهلية الاجتهاد، قد وفرت للإنسان إمكانات هائلة في مجال توفير المراجع والمصادر واستدعاء المعلومة والحفظ المنضبط، مما جعل هذه الأمور متقدمة على الارتكاز على الحفظ والرواية، الذي اقتضاه منهج النقل والمشافهة، هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من المستحيل على أي إنسان كائنًا من كان في عصر تدفقَ المعلومات وتبحرها أن يحيط بشعبة واحدة فقط من شُعب المعرفة، حيث لا يتسع لا علمه ولا عمره لذلك، ونحن ما نزال نحاول ونصر على التعامل مع كل المشكلات والمتغيرات بالشروط نفسها والوسائل نفسها.

إن أهل الخبرة والاختصاص في كل مجال يقدّمون للإنسان المجتهد خلاصة معارفهم، فما عليه إلا أن يتمتع بأهلية النظر الشرعي، ويتعامل مع هذه المعطيات، للوصول إلى ما يظن أنه حكم الإسلام في القضية.

اجتهاد فكري.. واجتهاد فقهي

وعندي أنه بالإمكان التفكير في تقسيم الاجتهاد إلى اجتهاد فكري واجتهاد فقهي تشريعي.. وعلى الرغم من أن الاجتهاد بأشكاله هو فقهي بالمصطلح العام للفقه، وفكري أيضًا لأنه جاء ثمرة للتفكير وإعمال النظر، فإن هذا التقسيم الفني فقط يمكن أن يساهم بتحريك قضية الاجتهاد ويخفف من عقدة الخوف التي تحتل نفوسنا وتشل حركتنا الذهنية.

فالاجتهاد الفقهي هو استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في الكتاب والسنة، في ضوء مراتب الحكم الشرعي، بالكيفية المعروفة عند أهل الاختصاص، مع ضرورة إعادة النظر في الشروط التي وضعت لأهلية الاجتهاد، في ضوء ما توفر من تقنيات ومعلومات ووسائل حفظ واسترجاع.

أما الاجتهاد الفكري فهو الساحة التي تسع المسلمين جميعًا، وذلك بعد أن تتوفر لكل واحد منهم مرجعية شرعية أو ثقافة شرعية، ورؤية إسلامية شاملة للحياة بشعبها وميادينها المختلفة، تشكل قدرًا مشتركًا لكل الاختصاصات المعرفية هي أشبه بضوابط منهجية للامتداد بالاجتهاد، والنظر لكل اختصاص في ضوء القيم الإسلامية، وإطلاق العقل المسلم من عقاله ليتعامل مع النص بحرية وطلاقة، حتى يصبح قادرًا على إنتاج فلسفة إسلامية تربوية واقتصادية وسياسية وإعلامية وإدارية وتنموية...الخ، في جميع العلوم الإسلامية والإنسانية، ويصبح هذا الاجتهاد الفكري ساحة للتفاعل والتفاكر والحوار، يتم فيها التخطيء والتصويب والمراجعة، بدون عقد خوف، وعندها تصمد السنة وتهزم البدعة، ويتقدم العقل وتهزم الخرافة، ويُبادر بالعمل وتحاصر الفتن، وتتبلور رؤى فكرية ميدانية ذات مرجعية إسلامية تخصب العقل وتنميه، وتمتد إلىٰ مجالات التخصص جميعًا، وترتقي بالأمة المسلمة وتمكنها من حمل رسالتها وإلحاق الرحمة بالناس.

ولنا في ذلك تجربة تاريخية غنية عندما تبلور الفكر الإسلامي في عصر تأسيسه وازدهاره، وجاء من ثمرات النظر العقلي في كتاب الوحي والوجود، فكانت المرة الأولى في تاريخ الحضارة الإنسانية أن تبلورت علوم الدنيا متدينة بالدين، ونشأت حول الوحي وعلومه مجالات معرفية وفكرية تمثلت فيها

إبداعات الإنسان المسلم في مختلف العلوم النظرية والتطبيقية، محققة فريضة النظر والتفكير والتدبر، إثراءً لوجدان المسلم، وارتقاءً بعقله، وتحقيقًا لأسباب تمكينه وخلافته في عمران الكون، وفقًا لمقاصد الشريعة وضوابطها المنهجية.

والسبيل إلى ذلك اليوم، يتمثل في تأسيس وإنشاء أعمال مؤسسية في المجالات المتعددة، بإقامة مراكز البحوث والدراسات والأندية الفكرية والثقافية، ومراكز المعلومات، وتشكيل حلقات للبحث والحوار والتفاكر والتشاور، ولابد ان تتوفر هذه المراكز على بعض المشاركين المتخصصين بالقضايا الشرعية إلى جانب شعب المعرفة الأخرى، لأن اتخاذ القرار والصناعة الفكرية والتقنية والقرارات المصيرية والخطط الاستراتيجية، اصبح يشارك فيها اليوم أكثر من تخصص لتاتي الرؤى والمناهج نضيجة ومدروسة من أهل ذكرها، قال تعالى: ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء: ٧). وقال: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ (فاطر: ١٤) وقال: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥٩).

إن قيام العمل المؤسسي الذي يتوفر على شُعب المعرفة جميعها، هو الذي يمكّن من رؤية الواقع واستيعابه بشكل علمي وموضوعي، أي يحقق فهم الواقع، ذلك أن من أهم مظاهر أزمة الاجتهاد اليوم أيضًا، ان التركيز في شروط أهلية الاجتهاد انصرف في معظمه إلى معرفة وفقه النص في الكتاب والسنة، أو إلى تحرير النص وبيان صحته، وهذا المطلب أو هذا الفقه لا شك أنه من الأبجديات التي لا تتحقق القراءة والكسب إلا بها، ولا تتوفر المعيارية والموازين للأشياء إلا فيها، ولكن هناك جانبًا آخر على قدر من الأهمية، وهو يعتبر أحد طرفي المعادلة الغائبة في عملية الاجتهاد بشكل عام، وهو فهم أو

فقه محل النص وموطن تنزيله، إلى جانب فقه النص، أي لابد من فقه النص وفهم الواقع الذي يُراد للنص أن يقوِّمه ويتنزَّل عليه، وفي هذا لا يكفي حفظ النصوص، بل لعلنا نقول: إن فقه النص لا يُتوفر على حقيقته إلا بفهم الواقع.. وإذا كانت ساحة الاجتهاد تتسع لما لا نص فيه، فإن الاجتهاد في مورد النص ومحله والنظر في توفر أسباب تطبيقه قد يكون آكد، وهذا أمر غفل عنه كثير من المسلمين، لذلك انكفأوا عن استدراك بعض العلوم الاجتماعية، والاختصاصات المتعددة، التي تشكل مفاتيح فهم المجتمعات واستطاعاتها ووضع الخطط التربوية لتأهيلها بالنص، لتصبح جاهزة لتطبيقه.

من أبعاد أهلية الاجتهاد

ولعل النظر في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة:١٢٢)، يعطي ملمحًا لهذا الأمر، ويشير إلى بعض الأبعاد المطلوبة لتوفر أهلية الاجتهاد وتكاملها، فالنفرة كما هو معلوم وشائع عُرفًا أكثر ما استعملت في الاستجابة السريعة للجهاد القتالي، علمًا بأن ميدان المعركة غير مقتصر على مجال بعينه، أو على الجهاد بمعناه الخاص -الجهاد القتالي- وإنما يتعدى إلى ميدان المجاهدة في جميع مجالات الحياة.. فالنزول إلى الميدان وإبصار الواقع الذي عليه الناس، ومعرفة مشكلاتهم ومعاناتهم واستطاعاتهم وما يعرض لهم، وما هي النصوص التي تنزل على واقعهم، في مرحلة معينة، وما يؤجل من التكاليف لتوفير الاستطاعة، إنما هو فقه الواقع، وفهم الواقع إلى

جانب فقه النص.. فالاهتداء إلى السبيل الصحيحة لا يتحقق للقاعدين والمنعزلين عن الواقع والميدان، وإنما يتوفر للعاملين في ميادين الحياة كلها، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ (العنكبوت:٦٩)، فالاهتداء إلى السبيل وفقه المقاصد والمخارج، إنما يتحقق بالنزول إلى ساحة الحياة بميادينها المختلفة، والمجاهدة بكل أنواعها وأشكالها.

لذلك يمكن القول: بأن الله سبحانه وتعالى ناط تحصيل الفقه بالنفرة، واستيعاب واقع المجتمعات، ومعرفة طبيعة التحديات، والاهتداء إلى سبيل التعامل معها، أما القعود والانعزال والاقتصار على حفظ النصوص وتفسيرها بالفراغ، فلا يمنح فقهًا ولا يبني مجتمعًا.

ويمكن أن يتحقق هذا الملمح أيضًا -ولو من بعض الوجوه- بالنظر في دعاء الرسول ﷺ لابن عباس بقوله: «**اللهم فقِّهه في الدين، وعلِّمه التأويل**» (رواه أحمد عن ابن عباس)، ذلك أن من أهم معاني علم التأويل: معرفة المآلات والعواقب وفقه السنن الاجتماعية والنفسية التي توصل إليها، والتي لا تقل أهمية للعالِم عن فقه نصوص الدين.. إن علم المآلات والعواقب، أو فقه قيام وسقوط المجتمعات، وكيفية تحقيق الشورى والاستخلاف وإقامة العمران والعدل، هو فقه ترشد إليه النصوص وتحض عليه، ويحققه ميدان الحياة.. وليس التأويل الوارد في دعائه عليه الصلاة والسلام، مقتصرًا على معرفة المعاني والتفسير، وإنما الإدراك لأبعاد التنزيل كلها، وتصور العواقب المترتبة عليه، التي سوف تعود بلا شك على كيفية التعامل مع النص

بما يمكن أن نطلق عليه: فقه التنزيل أو اجتهاد التنزيل، أو فقه المحل ورؤية مستقبل التَطبيق، فالعزلة عن ميادين الحياة والخروج من الواقع لا يمنح فقهاً، ولا يهدي إلى سبيل، ولا يكتشف سنة، ولا يرى آية، لا في الأنفس ولا في الآفاق.

وقد يكون من المفارقات الغريبة والعجيبة حقًا بين الواقع الذي نحن عليه والواجب أو الهدف الذي نسعى إليه، تلك المساحة التعبيرية الكبيرة التي أفردها القرآن لبناء العقل المسلم، ووظف لها دراسة الفعل التاريخي كله، ودعاه من خلال ذلك إلى التفقه والتعلم والتدبر والنظر والبحث والاعتبار والاستدلال والملاحظة والبرهان، وقدم له نماذج من المناظرة والمفاكرة والمشاورة والمباهلة، وكل ذلك من الأمور التي تعتبر محرضات حضارية وثقافية، ودافعة للارتقاء والكشف والإفادة من عبرة الماضي، ولفت النظر إلى بصارة المستقبل.

ولم يكتف القرآن بذلك، بل حماه في رحلة التفكير من المجازفة، وحصنه من الإصابات، وضبطه بضوابط الوحي المعصوم، ووفر طاقاته وجهده، ومع ذلك أصابه الجمود والتحجر والانطفاء والتوقف عن الاجتهاد، ومرت حقب ثقافية يمكن أن نطلق عليها: «ثقافة التخلف والارتماء على الآخر»، أوقعت أدبياتها المسلمين في الثنائية والانشطار الثقافي، وذلك عندما وضعت العقل مقابل الوحي، وجعلت المسلم أمام هذا الخيار الصعب، مما أنتج نماذج مشوهة تدعي اعتماد الوحي بلا عقل، أو بسبب من رد الفعل تعتمد العقل بلا وحي، فكان الضلال وكان الضياع، وكان العقل والعطاء العقلي أصبح تهمة أو جريمة، عند بعض السذج والبسطاء من أصحاب الثقافة الشرعية الهشة، حتى أصبح يطلق على بعض الباحثين: بالعقليين كوصمة عار، وكان أهل الدين

والوحي لا عقل لهم، وإنما من أبرز سماتهم تعطيل عقولهم، وأصبح بعض من يلهثون وراء الفلسفة وجدلياتها بعيداً عن هدايات الوحي ومعرفته يتهمون أصحاب التدين والوحي بالتخريف والحشوية والجبرية وفقدان الإرادة والفاعلية!!

وأعتقد أن المعادلة الصعبة هي في استمرار هذه الثنائية، التي ما تزال تفعل فعلها في الساحة الثقافية، مع العلم أن أول ما بدأ الإسلام بعلاجه هو قضية التوحيد والوحدانية وإزالة الثنائية بين العلم والدين، بين الوحي والعقل، فلا عقل سليم معطاء بلا وحي موجِّه وهادٍ، ولا وحي مؤثر وبانٍ بلا عقل متلقٍ ومجتهد وممتد بأحكام الوحي، ذلك أن العقل مناط التكليف، وهو أداة الاجتهاد والمجاهدة.

ولا أدري بأي مسوغ يجوز أن يوقف ويعطل ويجمد ويرفع العلم بمحاصرة العقل في الواقع الثقافي الإسلامي؟!

وعندما ندعو إلى تحقيق خلود الإسلام، والاجتهاد والتجديد في تنزيله على الواقع، فإن ذلك ليس تبديلاً لآيات القرآن وأحاديث الرسول ﷺ، وإنما يعتبر فهماً جديداً للآيات في ضوء الواقع، وعودة إلى الينابيع الأولى ومعايير الكتاب والسنة المعصومة، وعدم التوقف عند فهوم البشر المظنونة، التي جاءت استجابات لواقع معين.

والتجديد الذي ندعو له، لا يعني القفز من فوق الاجتهادات في مختلف العصور، أو التقليل من قيمتها كثروة ثقافية، لأن ذلك ليس من العقل ولا النقل ولا المنهج العلمي الصحيح، خاصة وأن كثيراً من الاجتهادات خضعت لاختبار الزمن والواقع التطبيقي، وصقلتها الأيام، وأثبتت جدارتها

٣٢٤٥/١٦

وصوابها.. لذلك لابد منهجيًا من استيعابها واستصحابها في رحلة العودة إلى النصوص، حيث إن القفز من فوقها وإسقاطها من رحلة الاجتهاد، فيه من الخطورة ما يعدل فعل من نقل القدسية إليها والاكتفاء بها عن قيم الكتاب والسنة، وطبيعة خلودها الممتد على الزمن.

وما اعتقد ان الله اذن للعقول ان تعمل في عصر وتجمد في عصر، ولو كان ذلك كذلك لما كان الإسلام خالدًا، ولوقعنا بما ناخذ على «الآخر»، من ادعائه بأن الإسلام ماضيًا انتهت صلاحيته لظرفه التاريخي ومكانه الجغرافي.

أدوات معاصرة للاجتهاد

وقضية أخرى قد ترد في هذا السياق، وهي أن كثيرًا من الاجتهادات في تاريخنا الفقهي والثقافي، بنيت على أدوات ووسائل معرفية جاءت نتيجة الملاحظة واستقراء الوقائع والظواهر في ضوء الإمكانات والوسائل المتوفرة، حيث كانت وسائل المعرفة التي أنتجت تلك الاجتهادات هي المتاحة في ذلك الوقت، ومن ثم تطورت أدوات البحث ووسائل المعرفة بدرجات هائلة، حتى أصبحت نتائجها المعرفية والعلمية يقينية في مجالات متعددة، من مثل مجالات البيئة والغذاء وأنواع الطعام والشراب، والحمل والولادة، والحيض والنفاس، والتقويم وحساب الوقت بدقة، حتى أصبح التقدير ممكنًا ويقينيًا إلى سنوات كثيرة قادمة، وفي مجال الحفظ والاسترجاع، والإحصاء والاحتمالات، والنفع والضرر للقضايا الإنسانية.

لذلك أصبح من الضروري العدول عن هذه الاجتهادات الظنية القائمة على المقايسة والاستنتاج والاستقراء والملاحظة ودلالاتها الظنية إلى ما أصبح

متيقناً وقطعياً من الناحية العلمية، حيث لا يجوز العدول عن القطعي المتيقن إلى الظني المرجوح.

وتبقى أهمية التأكيد علىٰ ضرورة العمل المؤسسي الذي ما يزال غائباً عن الواقع الإسلامي بالشكل المطلوب، وتنمية الشعور به والمسؤولية تجاهه، والتنبه إلى بعض المخاطر والمعوقات التي يمكن أن تلحق به.. فالعمل المؤسسي أصبح سمة العصر الذي لم تعد تنفع به الجهود والاجتهادات الفردية غير المتكاملة والمتناسقة، ولم تعد تنفع معه الحسابات الإقليمية أيضاً.. إضافة إلىٰ أن العمل المؤسسي ينطوي علىٰ تأكيد مبدأ الشورى والتدريب عليه، والحد من النزوع الفردي الذي لا يؤدي في عمومه إلا إلى نمو ظاهرة الفردية والتبعثر، وتفويت الكثير من الخير.

لقد آن الأوان للتحول من بعض قضايا فقه الفرد التي أنضجت حتىٰ كادت تحترق، إلى الاهتمام بفقه الأمة الغائب، بالأقدار المطلوبة.. من فقه الفروض العينية إلى فقه الفروض الكفائية، في مجال التنمية والبيئة والسياسة والاقتصاد والإعلام والتربية والإدارة والعمران، والسنن الفاعلة في الحياة، وعوامل السقوط والنهوض والوحدة والوحدانية.. ذلك أن المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضىٰ، الاجتهاد في فقه الأمة والدولة والمؤسسة والشركة، والقانون العام والقانون الخاص، والعلاقات الدولية، ومعاهدات السلم والحرب...الخ.

إن المطلوب حقيقة: الاجتهاد في بناء الرؤية الإسلامية، في النظر للقضايا الدولية والمحلية، وكيفية التعامل معها، وبناء المرجعية الشرعية التي تشكل الضابط المنهجي على مستوى الفرد والجماعة، والتحول من الإحساس بأهمية

العمل المؤسسي والاجتهاد الجماعي إلى الإدراك الكامل لأبعاده المتعددة، وإقامة المؤسسات ومراكز البحوث والمعلومات والدراسات وتشكيل اللجان المصاحبة، التي تتوفر على الاختصاصات المتعددة، بحيث تكون موازية للمجامع الفقهية التشريعية، وتوسيع مجال الفقه من الفقه التشريعي إلى الفقه الحضاري بشكل أعم، والإفادة من التقنيات الحديثة والمعلومات التقنية في النظر للأمور، والإفادة من التقدم في وسائل الاتصال والإعلام لاستطلاع جميع الآراء، ولتحقيق الإحاطة بالأمور، والخروج بالأمة من البلبلة الفكرية، وحالة التخاذل الثقافي التي تعاني منها.

وقد لا تكون المشكلة كلها في كيفية تشكيل مجامع الفقه أو مؤسسات الاجتهاد الجماعي، ووضع معايير اختيار الأعضاء، وإحكام الضوابط لاستقلاليتها، وآلية تحييدها وحمايتها من عوامل التأثير عليها وتوجيه قراراتها، وإنما المشكلة الأهم أيضاً، في طبيعة الموضوعات التي تعرض لها وتناقشها، ومدى أهميتها وعلاقتها بنمو المجتمع وتقدمه وحمايته في المجالات المتعددة.

ولعل أولى المهام المطلوبة، لاسترداد فاعلية العقل المسلم، تكمن في التخلص من عقدة الخوف من الاجتهاد، والإلقاء بالتبعية في الركود على الدولة أو العدو الخارجي، ذلك أن الإنتاج الجيد يطرد الإنتاج الرديء من الساحة، وهو الأقدر على البقاء والثبات في الأرض من الثقافات الغثائية الهشة المنفصلة عن الوحي أو المحاصرة له، ذلك أن المؤسسات الفكرية والفقهية والثقافية هي التي تشكل الارتكاز الحضاري والعمق الثقافي والرؤية المستقبلية للأمة.

والله المستعان والهادي إلىٰ سواء السبيل.

٣٢٤٨/١٦

فِقـه الأقليّات



جعل الله سبحانه وتعالىٰ آصرةَ الأخوة مقومَ بناء الأمة المسلمة، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، وجعل المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، فقال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: ٧١).

وسما برابطة الإيمان على جميع روابط اللون، والجنس، والأرض، والعرق، والطبقة الاجتماعية، والجغرافيا.. إلخ، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (التوبة: ٢٤)

وبذلك أصبح كل مسلم حيثما كان، عضواً في أمة الإسلام العالمية، وأصبح بمقدور كل إنسان أن يختار هذا الدين، وبذلك يتمتع بالولاية الإسلامية أو بموالاة المسلمين جميعًا، أينما كانوا، كما يتمتع بحقوق الأخوة الإسلامية، الأمر الذي يحقق خلود هذا الدين وامتداده وعالميته، ويحول دون التعصب والانغلاق والتمييز بكل أشكاله.. ويجعل هذا الدين بخصائصه وقيمه الذاتية، مؤهلاً لقيادة العالم، والعطاء الحضاري والإنساني المستمر.. كما يجعل كل مسلم مسؤولاً عن حمل الأمانة، والقيام بمهمة الترقي الذاتي وأداء مسؤولية الدعوة والبلاغ المبين لهذا الدين.

وجاءت سيرة الرسول الخاتم ﷺ وسنته تجسيداً عمليًا لمبادئ الإسلام، وتحقيقًا واقعيًا لمجتمع الأخوة، نواة المجتمع الإسلامي العالمي الكبير، الذي ضم الفقير والغني، والأبيض والأسود، والعربي والعجمي، وبيّن حقوق الأخوة الإسلامية، ليجيء المجتمع قويًا متماسكًا، يتحقق بالولاء والبراء، شعاره قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾، وممارساته بيانُ الرسول ﷺ: **«المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذُلُه، ولا يَحْقِرُه، التقوىٰ هاهنا** -ويشير إلى صدره ثلاث مرات- **بحسب امرئٍ من الشر أن يَحْقِرَ أخاه المسلم، كُلُّ المسلم على المسلم حرام، دَمُـهُ ومَالُهُ وعِرْضُـه، »** (رواه مسلم عن أبي هريرة). وقوله: **«المسلمون تتكافأُ دِماؤهم، وهُم يدٌ على مَن سواهم، يسعى بذمّتِهم أدناهم، ويُرَدُّ على أقصَاهم»** (رواه ابن ماجه والنسائي وأحمد، من حديث ابن عباس).

لذلك قد يكون من المطلوب دائمًا العمل علىٰ إعادة الإحياء للقيم الإسلامية في النفوس، والاستيعاب النضيج لقضية الولاء والبراء، وتجديد مفهوم الأخوة الإسلامية الشاملة، بعيداً عن تضييق مفهومها بسببٍ من التعصب والتحزب والتمذهب، وتغييب حقوقها تحت شتى الذرائع والمعاذير والفلسفات والتلبيسات، حيث لابد ان يتمحور التفكير الآن أكثر من أي وقت مضى، التخلص من حالة الوَهْن والركود والتخاذل الثقافي، وتأسيس الرؤية الثقافية على معرفة الوحي المعصوم في الكتاب والسنة، واستئناف دور العقل في النظر، وبيان أهمية الاجتهاد الفقهي والفكري لقضايا الأمة ومشكلاتها المعاصرة في ضوء هدايات الوحي، ومكتسبات العقل وإبداعاته.

كما هو مطلوب أيضًا، محاولة التدليل على خلود القيم الإسلامية وتجردها عن حدود الزمان والمكان، وذلك بقدرتها على إنتاج النماذج

الإسلامية المتميزة في كل عصر، وقدرتها على إيجاد الحلول والأوعية الشرعية لحركة الأمة ومشكلاتها، في النظر إلى الواقع وتقويمه بقيم الوحي المعصوم، والاجتهاد في تنزيل القيم الإسلامية على الواقع، بحيث ينطلق النظر والاجتهاد، من خلال الواقع ومشكلاته وحاجاته ومعاناته.

إن تحقيق هذا الخلود لا يمكن أن يتحصل إلا بإشاعة روح التخصص في فروع المعرفة المختلفة، وإحياء مفهوم الفروض الكفائية، والتأكيد على أن العصر بثورته المعلوماتية وضخه الإعلامي والمعرفي، لم يعد يسمح بوجود الرجل الملحمة العارف بكل شيء، القادر على الاجتهاد والفتوى في كل شيء، وإنما لابد من التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى تكامله وإتقانه، وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية، أو النسيج الاجتماعي للأمة بشكل متماسك كالبنيان المرصوص، الذي يشدّ بعضه بعضاً.

إن إشاعة روح الاختصاص، وإحياء مفهوم فروض الكفاية، يستلزم شحذ فاعلية المسلم في المواقع المختلفة، ليستأنف دوره في حمل الأمانة وإلحاق الرحمة بالناس، مستثمراً طاقاته الروحية والمادية والتخصصية المعرفية، لنصرة الحق والدعوة إليه، وإثارة الاقتداء، والتدليل على أن المسلم ليس جسماً غريباً في أي مجتمع، وإنما هو عنصر خير وعطاء وتخصص، قادر على التكيف والاندماج لمصلحة الدعوة، مستعص على الذوبان والانحلال.

ومن القضايا الأساسية في هذا المجال، إحياء مفهوم الارتكاز الحضاري، والانتماء الثقافي لرسالة الإسلام والأمة الأم، وعلى الأخص بالنسبة للمسلمين المهاجرين، لسبب أو لآخر، إلى مجتمعات غير إسلامية، قد تكون مشبعة بأحقاد تاريخية وعداوات عنصرية ضد الإسلام والمسلمين، والمساهمة بطرح رؤية واقعية لكيفيات التعامل معها، وإيصال الخير لها.

٣٢٥٣/١٦

الاجتهاد.. تجديد لفهم النص

ولعل القضية التي تستدعي التأمل والنظر باستمرار -نظراً لتبدل الظروف وتطور الأحوال- قضية الاجتهاد، التي تعني فيما تعني خلود هذا الدين، وقدرته على معالجة مشكلات الحياة المتجددة، ووضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة، وإنتاج النماذج التي تحمل الرسالة، وتحول دون الفراغ الذي يعني تمدد «الآخر».

الاجتهاد بمفهومه العام هو محاولة لتنزيل النص الشرعي، مصدر الحكم في الكتاب والسنة على الواقع، وتقويم سلوك الناس ومعاملاتهم به.. ومحله دائماً المكلف وفعله، وهذا يتطلب أول ما يتطلب -بعد فقه النص- النظر إلى الواقع البشري وتقويمه، من خلال النظر للنص، وكيفيات تنزيله في ضوء هذا الواقع البشري.

وهذه الأحكام المستنبطة من النص لتقويم الواقع والحكم عليه، هي أحكام اجتهادية، قد تخطئ وقد تصيب، حسبها أنها اجتهادات بشرية يجري عليها الخطأ والصواب، لا قدسية لها، ومهما بلغت من الدقة والتحري لا ترقى إلى مستوى النص المقدس في الكتاب والسنة، ولا تتحول لتحل محل النص، فتصبح معياراً للحكم.. هي حكم مستنبط يعاير ويقوّم بالنص، ويستدل عليه بالنص.

وقد نقول: إن دقة وتحري الحكم وصوابيته في عصر معين، له مشكلاته وقضاياه، أو في واقع معين أثناء تنزيله عليه، لا يعني بالضرورة صوابيته لكل واقع متغير، ذلك أن فقه المحل (الواقع) بكل مكوناته وتعقيداته واستطاعاته

هو أحد أركان العملية الاجتهادية، إلى جانب فقه النص المراد تنزيله على هذا الواقع.

فتغير الواقع وتبدل الحال، يقتضي بالضرورة إعادة النظر بالاجتهاد أو بالحكم الاجتهادي، ولا ضير في ذلك، بل الضرر والضير في الجمود على الأحكام الاجتهادية، مهما تغيرت وتبدلت الظروف، وبذلك تتحول الأحكام الاجتهادية من كونها حلاً للمشكلات، ليصبح تطبيقها وتنزيلها على غير محلها هو المشكل الحقيقي.

ومن هنا نقول: إن الكثير من الأحكام الاجتهادية التي وردت لمعالجة مشكلات عصر معين، ليست ملزمة لسائر العصور، إذا تبدلت تلك المشكلات، وأنها في معظمها قابلة للفحص والاختبار، والنظر في مدى ملائمتها للواقع الذي عليه الناس، حيث لابد من العودة والتلقي من النص الأصلي الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان، والنظر في كيفية تنزيله على الواقع والحال.. وهذا الذي نقوله هو من سنن التطور الاجتماعي والفقه الشرعي، حيث غيّر الكثير من الفقهاء من أحكامهم نفسها، وليس من حكم غيرهم، عندما تغير الزمان أو تغير المكان، فكان لهم جديد، وكان لهم قديم، أو عندما اطلع على نصوص ووقائع جديدة لم يكن يعرفها مسبقًا، أو عندما أدرك حكمة الحكم وعلته الدقيقة، وعدم انطباقها على الحالات المتشابهة، أو أن الامتداد في تطبيقها بشكل آلي وصارم قد يؤدي إلى فوات مصلحة شرعية وحصول مفسدة محققة، بما أُطلق عليه مصطلح: «الاستحسان»، وكيف أن الأحكام في الكتاب والسنة تتعدد بتعدد الحالات والاستطاعات، ولا تجمد على حال واحدة، فكيف يكون ذلك، والواقع خاضع لسنة التغيير، سقوطًا ونهوضًا، ولكل حالة حكمها؟

وقد كنتُ أشرتُ -فيما كتبتُ سابقًا- إلى أن القرآن الكريم مصدر التشريع والمعرفة، لم يأت ترتيبه في ضوء أزمنة النزول -على أهمية معرفة أزمنة النزول وأسبابه، لإدراك أبعاد النص الزمانية والمكانية والتطبيقية- حتى لا يتجمد الاجتهاد على حال ووتيرة واحدة، وإنما جاء ترتيبه توقيفيًا، ليمنح مرونة اجتهادية، فيكون لكل حالة حكمها، ولو كان ذلك من أواخر أو أوائل ما نزل من القرآن، فالقرآن كله خالد، ولكل حالة حكمها الملائم، ولا يخرج البيان النبوي عن هذا الإطار القرآني، وإنما هو تنزيل له، وبيان ميداني بتحويل الفكر إلى فعل.

وقولنا: بأن الاجتهادات الكثيرة التاريخية، والتي يمكن تصنيفها في إطار الموروث أو التراث هي اجتهادات لزمانها ومشكلاته وأنها غير ملزمة، لا يعني إلغاءها أو القفز من فوقها، أو عدم معاودة الإفادة منها عند تشابه الحال، وإنما يعني استصحابها والاستئناس بها، والفقه بنظرها الدقيق وآليتها الاجتهادية، لتكون معوانًا لنا على النظر الذي يقتضيه تبدل العصر وتغير مشكلاته.

ومن هنا نرى: أن الكثير مما ورد من الفقه الاجتماعي والدولي والاقتصادي والمالي والإداري والدستوري، ليس ملزمًا إذا تبيّن أن الزمن قد تجاوزه -وهذا بطبيعة الحال لا يرد على الاجتهاد في أحكام العبادات بنفس القدر- وأننا مدعوون لإعادة النظر والاجتهاد الفقهي والفكري بشكل عام، في ضوء تبدل الواقع الذي نعيشه، أو تبدل المجتمعات من حولنا، الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في أحكام الفقه في ضوء معطيات النص الخالد.

لذلك فالموضوع الذي نعرض له -فقه الأقليات- يقع في بؤرة العمل الاجتهادي، لأنه يشكل محلاً لتنزيل الأحكام، مختلفًا كثيرًا عما كان عليه الحال مسبقًا.

٣٢٥٦/١٦

حول مفهوم الأقلية والأكثرية

والقضية الأخرى التي نريد أن نتوقف عندها بما يتسع له المجال، ونحاول أن نلقي عليها بعض الأضواء التي نراها ضرورية لاستجلاء الحقيقة أو شيء من أبعادها هي: مصطلح الأقلية، أو مفهوم الأقلية والأكثرية.

ذلك أن هذه القضية هي في حقيقتها قضية نسبية، تختلف فيها معايير النظر والحكم والتقويم والنتائج.. وابتداءً نرى أن الأمر لا يمكن أن يحكمه عدد الرؤوس، الكم المهمل، أو ما يمكن أن يُسمّى «الكَلّ المعطل» الذي لا يأتي بخير أينما توجهه، بمقدار ما يحكمه الكيف والنوعية والفاعلية، أو ما أطلق عليه القرآن الكريم «الإنسان العدل».. ولذا نرى على مستوى القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، والعطاء الحضاري الإسلامي التاريخي، أن معيار التفاضل والكرامة والإنجاز، لم يكن أبداً منوطًا بالكم من حيث الكثرة والقلة، وإنما يتحقق بمقدار العطاء ونوعية العطاء، فالأكرم هو الأتقى، وليس الأكرم الأقل ولا الأكرم الأكثر.. والتقوى المقصودة في الآية كمعيار للتفاضل، هي جماع الأمر كله، ذلك أن التقوى بأبعادها المتعددة، تعني امتلاك الميزان الحق، والتحلي بالقيم الصحيحة، لاستيعاب الحياة بكل مجالاتها، وكيفيات التعامل معها.. فقد تكون المحصلة فرداً يعدل أمة كاملة، ويكون أمة فعلاً بما يمثل وما يحقق، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠)، والرسول ﷺ يقول: **«تجدون الناسَ كإبلٍ مائة، لا يجدُ الرَّجُلُ فيها راحلة»** (رواه مسلم عن ابن عمر).

ويحذر القرآن الكريم من الانخداع بالغثاء والكثرة القائمة على غير الحق والعدل، التي يمكن أن تشكل عبئًا يسوده مناخ القطيع، الذي يحرك الإنسان

دون دراية وإرادة، فيقول: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الانعام:١١٦)، والضلال يعني الضياع، وعدمية الحياة، وغياب المقاصد، والانسلاك في القطيع دون فحص واختبار ومعرفة للوجهة.. والرسول ﷺ حذّر من الوَهْن الذي يصيب الأمة المسلمة، بسبب من الحالة الغثائية، المؤدية بها إلى مرحلة القصعة، التي تسود مراحل النكوص والتخلف، فيتحول الناس إلى مستهلكين بدل أن يكونوا منتجين، فيقول: «**يُوشك الأمم أن تداعىٰ عليكم كما تَدَاعَىٰ الأَكَلَةُ إلى قَصْعَتِها**»، فقال قائل: ومن قلةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: «**بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاءٌ كغثاء السيل، ولينزعنَّ اللهُ من صدورِ عدوكم المهابةَ لكم، وليقذفنَّ في قلوبكم الوَهْن**» فقال قائل: يا رسول الله! وما الوَهْن؟ قال: «**حُبُّ الدنيا وكراهية الموت**» (رواه أبو داود عن ثوبان).

والشاعر العربي حاول معالجة الانخداع بالكثرة التي لا عطاء لها ولا فاعلية، كما حاول تصويب المعيار عندما قال:

تعيّرنا أنّا قليلٌ عديدُنا	فقلت لها: إن الكرام قليل
وما ضرّنا أنّا قليلٌ وجارنا	عزيز وجار الأكثرين ذليل

فالمعيار يبقى دائمًا هو الكرامة، المتولدة عن التقوى، والعطاء والفاعلية، وليس عدد الرؤوس، أو مساحة القطيع المتحرك بلا رؤوس، أو ذي الرأس الواحد.

ولعلي ألمح من قوله تعالى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:٢٤٩)، عدم الاقتصار في الغلبة على المعركة العسكرية، ذلك أن ميدان الغلبة والظهور والصراع والحوار الحضاري، الحياة بكل

أصعدتها، العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتنموية، وإن كان سبب نزول النص معركة طالوت مع جالوت التي قصّها الله علينا، لتحقيق العبرة من تاريخ النبوة، لكن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما يقرر علماؤنا في أصول الفقه والنظر والاجتهاد. حيث لا عبرة إذا لم نستطع تجريد النص من ظرف الزمان والمكان والمناسبة، وتوليده في المجالات المشابهة.

وكذلك نرى الحقيقة تستمر تاريخياً، فالذي يدرس واقع المسلمين قبيل بدر، وواقع المشركين، من زواياه المتعددة، يدرك أن كل مؤهلات الغلبة العسكرية والحضارية كانت إلى جانب المسلمين، الفئة القليلة، بمؤهلاتهم وطبيعتهم النوعية وعقيدتهم المميزة، لذلك نستطيع أن نقول: إن الغلبة الحضارية والظهور الثقافي، أو إظهار الإسلام على الدين كله، لا يمكن أن تحدده القلة والكثرة، وإنما تحدده المؤهلات والخصائص والنوعية.

وقد يكون من المفيد أن نذكّر بهذه المناسبة، بالنص القرآني الحاسم لهذه القضية في سورة التوبة -وهي من أواخر ما نزل- الذي نزل بمناسبة التحضير لغزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة، التي سميت بغزوة العسرة، وسمي جيشها بجيش العسرة، وكان في أشد الظروف الطبيعية قسوة، عندما تخاذل الكم الهائل عن الذهاب، وبدأت صناعة فلسفات الهزيمة تستميل النفوس الضعيفة، وتحركت الفئة القليلة لممارسة الإنجاز الكبير، عندها قال الرسول ﷺ في مجال التبرع والعطاء: «**سبق درهمٌ مائةَ ألف درهم**»، قالوا: يا رسول الله! وكيف؟ قال: «**رجل له درهمان فأخذ أحدَهما فتصدّق به، ورجل له مالٌ كثيرٌ فأخذ من عُرْضِ ماله مائة ألف فتصدّقَ به**» (رواه النسائي، عن أبي هريرة)، فالأمر لا يُعَايَر بالقلة والكثرة.

نعود للنص القرآني المجرد عن حدود الزمان والمكان، لننظر له من زاوية أخرى.. هذا النص الذي يتلوه المسلم، ويتعبد به صباح مساء، والذي نزل لمعالجة حالة التخاذل وتصويب المعيار، وتقرير الحقيقة التاريخية التي ما تزال تعيش في عقول المسلمين ووجدانهم، قال تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ (التوبة: ٤٠).

لقد تحقق النصر الكبير في طريق الهجرة، كما هو معلوم ومعروف للجميع، بواحد أولاً وبثاني اثنين، وكان ما نعلم جميعًا من إقامة الدولة المسلمة النواة، قبل أن تكون هذه الجموع المتخاذلة عن الذهاب إلى تبوك، فلم تكن القلة تعني الهزيمة، ولا الكثرة تعني النصر.. وهذه الوقائع التاريخية من تجارب النبوة، ما تزال ماثلة للعيون، فإذا أضفنا إلى ذلك اليوم أن الإبداعات التكنولوجية، التي جاءت ثمرة للعقول القليلة، قد ألغت قيمة الكثرة في المجالات الحياتية المتعددة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية والاجتماعية، نتأكد أن القضايا الحضارية لا تحكمها موازين القلة والكثرة.

وحسبنا في هذا الموضوع دليلاً من واقع عدونا، بعد أن نسينا تاريخنا، ودخلنا مرحلة «القَصْعَة»، وحالة «الغُثَاء»، و«الوَهْن» الحضاري، التي أخبر عنها رسول الله ﷺ، كما ذكرنا آنفًا.

فاليهود في العالم لا يتجاوزون الثلاثين مليونًا، حتى في الحسابات المبالغ فيها، ومع ذلك هم يحكمون أو يتحكمون بالعالم، بكل ملياراته وأعداده الضخمة، وليس في ذلك مبالغة، ولا الانطلاق من مركب نقص، لأنه حقيقة ماثلة أمام الجميع، سواء في ذلك من قَبِلَها أو رفضها، ومَن تجاهلها أو جهلها.

فالقضية وما فيها كما يقولون، تحكمها القدرة على استيعاب سنن التدافع الحضاري، والقدرة على التفكير الاستراتيجي، وإمكانية الاستنبات في كل الظروف، وحسن التقدير والتسخير للمواقع المتاحة.. هي في حقيقة الأمر، في التحقق بالتقوى بمعناها الأعم، وانبعاث الفاعلية، واكتشاف المواقع والمنابر المؤثرة، وتوفر عنصري الإخلاص والصواب معًا، ليجيء العمل حسنًا، كما فهم الفضيل بن عياض رحمه الله قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود:٧)، بأن العمل لا يبلغ مرتبة الحسن ما لم يتوفر له الإخلاص في النية، والصواب، أو ما يمكن أن نطلق عليه الإرادة والقوة، الحماس والاختصاص، أو بمعنى آخر العمل للوصول إلى بناء الإنسان العدل، والتخلص من الإنسان الكَلّ.

وهنا نقول: كم من الحالات والشدائد، التي نصبح أحوج ما نكون فيها إلى النماذج المتكررة لنعيم بن مسعود رضي الله عنه، الذي قام بالدور العظيم في معركة الأحزاب، وهو كما قال عنه الرسول ﷺ: **«إنما أنت فينا رجل واحد فخذّل عنا ما استطعت»**.

من هنا أقول: إن الكلام عن قضية الأقلية والأكثرية، أو عن فقه الأقلية والأكثرية، يحتاج إلى الكثير من الدقة، فكم من أكثرية لا قيمة لها ولا نفوذ ولا قرار، وكم من أقلية تمتلك إدارة الأمور والتشريع لها.

فالقضية قضية واقع، أو حالة حضارية أو ثقافية، يمكن أن تلحق بالأكثرية أو بالأقلية، تحتاج إلى فقه ونظر واجتهاد، وليست قضية محصورة بفقه الأقلية بالشكل المطلق.

عالمية الخطاب الإسلامي

والأمر الذي نرى أنه من المفيد لفت النظر إليه في هذا المجال، أن الوجود الإسلامي العالمي هو من طبيعة هذا الدين، الذي ابتعث رسوله رحمة للعالمين، ومن مقتضيات رسالته، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ:٢٨).. وخطابه بدأ عالميًا منذ اللحظات أو الخطوات الأولى في مكة، فمعظم الآيات بدأت خطابها بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، لتستبين السبيل، وتتضح الرؤية، وتدرك أبعاد المهمة من أول الطريق.

وأكثر من ذلك، فقد اعتبرت جذور هذا الدين ممتدة حتى النبوة الأولى، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ (الأعلى:١٨-١٩). وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ (الشورى:١٣). كما اعتبر الأنبياء وأتباعهم على مدار التاريخ أمة واحدة، حتى لو اختلفت المواقع الجغرافية والأزمنة التاريخية، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٩٢)، وإن صورة الكمال والاكتمال التاريخي لرحلة النبوة تحققت في الرسالة الخاتمة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة:٤).

وكانت مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام، القيام بمهمة البلاغ المبين، وإظهار الدين، واستيعاب رحلة النبوة وإكمالها، قال ﷺ: **«مَثَلي ومَثَل الأنبياء من قبلي كمَثَل رجل بنىٰ بنيانًا فأحسنه وأجمَلَهُ إلا موضع**

لبنة، من زاوية من زواياه، فجعل الناسُ يطوفون به ويعجبون له، ويقولون: هلاَّ وُضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين» (رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة).

ولقد تعهد الله سبحانه وتعالى بإظهار هذا الدين على الدين كله، فقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ (التوبة:٣٣). والإظهار يعني فيما يعني الامتداد والبلوغ لسائر المواقع الجغرافية، قال رسول الله ﷺ: «ليبلُغَنَّ هذا الأمرُ ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك اللهُ بيتَ مَدَر ولا وَبَر، إلا أدخله اللهُ هذا الدين، بعِزِّ عزيزٍ أو بذُلِّ ذليلٍ، عزًّا يُعِزُّ اللهُ به الإسلامَ، وذُلاًّ يُذِلُّ اللهُ به الكفر» (رواه الإمام احمد عن تميم الداري)، حيث سيعم البلاغ الحواضر والبوادي، وهذا يعني تحقيق الوجود الإسلامي في كل المواقع الجغرافية.. ووجود المسلمين يعني إقامة أحكام الشرع الإسلامي، والانضباط بالقيم الإسلامية على الاصعدة المتعددة المتاحة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وإداريًا، وتربويًا، في ضوء الاستطاعات المتاحة.

لذلك كان فهم الصحابة لأبعاد المهمة واستجابتهم، منسجمًا مع التكليف الشرعي، فحملوا الإسلام صوب العالم كله، لإخراجه من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، واستطاعوا العيش والتكيف مع كل الظروف، شأنهم في ذلك شأن الإسلام بمبادئه العالمية والإنسانية، واستوطنوا البلاد، وعاشوا إسلامهم بمقدار استطاعاتهم، استجابة لقوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن:١٦)، ولم يحسوا بعقدة الاغتراب، أو أن يميزوا في مجال الدعوة بين أرض وارض، فالأرض كلها لله يورثها من يشاء من عباده، أو بين شعب وشعب، وجنس وجنس، فالاكرم الاتقى، او بين اقلية واكثرية، وإنما هي

قدرات واستطاعات قد تتوفر في إطار الأقلية العددية، فيكون الواحد بمائة أو بالف: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ (الأنفال:٦٥).

والغلبة هنا لا تقتصر على الغلبة العسكرية، وإنما تتجاوز إلى أبعاد أخرى، حتى تستوعب الغلبة والظهور الحضاري والثقافي، كما أسلفنا، وتغيب في مجال الأكثرية العددية، وقد يكون العكس هو الصحيح، ولكل حالة فقهها ومتطلباتها.

ولعل مما ساعد الإسلام على الظهور والانتشار، وجعل للإسلام وجوداً في كل المواقع، أنه اعتبر اعتناقه أو الإيمان به خياراً إنسانياً، وجاء هذا الخيار ليكون عنوانًا لكرامة وإرادة وحرية الإنسان، قال تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية:٢٢). وقال سبحانه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ (ق:٤٥)، وقال: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ (البقرة:٢٥٦) بدون سيطرة أو جبروت أو إكراه، وجعل الأمة المسلمة أو المجتمع الإسلامي مجتمعًا مفتوحًا لكل الأجناس والأعراق والألوان، وبذلك نفى عن هذا الدين العنصرية والتعصب والانغلاق على لون أو جنس أو جغرافيا، كما هو حال كل الحضارات التاريخية، فليس احد باحق به من احد، فـ**«سلمان منّا آل البيت»**، و**«أبو جهل فرعون هذه الأمة»**.. وأي إنسان يعتنق الإسلام، يتمتع بالأخوة الإسلامية وحقوقها، ويكون له من الحقوق وعليه من الواجبات ما على كل مسلم.

لذلك يمكن القول: بان هذا مكّن من الانتشار والوجود في كل المواقع، وكسر كل أسوار التعصب والانغلاق، وادى إلى الاندماج والانفتاح والتعاون وإنتاج المسلم -حيثما وجد الإنسان- الذي لا يعاني من عقدة اللون او الجنس أو العرق او الاغتراب، وانه يمكن له ان يكون مسلمًا يمارس التكاليف الشرعية، في حدود ما يمتلك من استطاعة، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، وهذا يعني أن يطبق الإسلام في كل أحواله طالما استفرغ استطاعته.

من مقاصد الهجرة

ومن القضايا ذات الصلة المباشرة بموضوع الوجود الإسلامي في البلاد التي توصف بأنها غير إسلامية، قضية الهجرة، التي تعتبر من الجهاد ومن لوازم مهمة البلاغ المبين ومراغمة أعداء الله، وقد سبق أن أشرنا إلى عالمية الرسالة الإسلامية، ومهمة البلاغ المبين.

إن إظهار دين الحق، الإسلام، على الدين كله، يقتضي حمل الدعوة والتبشير بها إلى كل المواقع والأماكن، حتى يخرج المسلم من عهدة التكليف.. وسبق أن أشرنا إلى البشائر النبوية بأن هذا الدين سوف يبلغ ما بلغ الليل والنهار، وينتشر في الحواضر والبوادي على حدٍّ سواء، وهذا يعني الوجود والانتشار الإسلامي بشكل أو بآخر في كل المواقع، سواءً كانت البلاد إسلامية بأغلبية سكانها، أو كانت غير إسلامية من حيث أغلبية السكان.

لذلك يمكن القول: بأن الهجرة دعوة وحركة، والهجرة جهاد، والهجرة محاولة لتجاوز الواقع الراكد المستنقع، وتحول إلى موقع أجدى، وتحرف لمدافعة أكثر عطاءً، ولا أعتقد أن للهجرة أحكامًا شرعية واحدة ثابتة لكل الحالات، بل لكل حالة أحكامها بحسب الظروف والملابسات والتغييرات السكانية والإدارية والدستورية، شريطة أن تبقى الهجرة مرتبطة بمقاصدها ومنطلقاتها الشرعية، ولا تتحول إلى مهارب سلبية تسودها فلسفات ومسوغات الانسحاب والهزيمة، شأنها في ذلك شأن الجهاد، حيث لا يجوز التولي عن الزحف والفرار من الموقع، إلا في حالة التحرف لقتال، أو التحيز إلى فئة، يقول تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ الْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ (الأنفال:١٥-١٦).

والمقصد الشرعي الأساس في الهجرة، أن تكون فراراً إلى الله، سواءً كان ذلك على مستوى النفس أو على مستوى المكان. فالرسول ﷺ يعرِّف المهاجر بقوله: «**إنَّ المهاجر مَن هَجَرَ ما نهىٰ الله عنه**» (رواه أحمد عن ابن عمرو)، حتى ولو لم يغير موقعه، لأنه مارس هجرة نفسية وذلك بالانخلاع من الواقع الثقافي الجاهلي والوثني الذي تسوده العبودية لغير الله، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (المدثر:٥).

ولحكمة يريدها الله، ولبيان دور الهجرة في إظهار الدين، وعدم ركون المسلم إلى الدعة والاسترخاء والسقوط في الرفه، أو السقوط أمام الظالمين، ولأن الهجرة حالة مستمرة استمرار الحياة، جعلها الرسول ﷺ المثال والأنموذج لإخلاص النية، فقال: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأةٍ يتزوجها، فهجرتُه إلى ما هاجر إليه**» (رواه الجماعة عن عمر، واللفظ لأبي داود).

الهجرة.. دعوة وجهاد

والمقصد المتبادر للهجرة والمشروع: هو الانتقال من بلد الكفر والشرك إلى بلد الإسلام، أو الفرار بالدين من الفتن إلى محل يأمن فيه المسلم من الإثم، أو من بلد يفتن فيه المسلم عن دينه ويؤذى بسبب اعتقاده.. إلخ. يقول تعالى: ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ ﴾ (العنكبوت:٥٦)،

يقول ابن كثير رحمه الله في تفسيرها: «هذا أمرٌ من الله تعالى لعباده المؤمنين بالهجرة من البلد الذي لا يقدرون فيه على إقامة الدين، إلى أرض الله الواسعة، حيث يمكن إقامة الدين» (تفسير ابن كثير، ٣/ ٤١٩).

حتى إن الإسلام جعل الهجرة القاصدة سبب الولاء وآصرته، قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾ (الأنفال: ٧٢).

والهجرة، حركة دعوة وجهاد، كما أسلفنا، وليست حركة سلبية هروبية انسحابية من الموقع، وإنما يتحدد حكمها بحسب الظروف، فقد تقتضي الظروف الثبات في الموقع وتحمل الأذى، والصبر على الافتتان، إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين، ومن ذلك أن يكون أمر الإسلام قد توجه بالانتشار والانتصار، ولا يعيقه فتنة فلان أو إيذاء فلان، أو عندما تكون فتنة فلان إيقاظًا لأمة وإشهاراً للاستبداد، عند ذلك يصبح التشبث بالأرض وعدم إخلائها لصالح أعداء الله في الداخل والخارج واجبًا شرعيًا، فتكون الهجرة الداخلية بهجر ما نهى الله عنه، والثبات، وتقديم انموذج الاقتداء، ويحكم هذه الحالة من بعض الوجوه، قول الرسول ﷺ: **«لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية»** (رواه مسلم من حديث عائشة).

الهجرة الواجبة

وتصبح الهجرة واجبة عند المحاصرة الكاملة، وانسداد قنوات الحركة، واستحالة الاستجابة والدعوة، عندها لابد من التفكير بمواقع أخرى، حتى ولو كانت في الخروج إلى بلاد الكفر، إذا كانت فيها أقدار من الحرية تمكّن من إظهار الدين.

٣٢٦٧/١٦

ولقد أدرك ابن تيمية رحمه الله هذا البعد للهجرة، فقال: «المقيم بها -أي في غير بلاد الإسلام- إن كان عاجزاً عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه» (الفتاوى، ٢٨ / ٢٤٠). وعند الماوردي أنه إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر، فالإقامة فيها أفضل، لما يترجى من دخول غيره في الإسلام.

والهجرة اليوم أصبحت خاضعة إلى نوع من تحكم الأقوياء، الذين ضيّقوا أرض الله الواسعة، بما شرّعوا من قوانين الهجرة والإقامة، جعلت لهم إمكانية السيطرة، والقدرة على امتصاص الأدمغة وإغرائها بالهجرة، ليقيموا حضارتهم على إنتاجها، ويمارسون في الوقت نفسه إقامة أنظمة الاستبداد السياسي، التي تساهم بالطرد لكل خبرة وإمكانية واختصاص، إلى مواقع الجذب للإفادة من ذلك كله.. وليس ذلك فقط، وإنما إيجاد هوامش من الحرية المنضبطة في محاولة للاستلاب الحضاري، وتبقى الصورة غير الحقيقة.. ذلك أن الذين يمنحون الحرية هناك في بلادهم للمهاجر والمقيم، هم نفسهم الذين يمنعونها في بعض بلاد العالم الإسلامي، ويشيعون أنظمة الاستبداد السياسي بكل أشكالها ويساندونها، ويقفون وراءها، وهذا من الفتن، حيث افتتن الكثير من أبناء المسلمين بذلك، وذابوا فيه دون أن يدركوا أن الذي يمنحهم هذه الحرية هو الذي يمنعهم، ويساند الاستبداد، ويطارد الحرية في بلادهم، لينتهوا إليه.

لذلك نقول: إن الذي يحاول أن يضع بعض الأحكام والفتاوى الشرعية لقضية الهجرة، لابد أن يكون على دراية بالمسألة من جميع وجوهها، وحسن تقدير لمعرفة تداعياتها المستقبلية على أكثر من مستوى، وأن ما يصلح من الأحكام لعصر أو مكان، قد لا يصلح لعصر أو مكان آخر.. وإطلاق الأحكام بعيداً عن أرض الميدان وعدم استيعاب الصورة، يحمل الكثير من المضاعفات.

فقد تقتضي الظروف التشبث بالأرض، وعدم الهجرة وإخلاء البلاد لامتداد أعداء الله وتمكينهم من مقادير الأمور، حتى في حالات الاستضعاف،

لأن ذلك قد يشكل فراغًا أو تفريغًا لصالح «الآخر».. وقد تصبح الهجرة واجبة ومفروضة في حالات الانسداد الاجتماعي والثقافي، وقد يجد المسلم في البلاد غير الإسلامية فسحة لممارسة عقيدته ودعوته، وتقديم نماذج حضارية وإنسانية تثير الاقتداء. وكم يتأكد دور الهجرة وفاعليتها في إطار الدعوة، إذا علمنا أن انتشار الإسلام في العالم والإقبال عليه، كان بسبب إثارة الاقتداء، أو الدعوة بالقدوة من قِبَل التجار والمهاجرين.

وعلى العموم يمكن القول: إن لكل حالة حكمها، ولكل هجرة دواعيها وأسبابها، ولا يمكن أن يكون حكمًا واحدًا لكل الحالات ولكل الظروف والملابسات، فالأرض كلها لله.. وواجب الدعوة وإيصال الإسلام وإظهاره، مهمة كل مسلم، بحسب استطاعته.. والوجود الإسلامي وإظهار الدين، أصبح -جغرافيًا وثقافيًا وإعلاميًا، على المستوى العالمي- أمرًا قائمًا ومستقرًا ومستمرًا، وقد تتمتع الأقلية السكانية المسلمة في البلاد غير الإسلامية، في ممارسة عبادتها وحريتها، أكثر بكثير مما تتمتع به في بعض البلاد الإسلامية، وهذا من الفتن، كما أسلفنا.

مفهوم دار الحرب.. ودار الإسلام

وأعتقد أن هذا الأمر يقتضي شيئًا من التوقف عند مصطلح دار الحرب ودار الإسلام، وبعض الأحكام الفقهية الجاهزة للتطبيق في المواقع المتعددة والحالات المختلفة، دون القدرة على النظر والاجتهاد في محل التطبيق، ومدى ملاءمته، وتوفر استطاعته لهذا التطبيق أو التنزيل، مع الأخذ بعين الاعتبار تجدد الأعراف والتشريعات، والتغيير الذي طرأ على طبيعة المجتمعات، ومواصفات المواطنة والقوانين الناظمة لحقوقها وواجباتها، والقوانين الناظمة للهجرة والإقامة.

٣٢٦٩/١٦

والقضية فيما أرى تقتضي قدراً من المراجعة وإعادة النظر في مدلول هذه المصطلحات أو مفهوم هذه المصطلحات، ولعل من الأمور البدهية والمسلمة أيضًا، أن رسالة الإسلام رسالة عالمية، كما أسلفنا، يمكن أن نصفها بأنها خطاب الإنسان حيثما كان، وأن جغرافية الرسالة هي أرض الله الواسعة وأزمنته الممتدة إلى يوم القيامة، ومحل خطابها الإنسان المخلوق، وأنها من حق كل إنسان وليست وقفًا على أحد، وأن الإنسان بمجرد اعتناق الإسلام يتمتع بحقوق المسلم العضو في أمة الإسلام، ويكتسب صفة الأخوة، وتترتب عليه حقوقها.

هذا في مجال الدعوة أو الفكرة والعقيدة، وهو المجال المستمر في كل حالات الاستضعاف والتمكين على سواء، ولعل انتشار الإسلام اليوم، أو اعتناق الإسلام المستمر في أرقى المجتمعات المادية، وفي أكثرها تخلفًا، على الرغم من واقع المسلمين الذي لا يحسدون عليه، دليل على أن خطاب الدعوة مستمر، ومجاله مفتوح، وعطاءه متجدد، وهذا من الخلود.

ولكن الإسلام كما هو متيقن وواقع تاريخي، ليس دعوة مجردة فقط، وليس أمة منتشرة متفرقة في أرجاء الأرض، في الحواضر والبوادي فقط، وإنما هو دعوة ودولة، بحيث تكون الدولة دولة الدعوة والفكرة، وتشكل إحدى وسائل نشر الدعوة وحمايتها.. والإسلام أمة وحكومة تبسط سلطتها، وتشرف على إنفاذ القوانين وتطبيق الأحكام في الأمة، وليس مجرد وصايا أخلاقية تعيش في ضمير الفرد دون أن تحكم واقعه وتضبط تصرفاته بضوابط الشرع، وتعالج انحرافاته بعقوبات رادعة.

وهذا الواقع سوف يتولد عنه بطبيعة الحال جغرافيا سياسية، وموقع على الخارطة الدولية، ومواصفات ثقافية، ونمط اجتماعي، وتميز تربوي وقانوني، وسوف يترتب عليه علاقات ومعاهدات ومواجهات ومدافعات، شأن الواقع الدستوري للدول جميعًا، ومن هنا كان لابد أن ينشأ مصطلح يُطلق على هذه

المنطقة الجغرافية، سواء أطلق عليه دار الإسلام أو غير ذلك من المصطلحات ذات الدلالة الكافية.. فنشأ مصطلح دار الإسلام، وترتب على نشوئه مصطلح دار الحرب، والدار المعاهدة، بحسب طبيعة الدول وعلاقاتها الدولية ومواقفها من الدولة المسلمة أو من دار الإسلام.

والقضية الأهم هنا أن دار الحرب والدار المعاهدة، إنما تتحدد في ضوء وجود دار الإسلام، بكل مواصفاتها ومقوماتها، ولعل من أهم المقومات قيام دولة الفكرة، أو دولة الرسالة الإسلامية التي تقيم شرع الله على الأرض، وقد وضع الفقهاء خصائص ومواصفات لدولة الإسلام او للمجتمع الإسلامي، وبذلك يوصف المجتمع بأنه مجتمع إسلامي، وتوصف الأرض التي بسطت عليها الدولة الإسلامية سلطانها وشرعها بأنها دار إسلام، بالمصطلح الدستوري الذي كان شائعًا، او بمصطلح القانون الدولي، وعلى مستوى الدولة وليس على مستوى الأمة المسلمة الممتدة في سائر أنحاء الأرض، فإذا لم يتوفر الكيان الإسلامي أو الدولة التي تقيم الإسلام وتطبق شرعه، وتنطلق من قيمه في التشريع والتربية والسياسة والاقتصاد.. .إلخ، أو المجتمع الإسلامي بتعبير آخر، فإن المجتمع حينئذ يسمى مجتمع مسلمين، يمارس الأفراد فيه من الإسلام ما استطاعوا، ويعملون على إقامة الدولة المسلمة، وعلى ذلك -أي عند غياب المجتمع الإسلامي بمواصفاته المعروفة- لا يمكن عندها تحديد دار الحرب أو الدار المعاهدة، التي تُحَدَّد وتُميَّز في ضوء وجود دار الإسلام.

أما على مستوى الأمة فيصعب الانضباط بهذا المصطلح، والالتزام بما يترتب عليه، فقد يكون المسلمون الذين يعيشون في مجتمعات غير إسلامية لهم من الحرية السياسية والممارسة والحقوق ما هو مفقود في كثير من مجتمعات مسلمين آخرين، ولو كانوا أكثرية، لكنها أكثرية مغلوبة على أمرها ومضطهدة.

والجانب الآخر الذي نرى أنه بحاجة إلى إيضاح، أن تسمية المصطلحات التي تخص الجغرافيا السياسية، إن صح التعبير، هي اجتهادات بشرية، اقتضتها ظروف الحال والواقع الدولي في ذلك الوقت، غير ملزمة، فقد يقتضي تطور العصر، وتغير طبيعة المجتمعات، وتقدم القوانين الدولية، وقيام المعاهدات والمؤسسات الدولية المشتركة، توليد مصطلحات أخرى ذات دلالة أكثر دقة ومعاصرة.

وهنا قضية قد تكون غابت عن بعض الباحثين، حتى من الذين يدّعون التخصص والاجتهاد، ويقيمون مؤسسات ومعاهد الاجتهاد والنظر والتجديد، ويطلقون دعاوى ومشاريع التجديد، وهي أن مصطلح دار الحرب ودار الإسلام هو مصطلح اجتهادي، وهذا صحيح أيضًا، وأن الأفضل أن يستبدل بدار الإسلام أمة الإجابة، لمن آمنوا واستجابوا، وبدار الحرب أمة الدعوة، لمن لايزالون على الكفر، ومحلاً للدعوة، كما نقل ذلك الرازي في تفسيره، وهذا وإن كان صحيحًا ودقيقًا ومقبولاً من حيث المضمون العام، وعلى مستوى الأمة، إلا أنه غير دقيق ولا صحيح ولا معبر على مستوى الدولة أو القانون الدولي والجغرافيا السياسية ،كما أسلفنا، لوجود أقليات مسلمة في مجتمعات غير مسلمة من أمة الدعوة هي من أمة الإجابة، فكيف يمتد إليهم سلطان الدولة المسلمة جغرافيًا؟!

واعتقد أن الخطاب التكليفي والأحكام الفقهية المنوط إنفاذها بالأمة كأفراد، غير الخطاب والأحكام الفقهية المنوط إنفاذها بالدولة، كمؤسسة ذات سلطات.

لذلك فالأقليات المسلمة في بلاد غير المسلمين، تعتبر من الأمة المسلمة، بما يمكن أن نطلق عليه الجغرافيا الثقافية، وليس من الدولة المسلمة، أو من دار الإسلام، حال وجود الدولة المسلمة فيما يمكن أن نسميه الجغرافيا السياسية.

٣٢٧٢/١٦

واعتقد أن الكثير من أحكام الهجرة الشرعية، أو الأحكام الفقهية لما يطلق عليه: الإقامة في بلاد الكفر، بحاجة إلى إعادة النظر في ضوء المتغيرات الاجتماعية والإعلامية والثقافية، حيث أصبح العالم دولة إعلامية واحدة تقريبًا، وأصبح بإمكان الأقليات المسلمة في البلاد غير الإسلامية، أن تعايش ثقافة وقضايا ومشكلات العالم الإسلامي، كما يمكنها أن تتعلم الأحكام الشرعية والثقافة الإسلامية بأكثر من وسيلة، بل قد يكون وجودها في تلك البلاد ضروريًا لقضية الدعوة ونشر الإسلام وإعطاء الأنموذج الذي يثير الاقتداء، وقد يراغم الأعداء، وقد تتاح لهم فرص غير متوفرة في بلاد المسلمين.

والهجرات الإسلامية القاصدة تاريخيًا، كلها كانت ذات عطاء، سواءً في نشر الدين، أو إقامة الدولة المسلمة، وقد لا نحتاج لإيراد الأمثلة من أكثر من موقع، ولكن حسبنا أن نقول: إن الهجرة الأنموذج من مكة إلى المدينة، هي التي شكلت المنعطف التاريخي البشري وإقامة دولة الإسلام.. ولأمر يريده الله، أن دولة الإسلام الأنموذج كتب لها أن تقوم في معقل يهود في المدينة المنورة، ولم تقم بمكة حول البيت الذي بُني على التوحيد، ليكون ذلك دليلاً وهاديًا وحافزًا لكل الهجرات القادمة على الطريق حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. وأن الضعف بتقدير الله، سوف يتحول إلى قوة.. وأن أوهن البيوت، وهو بيت العنكبوت، كان بحسب الظاهر سببًا في حماية الرسول ﷺ في هجرته لإقامة دولة الإسلام.

فما على المسلم إلا أن يعرف إسلامه، ويعرف كيف يدعو إليه، وسوف يكون مؤثرًا وفاعلاً أينما كان، والرسول ﷺ يقول: **«اتق الله حيثما كنت»** (رواه الترمذي، من حديث أبي ذر)، والأرض لله يورثها من يشاء، ومسؤولية المسلم مسؤولية عالمية لاستنقاذ الناس وإلحاق الرحمة بهم، والفرد قد يكون أمة، كما أسلفنا، فلا تقاس الأمور بالأكثرية والأقلية، فكم من أكثرية لا قيمة

لهـا، وكـم من أقـليـة تمتلك القـيـمـة الكبـرى، إذا أحـسنت التـعـامـل مع سنن التدافع الحضاري.

إن قضية الأقلية والأكثرية، لا تتطلب الاقتصار فقط على النظر والاجتهاد في مجال الفقه التشريعي - على ضرورته وأهميته - وإنما لابد من التفكير في المناهج التربوية، وبناء الأنظمة المعرفية وموارد التشكيل والتحصين الثقافي، وبيان موقع الثقافة الإسلامية من الثقافات القائمة، والقدرة على استيعاب الحالات المتعددة، فما يصلح لأقلية في مجتمع ما من الأحكام والمناهج، قد لا يصلح لأقلية في مجتمع ذي طبيعة أخرى، وما يصلح للمسلم في بلاد العالم الإسلامي، قد لا يصلح للمسلم في مجتمعات غير إسلامية.

ولعل من الأهمية بمكان التفكير بتوطين الدعوة، ليأتي الفقه التربوي والتشريعي والثقافي ثمرة للواقع الميداني، فيتحقق بذلك مدلول قوله تعالى: ﴿رسولاً منهم﴾، بعيداً عن مخاطبتهم من وراء الحدود ومن خارج المعاناة.

ويبقى ملف الأقلية المسلمة في البلاد غير الإسلامية، مفتوحًا لمزيد من البحث والدرس والاجتهاد والمتابعة، على المستوى الفكري والفقهي والثقافي، في ضوء التطورات الاجتماعية والمعاهدات والمؤسسات الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان، والمعطيات الحضارية في مجال الإعلام، وشبكة المعلومات، والقنوات الفضائية التي احتلت الأثير، واخترقت الحدود السياسية للدول، فجعلت من الأقلية أكثرية في القدرة والتأثير، وجعلت من الأكثرية أقلية حيث العجز والتخاذل وصور التحكم، وأتاحت إمكانات علمية وتعليمية تصل إلى كل المواقع. لذلك فالقضية محتاجة إلى الكثير من التأمل والنظر والاجتهاد والتخطيط.

والله المستعان والهادي إلى سواء السبيل.

مِنْ روّاد التغيير والإصْلاح
الشيخ عبد الحميد بن باديس

١٦/ ٣٢٧٥



الحمد لله الذي أورثنا النبوة والكتاب، وجعل الرسالة الإسلامية هي خاتمة الرسالات، واللبنة الأخيرة في البناء النبوي، فكان عندها الاكتمال وفيها الكمال، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة:٣)، وناط بالأمة المسلمة، حاملة الرسالة الخاتمة، الشهادة على الناس والقيادة لهم، إلى يوم الدين، وأهّلها لذلك بما تمتلك من الخطاب الإلهي السليم والبيان النبوي المعصوم، اللذين يشكلان المعيارية التي تمكّن من الشهادة، ويمنحان الخصائص التي تؤهل للقيادة، وإلحاق الرحمة بالعالمين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة:١٤٣). وقال: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (الحج:٧٨). وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (المائدة:٤٨).

لقد استحقت الأمة المسلمة هذا الموقع، بما تمتلك من قيم سماوية سليمة، وبما أوقفها الله عليه من قصص الأنبياء مع أقوامهم، وتجارب الدعوة إلى الله تاريخيًا، ومراحل وأقدار التدين هبوطًا وصعودًا، وخطأ وصوابًا، وانحرافًا وتوبة، وما لحق بالتدين وأتباع النبوات السابقة من علل وإصابات في تدينهم، لتكون على بينة من أمرها، ودراية لواقعها، ووقاية لمستقبلها.. ولم يكن القصص القرآني من باب سرد التاريخ والحكايات الغابرة، بعيداً عن بيان الأسباب والسنن الاجتماعية، وإنما كان صورة بشرية كاملة الأبعاد لتعامل الإنسان مع التكليف السماوي في حالاته المتعددة، والسنن التي تحكم هذه المسيرة البشرية، أو القوانين والأقدار التي يخضع لها الفعل التاريخي، الذي

يعتبر دليل صدقية هذه السنن ومختبرها، بعيداً عن الأماني والرغبات.. فالأمة المسلمة بذلك، تقف على قمة التجربة البشرية، بمواقعها المختلفة وحالاتها المتعددة، الأمر الذي يبين خطورة الأمانة وعظيم المسؤولية، ويمنحها القدرة على التجدد والتجديد الذاتي.

غير أن الحال التي عليها الأمة اليوم، بحاجة إلى الكثير من المراجعة، والتفاكر، والتشاور، والفحص، والاختبار، وإعادة المعايرة بقيم الكتاب والسنة، والإفادة من تجارب النبوة، والتعرف بدقة على علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، والتي أصبحت تتسلل إلينا ونعاني الكثير منها، ومحاولة اكتشاف الأسباب التي أورثتنا هذا الواقع الذي نحن عليه، ذلك أن عدم المراجعة والفحص والاختبار لأفكارنا المطروحة ووسائلنا، يعني فيما يعني -إلى جانب العجز والتخاذل- القبول بهذا الواقع تحت الشعار المميت للفاعلية والتطلع صوب المستقبل: «ليس في الإمكان أفضل مما كان».. وهذا لا يتحصل ما لم نتعرف إلى قدراتنا وإمكاناتنا، أو بتعبير آخر: التعرف إلى استطاعاتنا، ومن ثم تربية الإرادة القادرة على وضع هذه القدرات في مواقعها الصحيحة.

ولعل من أخص خصائص التفكير الاستراتيجي: استشراف الماضي، والتوغل في العمق التاريخي، واستيعاب التجارب، واكتشاف العلل الحضارية أو علل التدين، وجوانب القوة والنهوض، وأسباب الضعف والسقوط، وتحديد السنن الاجتماعية الفاعلة في الحياة والأحياء، والإحاطة بالقضايا المطروحة، وتحليل جوانبها المتعددة، وسننها أو قوانينها، والنظر في نتائج هذا الماضي، المتمثلة في الحاضر بكل معاناته، ومحاولة وضع هذا الحاضر في موقعه المناسب من مسيرة الأمة، وبناء الخطة المستقبلية بحيث تكون واضحة الأهداف الاستراتيجية والأهداف المرحلية، ودراسة الاحتمالات والتداعيات الممكنة، لأخذها بالاعتبار

والاستعداد لها، والتعرف إلى الأولويات، واعتماد سنة التدرج وعنصر الزمن كوعاءِ حركةٍ وقيمةِ إنجاز في الوقت نفسه، والتعامل مع المتاح، وعدم خلط الأهداف بالوسائل، والإمكانات بالأمنيات، والحماس بالاختصاص، والإحساس بالإدراك، وتجنب عثرات دعوات الإصلاح والتجديد والتغيير، والتخلص من حالة الانطفاء الثقافي، الذي يبعثر القدرة، ويعطل الإرادة، مستعينين بالله في كل أحوالنا -اقتداء بالرسول عليه الصلاة والسلام- من العجز الذي يشل القدرة، والكسل الذي يميت الإرادة، حيث كان من دعاء الرسول ﷺ المأثور والدائم: «**اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل**» (متفق عليه).

من ملامح دعوات الإصلاح والتغيير

وقد يكون من القضايا الأساسية المطلوب أن نعرض لها، ونحن بسبيل الكلام عن رائد من رواد الحصانة الحضارية والثقافية والتحضير للإصلاح والتغيير، أن نلقي بعض الأضواء على قضية ملامح دعوات الإصلاح والتغيير بشكل عام، لأنها من أهم القضايا، فيما نرى، وتكاد تكتسب أهميتها أكثر فأكثر من خلال معاناتنا، وعجزنا عن الإفادة من تجاربنا، والاقتصار على مدحها والافتخار بها فقط، دون القدرة على تمثلها وتحليلها، وبيان صوابها وخطئها، لستر عجزنا ومعالجة مركب النقص في نفوسنا.

وأية دراسة تقويمية في هذا الميدان، لابد لها من الإحاطة الكاملة بدعوات الإصلاح والتغيير، ودراسة ظروفها وطروحاتها ووسائلها، وما واجهها من عقبات، وما أصابها من عثرات، وما لحقها من تداعيات، في ضوء منهج واضح ومدروس.

ولعل من أهم القضايا المطلوبة في هذا الإطار، دراسة الظروف التي عملت فيها تلك الدعوات، ومناقشتها بجرأة وأمانة، سواء على مستوى التنظير أو على مستوى الممارسة والتطبيق، وإلى أي مدى خرجت من داخل الأمة، وتشكلت في رحمها، وتجاوبت مع معادلتها الاجتماعية؟ وقد يكون المطلوب كذلك عدم الاقتصار على دراسة دعوات التغيير والإصلاح والتجديد، التي خرجت من الداخل الإسلامي، وإنما أيضًا دراسة تيارات التغريب والاستلاب الحضاري، ورصد تأثيرها وأثرها، وكيفيات التعامل معها، وتحديد موطن الصواب والخطأ.

واعتقد أن المنهج المعتمد في دراسة دعوات الإصلاح والتغيير في الداخل الإسلامي، لابد أن يكون من عطاء النبوة، ومنطلقًا من معرفة الوحي الخاتم، التي وفرت لها جميع التجارب التاريخية، وأوقفت عليها وقدمت لها النماذج المتعددة، لاختصار التجربة والبدء من حيث انتهى الآخرون، وعدم السقوط بالحفر نفسها، حتى «لا يُلْدَغ المؤمن من جُحْرٍ مرتين».. فالرسول ﷺ على الرغم من أنه خيار من خيار من خيار، من حيث المؤهلات والمزايا الشخصية، وأنه محل الرسالة الخاتمة -والله أعلم حيث يجعل رسالته- وأنه معصوم، مسدد بالوحي ومؤيد به، قدمت له النماذج والتجارب النبوية، التي سارت وفق السنن، وطلب إليه أن يتعرف على هذه التجارب، ويقتدي بالجوانب الإيجابية، ويَحْذَر ويُحذِّر أمته من علل التدين التي كانت سبب السقوط الحضاري، قال تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ (الأنعام:٩٠).

والمنهج النبوي أكد على أن عمليات الإصلاح ومحاولات التغيير، تبدأ من تحرير الإرادة، وتحرر الضمير.. تبدأ من داخل النفس.. ذلك أن القيام بأي عمل مؤثر في الواقع الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي، غير ممكن قبل تحرير

١٦/ ٣٢٨٠

الإرادة وانعتاق الضمير من رواسب ذلك الواقع وتأثيراته، الأمر الذي يمكّن من إعادة صياغة الإنسان، وإعادة تشكيله، باعتباره أداة التغيير وهدفه في وقت واحد، وعلى الرغم من أن الإنسان نفسه يتأثر بالواقع، لكنه في ذات الوقت يؤثر به.

لقد جعل الله سبحانه وتعالى إرادة الإنسان هي مفتاح التغيير والإصلاح، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، وكان سياق الآية -وكل شيء عند الله بقدر- جعل إحداث التغيير من الله منوط بإرادة التغيير من الناس.. فهو بقدَره أراد لهم أن يريدوا ذلك، لإحداث التفاعل والوصول إلى الأهداف.

وإرادة التغيير، لا تنافي القَدَر -ولا تصادمه- الذي بات يشكل تُكَأَةً ومسوّغًا للقاعدين والمنسحبين وأصحاب المذاهب الإرجائية، ومن ينتسبون إلى القَدَر، ويدّعون الإيمان به، بل هي من القَدَر، حيث إن الله هو الذي أراد لنا أن نريد -كما أسلفنا- وأن ندفع الأقدار بأقدار أحب إلى الله منها، كما يقول ابن القيم رحمه الله، بفهمه الدقيق ورؤيته الذكية: «ليس المسلم الحق هو الذي يستسلم للقدر (والاستسلام غير الرضا)، وإنما هو الذي يدفع القَدَر بقَدَر أحب إلى الله منه».

وهذه المدافعة للأقدار بالأقدار، التي هي من أمر الله أيضًا، لا تتأتى إلا بإدراك سنن الله الاجتماعية في الأنفس، وسننه الكونية في الآفاق.. فهي ليست أمنية عائمة بمقدار ما هي إيمان بصير، وإرادة ومعرفة بالإمكان، وعلم بالسنن الفاعلة، يمنح القدرة على إدراكها وفاعليتها، ومن ثم المداخلة في مسارها وتسخيرها.

ولعلنا نقول هنا: بأن الارتكاز إلى معرفة الوحي (قيم الكتاب والسنة)، هو وحده الذي يحقق الانتشال الحقيقي للإنسان من تحكم العادات والتقاليد والإرث الآبائي في التشكيل الثقافي وإرادة التغيير، وهو الذي يشكل معايير التغيير والإصلاح، ويمنح الاطمئنان وقوة العزيمة على الانعتاق من البيئة المتحكمة، والبدء بإصلاحها.

وعملية التغيير والإصلاح -كما هو معروف- لابد أن تُسْبَق باكتشاف الواقع، والإدراك الكامل له، وتحليله، والمفارقة بينه وبين ما يجب أن يكون، ومن ثم التفكير في الكيفيات والمناهج والبرامج التي تعيد مسيرة هذا الواقع إلى الجادة الصحيحة، في ضوء السنن التي تأخذ بالاعتبار الإمكانات المتاحة، والظروف المحيطة، والميراث الثقافي والحضاري، وعقيدة الأمة، ومعادلتها الاجتماعية، وحالتها الثقافية.

أهمية الدراسات النقدية

ذلك أن أية دراسة لدعوات الإصلاح، أو للواقع الذي تريد تغييره، تتطلب عملية نقدية جريئة، لأنها ضرورة لأية دعوة إصلاحية تغييرية، تريد أن تقوم على خطة استراتيجية ومنهج ونظام يسعى إلى تحقيق أهداف معينة، وإلى تسجيل غايات كبرى في الواقع التاريخي، وتنبيه الأذهان إلى العيوب المنهجية في دعوات الإصلاح السابقة، التي أدت إلى الإحباط والفشل رغم توفر الطاقات المادية والإمكانات النفسية.

وعملية النقد للدعوات الإصلاحية والتغييرية، لا يمكن أبداً أن تُصَنَّف في خانة الحط من قدرها أو بخسها حقها، وإنما تعني تقديرها والعناية الكاملة

بها، ومحاولة الإفادة منها، وذلك بامتلاك القدرة على استصحابها وحسن الإفادة منها، وإضافة رصيدها من الصواب، والخطأ الذي تقود معرفته إلى الصواب، لدعوات الإصلاح والتغيير الحديثة أو المأمولة.

والمحزن حقًا أن أغلب مَنْ كَتَبَ ويكتب في تاريخ الدعوات الإصلاحية والتغييرية، لا يحاول أبداً أن يوجه نقداً، أو يقدم تقويمًا، وإنما يسلك منهجًا أقل ما يوصف به بأنه عاطفي يغلب عليه التبسيط وأحيانًا التسطيح، قد يتجاهل الداء أو يخفيه، ظنًا منه أن النقد يرادف التجريح والغيبة المنهي عنها، الأمر الذي يسمح للداء بالتكرار والامتداد ويزيده تمكنًا.. ذلك أن جوهر التغيير والإصلاح النفسي والخلقي والاجتماعي والسياسي، يقوم على أساس النقد والتقويم، واستشعار التناقض بين الواقع الذي نعيشه، والمثال الذي نسعى إليه.

ولعل من المهم أن نشير إلى أن مبدأ النقد أو منهج النقد له أصوله وأخلاقه وآدابه، فلا يجوز أن يتعرض للأشخاص وشؤونهم الذاتية إلا بالأقدار الضرورية التي تخدم الموضوع، لأنه بذلك يتحول عن غايته الإصلاحية ويصبح عامل هدم وجلد، وتشهير وإساءة، وإنما يتوجه صوب الأعمال والمسالك التي تمس شؤون الحياة العامة، اقتداء في ذلك بمنهج النبوة: «**ما بالُ أقوامٍ يفعلون كذا وكذا**»، بلا بَخس ولا تطفيف.. مع مراعاة أن النقد لجانب من جوانب دعوات الإصلاح، لا يعني الإلغاء لإنجازاتها وفضلها وكسبها الطيب، واختزال تاريخها في عمل خاطئ أو موقف عاجز متخاذل، والحكم عليها من خلاله، وإنما يعني التوازن، وضبط النِّسب، وإعطاء كل شيء حقه من الحكم، صوابًا أو خطأ، في ضوء معايير معرفة الوحي، بعيداً عن الذاتية والنرجسية والمعايير الشخصية، وتقديم هذا الرصيد من تقويم الخطأ والصواب للقادمين على الطريق.

وقد يكون من المحزن أيضًا، ضمور وانكماش الأدبيات النقدية لدعوات الإصلاح والتغيير الحديثة والمعاصرة، على الرغم من الشكوى المرة من أنها جميعًا تكرر التجارب نفسها ولا تفيد من أخطائها أو أخطاء مَن سبقها.

ومن اللافت للنظر حقًا أنه على الرغم من الإخفاقات الكبيرة والخيبات الكثيرة، والورطات الغريبة التي دُفعت لها بعض الحركات الإسلامية، التي تمت تصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدمائها، لم نقف منها على اعتراف واحد بالخطأ أو التقصير أو سوء التدبير، وكان كل ممارساتنا كانت محض صواب، وكان غيرنا من الأمم والحضارات وحركات ودعوات الإصلاح والتغيير الأخرى، أولى بهذا الاعتراف بالخطأ، وهذه الشجاعة في العودة إلى الحق منا، لذلك جاءت النتيجة: أن تتراكم المعرفة والخبرة عندهم، وتتكدس الأخطاء وتتكرر عندنا، وتسلمنا هزيمة إلى هزيمة، على الرغم من امتلاكنا القيم السليمة والتجربة الأنموذج، التي وضعناها في خانة التبرك والعزلة عن الحياة.

والملاحظ أن الكثير من الكتابات المتوفرة حول دعوات الإصلاح والتغيير، إما أنها تذهب كليًا للمديح والفخر بالإنجاز، وإما أنها تقدم دراسات وصفية سردية تفسيرية، بعيداً عن أي تحليل ودراسة موضوعية خاضعة لمنهج واضح في التناول والمعايرة، للوصول إلى نتائج يمكن أن تفيد في متابعة الطريق.. لذلك فمعظمها كتابات هي أقرب للتكديس والتكرار والتلقين، منها إلى إثارة التفكير والملاحظة والاستنتاج والتعرف إلى جوانب الخطأ والصواب.

ولا أدري كيف يمكن أن نستفيد من أخطاء مَن سبقنا وصوابه، إذا لم نمتلك الجرأة الكافية في بيان الصواب والخطأ، والكشف عن أسباب الإصابات، ذلك أن الكثير من الدعوات الإصلاحية والتغييرية للواقع، لم تبلغ

أهدافها، كما هو معروف، وإن حققت بعضها، ولا يمكن بحال أن نعزو ذلك كله إلى العامل الخارجي الذي كان ولايزال مستمراً وقائماً، ليشكل لنا ذلك مهرباً ومبرراً ومشجباً نعلّق عليه أخطاءنا، لأننا لو سلمنا بذلك فلابد أن نعترف بما هو أدهى وأمر: بأننا قيادات قاصرة وعاجزة عن التفكير الاستراتيجي، ودون سوية العصر، والتعامل مع الظروف المحيطة في ضوء الإمكانات المتوفرة.. وأكثر من ذلك، ومصرة على الادعاء بعدم التقصير والخطأ.. لذلك قد يصبح من أعدى أعدائها، أولئك الذين يقدمون لها المناصحة، ويكشفون لها بعض جوانب التقصير، ويبصّرون الأجيال ببعض الإصابات لتجنبها، وكأن قيادات بعض دعوات الإصلاح والتغيير، فوق مراتب الأنبياء المؤيَّدين بالوحي والمسدَّدين به، الذين عاتبهم الله على بعض أعمالهم، وبيَّن الوحي خطأ بعض اجتهادهم، وغفر الله لهم ذنوبهم التي وقعوا بها بطبيعتهم البشرية، ليعلّموا الناس أن المناصحة والتقويم والنقد والمراجعة، هي سبيل الطريق الصحيح والسبيل القويم لصواب العمل وبلوغه أهدافه.

أو كأنهم فوق مرتبة الصحابة الذين بيّن القرآن خطأهم، وهم في أعلى مراتب الجهاد، وأخطر المآزق العسكرية، وأشد مراحل الهزيمة في أُحُد، والنصر في بدر، وكشف عن طوايا نفوسهم، ونشرها على الدنيا، إلى يوم الدين، في آيات تُتلى ويُتَعَبَّد بتلاوتها، وتُصَوَّب المسيرة بتدبرها، وتُهدى الأجيال بها، إلى يوم القيامة: ﴿ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ﴾ (آل عمران:١٦٥).. ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا﴾ (آل عمران:١٥٢).. ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ (الأنفال:١٧).. ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال:١).. ﴿ لَّوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (الأنفال:٦٨) ...إلخ.

إضافة إلى أنه لولا النقد والتقويم والمراجعة والجرح والتعديل، لاختلط الصحيح بالموضوع، والغث بالسمين في ميراثنا الثقافي، والتبست معرفة الوحي بكلام الناس.. تلك العمليات النقدية، هي التي نتميز بها ونفخر، وتشكل لنا في كل عصر إمكانية النهوض.

إن غياب منهج النقد والتقويم والجرح والتعديل، عن الواقع المتحرك لدعوات الإصلاح والتغيير، أوقعها بالكثير من الحفر، وفوّت عليها الكثير من الأهداف.. وليس ذلك فقط، وإنما ساهم ولايزال بتضليل الأجيال عن البصيرة الصحيحة، والتفكير بالعواقب والمآلات، والإعداد لها بالقدر نفسه للتفكير بالوسائل، وتقديم التضحيات والاقتصار عليها.. ولا أعتقد أن المباهاة والتفاخر بامتلاكنا لمناهج متقدمة للنقد وميراثنا المتميز من الجرح والتعديل، وإعلانه على المنابر فقط، يغيّر من الأمر شيئاً، حيث إن واقعنا يشكل شاهد إدانة على ذلك.

إن أخطاءنا هي التي تحيط بنا، وتدمرنا، وتقضي على أهدافنا وطموحاتنا، وتُمكِّن للعامل الخارجي أن يمتد في داخلنا، ويعمل فينا عمله الذي نراه.. والادعاء بأن النقد والتصويب يشوش الصفوف ويخلخلها، ويبصر العدو بمواطن الضعف ليتسلل منها، مردود بأن الصفوف التي لا تحتمل النقد، لا ثقة بها للقيام بأي عمل، وأن العدو -كما هو ملاحظ- أعرف بنا وبأخطائنا منا، وقد يكون وراء صناعة الأخطاء وتكريسها، والإغراء بالتستر عليها، ليحاصرنا ويشل حركتنا.. وما أعتقد بأنه كان -في تاريخنا- أسوأ من هزيمة أُحُد للمسلمين، وانتفاخ عدوهم، ومحاولته إعلاء الوثنية على الإيمان، ومع ذلك عوتبوا وخُطِّئوا على الملأ، وما ادعى أحد بأن ذلك كان سبيل الأعداء إليهم، لأنهم كانوا يدركون أن ذلك سبيلهم إلى الأعداء في الجولات القادمة.

وفي تقديري أن شيوع الروح الحزبية المتعصبة، والانغلاق على الذات وعن الآخر، وحماية الضعف والعجز والتخاذل، وراء الأسوار الحزبية السميكة، هو الذي سمح بوصول بعض الناس من غير المؤهلين إلى مواقع القيادة، وجعل مهمة الحفاظ على استمرارهم هو الهدف، بعيداً عن الامتحان والاختبار، وكان ذلك أهم سبب في تكريس الخطأ ومطاردة ومحاصرة أي توجه نقدي أو إصلاحي.. ونخشى أن تتحول الأمور إلى ضروب من الجاهلية، مغلفة بشعارات إسلامية.

ومن المفيد ان نذكر هنا أن خطورة الحضارة القائمة الغالبة وامتدادها، يكمن في قدرتها على اكتشاف امراضها واخطائها، ومعالجة نفسها بنفسها، حتى نرى أن خصومها من أمثالنا، الذين يعيشون في غرف الانتظار ويتمنون سقوطها، يبرهنون على فسادها بالعلل والأمراض التي كشفتها هي، واستنفرت للتحذير من خطورتها، والعمل على علاجها.. حتى العلل لا نستطيع إدراكها إلا من خلال دراساتهم وإحصاءاتهم!! أما نحن فلا علل ولا أخطاء لنا، على الرغم من واقعنا المتردي، وكأننا فوق مرتبة البشر!!

التغيير من الداخل

وهنا قضية قد تكون جديرة بالملاحظة والانتباه، ونحن بصدد إلقاء بعض الأضواء على دعوات ومحاولات الإصلاح والتغيير والتجديد، في الداخل الإسلامي، وهي أن دعوات الإصلاح والتجديد التي نبتت في التربة الإسلامية، وعلى الرغم مما أدركها من الخطأ والنقص والتقصير، الأمر الذي حال دون بلوغها أهدافها كاملة، إلا أنها تركت رصيداً طيبًا في ضمير الأمة، وجددت ذاكرتها تجاه واقعها الأليم، وبصّرتها بأعدائها الذين كادوا يلبّسون عليها، ومكّنتها من الاحتفاظ بقيمها، والاستشعار بأن القيم الإسلامية في الكتاب

والسنة، هي سبيل الخروج وسفينة النجاة، وإن لم تستطع أن تفلح بشكل كامل في تقديم الأوعية المطلوبة لحركة الأمة في اتجاه عودتها للإسلام، وتحويل المبادئ إلى برامج والسياسات إلى خطط وممارسات.

لقد نجحت هذه الدعوات في أن تعزل الفساد ومؤسساته عن ضمير الأمة، وتحد من استشراء الشر، وتترك بصماتها في العمق التاريخي لمسيرة الأمة، وتجديد ذاكرتها تجاه عدوها.

وعلى النقيض من ذلك، نجد أن دعوات التغيير وادعاء الإصلاح والثورة على التقاليد والواقع الاجتماعي، التي جاءت من خارج الأمة، وحاولت أن تفرض نفسها وأفكارها وتغري بها، بالمال والسلطان والإعلام، والإكراه، ومساندة الاستعمار بكل أنواعه، عاشت على هامش ضمير الأمة، وإن أوقعت بعض الضحايا لتضليلها الفكري وعمالتها الثقافية، وتحولت لتصبح شاهد إدانة تاريخي على محاولات النيل من عقيدة هذه الأمة وتفتيتها وتضليلها، باسم إصلاحها والنهوض بها، بل لعلها كانت من عوامل النجاح لدعوات الإصلاح الإسلامية بصورة أو بأخرى، بسبب استفزازها وتحديها.

وقد يكون السبب الأساس في ذلك، أن أية محاولة أو دعوة للإصلاح والتغيير، تأتي من خارج الأمة وعقيدتها ومعاناتها ومشكلاتها ومخزونها الثقافي وتقاليدها الاجتماعية السليمة، سوف تبوء بالفشل، لأنها دخيلة، وأقل ما يقال فيها: إنها تحاول التجديد لواقع أمة ومعايرته من خلال أصول حضارية وثقافية ودينية غير أصولها وحضارتها وثقافتها ودينها.

ولعل الكثير من الارتكاسات والصراعات وصور العنف، التي تعاني منها مواقع كثيرة في العالم العربي والإسلامي، في مرحلة ما بعد الاستعمار، إنما هي بسبب عدم قدرة دعوات الإصلاح والتجديد والتغيير على الامتداد بدعوتها، والحفاظ على إنجازاتها، وتنميتها وحمايتها، وتحقيق أهدافها، الأمر الذي مكّن الآخر من السطو ومحاولة العبث، وسوء التعامل، والتنكر للأهداف، في مراحل ما بعد الاستقلال.. تلك الأهداف التي دفعت الأمة ثمنها غالياً من دمائها وأوقاتها، وبات من الصعب جداً التنازل عنها، لذا يتحول بأس الأمة الشديد إلى ما بينها، وتبدأ مرحلة التآكل والتناكر والتنافر والخلاف والدخول في الأنفاق المظلمة، التي يسودها عمى الألوان، وممارسة البطش في الاتجاهات كلها، ومن الجهات كلها، وتبدأ لغة القوة والعنف تفرض نفسها، وتستدعي مزيداً من السلاح نفسه لجميع أطراف النزاع، ويسود شعار: الخوف على الديمقراطية من الديمقراطية!!

من أسباب نجاح دعوة ابن باديس الإصلاحية

وبعد هذه الملامح الرئيسة لدعوات الإصلاح والتغيير والتجديد، نعرض لبعض جوانب النجاح التي أصابها الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، رائد الإصلاح والتجديد والتغيير، ورئيس جمعية العلماء المسلمين في الجزائر.

* استيعاب الواقع:

ونسارع إلى القول: بأن الشيخ -وإلى حد بعيد- حاول أن يستوعب الواقع بكل مكوناته، سواء في ذلك الداخل الإسلامي «واقع الشعب الجزائري»، أو على مستوى المحاولات الاستعمارية في طمس الهوية وممارسة عملية التذويب، عن طريق الثقافة والسياسة والتربية والتعليم، وتشكيل

الطابور الخامس الملحق بفرنسا والمروج لها، سياسة وثقافة وحضارة.. كما أنه لم ينس الأساليب السياسية والثقافية المستمرة في السيطرة على العالم الإسلامي، المتمثلة بسياسة: «اقطع الشجرة بأحد جذوعها»، وذلك باحتواء واختراق بعض الفئات والتجمعات التي ترفع الشعارات الإسلامية، لتصبح ظهيرة للاستعمار بانواعه المتعددة، ولِتُوهِمَ بان فرنسا ليست ضد الإسلام كدين، وإنما ضد بعض الأنشطة الإسلامية، ولعل هذا أوضح ما يكون في تاريخ الجزائر، ابتداءاً من التحضير للثورة وقيام القيادات الشعبية الإسلامية.. ولا نرى انفسنا بحاجة إلى ذكر بعض الأسماء والعناوين، وإشاعة الفهوم المعوجة والتدين المغشوش، الذي مارسته بعض الجماعات الصوفية المنحرفة، صنيعة الاستعمار، لدرجة وصلت محاولاتها إلى التفكير في اغتيال زعماء الإصلاح والتغيير والتحرير.

لقد سيطرت الطرق الصوفية على الفكر الإسلامي والمجتمع في القرن التاسع عشر سيطرة مذهلة، فبلغ عدد الزوايا في الجزائر ٣٤٩ زاوية، وعدد المريدين أو الإخوان ٢٩٥,٠٠٠ مريداً.. والفقهاء الذي عرفوا بمعارضتهم الصوفية، أصبحوا بدورهم (طرقيين)، فساد الظلامُ، وخيَّم الجمود، وكثرت البدع، واستسلم الناس للقدر، بمفهومهم المتواكل، وأصبحوا إذا سئل أحدهم عن حاله، أجاب: «ناكل القوت ونستنىٰ الموت».. وهذه الظاهرة الاجتماعية أدت إلى تعطيل الفكر، وشل جميع الطاقات الاجتماعية الأخرى (انظر: ابن باديس حياته وآثاره، جمع ودراسة الدكتور عمار الطالبي، ص١٨).

ولقد لخص الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله ذلك بقوله: أما ابن باديس، فقد جاء في فترة جددت فيها النزعة الصوفية، وهنا موضع الخطورة، ذلك أن الحلقة لم تُستانف بالفقه والرباط، بل بالتميمة والزاوية.

ويرى الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله أن الشيخ عبد الحميد بن باديس قد قام بتلك الثورة الفكرية على أحسن وجه، وبدد ما كان مخيمًا على الجزائر من تقاليد ثقيلة تتمثل في تلك الطرق الجامدة المخدرة للشعب (ابن باديس، حياته وآثاره، ص٩).

وقد يكون من المفيد أن نثبت رؤية الأستاذ الأستاذ مالك بن نبي رحمه الله للواقع الذي بدأ العملَ فيه الشيخُ ابن باديس وجمعيةُ العلماء، يقول واصفًا الحال التي عليها الناس: «فهذا يرنوا إلى المذهب الكمالي... وذاك ينزع إلى التمدن الغربي، ومنهم من انحدر إلى مذهب المادة... ونرى من بين هؤلاء وأولئك عمائم الإصلاح تدلنا على منهاج آخر، يقوم على عقيدة صحيحة، ورجوع إلى السلف الصالح، وتغيير ما بالنفس من آثار الانحطاط». (آثار ابن باديس، ص٦٧).

ويجعل حركة العلماء المسلمين أقرب الحركات والقيادات إلى النفوس ولكنها -حسب رأيه- ما لبثت أن انحرفت منهجيًا عن أهدافها، وأعطت القيادة للانتهازيين السياسيين في سنة ١٩٣٦م في المؤتمر الجزائري الإسلامي، فاخفق المؤتمر ودب الشقاق في صفوف الجمعية، كان مركب النقص هو الذي جعلهم يسلمون الزعامة لرجل اللغة الأجنبية، فسايروا قادة السياسة في تلك الفترة، ظنًا منهم أنهم سيحمونهم ويدفعون عنهم شر الحكومة الفرنسية، باعتبار أن التغيير الاجتماعي الذي يبدأ في تغيير النفس هو الأساس في المشكلة لا الذهاب إلى باريس، والتعلق بسراب ووعود الجبهة الشعبية، وهذا ما تاكد لهم فيما بعد، حيث عبر ابن باديس عن ذلك بوجوب الاعتماد على انفسنا والاتكال على الله (آثار ابن باديس، ص٦٨).

ويوجه مالك من ناحية اخرى نقداً للحركة الإصلاحية في العالم الإسلامي بشكل عام، التي وإن أخذت بفكرة الإصلاح الديني، الذي يعتبر نقطة انطلاق في كل تغيير اجتماعي، إلا انها ابتدات بمرحلة علم الكلام، وتخطت المرحلة الأخلاقية التي تؤدي إلى أول تغيير للقيم الاجتماعية، فهذا يعتبر مزلقة لا تؤدي إلى الوعي بقدر ما تؤدي إلى علم الجدليات، لكنه يستثني حركة الإصلاح في الجزائر، ويعود الفضل في ذلك إلى شخصية الشيخ ابن باديس في بداية الأمر، حيث كانت الحركة تنطوي على جذوة روحية، لكن ما لبث ان اضحت تكوّن متخصصين بارعين أكثر مما تعمل على تكوين دعاة مخلصين (آثار ابن باديس، ص٦٩).

وأعتقد ان مثل هذه النظرات النقدية القويمة، سواء اتفقنا معها او اختلفنا حول بعض جوانبها، تمثل ظاهرة صحة، وتشكل علامات مضيئة على الطريق، حتى لا نقع بالخطأ نفسه، فنستفيد من الخطأ لنتجنبه، كما نستفيد من الصواب فنتلمسه، خاصة وأن أخطاءنا تتكرر اليوم على الجغرافيا نفسها.

* اعتماد الكتاب والسنة منهجًا للتغيير :

نعود إلى القول: بأن الشيخ ابن باديس رحمه الله وأجزل ثوابه، استطاع ان يدرك جوانب الإصابة والخلل في المجتمع الجزائري الواقع تحت الاحتلال، والأسباب التي ألحقت به هذه الإصابات، وبدأ التفكير بمعالجة جذور الازمة، أو السبب العميق الذي يكمن وراءها، ولم يقتصر في ذلك على معالجة الآثار، على الرغم من أهميتها، ولم يغب عنه ولا لحظة واحدة أن صلاح هذه الأمة مرهون بالمنهج الذي صلح به أولها، واختبر ذلك في نفسه وما تحقق له

من نقلة ثقافية فتحت بصيرته بسبب صلته بالقرآن وانضباطه بمنهجه، وأدرك ان البعث والإحياء إنما ينطلق من مجموعة مرتكزات وجهت إليها الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الجمعة: ٢).

فالبعث والإحياء للواقع الإسلامي الراكد، الذي يسوده التقليد والجمود على مستوى الداخل، ومحاولات التغريب والخروج عن منظومته المعرفية واصوله الحضارية على مستوى الوافد، لا يكون ولن يكون إلا بالعودة إلى الرسالة (قيم الكتاب والسنة)، ومعايرة الواقع بها، بحيث ينظر إلى الواقع من خلالها، وتستوحىٰ الحلول لمعاناة الواقع ومشكلاته في هديها، وأن ينطلق دعاة الإصلاح من داخل الأمة، بكل ظروفها ومعاناتها وميراثها الثقافي ومعادلتها الاجتماعية: ﴿رَسُولاً مِنْهُمْ﴾، والتاكد من ان اية طروحات وافدة من خارج الأمة، محكوم عليها بالفشل.. ولا نعتقد اننا بحاجة إلى الأدلة على ان ينطلق الإصلاح من تلاوة القرآن وتدبر آياته: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ﴾.. وأن تؤسس مناهج التربية والتزكية وتحرير الضمائر وتطهير النفوس ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾، على قيم الكتاب والسنة .. وأن تتمحور مناهج بناء المرجعية في أنظمة التعليم على قيم الكتاب والسنة: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾، فيصبح الكتاب والسنة، مصدري المعرفة والتربية والثقافة والأخلاق، كما هما مصدرا التشريع.

فلقد كرّس الشيخ ربع قرن من حياته للقرآن، بعد أن حفظه، فالقرآن صاغ نفسه وهز كيانه، واستولى على قلبه، فاستوحاه في رسم منهجه طوال حياته، وترسم خطاه في دعوته، وناجاه ليله ونهاره، يستلهمه ويسترشده ويتأمل فيه، فيَعُب منه، ويستمد علاج أمراض القلوب وأدواء النفوس، ويذيب نفسه ويبيد جسمه الهزيل في سبيل إرجاع الأمة الجزائرية إلى الحقيقة القرآنية، منبع الهداية الأخلاقية والنهوض الحضاري، وكان همه أن يُكَوِّن رجالاً قرآنيين يوجهون التاريخ، ويغيرون الأمة، ولذلك فإنه جعل القرآن قاعدة أساسية ترتكز عليها تربيته وتعليمه للجيل، قال: فإننا والحمد لله نربي تلامذتنا على القرآن من أول يوم، ونوجه نفوسهم إلى القرآن في كل يوم» (انظر ابن باديس، حياته وآثاره، ص٧٩).

* إصلاح مناهج التعليم:

وقد وصف معاناته من نظام تعليم القرآن السائد بقوله: «وذلك أني كنتُ متبرمًا بأساليب المفسرين، وإدخالهم لتأويلاتهم الجدلية واصطلاحاتهم المذهبية في كلام الله، ضَيِّقَ الصدرِ من اختلافهم فيما لا اختلاف فيه من القرآن، وكان على ذهني بقية غشاوة من التقليد واحترام آراء الرجال، حتى في دين الله وكتاب الله، فذاكرتُ يومًا الشيخ محمد النخلي (أستاذه المدرس بجامع الزيتونة)، فيما أجده في نفسي من التبرم والقلق، فقال لي: اجعل ذهنك مصفاة لهذه الأساليب المعقدة، وهذه الأقوال المختلفة، وهذه الآراء المضطربة، يسقط الساقط ويبقى الصحيح وتستريح، فوالله لقد فتح بهذه الكلمات القليلة عن ذهني آفاقًا واسعة لا عهد له بها» (ابن باديس، حياته وآثاره، ص٧٨).

ولم يقتصر الشيخ ابن باديس رحمه الله على نقد مناهج التعليم والتربية في المدارس التي أنشأتها فرنسا، القائمة على إلغاء الهوية العربية الإسلامية وتذويب الشعب الجزائري، والعمل على تقديم البدائل من المدارس والمعاهد الخاصة، وكتاتيب تحفيظ القرآن، وإنما عانى من واقع المدارس والمعاهد ومؤسسات التعليم الشرعي القائمة، التي أصيبت بالعجز والعقم، وتحولت من إدراك المقاصد وتحقيق الأهداف، إلى استنزاف الطاقة في علوم الآلة (الوسائل)، دون استخدامها، فأضاعت بذلك الأجر والعمر، وانعزلت عن ضمير الأمة، وبعث نهضتها، وسمحت بامتداد الآخر من خلال مناهج التعليم الاستعماري المتطورة، وكان يلمس ذلك في نفسه أثناء دراسته في جامع الزيتونة، لذلك تعرّض لنقد طرق التدريس في جامع الزيتونة، وبيّن أنها ليست وسيلة تؤدي إلى تحقيق الغرض من التربية كما يتصوره، بل إنما تكوّن ثقافة لفظية يهتم أصحابها بالمناقشات اللفظية العقيمة طوال سني الدراسة.

ويذكر ابن باديس، أن الطالب كان يُفني حصة كبيرة من عمره في العلوم الآلية، دون أن يكون قد طالع ختمة واحدة في أصغر تفسير كتفسير الجلالين مثلاً، وإنما يغرق في خصومات لفظية بين الشيخ عبد الحكيم وأصحابه في القواعد، التي كان يظن الطالب أنه فرغ منها، ويتخرج الطالب دون أن يعرف عن حقيقة التفسير شيئاً، وذلك بدعوى أنهم يطبقون القواعد على الآيات، كأنما التفسير يدرس من أجل تطبيق القواعد لا من أجل فهم الشرائع والأحكام، وهذا يعتبره الشيخ ابن باديس هجر للقرآن، مع أن أصحابه يحسبون أنفسهم أنهم يخدمون القرآن (ابن باديس، حياته وآثاره، ص١٠٨).

وكان يرى أن هذا يتعارض مع الهدف التربوي الإصلاحي، الذي يتمثل في إرجاع ضمير الإنسان المسلم إلى الحقيقة القرآنية، كأنه انزل على قلبه، واتصاله به من جديد اتصالاً حيًا دافعًا للعمل.

لقد كان منهج الشيخ ابن باديس رحمه الله للبعث والإحياء والتغيير والإصلاح، ينطلق -كما أسلفنا- من القرآن الكريم، وبيانه النبوي، مستلهمًا قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾. وقوله تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة:١٢٨)، فتوجه صوب التربية والتعليم لرفع المعاناة وتحرير الضمير، وإعادة بناء الرسالة القرآنية في نفوس الشعب، وإشاعة اللغة العربية في لسانه وحياته الثقافية، وإحداث التفاعل مع القرآن من جديد، بحيث تُزال الحواجز اللفظية الجدلية والنفسية بين القرآن والإنسان، فكانت حلقاته ودروسه القرآنية والحديثية، في المساجد (مجالس التذكير).

* إحياء رسالة المسجد التعليمية:

فأحيا بهذه المجالس معاني القرآن، وبيّن أهمية المجاهدة به في إحياء النفوس بعد مواتها، واسترد رسالة المسجد في التعليم الجماهيري العام، أو الثقافة الجماهيرية -إن صح التعبير- واعتبر تعليم الجماهير في المسجد هو صنو الصلاة، من حيث أثره وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والتربوي، ذلك أن الثقافة الجماهيرية والتشكيل الثقافي، يبقى محلها المسجد، إلى جانب التعليم المنهجي الذي مكانه المعاهد والمدارس والجامعات، حيث يتأكد دور المسجد

في التعليم والتربية والتثقيف أكثر فأكثر، في ظروف الاستعمار وعهود ما بعد الاستعمار، وما يرافقها من محاولات الارتهان الثقافي والتربوي.

* إدراك دور الصحافة في التغيير:

ولم يقتصر على دور المسجد في عملية التعليم والتثقيف الجماهيري، وإنما أدرك أن هناك شرائح من المجتمع لابد أن تخاطَب بوسائل إعلامية أخرى، فدخل ميدان الصحافة، لما لها من دور مؤثر في التثقيف وتشكيل الرأي العام المناصر للقيم الإسلامية، والمستنكر لانتقاص عُرىٰ الإسلام، «فأنشأ صحافة عربية كانت منبراً رحبًا، يعلن في عزم وثقة أن الحركة الإصلاحية الجزائرية، حركة شعبية أصيلة، تعمل لإحياء التراث الثقافي للأمة، وتنقيته من الشوائب التي علقت به، وتنشر الوعي الديني والاجتماعي والوطني، وهكذا أصدر جريدة «المنتقد» عام ١٩٢٥م، ثم صحيفة «الشهاب الأسبوعي»، التي حولها إلى مجلة الشهاب الشهرية، منذ فبراير ١٩٣٩م، ومجلات أخرى منها «الشريعة»، و«السنة»، و«الصراط»، و«البصائر».. وقد قامت هذه الصحافة بعمل إيجابي ضخم في مجال اليقظة الفكرية والوعي الوطني، والإصلاح الديني، وإحياء اللغة العربية، محبطًا بذلك كله مخططات الاستعمار الرامية إلى تشويه الشخصية الجزائرية في كل ميدان» (مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، ص٤٨٢).

وعلى الرغم من عناية ابن باديس رحمه الله بالثقافة الجماهيرية، وإدراكه لأهميتها، إلا أنه ركّز أيضًا على بناء النخبة التي تمثل عقل الأمة ومرجعيتها وقيادتها، لذلك عمد إلى فتح المدارس والمعاهد، واهتم بوضع المناهج والأنظمة التربوية والتعليمية.

* التنبه لدور المرأة :

ولقد تنبه الشيخ ابن باديس رحمه الله تعالى إلى خطورة دور المرأة في النهوض والتحرير، وأهميتها في التربية والبناء الثقافي، وأهمية تعليمها، حتى تقوم برسالتها كما شرع الله، وتحسن القيام بوظيفتها في المجتمع، حيث لابد من الاعتراف أن المرأة كانت أحد معابر الغزو الثقافي أو أحد الثغور المفتوحة في الجسم الإسلامي، في أكثر من بلد إسلامي، وحتى عند بعض حركات الوعي واليقظة الإسلامية، لأنها حُكمت بالتقاليد الجاهلية، بعيداً عن التعاليم الإسلامية، وحُرمت مما أعطاها الله من حقوق وواجبات، فكانت مجالاً مفتوحًا لامتداد شياطين الإنس والجن.. حُرمت من التعليم باسم حمياتها من الفساد، وكان الجهل خير من العلم، وكان التعليم نقيض التدين، والعلم ضد الإيمان، لذلك اختلت المعادلة الاجتماعية، واهتزت الوظيفة التربوية، وسبق الآخرون بإرسال الإناث إلى المدارس، ومن ثم جئن معلمات ومرشدات لبنات المسلمين، لإفساد دينهن وعقلهن، ومحاولة إقناعهن أن تعلمهن إنما هو بسبب الابتعاد عن الدين، لإغراء بنات المسلمين بالانسلاخ عن دينهن، وحصلت خسائر كبيرة قبل إدراك المسلمين الذي جاء متأخراً بأهمية تعليم المرأة.

لذلك أدرك الشيخ ابن باديس رحمه الله ببصيرة نافذة، منطلقًا من الكتاب والسنة، ما للمرأة من دور ووظيفة، فأوجب تعليمها، وإنقاذها مما هي فيه من الجهالة العمياء، ونصح بتكوينها تكويناً يقوم على أساس العفة وحسن تدبير المنزل والشفقة على الأولاد، وحسن تربيتهم، كما أنه حمّل مسؤولية جهل المرأة أولياءها والعلماء الذين يجب عليهم أن يعلّموا الأمة رجالها

ونساءها، وقرر أنهم آثمون إثمًا كبيرًا، إذا فرطوا في هذا الواجب واستدل إلى جانب الآيات والأحاديث، بما استفاض في تاريخ الأمة المسلمة من وجود العالمات والكاتبات الكثيرات.

* العربية مرتكز فهم الدين وحماية الثقافة:

ولعل القضية الأهم التي تمحور حولها نشاط ابن باديس التعليمي والإعلامي، واعتبرها من قسمات الشخصية الجزائرية، ومرتكزات الهوية الوطنية، وحصن الثقافة الذاتية، ومقومات إعادة بناء الأمة، وسبيل إدراكها لعقيدتها وشريعتها ودينها، هي اللغة العربية، لأنها من الدين، ولغة الدين، على الرغم من أنه كان ينحدر من أصول بربرية، وأنه كان يحسن قراءة الفرنسية وفهمها، إلا أنه كان يترفع عن الكلام بها لغير ضرورة.

واللغة عنده ليست وسيلة تعبير وأداة تفاهم فقط، كما يحلو لبعضهم أن يشيع، لتمرير وتسويغ التعليم والمحادثة بغير العربية، وبذلك تصبح اللغة إحدى معابر الغزو الفكري، وبدل أن نترجم تراثنا وعقيدتنا إلى لغة الآخرين، نترجم تراث الآخرين إلى لغتنا، ونقبل بالموقع الأدنى.

فاللغة -إضافة لما أسلفنا- هي أداة تعبير وتفاهم، ووعاء تفكير، وسبيل تغيير وبناء ثقافي، حيث لا يُنكر دور وطبيعة الألفاظ والمفردات في التأثير والتحريك والتغيير، سواء في مجال الوجدان والمشاعر، أو في مجال التفكير وتخصيب الخيال أو تجمده ومحاصرته.. فعُجمة اللسان تدعو إلى عُجمة العقل والقلب.

ولا نريد هنا الإطالة حول هذه النقطة، ولا نحب أن يُفْهَم منها أننا ضد تعلم اللغات الأجنبية والإفادة منها بالقدر المطلوب، والسن المناسب لذلك، وموقع ذلك ومرحلته العمرية من بناء المرجعية اللغوية والفكرية، وحسبنا أن نقول: لقد اتضح من أبحاث علم النفس المعرفي أن اللغة ليست وسيلة للتخاطب الخارجي فقط، بل هي النظام الأساس الذي يستخدمه الإنسان في التفكير أو الكلام النفسي.

وقد يكون من الأمور اللافتة للنظر حقًا والدالة على أهمية اللغة -في صياغة التفكير، والمساهمة في التشكيل الثقافي، والارتباط بالجذور، وتحقيق النقل الثقافي، وأهم من هذا وذلك كونها لغة التنزيل، ومفتاح فهمه، وإدراك مقاصده، والصلة بين الأمة وأجيالها- الهجمة الاستعمارية المتركزة على عزل اللغة وتهميشها، وإشاعة اللهجات العامية والمحلية، وتقطيع أوصال الأمة، وبعث اللغات العرقية، ليس كوسيلة تفاهم محلي، وإنما كبديل حضاري وثقافي، ومعبر من معابر الغزو الفكري، الذي يؤدي إلى التفتيت والتبعثر وتمزيق النسيج المعرفي.. ومن هنا ندرك دور العربية في الاحتفاظ بهوية الجزائر وعروبتها وإسلامها، وندرك إصرار الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح والتجديد، على إشاعة العربية والتكلم بها، وجعلها لغة التعليم والتعلم، والارتكاز حول حفظ وتلاوة القرآن، حفاظًا على وحدة الأمة، ولغتها، وعاء تفكيرها، ومصنع أحاسيسها ومشاعرها، ومخزن تراثها، مع أنه بربري الأصل وعلى معرفة بالفرنسية.

ولا يفوتنا أن نبين هنا، أن مصطلح العروبة في بلاد المغرب العربي الإسلامي، يرادف في مدلوله الإسلام تمامًا، ولا يعني فلسفة بديلة عنه، أو

توجهًا مقابلاً له، كما هو الحال عند ملاحدة المشرق من العرب، وبعض الأقليات الدينية المتعصبة الحاقدة على حضارة الإسلام.. لذلك لابد من إدراك هذه الحقيقة بوضوح، حتى لا تختلط الأوراق.

ومن القضايا القديمة الجديدة، الجديرة بالتوقف والمزيد من التأمل، والتي أدرك الاستعمار ورصيده الباقي في عالم المسلمين، دورها وأثرها في البناء الثقافي والحفاظ على هوية الأمة وتقديم المدد لمؤسسات التعليم الوطني والإسلامي، وتحقيق التكافل الاجتماعي: المؤسسات الوقفية في الجزائر، التي كانت وراء التعليم الخاص الخارج عن السيطرة الاستعمارية، والتي حاولت أن تبني النخب والخمائر الاجتماعية للمستقبل.. لذلك عمد الاستعمار إلى الإشراف عليها، لشل حركتها وتعطيلها -تجفيفًا للمنابع- كما هو الحال اليوم في الكثير من مجتمعات ما بعد الاستعمار، ومجتمعات الارتهان السياسي والثقافي، فحاول الجزائريون تأمين بدائل مالية، لتأمين استمرار التعليم الخاص الخارج عن ربقة الاستعمار والارتهان الثقافي، من خلال التجار والزراع والمواطنين من كل المستويات، مما مكّن من الاستمرار في بناء جيل التحرير وجيش التحرير وتضحيات التحرير.

* تحريم التجنس بجنسية المستعمر:

ولنا أن نقول: إن من أبرز القضايا وأجراها، التي طرحها الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله، إلى جانب جهوده التربوية والتعليمية والدعوية، وحماية الشخصية الجزائرية من الذوبان، تحريم التجنس بجنسية المحتل، الذي كان يحاول الإتيان على كل ما هو عربي مسلم، على مستوى

الأرض والإنسان معًا.. وقد يكون من المفيد أن نثبت نص الفتوى بتحريم التجنس قبل إلقاء بعض الأضواء عليها.

يقول ابن باديس: «التجنس بجنسية غير إسلامية، يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكمًا واحداً من أحكام الإسلام عُد مرتداً عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع».

ولا أريد ابتداءً أن أشير إلى دور هذه الفتوى، وكيف أنها كانت في حينها أمضى من أسلحة جيش كامل العتاد، وما كان لها من الأثر البالغ في حماية الذات والهوية، والاعتزاز بالثقافة العربية والإسلامية وربط الشعب بالقيم الإسلامية في الجزائر، في مرحلة المواجهة والتذويب.. كما أني لست بسبيل المقارنة بين هذه الفتوى وموقعها من النفس، ودورها في الصمود والمواجهة، وبين مئات الفتاوى التي أصبح ديدن أصحابها العبث والتلاعب بالأحكام الشرعية، وتفصيلها حسب الطلب، بل لقد وصل التهافت مع الأسف إلى درجة السؤال عن المطلوب قبل الفتوى، حتى تتم (فبركة) الفتوى من أجله، فهي تحل اليوم ما حرّمته البارحة، وتحرّم غداً ما أحلته اليوم.. وبعض السياسيين، لا مانع عندهم من توظيف الدين لخدمتهم، في الوقت الذي يحاولون فيه فصل قيم الدين عن حكم الحياة.. ونحمد الله سبحانه وتعالى أن أصبحت الأمة على إدراك كامل لطبيعة مثل هذه الفتاوى، التي تلهث وراء السياسة، وتصنع لها المسوغات، والتي لا تتجاوز إقناع حتى أصحابها.. كما نحمد الله أنه لا يوجد في الإسلام كهانات تتحدث باسم الله إلى الناس، مهما كانت مواقعها ووظائفها.

واعتقد انه لابد ان نتوقف قليلاً عند هذه الفتوى، التي شكلت عمقًا ثقافيًا لا يجوز تجاوزه في ضمير الأمة، وبعداً تاريخيًا وسياسيًا لا يمكن طمسه وإغفاله، ذلك أن لهذه الفتوى ظروفها المحيطة، ومرحلتها الدقيقة، وأسبابها ومسوغاتها، وقد شكلت إحدى الأسلحة الماضية في المعركة، والفتوى كما يقال على حسب حال المستفتي، فقد جاءت بوقتها محكومة بمجموعة شرائط، وبالتالي لا يمكن النظر إليها من خارج ظروفها، أو وضعها خارج إطارها، وإغفال مقاصدها.

كما لا يمكن تعميمها على كل الحالات والظروف المختلفة اليوم، وقد انتهى حال الكثير من بلدان العالم الإسلامي إلى ما نعلم جميعًا، فهناك الكثير من الأقليات المسلمة في دول أوروبا وأمريكا وأستراليا وسائر بلاد العالم، سواء كانت مهاجرة أو اعتنقت الإسلام هناك، تحمل جنسيات البلاد التي تقيم فيها، وتؤمّن لها هذه الجنسيات الكثير من الحقوق، وتمنحها الكثير من حرية الحركة والممارسة، وفي مقدمتها حرية العقيدة والعبادة واختيار الانتماء الثقافي، كما تمكنها من الاندماج -وليس الذوبان- في تلك المجتمعات، الأمر الذي يتيح لها نشر عقيدتها، والإغراء بها، وإثارة الاقتداء.

والحقيقة أن هذه الحالات وهذا الواقع الديمغرافي الجديد، يحتاج إلى فقه دقيق، وفهم عميق، يحيط بالقضايا من جميع جوانبها، ويحسن تقدير المصلحة الإسلامية المؤقتة والدائمة، في ضوء ظروف تلك الأقليات وظروف العالم الإسلامي، وهذا لا يعني الدعوة إلى التنازل عن الهوية، فجنسية المسلم عقيدته، وليست الأرض التي يعيش عليها، وإن كانت الأرض كلها لله. لذلك فالمسلم لا يعاني من عُقدة الاغتراب، ولا عقدة الأوراق التي يحملها، لأنها

تشكل في النهاية جوازات مرور، وتحقيق مصالح، وتامين حقوق، وأوضاع شرعية، قد تكون مفقودة في بعض بلدان العالم الإسلامي.

ونستطيع ان نقول اليوم: إن الجغرافيا السياسية بدأت تتراجع إلى حدٍ ما، أمام الجغرافيا الثقافية، والحدود السياسية بدأت تذوب أمام الضَّخِّ الإعلامي والثقافي، والأمور تقدر بقدرها.. وسيبقى فقه هذه الأقليات الإسلامية مطلبًا ملحًا، بحيث يشكل حماية للمسلمين، بقدر ما يشكل دليل تعامل مع المجتمعات التي يعيشون فيها.

أما إذا تعارض التجنس مع الدين، وكان من شروطه التنازل عن العقيدة والعبادة، والتنكر لقيم الإسلام والإنكار لها، فهذا له شان آخر وفتوى أخرى، قد تحكمها الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، بلا بغي ولا عدوان.

والمطلوب أن نأخذ حذرنا، ونستشرف مستقبلنا، ونطرح السؤال الدائم: إلى أي مدى يمكن ان يؤدي منح هذه الجنسيات إلى التذويب المستقبلي للأجيال، أو يحقق ويسهل بعض الحقوق والمواقع الإيجابية لنشر الإسلام، والإغراء باعتناقه، وإثارة الاقتداء بأهله، بحيث لا تبقى الأقليات المسلمة جسمًا غريبًا؟ واعتقد أن مثل هذه القضية، لا يمكن ان تحكمها فتوى عامة، وإنما لكل حالة حكمها، ولكل واقع ظروفه.. والخشية كل الخشية أن تتحول هذه الجنسيات إلى معابر غزو إلى مجتمعات الإسلام والمسلمين لإلحاق الضرر بأهلها، واستلابهم ثقافيًا. والقضية أولاً وأخيرًا مرتبطة بالمسلم نفسه، ومدى إدراكه لرسالته ومجتمعه، وكونه في مستوى إسلامه وعصره معًا، وبذلك يصبح قادرًا وفاعلاً في كل الظروف، وليس كَلاً على نفسه ومجتمعه وأمته

وانتمائه.. ويتأكد دور المسلم وفاعليته أكثر فأكثر في مرحلة تحول العالم من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الثقافية -كما أسلفنا- والتوجه نحو العولمة وصراع الثقافات أو حوار الثقافات، وما يمكن أن يكون من دور للأقليات المسلمة كمواقع متقدمة في الثقافات والحضارات الأخرى، تحمل لها الخير، وتلحق بها الرحمة، وتقنع أهلها أن الإسلام أصلاً ليس دينًا عرقيًا أو طائفيًا، وإنما هو دين الإنسانية جمعاء.

ونستطيع أن نقول أخيرًا: إن دراستنا لدعوات الإصلاح والتجديد والتغيير، تمنحنا الحس النقدي، وتمكنا من تحديد أسباب القصور ومواطن التقصير، وإعادة تقويم الواقع بقيم الكتاب والسنة، كما تمنحنا القلق السوي الذي يعتبر بمثابة المحرض الحضاري، والحس بالتناقض بين الواقع القائم والمثال الغائب، كما تحقق لنا -في إطار كيفيات التعامل والنهوض- الاطلاع على التجارب السابقة التي خضعت للاختبار التاريخي، فنضيف عقولاً إلى عقلنا، وتجارب إلى تجاربنا، وتبصرنا بمدى سلامة وسائلنا وجدواها، وتحقق لنا العبرة والعظة، وتمنحنا الوقاية، حتى لا نُلدغ من جُحر مرتين.

ولا تعني دراستنا لدعوات الإصلاح والتجديد والتغيير، حصر أنفسنا في إطار الزمان والمكان والمشكلات التي كانت مطروحة في ذلك الزمان، والتي تتغير وتتبدل، وإنما تعني التعرف على المنهج وطريقة التعامل وردود الأفعال، واكتناز الخبرات التي صقلها التاريخ.

ولابد أن ندرك أن صوابية وسائل بعض دعوات الإصلاح، وصلاحها لعصر ماض، لا يعني بالضرورة صوابيتها وصلاحها لكل عصر، فلكل زمان

مشكلاته وقضاياه ومتغيراته، التي لابد أن تستدعي تغيير الوسائل كلها، التي لم تعد تنفع لمواجهة المتغيرات، بما في ذلك الأشكال التنظيمية والإدارية نفسها، إذا اقتضى الأمر ذلك، والتي جاء تكوينها طبقًا لرؤية ظرفية معينة.

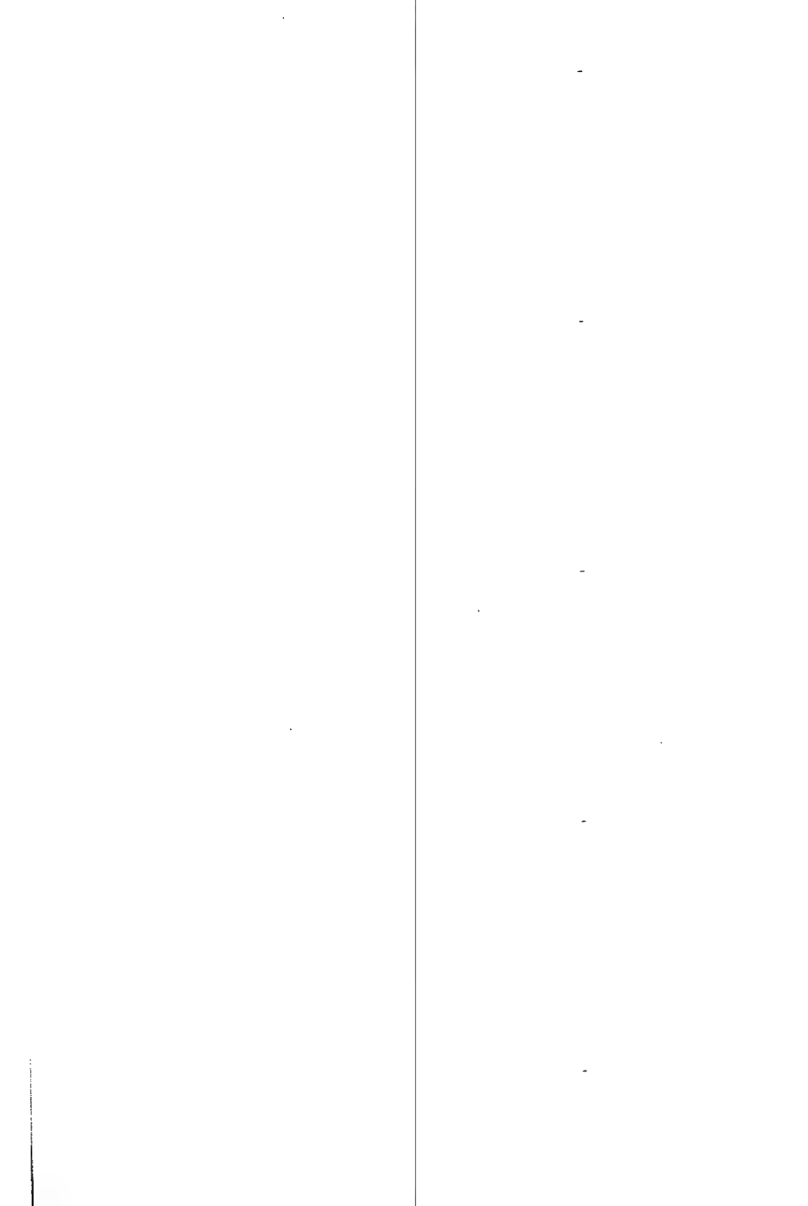
لقد أردنا بهذه الخواطر الفكرية، تقديم ملامح رئيسة ومحطات بارزة عن منهجيةٍ وتجربةٍ في الإصلاح، تعتبر من أغنىٰ تجارب دعوات الإصلاح والتجديد والتغيير في العصر الحديث، كان لها الدور الأهم في الاحتفاظ بعروبة الجزائر وإسلامها، أو بعبارة أدق: بهويتها، وبناء جيل التحرير وجيش التحرير.. تلك التجربة التي شكلت عمقًا تاريخيًا في الضمير الجزائري والإسلامي، وتركت بصماتها التي لاتزال مستمرة على الشخصية الجزائرية، والتي تشكل رؤية لابد منها، لفهم الكثير من الخلفيات والتداعيات التي تمر بها حركات الإصلاح والتجديد في مغرب العالم الإسلامي ومشرقه على السواء.

وتبقى تجارب الإصلاح والتجديد تجارب بشرية غير معصومة، يجري عليها الخطأ والصواب، تحقق لنا العظة والعبرة، وتمنحنا الوقاية، وتبصِّرنا بمحاولات تنزيل القيم الإسلامية على الواقع المعيش، بكل ظروفه ومشكلاته.. لكن لابد من التنبه إلى أن فترة السيرة المسددة بالوحي، تبقى هي النموذج والمعيار ودليل الاهتداء لكل السائرين على الطريق، في كل زمان ومكان.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

مقالة في الوعي التاريخي

٣٣٠٧/١٦



التأهيل للوراثة الحضارية، يقتضي أول ما يقتضي الوعي التاريخي، أو الاستيعاب لحركة التاريخ واستكناه قوانين أو سنن الحركة التاريخية، التي تحكم السقوط والنهوض، لتحقيق العبرة، واستخلاص الدرس، والوصول إلى التقوى، أو الوقاية الحضارية، ذلك أن العلم بالتركة الموروثة أو بالموروث الحضاري والثقافي، هو سبيل معرفة كيفية التعامل معه والحفاظ عليه والارتقاء به.

والله سبحانه وتعالى أوقف الأمة المسلمة على خط النهاية من المسيرة البشرية للأمم والحضارات والثقافات، واصطفاها لوراثة الكتاب، فقال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ (فاطر:٣٢)، وخصها بالنص السماوي الذي تعهد بحفظه، وعصمه عن التحريف والتبديل، بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر:٩)، وتحقق الحفظ من خلال عزمات البشر، ليكون ميزانًا للحق، ومعياراً للتقويم، وهداية للطريق، ومنهاجًا للسير، وتقوى -أي وقاية- لما يمكن أن يكون من إصابات.

وجعل الإسلامَ الدينَ الخاتم مكملاً للدين، حيث انتهت إليه محصلة تجربة النبوة التاريخية، كما جعل الأمة المسلمة أمة معيارية شاهدة على الناس، بعد أن صوبت معرفةُ الوحي مسيرتها، ومنحتها القيم والموازين السوية، التي تمكّنها من الحكم الصحيح، والوزن بالقسطاس المستقيم، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣)، فالرسول ﷺ والوحي، يصوبان مسالك الأمة المسلمة.. والأمة المسلمة بما تمتلك من الوحي، تصوِّب مسالك الناس،

وتميز الخطأ من الصواب، والحق من الباطل، والرشاد من الضلال، والمعروف من المنكر، ولا يعتبر ذلك حكرًا على ناس بأعيانهم، أو زمن دون آخر، أو منطقة جغرافية، كما هو حال الدعوات العرقية ونظريات الشعب المختار، وإنما هو متاح لكل من آمن بهذه القيم، لأنه بإيمانه يصبح جزءًا منها كافة، لأن الخطاب الإسلامي خطاب إنساني لا يخص قومًا أو لونًا أو جنسًا.

لقد جعل الله سبحانه وتعالىٰ من رسالة الإسلام إنسانية الخطاب، مستوعبة للزمن، منذ بدء الخلق وإلى أن ينشئ الله النشأة الآخرة، ومكملة لتاريخ النبوة الطويل، وجاء عطاؤها وإنتاجها إنسانيًا، شاركت فيه كل الأمم والشعوب، وإليها انتهت أصول الرسالات السماوية جميعًا.. فالمؤمن بها ليس حدثًا زمانيًا أو مكانيًا عارضًا، وإنما إيمانه متجذر في التاريخ، مستوعب للحاضر، ممتد إلى المستقبل، حتى يوم الدين.. فهو لبنة في بناء النبوة التاريخية الواحدة، تاريخها تاريخه، وما شرع الله لها من الدين شرعه له، وما لحقها من الإصابات، وتحقق لها من النهوض والإنجازات، جزء من تاريخه الممتد، الذي يشكل مصدر عبرته واستلهامه واقتدائه.. قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ﴾ (الشورى:١٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٩٢)، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (الأنعام:٩٠).

فالفرد المسلم ليس خلقًا معزولاً، ولا يعاني القطيعة والانفصال عن التاريخ الإنساني، بل هو جزء منه.. وهذا التاريخ، يشكل للمسلم منجمًا للخبرة، وثمرة لتجارب متعددة، وميدانًا فسيحًا للرؤية والعبرة والهداية والوقاية لحاضره ومستقبله.

إن المسلم الحق يقوده إسلامه إلى استيعاب التاريخ البشري، والتعرف إلى وسائل النهوض والسقوط، وإدراك السنن والقوانين الكامنة وراء الفعل التاريخي، التي لم تتحول ولم تتبدل، ودور الإرادة البشرية في صنع التاريخ، وممارسة عملية التغيير، ومدافعة القدر بقدر أحب إلى الله، والاستجابة لأمر الله سبحانه وتعالى الذي ناط عمليات التغيير وصنع التاريخ بإرادة الإنسان وقدرته، فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (الرعد: ١١).

فالله سبحانه وتعالى هو الذي أراد للإنسان أن يريد، وأكثر من ذلك إنه ربط حدوث التغيير بإرادة الإنسان، كقانون للفعل التاريخي، ولم يتركه هملاً بدون دليل عملي، وإنما هداه إلى مفاتيح التغيير وسننه في الأنفس والآفاق، وبسط له مساحات كبيرة من تاريخ البشرية الطويل، وقدم له نماذج متعددة تستوعب مسيرة الحياة بجوانبها وأنشطتها المختلفة، لتكون دليله إلى الفعل الصائب، ومنهجه إلى العبرة والوقاية من كل الإصابات وانتقال علل الأمم السابقة.

ونستطيع أن نقول: إن الكتاب والسنة قدما مساحات تعبيرية هائلة عن تجارب الأمم السابقة ومسالكها، وعللا أسباب الإصابات التي لحقتها، والقوانين والسنن المجردة عن حدود الزمان والمكان التي حكمت ذلك، وألقيا الأضواء الكاشفة على جميع جوانب الحياة، على مستوى العقيدة والعبادة والمعاملة والمسالك.. ولم يقتصرا على ما كان، وإنما تجاوزا الماضي والحاضر، إلى إلقاء الأضواء على المستقبل، وما سوف يكون من الفتن، بما في ذلك علامات ومؤشرات اقتراب الساعة، ليستوعب المسلم موقفه تماماً، ويأخذ حذره، ويمارس دوره، من خلال هذه النوافذ على الرؤية الشمولية لما كان وما سوف يكون.

الوحي.. مصدر الوعي التاريخي

ولعل القضية الأهم هنا، أن الوحي (الكتاب والسنة الصحيحة)، هو مصدر الوعي التاريخي للمسلمين بشكل خاص، فهو الذي أثار الرغبة في الاطلاع والتشوف إلى التعرف على أحوال الأمم السابقة، وسبب انقراضها، وسنن التداول الحضاري، حتى إنه لم يَدَعِ الإنسانَ أمام هذا الغيب المجهول، المحرم على حواسه، بل قدّم له مساحات كبيرة لقصص السابقين، قبل اختراع الكتابة وتدوين التاريخ، غطى فيها جميع جوانب النشاط البشري، العبادي والفكري والسياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي وحتى النفسي، بما يمكن أن نطلق عليه اليوم: «التاريخ الحضاري»، وامتد إلى أنباء الغيب، والغيب هنا يعني الماضي الغائب عن ساحة المعرفة والشهود.

لقد امتد الوحي في رؤيته التاريخية إلى مرحلة بدء الفعل التاريخي، وحضّ على النظر في كيفية بدء الخلق، قال تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ﴾ (العنكبوت: ٢٠)، وغطى الكثير من المساحات المجهولة للإنسان، وعلى الأخص في مرحلة ما قبل الكتابة -كما أسلفنا- وامتد بملامح الرؤية التاريخية لتشمل الماضي والحاضر والمستقبل، إلى درجة يمكن القول معها: إن القرآن والبيان النبوي، يعتبران بهذا المعنى الوثائقي (وليس الديني فقط)، أقدم وثيقة تاريخية وردت بطريق علمي صحيح، بمعايير البشر، عدا عما يؤمن به المؤمن من اليقين الإيماني بتعهد الله بالحفظ.. لذلك نرى أن القرآن والبيان النبوي يشكلان مصدراً تاريخيًا للكثير من العقائد والأديان والأقوام والمواقع الجغرافية على خارطة الزمن الطويلة، حيث لا توجد وثائق معتمدة تغطي هذه الفترات التاريخية.

فالقرآن هو مصدر المعرفة التاريخية، ومصدر الوعي التاريخي في وقت واحد، خاصة وأنه طلب التوغل في التاريخ، ودعا إلى السير في الأرض، ولفت النظر إلى أهمية الاعتبار بأحوال الأمم السابقة، وأتى على نماذج منها، مما دفع الإنسان المسلم للبحث والتنقيب التاريخي، لمعرفة هذه الأحوال، والخروج من عهدة التكليف الشرعي بتحقيق العظة والعبرة والوقاية الحضارية، قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران:١٣٧-١٣٨)، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف:١١١)، وقال: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (هود:١٢٠). حتى لقد جُعلت المعرفةُ التاريخية ومسالك الأنبياء مع أقوامهم، مصدر تبيُّنٍ واهتداءٍ ومنهج اقتداء للموحىْ إليه: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ (الأنعام:٩٠). ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف:٣٥).. ولئن كانت هذه المحركات للنزوع التاريخي، بالنسبة للموحىْ إليه، المستغني عنها بالوحي، فهي بالنسبة للمسلم المسترشد بالوحي -بعد توقفه- أشد لزوماً.

ولم يقتصر القرآن على ذكر الحدث التاريخي أو القصة التاريخية وتسجيلها كما وردت، وهذا يمثل نصف الطريق في البحث التاريخي، وإنما تجاوزها إلى التقويم والنقد، أو التفسير التاريخي في ضوء السنن الفاعلة في الحياة والقيم المعيارية الموحىْ بها، ليمتلك المسلم الأبجدية المطلوبة لقراءة التاريخ وتفسيره، فلا يضل ولا يشقى، فيذهب إلى التاريخ بلا معيار، ويعجز عن العودة للتعامل مع الحاضر.

ويمكن القول: إن عملية النقد والتقويم والمراجعة، كانت تسير في القرآن جنبًا إلى جنب مع تسجيل الحدث التاريخي، مما يوحي بأن النقد والتقويم التاريخي يعتبر جزءاً من صناعة التاريخ أو البناء التاريخي، الأمر الذي يؤكد ما يراه بعضهم من: أن النقد والتقويم يبقى دائمًا جزءاً لا يتجزأ من عملية البناء الفكري والتربوي والأدبي والثقافي، وأن الناقد والمنتج شريكان في العمل.

وإن أسباب النزول للآيات والورود للأحاديث، التي تعتبر وسائل معينة لفهم الحدث، وإدراك سببه، والإحاطة به، هي في الحقيقة بما تقدمه من التعقيب والتعليق، والتحليل والتفنيد، والتوجيه وصياغة العبرة على أرض الحدث، إنما تؤكد أن هداية الوحي تنبثق عن رؤية وتفحص للتاريخ، فتجيء تلك الهداية في واقعيتها وصدقيتها في علم التاريخ، أشبه ما تكون بالتجربة المعملية في نطاق العلوم التجريبية.

لذلك كان من معطيات منهج القرآن والحديث في هذا المجال، البحث في سند الحدث التاريخي والتحقيق فيه لمعرفة صدقه، ومن ثم التفسير، والتقويم، والتعليل، والمراجعة لدوافع الحدث ونتائجه وعواقبه، الأمر الذي تبلور من خلاله وانتهى إليه علم التاريخ، الذي تقوم معادلته على أمرين: تحري الدقة للوصول إلى الحقيقة التاريخية، ومن ثم التفسير والتحليل والتعليل للحدث والتقويم له، للخلوص إلى العبرة التاريخية، أو إلى ما يسمى: «حكم التاريخ»، قال تعالى: ﴿ **وجاءك في هذه الحق** -دقة المعلومة- **وموعظة وذكرى للمؤمنين** -تحقيق العبرة- ﴾ (هود: ١٢٠).. وبهذا لا يكون التاريخ مجرد استعادة للماضي وإعادة تسجيل له على أوراق جديدة، وإنما تجريد الحدث التاريخي من قيود الزمان والمكان، ونقله وتعديته، ليتمكن الإنسان من

الإفادة منه في التعامل مع الحاضر، ورؤية المستقبل من خلاله، وبمعنى آخر هو بعث للماضي، وإحياءٌ له في وجدان الحاضر.

ومن هنا رأى ابن خلدون، أن التاريخ في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى.. ولكنه في باطنه: «نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق، فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها خليق».

ولذلك، لابد أن نشير هنا إلى أن ابن خلدون، الذي يعتبرونه مؤسس علم الاجتماع والعمران، وأول من تكلم في تفسير وفلسفة التاريخ، هو في الحقيقة لم يخرج عن المنهج القرآني الذي سبقه بسبعة قرون أو يزيد، وإنما انطلق من مرجعية القرآن والسنة ومنهج علماء التفسير والحديث، وعلم أسباب النزول والورود، ومناهج الجرح والتعديل، في نظرته التاريخية، وكيفية فحص الحدث والتعامل معه، والسعي للوصول إلى الأسباب الكامنة وراءه، والقوانين التي تحكم الحركة التاريخية.. ذلك أن التاريخ إذا انقلب ليصبح مجرد حروب ومعاهدات، وسير أشخاص، ومواريث حكم، بعيداً عن التاريخ الثقافي والحضاري واستكناه حقائقه وموجهاته، قد لا يستحق المعرفة والجهد، لأن ذلك لا يضيف شيئًا يذكر، وقد يكون مضيعة للأجر والعمر معًا.

ذلك أن الوعي بالتاريخ ليس حفظًا للذاكرة وتسجيلاً للحدث، وإنما إعمالاً للتفكير، واستنتاجًا للعبرة والعظة، وامتلاك المؤهل لاستيعاب الحاضر وتفسيره، والتنبؤ بتداعياته ومآلاته وعواقبه.

وهذا يمنحنا القناعة باستمرار، وكلما تلونا القصص القرآني أو قلبنا أوراق التاريخ: أن أية عملية للإصلاح والتغيير واستشراف المستقبل، لابد أن تبدأ باستشراف التاريخ، وأن الوعي التاريخي هو من أهم الموارد الثقافية والمعرفية،

لثقافة الحاضر، ورؤية المستقبل، وأن القطيعة التاريخية تجعل التعامل مع الحياة نوعًا من الخبط الأعشى.

من أدوات الثقافة العقلية

إضافة إلى بُعد آخر، ليس بعيدًا عما ذكرنا وهو: أن «الفضل الرئيس للتاريخ، هو أن يكون أداة للثقافة العقلية، فممارسة المنهج التاريخي في البحث، يفيد العقل صحة، ويشفيه من داء السذاجة في الاعتقاد» (انظر: ما هو التاريخ؟ ترجمة أحمد حمدي محمود).

ذلك أن من أبرز ميزات الثقافة التاريخية: أنها توسع اختبار الإنسان وتعمقه، وإن كانت فائدتها ليست عملية مباشرة، لأن التاريخ لا يعيد نفسه من كل وجه.

والثقافة التاريخية سبيل لإدراك الذات، أفرادًا وأمة وإنسانية، وهذه الثقافة تبعث في النفس اعتزازًا بالأجيال الماضية، من شأنها بناء الفرد والأمة، وتوطيد كيانهما، على أن تكون معرفة الذات المؤدية إلى احترام الذات وتقدير الماضي، هي أيضًا نقد للذات وللماضي.

إن الثقافة التاريخية تنمي الحكمة، التي يولدها عمق الاختبار وسعته، والتي تلح على الإنسان في التساؤل حتى يصل إلى الأعماق والجذور.. «إن الإنسان الحي الفاعل صانع التاريخ، ليس مستقبليًا مطلقًا، سائحًا في الرؤى والأحلام.. ولا حاضريًا مطلقًا، غارقًا فيما حوله من مشكلات.. ولا تاريخيًا مطلقًا، يحن إلى الماضي ويبغي أن يرجعه كما كان.. وإنما هو يعيش في توتر دائم بين الحاضر والماضي والمستقبل، تتفاعل قواها وعناصرها في ذاته، بإدراك

متزن صحيح، وشعور دقيق نافذ، فيكون من أثر هذا التفاعل العملي، تاريخي مبدع» (انظر: نحن والتاريخ، زريق).

لذلك اعتبر بعضهم التاريخ، هو المفتاح الكبير لمغاليق المشكلات المعقدة، والمدخل المأمون للقوانين والسنن التي تعين على حل تلك المشكلات (محمد مصطفى زيادة، مقال في التاريخ في الشرق الأوسط).

وحسبنا أن نشير إلى أن التاريخ، كما هو معلوم، هو الرحم الذي تخرجت منه العلوم الاجتماعية جميعًا، واستقرئت قوانينها وفلسفتها ونظرتها الكلية التي تنتظم جميع الجزئيات، أو أنه كان السبيل إلى اكتشاف قانون الحركة الاجتماعية، لأنه المختبر الحقيقي للمبادئ والقيم والفلسفات، إلى درجة يمكن أن تقاس به وفيه مدى فاعليتها.

والتاريخ ليس حركة عبثية قائمة على المصادفة والعشوائية، وإنما ينتظمه قانون، وتحكم حركته سنن، وهو من أعمال وصناعة البشر، أصحاب القدرات والإرادات والمسؤوليات، ولو لم يكن للتاريخ هذا البعد والقانون الكلي، لما استحق أن يكون علمًا، ولما استحق أن يكون مصدرًا للعبرة والتجربة للإنسان في كل زمان، ولما أمكن الإفادة منه لغير زمانه، ولما جاز أن يترتب على الفعل التاريخي أية مسؤولية، ولما استطاع أن يضيف عمرًا يضاعف أعمارنا، وعبرًا تغذي عقولنا.. أو بكلمة مختصرة: لم يكن لذكر القصص القرآني، أي معنى في صناعة الحاضر ورؤية المستقبل!

ذلك أنه من المعروف أن قوانين العلوم التجريبية، يمكن الوصول إليها واكتشافها من خلال الملاحظة والاختبار في التجارب المعملية، وضمن إطار زمني قصير نسبيًا، لأن عناصرها مركبة من مواد صماء لا اختيار لها، ولا إرادة لحركتها، لذلك فمن السهولة بمكان إدراكها والوصول إلى نتائجها وقوانينها،

بحيث كلما توفرت عناصرها تحققت نتائجها.. أما العلوم الاجتماعية والإنسانية فلا يمكن أن تخضع للقوانين نفسها، لا من حيث الزمن ولا من حيث المواصفات والخصائص، ولا من حيث النتائج، لأن موضوعها ومادتها وأداتها الإنسان نفسه، الذي يملك الحرية والإرادة والقدرة على الكمون والتشكل، لذلك تبقىٰ عصية عن الضبط والتحكم، لأنها لا تخضع للنتائج القريبة، وإنما تخضع للعواقب والتداعيات المركبة والمعقدة بعيدة المدى، ولأن الإنسان بكل مكوناته هو موضوع العلم وهو وسيلته وأداة البحث فيه -كما أسلفنا- لذلك فإن اكتشاف سنن وقوانين الاجتماع والسقوط والنهوض والدورات الحضارية، يبقى عصيًا عن الإدراك، من خلال جيل أو حاضر أو حدث، لأنه لا يمكن اختزال حياة الإنسان الخاضعة لأكثر من عامل في وقت واحد أو حدث واحد، فقد تستوعب مقدماته جيلاً أو جيلين، إلى درجة قد يظن الإنسان معها أن الأمر لا ضابط له، حتى تظهر نتائجه أو عواقبه في الجيل الثالث أو الرابع.

التاريخ.. السبيل إلى فهم الأمم

لذلك يبقى التاريخ الطويل هو محل الرؤية والاستقراء والاستنتاج لمثل هذه القوانين، التي تحكم الحركة البشرية عمومًا، فكم من الأجيال سقطت فريسة للظلم والاستبداد السياسي وفُتن الناس بها، وامتد زمانها، ريثما تحضرت القابليات للتغيير، والدلالة على أن الظلم مهما امتد فسوف يؤذن بخراب البلدان والعمران، وقد حكى الله قصة ذلك في قوله تعالىٰ:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (يوسف: ١١٠).

ولعلنا نقول: إن فهم أية أمة، وكيفية التعامل معها، والنهوض بها، وتغيير واقعها، هو إلى حد بعيد رهين باستيعاب تاريخها الطويل، وطبيعة استجابتها للظروف المختلفة، الأمر الذي يمكن من اكتشاف عوامل وأدلة التحريك فيها، لذلك رأينا الاستعمار ركز أول ما ركز على دراسة التاريخ والعلوم الاجتماعية، ليكون ذلك مدخله الصحيح إلى التحكم والاستعمار، فالثقافة التاريخية والاجتماعية بشكل عام هي مفاتيح الشعوب، ودليل التعامل معها.

وقد نخلص إلى القول: إن سياسة الأمم، وأدلة التعامل معها، ورؤية مستقبلها، والتفكير بمشاريع الإصلاح والتغيير لواقعها، يكمن في ثلاثة معطيات تقريبًا هي:

- الإحاطة بعقيدتها وقيمها (نظرتها للحياة).

- دراسة تاريخها، وتحديد نصيب هذا التاريخ من الاستجابة لعقيدتها، وقدرة الأمة على ترجمة القيم والمبادئ إلى برامج وأفعال بشرية، أي تنزيل القيم والعقيدة على الواقع، وتتبع الخط البياني لأقدار التدين هبوطًا ونهوضًا، ودراسة سبب ذلك، لأن التدين يزيد وينقص بحسب المؤثرات الخارجية، والتربية الذاتية، والاندفاعات التاريخية للنهوض.

- دراسة الحاضر بكل مكوناته وظروفه وأسبابه، ومن ثم التحديد الدقيق لموقع هذا الحاضر من متطلبات العقيدة ومن المسيرة التاريخية الطويلة، سواء كان ذلك على مستوى التاريخ الخاص للأمة، الذي لن يكون بحال من الأحوال منفصلاً عن التاريخ العام، أو التاريخ العام للإنسانية من خلال القوانين والسنن التي تحكمه، والتي لا تحابي أحداً، مع أهمية الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية التي تميز التاريخ الخاص عن العام، حتى لا يكون الخلط.

لذلك نقول: إذا تم إدراك هذه الأبعاد الثلاثة، أمكن بعد ذلك الدخول من الباب الصحيح لسياسة الأمة، وإحداث التغيير، واكتشاف سنن السقوط والنهوض، والوسائل التي تشكل مفاتيح العمل والتعامل مع هذه الأمة، وإن أي تجاهل لمعادلة الأمة الاجتماعية، والقفز من فوق تاريخها، في الريادة والقيادة والإصلاح والتغيير أو التحديث والنهوض، سوف يبوء أصحابه بالفشل كسائر المحاولات للمشروعات المستوردة التي شهدتها بلدان العالم الإسلامي، فأهدرت طاقاته، وعبثت واستغلت إمكاناته، وانتهت به إلى التخلف والفشل، لأن مدعي التحديث والنهوض قاسوا واقعه على تاريخ غيره، بعيداً عن معطيات عقيدته وتاريخه وخصوصيته الثقافية.. والغريب أنهم لايزالون مصرين على وضع المفاتيح في الجدران الصماء، بدل وضعها في الأبواب، إنهم يمارسون على الأمة غربة الزمان وغربة المكان، وغربة المبادئ والعقائد والقيم والأديان، لذلك يضطرون لحراسة طروحاتهم ومشاريعهم الثقافية والاجتماعية المفروضة بالحراب والاستبداد السياسي.

إن عملية استقراء تاريخ الأمم والشعوب اليوم، أصبح ميسوراً إلى درجة تمكن من رؤية العالم بأكثر من حاسة.

وللحق نقول: إن المعاناة التي كان يعيشها الباحث في القديم، حتى يحصل على الأحداث المتفرقة والمعلومة التاريخية هنا وهناك، ويحاول أن يجمعها وينظر فيها ويكتشف النظرة الكلية التي تحكمها، اختزلت اليوم بثورة المعلومات والإعلام، لدرجة أصبح معها تاريخ العالم حلقات متصلة يؤثر بعضها ببعض إلى حد كبير.

وقد لا يكون مستغرباً، بعد أن أشرنا إلى ملامح عامة لأهمية التاريخ وبعده الثقافي والحضاري ودور الإنسان في صناعته، أن يجعل القرآنُ -وهو

وحي معصوم من خالق الإنسان صاحب الفعل- التاريخَ مصدراً للمعرفة، التي تستوعب المعلومة، وتوسع الخبرة، وتصنع الحكمة، وتحقق الموعظة، وتكوِّن العبرة، وتغني بالتجربة، وتؤكد اطراد السنن وفاعليتها، ويستنكر على من يقعدون عن السير في الأرض، والتوغل في التاريخ والاطلاع على الأحوال، ويتعرفون على أسباب التداول الحضاري، بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (الروم:٩).

ولم يرض القرآن للإنسان أن يكون مصوراً للواقع، ومسجلاً لأحداث التاريخ من الخارج، بل لفت نظره إلى أهمية النقد والتقويم التاريخي، كما لم يَدَعْهُ يَتِيهُ في عملية النقد ويضل المنهج أو علم الطريق، وإنما منحه من معرفة الوحي المعيار، الذي بموجبه يقوِّم، والسراج الذي يستنير بضوئه، وقدّم له نماذج عملية تدريبية من القصص القرآني في التعليل وبيان الأسباب، وما صارت إليه من النتائج أو من العواقب، ليكتسب المنهج في البحث، ويأخذ حذره.. فالإنسان الحر المختار هو الذي يصنع التاريخ، ويدرك الخطأ ويقوّمه، ويمكن أن يتشكل بالثقافة التاريخية، التي تعتبر من أهم موارد التشكيل الثقافي، لكنه لا يقع أسيراً لها، لما يملكه من معيار الخطأ والصواب، الذي تمنحه معرفة الوحي، والقصص القرآني بشكل خاص.

أبعاد في الفهم الإسلامي للتاريخ

وقضية أخرى قد تكون جديرة بلفت النظر إليها في إطار المعطيات القرآنية للوعي التاريخي، واعتبار التاريخ مصدراً للمعرفة، والتأكد من صدقية السنن والقوانين التي تحكم الحركة التاريخية، في مقدماتها ونتائجها وعواقبها، وهي أنه من المعروف أن للإسلام رؤيته وفلسفته للكون والإنسان والحياة، أو

هو دين انتظم قيم الحياة بكل أبعادها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.. إلخ، لذلك نرى أن القصص القرآني والنماذج المطروحة من خلالها، أو مفهوم التاريخ بالمعنى القرآني، غطى المساحات والأنشطة الحياتية جميعها، وقدم نماذج في مجال الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والانحراف السلوكي، والصراع الطبقي، والانحراف الفكري والثقافي، والتقليد الاجتماعي، والفساد الاقتصادي، والترف الحياتي، وقدّم لذلك نماذج، وحكى قصتها، والعواقب التي انتهت إليها.. قدّم نماذج لمسالك أفراد وأمم، وأقوام وأسر، وحكام ومحكومين، وحوارات متعددة بين الملك والجمهور، وبين الضعفاء والذين استكبروا، بحيث تمحورت حركة التاريخ على قضية الإيمان والكفر، ولو تعددت صورها واختلفت أشكالها.

وبذلك نقول: إن القرآن الكريم في مجال الإفادة من البعد التاريخي، قدّم للمسلم خبرات وتجارب وعبر وثقافة تاريخية، في مجالات الحياة جميعها، بالقدر الذي يشكل له زادًا كافيًا، ودليلاً هاديًا، يمكّنه من استيعاب الحاضر ورؤية المستقبل، في المجالات جميعًا.

من هنا نقول: إن الفهم الإسلامي للتاريخ لا يقتصر على مجرد ذكر الأحداث السياسية، أو الاكتفاء بتسجيل تاريخ الحكام، أو تتبع تفاصيل المعارك العسكرية، أو الصراع على السلطة، وإنما يتجاوز ذلك إلى تغطية كل المساحات الحياتية بأنشطتها المختلفة، السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، أو بتعبير أشمل المجالات الحضارية، لأن التاريخ الحقيقي للأمم هو التاريخ الثقافي.. فالثقافة دائمًا تمثل الحقيقة، والسياسة تمثل الصورة.. وكثيرًا ما وقع الانفصال في تاريخ الأمة بين التاريخ الثقافي والتاريخ السياسي، أو

بتعبير أدق انفصل السلطان عن القرآن، فغاب واندثر تاريخ السلطان، واستمر عطاء تاريخ القرآن وحملته العلماء الأعلام.

ولعل مما يميز النظرة الإسلامية للتاريخ، أو للثقافة التاريخية المطلوبة لتربية الأجيال -حتى تحقق العملية التربوية والتعليمية بُعْدَها المطلوب- ان المعيار الإسلامي في النقد والتقويم التاريخي أو في الصناعة التاريخية، توجه إلى تقدير الأعمال والإنتاج، ولم يركز على تقدير وتعظيم الأشخاص، وإعادة بناء الصنمية بشكل أو بآخر.. إنه يمجد البطولة كصفة لابد من التطلع والنزوع إليها من الناس جميعًا، ولا يقدس البطل ويحصر البطولة في إطاره، ويجعلها حكرًا عليه، لتصبح مطلبًا شعبيًا.. لذلك نرى في التاريخ الإسلامي، إذا ذُكر أبو بكر رضي الله عنه، ذُكر الصدق والشجاعة في الحق.. وإذا ذكر عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، ذكر العدل، والتواضع، والتزام الحق.. وإذا ذُكر عثمان رضي الله عنه، ذُكر الحياء.. وإذا ذُكر عليّ رضي الله عنه، ذُكر العلم والحكمة.. وإذا ذُكر خالد رضي الله عنه، ذُكرت الشجاعة والإقدام في سبيل الله...إلخ.

كما أن القرآن الكريم حاول إنقاذ المسلم من الوقوع في الأسر الثقافي للتاريخ، وخلّصه مما يمكن أن يسمى «الآبائية» أو «المواريث الضالة»، ومنحه المعيار الدقيق للقبول والرد، وأن وجود الفعل التاريخي ووقوعه لا يعني بالضرورة صوابه وصدقه، فلابد من الاختبار للميراث التاريخي، وتحكيم القيم المعصومة في النظر إليه.

لذلك نعى الله سبحانه وتعالىٰ على الذين يعطلون معايير النظر والتقويم، ويقعون أسرى للميراث الثقافي، ويقبلونه بدون نظر،

بقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (المائدة:١٠٤).

وهكذا يتحول التاريخ والوعي التاريخي، أو إن شئت فقل: الثقافة التاريخية الخاضعة للنقد والتقويم، إلى مورد من أهم موارد التشكيل الثقافي والتربوي للأجيال.

التاريخ الإسلامي ليس هو الإسلام

وهنا قضية قد يكون من الأهمية بمكان معاودة التأكيد عليها، وهي أن التاريخ الإسلامي ليس هو الإسلام، ذلك أن الإسلام هو ما ورد في الكتاب والسنة والسيرة العملية، وإنما هو فعل بشري يجري عليه الخطأ والصواب، وتتعرض الأمة في مسيرتها التاريخية لحالات من السقوط والنهوض، والنصر والهزيمة، والصواب والخطأ، أو هو اجتهاد بشري في تنزيل القيم الإسلامية من الكتاب والسنة على واقع الناس، وهذا الاجتهاد أو التنزيل قد يصيب وقد يخطئ، وصوابه لعصر معين لا يعني بالضرورة صوابه لكل العصور، على تبدلها وتغيرها، ولا عصمة لفعل البشر الذي يشكل التاريخ.

لذلك يمكن القول: بأن التاريخ الإسلامي ليس مصدراً للتشريع، وإن كان مصدراً للعبرة والعظة والمعرفة، واكتشاف السنن، والتعرف على قوانين الحركة التاريخية، للإفادة من التجارب، وتحقيق الوقاية الحضارية، وقد حدد القرآن ذلك بقوله: ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران:١٣٧-١٣٨).

إنه الاهتداء إلى قوانين الاجتماع البشري، وأخذ العبرة مما أصاب الأمم السابقة، بما فيهم الأمة المسلمة، من خطأ وصواب، وسقوط ونهوض، وزيادة ونقصان في أقدار التدين، حتى لا تنتقل علل التدين والإصابات الحضارية إلينا، بما يمكن أن نسميه: تحقيق الوقاية الحضارية من السقوط، أو التقوىٰ بالمصطلح القرآني.. وما يلحق الأمة من إصابات لا يتعارض مع الاعتزاز بالتاريخ، والتأكيد على أهمية الثقافة التاريخية في مجال التربية والتشكيل الثقافي، لأن اكتشاف الخطأ لا يقل أهمية في العملية التربوية عن إدراك الصواب، إلى درجة يمكن القول معها: إن التاريخ هو أبو العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية -كما أسلفنا- لكن الانحياز الأعمىٰ للتاريخ بكل ما فيه، يعطل الإفادة منه، ويحجزه عن عطاء الأجيال، وتربية ملكة النقد والتفكير عندها، وبذلك يتحول التاريخ إلى نموذج لتكريس التلقين، والإبقاء على حالة الركود والاستنقاع الحضاري، والاستمرار في تحكم عقدة الافتخار في الماضي، لتعويض السقوط والتخلف في الحاضر.

ومن هنا نقول: إن التاريخ الإسلامي بهذا الاعتبار الذي أشرنا إليه، غير السيرة النبوية، وإن كانت جزءاً منه أو حلقة فيه من الناحية الزمانية، إلا أن السيرة تتميز عنه بأنها معصومة بتأييد الوحي وتسديده، وهي خالدة في عطائها، مجردة عن حدود الزمان والمكان، وهي أنموذج للاقتداء والتلقي، وبذلك فهي مصدر للتشريع أو للفقه العملي التطبيقي، وبهذا تفترق عن التاريخ من بعض الوجوه، ولا أبين في ذلك من قولة الإمام مالك رحمه الله: كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد، ويؤخذ من فعله واجتهاده ويرد، إلا صاحب هذا القبر عليه الصلاة والسلام.

ولعل من الخطورة بمكان أن تُجعل السيرة من التاريخ الماضي، وأن يجعل التاريخ في منزلة السيرة، ومع شديد الأسف نجد أن الدراسات التاريخية، حتى في المناهج المدرسية والكتب التربوية، في الأدب واللغة والسياسة، تقوم في معظمها على هذا الاعتبار، فتاريخ صدر الإسلام يعني السيرة والخلافة الراشدة، وبعده التاريخ الأموي أو العصر الأموي، وبعده العصر العباسي وهكذا، دون التمييز بين التاريخ والسيرة، وما تمتاز به هذه الفترة من الخلود والأنموذجية، والفقه الميداني لتنزيل القيم الإسلامية على واقع الناس.

ولعلنا نقول: إن وجود أخطاء واجتهادات متنوعة ومتعددة حتى في مرحلة القدوة، هو من لوازم الطبيعة البشرية، وحتى تتحقق عملية الاقتداء والتعامل مع كل الحالات المتوقعة على الزمن، لأن مجتمع الصحابة الأنموذج والمثال مجتمع بشري، وليس مجتمع ملائكة، ولو كانوا ملائكة مسيّرين بلا أخطاء، ما كانوا مؤهلين لإثارة الاقتداء.

لكن الفرق واضح بين فترة السيرة وما تلاها من تاريخ، لأن الخطأ الواقع ناله التصويب من الوحي، فما وقع في هذه الفترة إما صواب أقره الوحي بسكوته عنه، وإما خطأ صوّبه.. لذلك فكل ما وردنا عن هذه الفترة هو صواب إذا توفرت له شروط النقل، وإلا كيف يمكن أن يكون قدوة للناس إذا لم يكن صوابًا؟

عندما يصبح التاريخ أداة تمزيق!

وهنا قضية تجدر الإشارة إليها: وهي أنه على الرغم مما يقال عن المسلمين بأنهم ماضويون أو تاريخيون، وعلى الرغم من أهمية علم التاريخ في تحقيق الوعي بحركة الأمة ومكوناتها، ودور التاريخ في فهم الحاضر والتحضير

للمستقبل، والتبصر بوسائل النهوض والتغيير لواقعها، فإن علم التاريخ بأبعاده المطلوبة لم يأخذ المدى المطلوب من تخصصاتنا ودراساتنا المنهجية.. والذين يدّعون منا إدراك فلسفة التاريخ، هم نقلة يملؤون أوعيتهم الذهنية من إنتاج الآخرين، أما باقي المسلمين فهم يقتصرون على قراءة التاريخ الذي يكتب لهم، ويعجزون عن صناعته.. إنهم يقرأون تاريخهم بأبجديات وتقسيمات غيرهم.

وقد تكون المشكلة ان التاريخ في هذه الحالة، بدل أن يكون عامل نهوض وتغيير، يصبح سبيل ركود وتمزيق لنسيج الأمة الثقافي والاجتماعي.

لان المشكلة تبقى دائماً، وخاصة في دراسة التاريخ، بين الذات والموضوع بين الدراسة المنهجية والعصبية المذهبية، أو التركيز على جانب واحد في صناعة التاريخ وقراءته.. فالتاريخ دائماً لا يكتب من الخارج، ولا يقرأ من الخارج.

لقد أصبح التوجه صوب التاريخ والتعامل معه كمعطى ثقافي، أو كمورد من أهم موارد التشكيل الثقافي، من الأهمية بمكان، لأنه يعتبر إلى حدٍّ بعيد من ضرورات الخصوصية الثقافية، وعلى الأخص في عصر العولمة، ومحاولات طمس الهوية وتذويب الخصوصيات، وفرض ثقافة وتاريخ الغالب باسم التطبيع أو نهاية التاريخ والنزوع إلى العالمية والإنسانية.

فالتاريخ هو ذاكرة الأمة ومخزون تراثها الثقافي، ومناخ عمليات التفكير وتحديد الوجهة، وحامل قسمات شخصيتها الحضارية، وهو من أهم عوامل الارتكاز الثقافي.. وهو مفتاح لكل نهوض أو إصلاح أو تغيير، في صفحاته تقرأ الأمم والشعوب، ويُكتشف دليل التعامل معها.. ومن خلال استقرائه تعرف السنن الفاعلة في الحياة، والقوانين التي تحكم الفعل التاريخي، وتحقق العبرة التي تختزل لنا التجربة، وتطوي مسافة الزمان والمكان، وتمد أعمارنا إلى الماضي البعيد، وتوجه ابصارنا إلى أفق المستقبل وعالم الغد المديد، وتمنحنا

٣٣٢٧/١٦

الحكمة، وتزكي عقولنا، وتنمي معارفنا، وتمنحنا القدرة على الموازنة والمقارنة والفهم والتحليل والتعليل، وتحرضنا على التفكير في أسباب السقوط والنهوض، لذلك اعتبر القرآن التاريخَ -كما أسلفنا- مصدراً للمعرفة، ودعا إلى السير في الأرض لاستيعابه، واستنكر الركود والاستنقاع وعدم الاكتشاف الحضاري، فقال: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (الروم:٩).

وحسبنا أن نقول: بأن الكثير من الموحى به، من أنباء الغيب، كان تاريخًا، ومع ذلك فالمسلم اليوم يكاد يعيش خارج التاريخ وخارج الحاضر، الأمر الذي سوف يؤدي إلى إخراجه من المستقبل أيضًا، لأن تاريخًا يُنتقى منه ويُقرأ ويُفسر لنا بأبجديات تصب في تحقيق أهداف أصحابها، يعني أن حاضرنا يصنع من غيرنا، ومستقبلنا -إذا كانت هذه هي مقدماته- فالله أعلم به.. لذلك فالمؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية مدعوة جميعًا إلى إدراك أهمية التاريخ، وموقعه من تشكيل الأمة الثقافي، والتفكير بكيفية تصويب الحال، وكيفية إحياء هذا الفرض الكفائي أو هذا الفرض الحضاري، بعيداً عن الضجيج والصخب، والخطب والحماس، وضرب الطبول، وارتفاع الأصوات، وسماكة الحناجر، والإثارة التي لا تؤدي إلا إلى الإحباط والحسرة.

فالتاريخ هو وعاء الفعل الحضاري، وميدان تنزيل القيم على الواقع، وذاكرة الأمة ومحل تجربتها وعبرتها، وهو مخزون غني يورثه الآباء للأبناء والأحفاد، ونهر متدفق يتجه من الماضي، ويمر بالحاضر، ويصب بالمستقبل، لذلك لا غنى عنه لكل العاملين في مجال الثقافة والتربية والتعليم والإعلام، ولكل رواد الإصلاح لعالم الغد.

والله المستعان.

٣٣٢٨/١٦

مَواصَفات قُرآنيَّة
لتربيَة الأطفَال

٣٣٢٩/١٦



الأطفال هم مجتمع المستقبل، وهم الورثة الحقيقيون للحاضر.. وعلىٰ كيفية تربيتهم وتشكيلهم والبلوغ بهم سن الرشد، تتحدد أهليتهم للوراثة الحضارية الحقيقية، التي تمكّنهم من اختزال عبرة الماضي، والإفادة من تجربة الحاضر، والابتداء من حيث انتهىٰ التاريخ.

والله سبحانه وتعالى عندما أرشدنا في وحيه الحكيم إلى المنهج التربوي السليم، وجعل لنا من أنفسنا أزواجًا لنسكن إليها، وجعل بيننا مودة ورحمة، فقال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)، اعتبر ذلك سبيلاً لنسل صالح، وتربية للأطفال في مناخ يسوده الدفء الاجتماعي، ومحضن أسري أمين بعيد عن الصراع بين المرأة والرجل، حماية للأطفال من التشرد والتبعثر والجنوح والضياع، ذلك أن التربية الأسرية هي مرحلة وضع البذور، التي تحدد مستقبل الحياة السلوكية للأطفال.. وجعل دعاء المسلم المستمر حراسة لهذه المسيرة على الهدي الرشيد، وشحذ الهمة لمزيد من الرعاية والعطاء، متمثلاً في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان: ٧٤).

وطلب إلينا الاستمرار في الحس بنعمة الولد، والامتداد بالنظام الأسري المترابط الطاهر النظيف، بالشكر لله على دوام وتوفيق مسيرة الحياة بشكلها الصحيح، يقول تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٥).

وكانت سيرة محمد ﷺ الذي بُعث معلمًا، وسنته في التربية للأطفال وفهم عالَمهم، وكيفية التعامل معهم، أنموذجًا يُحتذىٰ، حيث بيَّن أن الولد الصالح امتداد للأب، ومعين لا ينضب لاستمرار ثواب الوالدين، حتى بعد الممات وتوقف الحياة، بقوله: «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم يُنتفع به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له**» (رواه مسلم عن أبي هريرة).. وجعل صلة الأرحام والتماسك الأسري الاجتماعي، سببًا في البركة بالرزق، وبقاء الذكر بعد الموت، فقال: «**مَن سرّه أن يُبسط له في رزقه، أو يُنسأ له في أثرِه فليصل رَحِمه**» (رواه الشيخان عن أنس بن مالك).

ولعل من الأهمية بمكان التأكيد على أن إعادة البناء لمجتمع الغد المأمول وتأسيس الرؤية الثقافية، وإحياء دور العقل في النظر والاجتهاد الفقهي والفكري لقضايا الأمة ومشكلاتها المعاصرة، لابد أن يتم على أساس معطيات الكتاب والسنة، وفي ضوء هدايات الوحي ومكتسبات العقل وإبداعاته، ليعود من ثم نَسغ الحياة لواقع المسلمين المتخلف، ويُحال دون تمدد «الآخر» في فراغنا الثقافي والتشريعي والتربوي والتعليمي والإعلامي، ويكون التأكيد العملي على أن خلود هذا الدين يعني القدرة على استيعاب قضايا العصر ومشكلاته.. كما يعني القدرة على إنتاج النماذج المتميزة، المتمثلة بقيم هذا الدين، المثيرة للاقتداء في كل زمان ومكان، وتحقيق المناعة الحضارية، أو «التقوىٰ» بالمصطلح القرآني، من خلال إعادة الفاعلية.

أو بتعبير أدق: إعادة الانفعال والبصارة بالقيم المعيارية في الكتاب والسنة، لضبط مسيرة الحياة، والتحول من حالة الغزو الثقافي والاستلاب الحضاري، إلى مرحلة التبادل المعرفي في ضوء مقاييس صحيحة، تحمي ثقافة الأمة، وتمكّن المسلم من معرفة ماذا يأخذ وماذا يدع، وبذلك يصبح قادرًا على

إدراك الحكمة، التي تشكل ضالّته المنشودة أينما وجدت، بعيداً عن الخبط الأعشى.

الوحي.. الإطار المرجعي لمعرفة العقل

ولعلي أُشبّه حاجة مسيرة الحياة إلى هدايات معرفة الوحي في الكتاب والسنة -حتى لا يضل العقل ويشقى الإنسان- بحاجة الآلة إلى دليل التشغيل، ومعرفة كيفية معالجة الأعطال الطارئة أو المتوقعة، ذلك أن أية آلة منتجة، فاقدة لدليل التشغيل ومخطط التصميم، تصبح كمًّا مهملاً، وعبئًا على الإنسان، ومشكلة له، بدل أن تكون حلاً ومعوانًا لجهده.. وقد لا يكون مستغربًا على أي باحث في علم التاريخ والحضارة والتربية، بل في ما يسمى اليوم بعلوم استشراف المستقبل، مع الكثير من التجاوز في تسميتها «علوم» -والأطفال هم مجتمع المستقبل- أن القيم المعيارية في الكتاب والسنة ركّزت كثيراً على الماضي، واعتبرته محوراً لا يمكن الاستغناء عنه لأي باحث ومفكر في إدراك الحاضر، بمكوناته ومقدماته واتجاهاته، وإبصار المستقبل بتوقعاته وتداعياته، لأن الماضي هو محل اختبار صدقية السنن واستقرارها، ومنحها الأجل الكافي لحصول عواقبها، لذلك فإن من لا يعي الماضي لا يحسن الفهم والتعامل لا مع الحاضر ولا مع المستقبل.

وقد يكون من أهم خصائص الأمة المسلمة، التي تحول دون ذوبانها، وتمنحها الفاعلية الحضارية، وتحميها من الخضوع لقوانين السقوط المؤدي للانقراض الحضاري، وتدفعها إلى النهوض والتجدد الذاتي، أن الله شرّفها بحمل الرسالة الخاتمة، وأكرمها بمعرفة الوحي الذي ينير لها الطريق، ويمنحها

الهداية والوقاية، وعصمها بمنهج النبوة، وصرّف لها في القرآن -الذي نزل تبيانًا لكل شيء- من كل مثل، ليكون في ذلك أنموذجًا يقتدى في كل حالة تمر بها البشرية إلى يوم الدين.

استقراء تاريخ البشرية

ولعل مما يلفت الانتباه في الرؤية القرآنية، أنها لم تقتصر في أمثلتها ونماذجها على عصر ومرحلة النبوة الخاتمة، وإنما استوعبت تاريخ البشرية، واستقرأت مسيرة النبوة ومجاهدة الأنبياء، منذ بدء الخلق، وكيفية ومؤهلات هذا الخلق واستعداداته، قال تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ﴾ (العنكبوت: ٢٠)، وقال سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (النحل: ٧٨).. ولم تتوقف عند عالم الشهادة، بل امتدت بالرؤية إلى عالم الغيب، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (العنكبوت: ٢٠)، الذي يأتي حلقة متكاملة مع عالم الشهادة، وهدفًا لمسيرة الحياة القاصدة.

وعلى الرغم من عطاء معرفة الوحي، التي تسدد مسيرة الرسالة الخاتمة في البيان والهدى والموعظة والوقاية، وإيراد النماذج والأمثلة التاريخية، إلا أن ذلك لم يغن عن الحض على السير في الأرض، والتوغل في التاريخ بشكل أعم، مما ورد ذكره في القرآن والسنة، والذي أفردت له مساحات تعبيرية واسعة، من حياة الأمم السابقة ومسيرة الأنبياء -كما أسلفنا- لتأكيد صدقية هذه المعرفة من جانب، ودعوة العقل المسلم لاعتماد هذه النماذج والأمثلة، والسنن التي

تحكمها وتكمن وراءها، في استشراف الماضي، والتعرف إلى السنن والقوانين التي تنتظم الحياة والأحياء، فلا يضل سعي المسلم، ولا تزل قدمه، ولا تتعطل إرادته عن مغالبة قدر بقدر، ولا يتوقف كسبه وارتقاؤه، ولا يقف عاجزاً أمام التعامل مع حاضره، والتبصر بمستقبله، على هدي ذلك الماضي البعيد.

ولعل الدعوة الملحة لتدبر القرآن، والثواب الموعود على التلاوة، مهما كانت اقدارها: «**مَن قرأ حرفًا من كتاب الله فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ﴿الم﴾ حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**» (رواه الترمذي من حديث ابن مسعود، وقال: حسن صحيح غريب)، وفضل الاجتماع على تلاوة القرآن وتدارسه، وما يمنح ذلك أصحابه من السكينة، ويلحق بهم من الرحمة: «**وما اجتمع قومٌ في بيتٍ من بيوت الله يتلون كتابَ الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفّتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده**» (رواه مسلم عن أبي هريرة)، والترقي المشهود والموعود في مدارج الكمال في الدنيا والآخرة: «**يُقال لصاحب القرآن: اقرأ، وارتق، ورتِّل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها**» (رواه ابو داود والترمذي، عن عبد الله بن عمرو)، هي دليل واضح على أهمية حضور معرفة الوحي وهداياتها، لتنير عقل المسلم وتزكي نفسه، وتسمو بروحه، وتعصمه من السقوط، تمنحه بصائر الحاضر وبشائر المستقبل، وتحول بينه وبين المراء والجدال غير المجدي على الأصعدة المتعددة، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ (الكهف: ٥٤).

وقد يكون من الأمثلة والنماذج المهمة التي صرفها القرآن لنا -وكل ما عرض له القرآن الكريم مهم ولازم في مسيرة الحياة- ما قصّه على الرسول

القدوة ﷺ والمسلمين من بعده إلى يوم الدين، من قصة لقمان الحكيم في إطار تربية الأبناء، لتشكل تلك القصة منطلقات خالدة مُوحىً بها، لكل عمل ثقافي أو تربوي أو إعلامي في مجال الأطفال، في كل زمان ومكان.

نماذج من مسيرة النبوة

ولم يقتصر القرآن على ذلك الأنموذج المثال، وإنما عرض من مسيرة النبوة لنماذج متعددة من تعامل الآباء مع الأبناء، والأبناء مع الآباء، والزوجات مع الأزواج، والأزواج مع الزوجات، ضمن التركيب الأسري، سواء في حالات التوافق في الدين أو الاختلاف فيه، وكيف يجب أن تكون العلاقة على مستوى حسن التعامل.

فقد يكون الأب كافراً والابن مؤمنًا، كإبراهيم عليه السلام مع أبيه: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ (الزخرف:٢٦).

وقد يكون الأب نبيًا والابن كافراً، كنوح عليه السلام مع ابنه: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴾ (هود:٤٢).

وقد يكون الزوج نبيًا والزوجة كافرة ضالة، كنوح ولوط عليهما السلام مع امرأتيهما: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ ﴾ (التحريم:١٠).

وقد تكون الزوجة مؤمنة والزوج طاغية كافراً، كامرأة فرعون: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ (التحريم:١١).

كما أن القرآن حذّر من فتنة المال والولد، وما يترتب على ذلك من الضغوط العاطفية والصراع النفسي، في حالات بشرية محتملة، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ (التغابن: ١٥)، وقال في قصة موسى والخضر: ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ (الكهف: ٨٠).. ولفت الانتباه إلى امتداد الصلاح والتوارث الاجتماعي بين الآباء والأبناء: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ (الكهف: ٨٢).. وهكذا نجد الكثير من النماذج للحالات البشرية المتعددة، في إطار الأسرة والتربية والاجتماع.

* أنموذج لقمان وابنه:

ولعل المساحة التعبيرية التي عرض القرآن فيها للنموذج التربوي والتعليمي في قصة لقمان الحكيم، لتكون أنموذجًا خالدًا، هي الأشمل لمجموعة المنطلقات المطلوبة لأي عمل تربوي أو تعليمي أو إعلامي في إطار الطفولة، في أبعادها المتعددة والمتساندة.

وقد يكون من المفيد أن نثبت النص القرآني، الذي يعرض لقصة لقمان مع ابنه، ونتدبره ونتأمله، في محاولة للوصول إلى بعض الملامح الرئيسة، التي تساهم في بلورة بعض المنطلقات، التي تشكل معالم على طريق البناء السليم لعالم الطفولة، تعليمًا وتربية وإعلامًا:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (١٢) وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (١٣) وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ

إِلَيَّ ٱلۡمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ ثُمَّ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٥﴾ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴿١٦﴾ يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرۡ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ ﴿١٨﴾ وَٱقۡصِدۡ فِي مَشۡيِكَ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ لَصَوۡتُ ٱلۡحَمِيرِ﴾ (لقمان:١٢-١٩).

فابتداءً نقول: إن الذي يحاول ان يمارس اي عمل تعليمي أو تربوي أو تثقيفي أو إعلامي، لابد له من التحقق بمجموعة صفات وخصائص ومؤهلات وقابليات ذاتية، إلى جانب التخصص المطلوب لكل عمل، حتى يتادب بالمعرفة، ويلتزم بخلقها المستوحى من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ (الإسراء:٣٦)، وقوله: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾ (يونس:٣٩)، وقوله: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ (الشورى:١٤)، إلى آخر الآيات الكثيرة التي تبني العقل، وترشد المسلك، وتقوّم الحياة والأحياء، هذا إلى جانب بلوغ مرتبة الحكمة، التي تمكّن من التمييز بين الحق والباطل، قال تعالى: ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ﴾ (البقرة:٢٦٩).

هذا الخير الكثير هو الذي يشيع في كل تصرفاته، وهو الذي يؤهله للعطاء المقدور في مجال التربية والتعليم والإعلام والثقافة، ويجعله في موقع القدوة، ويمنحه القدرة على وضع الأمور بمواضعها، ووزنها بموازينها، دون

إفراط أو تفريط، بحيث تكون الأمور متوازنة والنسب منضبطة، في أي عمل تربوي مطلوب.

ومعنى الحكمة في التصور الإسلامي، يختلف عن مدلولها في عالم الفلسفة، التي يقتصر معظمها على النظر والتأمل والرسم بالفراغ.. فالحكمة هي توفيق العمل بالعلم، فكل من أوتي العمل بالعلم، فقد أوتي الحكمة، كما ذهب إلى ذلك معظم المفسرين، لذلك فسر بعض العلماء الحكمة بالسنة، في قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ (النساء:١١٣).. فالسنة في اللغة: الطريقة المتبعة، والمنهج الذي يبصّر بالطريق، وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام في معظمها تنصرف إلى أفعاله وتقريراته، التي تعتبر البيان والتنزيل العملي لما علم من الوحي، فالسنة رأس الحكمة، قال الله تعالى: ﴿ولَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ (لقمان:١٢)، ولقمان الذي أورده القرآن كأنموذج في التربية والتعليم والإعلام، آتاه الله تلك الحكمة.

أطر مرجعية للتعامل مع الطفل

فالخصائص والصفات التي لابد من توفرها في مَن يقوم على أي عمل تربوي أو تعليمي أو إعلامي يتعلق بالأطفال، الذين يشكلون مجتمع المستقبل:

- أن يكون المشرف على التربية والتشكيل الثقافي مؤهلاً، متخصصاً في المجال الذي يعمل فيه، متحققًا بمعرفة الوحي: ﴿آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾، لأن الخطأ في المجال التربوي والتعليمي والإعلامي، هو بمثابة لغم اجتماعي لا يقدر حق قدره في حينه، وهو معرض للانفجار في كل لحظة،

لذلك فعملية التأهيل واكتساب الحكمة للآباء والمربين والمعلمين والإعلاميين، تعتبر أساسَ البناء.

ـ أن يكون المشرف على التربية والتشكيل الثقافي أنموذجًا يثير الاقتداء، ذلك أن الحكمة ـ كما أسلفنا ـ هي توفيق العمل بالعلم، فمن أوتي العمل بالعلم فقد أوتي الحكمة.. والتربية بالقدوة تعتبر أعلى أنواع التربية وأكثرها تأثيرًا، إضافة إلى أنه لا فائدة من علم لا يورث عملاً، وتربية لا تنتج سلوكًا، وإعلام لا يشكل ثقافة ترتقي بالأمة إلى مدارج الكمال.

ـ أن ينطلق المشرف على التربية والتعليم والإعلام من أولوية بناء القضية المحورية، التي تتمركز حولها وتنبثق منها جميع الجهود التربوية والتعليمية والإعلامية والثقافية، وهي قضية التوحيد، والمساهمة بانعتاق ضمير الطفل ونفسه من كل المواريث الضالة، والتحرر من الشرك بكل أبعاده السلوكية، في المجالات المتعددة، ونسخ الألوهيات التي تشيع الظلم العظيم، وتلغي المساواة بين الخلق.. وهذا التوحيد يمتد كما هو معلوم، لكل شُعبة من شُعَب المعرفة.

ـ أن ينطلق أي عمل تربوي وتعليمي وإعلامي من الاعتراف بأن الأسرة هي المحضن الأساس ومركز التدريب التربوي والتعليمي الأول، وأن أية إصابة في مرحلة الطفولة، وإن لم تظهر سريعًا، إلا أنها سوف تصاحب الإنسان مدى الحياة، وأن البذور الأولى لمستقبل الحياة السلوكية، يبدأ زرعها في الأسرة، وأن الأسرة هي المؤهلة تربويًا للرعاية والعناية، لأن الطفل جزء عضوي ونفسي من الأبوين، وأن مناخ الأسرة في التصور الإسلامي وعلاقاتها قائمة على المودة والرحمة، وليس على الصراع والمواجهة، كما هو الحال في الثقافات الأخرى التي انتهت إلى حال لا تحسد عليه.

ـ أن يتنبه المشرف على التربية والتعليم والإعلام، إلى أهمية الاعتراف بالنعم، والإحساس بها، والإدارك لفضل المنعم، وأهمية ذلك في التوارث الاجتماعي، وتوثيق الارتباط بالله سبحانه وتعالى، ومن ثم بالأبوين المشرفين مباشرة على التعامل مع الطفل، لتستقيم عملية التربية وتسير نحو هدفها.

ـ أن يتنبه المشرف على التربية والتعليم والإعلام، إلى أهمية بناء الشخصية الاستقلالية للأطفال، ومنحهم القدرة على المحاكمة والموازنة والتفكير المستقل بالأمور، والوصول إلى الحق والصواب، والاستمساك به، واكتشاف الخطأ والشجاعة في الاعتراف به والتراجع عنه، وعدم طبع الطفل بالتقليد في السلوك، والتلقي والتلقين في التعليم، والطاعة العمياء، بعيداً عن التفكير والاستقلالية... وأن المخالفة في الاعتقاد والرأي، لا تدعو إلى المواجهة في الأسرة، والتنكر للفضل، وعدم الوفاء، وسوء الصحبة، وأن حسن الصحبة للأبوين لا يتعارض مع كمال الإيمان، بل هو من كمال الإيمان: ﴿وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾.

ـ أن يتنبه القائمون على أمر التربية والثقافة والإعلام، إلى أهمية إشعار الطفل بالمسؤولية والثواب على عمل الخير، وأهمية الإنابة والاعتراف بالخطأ والرجوع عنه والتوبة منه، وما في ذلك من التجاوز والتصميم على عدم العود، وبذلك يتحول الخطأ إلى سبيل للثواب وطريق للاستقامة: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

ـ أن يتنبه القائمون على أمر التربية والتعليم والإعلام، إلى أهمية تربية الوازع الداخلي، والإحساس بالرقابة الذاتية، وأن العمل مهما كان بسيطًا فهو محل تأثير وحساب ومسؤولية، وأن تغييب السلوك والعمل المغلوط عن

الأعين، لا يغيبه عن الله المطلع على كل شيء، حتى مثقال الحبة من الخردل: **﴿ يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها الله ﴾**، وبذلك نحول دون الازدواجية في الشخصية والانشطار في السلوك.

ـ أن يدرك القائمون على أمر التربية والتعليم والإعلام أهمية الممارسة العبادية، وأثرها في بناء الشخصية وتزويدها بالطاقات الخيِّرة، وحماية السلوك المستقيم، وإشاعة الروح الجماعية، والاندماج الاجتماعي، وربط المتعلم أو الطفل بالله، عالم كل شيء، القادر على كل شيء، واهب النعم، المسؤول عن قضاء الحوائج: **﴿ يا بني أقم الصلاة ﴾**.

ـ أن يدرك القائمون والمشرفون على أمر التربية والتعليم والإعلام والثقافة، أهمية أن يكون المتعلم صاحب رسالة وقضية يسعى لتحقيقها، فيكتشف ذاته، ويشعر بقيمته، ويفكر بأساليب ووسائل بلوغ الهدف، ويمارس التجربة، ويتعلم من خلال الخطأ والصواب، ويكتسب ملكة التمييز بين المعروف والمنكر: **﴿ وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ﴾**.

ـ أن يبصر القائمون على أمر التنشئة والتربية والثقافة، أهمية تعويد الطفل على الصبر والتحمل، وشيء من المعاناة اللازمة لصلابة الشخصية، وامتلاك القدرة على تحمل مصائب الدنيا، وعدم تحقيق جميع الرغائب له، وبذلك يتخلص الطفل من حياة الدعة والرخاوة، ويصبح مستعداً للتعامل مع الحياة بكل ما تقتضيه: **﴿ واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور ﴾**.

ـ أن يتنبه القائمون على أمر التربية إلى أهمية التدريب على بعض الخصائص والصفات النفسية، لتصبح سجية للطفل مثل: احترام الناس، وعدم احتقارهم، وعدم الكبر والخيلاء ورفع الصوت أكثر مما يحتاج السامع،

ولين الجانب، واحترام الكبير، والالتزام بالآداب العامة في الطريق والحديقة، وسائر المرافق العامة: **﴿ولا تصعر خدك للناس﴾، ﴿ولا تمش في الأرض مرحًا﴾، ﴿واقصد في مشيك واغضض من صوتك﴾.**

هذه بعض المنطلقات باختصار، حاولنا استيحاءها مما طرحه القرآن من أنموذج للاقتداء في علاقة لقمان بابنه، ولا أعتقد أنها غائبة عن كثير ممن يعملون في الميدان التربوي والتعليمي والثقافي.

وأحببت أن أسميها «منطلقات»، لأنها تشكل الإطار المرجعي للبرامج، والمناهج، والخطط، والأنشطة، والتدريبات، وكل ماله علاقة بعملية الطفولة، في مراحلها المختلفة.

ويبقى المطلوب باستمرار، التفكير بالآليات والوسائل والأساليب التي تحقق هذه المنطلقات.. فعندما نقول: يجب أن يكون كذا، يعتبر هذا بمثابة السهم الذي يحدد الاتجاه.. ويبقى الأمر المهم جداً، وهو التفكير بكيف نحقق هذا «اليجب»، ونضع الوسائل، ونقدر المراحل والمناهج والبرامج والخطط، ونقوِّم ذلك، ونفيد من الخطأ؟

واعتقدأنه هنا تكمن المعادلة الصعبة، التي ما نزال نعاني منها، فنكاد نكون جميعًا متفقون على هذا «اليجب»، ونتسابق إلى إعلانه، لكن عندما تبدأ مرحلة التفكير بالكيفية المطلوبة للوصول إلى تحقيق هذا «اليجب»، نشعر بالنكوص والتخاذل، وعدم توفر التخصص المطلوب، والتعاون المطلوب، والجهود المطلوبة، وقبل ذلك كله الإدارك المطلوب، لدرجة يمكن أن نقول معها: إن هذا «اليجب» أصبح يشكل مهربًا ومتنفساً، ويُخشى أن ينقلب إلى حالة مرضية تتوارثها الأجيال.

من أبعاد العمل الإعلامي

ولا نرى أنفسنا بحاجة إلى القول: إن كـلاً من التربيـة والتعليم والإعلام أصبح علمًا، له مرتكزاته وتخصصاته، ونظامه المعرفي، وتشعباته ومناهجه، وأن العملية الإعلامية بفروعها المتعددة، المقروءة والمسموعة والمرئية، لم تعد محل ادعاءٍ وتطاول ورغبة ووهم بالفهم، وإنما أصبحت عملاً جماعيًا، أو عمل فريق تشارك فيه مجموعة من التخصصات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، في علم الإنسان، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم التاريخ، وعلم العقائد والأديان.

لقد أصبح الإعلام مجموعة خبرات وتخصصات في فهم الإنسان: عقيدته، دوافعه، ورغائبه، ومؤثراته، ومداخل شخصيته، وعمره الثقافي.. إضافة إلى مجموعة خبرات تقنية في أدوات التوصيل، من أشكال وألوان وأصوات والبسة وإيحاءات وإيقاعات، وتخطيط.. ومن ثم تقويم للأداء واكتشاف مواطن الخطأ، ووضع التصور لاستدراكها في التخطيط المستقبلي، إلى حد القول: بأن علوم الاتصالات والمعلومات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، تحولت جميعها لتصب في خدمة الإعلام، الذي أصبح محيطًا بالإنسان كائنًا ما كان، ومهما كانت اهتماماته.. ولم يعد الإعلام يقتصر على إشباع الاهتمامات وغرس المعلومات، وإنما تحول إلى صناعة الاهتمامات وإعادة التشكيل الثقافي للإنسان، من خلال الأوعية الإعلامية المختلفة، والتقنيات المتطورة، بشكل تصعب ملاحقته.

ولا نرى أنفسنا بحاجة إلى تأكيد القول: إن الإعلام امتد بحواس الإنسان، حتى كادت العين أن ترى أي حدث في العالم، والأذن أن تسمع أي صوت في

العالم، وهكذا عاد الناس إلى مقاعد التلقي الإعلامي.. ومهما حاول الإنسان اليوم، فقد لا يحيط بما هو مهتم به من الضخ الإعلامي، الذي تجاوز الحدود والسدود، واقتحم البيوت، حتى وصل إلى غرف النوم، وتحكم باللاشعور، وزراعة الأحلام، وصناعة الاستجابات وردود الأفعال، وكان الإنسان تحول إلى آلة تحرُّك «بالريموت» الإعلامي، إلا مَن رحم الله سبحانه وتعالى، ووقاه بقوة معتقده وسلامة رؤيته.

إن هذا التطور الهائل في وسائل الإعلام والمعلومات والاتصالات، قد تجاوز قدرات وأوقات الإنسان على متابعته والإحاطة به، حتى فيما يقع ضمن اختصاصه واهتمامه، كما أسلفنا، وأصبح الإنسان أسيرًا لهذا الإغراق الإعلامي، يصعب عليه التخلص أو الخروج منه، لحضوره في كل المواقع، في السفر والحضر، والسيارة والطائرة، ومجالات النوم، وأماكن العمل، ولأنه احتل الفضاء وموجات «الأثير» التي لا يمكن منعها أو القبض عليها.

وهذا الإغراق أو الإسقاط الإعلامي، الذي تصعب ملاحقته أو استيعابه، لا يقف عند حد، بل كلما كاد الإنسان أن يستوعب وسيلة من وسائله ويحتويها، ويفكر بكيفية التعامل معها، أو تقديم بعض ما يمكن من الإنتاج الإعلامي، الذي يحقق بعض الخصوصيات الثقافية والحماية الحضارية، يفاجأ بالجديد المتطور والمتسارع، الذي تصعب السيطرة عليه أو اللحاق به، وعلى الأخص في مجال «التلفزيون والكمبيوتر»، فلكل يوم جديد، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن اليوم الإعلامي أو الاتصالي والمعلوماتي يطوي عشرات السنين أو مئات السنين، مما كان معهودًا ومألوفًا، وقد يحمل «الكمبيوتر والإنترنت»، من المعارف الفلسفية والدينية والفنية المتطورة

والمتجددة، والصور القابلة للتكيف، ما يجعل من الذين يقبعون وراءه قادرين على طي الكرة الأرضية، واحتلالها إعلاميًا، والوصول إلى ما يريدون من غرس وتشكيل.

ويبقى السؤال المطروح: كيف نفكر ونتعامل مع هذا التطور الرهيب، لتحقيق الحماية لأنفسنا وعقيدتنا؟ وكيف يمكن أن تتحول هذه الثورة الإعلامية والمعلوماتية من نقمة إلى نعمة، وفرصة لإظهار الإسلام على الثقافات والديانات والفلسفات والأفكار، وخدمة تقدم لنا، بدل أن تكون نقمة تدمرنا و تمزق نسيجنا الثقافي والاجتماعي؟

ولعل الأمر المذهل أنه مايزال يوجد في عالم المسلمين من لا يعترف بهذا التخصص وأهميته وضرورته، ويعيش أحلام اليقظة، ويكتفي بالتطاول لتقديم صور أو نماذج إعلامية بئيسة ومحزنة ومتخلفة، ومع ذلك يصر على تسميتها «إعلامًا إسلاميًا»، ليصير الحال كما يقول المثل السائر: «ضغثًا على إبالة»، أو «حَشَفًا وسوء كِيلة».. وقد لا يكون في الفقر التخصصي الواقع، عيب من بعض الوجوه، إذا استشعرنا أهميته ووضعنا الخطط لاستدراكه، لكن المشكلة، في تكريس هذا البؤس، والتمكين لحالة العجز بعدم الاعتراف بها، والاكتفاء بالتحول -كحالة كل عاجز- إلى عمليات الرفض والإدانة، دون القدرة على التعامل أو التحصين وهو أضعف الإيمان، ودون التفكير بإيجاد مساحة ولو بسيطة من البديل.

وفي تقديري، لو أن الجهود والأوقات والأموال، التي استنزفتها عمليات الشجب والإدانة والرفض، تحولت لإنضاج بعض البحوث في التحصين وإيجاد البدائل الإعلامية، لكان الحال غير الحال.. كما أن الإعلان عن عناوين عريضة

لا مضامين لها، وإمكانات غير متوفرة، ومحاولة معالجة موضوعات وقضايا التخصص الدقيق والمؤثر والخطير بعقلية غوغائية وثقافة هشة، سوف يؤدي إلى الإحباط، ويساهم سلبيًا بإيجاد الفراغ واستدعاء «الآخر».

غياب الفاعلية لوسائل الإعلام الإسلامية

فإذا تذكرنا بأن الدعوة والإعلام بالرسالة الإسلامية لها من العمر أربعة عشر قرنًا أو يزيد، تقلّب من خلالها بين العديد من الظروف والمشكلات والقضايا، والحوارات والمواجهات، والمناقشات والمناظرات.. .إلخ، مما يمكن أن يشكل رصيداً ميدانيًا هائلاً، إضافة إلى أن المنبر من جانب والمحراب من جانب آخر، يعتبران من أعظم الوسائل الإعلامية والدعوية، بل نستطيع أن نقول: بأن الاستماع إلى المنبر اسبوعيًا اعتبره الإسلام دينًا، وجزءاً من العبادة، وأن الاستماع والتلقي للخطبة عبادة ومصدر ثواب، وأن العبث بالأيدي أو لمس الحصى أثناء خطبة الجمعة، مدعاة لانقطاع الثواب، ولغو منهي عنه، ومجرد أن يقول المصلي لصاحبه: «أنصت» فقد لغا، ومن لغا فلا جمعة له،

وإذا تذكرنا أن مئات الآلاف من المنابر، بل يمكن أن نقول: الملايين من المنابر الموجودة في العالم الإسلامي وعند الأقليات المسلمة في العالم، التي تسعىٰ إليها من جموع المسلمين، مهياة للضخ الإعلامي والدعوي أسبوعيًا... إذا استحضرنا هذا الرصيد من المتلقين، وهذا التهيؤ والتجمع الذي هو من شعائر الدين وشعاراته، ونظرنا في المردود والجدوى والأثر التغييري الذي صار يتركه المنبر في نفوس كثير منا، لأصابنا الغم والهم والإحباط، ولأدركنا حالة العجز التي نعيشها، والتي تجعلنا غير قادرين على توظيف الإمكانات الإعلامية

والدعوية المتوفرة لدينا، الأمر الذي يدفعنا في كثير من الأحيان إلى تغطية عجزنا، بمهاجمة إعلام «الآخر»، وغزوه لنا، وندب حظنا العاثر في عدم امتلاكنا للإعلام الذي يعتبر أمضى سلاح، في الوقت الذي نكسر أسلحتنا بأيدينا، فندع إحسان وإتقان ما نملك، ونتطلع إلى ما لا نملك، لنبرر عجزنا وتخاذلنا.

ونحن هنا لا ندعو لعدم التحذير من مخاطر الغزو الإعلامي، وبيان المفاسد الكثيرة التي ترافقه، ودعوة الأمة إلى الحذر، فهذا أمر لابد منه، لكن المشكلة في أن يستغرق جهدنا كله، ويحول دون التفكير بإيجاد البدائل.

وقد لا يكون المجال متسعًا، ولا الظرف ملائمًا للحديث عن السلبيات الكثيرة التي يمارسها بعض خطبائنا، والواقع الذي صارت إليه بعض المنابر، بدل أن تكون وسيلة للارتقاء والتحصين، والتغيير إلى الأفضل.. لكن إذا تذكّرنا: بأننا الأمة الوحيدة في التاريخ الحضاري التي تشكلت من خلال كتاب، أي من خلال إعلام، وأنها أقامت حضارة إنسانية مايزال يصعب تجاوزها، وأن المحاريب تضخ ثلاث مرات يوميًا من القرآن المجهور به، على أسماع وقلوب من أتوا للمسجد طائعين مختارين، مبتغين لثواب الله، إن لم نقل خمس مرات، أدركنا أهمية الإعلام في تاريخ الحضارة الإسلامية والرسالة الإسلامية، وأدركنا العطب الذي لحق وسائلنا، وأسباب الخيبات والهزائم الثقافية والإعلامية التي تتوالى علينا.

لذلك أقول وبكل وضوح: بأن الفضل كل الفضل في بقائنا واستمرارنا، إنما هو لمعرفة الوحي من الكتاب والسنة والسيرة العملية، وما تمنحنا من الحصانة والأقدار الثقافية والفكرية والرؤية الحضارية المستمدة من عطاء القرآن الميسر للذكر، والسنة المبينة له، التي حالت دون ذوباننا وسقوطنا الإعلامي

والحضاري، وحفظت قابلياتنا المعدة للانطلاق والإقلاع، في كل مرحلة نكون مهيئين للعودة إليها وحسن التعامل معها.

وهنا أعود لتأكيد القول: بأن معرفة الوحي تشكل المنطلق والمرجعية، التي تحمي المسيرة، وتدعو في الوقت نفسه إلى الامتداد بالرؤية، كما تدعو إلى التخصص واكتساب العلم والمعرفة المنضبطة بالمرجعية الشرعية، التي تحقق لنا ارتياد آفاق أوسع، وامتلاك الوسائل الإعلامية المؤثرة في تغيير ما في أنفسنا وإلحاق الرحمة بالعالمين.. ذلك أن المهمة الأساس للرسول القدوة عليه الصلاة والسلام والسائرين على دربه، هي البلاغ المبين.. فإذا عرفنا أن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، كما يعرفها العلماء، وأن الإبانة هي الفصاحة وامتلاك القدرة على الإظهار، أدركنا كم نحن متخلفين في دراساتنا للواقع وما يقتضيه من مواصفات الخطاب الإعلامي، من الفصاحة وإظهار الدين والقدرة على التأثير، وأدركنا أهمية التفكير بكيفية مخاطبة الناس على قدر عقولهم، حتى لا يُكذَّب الله ورسوله.. التفكير الذي يجيب عن مجموعة أسئلة: لماذا نقول؟ وماذا نقول؟ ولمن نقول؟ ذلك أن الحال يتغير، والدنيا تتغير، ووسائلنا في الدعوة والعمل الإسلامي لا تتغير، ونراوح في مواقعنا، وتتجاوزنا الأيام، ونعجز حتى عن اللحاق «بالآخر» بدل أن نكون في موقع الريادة.

وكنت أشرت فيما كتبت سابقًا، إلى أنه بالإمكان القول: إن بعض خطب الجمعة وبعض الكتابات والمؤلفات، قد يصعب علينا نسبتها إلى زمن أو مجتمع أو حالة ثقافية أو حتى جغرافيا معينة.. وإن الكتب ومواصفات الخطاب الموجه لبعض بلدان العالم الإسلامي بكل معاناتها، هي نفس الكتب ومواصفات الخطاب الذي يوجه إلى الأقليات المسلمة في الغرب، على الرغم

من الاختلافات المجتمعية والسياسية والنفسية والثقافية والاقتصادية الكبيرة، وكأننا لم نفقه الخطاب القرآني، وتعدد مواصفاته بحسب الأحوال التي مر بها المجتمع الأنموذج، بين مكة والمدينة، والنصر والهزيمة، والحوار والمناقشة، وخطاب الحرب وخطاب السلم، وخطاب الدعوة وخطاب الدولة، وخطاب التشريع وخطاب التبليغ، وخطاب العقل وخطاب الوجدان والعاطفة، وخطاب الواقع وخطاب المصير، وخطاب البرهان وخطاب العرفان.. إلخ، ذلك أن فقه الحكم، وفقه القيم، وفقه التاريخ، وفقه المستقبل، لا يغني عن فهم الواقع ومتطلباته.

وأعود إلى التشبيه الذي كنت أشرت إليه مسبقًا، وهو أن الأحكام الشرعية الإسلامية هي بمثابة خزانة للأدوية، تستعمل للعلاج والوقاية معًا.. كلها أدوية، لكن ليس كل دواء يصلح لكل مرض، فإذا أخطأنا في تشخيص حالة المريض التي تستدعي الخطأ في وصف الدواء، قتلنا المريض من حيث نريد علاجه، مع أن الذي أعطيناه هو دواء، لكنه ليس بالدواء المناسب لهذا الداء.. والذي يُمكّن من التمييز، هو اللجوء إلى التخصص، والخلوص من الرؤى العامة العامية، التي قد تقود إلى عمى الألوان والخبط الأعشىٰ.

استيعاب الواقع.. شرط لخطابه والتعامل معه

وقد يكون أحد وجوه الإشكالية في مجال الإعلام بشكل عام، هو عدم استيعاب الواقع الذي نريد أن نتعامل معه حتى نتمكن من معالجته، أو نرشده أو نعيد تشكيله.. عدم استيعاب حاجاته، ومشكلاته، ومتطلباته، ومرحلته الحضارية، وحالته الثقافية، ومن ثم التفكير بالكيفية والأسلوب ومواصفات

الخطاب، إضافة إلى التقنيات الإعلامية التي تمكّن للخطاب، وتضمن تأثيره، وتعمّق أثره في النفس.

وإذا كان هذا وارداً ومطلوباً في مجال الإعلام بشكل عام، فهو مطلوب في مجال إعلام الأطفال، أو أدب الأطفال بشكل أخص، لأن خطاب الكبار والأقران يمكن أن يتحقق له قدر من الفهم.. فالكاتب والإعلامي جزء من بيئته، ومشارك في قضايا أمته بشكل أو بآخر، وقادر على الإحساس والإدراك للقضايا المحتاجة للمعالجة، وقد يهتدي إلى وسائل المعالجة بطريق الاستبطان، الذي يشكل نافذة صحيحة نوعًا ما، لإدراك واستيعاب «الآخر» المخاطب.. أما الطفولة فهي عالم خاص مستقل، ليس من السهولة فهمه واستيعابه، واكتشاف الكيفيات المناسبة للتعامل معه، لذلك نرى أن مساحة العلوم النفسية والتربوية التي نشأت في مجال الطفل كبيرة وكبيرة جداً، وكل يوم تكتشف جديداً في هذا العالم المغلق نسبياً.

لذلك نقول: بأن من أولويات العمل التربوي والتعليمي والإعلامي في مجال الأطفال، فَهْم هذا العالَم، فهم المخاطَب.. وليس هذا فقط، وإنما فهم المرحلة العمرية، واستيعاب تطلعاتها ومشكلاتها، ومقتضيات الطفولة فيها، لأن تجاهل تطلعات الطفل ومستلزمات طفولته، أو بعبارة أدق: حرمانه من طفولته، وتركيب عقل الكبير على رأسه، ومحاسبته، ومخاطبته، ونقده، وتقويمه من خلال ذلك، يحمل من المخاطر المستقبلية ما لا يعلم مداه إلا الله، حتى ولو لم يستطع الطفل الجهر برأيه ومواجهة الضغوط التي تمارس عليه، لتحرمه من تصرفاته الطبيعية.. هذه الممارسة المغلوطة سوف تكمن في نفسه وتنفجر تمرداً، وتحدياً، وكسراً للموازين، وتجاوزاً للضبط الاجتماعي.. لذلك

لابد لنا من أن نطرح -قبل البدء في التربية والتثقيف والإعلام للطفل- مجموعة أسئلة: مَن هو الطفل الذي نكتب له؟ وما هي مرحلته العمرية؟ وماذا نريد منه في هذه المرحلة؟ وماذا نريد له أن يكون؟ وكيف نكتب له ونتعامل معه من خلال الأوعية الإعلامية المتاحة؟

ولعلي أقول هنا: إن سبب فشل الكثير من الآباء والمربين والمدرسين والمدارس -وحتى قد تكون منها بعض المدارس الشرعية- الذين لا يريدون إلا الخير لأبنائهم وطلابهم، يعود إلى عدم فهم واستيعاب مرحلة الطفولة ومشكلاتها، وأساليب التعامل معها، ووسائل تربيتها وما تتطلبه في كل مرحلة، وما يقدم وما يؤجل من المقاصد المطلوبة.. ولا نذيع سرًا إذا قلنا: بأن هناك في بعض البيوت الموسومة بالصلاح، فواجع تربوية، سببها سوء الفهم للمرحلة الطفلية، في الوقت الذي لا يشك معه بحسن القصد والغيرة الصادقة.

ولا يتطرقَ لنفسي الشك، أن ما نملكه ونتميز به من معرفة الوحي في الكتاب والسنة، وما نمتلكه من مخزون تراثي عريق، لا يعدله شيء، وهو الذي يحول دون ذوباننا وذهاب ريحنا، على الرغم من تخلفنا وتخاذلنا.. ولو أحسنّا التعامل معه، وتوليد رؤى تربوية متخصصة، ومحكومة بمرجعية الوحي في بناء الطفولة (مجتمع المستقبل)، لتغير الحال، لأن عالم الطفولة هو ميدان التغيير الحقيقي، وهو محل استشراف المستقبل وتشكيله. لكن عجزنا عن تصنيع وصياغة هذه الكنوز، بما يلائم عالم الأطفال ومراحله العمرية، هو الإشكالية الحقيقية التي نعاني منها.

وأذكر قدرًا محدودًا من المشاركة في مراجعة بعض الكتب المدرسية، المؤلفة للطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وعلى الأخص فيما

يتصل بالكتابة عن الصحابة والأعلام، الذين يشكلون نماذج الاقتداء أو التربية بالقدوة، كيف أن الكثير من الإخوة المؤلفين كانوا يرجعون إلى المراجع الكبيرة في السيرة و التراجم، ينقلون منها السير والتراجم كما وردت تماماً، دون النظر فيما يلائم عقل الطفل أو لا يلائمه، أو ما يساهم في بنائه التربوي من خلال حاجته وعمره واهتماماته، وما نريده له من أهمية إبراز بعض الخصائص والصفات، التي يجب أن يتحلى بها ويتشربها أولاً بأول.

ولقد عانينا الكثير حتى نصل إلى مرحلة تحديد الجوانب التي يجب إبرازها أو حتى الاكتفاء بها، من سير الأعلام في هذه المرحلة أو تلك، لتتوافق مع عمر الطفولة وحاجاتها، والأهداف التربوية التي نريدها لكل مرحلة، فليس كل مقال يصلح لكل مقام.. هذا من جانب، ومن جانب آخر كيف نقدّم هذه الجوانب المحددة من سير الأعلام بالأسلوب المناسب والخطاب المستوعب والمشوق للطفل، ونعمّقه باللون والصورة والرسم، وكيف نترقى من الخطاب بالصورة والرسم والتجسيد، إلى الخطاب باللفظ، إلى جعل اللفظ نافذة على التفكير والتجريد.

إن مشكلة أسلوب الكتابة للأطفال، هي الإشكالية الحقيقة التي تعاني منها المكتبة الإسلامية المعاصرة، فليس كل إنسان، أو كل ناشر، أو كل عالم، أو كل فقيه، قادراً على الكتابة ومخاطبة الأطفال، وكتابة القصص لهم وإصدار المجلات.. وما أعتقد أن المتخصص بالفقه والأصول، المتعامل مع عباراته، يمكن أن يكون قادراً على الكتابة للأطفال، ولو حرص على ذلك. فالكتابة للأطفال- بل كل لون من الوان الكتابة- أصبحت فنًّا وتخصصاً قائماً بذاته.

إن هذا الكم الهائل والاهتمام الكبير، من قِبَل «الآخر»، بخطاب الأطفال، من خلال الألعاب والقصص والمجلات والأشرطة والمسلسلات، الذي يغمرنا ويضخ علينا، هو تحكم في المستقبل، يحمل مخاطر لا يبصرها الكثير منا، لأنها تترسب شيئًا فشيئًا، وعندما تظهر يصعب علاجها، مثلها كمثل إيكال تربية الطفل إلى الخادمات اللواتي يعبثن به، ولا ندرك المخاطر إلا بعد صعوبة العلاج وخراب البصرة كما يقولون.

وقد يكون من المفيد أن أذكر بعض المحاولات التي لم تؤت ثمارها في هذا المجال: فلقد كنا حاولنا في وقت سابق تصنيف المكتبة الإسلامية بما يخص الطفل، ووضع دليل للمؤلفات الإسلامية في هذا المجال، بحيث تفرز الكتب الموجودة وتوزع بحسب المراحل العمرية، بشكل يضمن التكامل واتباع منهج اللبنة، في محاولة لتنهيج العمل، لكن بدا لنا أن أكثرنا يريد السباحة في بحر لا شواطئ له، والرسم في فراغ لا جهات له، والسير في صحراء لا طرق فيها، فلم تنجح المحاولة.

وإذا كان المطلوب للعمل الإعلامي فهم الواقع المخاطب، ودراسة الحال التي عليها الناس، ليجيء الخطاب ملائمًا لعالم الكبار، فهو أكثر خصوصية وأهمية بالنسبة لعالم الأطفال، حيث إن لكل مرحلة ظروفها ومشكلاتها ومعاناتها وحاجاتها وتطلعاتها.

ويبقى استشعار التحول إلى هذا العالم، الذي مايزال منسيًا في الواقع الإسلامي، إلى حدٍ بعيد، هو الذي يمثل التوجه الصحيح صوب بناء مجتمع المستقبل، ليصبح غدنا أفضل من يومنا.

والله المستعان والهادي إلى سواء السبيل.

نَظَرات في فلسَفة العُمَران

١٦/٣٣٥٥

الوصول إلى الوراثة الحضارية، لا يتحقق بالأماني والرغبات، يقول تعالى: ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ (النساء:١٢٣)، كما لا يتحقق بالفلسفات الباردة المبعثرة، التي لا نصيب لها من الواقع، ولا بالفكر المجرد البعيد عن الفعل، وإنما يتحقق بإنتاج النماذج، والقيام بأعباء الاستخلاف، وقيام العمران البشري، والارتفاق بموجودات الكون وحسن تسخيرها وفق منهج الله، الذي يحقق الحياة الطيبة في الدنيا، والعاقبة الحسنة في الآخرة.. يقدّم الأنموذج الصالح للوريث الحضاري، على مستوى الإنسان، والعمران، ونعم الحياة.

والقرآن الكريم والسنة الصحيحة المبينة له، وضعا القيم الضابطة لمسيرة الحياة والوراثة الحضارية على أصعدتها المتعددة، وشرّعا المبادئ العامة لكل شيء، وتركا أمر وضع الخطط والبرامج للعقل البشري المتخصص في شُعب المعرفة المتعددة، شريطة أن يتحقق بالمرجعية الشرعية في الكتاب والسنة، ويهتدي في أنشطته المتعددة بهدايات الوحي، بقيم الكتاب والسنة، بحيث تكون هذه القيم أيضًا هي معيار التقويم والتصويب والتسديد والمراجعة لكل فعل ونشاط، مادي أو معنوي، ليجيء مؤسسًا على الرؤية الإسلامية.

ولعل من عظيم فضل الله الأكرم الذي علّم بالقلم، أنه ترك -تكريمًا للإنسان- مساحات للاجتهاد فيما يتطور ويتغير على الزمن، في ضوء القيم الضابطة في القرآن والبيان، الأمر الذي يعني فيما يعني: الاجتهاد في التنزيل العملي لأحكام الدين وقيمه على الواقع، بمقدار استطاعته.

وبالإمكان القول أيضًا: بأن من أبرز خصائص هذا النص السماوي الخالد، الذي نزل تبيانًا لكل شيء، الهيمنة على الرسالات السابقة في كل شيء،

ابتداءً من نقد ونقض النص الديني المعمول به، وانتهاءً بكل الإنتاج الثقافي والاقتصادي والمعرفي والفكري والسياسي والاجتماعي والحضاري، الذي جاء استجابة له أو خروجاً عليه، بشكل أعم.

فالتبيان لكل شيء، يقتضي الهيمنة على كل شيء، وبهذا نقول: بأن الهيمنة تعني من بعض الوجوه امتلاك صفة القيم المعيارية، التي يُناط بها الرقابة والتصويب لكل الإنتاج الإنساني، المادي والمعنوي.. فهي تصويب للتاريخ، ومعايرة للحاضر، ورسم لمعالم المستقبل، هذا ما نلمحه من قوله تعالى: ﴿ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾، وقوله: ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾.

ولقد جسّد الرسول القدوة ﷺ عملية «البيان لكل شيء»، بقوله وفعله وتقريره، ليكون دليلاً للاجتهاد وتنزيل القيم على الواقع، حتى لا تتيه الأفكار، وتضل الأفهام، ويُمَارس التاويل الجاهل، والانتحال الباطل، والمغالاة الضالة المنحرفة، عندما لا تتحقق بالمرجعية الشرعية، ليس على مستوى القيم والأفكار وهذا ما حفظه القرآن، وإنما أيضاً على مستوى التطبيق والتنزيل على واقع الناس، وهذا ما حققه البيان النبوي أيضاً.

التاريخ.. دليل صدقية السنن

وقد يكون المطلوب من المسلم اليوم، العمل على إعادة الاستبصار بالقيم المعيارية في الكتاب والسنة، لضبط مسيرة الحياة، واستلهام الرؤية الشاملة المتوازنة، التي تكمن وراء حركة الفعل التاريخي، والإنتاج والإنجاز الثقافي والحضاري، أو بتعبير أخص: «الفقه الحضاري»، أو بناء العمران البشري بكل مدلولاته المادية والروحية، وإحياء التكليف الشرعي لفرض الكفاية، أو ما يمكن أن نطلق عليه: «الفرض الحضاري»، وبدء عملية السير في الأرض،

والتعرف على الممارسات والعواقب والمآلات، واكتشاف سنن الله في السقوط والنهوض، ذلك أن التاريخ هو مختبر ودليل صدقية هذه السنن، ومن أهم مصادر التعرف عليها، كما أرشدنا لذلك الكتاب والسنة.

ولعل في النماذج التاريخية التي عرض لها القرآن فيما اصطلح على تسميتها بـ(القصص القرآني)، وطلب إلينا النظر فيها، واستقراء الأسباب والسنن التي حكمت نهوض وسقوط الأمم السابقة، معوانًا لنا للتعرف على هذه السنن الجارية وأخذ العبرة والدرس، حتى تكون الأمة الخاتمة على بينة من الأمر وهدىً، فلا تنتقل إليها علل الأمم السابقة وأسباب انقراضها.

إضافة إلى ذلك، لم يُرِدْ لنا القرآن الاقتصار على ما ذكر من القصص القرآني كنماذج، وإنما حض على السير في الأرض، الذي يعني التوغل في التاريخ، والتعرف على القوانين التي حكمت حركته، ليكون ذلك دليلاً كافيًا على أن التاريخ هو من أهم مصادر المعرفة لهذه السنن، بدليل من الوحي وإرشاده، لأن هذا السير مصدره الأمر القرآني والهدي النبوي.

لذلك يمكن القول: إنَّ هذا السير المطلوب، أو هذه الدراسة المشروعة لحركة التاريخ، أو التحليل والتعليل للفعل التاريخي، ليس أمرًا مبتدعًا أو مقابلاً لمعرفة الوحي، وإنما هو من لوازم وثمرات معرفة الوحي، التي أشارت وأكدت في أكثر من موقع على ثبات السنن واطرادها، وعدم تبدلها وتغيرها في السقوط والنهوض الحضاري.

وبهذا نقول: بأن القرآن لم يقتصر على رصد التجربة الإسلامية، وإنما طلب تجاوزها إلى السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الحضارات التي سادت ثم بادت، على الرغم من إمكاناتها المادية وبنائها العمراني، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ (الروم: ٩).

وقال سبحانه: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ (الأحزاب: ٦٢).

إن هذا السير في الأرض، يعتبر -كما أسلفنا- من فروض الكفاية، أو من الفروض الحضارية -إن صح التعبير- التي أمر بها القرآن، لاكتشاف السنن الفاعلة، والتعرف إلى كيفية التعامل معها وحسن تسخيرها، ومدافعة القدر بقدر أحب منه إلى الله.

والأمر الذي نعاود التأكيد عليه، أن هذا السير لابد أن يكون مستصحباً القيم في الكتاب والسنة، مستهدياً بها، ومتحققاً بالمناهج والنماذج التي طرحها القرآن في القصص القرآني.

لأن التوغل في التاريخ بدون هذه الرؤية الموحىٰ بها، أو هذه البوصلة المرشدة والمبيِّنة للجهات، سوف يقود إلى الضلال والتضليل والتفسير القاصر والعاجز للتاريخ، ويؤدي في معظم الأحيان إلى اختلال ضبط النِّسَب، والسقوط في تضخيم أحد العوامل على حساب العوامل الأخرى للفعل التاريخي، كما حصل للفكر والتطبيق الماركسي، وسيحصل للفكر والتطبيق الليبرالي، إنَ عاجلاً أو آجلاً، اللذين حاولا التفسير والتحليل للتاريخ بدون رؤية سليمة ومتكاملة، وأداة ومناهج بحث سليمة، فألغوا إرادة الفرد، وحولوا البشر إلى مجموعة أرقام في الإنتاج والبناء، فانقلب الإنسان من مسخَّرٍ للآلة، فاعل في الحياة، صانع للتاريخ، إلى مخلوق مسلوب الإرادة والحرية، عبدٍ للآلة، وسيلةٍ للإنتاج.

ولابد أن نوضح ابتداءً: أن استشراف التاريخ أو علم التاريخ والعمران البشري بشكل عام، على أهميته وضرورته لمعرفة الحاضر ورؤية المستقبل، واكتشاف السنن والقوانين الفاعلة في العمران البشري، لم يأخذ البُعد المطلوب من العقل المسلم، على الرغم من الأمر الإلهي للسير في الأرض، وتعليل هذا السير بهدفه الذي يحقق التبيُّن والاهتداء، والاتعاظ بالأحوال،

وأخذ العبرة والدرس، وتحقيق الوقاية الحضارية: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٧-١٣٨).

ومع الأسف فقد سُبقنا إلى الكثير من القراءات والتفسيرات والتحليلات التي يمكن وصفها بالمذهبية، وليست المنهجية على كل حال، إلى درجة أصبحت هذه التفسيرات أو التحليلات تشكل للكثير من المسلمين مصادر للمعرفة، بينما التفسير الإسلامي للتاريخ وحركة العمران البشري بشكل عام، وإيجاد التخصصات العلمية المتحققة بالمرجعية الشرعية، بالقدر المطلوب، لا تزال غائبة بالأقدار المناسبة، شانها شان سائر الفروض الكفائية الاخرى، على الرغم من ادعائنا أننا أصحاب منهج النقل، وأصحاب هذا الرصيد الهائل من الآليات المنهجية المتقدمة، فيما يطلق عليه «علم مصطلح الحديث».. ولعله من المؤسف حقًّا القول: بان هذه الآليات المنهجية فقدت الكثير من روحها واهدافها، وتحولت دراستها من كونها وسائل وادوات، لتصبح اهدافًا بحد ذاتها، وتوقف تفعيلها إلى درجة أن الكثير من الذين يدرسونها، يرددون الأمثلة التي أوردها السابقون، دون ان تكون عندهم المقدرة لتعدية هذه المناهج إلى الواقع، والاستدلال عليها بمثال جديد أو معاصر.

والناظر في حال أمتنا الثقافي، وفيما تمتلك من قيم معيارية لتقويم الفعل التاريخي، ومن رصيد لمناهج نقد الخبر وتقويمه، لا يصدق ما يرى من العجز والتخاذل المعرفي والثقافي، ولولا رحمة الله بنا، بسبب ما تمنحه لنا معرفة الوحي في القصص القرآني من البصارة والوقاية الحضارية، لدُخِلَ علينا أكثر فاكثر، ولكان الحال اشد إيلامًا وإحزانًا.

ولعل السبب في ذلك ما يمكن ان نسميه: عقدة الخوف من الخطأ والاجتهاد الفكري، وسيطرة فكرة التقديس لكل التاريخ والعمران البشري الإسلامي، مع أنه فعل بشري يجري عليه الخطأ والصواب، الأمر الذي تركنا

في فضاء من الفراغ والركود الفكري والتقليد الجماعي، سمح لتمدد «الآخر» برؤاه وأفكاره وأنظمته المعرفية وأفكاره المذهبية، وأنماطه المعمارية، وحاجاته المادية، التي تحمل عقله وعقيدته وثقافته، وتشكل وعاء حياته، وامتداد تاريخه، وفلسفة مجتمعه.

المفهوم القرآني للعمران البشري

والقضية التي نرى أهمية لفت النظر إليها، أن مصطلح العمارة أو العمران البشري، لا يقتصر على فن البناء بأنماطه وأشكاله وهندسته، أو إقامة البنيان بشكل عام، وإنما يعني بالمفهوم القرآني أو الإسلامي: القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، وفق منهج الله سبحانه وتعالى على مختلف الأصعدة.. أي أنه يشمل النشاط البشري في المجالات المتعددة، المادية والفكرية الثقافية على حد سواء، وهو بهذا المعنى قد يرادف مفهوم أو مدلول الحضارة، الذي يعني عند بعض العلماء: اجتماع عنصري الثقافة (الإنتاج الفكري والروحي، أي الارتقاء بخصائص الإنسان)، والمدنية (الإنتاج المادي، الذي يعني الارتقاء والإبداع في وسائل الإنسان)، وإن شئت فقل: اجتماع الثقافة التي تعني عالم الأفكار وما يقع في إطارها، والمدنية التي تعني عالم الأشياء.. وبذلك تكون الحضارة هي العمران بشكل عام، أو النشاط البشري في مجالي الأفكار والأشياء.

البُعد الثقافي لفن العمارة

وهذا التقسيم قد يكون فنيًا من بعض الوجوه، لأنه لا يمكن أن يُتصور، لا عقلاً ولا واقعًا، أن يتم إنتاج أي شيء حتى في إطار الماديات، أو في إطار الأشياء، ما لم يُسبق بفكرةٍ تُدرك أهميته ووظيفته وهدفه، ومن ثم يُسبق بتصميم أيضًا لشكله الذي يخدم فكرته ويحقق هدفه، لذلك يأتي هذا

المُنْتَج المادي إلى حد بعيد أشبه بشواهد مادية ولوحات إرشادية، تُرى من ورائها الثقافة والاتجاهات التي يحملها هذا المنتج إلى المتعاملين معه.

فهذه المنتجات المادية هي في الحقيقة مشبعة بأفكار وثقافات منتجيها، وتشكل بوجه أو بآخر أحد المعابر أو الجسور التي تتسلل من خلالها ثقافة منتجيها إلى الآخرين، وتطبعهم بطابعها، وتطوعهم لها من خلال استخدامها، وكيفية التعامل معها ضمن الأنساق المعرفية والحضارية التي انتجتها، والأفكار التي جاء تشربها ثمرة للاهتمام بها، واستئثارها باهتمام المتعاملين معها، وتوجيههم صوبها، استعمالاً واستهلاكًا، وما يتبع ذلك من تغيير للطبائع والعادات، إضافة إلى ما يترتب على استيرادها وتكديسها من تكريس التخلف، وإصابة الأمة بالعجز والتخاذل، والمعاناة من عقدة مركب النقص أمام هذه المنتجات المادية، التي لا يرئ فيها الكثير ممن لا يبصرون إلا الصورة ويعجزون عن إدراك الحقيقة، إلا أنها وسائل مادية محايدة وبريئة من أي ترافق ثقافي!

فإذا كانت التقنيات الحديثة -وفي مقدمتها تقنيات الإعلام والاتصال، التي تساهم في تسيير وإنشاء العمران الإنساني بشكل عام- لها من المخاطر ما لم تدرك آثاره المتراكمة بعد، ، فإننا نرى أن الأثر الأخطر إنما يكون في أنماط البنيان التي تحتضن الإنسان، ونظام العمارة وتخطيط المدن، والشوارع والمرتفقات العامة، والفنادق وأماكن السياحة، بما تحمل من المبادئ والأفكار والقناعات التي تحكم وظيفتها وهدفها، ومن ثم خضوع تخطيطها لهذه الفلسفة، وبذلك يصير الحجر، والجدار، والشارع، والبيت، والتقسيمات في داخل البيت، وإزالة الحواجز بين الغرف، كلها أدوات صامتة في الغزو الفكري والتمكين للارتهان الثقافي.

هذا النمط العمراني الذي يتحكم بمسالك الإنسان، يوجه حركته، ويفرض عليه ضروبًا من المعيشة والحياة تنسجم مع طبيعة أنماطه وأشكاله وأهدافه، قادر على أن يحطم بصمت وهدوء القيم والضوابط الشرعية، ويشجع على الانكشاف، ويمارس إلغاء العورات الثلاث، والأكثر والأقل، ويلغي الاستئذان، ويمكِّن للحياة البوهيمية المنفلتة، ويدفع بالسكان إلى الخروج من المنازل إلى أماكن اللهو والعبث، المهياة مسبقًا، كجزء من النمط والتخطيط العمراني.. ولا يمكن إدراك مخاطر ذلك، ومدلولاته الثقافية، وأبعاده الاجتماعية، إلا بعد فهم فلسفة الحياة التي تكمن وراءه، والرؤية الحضارية التي أثمرته.

فهو علاوة على ما يُحدث من القطيعة التاريخية والتراثية في مسيرة الأمة الحضارية، ويطمس على وجه شخصيتها، ويخرجها عن دينها وتقاليدها وموازينها الشرعية، فإنه نمط من المعيشة والحضارة يؤدي شيئًا فشيئًا إلى إلغاء الخصوصيات الثقافية، ويصنع القابلية للتلقي الحضاري والثقافي عن «الآخر».. وبذلك يمتلك القدرة على التحكم بالمستقبل أو بأجيال المستقبل، التي تُنَشَّأ في رحم النمط الحضاري غير الإسلامي، لأنه يصوغها ويُقَوْلِبها طبقًا لرؤيته.. هذا إضافة إلى الضخ الإعلامي والثقافي، وجميع أنواع الإنتاج المادي لفلسفة الحياة نفسها، الذي احتل المساحات الكبرى من حياتنا اليومية، ولم يُبق لخصوصيتنا الثقافية والدينية إلا هوامش بسيطة، تتراجع شيئًا فشيئًا أمام هذا الإغراق الحضاري على مختلف المستويات، لأن الرؤية الحضارية شاملة متكاملة، لها نظام معرفي، وسياسي، واجتماعي، واقتصادي، وإعلامي، وعمراني واحد.

وهذه الأنظمة التي تفرزها الرؤية الحضارية، هي أشبه بفِرَق الجيش الواحد ذي الهدف الواحد، لكنها ذات أسلحة متعددة، وتدخل من جبهات متعددة،

وقد تتأخر بعض الجبهات، وتتمنع عن الاختراق، لكنها جميعًا تنطلق من موقع واحد، وتصب في غاية واحدة.. وبالتالي فالتخلف والتخاذل، الذي يؤهل للتلقي الثقافي والحضاري، هو أيضًا ذو نسق واحد، حيث لا يمكن أن يكون التخلف في جانب دون غيره، لأن السلوك والعزمة الحضارية لا تتجزأ، لأنها منظومة متماسكة، يستدعي بعضها بعضًا، ويقوّي بعضها بعضًا أيضًا.

والناظر في أشيائنا: أجهزتنا، وسائلنا في النقل والاتصال، عمائرنا، مفروشاتنا، ألبستنا، مصادرنا الدوائية، وموادنا الغذائية والاستهلاكية، يجد أنها كلها من إنتاج حضاري آخر، وما شعار مثل: «ذبحت على الطريقة الإسلامية» للكثير منها، إلا بطاقة مرور لها، وتأهيل لنا لقبولها، لتستمر وتمتد حقبة التخلف، ونستمر في حالة الاستهلاك لمنتجات الآخرين، بكل ما تحمل معها من بصمات ثقافية وحضارية، ولعل في مقدمتها أنماط العمارة والبناء التي تحكم الولادة والنشأة والنمو في إطارها، وتزرع في وجدان الطفل أنه لا عورة ولا حرمة لشيء، ولا خصوصية حضارية أو دينية لغير السيد الغالب المسيطر.

والأمر المحزن حقًا، هو العجز عن إدراك ثقافة المنتجات المادية، وغياب فلسفة العلوم والإبداعات المادية وأهدافها، والوهم أو التوهم المصنوع من الآخرين بأنها محايدة، وأن الخطورة تكمن فقط في الإنتاج الثقافي والفكري، ويقودهم الأمر إلى ألوان من سخرية العاجز، غائب الوعي بالتداعيات والآثار، فاقد الإحساس والإدراك معًا، بأنه لا يمكن أن تكون هناك عمارة إسلامية وعمارة غير إسلامية، وعلوم إسلامية وعلوم غير إسلامية، وهندسة إسلامية وهندسة نصرانية أو هندوسية، وفيزياء إسلامية وفيزياء غير إسلامية، وخرسانة إسلامية وخرسانة غير إسلامية، هكذا وبكل سذاجة وسطحية يتم الخلط بين الوسائل والغايات، وبين العلوم وأهدافها وفلسفاتها، دون إدراك للمخاطر

الثقافية المترتبة على هذه المنتجات المادية المشبعة بثقافة أصحابها.. الأمر الذي يقود -لو تحقق- إلى التفكير بكيفية التعامل معها، والتخفيف من آثارها، أو التفكير بالبدائل، واستنباتها في إطار الرؤية الإسلامية.

فالعمارة كفَنٍّ هندسي على الأخص وسائر الفنون الأخرى، لابد أن تتوافق مع العقيدة، والمستلزمات والروابط الاجتماعية والضوابط الشرعية، والدواعي الفطرية المرافقة لهذا الفن.. فالفن المعماري والنسق التنظيمي في تخطيط المدن والشوارع والمرتفقات العامة، وأماكن النفع العام، له كبير الأثر في بناء العلاقات الإنسانية، ومتانة النسيج الاجتماعي، وإشاعة التوحد، وتعميق الأصول النفسية للتكامل الاجتماعي، من مثل التعاون، والتراحم، وحسن التجاور، والإيثار، والإحسان، وما إلى ذلك، تلك المعاني التي بدأت تموت في أحشاء المدن الحديثة.

ولعل من أبرز ما يميز الأنماط المعمارية الإسلامية، أنها تتمحور في بنائها وواجهاتها وهندستها ومرتفقاتها حول وجهة، أو بتعبير أدق نحو القبلة (المسجد الحرام)، أما في الأنماط العمرانية المعاصرة، أو في عمران المدن الحديثة، فلا وجهة ولا قبلة، ويصعب على الإنسان المسلم، وقد يجد عناءً شديداً في تحديد القبلة، إذا خرج من المسجد وعَبَر الشارع، ودخل المباني المعاصرة.

كما أن الطراز الإسلامي في العمران كان مفتوحًا إلى الأعلى، ليمكِّن المسلم من النظر إلى السماء.. هذه الفسحة السماوية، لها مدلولات وإيحاءات في حس المسلم، وتوجهه في الدعاء، أو في التوجه إلى الله، لطلب الغوث والخير، حيث الماء مصدر الحياة، والغيث المدرار النازل من السماء مرهون بصلاح الناس واستغفارهم والتجائهم إلى الله، والتزام منهجه في العمران بمعناه الأعم.

قال تعالى: ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم

مِدۡرَارٗا ١١ وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرٗا ﴾ (نوح: ١٠-١٢).

وقال: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ عَادٖ وَبَوَّأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورٗا وَتَنۡحِتُونَ ٱلۡجِبَالَ بُيُوتٗاۖ فَٱذۡكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ (الأعراف: ٧٤).

وقال: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَٱسۡتَعۡمَرَكُمۡ فِيهَا فَٱسۡتَغۡفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِۚ ﴾ (هود: ٦١).

أما في الأنماط العمرانية في المدن الحديثة والمعاصرة، فالسماء محجوبة تمامًا، وكأنها صممت لتشكل قطيعة بين ساكنيها والسماء، وتغلق نافذة التفكر في الكون، فقد يعيش الإنسان ويموت في قوالب من البناء لا تمكّنه من النظر في الكون، بآفاقه وكواكبه، وانتظامه وعبرته، ودلالته على الخالق.

تداعيات اجتماعية للعمارة الحديثة

نعود إلى القول: بأن نمط البناء وصورة المدينة الحديثة، يقوم على تقطيع الأوصال، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وتحويل الإنسان إلى قطعة من الآلة العمرانية الرهيبة، بكل مستلزماتها، فقد يعيش في مبان وطوابق لا يعرف فيها الجارُ جارَهُ، وقد لا يرى وجهه، إضافة إلى ما يكون في أحشائها من الفواحش التي يستدعيها انكماش الحس بالعورات، حيث نمط البناء، الذي جاء في الغالب ثمرة لرؤية وعقيدة غير إسلامية، لا يبالي بالعورات، بل يلغيها ولا يقيم لها وللخصوصيات وزنًا، وإنما يسهل اقتراف الجرائم الأخلاقية، ويوفر أسبابها، من تيسير أسباب الانكشاف، والنظر، وتغييب الفاحشة والتستر عليها، حيث يبعدها عن الرقابة الاجتماعية، بطبيعة البناء نفسه.

ولا شك عندي أن بعض دواعي أنظمة الاستبداد السياسي والتجسس الأمني، أو الخوفي بالتعبير الأدق، كان السبب الأساس وراء بعثرة التماسك السكاني في أماكن كثيرة من العالم، باسم إعادة تخطيط المدن، وشيوع ما يُسمى بالاشتراك بالجمعيات التعاونية للبناء، لتستلب من الإنسان جاره وقريبه وصديقه، وتدعه في مجتمع سكاني هجين مختلف، يعاني من التفكك والتوجس والتجسس، وأزمة الثقة، والتناكر، فقد يعيش الإنسان عمره كله لا يرى جاره إلا بالمصادفة -كما أسلفنا- ولا يدري شيئًا عن حاله، ولولا المساجد التي رحمنا الله بها، والتي تحاول إعادة تماسك اللحمة الاجتماعية، وتعيد التذكير بحقوق الأخوة التي بدأ النمط العمراني الوافد يغيبها شيئًا فشيئًا، لأصبحت الحال لا نحسد عليها.

كما لا يمكن أن يغيب أو يخفى الهدف الذي يقصد إليه أيضًا المستعمر والمحتل، الذي يمثل صورة أخرى من صور الاستبداد السياسي، عندما يشق شارعًا، أو يهدم بناءً، أو يغير نمطًا معماريًا، ذلك أن هذه الأعمال العمرانية أو التغييرية لهوية المدن وملامحها، التي تهدف إلى العدوان على شخصيتها التاريخية، تحمل الكثير من المغازي السياسية والثقافية والتراثية والتربوية، إضافة إلى ما يمكن أن يكون من القطيعة المخيفة التي تحدثها بين الأجيال وجذورها.. وقد تكون الممارسة الأخطر اليوم، تلك الأعمال العدوانية على مدينة القدس، والمسجد الأقصى، وحارة المغاربة، التي تسعى إلى تغيير ملامح المدينة، وتعبث في عمرانها وبنيانها، وتطمس وجهها، في محاولة لتهويدها، ومحوها من ذاكرة الأجيال.

لقد غَيَّبت الأنماطُ العمرانيةُ الحديثةُ مسالةَ الضبطِ الاجتماعي، التي لا ينكر أثرها في التوارث الاجتماعي، وبناء سلوك الأفراد، ومراعاة العيب

العام، وبناء السمعة الاجتماعية، أو بعبارة أدق: صياغة وإشاعة الموازين الاجتماعية الدقيقة في مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والأمر الذي لا يكاد يُنكر، ان كثيراً ما يتجرأ الإنسان على كسر الموازين الاجتماعية عندما يسافر، او يغيب عمن يعرفه، او يكون في مجتمع غير مجتمعه، حيث يغيب الضبط الاجتماعي، كما انه كثيراً ما يمتنع عن انماط من السلوك في حضرة من يعرفه من أب أو جد، أو جار أو صاحب، أو حي أو قبيلة، او اسرة ممتدة.

اثر العولمة في فن العمارة

والأمر الذي لابد من إيضاحه فيما نرى، ان العولمة كما هو معروف، لم تعد تقتصر على جانب من جوانب الحياة دون آخر، وإنما تحاول ان تمحو الفوارق وتطبع العالم بطابع الغالب، على مستوى الإنتاج البشري، المادي والثقافي.. وقد نقول: إن نظام العولمة هذا، سوف يحوّل العالم إلى قوي منتج للأشياء والأفكار، وفق عقيدته ومنظومته المعرفية وقضاياه الاجتماعية، وإلى مستهلك ضعيف واقع في منطقة التخلف، تكرس العولمة تخلفه وتحول دون نهوضه، لانه سيبقىْ عاجزاً يلهث وراءها، متابعةً واستهلاكًا.

والحقيقة أن ظهور انماط العولمة في العمران، لم يعد بحاجة إلى دليل، فالمدن الحديثة في عالمنا الإسلامي بتنظيمها وشوارعها، ومرتفقاتها، وفنادقها، وشوارعها، وأنديتها وأماكن ترفيهها، يزداد تقاربها يوميًا، ذلك ان نظام العمران (غير الإسلامي) بدأ بمساحات صغيرة كالفنادق، والنوادي، والابنية التي تنتسب لحضارات وثقافات اخرى، ومن ثم بدأ بالاتساع والإغراق العمراني، بينما بدأ العمران الإسلامي، بانماطه، وأشكاله، وهندسته، ومرتفقاته، بالانحسار.. بدأ العمران الغربي، إن صح التعبير، وكأنه جزر

معزولة في الوسط العمراني الإسلامي، ومن ثم أخذ يتمدد ويلتهم ما حوله من العمران لصالحه.. ولهذا أسبابه طبعًا، ولعل الكثير من المتخصصين بهندسة العمارة من أبناء العالم الإسلامي، ساهموا بذلك مساهمة سلبية، لأنهم بطبيعة دراستهم وتدريباتهم، وأساتذتهم وكتبهم، مرتهنون لنمط العمران غير الإسلامي.

وقد نقول: إن نظام العولمة اليوم، يجتاح أشياء العالم الإسلامي بسرعة مذهلة، وإن كان هذا النظام ما يزال ولا يزال يصطدم بأفكار وعقيدة المسلمين، ويجد صعوبة في اجتياحها.

وقد تكون المشكلة، أو إن شئت فقل: أحد وجوه المشكلة، في النمط العمراني الممتد، هي في الانشطار الثقافي الذي يشكل أخطر إصابة لعالم الأفكار ابتداءً، الأمر الذي يستتبع الإصابات الكثيرة في عالم الأشياء، بحيث يجيء الإنتاج المادي بعيداً عن قيم الأمة المسلمة.

فالعلماء والمهندسون الذين تخرجوا في معاهد الغرب، أو الذين درسوا في جامعات العالم الإسلامي المرتهنة للمناهج الغربية أو المسكونة بالمناهج الغربية، يعانون من فقدان المرجعية الشرعية بشكل عام، وفقه الأحكام الشرعية المتعلقة بعمارة الأرض، ليأتي إنتاجهم محكومًا بالضوابط الشرعية، ومتجهًا لتحقيق المقاصد الشرعية.. والذين يفقهون الأحكام الشرعية المتعلقة بالعمارة ومرتفقاتها، لا إلمام لهم بالتقنيات الهندسية كما هي في الواقع.

لذلك يمكن أن نلخص مشكلة العالم الإسلامي اليوم، بوجود متخصصين لا فقه لهم، وفقهاء بالأحكام الشرعية لا تخصص لهم في شُعب المعرفة المتعددة.. بينما لو نظرنا في تاريخنا الثقافي، لوجدنا أن التكامل كان موفوراً، فالكثير من العلماء في شُعب المعرفة المختلفة كانوا فقهاء ومحدثين ومفسرين.. إلخ.

ولا مخرج اليوم -فيما نرى- بعد أن اتسعت دوائر المعرفة، وضاق العمر عن استيعاب حتى مجال التخصص الواحد، لا مخرج إلا بإقامة مراكز بحوث ودراسات تتعدد فيها الاختصاصات، ويتحقق فيها للمختصين قدر من المرجعية الشرعية، ومن ثم يتم بناء الفعل الميداني من خلال مساهمة تخصصات متعددة، تكون القيم الإسلامية والضوابط الشرعية والأحكام الفقهية فيها بمثابة العين الساهرة، التي تراقب الإنتاج، ولا تسمح بمرور إلا ما يوافق المواصفات، ويحقق الوظيفة الاجتماعية، وهذا لا يمكن أن يتوفر إلا بتحقيق قدر مطلوب لفقهاء الأحكام الشرعية من الثقافة العلمية عن المجالات التي يشاركون فيها، وتحقيق قدر من معرفة الأحكام الشرعية للمختصين في شعب المعرفة المتعددة.

فالرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية مثلاً، لا يمكن أن تؤدي دورها بشكل سليم بدون ثقافة مصرفية، ورجال المصارف لا يمكن أن يخططوا لأعمالهم وممارساتهم بدون قدر من المعرفة للأحكام المالية الشرعية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هناك محاولات، وإن كانت متواضعة، لفتح بعض النوافذ، وتوجيه الأنظار صوب قضية العمارة الإسلامية، خصائصها العمرانية، ووظيفتها الاجتماعية، وأهدافها التربوية، ودورها في البناء الخلقي والتماسك الاجتماعي، ومنح الراحة والاطمئنان، وتحقيق الأنس النفسي، واحتضان قيم الخير والفضيلة، وممارسة الضبط الاجتماعي بما تؤصله من تقاليد وأعراف خيِّرة.. وكيف أن الأنماط العمرانية لا يمكن بحال أن تكون محايدة، وإنما هي ثمرة لرؤية حضارية وثقافية، وفلسفة حياة تنبثق منها.. وكيف أن البناء لابد أن يلبي الحاجة، ويحقق الهدف، ويأتي ثمرة للمستلزمات الاجتماعية.

وتبقى الحاجة ماسة للامتداد وتعميق مثل هذه الدراسات، وإلقاء مزيد من الأضواء على الإيحاءات التي يحملها العمران، والتذكير ببعض ملامح وخصائص العمران الإسلامي، وشيء من الرؤية الإسلامية لقضية العمران، والمساحات التعبيرية التي أفردها القرآن لهلاك الأمم السابقة، وانقطاعها وانقراضها الحضاري، خاصة في حقبة العولمة، التي تحاول اجتياح عالمنا على الأصعدة المتعددة، وتغزونا بأنماطها الثقافية المختلفة الصور والأشكال، لتكرس تخلفنا، وتقطعنا عن ميراثنا الحضاري، فنعيش غربة المكان والعمران وأنماط البناء، إضافة إلى غربة الزمان والثقافة... ليكون المسلم على بينة من أمره.

ولا نرى مخرجًا من هذا كله إلا بدراسة أسبابه، ومحاولة معالجتها، بإيجاد المتخصصين في شعب المعرفة المتعددة، الذين يمتلكون المرجعية الشرعية إلى جانب التخصصات العلمية، لفك المعادلة الصعبة التي نعاني منها، وهي فقه بأحكام الشرع وعدم تخصص بالتقنيات الهندسية المعاصرة، وتخصص بالتقنيات الهندسية مرتهن لرؤية الغالب الحضارية، وبعيد عن الفقه بأحكام الشرع.

محاولات للتحكم الثقافي في وظيفة العمران

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نشير إليها، ونتوقف عندها بعض الشيء، وهي أن الفن المعماري بدأ ينكمش مفهومه أكثر فأكثر، وغُيبت وظيفته، حتى أصبح يقتصر على ما يسمى بالفنون الشعبية، وتتجه مناهجه إلى دراسة التذهيبات، والتفضيضات، والنقوش، والرسوم، والنحت، والزخرفة، وما إلى ذلك، الأمر الذي أتاح الفرصة لبعث الجاهليات، ونبش الوثنيات، وإعادتها لذاكرة الأمة، واحتجاز مساحات في مخزونها التراثي،

وكم يتمنى الإنسان أن تتجاوز هذه الدراسات -التي بدأت تقتصر على دراسة الأشكال، والمنحنيات، والمنمنمات، والأقواس، والتخشيبات، والمشربيات، وما إلى ذلك- إلى دراسة عقائد الأمم، وأثرها في عملية التعمير والأنشطة الإنسانية ككل وبخاصة في الفن المعماري الذي لا يمكن استيعاب نمطه ولا وظيفته، إلا بمعرفة الفلسفة التي تكمن وراءه، والخلوص إلى عوامل السقوط والانقراض، ليأخذ الناس درسًا وعبرة، ويتحققوا بوقاية تحول دون هلاكهم وبوارهم، ويحولون دون توارث الظلم والسكنى في مساكن الذين ظلموا أنفسهم.

ذلك أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بالسير في الأرض، ودراسة الآثار وما خلّفه بنو الإنسان خلال رحلة الحياة الطويلة، والتعرف على السنن الكونية والاجتماعية، وكيف أن الأنماط العمرانية والتحصن بالأشكال، واتخاذ البيوت في الجبال، إذا افتقدت هدفها الشرعي ورسالتها، وتحولت إلى مؤسسات للظلم والفساد والطغيان، لا تغني عن أصحابها شيئًا، مهما عظم تشييدها.

ولقد قص القرآن الكثير من قصص الأمم السابقة، وفساد تعميرها للأرض، وأبنيتها التي دمرت ولم تغن عنها من الله شيئًا.

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ (٦) إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ (٧) الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ (٨) وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ (٩) وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ (١٠) الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ (١١) فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ (١٢) فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ (١٣) إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ (الفجر:٦-١٤).

وقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ (يوسف:١٠٥).

٣٣٧٣/١٦

وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا ﴾ (محمد: ١٠).

وقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (الأعراف: ٤).

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (الحجر: ٤).

وقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ (النحل: ١١٢).

وقوله: ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴾ (الأنبياء: ١١).

وقوله: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ (٤٥) أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ (الحج: ٤٥-٤٦).

وقوله: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ (القصص: ٥٨).

وقوله: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ (الشعراء: ١٢٨-١٢٩).

وقوله: ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾ (الشعراء: ١٤٩).

وهكذا يكون الانقراض الحضاري، بسبب فقدان العمران لأهدافه

ووظيفته، وعتو أهله عن أمر الله، وكيف أنه لم يغن عن أصحابه من الله شيئًا.. وأكثر من ذلك، فلقد حذّر الله المؤمنين النزول في مساكن الذين ظلموا، وأمرهم بالابتعاد عن ديارهم، والسرعة عند المرور بها، والبكاء والتأثر عند معاينتها، خشية الافتتان وانتقال العدوى الحضارية، لأن تاريخ هذه المواقع وممارساتها وإيحاءاتها، يتطلب بناء الحصانة، حتى لا نقع بما وقعوا فيه، لأن للعمران وظيفته الاجتماعية، وإيحاءاته الثقافية، وتوارثه الاجتماعي، أو مواريثه الثقافية، وأن أنماطه وطراز بنائه قد تحمل الناس المتعاملين معها على اعتناقها، أو على الأقل التأثر بها ثقافياً إلى حد بعيد، ومن هنا ندرك لماذا حرّم الإسلام الأصنام والأوثان والصور، وكل ما يشوب التوحيد ويعكّر صفاءه؟ لأن لهذه الأمور آثارها في الحياة، وإيحاءاتها في النفوس.

وقد يكون من المفيد في هذا المجال أن نذكر بشجرة كانت للمشركين يقال لها ذات أنواط.. فعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حُنين، مَرَّ بشجرة للمشركين يُقال لها ذات أنواط، يعلّقون عليها أسلحتهم –وفي رواية لأحمد: يعكفون عندها ويعلّقون بها أسلحتهم– فقالوا: يا رسول الله! اجعل لنا ذاتَ أنواط كما لهم ذاتُ أنواط، فقال: **«سبحان الله! هذا كما قال قومُ موسى: ﴿ اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾، والذي نفسي بيده، لتركَبُنَّ سُنَّةَ مَن كان قبلكم»** (رواه الترمذي وصححه).

وكلنا يذكر قضية بني إسرائيل التي أوردها القرآن للعبرة، عندما وجدوا قومًا يعكفون على أصنام لهم، فطلبوا أن يكون لهم صنم كما لهؤلاء، قال تعالى: ﴿ وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (الأعراف: ١٣٨-١٣٩).

ومن هنا ندرك المعنى الدقيق والدقيق جداً، كيف أن تغيير الأنماط العمرانية يؤدي إلى تغيير وظيفتها ورسالتها، ويؤدي إلى اختلال الموازين الاجتماعية، ويؤذن بخراب العمران واقتراب الساعة، فالتطاول في البنيان (تغيير النمط والوظيفة)، يترافق مع اختلال الموازين الاجتماعية «أن تلد الأمةُ ربَّتَها».

ولا شك عندي أن الدارس والمتأمل لمسار التغيير في الأنماط العمرانية، أو بتعبير أدق «التطاول في البنيان» وتغير الوظيفة الاجتماعية له، سوف يرى من أكثر من وجه، أن هذا التطاول أو هذا المسار العمراني، يخضع للدورات الحضارية نفسها التي يخضع لها البشر، ابتداءً من النشوء والنهوض، وانتهاءً بالسقوط والانقراض، مروراً بمرحلة الفكرة والعقيدة (التالق)، ومن ثم مرحلة (الركود والتوقف)، هبوطًا إلى مرحلة اللذة والإشباع الغريزي والاستهلاك المؤذن بالسقوط وخراب العمران.. ولا يجد الدارس والمتأمل كبير عناء في استقراء وتتبع الخط البياني صعوداً وهبوطًا لمسيرة الأمم من خلال عمرانها، ولو لم يقرأ التاريخ السياسي لها.

وأعتقد أن الكثير من الشواهد التاريخية يمكن اعتبارها خير دليل على الحالة التي وصلت إليها الدول، من شيوع مظاهر البذخ والزينة، وتوفير أسباب الدعة والرفه، المؤدي إلى السقوط.

وما قصر الحمراء في الأندلس، وغيره من شواهد التعالي في البنيان، الذي يعتبره بعضهم مفخرة، إلا شواهد قبور حضارات، ترينا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، وتحذرنا من عواقب التعالي في البنيان، بكل ما تحمل كلمة التعالي من أبعاد ثقافية ونفسية واجتماعية واقتصادية، أو بكلمة أدق: حضارية.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

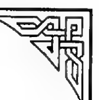
فهرس الموضوعات

٣٣٧٧/١٦

الموضوع	الصفحة

- التاريخ.. دليل صدقية السنن ١٤٦

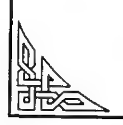
٣٣٧٨/١٦

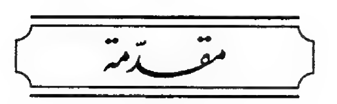
مقالات في

التفكير المقصدي

(رؤية في إطار معرفة الوحي)





مقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوّىٰ، والذي قدر فهدىٰ، القائل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون]، وبهٰذه العقيدة تخلص الإنسان المؤمن بالله من العبث، والضياع، والضلال، وأدرك أن لحياته مقصداً يسعىٰ لتحقيقه، ولوجوده مسؤولية ومعنًى يحتمي به من القلق والتبعثر والإحباط، حيث يرتكز في إيمانه وأنشطته المختلفة إلىٰ القوة المطلقة القادرة علىٰ انتشاله في كل حين، التي تتصف بالعدل المطلق الذي لا يضيع عنده مثقال ذرة، ويتجاوز الواقع بكل ضغوطه، ويمتد نظره إلىٰ ما وراء المستقبل القريب حيث الانتهاء إلىٰ دار الخلود.

والصلاة والسلام علىٰ الرسول القائل: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ، فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلىٰ الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يُصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلىٰ ما هاجر إليه**»[1]، الذي كان المقصد من ابتعاثه: إلحاق الرحمة بالعالمين، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وَبَعْــد:

فهٰذه مقالات تصب جميعها في إطار التفكير المقصدي أو التفكير الاستراتيجي، الذي بدأ يتراجع في حياة المسلمين، بسبب غياب المرجعية الحقيقية لمعرفة الوحي وأداء النبوة وفهم خير القرون.

ولعل من أخطر الإشكاليات التي لحقت بالعقل المسلم، في فترات

(١) رواه أبو داود.

التخلف وهبوط أقدار التدين، شيوع عقيدة الجبر، أو فكرة الجبر، التي تلغي الإرادة، وتعفي من المسؤولية، وتحول دون المراجعة والتقويم والإفادة من التجارب، وتحديد أسباب القصور ومواطن التقصير، وتتجاوز السنن والأسباب، وتغيِّب الأهداف والمقاصد، وقد تؤثم صاحب السعي لبلوغها، وتُؤصّل للهروب من المسؤولية والإلقاء بالتبعة علىٰ القدر أو علىٰ الآخر، بشكل عام، وبذٰلك تصبح فكرة الثواب والعقاب، عبثاً من العبث.

وليس أقل من ذٰلك خطراً أيضاً شيوع عقيدة الإرجاء، أو فكرة الإرجاء، التي تؤدي إلىٰ انطفاء الفاعلية وانحلال العزيمة والتراخي في التعامل مع الأحكام الشرعية، وسيادة فلسفة التخاذل والهزيمة، والهروب من المسؤولية، وهدر الطاقات، وتدمير الاستطاعات، وغياب التبصر بالنتائج والتفكير بالعواقب.

فالجبر إلغاء للعقل، وتعطيل للإرادة، وتجاوز للسنن، وغياب للأهداف، ومحاصرة للفطرة وإطلاق للغريزة، وانعدام للمسؤولية.

والإرجاء انطفاء للفاعلية، وانحلال للعزيمة، وإيثار للراحة الخادعة، وتخاذل عن الارتقاء والتطلع إلىٰ المثل الأعلىٰ.

ومن الأمور الغريبة والمحيرة حقاً، أن شيوع قضيتي الجبر والإرجاء، إنما تقتصران علىٰ جانب التدين فقط دون سائر الأنشطة الدنيوية، حيث نجد المبالغة في التفكير والتدبير والتعقل ودراسة الجدوىٰ من الفعل والتعرف إلىٰ الاحتمالات التي يمكن أن تلحق به، وهٰكذا يعيش بعض المسلمين المعاصرين حياة مشوهة تخضع لهٰذا الانشطار الفكري والثقافي الذي يبدو واضحاً بين مجال التدين ومجال الكسب الدنيوي.

ولو أدرك الإنسان أن الإصابة التي لحقت به ناتجة عن جهل أو وراثة اجتماعية أو تقليد، لكان العلاج سهلاً، لٰكن المشكلة، كل المشكلة، هي في تحول الوهم إلىٰ حقيقة، ومن ثم التفتيش في الكتاب والسنة عن بعض النصوص، ومحاولة قطعها عن سياقها وأسباب نزولها، وتأويلها حسب الرغائب، لتشكل مشروعية ومسوغاً لمثل هٰذه التوجهات الخطيرة والمغشوشة، بل والمزرية بالعقل والدين معاً.

ولعل السبب الرئيس في الإصابة ـ فيما نرىٰ ـ إلىٰ جانب أسباب فرعية أو جزئية كثيرة أخرىٰ لا يتسع المجال لتتبعها، التأويل الفاسد الذي جاء نتيجة الانتقاء وتقطيع الرؤية القرآنية، وقطع النصوص عن سياقها ومناسباتها ـ كما أسلفنا ـ وتسرب علل تدين الأمم السابقة، ونقل القدسية والعصمة وصفة المعيارية من نصوص الكتاب والسنة إلىٰ فهوم واجتهادات الناس، والوقوف عندها، ورفض معايرتها وتقويمها بمعيار الكتاب والسنة، بادعاء أنها مستمدة منهما، وحتىٰ عند محاولة العودة إلىٰ نصوص الكتاب والسنة، يؤول النص ويحمَّل من المعاني ما يجعله مؤيداً ومسوغاً لاجتهاد ومذاهب البشر، وبذٰلك يصبح لكل إنسان كتاب وسنة.

ولعل قول أبو الحسين الكرخي (المتوفىٰ سنة ٣٤٠هـ): إن كل آية أو حديث يخالف ما عليه علماؤنا، فهو مؤول أو منسوخ، يلقي أضواءً كافية علىٰ هٰذه الإشكالية.

وفي تقديري، أن علة تحريف الكلم عن مواضعه، التي أصابت تدين الأمم السابقة وكانت سبب سقوطها، قد تسللت إلينا لٰكن بأشكال متطورة، فبالماضي كان ينتقص اللفظ بالتلاعب أو بالنسيان وعدم الحفظ، ليتغير تبعاً لذٰلك المعنىٰ، بحيث يطوع المعنىٰ لرغبة الشخص، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

أما اليوم وقد انتشرت الطباعة بشكل يصعب معه التلاعب والانتقاص والتلاعب والنسيان الإرادي، إلىٰ جانب النقل المتواتر الذي توفر لآيات القرآن كتابة ومشافهة وتعهد الله بالحفظ، فقد أصبح من الصعوبة بمكان التلاعب بالتراكيب اللفظية لتطويع المعاني لرغبات البشر، فتركز مجال التحريف الذي يمكن أن يدرك أمة الرسالة الخاتمة بالتأويل الفاسد.

ولا سبيل إلىٰ الوقاية من ذٰلك إلا بالانضباط بمرجعية الوحي، وذٰلك بجعل نصوص الكتاب والسنة هي الحاكمة علىٰ أعمال الناس، وليس الفهوم والاجتهادات البشرية التي يجري عليها الخطأ والصواب، والالتزام ببيان السنة وتطبيق السيرة لآيات الكتاب، وفهم تأويل وتفسير القرن الأول، الذي شهد له

الرسول ﷺ بالخيرية فقال: «**خير الناس قرني...**»[1]، جيل الصحابة الذين رضي الله عنهم ووصفهم بالمؤمنين حقاً، قال تعالىٰ: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤].

لذٰلك نقول: بأن أي تأويل أو تفسير يخرج بعمومه عن فهم وتفسير خير القرون، أو يعود عليه بالنقض أو الإلغاء فمردود وشاذ. وهٰذا لا يعني الحجر علىٰ العقول، أو الحيلولة دون الامتداد بالنص وتحقيق خلوده بتجريده عن قيود الزمان والمكان وتوليده في كل زمان ومكان، وإنما يعني أنه يحق للإنسان الامتداد بالرؤية وبلوغ آفاق وأمداء بعيدة إضافية، لٰكن المرجعية الشرعية، تقضي أن لا يعود ذٰلك بالنقض أو الإلغاء لفهم القرن المشهود له بالخيرية، الذي به اكتمل بناء الأنموذج وكمل بفهمه وتطبيقه الدين.

فالعصمة من التأويل الفاسد والتدين المغشوش وتسرب علل تدين الأمم السابقة، إنما تتحقق بالعودة إلىٰ التنزيل والتطبيق في عصر النبوة وفهم خير القرون، فهم السلف الصالح، لقول الرسول ﷺ: «... **عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ...**»[2].

لقد كرم الله الإنسان بالعقل، وميزه بالذاكرة والقدرة علىٰ اكتساب العلم والمعرفة. . . ووضع الإسلام العقل في المناخ العلمي، وأهَّله بالحواس والقابليات، وطلب إليه النظر والتفكر لاكتشاف السنن الفاعلة في الحياة، وطلب إليه القراءة والتدبر في كتاب الله المسطور، وحضه علىٰ التأمل ورؤية الآيات في كتاب الله المنظور، ورسم له طريق المعرفة، وجعله مسؤولاً عن تشغيل حواسه لاكتسابها، ونعىٰ علىٰ المعطل لحواسه وشبهه بالعجماوات، قال تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة]، وجعله مسؤولاً أيضاً عن عدم الالتزام بمقتضيات ما يتحقق له من معرفة، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، فهو مسؤول

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) رواه أبو داود.

عن عدم التشغيل، ومسؤول أيضاً عن عدم الالتزام بما تحقق من معرفة الحواس.

كما احترم الإسلامُ الخبرة، وجعلها توأم العلم، قال تعالىٰ: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، ودرَّب العقل علىٰ النظر والاستدلال وتحصيل البرهان، وبذٰلك جعل الدليل والبرهان والتعليل سبيل المعرفة وسياجها ودليل صحتها.

ولم يلغ المسبق بإطلاق، وإنما منع التقليد، وطلب فحص واختبار المسبق، فليس كله خطأ، وليس كله صواب، فالقبول لا يكون إلا بدليل، والرد لا يكون إلا بدليل أيضاً، ونعىٰ علىٰ الآبائيين الذي يسيرون بروح القطيع، بلا رؤوس، ويتقبلون لمجرد التوارث الاجتماعي، ودعا إلىٰ المراجعة والتقويم باستمرار، كما دعا إلىٰ التجديد علىٰ رأس كل قرن، لمعايرة مدىٰ انطباق ما ترسب من عادات وتقاليد علىٰ نصوص الكتاب والسنة، وحض علىٰ التفكير بالعواقب والمآلات، والتبصر بالعمل وتحديد أهدافه ووسائله قبل الإقدام عليه: من أين اكتسبه وأين وضع؟!

كما جعل السير في الأرض والتوغل في التاريخ سبيلاً إلىٰ اكتشاف سنن النهوض والسقوط، وبذٰلك جعل الماضي مصدراً للعبرة والمعرفة بالقوانين الاجتماعية.

وجعل معرفة الوحي صمام الأمان لطلاقة العقل وفعل الإرادة، وتحديد المجالات المجدية والنافعة، واعترف بالمسبق وبما تحمله الذاكرة ـ كما أسلفنا ـ لأن عمليات التفكير لا تأتي من فراغ، سواء في ذٰلك نقض المسبق أو اعتماده والدفاع عنه، ولم يجعل الإنسان أسيراً للتاريخ، فالتاريخ في الإسلام ليس مقدساً، وإنما هو فعل بشر، يجري عليه الخطأ والصواب، ومصدر للعبرة وليس للتشريع.. وأما القيم الحاكمة علىٰ التاريخ والحاضر والمستقبل فمصدرها معرفة الوحي، التي لا يد للإنسان في إنشائها أو إلغائها ونسخها.. فليس التاريخ هو الذي يشكل القيم ويحاكمها، وإنما يحاول تجسيدها في واقع الحياة.

كما جعل إرادة الإنسان سبيلاً للتغيير، وحكم النظام الكوني والاجتماع الإنساني بسننٍ لا تتحول ولا تتبدل، بل جعل إدراك السنن الفاعلة في الحياة سبيلاً للمداخلة والتسخير ومدافعة قدر بقدر.

وميّز الإسلام بين قيم الدين المعصوم، التي مصدرها الكتاب والسنة، وبين فهم الناس لقيم الدين، ذٰلك أن الاجتهاد أو فهم الدين ليس هو الدين، لأنه محل الخطأ والصواب، وبذٰلك فالاجتهاد لا يعني الدين.. إلا أن هٰذا الناتج الاجتهادي في إطار قيم الدين، لا يُسوَّىٰ علىٰ كل الأحوال بالمذاهب الفكرية المنفلتة عن معرفة الوحي، وإنما يبقىٰ مميزاً، لأنه تم ضمن مرجعية معرفة الوحي، وفي إطارها، وتبقىٰ قيم الوحي هي معيار اكتشاف الخطأ والصواب، وبذٰلك يتميز عن مواضعات البشر الفاقدة لهٰذه الضوابط والمعايير.

كما جعل الإسلام الرجوع إلىٰ الحق وتوبة الفكر والفعل عن الماضي لا يقل عن الاستمساك بالحق، والدفاع عنه، إن لم يكن أكثر صعوبة، لأن ذٰلك تنازل عن حظ النفس، والتزام بالقيم بعيداً عن الذات.

كما اعتبر عدم المراجعة والجمود علىٰ الواقع توقف للعقل عن النمو، ودعا إلىٰ السمو والارتقاء في مدارج الكمال، واكتشاف الآيات، واستشراف الماضي للاعتبار، والمستقبل للتعرف علىٰ الآيات، والتقدم أكثر صوب الحقائق واليقينيات، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، وحذر من التعصب والتحزب خشية أن تنقلب الحزبية إلىٰ آبائية جديدة، فحرم الإقدام علىٰ الفعل أو الترك قبل التثبت من سلامته، وبذٰلك حرم القتال تحت راية عمية... وهٰذا التحريم لا يقتصر علىٰ المعركة والشوكة المادية فقط، وإنما يتجاوز إلىٰ سائر الميادين والأنشطة.

وحرم أن يكون الإنسان إمعة، يقول: إن أحسن الناس أحسنت، وإن أساءوا أسأت، وإنما طلب إليه أن يوطن نفسه ويدربها علىٰ معرفة القبيح والحسن، فإن أحسن الناس أحسن، وإن أساءوا فلا يتبع إساءتهم. واعتبر الإنسان مسؤولاً عن صناعة مشكلاته، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾

[آل عمران: ١٦٥]، لأنه مخلوق حر مختار مالك لإرادته وفعله، فلا مسؤولية بدون حرية.

ومن الأمور الملفتة حقاً ما تنبه إليه سلفنا، من بدء التصنيف في جميع شعب المعرفة بحديث الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات...»[1]، لأن النية استبصار للعمل، وتحديد للهدف، واختيار للوسيلة، وعزيمة للقلب، وإدراك للمسؤولية عن الفعل.

والتوبة مراجعة وتقويم وتصويب للسير، وتنقية للعمل من الشوائب، وعزيمة على الرشد في المستقبل، والدعاء حراسة لمسيرة الخير، وحماية للعقل من الغرور والانفلات.

لذلك فالتفكير في الإسلام ليس ضلالاً وعبثاً بعيداً عن أي هدف، وإنما هو تفكير قاصد رشيد بهداية الوحي.

وبعد:

فهل بالإمكان أن نقول: إن التفكير المقصدي لما يتحقق بعدُ بالأقدار المطلوبة في عالم المسلمين اليوم، ولا حتى في مؤسسات العمل الإسلامي المعاصر، المفترض لها الريادة في هذا الموضوع، والذي أصبح هاجس العالم على مستوى الأفراد والمؤسسات؟ وإنه ما لم نضع أقدامنا على الطريق الصحيح، وذلك بتحديد أهدافنا الاستراتيجية والمرحلية، وتحديد إمكاناتنا المتاحة، ودراسة الظروف المحيطة بدقة وموضوعية، بعين اختصاصية، لا بنفس حماسية، ووضع الخطط المطلوبة، بعد دراسة الجدوى لتوظيف هذه الإمكانات وتنميتها بشكل سليم، والنظر في التداعيات والاحتمالات، وإخضاع الخطة للتقويم والمراجعة وتحديد مواطن الخلل في التقدير واستدراكها؟

وما لم نُعد النظر بفهمنا للأبعاد الغائبة للنية، وعلاقتها بإخلاص العمل، وإبصار الهدف، وتسديد الوسيلة، أو بتعبير آخر إدراك العمل بكل أبعاده قبل

---

(١) رواه البخاري.

الإقدام عليه، فسوف نبقىٰ نراوح في أمكنتنا، ونتوهم أننا نقطع المسافات ولٰكن لا نقطّع إلا نعالنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الدوحة في غرة المحرم ١٤٢٠هـ
نيسان (ابريل) ١٩٩٩م

عمر عبيد حسنة

البُعْدُ الثّقَافي
لِلاجْتهَادِ المقْصَديْ

(١)

جعل الله غاية الرسالة الإسلامية، ومقصدها الأساس: إلحاق الرحمة بالعالمين، وإخراج الناس من الظلمات إلىٰ النور، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء] وقال: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ١﴾ [إبراهيم].

وبذلك يصبح إلحاق الرحمة بالإنسان، بكل أبعادها ومعانيها، من خلال تشريعات الإسلام، وتنوير عقله بهدايات الوحي، هو المقصد والهدف لتعاليم الإسلام وأحكامه، والمعيار الضابط لحركة الاجتهاد والدعوة والتربية والتعليم والإعلام، وهو أساس المراجعة والتقويم والنقد للأداء، وتحديد مواطن القصور، ودراسة أسباب التقصير، وبيان مواقع الخلل، وسبيل إعادة اختبار الوسائل ومدىٰ تحقيقها للمقاصد والأهداف، كما يصبح الارتباط بالهدف وتحقيق الغاية هو الموجه وضابط الإيقاع لحركة الإنسان المسلم وكسبه وأنشطته في الحياة كلها.

ولذلك جعل الإسلام النية، التي تعني تحديد الهدف وبعث العزيمة علىٰ الفعل، محور العمل، ومدار الحركة، ومناط الثواب، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئٍ ما نوىٰ**»[1]. فالنية من بعض الوجوه، هي الفكر قبل الفعل، والخطة قبل التنفيذ، والإرادة قبل القدرة، ورؤية الهدف، وعلم الطريق، واختيار الوسيلة الموصلة إلىٰ الهدف، وهي العزيمة علىٰ الوصول قبل بدء الإقلاع.

ولقد بين الرسول الخاتم عليه الصلاة والسلام سبب ابتعاثه وغايته بقوله: «**إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق**»[2]. فكانت سيرته أنموذجاً للاقتداء

---

(١) متفق عليه من حديث عمر.

(٢) رواه أحمد، والبخاري في «الأدب المفرد»، والحاكم، عن أبي هريرة.

والتأسي، وتجسيد معاني الإسلام وقيمه في حياة الإنسان.. جاءت رسالته وحياته تصويباً لقيم الدين وتصحيحاً لمسالك التدين، وتبييناً لمقاصد الدين، وحلاً للمعادلات الصعبة: بين هدايات الوحي، واجتهادات العقل.. بين الإيمان بالقَدَر، وممارسة الحرية.. وبين الإيمان بالمعجزات والسنن الخارقة المنوطة بقدرة الله، وبين السنن الجارية التي تشكل أقدار الله التي تعبّد بها الإنسان.. بين مطالب النفس والروح والعقل، ومطالب الجسد وشهواته وغرائزه.

فالناظر في حياته عليه الصلاة والسلام، المتأمل لسيرته، في مجال التخطيط والإعداد والفحص والاختبار للوسائل وتعاطي الأسباب، والتعامل مع السنن الجارية، ومغالبة قدر بقدر ـ وهو النبي الموحىٰ إليه، المؤيد من الله، المعصوم من الناس ـ قد يتوهم وكأنه ﷺ لا صلة له بالسماء وسننها الخارقة، الأمر الذي يدل بوضوح علىٰ أن الإنجاز والتكليف الذي تعبّدنا الله به إنما يتحقق من خلال عزمات البشر.

والناظر في شأن توكله واعتماده على الله، وطلبه المدد والعون منه، ودعائه والتجائه، وتبرئه من كل حول وطول وقوة إلا إلىٰ الله، لتحقيق الأهداف، قد يتوهم وكأنه ﷺ لا صلة له بالتعامل مع الأسباب.

إن حل هٰذه المعادلة التي كادت تبدو مستعصية في أهل التدين السابق عن الإسلام، والتي كانت وراء الكثير من التصدعات والنزاعات، هي التي جعلت القرآن مهيمناً علىٰ الكتب السابقة، وجعلت الرسالة الإسلامية جماع الرسالات السماوية، فكان الرسول هو الشاهد علىٰ الناس، وكانت الأمة المسلمة بما تحمل من قيم معيارية ومنجزات حضارية، شاهدة علىٰ مسيرة الأمم والحضارات، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

ولذٰلك، فإن المسلم مطالب بأن يكون مدركاً لرسالته الإنسانية، ليمارس مهمته في إلحاق الرحمة بالعالمين، وإخراج الناس من الظلمات إلىٰ النور، وتحقيق النقلة الغائبة عن الحياة الثقافية والعقلية التي تعيشها الأمة

المسلمة اليوم، والتحول من حالة النقل والتلقين والمحاكاة والتقليد الجماعي والتراجع الحضاري، إلىٰ مرحلة ممارسة التفكير والاجتهاد والتجديد والتغيير وتشكيل العقل المقصدي الهادف، الذي صنعه الإسلام في ضوء هدايات الوحي.

إن العقل الإسلامي الذي بناه الوحي، هو عقل غائي تعليلي تحليلي برهاني استقرائي استنتاجي قائس مقصدي، يدرك أن الله لم يخلقنا عبثاً، وأنه ما من شيء في الوجود من المخلوقات ـ فضلاً عن أحكام الشريعة وتنظيم الحياة ـ إلا وله علة وسبب، تحكم مسيره سُنَّة وقانون، ويسير إلىٰ هدف وغاية.. فلا مكان في العقل المسلم للمصادفة والعشوائية والخوارقية في هٰذا الوجود الكوني، ولا مجال لانتفاء الأسباب.

بين السنن الخارقة والسنن الجارية:

بل لقد جعل الله السنن والأسباب والنواميس والقوانين، مطردة وموصلة إلىٰ تحقيق المقاصد والنتائج، وطلب من العقل المسلم استيعاب هٰذه السنن والأسباب بعد أن شرعها له، وخاطبه بها، وجعل التعامل معها هو غاية التكليف، ودلل علىٰ فاعليتها بالعبرة التاريخية، والحجة المنطقية، والبرهان المحس، وناط النجاح في الدنيا والفوز بالآخرة بالقدرة علىٰ استيعاب هٰذه الأسباب، وحسن تسخيرها، والتعامل معها، وعدم الركون والاستسلام للقَدَر، بل مدافعة قَدَر بقَدَر أحبّ إلى الله، وبذٰلك يبرأ المسلم من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة.

لقد كان الإنسان أو العقل الإنساني في الأمم السابقة، محلاً للصراع والتمزق بين الوحي والعقل، وبين القدر والحرية، وبين المعجزة «السنة الخارقة»، وبين السبب «السنة الجارية»، وغاب عنه الإدراك الكامل أن المعجزة «السنة الخارقة» هي من بعض الوجوه تأكيد علىٰ اطراد السنن الجارية، ذٰلك أن المعجزة وهي في أبسط تعريفاتها: الأمر الخارق للعادة، للقانون، للسنن الجارية، تؤكد أن الله الذي خلق السنن والأسباب هو وحده

ـ وليس الإنسان ـ القادر علىٰ خرقها، وتحقيق النتائج بدون حصول مقدماتها، وأن الله هو الذي أراد جعل الأسباب والقوانين وسائل موصلة إلىٰ تحقيق نتائجها، وتعبّد الإنسان بكيفية التعامل معها في ضوء منهج الله، ورتب علىٰ حسن هٰذا التعامل الثواب والعقاب.

لذٰلك فإن تعاملنا مع الأسباب وإقدامنا علىٰ الانضباط بها، هو من إرادة الله وتكليفه لنا، وليس ضد إرادته، فهو الذي كلّفنا وأراد لنا أن نريد وأرشدنا إليها، وناط التغيير بفعلنا وإرادتنا في ضوء السنن الجارية، وطلب إلينا النفرة إلىٰ الاجتهاد والفقه الميداني، وإعمال الفكر، وجعل لنا أجراً علىٰ اجتهادنا حتىٰ ولو أخطأنا، فالمهم ابتداءً أن نحرك عقولنا، ونبذل جهدنا، ونخلص نوايانا.. وقدّم لنا أمثلة ونماذج تدريبية علىٰ الاجتهاد في الكتاب والسنة، ذٰلك أن الله لم يثب علىٰ الخطأ في شيء، وإنما كانت غاية فضله التجاوز عنه بقول الرسول ﷺ: **«إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكرهوا عليه»**[1]، إلا في حالة إعمال الفكر والاجتهاد، فلم يتجاوز عن الخطأ فحسب وإنما أثاب عليه، لأن الخطأ في الاجتهاد هو من طبيعة الإنسان، وهو سبيل الصواب ودليل الصواب الراد إليه.

ولعل من الأمور الملفتة في هٰذا السياق، أن المعجزة الإسلامية (القرآن)، تميزت عن سائر المعجزات السماوية بأنها معجزة عقلية، تخاطب العقل، وتشحذ همته، وتقوده للاجتهاد والتفكير والإيمان.

ولعل أيضاً من أبرز معالم أو معطيات العقل المقصدي الذي بناه الوحي، هو امتلاك القدرة علىٰ التفريق وعدم الخلط بين المقدس المعصوم المطلق، وبين البشري الاجتهادي النسبي المحدود، الذي يجري عليه الخطأ والصواب.. بين القيم المعصومة الثابتة الخالدة في الكتاب والسنة، وبين الفكر البشري أو الاجتهاد.

فالاجتهاد وبذل الجهد لاستخراج الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية،

---

(١) رواه ابن ماجه عن أبي ذر.

والنظر في علل النصوص ومقاصدها، ودراسة توفر الشروط والعلل في محل تنزيل الحكم الشرعي، الذي هو محاولة عقلية فكرية لتنزيل النص علىٰ واقع الناس، هو جهد بشري، قد يخطئ وقد يصيب، أو بمعنًى آخر يجري عليه الخطأ والصواب، كما لخص ذٰلك الإمام مالك رحمه الله بقوله: «كلُّ أحدٍ يؤخذ من كلامه ويُرَدُّ إلا صاحب هٰذا القبر عليه الصلاة والسلام».

وفي ضوء ذلك، فالاجتهاد وهو فعل فكري بشري يمارسه العقل في ضوء الشرع، قابل للخطأ والصواب، وهٰذا يعني أنه دائماً في عصره وفي سائر العصور، محل للتقويم والمراجعة والنقد والفحص والاختبار، والتعديل والإلغاء، والإضافة والحذف، وهو محل للفعل الفكري، وهٰذا بالطبع لا ينال من قدسية القيم في الكتاب والسنة وعصمتها، وإنما يؤكد قدسيتها وعصمتها، وأن القيم تبقىٰ هي المرجعية والمعيار الضابط لكل اجتهاد.

تطور الاجتهاد المقصدي:

من هنا نقول: إن صوابية الاجتهاد في زمان معين ولمجتمع معين، له مشكلاته وأفكاره وإصاباته وقضاياه، لا تعني أو تقتضي بالضرورة صوابية هٰذا الاجتهاد لكل زمان ومكان، حتىٰ لو تغيرت ظروف الحال ومشكلات الناس، ونوازلهم.. ولو كانت صوابية الاجتهاد لعصر تعني الصوابية لكل عصر، لما كان هناك حاجة للاجتهاد والتجديد أصلاً، ولاكتفىٰ الناس باجتهاد عصر الصحابة، ولما كانت الشريعة تتمتع بالخلود والتجرد عن قيود الزمان والمكان، ولكان إقفال باب الاجتهاد من خصائص الشريعة ومستلزماتها، ولما كان هناك داع لحض الرسول ﷺ الصحابة علىٰ الاجتهاد، وخطاب القرآن لهم بالنفرة ليتفقهوا في الدين، علىٰ الرغم من وجود النصوص في الكتاب والسنة.. وقد تكون المشكلة في التوهم بأن خلود قيم الشريعة وخلود النصوص في الكتاب والسنة وعصمتها، يقتضي الخلود والعصمة للاجتهاد البشري المتولد عنهما، وإن تخطئة الاجتهاد يعني تخطئة الشريعة، وأن حملة الشريعة يستمدون قدسيتهم من قداستها!

وقد يكون من الإصابات القاتلة التي نعاني منها اليوم، أننا نحاول التعامل مع المتغيرات المجتمعية المتسارعة بنفس الوسائل التي كنا نتعامل بها مع مرحلة سابقة، فتصاب وسائلنا بالعقم ونفوسنا بالإحباط، حيث تتغير الدنيا من حولنا ولا تتغير اجتهاداتنا ووسائلنا في التعامل معها، وهٰذا مؤشر خطير علىٰ غياب العقل المقصدي، الغائي التعليلي، المفكر غير المقلد.

لذٰلك نقول: إن الفقه المقصدي أو الاجتهاد المقصدي، مبطن بأبعاد علىٰ غاية من الأهمية في تشكيل العقل المسلم بشكل عام، وإعادة بنائه، وتفعيل حراكه الاجتماعي، وتأصيل التفكير الاستراتيجي الذي يهتم بالتخطيط والفكر قبل الفعل، ويفحص المقدمات بدقة، ويدرس النتائج والتداعيات المترتبة عليها، ويمتلك القدرة والمرونة علىٰ المتابعة في الرحلة الفكرية والمراجعة للنواتج والاكتشاف لمواطن الخلل، ويحدد أسباب القصور عن إدراك النتائج ومواطن التقصير.

إن العقل المقصدي، حقق التحول من عقلية التلقين والتلقي إلىٰ عقلية التفكير والاستنتاج والاستدلال والاستقراء والتحليل والنقد والموازنة والاستشراف المستقبلي، وعدم القبول لأي فكر أو اجتهاد بغير سلطان أو بغير برهان تحت شعار (هاتوا برهانكم)، ويمتلك أدوات البحث والمعرفة، وإمكانية النظر في المآلات والعواقب، ويصبح عقلاً مستبيناً يحسن التعامل مع الأسباب والمقدمات والتسخير للسنن، ويمتلك ناصية سنة المدافعة فيستطيع مدافعة قدر بقدر أحب إلى الله، كما يقول ابن القيم ﷺ: «ليس المسلم الذي يستسلم للقدر، ولٰكن المسلم هو الذي يدفع القدر بقَدَر أحب إلى الله».

وأستطيع أن أقول: إن بناء العقل المقصدي يحدث تغييراً استراتيجياً في الثقافة، ونقلة فكرية نوعية في الحياة العقلية والذهنية، ويعيد للوحي عطاءه المتجدد علىٰ يد البشر، وإعادة النظر فيما وضعوا من آليات مجردة للتعامل معه وتنزيله علىٰ الواقع، بعيداً عن مصالح الناس.

أبعاد الاجتهاد المقصدي:

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد طرحها لمزيد من المناقشة والمثاقفة والمفاكرة، أو علىٰ الأقل فتح ملفها واستدعائها إلىٰ ساحة الاهتمام الفكري والفقهي علىٰ حد سواء، وهي: أن الاجتهاد المقصدي أو بناء الفقه المقصدي الذي نريد، ليس مقتصراً علىٰ الاجتهاد الفقهي أو التشريعي أو ما اصطلح علىٰ تسميته: فقه آيات وأحاديث الأحكام، وغيابه عن باقي الآيات والأحاديث التي تعرض لجوانب الحياة وأنظمتها، أو غيابه عن شُعب المعرفة الأخرىٰ، أو عن فلسفة العلوم بشكل عام وضبط أهدافها بمصالح الخلق.

فالاتجاه المقصدي في الاجتهاد واستنباط الأحكام إنما استدعته مقتضيات تحقيق خلود الشريعة والامتداد بأحكامها، وبسطها علىٰ جميع جوانب الحياة، والتدليل علىٰ رعايتها لمصالح العباد، وتخليص الفقه، وعلىٰ الأخص في عصور التقليد والجمود والركود العقلي، من النظرة الجزئية والصورة الآلية المجردة، البعيدة عن فقه الواقع، حيث انتهىٰ الأمر إلىٰ قواعد مجردة وقوالب بعيدة عن الارتباط بالغايات الأصلية، التي قد يكون انتهىٰ إليها، إلىٰ درجة قد تفوت المصلحة، وإعادة توجيهه صوب تحقيق مصالح العباد في معاشهم ومعادهم، وهي الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة وكانت الرسالة، ومعالجة مشكلات المجتمع والتعامل مع قضاياه وحاجاته.

إن اقتصار الاجتهاد المقصدي علىٰ المجال الفقهي التشريعي فقط، واحتجابه في هذه الزاوية ـ علىٰ أهميتها ـ وامتدادها في عمق المجتمعات البشرية، يحمل الكثير من الخلل والمضاعفات، ويورث الكثير من التخلف والعجز والحياة العبثية في المجالات المتعددة، والضلال عن تحديد الأهداف، ومن ثم انعدام المسؤولية وغياب ذهنية المراجعة والنقد والتقويم.

صحيح قد يكون الاجتهاد المقاصدي في الفقه والتشريع، هو الموقع الأهم والأخص، لٰكن قد تكون المشكلة المطروحة التي نعاني منها تكمن في غياب العقل المقصدي والتفكير المقصدي والسلوك المقصدي الهادف، الذي ينعكس علىٰ الأنشطة والمسالك البشرية في جميع حقولها الفكرية والمعرفية والسلوكية.

ذلك أن الأصل في العقل المقصدي أن يكتشف الطاقات، ويضع لها الخطة والهندسة المناسبة، ويؤصل المنطلقات، ويحدد الأهداف المرحلية والاستراتيجية، ويضع البرامج، ويبتكر الوسائل، ويحدد المسؤوليات، ويبصر بمواطن القصور والخلل، ويكتشف أسباب التقصير، ويدفع للمراجعة والتقويم واغتنام الطاقة، والتقاط الفرصة التاريخية، والإفادة من التجربة، ويُكْسِب العقل القدرة علىٰ التحليل والتعليل والاستنتاج والقياس، واستشراف المستقبل في ضوء رؤية الماضي، ويحمي من الإحباط والخلط بين الإمكانيات والأمنيات.. وبمعنًى آخر: إن بناء العقل المقصدي الغائي ينعكس عطاؤه علىٰ جميع جوانب الحياة الفردية والاجتماعية، ويحقق الانسجام بين قوانين الكون ونواميس الطبيعة وسنن الله في الأنفس، وامتلاك القدرة للتعرف علىٰ الأسباب الموصلة إلىٰ النتائج، وإمكانية المداخلة والتسخير المطلوب شرعاً.

إن العقل المقصدي الذي بناه القرآن والسنة، انطلق من الوحي، وارتكز علىٰ التفكير، وتوجه صوب الفطرة الإنسانية، واستخدم الأسلوب البياني والبرهاني، ووثق طروحاته بشهادة الواقع، وأفاد من عبرة التاريخ ومصائر الأمم بسبب فساد تعاطيها للأسباب، وعرض مشاهد لواقعها في العقيدة والعبادة والسياسة والتشريع والفكر والثقافة والعادات والأخلاق والموروث الاجتماعي.

لذلك نجد معظم فقهاء الإصلاح والتجديد، بدأت مشروعاتهم في التغيير من إعادة الاعتبار للفقه المقصدي، بحيث ربطوه بمصالح الناس، وانتشلوا فكر الأمة وفعلها من الوهدة التي سقطت فيها، وحاولوا ردم فجوة التخلف، وإعادة الاعتزاز بالشريعة والالتزام بأحكامها، وخلَّصوا الاجتهاد من الآلية الميكانيكية والقواعد المجردة، ربطوا اجتهادهم بقضية المقاصد.. وقد تعرّض الإمام الغزالي رحمه الله لبعض ما يتعلق بالاجتهاد المقصدي، خاصة في كتابه: «شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل»، كما اشتمل كتابه: «إحياء علوم الدين»، علىٰ ذكر كثير من العلل والحكم التي تتعلق بها الأحكام.. كما كتب الإمام عز الدين بن عبد السلام قواعده الكبرىٰ والقواعد

الصغرىٰ باسم: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام».. وكتب أبو إسحاق الشاطبي كتابه: «الموافقات في أصول الشريعة»، ويعتبر هٰذا الكتاب بحثاً في المقاصد.. كما تعتبر جهود الشيخ محمد الطاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «مقاصد الشريعة» من أهم الكتب التي بلورت الجهود السابقة.

ولعل من البشائر المستقبلية، توجه بعض الباحثين والدارسين في الدراسات العليا في رسائل الماجستير والدكتوراه إلىٰ موضوعات تتعلق بالمقاصد، من أمثال الدكتور يوسف حامد العالم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والدكتور أحمد الريسوني وغيرهم.

وقضية الاجتهاد المقصدي، لم تتوقف ولم تنقطع حقيقة، إلا أنها لم تتحقق بالبُعد الفقهي والفكري المطلوب لانتشال العقل المسلم، بحيث تصبح صبغة ذهنية للعقلية المسلمة المعاصرة، ذٰلك أن المقاصد كانت مدار الاجتهاد في القرون المشهود لها بالخيرية، وكانت تتحقق وظيفتها دون أن تفرد لها التعريفات والتسميات التطبيقية، الأمر الذي نلحظه عند أي تتبع لاجتهادات الصحابة وسبب اختلافهم في تنزيل الأحكام علىٰ محالها، وسبب عدم تنزيل الأحكام عندما لا تتوفر الشروط أو تتعطل المصالح.

«لقد تحول هٰذا الإدراك الفقهي (للمقاصد) إلىٰ نوع من اليقين بذٰلك الترابط الدقيق بين المقاصد والأفعال، فالفعل يصبح ضرباً من العبث إن خلا عن مقصد وغاية، والفعل لا يتحقق إن لم تتوفر أسبابه ومقدماته، والأمور مرتبطة بغاياتها من حيث الإثمار والإنتاج، بمقدماتها وأسبابها من حيث الوجود والتحقيق.

إن مدار المسؤولية الإنسانية والتكليف والحرية، علىٰ مباشرة الأسباب وتسخير النواميس والقوانين الإلٰهية التي تحكم حركة الوجود واستيفاء آثارها ونتائجها، لتحقيق أمانة الاستخلاف وبناء العمران»[1].

---

(١) تصدير «المقاصد العامة للشريعة الإسلامية»، تأليف الدكتور يوسف حامد العالم، طباعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

إن الاجتهاد المقصدي أو التفكير المقصدي الذي ينتج الفقه المقصدي - والمراد هنا بالفقه: «الفقه الحضاري» بشكل عام، الذي يستغرق شُعب المعرفة جميعاً، ويمتد لآفاق الحياة جميعاً، بحيث يستوعب الوحي كإطار مرجعي وضابط منهجي، ويستنفر العقل ويشحذ فاعليته كوسيلة لفهم الوحي وفهم المجتمع والواقع - هو القادر علىٰ توليد هٰذا الفقه المطلوب، لتهديف حركة الأمة في كل مرحلة حسب إمكاناتها واستطاعاتها، بحيث يتم الاستخدام الأفضل للإمكانات، وتصبح قاصدة بعيدة عن الهدر والضياع والضلال.

والضلال قد يعني، فيما يعني: القلق الحضاري، وعدم الاستقرار والرسو علىٰ يقين واطمئنان، واستمرار التيه، وعدم الوصول إلىٰ الهدف المنشود.. هو في حقيقته توجه لاكتشاف الهدف، لاكتشاف الحق، ينتهي بصاحبه إلىٰ الضياع وعدم الوصول، وهٰذا لا يعني بحال من الأحوال الركود والسكونية والاستنقاع، إنما يعني الضياع.. والضائع هو المتحرك الباحث عن الهدف، الذي لم يهتد إليه بعد، لأن عقله لم يمتلك الأدوات المعرفية الموصلة، فيأتي الوحي، ليحدد الهدف، ويوفر الجهد، ويوجه الضال إلىٰ الحق.. والله سبحانه وتعالىٰ عندما وصف رسوله قبل البعثة بقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحىٰ]، فإن الضلال هنا لا يعني القبول بالواقع الوثني، ولا يعني القعود عن التطلع إلىٰ الهدف والمثل الأعلىٰ، وإنما يعني رحلة البحث والكشف والقلق المستمر وعدم الوصول، ويعني أيضاً أن الضلال ملازم للعقل في بعض المجالات التي يفتقر فيها معرفياً للوحي، ولا يخلص من ضلاله بدونه.. فالوحي يحدد الأهداف، والعقل يتحرك ويبتكر الوسائل لتحقيقها.

دور الفقه المقصدي في التشكيل الثقافي:

فالاجتهاد المقصدي أو الثقافة المقصدية، إن صح التعبير، هو القدرة علىٰ تحديد الأهداف والمقاصد المرحلية والاستراتيجية.. وهو القدرة علىٰ الربط بين الاستطاعة والحكم الشرعي المناسب للحركة في هذه المرحلة،

والهدف الممكن تحقيقه في ضوء هٰذه الاستطاعة، حتىٰ ولو كان الهدف جزئياً شريطة أن يكون هـٰذا الهدف الجزئي بعضاً من كُلٍّ، أي جزءاً من الهدف الكلي، والرؤية الشاملة لمجال الحركة، بعيداً عن الرسم بالفراغ، والأماني والحماسات التي لم تورث إلا الإحباط، وبذٰلك يتحقق الفقه المطلوب لتنزيل الأحكام الشرعية علىٰ الواقع، ويُحمىٰ العمل الإسلامي من كثير من المجازفات والعشوائية، التي ما يزال يقع فيها، ويخلص من الحفر وسوء التقدير وهدر التضحيات تحت الرايات العمية، التي لا تبصر أهدافها، ويمنح القدرة علىٰ التقويم والإفادة من التجربة.

فالرسول ﷺ يقول: **«مَن قاتل تحت رايةٍ عُمِّيَّةٍ، يدعو إلىٰ عصبيةٍ، أو يغضبُ لعصبيةٍ، فقِتلتُه جاهلية»**[1]، لأن الموت في سبيل الله أو التضحية الإسلامية بشكل عام، هي التضحية المبصرة لأهدافها، الضابطة لحركتها، المقدرة لإمكاناتها، المستوعبة لظروفها، التي تنتصر للدين والحق، وتمقت التعصب للقوم والهوىٰ، كما كان يفعل أهل الجاهلية.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر نحسب أن الفقه المقصدي، إذا أخذ سبيله إلىٰ التشكيل الثقافي، سوف يخلِّص العقل المسلم من الفوضىٰ وانفلات الفقه والمعيار في التعامل مع الأحكام الشرعية، ويمكنه من حسن اختيار وتقدير الموقع المناسب للاقتداء والتأسي من مسيرة النبوة والأحكام المناسبة للمرحلة والحالة التي عليها الاستطاعة، فلا يصاب بالخسران والخيبة والإحباط لعدم استكمال تنزيل جميع الأحكام علىٰ جميع المجالات، بل يطمئن إلىٰ أنه يطبق كل الأحكام الشرعية المناسبة للحالة والواقع والإمكانات، فهو بذٰلك مطبق للشريعة، متق لله بقدر استطاعته.. وهـٰذا التطبيق الجزئي بالنسبة لشمول الشريعة المستطاع، المتناسب مع الحالة والواقع بالنسبة للفرد، هو السبيل للتحضير والتنمية للإمكانات والاستطاعات للارتقاء من الحسن إلىٰ الأحسن، ومن الممكن إلىٰ الصعب الذي يصبح ممكناً، ومن

---

(١) رواه مسلم وابن ماجه واللفظ له، عن أبي هريرة.

الصعب إلىٰ ما يمكن أن يبدو في مرحلة ما مستحيلاً، بحيث يصبح صعباً.

من آثار غياب الفقه المقصدي:

ولعلنا نرىٰ أن من أخطر المشكلات التي يعاني منها العمل الإسلامي اليوم، تتمثل في غياب الأهداف والمقاصد الواضحة للحركة والدعوة، ولا نعني بذلك المنطلقات الإسلامية أو الأهداف الكبرىٰ التي وضحتها القيم الإسلامية في الكتاب والسنة، وإنما نعني الأهداف المحددة التي تتناسب مع الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة، وتشكل في النهاية مساحة أو مسافة في الطريق إلىٰ تحقيق الأهداف الكبرىٰ.

ـ الفوضى الذهنية:

ذلك أن عدم تقدير الإمكانات ووضوح الأهداف بشكل دقيق، أدىٰ إلىٰ حالة من الفوضىٰ الذهنية، والتضارب في الرؤية، وبعثرة الجهود، والعجز عن إبداع البرامج والوسائل المناسبة، وفقه الأحكام الشرعية المنزلة لكل حالة، إلىٰ درجة قد تنقلب معها الوسائل إلىٰ غايات، مما أوصل العمل إلىٰ ضرب من الآلية والتكرار وغياب معايير التقويم وحسابات الزمن وتحديد الجدوىٰ.

وهٰكذا تستمر الحراثة في البحر، والسير بدون بوصلة هادية، والسباحة بدون شواطئ، وتبديد الجهود وهدر الطاقات.. نتحرك ونقع بسبب الضلال عن الهدف، ونحن نظن أننا نُحسِن صُنعاً، فنصير أشبه بالأخسرين أعمالاً، لعجزنا عن حسن التعامل مع الوحي الإلٰهي، واكتشاف منهجه في الدعوة والحركة والهدف لكل مرحلة من سيرة الرسول ﷺ، حيث يقبع بعضنا عند مرحلة بدء الوحي: ﴿ٱقْرَأْ﴾، ويتطاول الآخر بدون إمكانات لممارسة أحكام مرحلة الكمال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فيخسر الأول طاقاته ويعطلها، ويتخاذل بدليل شرعي حسب وهمه، ويتهور الآخر ويهدر طاقاته في غير مواقعها، أيضاً بما يتوهم من فقه شرعي واستدلال مغلوط.

ولا يزال العمل الإسلامي يُمنىٰ بهزائم متلاحقة، ويكرر أخطاءه.. وقد يكون الأمر المحزن حقّاً أن أعداء الإسلام أدركوا ذٰلك أكثر من العاملين

للإسلام، فأحسنوا استثمار تضحيات المسلمين لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، لغفلتنا عما وراء الرايات العمية التي تُصنع لنا ونسير وراءها، غافلين عن حِكم الشريعة ومقاصدها وسنن الحركة التاريخية التي تحدد الأهداف والمقاصد في ضوء الاستطاعات التي يحكمها قوله تعالىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، ومعرفة الإمكانات بدقة، والمهارة في حسن توظيفها.

ـ شيوع فلسفات التخلف:

وقد تكون المشكلة في شيوع فلسفات التخلف، والاختباء والاحتماء وراء شعارات التخلف وتفسيرات التخلف، التي تنعكس علىٰ فهم القيم في الكتاب والسنة، لأن أخطر ما في التدين من آفات، هو الفهوم المغشوشة والمعوجة لقيم الدين والتفتيش عن المسوغات والمشروعيات لواقعنا وأهوائنا ومسالكنا، فتنقلب المعادلة، فبدل أن يكون هوانا تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ، نجعل ما جاء به الرسول ﷺ تبعاً لأهوائنا وفلسفاتنا، ونعيش تديناً معوجاً، تسوده تحريفات الغالين، وانتحالات المبطلين، وتأويلات الجاهلين، واختراقات الأعداء الثقافية والأمنية، فقد رُوي عنه ﷺ أنه قال: «**لا يؤمنُ أحدُكم حتىٰ يكونَ هواه تبعاً لما جئتُ به**»[1]، فتغيب المقاصد والغايات، وتتعطل الإمكانات، ويسود الركود والتوقف، ويعلو صوت الإرجاء وفلسفة التخاذل، التي قد تعلو عليها في بعض الأحيان أصوات الحماس والتهور والمجازفة، التي تدفع إلىٰ تحركات تمثل ردود الأفعال غير المدروسة التي تأتي ثمرة لليأس، فتزيد الطين بلة كما يقولون، فيضل العمل بفقدان رؤية مقصده وهدفه تماماً، ويصاب بعدم إحكام وسائله بدقة، فنكون كالأخسرين أعمالاً ونحن نظن أننا نُحسن صنعاً، وعندها تتحول القيم في الكتاب والسنة، في ضوء فهومنا المعوجة وتفسيراتنا المتخلفة (بحيث يصبح لكل إنسان منا كتاب وسنة)، من وسيلة نهوض إلىٰ مشكلة ومعوق.

---

(١) رواه أبو نعيم في «كتاب الأربعين»، والخطيب البغدادي في «تاريخه»، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، انظر كتاب: «جامع العلوم والحكم»، الحديث الحادي والأربعون.

من هنا نقول بأهمية الاستمساك بالمنهج النبوي في الكتاب والسنة، وتطبيقاته في السيرة وحقبة خير القرون، لأنه يشكل المرجعية للمنطلق والفهم، والضبط المنهجي لعلوم الطريق، والسبيل لتحقيق الهدف وحماية الطاقة، كما قال ﷺ في موعظته البليغة التي وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون: **«أوصيكم بتقوىٰ الله، والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرىٰ اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسّكوا بها وعَضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلَّ محدثةٍ بدعةٌ وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»**[1].

في ضوء هٰذه الفلسفات المهزومة، وهٰذه الثقافة المغشوشة، وهٰذا التدين البئيس، الذي يميت حتىٰ القلق السوي والمحرض الحضاري للنهوض، ويمنح الاطمئنان الديني الخادع، تتولد شعارات التخلف التي تعلن أنه: (ليس بالإمكان أفضل مما كان)! والذي يستمع إلىٰ هٰذا الشعار، قد يتوهم أننا نعرف بالضبط الإمكان الذي نمتلكه، والأهداف التي يمكن أن يحققها، والنتائج التي انتهت إليها الأمور!

لذٰلك نقول: إنه شعار العجزة والمعطَّلين، الذين يحاولون إيجاد المسوغ لعطالتهم وسكونهم، ولا بأس عندهم، ومن خلال فهومهم المعوجة لقيم الدين ومسألة القدر والحرية، أن يلقوا بالتبعة علىٰ القدر وعلىٰ إرادة الله لنا ذٰلك بالتخلف والعجز، من دون سائر الخلق حتى الكفار منهم!

علماً بأن المستقرئ لخطاب الكتاب والسنة ولمرحلة النبوة ولتاريخ الأمم وللواقع في بعض تجلياته، يتيقن أنه بالإمكان دائماً أفضل مما كان، وأن السبيل إلىٰ ذٰلك هو في التعرف علىٰ الإمكانات ومحاولات حسن تسخيرها وسبل تطويرها، ومعرفة الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال هٰذه الإمكانات، وإدانة الواقع، هو سبيل النهوض والترقي، وهو منهاج النبوة وفهم خير القرون.. فالتغيير والتجديد، والإعداد والجهاد، والاجتهاد والفاعلية،

---

(١) رواه أبو داود عن العِرْبَاض بن سَارية.

والحركة والدعوة والهجرة، والمدافعة الحضارية، والفاعلية الدائبة، والضخ الإيماني لمواقع العمل، وإرادة الله لنا أن نريد ونتحرك، وشريعة السنن والدعوة إلىٰ تسخيرها، والحرص الدائم علىٰ ما ينفعنا، وعدم العجز والسقوط والقبول بالأدنىٰ، هو عطاء هٰذا الدين المنقذ.

- **عقلية إلغاء السنن:**

وليس أقل من ذٰلك خطورة شيوع عقلية إلغاء السنن وقوانين الحركة التاريخية، وغياب فكرة السببية، وانهدام معايير التقويم والنقد والمراجعة، وتحديد مواطن الخلل، واكتشاف المسؤولية التقصيرية عن الأداء، وإلغاء المقاصد والغايات من الفعل البشري، التي تعتبر المحرض الحضاري للحركة والتقدم، وطرح شعارات مضللة وإلباسها لبوس الدين بأنه علينا أن نعمل وليس علينا إدراك النتائج، والنظر إلىٰ تلك المقولة الخطيرة بإطلاق، التي التبست فيها الأمور، وتداخلت المفهومات، وخُلط الخطأ بالصواب، وغابت المقاصد وجمدت الوسائل، واعتمدت، سواء أنتجت أو لم تنتج، ذٰلك أن الأصل أن تربط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها، وأن السنن في ذٰلك مطردة كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [فاطر] . .

وهٰذا الاطراد لا يتوقف إلا إذا اختلت المقدمات أو اعترضها عارض، إذ من غير المقبول شرعاً وعقلاً وواقعاً أن تكون حركة الإنسان عابثة وغير قاصدة، وأن يكون سيره غير موصل، وزراعته غير منتجة، وسعيه غير محقق النتائج، فهل من المقبول شرعاً وعقلاً أن يزرع القمح فيخرج له العلقم، ويزرع التفاح فيخرج له الشعير؟! وهٰكذا بهٰذا الفهم المعوج للتدين، تختل معادلات الحياة، وتنخرم العدالة في الكون.

وقد يكون من أسباب هٰذه الرؤية، العجز عن إبصار النتائج البعيدة، فالرسول ﷺ لم يشرع ذٰلك ولم يمارسه، وجيل الصحابة خير القرون، لم يفهموا ذٰلك الفهم، وإنما كانوا دائماً يفتشون عن جوانب القصور وأسباب التقصير، إذا تخلفت النتائج أو تخلف النصر. . وآيات القرآن والبيان النبوي

وتطبيقات السيرة القاصدة كلها، تؤكد المسؤولية التقصيرية عن العمل في حالة تخلف الأهداف وعدم تحقق النتائج، ولعل قوله تعالىٰ في أعقاب أكبر هزيمة مُني بها المسلمون في عصر القدوة (في أُحُد): ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، أحكم جواب علىٰ أن الإلقاء بالتبعة علىٰ القَدَر أو علىٰ إرادة الله، أو علىٰ الأسباب الخارجية لصناعة المبررات للتخلف والسقوط وضلال السعي، لون من التدين المغشوش والفهم المعوج لقضية القدر والحرية والإرادة في الإسلام.

ويكفي أن نقول: بأن قيم القرآن الكريم والسنة النبوية، أكدت علىٰ ربط النتائج بالمقدمات والأسباب بالمسببات، وصاغتها كمعادلات اجتماعية، ومنحتها من الدقة والصرامة أقداراً أشبه ما تكون بالمعادلات الرياضية الصارمة، لتكون فلسفة حياة، وتشكل دليل عمل، وتبين منهاج الطريق، وتحمي من التبعثر والعطالة.. وسوف نقتصر هنا علىٰ إيراد بعض النماذج، التي تشكل نوافذ وإضاءات فقط، بعيداً عن الاستقراء الكامل والإحاطة المطلوبة:

يقول الله تعالىٰ: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧﴾ [محمد]. ويقول: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٞ يَغۡلِبُوٓاْ أَلۡفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الأنفال: ٦٥]. ويقول: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: ٢٩]. ويقول: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل].

ويقول الرسول ﷺ: «مَن أحبَّ أن يُبْسطَ لَه في رِزقِه، وأن يُنسَأَ له في أثرِه، فليصلْ رَحِمَه»[(١)].

ويقول ﷺ: «مَن يَكُنْ في حاجةِ أخيهِ يَكُن اللهُ في حاجتِه»[(٢)].

ويقول: «مَن يسَّرَ علىٰ مُعسرٍ، يَسَّرَ اللهُ عليه في الدنيا والآخرة»[(٣)].

---

(١) متفق عليه من حديث أنس. (٢) متفق عليه من حديث ابن عمر.

(٣) رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة.

٣٤٠٦/١٧

العطاء التربوي للفقه المقصدي:

ومن القضايا الجديرة بالتوقف أيضاً في هٰذا النطاق، ما يمنحه الاجتهادي المقصدي أو الثقافة المقصدية من نقلة منهجية وأنظمة معرفية في المجال التربوي أو بناء العملية التربوية والتعليمية، وتربية العقل بشكل أخص.

حيث يتم من خلال استيعابها وتشربها ثقافياً، التحول من عملية التلقين والتلقي والقبول والتوارث الاجتماعي للتقليد، إلىٰ عملية التفكير والفاعلية والمناقشة والفحص والاختبار والمراجعة والاستدلال والاستقراء والاستنتاج، وبناء العقل الفاعل الناقد والشخصية الاستقلالية، التي تمتلك المعايير والمفاتيح والمنهج الصحيح للنمو والترقي، تمتلك معايير القبول ومعايير الرفض، ومفاتيح البحث والنظر، وبذٰلك يكون العطاء التربوي والتعليمي من أبرز ما يميز نظرية المقاصد أو الاجتهاد المقصدي، حيث ينقل الفرد من العطالة إلىٰ الفاعلية ويمنح للعقل دليل التفكير، وللطاقات دليل التشغيل.

ولعل مقصدية وحكمة التدرج التربوية، والسير بالناس إلىٰ تحقيق مصالحهم وسعادتهم في المعاش، وفوزهم في المعاد، وأخذهم بأحكام التشريع شيئاً فشيئاً، ولبنة لبنة، حتىٰ اكتمل وكمل الهدف الكبير، وتوجيه سعيهم إلىٰ تحقيق الهدف الكبير من العمل الصالح للفوز بالجنة، واضحة كل الوضوح..

كما أن الترتيب التوقيفي لآيات وسور القرآن الكريم علىٰ غير أزمنة النزول، له من المقاصد والحكم التربوية في كيفية التعامل مع المنهج القرآني والتعاطي مع الواقع البشري، ما لا يخفىٰ علىٰ كل ذي نظر وعقل، ذٰلك أن هٰذا الترتيب في تجاور الآيات، رغم تباعد وتباين أزمنة نزولها، يمنح مساحات هائلة من المرونة والتحرك الطليق، والتعامل مع المنهج بكل محطاته ومراحله حسب الاستطاعات المتوفرة والمقاصد الملائمة لكل حالة، خاصة وأن أقدار التدين ترتفع وتنخفض، ولكل حالة ما يناسبها من الأحكام والاجتهاد.

فالإيمان كما هو مقرر شرعاً وملحوظ واقعاً، يزيد وينقص، كما أن

الإمكانات تتطور، وبالتالي لا بد أن تتوافق المقاصد والأهداف المرجوة مع الإمكانات، فتنفتح بذٰلك أو بهٰذا الترتيب التوقيفي مجالات واسعة للاجتهاد لم تكن لتتحقق لو كان الترتيب مقولباً حسب أزمنة النزول. . فالقيم الإسلامية في الكتاب والسنة والفقه التطبيقي في السيرة، يشكلان الأنموذج الأكمل لكل أصول الحالات التي سوف تمر بها البشرية، والاجتهاد هو القدرة علىٰ تقدير موقع التأسي والاقتداء من مسيرة هٰذا الأنموذج، الذي يحقق مصالح العباد في كل مرحلة وكل حالة تكون عليها الأمة.

وعلىٰ الرغم من الأهمية التي يمنحها الاجتهاد المقصدي لبناء العقل النضيج، وتحقيق مقاصد الدين، وتطبيق أحكام الشريعة، وتقويم مسالك الناس بقيم الشرع، وتمكين الإيمان من النفس، والالتزام بمقتضياته في الواقع، والسير بالمجتمع نحو غاياته، وحماية طاقاته من العطالة والهدر، فإن هٰذا التوجه الاجتهادي لم يتحقق بالبعد المطلوب في مجال الكسب الإسلامي العلمي والعملي علىٰ حد سواء.

من محاذير الاجتهاد المقصدي:

وهنا لا بد من التنبه إلىٰ بعض المخاطر التي قد تصاحب الاجتهاد المقصدي، ذٰلك أن قضية المقاصد أو التوسع بالرؤية والاجتهاد المقصدي دون ضوابط منهجية وثوابت شرعية، يمكن أن تشكل منزلقاً خطيراً ينتهي بصاحبه إلىٰ التحلل من أحكام الشريعة، أو تعطيل أحكامها باسم المصالح، ومحاصرة النصوص باسم المصالح، واختلاط مفهوم المصالح بمفهوم الضرورات، في محاولة لإباحة المحظورات، فتوقف الأحكام الشرعية تارة باسم الضرورة، وتارة باسم تحقيق المصلحة، وتارة تحت عنوان النزوع إلىٰ تطبيق روح الشريعة لتحقيق المصلحة، فيستباح الحرام، وتوهّن القيم، وتغيّر الأحكام وتعطل، ويبدأ الاجتهاد من خارج النصوص، ومن ثم يبرز التفسير المتعسف للنصوص من هٰذا الاجتهاد الخارجي، وكأن النصوص في الكتاب والسنة التي ما شرعت إلاّ لتحقيق المصالح، وكانت الدليل والسبيل لبناء

الاجتهاد المقصدي، إذ بها تتحول لتصبح هي العقبة أمام تحقيق المصالح، وأن تعطيل المصالح كان بسبب تطبيقها، لذلك لا بد من إيقافها والخروج عليها في محاولة لفصل العقل عن مرجعية الوحي، واستقلاله بتقدير المصالح والمفاسد، والتحسين والتقبيح، بحيث يصبح مقابلاً للوحي، بدل أن يكون قسيماً له، مهتدياً به، منطلقاً منه.

وفي تقديري أن التعسف في الاجتهاد المقصدي أو غير المقصدي، والمنزلقات التي يمكن أن يقع فيها، لا يجوز أن تقود إلىٰ إلغاء الاجتهاد بحال من الأحوال أو إلىٰ إغلاق باب الاجتهاد، ذٰلك أن التطبيق الخاطئ للوسيلة لا يجوز أن يلغي الوسيلة ويوصد الأبواب، وإنما يقتضي تصويب التطبيق ليؤتي ثماره المرجوة.. ويبقىٰ الأصلح والأصوب، فتح الباب والممارسة حتىٰ لو كانت تحتمل الخطأ والصواب، فالحوار والمناقشة هما الكفيلان ببلورة الحقيقة والخلوص إليها، لأن البقاء للأصلح، والبقاء للأصوب، والعاقبة للتقوىٰ.. ومن الطبيعي أن يجري الخطأ والصواب علىٰ الإنسان، لٰكن تبقىٰ القيم في الكتاب والسنة، أو معرفة الوحي بشكل أدق، هي المعايير الضابطة والموجهة والإطار المرجعي للمسيرة، والحامية من السقوط، بحيث يصير الخطأ هو أحد الأدلة والموجهات إلىٰ الصواب.

وهٰذا التدافع الطبيعي، هو الذي سوف يؤدي إلىٰ النمو وحصحصة الحق، الذي كان ولا يزال موجوداً وممتداً منذ عصر الصحابة والتابعين، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها طالما أن هناك فوارق فردية في المواهب والقابليات، ومساحات متفاوتة في الكسب المعرفي، والتحصيل العلمي بشكل عام.

ويبقىٰ باب الاجتهاد المقصدي مطلوباً ومهماً ومفتوحاً طالما كانت حركة المجتمعات في تطور ونمو وامتداد، وتغير وتبدل في المصالح وطبيعة المشكلات.. فالاجتهاد، وعلىٰ الأخص الاجتهاد المقصدي، والتجديد والنمو التشريعي والامتداد، هو دليل خلود هٰذا الدين، وهو من طبيعة الخلود ولوازمه.. فإغلاقه بحجة التعسف في الاجتهاد وعدم وجود المؤهل، هو نوع من محاصرة النص الخالد، والحكم العملي بعدم صلاحيته لكل زمان ومكان،

٣٤٠٩/١٧

وهو حجر علىٰ فضل الله تعالىٰ، الذي أنزل الشريعة خاتمة خالدة، الأمر الذي يقتضي إيجاد المؤهلين لحملها والامتداد بها، وبذٰلك نقع بالحفر نفسها التي حفرها أعداء الشريعة، وحكموا بتاريخيتها وعدم صلاحيتها للعصر الحاضر.

ولا شك أن الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، هو الذي أصّل للاجتهاد المقصدي في كتابه: «الموافقات»، وبلور نظريته، ومَن جاء بعد ما يزال يغترف من معينه، وإن كان الإمام المجدد ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو أحد روّاد أو بناة الاجتهاد المقصدي، وإن لم يفرد له كتاباً أو بحثاً خاصاً به، حيث كانت له اجتهادات جريئة خالف فيها بعض الفقهاء، لأن تطبيق بعض الاجتهادات الفقهية النظرية المجردة السائدة في عصره، والتقليد المذهبي، بعيداً عن واقع الناس، فوّت الكثير من المصالح، وتعارض مع مقصد الشارع في بناء الأسرة والمجتمع، بحيث كانت هناك فجوة تتسع بين بعض اجتهادات الفقهاء وقضايا المجتمع ومصالح العباد، إلىٰ درجة يمكن أن نقول معها: إن اجتهاد الإمام ابن تيمية هو في الحقيقة اجتهاد مقصدي، وإن استقراء المقاصد «أو نظرية المقاصد» عند شيخ الإسلام يحتاج إلىٰ باحثين لإغناء الرؤية الاجتهادية بأصول فقهية مقصدية علىٰ غاية من الأهمية.

ولئن كان الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ استطاع، نتيجة لاستقراء تعاليم الشريعة في المجالات المتعددة، أن ينتهي إلىٰ تحديد المقاصد بحماية الكليات الخمس والضرورات الخمس، التي هي: الدين والعقل والعرض والنفس والمال، فإن ذٰلك لا يعدو أن يكون اجتهاداً.. ويبقىٰ الباب مفتوحاً لمزيد من الاجتهاد والاكتشاف لآفاق أخرىٰ في المقاصد، في ضوء التطورات الاجتماعية وضمور أو غياب بعض المعاني، التي تقصد الشريعة إلىٰ تحقيقها، حفظاً لمصالح العباد، أو علىٰ الأقل محاولة إعادة قراءة هذه المقاصد في ضوء المصطلحات والمفهومات الجديدة، التي بدأت تشكل نقاط الارتكاز الحضاري والثقافي، علىٰ المستوىٰ العالمي ـ وما جاءت الشريعة إلا لإلحاق الرحمة بالعالمين ـ كمسائل التنمية، والبيئة، والحرية، وحقوق الإنسان، والإنسانية، والعالمية... إلخ.

وهناك محاولات جادة لإعادة طرح موضوع الاجتهاد المقصدي، واستدعائه إلىٰ ساحة الاهتمام الفقهي والفكري، وفتح ملفه من جديد، وإن كان هٰذا الملف لم يغلق تماماً، إلا أن الساحة الإسلامية بحاجة مستمرة إلىٰ هذه الرؤية المقصدية، أو الثقافة المقصدية، التي تمنح العقل المسلم المعاصر أقداراً مهمة من ضرورة التقويم والنقد والمراجعة ودراسة الجدوىٰ لطبيعة الأداء، كما تساهم إلىٰ حد بعيد ببناء عقلية التخطيط وتحديد الأهداف والمقاصد في ضوء الإمكانات والاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة، ذٰلك أن بناء العقلية المقصدية تخلص العمل الإسلامي من العشوائية والارتجال وعدم الإفادة من التجارب، والتعرف علىٰ مواطن الخلل، كما تحمي العاملين من الإحباط واليأس، الذي يجيء ثمرة لاختلاط الأماني بالإمكانات، فيؤدي إلىٰ مجازفات، كنا وما نزال ندفع تجاهها الأثمان الباهظة.

ولئن جاءت بعض هٰذه المحاولات في الإطار الفقهي التشريعي، إلا أنها تساهم مساهمة واضحة في تشكيل الثقافة المقصدية، بما تنضحه من رؤًى فكرية وفقهية معاً، قد لا تتوقف عند حدود الاستعراض التاريخي لمسيرة الاجتهاد المقصدي، بحيث يمنح استشراف هٰذا التاريخ قدراً مهماً من رؤية المستقبل واستشرافه، للامتداد بخلود هٰذا الدين، وبسط تعاليمه الإنسانية علىٰ المجتمعات البشرية.

وهنا لا بد من الاعتراف بأن الأزمة التي تعيشها الأمة المسلمة، هي في الحقيقة أزمة نخبة وقيادة، وليست أزمة أمة واستجابة، لأن الأمة المسلمة أثبتت في كل الظروف انتماءها للإسلام والتزامها بأحكامه، وأن الإصابات التي لحقت بالمسلمين في معظمها إصابات توضعت بالنخبة المثقفة.. فالعلمانية وعزل الحياة عن الدين، استطاعت أن تصيب النخبة وبعض أجهزة الدولة، التي خضعت في تربيتها وتعليمها وثقافتها «للآخر»، ولم تتحقق لها أقدار من الكسب المعرفي الإسلامي، ولم تصب الأمة.

لذٰلك فقدت الكثير من النخب العلمانية مشروعيتها وتأثيرها في الأمة،

وأصبحت أشبه بجزر منعزلة وطوائف جديدة، تقرأ نفسها، وتفتن بفكرها، بعيداً عن معاناة الأمة ومعادلاتها الاجتماعية وتاريخها الحضاري.

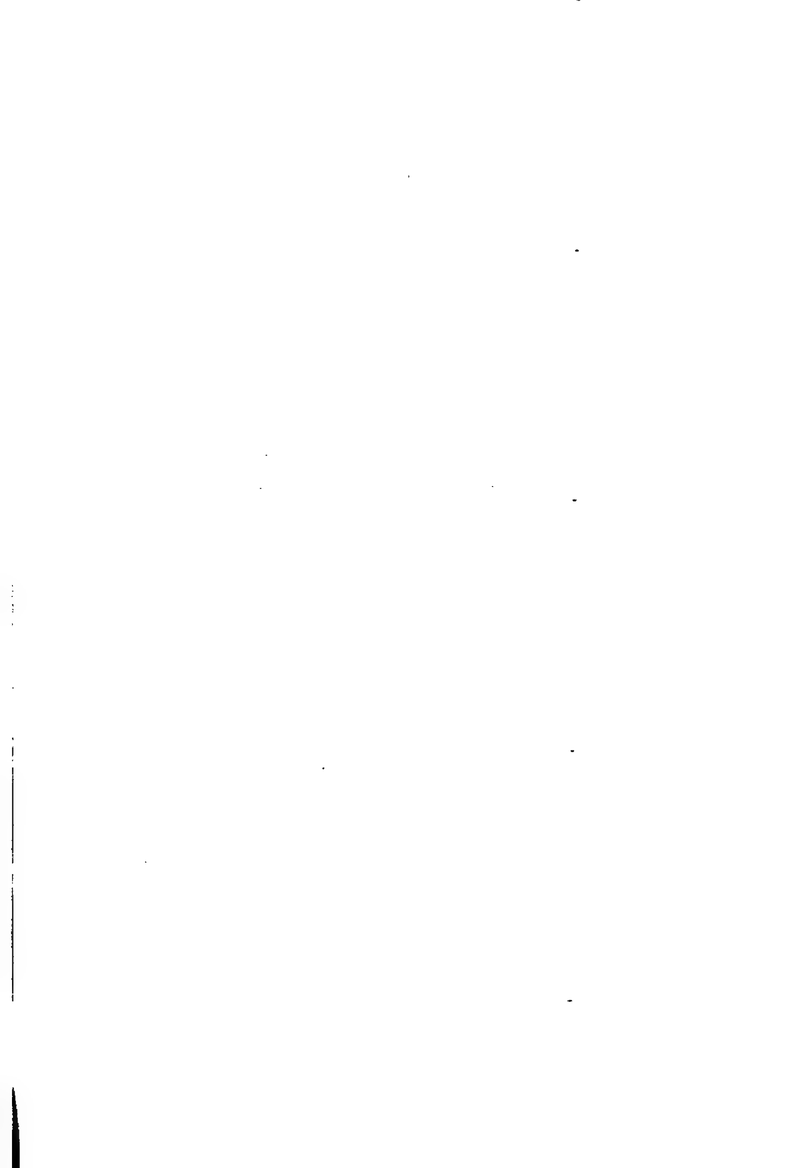
ومن هنا فإن سبيل الخروج أو إعادة إخراج الأمة المسلمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، هو في إعادة بناء العقل المقصدي للنخبة والقيادة، حتىٰ تستطيع وضع الأوعية السليمة لحركة الأمة وكسبها، وحماية منجزاتها الحضارية، وإثارة الاقتداء لجمهور المسلمين، للقيام بمهمتها بالاستخلاف والعمران البشري.

والله المستعان.

البُعْدُ الثّقَافي

لِلاجْتهَادِ المقْصَديُ

(٢)



لعل من الأهمية بمكان العودة إلىٰ الانطلاق من معرفة الوحي كإطار مرجعي وضابط منهجي لمعرفة العقل، وتخليص الدين والتدين من التأويل الجاهل والانتحال الباطل والتحريف المغالي، وتصويب قضية التدين، ونفي نوابت السوء، وتقويم السلوك الفردي والاجتماعي بقيم الكتاب والسنة، والاعتبار بعلل التدين التي لحقت بالأمم السابقة فكانت سبب انقراضها، وبناء العقل القاصد الناقد القادر علىٰ التحليل والاجتهاد والاستقراء والاستنتاج والتقويم والمراجعة في ضوء معايير الوحي المعصومة، وامتلاك القدرة علىٰ التعامل مع المتغيرات الدولية المتسارعة، والتقنيات الإعلامية المتوفرة، والمعلومات الكبيرة المتدفقة، والمعارف الإنسانية المتيسرة، من خلال القيم الإسلامية الخالدة.

إن حَمَلة القيم الإسلامية إذا لم يكونوا قادرين علىٰ استيعاب حركة العصر وكيفية التعامل معه من خلال هٰذه القيم الخالدة، وتنزيلها علىٰ الواقع وتقويمه بها، تصبح دعواهم الخلود لرسالته دعوىٰ بلا دليل مهما حاولوا الاحتماء بالتاريخ والتفاخر بالإنجاز الفقهي والفكري والحضاري التاريخي.

ومفتاح ذٰلك كله ـ في نظري ـ هو بذل الجهد للتحول بالعقل المسلم من حالة التلقين إلىٰ مرحلة التفكير، ومن التقليد إلىٰ التوليد والاجتهاد، ومن التفسير والتلقي إلىٰ التحليل والنقد والاستيعاب، وهٰذا يقتضي إعادة النظر بجرأة وشجاعة بالنظام المعرفي والتربوي، وتحليل أدواته ومجالاته في الأسرة والمدرسة والمسجد والنادي ووسائل الإعلام وكل موارد التشكيل الثقافي، لأن المنتجات المتحصلة من هٰذه الأدوات وهٰذه الأنظمة المعرفية والتربوية تعتبر أكبر شاهد إدانة للحال التي نحن عليها.

إن الوصول إلىٰ امتلاك هٰذا المفتاح القادر علىٰ تفكيك ذٰلك كله

ـ تفكيك قيود التخلف، والعودة بالعقل إلىٰ الوحي، ومن ثم الانطلاق منه إلىٰ ميادين الحياة وشعب المعرفة جميعاً لتنزيل قيم الدين علىٰ الحياة، وممارسة النمو والإبداع ـ إنما يكون بإحياء فكرة فروض الكفاية الشرعية، والتحقق بالتخصصات المطلوبة، وذٰلك لتحقيق الكفاية أو الاكتفاء الذاتي.. وليس ذٰلك فقط، وإنما امتلاك القدرة علىٰ العطاء العالمي المتميز، الذي يساهم بتعبيد الناس لله رب العالمين، ويلحق الرحمة بهم، ويوجه العلم صوب أهدافه، ويحميه من التحول إلىٰ أداة للتسلط والاستعباد.

ولعلنا نقول: لقد آن الأوان لمراجعة جريئة وقاصدة وناقدة ـ تعيد الحق إلىٰ نصابه، وتبني العقل المؤمن بأهمية التخصص، المستشعر أن التخصص من فرائض الدين ـ لهٰذه الرحلة الشاقة والمكلفة من التبعثر والضياع والتخاذل، والتخلف عن الركب، والخبط الأعشىٰ، والتطاول والادعاء الذي يكذّبه الواقع.. ولا يخلص الأمة من الإثم الجماعي والتقليد الجماعي والتخلف والتخاذل الفكري إلا استدراك الكفايات المطلوبة، وتكامل الكفاءات، لبناء العقل الجماعي والفعل الجماعي المؤسسي، والتخلص من عقلية الرجل الملحمة العارف بكل شيء، القادر علىٰ كل شيء، الفاهم لكل شيء، تلك العقلية التي قادتنا إلىٰ الفشل في كل شيء، وما نزال في محاولاتنا للإصلاح والمراجعة والتصويب في ضوء هٰذه العقلية العامة العامية لا نتقدم خطوة واحدة، وإنما نلقي القبض علىٰ الضحية ويفلت الفاعل الأصلي من العدالة، ليستمر في ممارسة فعلته الاجتماعية المنكرة.

وقد يكون من المستغرب حقاً أن العقيدة التي جعلت العقل سبيل معرفة الوحي والتكليف بأحكامه، والأمة التي جُعل فيها العقل محلاً للوحي، ومصدراً للتشريع، وأداة لفهم السنن، تنتهي ببعض أهلها ـ بالممارسة والتدين المعوج ـ إلىٰ تعطيل العقل وتجريمه وإلغائه.. وأخطر من ذٰلك، حيث يجعل بعض أبنائها العقل مقابلاً للوحي، فيعطل بذٰلك الوحي والعقل معاً، ويغيب التدين السليم، إلا من بعض الممارسات الشعائرية المبتورة عن حكمتها ومقصدها.

وقد تكون المشكلة الأساس، في العطب والعطالة التي لحقت بالأدوات والنظم المعرفية التي تعتبر دليل التشغيل للآلة المنتجة (العقل)، بحيث تحولت هٰذه النظم والأدوات من وسائل تشغيل وتفعيل إلىٰ أدوات تعطيل وإلغاء، لأنها وضعت من الشروط والقيود والقواعد والضوابط ما أوصل الأمة إلىٰ نشوء وتشكيل ذهنية الاستحالة، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ مساهمة سلبية في محاصرة امتداد الشريعة وتقويم حياة الناس بها وإيقاف خلودها، وساهم بتشكيل عقدة الخوف من الاجتهاد والتعامل مع أحكامها، فهماً وتنزيلاً، فكان أن امتد «الآخر» ليملأ الفراغ المتولد عن هٰذا التوقف، وكان أن وجد الكثير من المثقفين في عالمنا الإسلامي أنفسهم وعقولهم في الرحابة ومجالات التفكير المتاحة من خلال فكر «الآخر»، حيث لا يوجد في ساحته الفكرية أية محاذير من تخويف أو تأثيم أو تجريم، أو إرهاب فكري.

صحيح أن امتداد الفقه التشريعي بشكل أو بآخر ما يزال مستمرّاً علىٰ الرغم من إقصائه عن الكثير من المواقع الرسمية والسياسية، لأن مساحات كبيرة منه تخص الفرد وعلاقاته الاجتماعية من جانب، ولأن الآفاق الثقافية أو الحوار الحضاري العالمي يتطلب قدراً من النمو والامتداد من جانب آخر.

ونستطيع القول: إن عملية الإقصاء أو التحييد للتشريع الإسلامي أو للاجتهاد إنما تحققت علىٰ مستوىٰ الدولة والسياسة وبعض النخب المثقفة فقط، ولم تتحقق علىٰ مستوىٰ الأمة والثقافة، أي أن الدعوة العلمانية التي جاءت باسم إنهاء التعصب الديني والطائفية الفكرية والسياسية، انتهت إلىٰ طائفية أشد وأعتىٰ، أصابت الدولة ومن هم في إطارها ولم تصب الأمة، حيث أُقْنِعَت الدولة في كثير من بلدان العالم الإسلامي بأن الرصيد العلماني، علىٰ الرغم من إفلاسه الاجتماعي، يشكل ضمانة وحماية لمؤسساتها من امتداد (الإرهاب) وهجوم الأصولية الإسلامية.

وهٰذه الإشكالية الثقافية والسياسية، أو المعادلة الصعبة التي أورثت الصراع الرعيب بين الأمة والدولة، لا بد من دراسة أسبابها وبشكل موضوعي، ووضع الحلول الغائبة، لإعادة معالجة إشكالية الدولة والأمة في

عالمنا الإسلامي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في وسائل التربية والتعليم والإعلام الإسلامي وطبيعة أدائه، وتقويم مسيرته، والوقوف بجرأة أمام بعض الأخطاء القاتلة التي تسببت في ضعف تأثيره وساهمت سلبياً بمحاولات عزله.

وقد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضىٰ إعادة النظر بقضية توقف الاجتهاد بشكل عام، والشروط القاسية التعجيزية المطلوبة لمن يتصدىٰ له، التي أدت إلىٰ ذهنية الاستحالة، والتي جاءت بالأصل ثمرة لحماية الاجتهاد من المتطفلين والقاصرين والعابثين والمسوغين لأنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي.

إن هٰذه الشروط والضوابط التي لا تخرج في حقيقتها عن كونها اجتهاداً لظرف معين، أدت إلىٰ توقف الاجتهاد وإلغاء العقل، وسيادة التقليد، والعجز عن التوليد والامتداد، بحيث لم يقتصر التقليد علىٰ الداخل الإسلامي وإنما امتد إلىٰ تقليد «الآخر»، فوقع الاجتهاد في غربة الزمان بالنسبة لبعض الفقهاء، حيث اقتصر علىٰ ترديد الاجتهادات التاريخية السابقة، وإعادة إنتاجها من جديد، والعجز الواضح حتىٰ عن الإتيان بمثال تطبيقي للقاعدة الأصولية غير المثال المنقول عن السابقين من كتاب إلىٰ آخر.

كما أن إيقاف الاجتهاد أدىٰ إلىٰ غربة المكان بالنسبة لبعض المثقفين الذين يمثلون رجع الصدىٰ لفكر «الآخر»، وإعادة إنتاجه باللغة العربية، علىٰ الرغم من مناقضته للتاريخ الفقهي والفكري والثقافي ولقيم الأمة المسلمة.

وقد يكون الوجه الآخر للمشكلة يكمن في العجز عن إعادة النظر بشروط الاجتهاد في ضوء المعطيات العلمية والتقنيات الحديثة، التي وفرت الكثير من الأدوات التي كان مطلوباً تحصيلها من الفرد فأصبحت مهيأة له، وفرت عليه الكثير من التفكير واحتمال خطأ الذاكرة، كما وفرت له الوقت ليصرف جهده كله إلىٰ النظر والتفكير والاستنتاج والاجتهاد.. إضافة إلىٰ أن القواعد الموضوعية لعلم أصول الفقه، وهي في أصلها اجتهاد، تحولت إلىٰ قواعد فلسفية مجردة، عصية عن التشغيل في توليد الأحكام.. كما أن عمر الفرد المحدود في عصر التخصص الدقيق والاتساع في القضايا والمشكلات

الإنسانية، أصبح لا يمكن أن يتسع لذٰلك كله، فكان لا بد من عملية بناء العقل الاجتهادي المقاصدي الجماعي، الذي تشكل له الاختصاصات المتعددة الحواس السليمة لمصادر المعرفة التي يُبنىٰ عليها الاجتهاد، وعلىٰ الأخص أن الاجتهاد الفقهي والفكري لا بد أن يكون لكل فرد منه نصيب، مهما كانت درجة ثقافته وكسبه العلمي، لأن الإسلام رسالة عامة وشريعة أمية والمطلوب من كل إنسان أن يتعامل معها، فقهاً وتنزيلاً، علىٰ حاله التي هو عليها، وبذٰلك تنفتح مجالات الحوار والمفاكرة، فيتخصب العقل، وتتمحص الحقائق، وتهزم الأخطاء والبدع، ويصح الصحيح، وتعود الفاعلية للأمة، ويتم الامتداد والتوليد، وينحسر التقليد والتلقين، ويسترد الإنسان إنسانيته وتكريمه وتميزه وحريته التي أرادها الله له.

ولذٰلك قد يكون من المفيد طرح قضية الاجتهاد باستمرار، واستدعائها إلىٰ ساحة التفكير، ودراسة مراحلها التاريخية، وإعادة النظر في علم أصول الفقه أو أصول التفسير والاجتهاد، وعدم القفز من فوقه أو محاولة إلغائه وتجاوزه كما تسعىٰ إلىٰ ذٰلك بعض الاتجاهات الفكرية المعرفية الحديثة، التي تدعو إلىٰ أسلمة المعارف، لأن ذٰلك ليس من العلم ولا التراكم المعرفي ولا الموضوعية، وإنما قد تكون المشكلة في الانحسار ضمن قوالبه القديمة، علىٰ الرغم من أن التطورات والمتغيرات والمعطيات الجديدة تقتضي تطويره وإعادة النظر بشروطه وضوابطه، وتوسيع دائرة التفاعل معه والمشاركة فيه، واستدعاء الكثير من التخصصات إلىٰ ساحته، ليتم الإنتاج الفكري والمعرفي الإسلامي المقاصدي المعاصر.

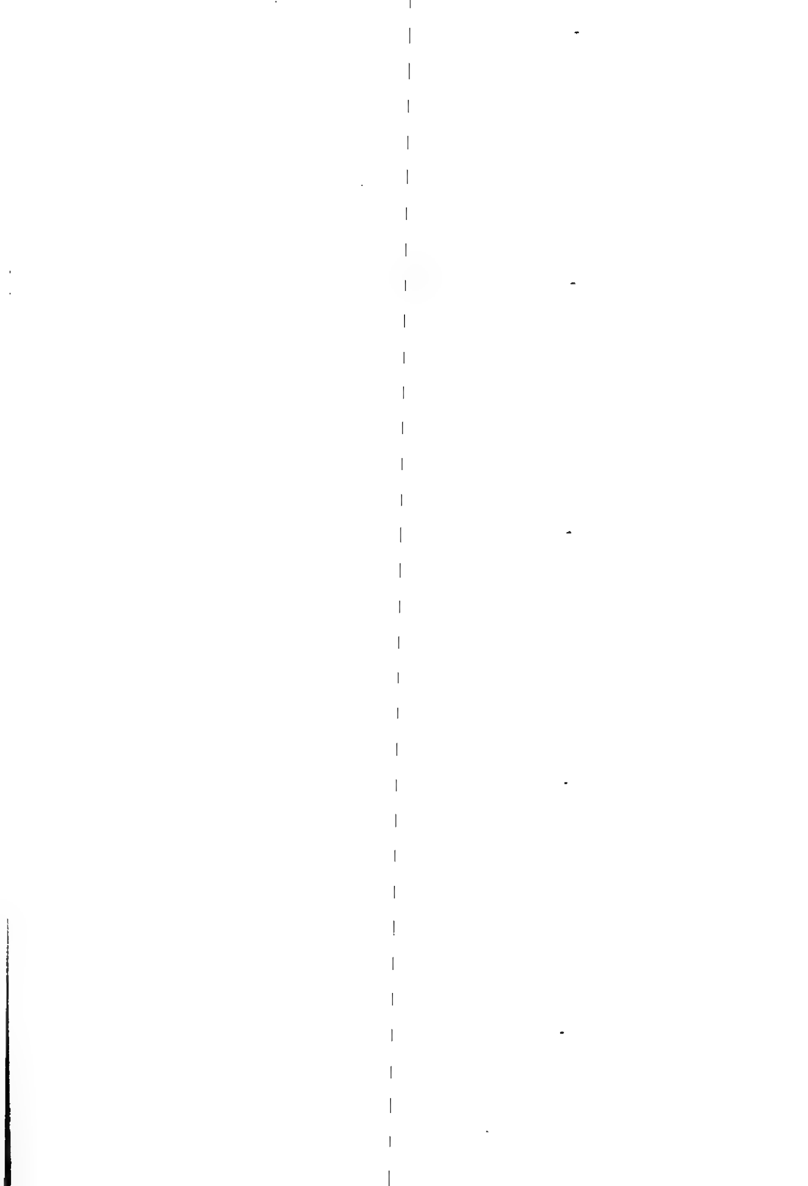
إن فقه الواقع لا يتحصل إلا بتوفر مجموعة من الاختصاصات في شُعب المعرفة، تحقق التكامل والعقل الجماعي، حتىٰ إننا لنعتقد أن الفقه الصحيح للنص في الكتاب والسنة، يقتضي فهم الواقع محل النص في ضوء الاستطاعات المتوفرة.. وفي تقديرنا أن هٰذه هي المعادلة المطلوبة اليوم لقضية الاجتهاد، حتىٰ يسترد العقل عافيته، والاجتهاد دوره، والوحي مرجعيته، ويقوَّم الواقع بقيم الدين، فهماً وتنزيلاً.

وقد تكون ظاهرة الإقدام علىٰ فتح باب التأليف في موضوعات الاجتهاد المتنوعة بعد هٰذا الركود الطويل، ظاهرة صحية تبشّر بالخير، وتلمح إلىٰ استشراف المستقبل.

والله المستعان والهادي إلىٰ سواء السبيل.

٣٤٢٠/١٧

قِـرَاءَة
فِي المَلَفّ التَّرْبَوِيّ



ناط الله سبحانه وتعالىٰ الفلاح والتغيير نحو الأفضل بإرادة الإنسان، وجعل الإنسان وسيلة تحقيق التزكية، وهدفها في الوقت نفسه، كما اعتبره مسؤولاً عن التدسية وإفساد نفسه ومجتمعه بالمعاصي المؤدية إلىٰ الخسران المبين، فقال تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الأعلىٰ]. وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس].

وبذلك جعل التربية وتطهير النفس من المعاصي، وحَمْلَها علىٰ الطاعات، وتدريبها علىٰ معاني الخير، هو سبيل النجاح والتفوق الحضاري في الدنيا، وسبيل الفلاح والفوز برضا الله في الآخرة.

كما جعل المناهج والتربية الفاسدة، التي تشيع الفاحشة وتشجعها، وتطلق الغريزة، وتتمحور حول اللذة، وتحط من كرامة الإنسان، سبباً في التخلف والسقوط الحضاري وحياة الضنك في الدنيا، وسبيلاً للخيبة والخسران، وإحباط العمل في الآخرة.

والرسول ﷺ المبعوث رحمة للعالمين، أكد علىٰ أهمية تيسير التعليم، فقال: «**إنَّ اللهَ لم يَبْعَثْني معنِّتاً ولا مُتَعَنِّتاً، ولكن بَعَثَني مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[1]، وكأنما حصر الغاية من ابتعاثه لاستنقاذ الناس بمجال التربية والتعليم، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة].

وإذا كنا قد أكدنا في كثير من كتاباتنا علىٰ أن سبيل الخروج من الأزمات والمشكلات، إنما يتحقق باستيعاب الواقع ووضعه في موضعه الصحيح من مسيرة السيرة النبوية، وعطاء الخلافة الراشدة، ليحسن المسلم

---

(١) رواه مسلم وأحمد من حديث جابر.

الإفادة ويفقه التعامل مع أنموذج الاقتداء، الذي تجسّدت فيه القيم الإسلامية في حياة الناس، وحققت التألق والإنجاز الحضاري، والجرأة علىٰ النقد والتقويم لمسيرة العمل الإسلامي، وتحديد الإصابات التي لحقت به، في محاولة للارتقاء بالتجربة من الحسن إلىٰ الأحسن، فإن استيعاب هٰذا الواقع والنهوض به، لا يتحقق إلا بإذكاء روح التخصص في شعب المعرفة المتعددة، وإحياء الفروض الغائبة عن الرؤية الإسلامية اليوم، وفي كل مراحل التخلف.. إحياء فروض الكفاية التي ما تزال تدفع الأمة لقاء غيابها، الأثمان الباهظة من عقيدتها وثقافتها وقيمها وتقاليدها واقتصادها وأمنها السياسي والاجتماعي، وبكلمة أدق: بسبب تخلفها المؤدي إلىٰ تسلط الأعداء عليها، والتحكم بها ومعاقبتها علىٰ معاصيها وعجزها، وعدم إدانتها لنفسها، والعيش في أوهام الأماني والرغبات، والتحول في التعامل عن السنن الجارية التي تحكم الحياة، إلىٰ انتظار السنن الخارقة التي اختُصَّ الله بها.

لقد آن الأوان بعد هٰذه الرحلة الطويلة من التجارب وردود الأفعال والضجيج الإعلامي والتحشيد الخطابي، إلىٰ التفكير في بناء العقلية المنهجية التي تدرك السنن الناظمة للحياة، وتستقرئ الحركة التاريخية، وتعتبر بتجربتها وتجربة العالم من حولها، وتتعرف علىٰ شروط الوراثة الحضارية ومستلزمات القيام بأعباء العمران البشري، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، بحيث ينعكس ذٰلك علىٰ إعلامها وتعليمها وثقافتها وتثقيفها.

ذلك أن فهم الواقع اليوم، بكل مكوناته وتعقيداته وأسبابه وتداعياته، لا يمكن أن يتحقق بسهولة ويسر، ولا يمكن أن يتحصل للسذج والبسطاء والكسالىٰ والأغبياء.

وإنما أصبحت لهٰذا الفهم أدواته البحثية، من استبيانات واستطلاعات رأي وإحصاء، وله اختصاصاته العلمية، وأنظمته المعرفية، ومراكز بحوثه الميدانية والنظرية، بحيث باتت الجهود الفردية والتخصصات الجزئية لا تنفع معه ولا تتجاوز في بنائه مساحة اللبنة الواحدة في البناء الكلي الكبير.

والحقيقة الحاضرة الغائبة، الحاضرة علىٰ مستوىٰ التنظير والفلسفة

والفكر، والغائبة علىٰ مستوىٰ التطبيق والفعل، أن سبيل الخروج للأمة المسلمة، واسترداد دورها الفاعل، وإحداث التغيير المأمول، والإقلاع من جديد، لا يتحقق إلا بعد بناء المرجعية الشرعية التي تذكي الفاعلية، وتشكل الضوابط المنهجية لمسيرة الحياة، وتضمن أمن الطريق، ومن ثم توفير التخصصات المتنوعة بشعب المعرفة المتعددة، أو بالمدلول الشرعي: إحياء فروض الكفاية، التي تثمر: تقسيم العمل، وإتقانه، والإبداع فيه، وبناء العمل المؤسسي، وإعادة نسيج شبكة العلاقات الاجتماعية، وتمتين أواصر التماسك الاجتماعي، وحصر الإمكانات، وتحديد الاستطاعات، ووضع الخطط الاستراتيجية والبرامج المرحلية، والتعامل مع الممكن لتذليل الصعب، ومن ثم جعل المستحيل ممكناً.

ذٰلك أن الأمة التي لا تتوفر علىٰ الاكتفاء الذاتي في المجالات المتعددة، وعلىٰ الأخص في المجالات المعرفية، التي تشكل الرؤية، وتبصّر بدليل التعامل، لا يمكن أن تكون مؤهلة لحمل رسالة إلىٰ الناس، ولا يمكن أن تحقق الوراثة الحضارية، مهما حاولت استيراد أشياء الإنسان وتكديسها والظهور بغير الحقيقة.

لذٰلك نقول: بأن إحياء فروض الكفاية والسعي صوب تحقيق الاكتفاء الذاتي، بمفهومه الواسع، هو سبيل التنمية بكل أبعادها، حيث لا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتعايش مع التخلف في جانب آخر، لأن التنمية عملية ثقافية حضارية تقنية شاملة، تحقق كفاية متكاملة في جميع المجالات.

إن هٰذا الإدراك لأهمية فروض الكفاية، والنفرة لتحصيلها، والتيقن بأن ذٰلك دين من الدين، وأن من اختار بعض التخصصات التي تبدأ مسؤوليتها كفرض كفايةٍ بالنسبة للأمة بعمومها، تتحول لتصبح فرض عين بالنسبة إليه، وإن المتولي عنها والمنسحب من موقعها يُخشىٰ أن يكون حاله ومسؤوليته كحال الذي يولّي دُبرَه للمعركة، إلا إذا كان متحرِّفاً لقتال أو متحيِّزاً إلىٰ فئة، لأن هذه الثغور ما تزال مفتوحة وما تزال نُؤتَىٰ من قِبَلها، ولا تزال بحاجة إلىٰ المرابطة والمرابطين... هٰذا الإدراك بأبعاده الشاملة السياسية والتنموية

والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والحضارية، لا يتنزل علىٰ الأفراد من فوق، ولا يمكن أن يبدأ من خارج أنفسهم، ولا أن يحدث بمعجزة أو مصادفة أو لحظة خارقة أو طفرة ثقافية، وإنما يأتي ثمرة لجهود تربوية وتعليمية ومعرفية وثقافية، ترتكز إلىٰ كيفية التنشئة وتغيير ما في نفس الإنسان، حتىٰ يؤهل لأن يغير ويعيد بناء المجتمع.

التربية طريق البناء ووسيلة التغيير:

وفي تقديري أن نقطة الانطلاق في المعالجة والنهوض والإصلاح والتغيير للواقع، إنما تبدأ من محاضن التربية والتعليم، بمفهومها الواسع، وتنتهي في التربية والتعليم، مهما حاولنا التأكيد واستشعار الأهمية للمواقع الأخرىٰ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية... وغيرها.

فالتربية والتعليم هي السبيل الأوحد للإصلاح والبناء والنهوض والتطوير والتغيير، وإقامة مجتمعات المستقبل، وهي الرَّحِم التي تتخلق فيه وتنمو وتتغذىٰ وتمتد وتتوجه أنهار الحياة المتدفقة والممتدة.

لذٰلك جعلت الرسالة الخاتمة طلب العلم فرض عين، فقال رسول الله ﷺ: **«طلبُ العلمِ فريضةٌ علىٰ كلِّ مسلم»**[1].

ونص الحديث، يجعل طلبه فرض عين علىٰ كل مسلمة أيضاً، كما هو معروف لغة وشرعاً وواقعاً، وإن كانت الرؤية النصفية التي ما يزال يصر عليها بعضنا، وعجز مراحل التخلف والتراجع، انعكست علىٰ الفهم والتفسير للنصوص، حتىٰ أصبح تعليم المرأة في بعض البيئات الإسلامية من الكبائر أو من الجرائم الاجتماعية والفساد العريض، وأصبح الجهل والأمية عند بعض العقول أفضل من العلم، وظُن أن هٰذا هو حكم الدين، فترَكَ ذٰلك انطباعاً أن العلم يناقض الدين، وأن التدين هو بضاعة الجهلاء والمتخلفين، وأن من شروط التعلم الانسلاخ من الدين والابتعاد عن التدين! وسادت الواقع

---

(١) رواه الطبراني في «معاجمه» الثلاثة وأبو يعلىٰ وغيرهما، عن جماعة من الصحابة، وصححه الألباني في «صحيح الجامع».

الإسلامي نتيجة لهٰذا التخلف، ثقافات مغشوشة وفهوم معوجة، انتهت إلىٰ أن سبب التخلف هو الاستمساك بالدين، وليس بالانسلاخ عنه! مع أن التتبع للواقع التعليمي عندما حكم الإسلامُ الحياةَ، والواقعِ التعليمي عندما أُقصيَ الإسلامُ عن الحياة، تحت شتىٰ العلل والمعاذير، يشكل دليلاً كافياً علىٰ أن السبب فيما وصلنا إليه من إنتاج الشخصيات المهزوزة والوجوه الشائهة، والانغماس في حالات التدسية وانطلاق الغرائز، التي نعاني منها علىٰ أكثر من صعيد، هو الانسلاخ عن الإسلام وليس التمسك به.

نعود إلىٰ القول: بأن الرسالة الخاتمة التي انتهت إليها أصول الرسالات السماوية جميعاً، والتجارب البشرية التاريخية جميعاً أيضاً، جعلتِ طلب العلم والتعليم فرض عين، والتخصص في شُعَبِهِ والنفرة إليه من المواقع الاجتماعية المتعددة فرض كفاية، واعتبرت هٰذه النفرة من تكاليف الدين المؤدية إلىٰ الفقه في الدين، قال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة]، ذٰلك أن استيعاب الواقع، والفقه بكيفية إعداد الأجيال للتعامل معه، وتنزيل حكم الله وشرعه عليه، والسير به وفق منهج الله، هو هدف التعليم ومنطلقه معاً.

لذٰلك فقد لا يكون غريباً ولا مستغرباً أن يبدأ الوحي، أو تبدأ الخطوات الأولىٰ للرسالة، بقوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾، كمدخل حضاري ومفتاح ثقافي ووسيلة تربوية ومنطلق علمي، لتحقيق التوجه دائماً إلىٰ الكمال والاكتمال لرحلة الحياة.. فبداية الوحي بـ ﴿ٱقْرَأْ﴾، ومن ثم تحديد مقصد القراءة وهدفها ووجهتها باسم الله الذي خلق، وباسم الرب الأكرم، له دلالته الواضحة في تحديد نقطة الانطلاق لكل إصلاح وبناء وتغيير.

فلم يبدأ الوحي بالأمر بالدعوة إلىٰ فرائض الدين، لأن الدعوة بدون بصيرة، بدون علم وفقه، سوف تكرّس التخلف والجهل والوثنية، أو تصبح سبيلاً لتنفير الناس من حيث يدري صاحبها أو لا يدري.. إن الدعوة إلىٰ الدين بلا علم، دعوة مفتقرة إلىٰ البصيرة، ومفتقرة إلىٰ الحكمة، ومفتقرة إلىٰ إدراك أبعاد الموعظة الحسنة، وأساليب الجدال بالتي هي أحسن، والأحكام

الشرعية المصوّبة للعمل في كل مرحلة من مراحله، والله تعالىٰ يقول: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [النحل: ١٢٥].

كما أن الرسالة الخاتمة لم تبدأ بالدعوة إلىٰ الجهاد، علىٰ الرغم من تكالب الأعداء وشراستهم، واستمرارهم في العدوان علىٰ المؤمنين، لأن الحركة الجهادية العمياء، بلا علم ولا فقه، تؤدي إلىٰ القتال تحت الرايات العَمِيَّة، وهدر الطاقات ووضعها في غير موضعها، والعجز عن دراسة الجدوىٰ وتحديد الاستطاعة، وتصبح سبيلاً لابتزاز الأعداء وتوظيف الطاقات الإسلامية في غير المصلحة الإسلامية، وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية بدماء المسلمين.

إن الرسالة لم تبدأ بالدعوة إلىٰ إقامة الشعائر ـ بمعناها الخاص من صوم وصلاة وحج وزكاة ـ ولا بالحديث عن أركان الإسلام وأسس بنائه، ولا ببيان نظام التعامل الاقتصادي، ولا بمرتكزات الحياة السياسية ومقوماتها، ولا ببيان القيم الأخلاقية، ولا حتىٰ ببيان أركان العقيدة، وإنما بدأ بمفتاح ذٰلك كله ومحور ذٰلك كله، بدأ بـ﴿ٱقۡرَأۡ﴾.

فالجهاد بلا علم، يؤدي إلىٰ الكارثة.. والعقيدة بلا علم، تقود إلىٰ التحلل والشرك والخرافة.. والعبادة بلا علم، توصل إلىٰ الشرك والوثنية والبدع واستباحة المنكرات.. وهٰكذا فالعلم والتعليم والتربية هو مدخل ذٰلك كله، ووسيلة ذٰلك كله، لذٰلك جعل العلم والتعليم عبادةً بحد ذاته ومدخلاً لسائر العبادات.

ولعل الأمر الملفت والمؤسف حقاً، أنه مع استمرار حديثنا الطويل والممتد عن أهمية التربية والتعليم، ودوره في البناء والتطوير والتغيير والإصلاح والتنمية، ومخاطر الغزو الثقافي، والآثار التي خلفها في العالم الإسلامي، التي ما تزال ماثلة للعيان، علىٰ الرغم من صور الاستقلال السياسي، إلا أننا ظننا خطأً أن مهمتنا تنتهي عند التحذير وقرع الطبول وتدبيج الخطب، وإطلاق الأصوات العالية، وتأجيج الحماسات، حيث يكثر ويزداد الخطباء ويقل ويغيب الفقهاء، وتطفو علىٰ السطح قيادات الأصوات المرتفعة

والحناجر السميكة، ويتقدم الأعلىٰ صوتاً، دون أن يقودنا ذٰلك كله إلىٰ دراسة المشكلات بعمق وموضوعية، ويحملنا علىٰ تحديد أسبابها، ومن ثم وضع الخطة الشاملة لمعالجتها في ضوء الإمكانات المتاحة، وتقدير الزمن المطلوب، ووضع الخطوات الصحيحة علىٰ الطريق، مهما كان طويلاً وشاقاً، أو إنضاج أي بحث يحقق عملية التحويل في وجهة التعليم المطلوبة، كشأننا في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية، تلك الشؤون جميعها المترتب فسادها علىٰ فساد الشأن التعليمي، حيث لم تخرج محاولاتنا في معظمها عن الاقتصار علىٰ الندب والبكاء علىٰ الأطلال.. وكل عصر يقذف لنا بأطلال جديدة ومتلاحقة، تتجاوز حتىٰ إمكانية البكاء.

أهمية الدراسة الميدانية.. لبناء النظام التعليمي:

إن إصلاح نظام التعليم لا يتأتىٰ بالاحتجاج علىٰ الواقع ـ وإن كان الأصل أن الإحساس بالأزمة يقود إلىٰ إدراك أبعادها، ويبصر بسبل العلاج ـ ولا يتأتىٰ بمجرد الإدانة للناتج، والمقارنة مع «الآخر»، ولا باستيراد أشياء «الآخر» وفلسفته التربوية، ولا بالاغتراف من أوعية «الآخر»، ولا بترجمة سياسته التربوية والتعليمية، ولا بالتأنق في العبارات وحسن رصفها، ولا حتىٰ الاحتماء بالتاريخ التعليمي لفترات التألق الثقافي والإنجاز الحضاري، لتجاوز مركب النقص، وإنما يتأتىٰ بالدراسة الميدانية، طبقاً لأدوات البحث الحديثة، وتحديد موطن الخلل، ودراسة أسبابه، ووضع خطة متأنية للمعالجة ضمن زمن كاف، وعدم الاستعجال للنتائج، وتجاهل سنة الأجل، لأن التربية والتعليم من الصناعات الثقيلة البطيئة والمديدة، التي قد لا تتحصل نتائجها في جيل واحد، حيث لا بد أن تُعطىٰ الخطط التعليمية الزمن الكافي لتؤدي إلىٰ عملية التحويل، ولا بد أيضاً أن تُدَرك طبيعتها النوعية التي لا ينفع معها الاستعجال، لأن الاستعجال قد يؤدي إلىٰ البتر والارتكاس، بدل أن يؤدي إلىٰ النمو والترقي.

فالعملية التربوية والتعليمية لها خصوصيتها في كون أداتها الإنسان،

وموضوعها الإنسان، في الوقت ذاته، لذٰلك أي خطأ فيها يشكل ألغاماً اجتماعية يمكن أن تؤدي إلىٰ نتائج خطيرة ومدمرة.

ولما كانت العملية التربوية والتعليمية بهٰذه الأهمية والخطورة في الآثار المترتبة عليها، لذٰلك لا بد أن يتقدم لها ويضطلع بها أهل الاختصاص والحماس والاحتساب، لأنها لا تقابل بأجر دنيوي مهما عظم.. وقد تتباطأ نتائجها لدرجة قد تعود باليأس والإحباط علىٰ المتعاطين معها، اللهم إلا أصحاب النفوس الكبيرة والعزائم العظيمة، لذٰلك تتطلب النماذج الممتازة من أصحاب النفوس الراقية، والهمم العالية، والإيثار الكبير، وانتظار لما عند الله. تتطلب خيرة الطاقات، وخلاصة الكفاءات، وأفضل الإمكانيات، وأعظم الميزانيات، كما تتطلب أقداراً اجتماعية فائقة من الاحترام للمعلم، ورعاية كاملة لأحواله، وتأميناً متميزاً لظروفه، ليتوفر علىٰ الأداء بكل طاقاته، لأنه هو الذي يشكل المحور الأساس للعملية التعليمية، فهو يعلم ويربي ويشكل النموذج المحتذىٰ والمثير للاقتداء.

المعلِّم محور العملية التعليمية:

لذٰلك فإن أي اهتراء لرمز التعليم، أو الحط من قدره، أو سوء لمعايير اختياره، أو إهدار لقيمته الاجتماعية بين شرائح المجتمع جميعها، أو احتياج مادي يدفعه للتحرك خارج الهم التعليمي، أو تثير فيه القلق علىٰ مستقبله، دون أن ندرك مخاطر ذلك، فإن الأمر يعني الدمار الكامل لأجيالنا والتحطيم لمستقبلنا.

ذلك أن المعلم هو محور العملية التعليمية كما أسلفنا، ومهما حاولنا التقدم في المنهج والكتاب والمرجع والتوجيه والتقنيات التربوية، وغاب المعلم الكفء، فإن الكارثة ستحل بالأمة إن عاجلاً أو آجلاً.

ولا شك أن العملية التعليمية والتربوية عملية متراكبة وشاملة، وتخص الأمة جميعاً، بأجيالها المتعاقبة وقيمها المتوارثة، وخبراتها المتراكمة.. لذٰلك لا يجوز أن تقتصر مسؤوليتها وبناؤها علىٰ مجموعة واحدة، حتىٰ ولو كانت من أهل الاختصاص في التربية والتعليم، وإنما لا بد أن تشارك في بنائها

وتقويمها ومراجعتها، مجموعة تخصصات نفسية واجتماعية وأخلاقية وإعلامية وثقافية وتاريخية، بل وأكثر من ذٰلك إنها تخص كل أسرة، وكل مؤسسة، وكل موقع من مواقع الحياة المختلفة، لذٰلك لا بد أن تأتي السياسة التعليمية ثمرة لرؤية جماعية، لكل فيها نصيب، فهي مسؤولية أمة، وهي مسؤولية عامة وتضامنية، وإن كانت إنجاز نخبة، هم رجال التعليم.

التربية هي التنمية:

ومهما حاولنا وتوهمنا أن النهوض والتغيير والإصلاح يمكن أن يتم خارج مواقع التعليم، فإن التاريخ والواقع والتجربة الذاتية والعالمية، تؤكد أن التربية والتعليم هي ـ كما أسلفنا ـ السبيل الأوحد، إلىٰ درجة يمكن أن نقول معها بدون أدنىٰ تحفظ: إن التربية هي التنمية بكل أبعادها، وأي مفهوم للتنمية بعيد عن هـٰذا فهو مفهوم جزئي وعاجز عن تحقيق الهدف.

لذٰلك فإن أية تنمية لا يمكن أن تتم خارج رَحِم التربية ومناخها، وإن المدارس والمعاهد العلمية والتربوية، هي طريق القادة السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين والإعلاميين والعسكريين، وسائر المواقع الأخرىٰ.

لذٰلك لا يمكن أن تتحقق المهمة التربوية، ولا أن تدرك مقاصدها وأهدافها بدون استيعاب كامل لمنطلقاتها وأبعادها المتعددة، وأن نعلم بالضبط ماذا نريد من العملية التربوية؟ ولماذا نريد؟ وكيف نحقق ما نريد؟ وأن نقوم بالمراجعة الدائمة، ونعتبرها أحد طرفي المعادلة الغائب في العملية التربوية؟ ولا بد أن نطرح باستمرار السؤال الكبير: هل اجتهاداتنا التربوية حققت لنا ما نريد أو بعض ما نريد؟ ولماذا لم تبلغ العملية التربوية أهدافها المرجوة؟ فقد تكون المشكلة أو الأزمة التربوية اليوم تكمن في عجزنا عن تطوير مناهجنا التربوية ونظمنا المعرفية، من خلال قيمنا وميراثنا الثقافي، فنتوهم أن ما عند «الآخر» يحقق لنا ما نريد.

من مخاطر العمالة الثقافية:

وفي كثير من الأحيان قد يكون ذٰلك عن حسن نية، فنستورد المناهج

والبرامج والسياسات التعليمية والتربوية التي أُعدت لغير مجتمعاتنا، وضمن مرجعية غير مرجعيتنا، فتزداد المشكلة تأزماً، والحال خبالاً، ويزداد الشرخ بين أفراد الأمة، ويكبر التصدع والانشطار الثقافي، وتمزيق رقعة التفكير، لأن هٰذه المستوردات لا مشروعية لها في قيمنا وميراثنا الثقافي ونظامنا الأخلاقي، ولا تشكل نباتاً طبيعياً متناسباً مع طبيعة التربية التي تزرع فيها، والمناخ الذي تنمو فيه، وهي أشبه بربط الثمار بخيوط خفية علىٰ غير أشجارها، وهي وإن كانت مغرية في فترة بسيطة، إلا أنها لا تلبث أن تذبل وتنكمش ويفتضح أمرها.

وبكلمة مختصرة: فإن هذه النظريات التربوية والنظم المعرفية المستوردة، لا مشروعية لها في إطار قيم الأمة وتاريخها وثقافتها، ولا بديل لنا ولا منقذ إلا بتطوير نظريتنا التربوية الذاتية والامتداد بها، ورسم سياستنا التربوية، وتحديد منطلقاتها، وتوضيح أهدافها، واكتشاف أدواتها، من خلال قيمنا في الكتاب والسنّة، ومواريثنا الثقافية وتقاليدنا الاجتماعية.

لقد قضينا ردحاً من الزمن نتوهم أن مشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية وأزماتنا التربوية والتعليمية يمكن أن تُعَالج باستيراد خبراء، نشأوا ودرسوا وخبروا وتشكلوا في مجتمعات تختلف عن مجتمعاتنا، في عقائدها وتراثها وتاريخها ومشكلاتها، فجاء استيرادهم «ضِغْثاً علىٰ إبالة»، كما يقول المثل العربي.. لقد ساهموا بتكريس المشكلة بدل حلها، وبذٰلك أضعنا المال وخسرنا الأجيال، وقذفنا للمجتمع نماذج مشوهة، دون أن نتنبه ـ ونحن ندعي أننا نعمل في حقل التربية ـ أن المستورَدين لم ينموا ويتطوروا من خلال الذات، وإنما نشأوا في خارجها، فجاءوا عبئاً علينا، وليس تلامذتهم من أبناء المسلمين، الذين تولوا شأن التعليم والتربية، بأحسن منهم حالاً.

ونحن هنا لا ندعو إلىٰ الانغلاق وعدم الإفادة من إنتاج الأمم الأخرىٰ، وإنما ندعو لوضوح فلسفة التربية والتعليم، ومدىٰ انطلاقها وارتباطها بمعرفة الوحي في الكتاب والسنة، وتحرير معيار القبول والرفض، وامتلاك المعدة الهاضمة تربوياً، القادرة علىٰ استيعاب كل التجارب والإفادة من الجوانب الإيجابية، والتقوّي بها، وطرح سائر الفضلات والنفايات الثقافية، التي لا

يحمل لنا الاحتفاظ بها إلا التُّخمة والمرض والعجز والوهن.

أما ابتلاع الثقافة والفكر والنظم التعليمية الأخرىٰ، بأهدافها وفلسفتها ونظمها التربوية، دون مضغها وهضمها، ومحاولة وضع بعض الرتوش لتحسين وجهها، وتحضير القبول لها في عالم المسلمين، وبذل المحاولات المستميتة للتفتيش في مواريثنا الثقافية والانتقاء منها، أو اللجوء لعملية الانتقاء من تاريخنا الثقافي والتربوي، وتقطيع صوره المتكاملة، التي أنتجت في إطار ومناخ قيم الكتاب والسنة، لتأمين المشروعية الثقافية والاجتماعية لهٰذه الأفكار التربوية القادمة من مجتمعات أخرىٰ، مع الإبقاء علىٰ فلسفتها وأهدافها ووسائلها، فإن ذٰلك لا يخرج عن أن يكون من المخادعة التربوية، أو الخداع الثقافي بشكل أعم، وتتمحض المحاولة في النهاية لتكون تغطية وسبيلاً لاستدعاء «الآخر».

إن وضع اسم الله الأكرم في مفتتح العمل التربوي والثقافي، دون أن تحكم هٰذه البسملة وجهة القراءة، وتحدد أهدافها، وتستصحب وسائلها، أو بعبارة أدق: دون أن ندرك معنىٰ القراءة والتعلم باسم الله الذي خلق، أو باسم الله الأكرم، ولا نتميز عن غيرنا من أصحاب الفلسفات التربوية والتعليمية الأخرىٰ إلا بالبدء باسم الله والانتهاء بحمد الله، ونتوهم أننا أنتجنا معارف إسلامية، أو أسلمنا المعارف الأخرىٰ، فأخشىٰ أن أقول: بأن ذٰلك تكريس للأزمة وتجذير للعجز، وفسح المجال لامتداد ثقافة «الآخر» التربوية، ومنحها المشروعية في داخلنا، والتي سوف لا تزيدنا إلا خبالاً وتآكلاً وتقطيعاً في الأرض أمماً، وأخشىٰ أن يكون ذٰلك مضيعة للأجر والعمر.

بل لعل واعظاً بسيطاً في قرية معزولة يجتهد ما أمكنه في ترقيق قلوب الناس وتعليمهم بعض الأحكام الشرعية، وحثهم علىٰ العمل الصالح، وإشعارهم بالمسؤولية عن أعمالهم يوم القيامة ومراقبة الله لهم، يحقق عطاءً تربوياً وسلوكاً قويماً، وينتج معارف إسلامية أكثر من تلك الدعاوىٰ العريضة التي بدأت تخادع عيوننا بسراب وعقولنا بضبابية فلسفية، وانتهت إلىٰ بروق خلبية، أضاءت للناس لمحة ثم أظلمت عليهم.

٣٤٣٣/١٧

أخطر نتائج الغزو:

إن إسلامية المعارف أو أسلمة المعارف لا تأتي من فوق، ولا تتحقق لنا ونحن عاجزون عن تطوير فلسفتنا ونظمنا المعرفية والامتداد بها، وتوليدها من خلال قيمنا وتقاليدنا ومعادلتنا الاجتماعية.. وعندما نكون مرتهنين للمدرس والمنهج والمرجع في إطار الفلسفات الأخرىٰ، وبعد ذٰلك نحاول التوفيق والتلفيق والتبني لأفكار ونظريات ليست نابتة في تربتنا ولا متولدة من ثقافتنا وحضارتنا ومواريثنا الثقافية، ونكتفي بوضع شعار الإسلامية أو الأسلمة عليها ـ دون فحصها واختبارها ـ لتمريرها إلىٰ عالمنا، فإن ذٰلك يعتبر من أخطر أنواع الغزو الثقافي، حيث عندها يصبح الغزو ذاتياً، وعلىٰ الأخص إذا كان يقف علىٰ رأس هذه السبيل والدعوة لها أناس لا نصيب لهم ولا زاد من معرفة الوحي في الكتاب والسنة أو من السيرة التطبيقية لهٰذه المعرفة في حياة الناس.

والأخطر من ذٰلك الجرأة في الإقدام علىٰ الاعتساف في التفسير والتأويل بدون مقومات ذٰلك ولا مؤهلاته، في محاولة لتكييف القيم الإسلامية، والخروج بها حتىٰ عن البيان النبوي باسم التجديد والمنهجية المعرفية، لتمنح المشروعية لقناعات وثقافات غنوصية لا تمت إلىٰ الإسلام بصلة.

والناظر في تاريخنا الثقافي والتربوي والسياسي، أو في التاريخ الحضاري للأمم، يجد أن امتداد «الآخر» واستدعائه إنما يوجد باستمرار عند العجز عن النمو والتطوير والامتداد الذاتي لعطاء قيمنا، وامتلاك القدرة علىٰ قراءة الواقع من خلالها وتقويمه بها، عندها يتم اللجوء إلىٰ «الآخر»، واستدعاء ثقافته وفلسفته التربوية، لأن المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب، كما يقال، وإن كانت هٰذه المقولة الحضارية لم تتحقق في عالم المسلمين بإطلاق.. فلما كان المسلمون في مستوىٰ إسلامهم تربوياً وتعليمياً، كانت قيم وحضارة المغلوب أقوىٰ من عسكر الغالب، فتأثر الغالب وأسلم وأصبح ظهيراً للمسلمين.

فحيثما يكون العجز وتصاب الأمة بالعقم عن التوليد، يكون من الطبيعي اللجوء إلىٰ التبني والاستدعاء.. فالغزو الفكري أو التربوي أو الثقافي، مرده إلىٰ العجز والعقم والفراغ، فالذنب ليس ذنب أصحاب الثقافات والفلسفات الأخرىٰ، وإنما الذنب هو ذنبنا والجريمة جريمتنا، والمسؤولية مسؤليتنا: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

ولو كنا في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا وقيمنا التربوية والثقافية، لحقق لنا التبادل المعرفي والثقافي استنقاذ «الآخر» وإلحاق الرحمة به، وتخليصه من الشرك التربوي والسياسي والثقافي، وتحرير ضميره من التسلط والخوف والقلق والذل والعبودية، واسترداد إنسانيته، وهي غايات التربية والتعليم العليا، والإفادة من عطائه التعليمي وتقنياته ووسائله.

إن التبادل المعرفي شيء، والغزو الثقافي شيء آخر.. والتاريخ خير شاهد عندما استوعبت القيم الإسلامية في مرحلة التألق والإنجاز الحضاري جميع الشعوب، فخلصتها من نظراتها الوثنية، وأنقذت إنسانها من الذل والعبودية لغير الله، وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وأطلقتها من قيودها، وطَبَعتها بطابعها الرباني.. وعلىٰ العكس من ذٰلك حملت إلينا فترات التخلف والعجز والتخاذل الثقافي، ثقافات الأمم الأخرىٰ التربوية والمعرفية، بكل عُجَرِها وبُجَرِها، لاهتزاز معيار القبول والرفض.

حتىٰ تصبح المعرفة إسلامية:

وإذا سلمنا بأن الحقائق العلمية لا تتعدد ولا تختلف، وأنه لا جغرافية لها، وأنها من المشترك الإنساني والعطاء العالمي، فإن منطلقاتها التي تصنع أهدافها وتحددها وتحكمها، وتحدد وجهتها، وتبين كيفية التعامل معها، وتبدع أوعية حركتها، تختلف من أمة لأخرىٰ بحسب عقيدتها وقيمها وتقاليدها الاجتماعية، أو بكلمة أعم: بحسب ثقافتها.

لذٰلك نقول: بأن إسلامية المعارف أو أسلمتها، لا تتحقق إلا بالامتداد والنمو والتطوير لفلسفتنا وقيمنا التربوية ونظمنا المعرفية، من داخل الذات،

وعند ذٰلك تتحقق القدرة علىٰ الهضم الثقافي والإفادة من «الآخر».

أما أن ندعو إلىٰ أسلمة المعرفة، وندّعي إسلامية المعرفة، مع افتقادنا للمرجعية الشرعية، أو الخروج عليها ونقضها باسم تطبيق روح الإسلام، أو روح الشريعة بسبب تغير العصر، فهو عبث من العبث.

إن إنتاج معارف إسلامية لا يتحقق إلا من خلال بناء مسلمين متخصصين، يمتلكون المرجعية الشرعية، وينضبطون بمعرفة الوحي في الكتاب والسنة، ويتخصصون في شعب المعرفة، ويستوعبون الواقع، ويقرأون باسم الله الذي خلق، وباسم الله الأكرم، ليأتي عطاؤهم مسنَّداً بالوحي.. أي أن إسلام العلماء أو إنتاج علماء مسلمين، قمين بأن ينتج معرفة إسلامية أو يؤسلم المعارف ويقدم أنموذجاً آخر.

فالأسلمة للمعرفة، هي نتيجة لعمل تربوي وتعليمي وتخصصي، وليست مقدمة لذٰلك.. هي ثمرة لا بد من التفكير بكيفيات ومساحات ونوعيات تخصصها، فوضع العربة أمام الحصان يساهم بالتوقف، أو علىٰ أحسن الأحوال بالتراجع والسير إلىٰ الوراء.

والمشكلة أو الأزمة في العالم العربي والإسلامي اليوم، لا يكاد يبرأ منها أحد، سواء في ذٰلك الذين يَدْعُون للانكفاء العاجز عن التوليد والامتداد المعرفي، أو الذين يَدْعُون للارتماء في ثقافة «الآخر»، دون أن يتحققوا بالمعيار المعرفي المتأتي من معرفة الوحي، وبذٰلك فقد ينقلون ما يضر ويعجزون عما ينفع.. وخلاصة الفريقين، العجز والاستنقاع الحضاري، وعدم القدرة علىٰ تحقيق النقلة النوعية المطلوبة.

معرفة الوحي معيار التبادل التربوي:

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها، وإلقاء بعض الأضواء عليها فيما نحن فيه، وهي أن معرفة الوحي في الكتاب والسنة من طبيعتها وخصائصها صفة الهيمنة، بدليل قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وأن الهيمنة من بعض

الوجوه، تعني توفر المعيارية القادرة علىٰ التصديق والقبول لما هو نافع من الثقافات والنظم المعرفية الأخرىٰ، والتصويب لما فيها من الانحراف والوثنية والجنوح. فغياب هٰذا المعيار أو افتقاده، يعني الضلال والسقوط الثقافي والغزو الفكري والتربوي.

لذٰلك نعتقد أن الذي لا يتحقق بمعرفة الوحي ولا يمتلك هٰذا المعيار الدقيق والموضوعي غير المنحاز، لأنه من الله وليس من صنع الإنسان، غير مؤهل ابتداءً للتعامل التربوي والثقافي، سواء كان ذٰلك إنتاجاً أو تبادلاً.. وإذا كانت معرفة الوحي في الكتاب والسنة لها صفة الهيمنة، بالمدلول الذي أشرنا إليه، فإن المنتج الثقافي والتربوي المنضبط بها، له صفة الهيمنة أيضاً علىٰ الثقافات والمعارف المنتجة للعقائد الأخرىٰ، من بعض الوجوه.

ونستطيع أن نقول: بأن الثقافات والمعارف والنظم المعرفية العالمية جميعها إنما تولدت في إطار ومناخ الرؤىٰ الدينية، أي أن منطلقها وأصولها دينية، مهما ادعت الحياد وعدم التحيز، ذٰلك أنها لا تخرج بعمومها عن أحد أمرين: إما أن تحاول الانطلاق من القيم الدينية والامتداد بها، وإما أن تحاول الخروج عليها ونقضها، وفي كلا الحالين تكون الرؤية الدينية وراء إنتاجها سلباً أو إيجاباً، انتصاراً ودفاعاً أو نقضاً وهجوماً، لذٰلك نقول: بأن المرجعية الشرعية، أو معرفة الوحي، هي المعيار للقبول والرفض، وهي المنطلق والمنهج للتوليد والامتداد والنمو والتطوير والإصلاح، وإن الغائب عنها أو المفتقر لها، عاجز عن التوليد الذاتي، وعاجز عن الإفادة من «الآخر» وأسلمة معارفه، مهما كان حماسه للإسلام وإنجازه له.

ولعلنا نقول: إن المشكلة الأساس التي يعاني منها النظام التعليمي أو العملية التربوية والتعليمية بشكل عام، هي أنها في معظمها قائمة علىٰ التناقض في المرجعيات، والتشاكس في فلسفة التعليم وغموض أهدافه، الأمر الذي سوف يؤدي إلىٰ التبعثر وتمزيق رقعة التفكير، واضطراب رؤية الحياة وكيفية التعامل معها.. وبدل أن يكون نظام التعليم وسياسته سبيلاً للترقي والتفكير والنمو، يصبح محلاً للحيرة والارتباك والتلقين والعطالة وبعثرة المواهب.

ومرد ذٰلك في رأينا، أن منطلقات العملية التربوية والتعليمية وأهدافها وسياساتها، أو فلسفة التربية والتعليم بشكل عام المستوردة، تفتقد المرجعية والانطلاق من القيم التي تدين لها الأمة، أو تتجاهلها أو تحيّدها علىٰ الأقل، وهٰذا بحد ذاته يميت الفاعلية، ويحول دون التجاوب المطلوب، كما أنها تفتقد المشروعية الإسلامية، وتفتقر إلىٰ معادلة الأمة الاجتماعية وتقاليدها ومواريثها الثقافية، وتتجاهل طبيعة مجتمعها ومشكلاته وعمر هٰذا المجتمع الحضاري والثقافي، وماذا نريد له، وكيف نحقق ما نريد له؟ بل أستطيع أن أقول: إن فلسفة التربية والتعليم في كثير من بلاد العالم الإسلامي، تتم خارج المجتمع وحاجاته وطبيعة تطوره، حتىٰ في تلك البلاد التي تدعي الاستقلال السياسي.

وقد يكون أحد أهم أسباب الارتباك والحيرة والتخاذل وانطفاء الفاعلية، هو في عجزنا عن الامتداد ووضع أوعية تربوية لحركة العملية التعليمية والتربوية، أو وضع فلسفة تربوية متولدة عن مرجعيتنا، ومنطلقة من قيمنا، ومحددة لأهداف مجتمعنا، الأمر الذي استدعىٰ تلقائياً «الآخر» ـ كما أسلفنا ـ فلا نحن استطعنا أن نقدم المطلوب والمأمول، ولا السياسات التي جُلبت إلينا استطاعت أن تحل المعادلة الصعبة، لعدم وجود القابليات أو المناخ المناسب لها، لأنها نبات مجتمع آخر، بظروفه ومشكلاته وعقائده وعمره الحضاري والثقافي وأهدافه في الحياة، ونظرته إلىٰ الكون والإنسان، حتىٰ ولو كان جسورها ووسائلها إلىٰ العالم العربي والإسلامي بعض أبنائه، الذين تخصصوا في الغرب وعادوا مسكونين بمناهجه ومصادره ومراجعه وفلسفته التربوية، ولو حاولوا القراءة والبدء باسم الله والاختتام بحمد الله، لأن ضوابط القراءة المطلوبة باسم الله الذي خلق، وباسم الرب الأكرم، لم تترافق مع كل أبجديات العملية التعليمية، ولو توهم بعضهم أن الانتماء لبعض الحركات والتنظيمات أو المؤسسات الإسلامية دون أن يتوفر علىٰ زاد شرعي، يمنحه المرجعية الكافية لأسلمة أفكاره والمرور بها إلىٰ عالم المسلمين.

إن الإقدام علىٰ عملية الأسلمة دون مؤهلات، يجعل الخطورة أكبر..

٣٤٣٨/١٧

فبينما نجد أن الفكر الوافد يستفز الأمة ويتحداها ويحفزها للصمود والمواجهة، ويساهم في تجميع طاقاتها واكتشاف شخصيتها، والمحاولة من جديد، نجد أن الفكر الذي تشكّل من خلال فلسفات غير إسلامية، وبدأ باسم الله وانتهىٰ بحمد الله، وادعىٰ الالتزام بروح الشريعة، وهو في الحقيقة متجاوز لضوابطها الصريحة، يوقع الأمة في الوهم ويتسلل لداخلها، ويصبح كالداء الدفين، فهو كدابة الأرض التي تأكل منسأتنا من الداخل ولا ندركها إلا عند الوقوع، الذي لا يُتنبه له إلا بعد فوات الأوان، وبعد أن تضل أجيال بكاملها.

فالقراءة الصحيحة المتولدة عن الذات غائبة بالأقدار المطلوبة، وقراءة «الآخر» من خارج الذات مرفوضة، والمتعلم ما يزال في غرفة الانتظار يراوح في مكانه، وكل واحد منا يلقي بالتبعة علىٰ غيره، فمؤسسات ووزارات التعليم الأساس يلقون بالتبعة علىٰ الجامعة والمعاهد العليا، والجامعة والمعاهد العليا تلقي بالتبعة علىٰ مخرجات التعليم الأساس والثانوي، وضعف خريجيه، الذين يصعب استنقاذهم مهما بذلت الجامعة والمعاهد العليا من جهود.

والناظر في مساحة مؤسساتنا التعليمية بشكل عام، وكليات التربية التي تربو علىٰ المائة في العالم الإسلامي فقط، ومجموعة رسائل الماجستير والدكتوراه في السنوات الأخيرة، يكاد يفجع ولا يصدق الحال الآخذة في التدني التي نحن عليها، وكأن الكثير من هٰذه الشهادات أصبح كالعملة الزائفة التي لا تصرف شيئاً في الواقع، ولا تسد حاجة، وإنما تساهم بالوهم وزيادة الأعباء المالية والثقافات الغثائية الهشة.

وأعتقد أن جميع الحلول المقترحة والمجربة لم تلمس الخلل الواقع، بدليل أنها لم تحقق الشفاء من الإصابة ولم تشخص المرض والداء بدقة.

اللغة.. وسيلة تربية وأداة ثقافة:

وقد يكون بعض وجوه المشكلة أو الأزمة، أننا نتوهم أن محل التغيير هو الأشخاص والأشياء دون الأفكار والفلسفات والسياسات والأهداف..

صحيح بأن الأشخاص وما يحملون من أفكار سوف تنعكس علىٰ العملية التعليمية والتربوية، لٰكن من الخطورة بمكان أن تصبح هٰذه القضية المركزية بالنسبة للأمة والمجتمع جميعاً، محلاً للمجازفات الشخصية، بعيداً عن الضوابط والرؤىٰ المشتركة والموضوعية، ليكون الشخص في خدمتها لا أن تتحول إلىٰ إقطاعية بشرية لتقديم خدمات شخصية.

ولعل من المجازفات الخطيرة أيضاً ـ من الناحية المنهجية والموضوعية ـ طالما توهمنا أن الأشخاص والأشياء هم محل التغيير والإصلاح فقط وليس الأفكار والسياسات، أن ينسف كل شخص ما بناه الآخر دون الاختبار السليم للصواب والخطأ، فنعود لنقطة البداية من الصفر، وبذٰلك نقفز من فوق التجارب الذاتية والعالمية معاً.

وقد يكون من الإصابات البالغة للعملية التربوية والتعليمية في الكثير من البلاد العربية وبلدان العالم الإسلامي، عدم التقدير الدقيق لقضية اللغة العربية ودورها كوسيلة تعليم، وأداة تثقيف، وسبيل تغيير وإصلاح، حيث ما تزال ـ بسبب فساد مناهجنا وسياساتنا التربوية ـ تغيب عن مؤسساتنا الثقافية والتربوية علاقة لغة التعبير بتشكيل التفكير وإحداث التغيير وبناء الذاكرة الجماعية، وتحقيق الانسجام في الرؤية للأمور والحكم عليها، وبناء وحدة الأمة وتفاعل وتواصل أجيالها، ومد مساحات التفاهم والقواسم المشتركة بين أبنائها، واستيعاب تجاربها، والتحقق بمخزونها الثقافي، والارتباط بجذورها، والانطلاق والامتداد في فلسفتها التربوية والتعليمية من ذاتها، والانضباط بقيمها، والالتزام بمرجعيتها في الكتاب والسنة، والاعتبار بتاريخها الحضاري وتجارب أسلافها في الصواب والخطأ.

فاللغة وعاء الفكر والعلم والتربية والتعليم والتراث والقيم والتاريخ.. ومن أهم وأبرز أدوات تثقيف العقل وتشكيله وتغييره وإثارة عملياته التفكيرية هي اللغة.. وقد تكون هناك أهمية خاصة وفي مجال التربية والتعليم بالذات، لبحوث عميقة ومطولة عن كون اللغة وسيلة ودليل تفكير وليست أداة تعبير وتفاهم فقط.. فالأمة التي لا تتعلم بلغتها ولا تعلم لغتها، أمة معرضة

للذوبان في ثقافة «الآخر»، وإن كان لها استقلالها السياسي، ووضعها الجغرافي.. والأمة التي لا تفكر بلغتها في تعليمها وإعلامها وثقافتها، أمة مشلولة التفكير، مهيأة لقبول عقل «الآخر»، والتشكل بثقافته، والتعبير بلسانه.

ومع شديد الأسف، أننا ما نزال نعيش اليوم، في بعض بلدان العالم الإسلامي، حالة الارتهان الكامل للغزو الفكري والاستلاب الحضاري في معظم ركائز العملية التعليمية والتربوية، في اللغة والكتاب والمرجع والمنهج والمدرس والتخصص، وقد ننشئ الكثير من التخصصات غير المطلوبة لمجتمعنا، وندفع بالكثير من الخريجين الذين لا مجال لهم ولا حاجة بهم في مجتمعاتنا، فتزيد نسبة العطالة والخبال فيها.

لذٰلك نقول: بأن العملية التربوية والتعليم، أخطر بكثير من أن يستأثر بها شخص أو مؤسسة أو وزارة أو تخصص أو جماعة أو فئة. إنها عملية متراكبة ومشتركة ومستمرة، تتطلب الكثير من التشاور والتفاكر والتناصح والتخطيط واختبار النواتج، أو مخرجات التعليم، من قِبَل جميع المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث لا بد من استيعاب الواقع بكل أبعاده، وكيفية التعامل معه، واستشراف المستقبل، وكيف نعد له، ونُبصِر تماماً لأي مجتمع نربي أبناءنا، وكيف ننمي قدراتهم ونضعها في الموضع الصحيح، وما هي أدوات القياس والاختبار لنواتج العملية التربوية، وكيف نحقق الإنتاج المأمول؟ وكيف نعيد الفاعلية لقيمنا التربوية، التي أنتجت خير الأجيال وأكثرها عطاءً؟ لأن خلود القيم يعني قدرتها علىٰ إنتاج النماذج في كل زمان ومكان.

والناظر في تاريخنا التربوي والتعليمي، يكاد يشك بأن هـٰذا الواقع ينتسب إلىٰ ذٰلك التاريخ، أو إلىٰ تلك القيم، فالمشكلة إذن بأدوات التوصيل وتحقيق الانفعال بين الإنسان وبين قيمه، وهـٰذه هي المهمة الأولىٰ للعملية التربوية.

ويزداد الأمر أهمية أكثر من أي وقت مضىٰ، في عالم المتغيرات السريعة والتطورات الهائلة، في القيم والمفاهيم وأنماط الحياة، والنزوع صوب العولمة وانتشار الإعلام الفضائي، وانتقاص الأرض، وتدفق المعلومات،

واختزال المسافات، بحيث أصبحت رؤية العالم كله متاحة لكل إنسان، فكيف - والحال علىٰ هـٰذا الشأن - يجوز أن يسيطر الركود والاستنقاع علىٰ المؤسسات التعليمية، التي تمثل منبع الأجيال وامتدادها؟ وكيف لا يبقىٰ ملف التعليم والتطوير والمراجعة والتقويم، مفتوحاً باستمرار، لنحسن إعداد الطالب للمجتمع الذي سوف يتعامل معه؟

ولذٰلك تبقىٰ حاجتنا قائمة لكثير من المحاولات والمساهمات والمجاهدات الجادة لملف التربية والتعليم اليوم، لأن التربية والتعليم تبقىٰ هي المدخل والمفتاح لكل تغيير وإصلاح وتطوير وتنمية، واسترداد الذات، واستشراف المستقبل، ولأن محاولة استشراف وبناء المستقبل المأمول، بعيداً عن مؤسسات التربية والتعليم، نوع من الحراثة في البحر، والقتال بغير عدو.

ولذٰلك فإن المطلوب بعد هـٰذه الرحلة الطويلة من الضياع والتضليل وتوهم الإنقاذ، المرابطة في مواقع العملية التربوية والتعليم المتعددة، والاستمرار في المراجعة وإعادة النظر والتقويم والنقد، وتوليد البديل الملائم، المنطلق من عقيدتنا وقيمنا ومرجعيتنا بشكل عام، والتنبه إلىٰ أن الاجتهاد الخاطئ في هـٰذا، لا يجوز أن يوقف بذل الجهد للارتقاء بالعملية التعليمية، وتحقيق الإنتاج المأمول، والإفادة من الخطأ للاهتداء إلىٰ الصواب.

وقد تتفاوت وجهات النظر في طريقة بناء البديل، وأساليب العملية التربوية والتعليمية، وتحديد أهدافها، وبيان مقوماتها، وتحرير مفهومها، وإعادة بناء واسترداد المعيار المنطلق من معرفة الوحي، الذي يشكل الهيمنة والمعيار للاختصاصات، كما يحدد منطلقات التعليم وأهدافه، لإنتاج المعارف ذات الأهداف الإسلامية، ذٰلك أن الأسلمة مقدمة ونتيجة في الوقت ذاته.

ويبقىٰ ملف التربية والتعليم بطبيعته مفتوحاً علىٰ الدوام لمزيد من النظر والتقويم، والمراجعة والمشاورة والنقد، واقتراح البدائل، والإفادة من التجارب، ويستدعي أكثر من بحث وأكثر من باحث، لعل الله أن يهيئ لهـٰذه الأمة أمر رشد تبلغ فيه هدفها في إلحاق الرحمة بالعالمين.

والله المستعان.

دَورُ القِيَم
في الفِعْل التَّربَويّ



خلق الله سبحانه وتعالىٰ الإنسان علىٰ الفطرة السوية، وكرمه علىٰ سائر خلقه، فمنحه حرية الإرادة وأهلية الاختيار، حيث زوده بقابلية التوجه إلىٰ الخير، وبيّن له سبيله وعاقبته، عن طريق هداية النبوة وإدراك العقل، وحذره من الشر ونوازعه وما يترتب عليه من سوء العاقبة والخسران المبين، قال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ۝١٠﴾ [الشمس]، فجعل التزكية الموصلة إلىٰ الفلاح من إرادة الإنسان وفعله، كما جعل التدسية المفضية إلىٰ الخيبة والضلال من فعله أيضاً، وبذٰلك تصبح معركة التزكية والتدسية هي ميدان الفعل التربوي في مسيرة الحياة.

وبعث سبحانهُ النبي المربي، عليه الصلاة والسلام، ﴿فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة]، فكان الرحمة المهداة، الذي وضع عن البشرية إصرها والأغلال التي كانت عليها، وقدم للإنسانية جيلاً ما يزال يشكل الأنموذج والمثل لكل المربين والمصلحين والسائرين علىٰ طريق التربية والإصلاح والتطوير والتغيير والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

فكان جهد المربين المسلمين متجهاً صوب تزكية المسلم وإحياء وعيه برسالته الإنسانية واسترداد دوره في سعيه لإلحاق الرحمة بالناس، وذٰلك بحسن تنشئته وتحريره من العبودية لغير الله، وقيامه بأعباء الاستخلاف الإنساني وإقامة العمران البشري في ضوء منهج الله وسننه في الحياة والأحياء، ومحاولة التحول بالعملية التربوية والمعرفية من حالة التلقين والمحاكاة والتقليد الجماعي وتغييب العقل، إلىٰ ممارسة التفكير والاجتهاد، والإبداع، والمناقشة، والحوار، والمثاقفة، والتجديد والتغيير، والتوجه صوب التخصص

في شعب المعرفة جميعاً، وإعادة بناء العقل الجماعي، في ضوء هدايات معرفة الوحي ومرجعية القيم الإسلامية في الكتاب والسنة.

ذلك أن العقل هو مناط التكليف ومحل الوحي.. وهداية الوحي هي التي رشدت العقل ومنحته مفاتيح قراءة الكون والحياة منذ النشأة الأولىٰ، قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ..﴾ [البقرة: ٣١]، كما منحته القيم الضابطة التي تؤطر أنشطته وسعيه الإنساني في المجالات المتعددة، فكان العقل المسلم الذي جاء ثمرة لهدايات الوحي، عقلاً يقظاً واعياً، مسؤولاً، غائياً، تعليلياً، تحليلياً، برهانياً، استقرائياً، استنتاجياً، يستكشف العلل والمقاصد ويتعرف علىٰ الأسباب ويدرك أن الله سبحانه وتعالىٰ لم يخلقنا عبثاً، قال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون]، وأنه ما من شيء في الوجود، إلا وله علة وسبب، وتحكم مسيرته سنة وقانون، ويسير إلىٰ هدف وغاية.. وما لم يدرك العقل ذٰلك ويتحقق به، يصبح صاحبه كلاً معطلاً يصعب عليه التعامل مع الحياة والأحياء، وتغيب عنه مفاتيح عالم الشهادة، ويفتقد القدرة علىٰ تسخير ما هيّأه الله له، ويعجز عن حمل أمانة المسؤولية التي عجزت السمٰوات والأرض والجبال عن حملها ، وحملها الإنسان، لأنه المخلوق الوحيد الذي كُرم بالعقل، ومُنح ملكة الإرادة وحرية الاختيار، فكان ذٰلك سبباً في تسخير السمٰوات والأرض والجبال له، يقول تعالىٰ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣].

لذٰلك نقول: لا مكان في العقل المسلم الذي تحقق بمعرفة الوحي للإيمان بالمصادفة، والعشوائية، والخوارقية، ولا مجال عنده لانتفاء الأسباب وافتقاد الغايات.. فالملاحظة والاختبار والتعرف إلىٰ كنه الأشياء وقوانينها التي تحكمها هو تكليف شرعي، وهو سبيل النمو والارتقاء الإنساني والكشف العلمي ورؤية الآيات في الأنفس والآفاق، وزيادة الوعي بالحياة، والشعور بالحاجة الملحة إلىٰ معرفة الحق الذي يوصل إلىٰ الأمن الذي يتأتىٰ من الإيمان بخالق الحياة.. قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣].

بل لقد جعل الله السنن والقوانين التي تحكم الحياة والأحياء مطردة لا تتبدل ولا تتحول، شأنها في ذٰلك شأن القوانين التي تحكم الوجود الكوني المادي وإن دقت وخفيت، وصعب أو تأخر اكتشافها. . لذٰلك طلب الإسلام من العقل استيعاب هذه السنن والأسباب بعد أن شرعها له وخاطبه بها، وناط اكتشافها به، وجعل التعامل معها غاية التكليف ومناط التفكير، ودلل علىٰ اطرادها وفاعليتها بالعبرة التاريخية، فقد لا يتسع عمر الإنسان لبلوغ نتائجها أو التحقق بعواقبها.

دور القيم في إنقاذ العقل من الانشطار والضلال الثقافي:

وبالإمكان القول: إن القيم الإسلامية والرؤية التربوية الإسلامية استطاعت بعد المجازفات والتجارب التاريخية المريرة التي عانت منها البشرية، أن تنقذ العقل المسلم والوعي المعرفي بشكل عام من الانشطار الثقافي والتربوي، وخلصت هٰذا العقل من أن يكون محلاً للصراع والتبعثر والتفتت بين الوحي والعقل، أو بين القدر والحرية، بين المعجزة كسنة «خارقة» وبين السبب «كسنة جارية»، وتجعله يدرك أن السنة الخارقة أو المعجزة هي في الحقيقة دليل علىٰ وجود الله وقدرته، وهي من بعض الوجوه دليل علىٰ اطراد السنن الجارية والأسباب الموصلة إلىٰ النتائج، لأن القدرة علىٰ خرقها لا تكون إلا من الذي خلقها.

فالمعجزة هي خرق الأسباب والقوانين الجارية، وإنما جاءت للتدليل علىٰ صدق النبوة ولتؤكد علىٰ قدرة الله خالق الأسباب، وأنه وحده القادر علىٰ خرقها وحصول النتائج بدون وجود مقدماتها، وأن الله الذي دلل علىٰ صدق النبوة بالمعجزات، هو الذي أراد جعل الأسباب والقوانين التي تحكم الحياة والأحياء هي أقداره الموصلة إلىٰ تحقيق نتائجها، وتعبد الإنسان بكيفية التعامل معها، واعتبر ذٰلك غاية التكليف وتحقيق العبودية، ورتب علىٰ ذٰلك الثواب والعقاب.

لذٰلك جعل الله السير في الأرض، والتبصر بأحوال الأمم الماضية،

والتعرف إلىٰ مسالكها وممارساتها، والإصابات التي لحقت بها، والاهتداء إلىٰ أسباب سقوطها، من الفروض التربوية، وبشكل أعم من الفروض الحضارية، ذٰلك أن التعرف علىٰ الأسباب، والبحث في العلل والغايات، والتفكير بالسنن والأسباب التي تحكم الأنفس والآفاق، والتدريب علىٰ ذٰلك في المؤسسات التعليمية والتربوية والمختبرات التاريخية، هو السبيل إلىٰ امتلاك القدرة علىٰ التسخير الذي كلفنا الله به، والتغيير الذي ناطه بإرادتنا: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وتحقيق التنمية والوقاية الحضارية التي أرادها لأمة الرسالة الخاتمة، والخروج من عملية التلقين والتقليد والتحجر والتيبس والجمود علىٰ حال تفضي إلىٰ العطالة والخروج من الحياة.

لقد زوّد الله الإنسان بالقابليات التي تكاد تكون مطلقة للنمو والنهوض: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ...﴾ [النحل: ٧٨]، ومكنه من الأدوات المعرفية التي ترقىٰ بوعيه واستيعابه وتأهيله للقيام بمهمته، وتحقيق إنسانيته، كما حدد له المجالات المجدية للبحث والتفكير والنظر، وجعل عالم الشهادة من الوسائل المعينة علىٰ إدراك عالم الغيب، حماية لملكاته من التبعثر والهدر والضلال، وجعل تشغيل العقل والنظر في نفسه ومن حوله وما حوله والتعرف إلىٰ العواقب ورصد النتائج، هو سبيل المعرفة الحقيقية والإيمان الصحيح وتحقيق اليقين، وجعل التعليم وتحصيل المعرفة من الفروض العينية، واعتبر ذٰلك واجباً عليه وليس حقاً له فقط، وأثاب علىٰ ذٰلك التفكير وممارسة النظر وبذل الجهد حتىٰ ولو كان اجتهاداً خاطئاً، لأن الخطأ في النهاية هو إحدىٰ الطرق الموصلة إلىٰ الصواب.

لقد نعىٰ الوحي علىٰ المعطل لعقله وتفكيره، وأسقطه إلىٰ درك الجمادات، واعتبره كالذي ينعق بما لا يسمع، قال تعالىٰ: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة]. . فالفقه والوعي والتدين السليم، لا يتحصل إلا بتشغيل العقل

وكسب المعرفة.. كما نعىٰ علىٰ الذين تُنشّأ شخصياتهم من خلال التقليد والموروث الاجتماعي دون اكتساب المعايير التي تمكن من اختبار هٰذا الموروث والحكم علىٰ صلاحه أو فساده، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَآ أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

وبذٰلك فك الإسلام قيود التقليد، وحرر العقل من المسبق غير الصالح، ودفعه باتجاه الكسب المعرفي بعد وزنه وتمحيصه.

علاقة التلازم بين الإيمان والعلم:

كما نعىٰ الإسلام علىٰ التقليد والمقلدين حتىٰ ولو كانت عمليات التقليد والمحاكاة تدور في مجال الإيمان الحق، لأنه أراد أن يكون التدين والاعتقاد ثمرة اختيار واقتناع، وليس بسبب وراثة ومحاكاة وتعطيل ملكات.. ويكاد يجمع العلماء علىٰ أن إيمان المقلد لا يجوز، وفي هٰذا ما فيه من استرداد لكرامة الإنسان واحترام لعقله وتحقيق لإنسانيته وتكريم لآدميته.

وبذٰلك يتحقق لأول مرة في مجال التدين، أن العلم والتفكير وإيقاظ الوعي واكتساب العبرة طريق الإيمان، وأن الإيمان هو المحرض والموجه لاكتساب العلم والمعرفة، حتىٰ إننا لنستطيع أن نقول: بأن الإسلام جعل الإيمان علماً والعلم إيماناً، وتجاوز آفاق العلم التجريبي وما وصل إليه من اليقينيات في المجال الإنساني، فتحدىٰ الإسلام بالعواقب والمآلات، ولم يتوقف عند حدود ترتب النتائج القريبة ـ والمعروف أن العواقب آكد، من الناحية العلمية والمعرفية، من النتائج التي قد تشكل حالات طارئة وغير مستمرة ـ وبذٰلك تخلص الإنسان بالقيم الإسلامية أو الرؤية الإسلامية للتربية والمعرفة، من الفصام الثقافي بين العلم والإيمان، وبين التفكير والتلقين، بين الاجتهاد والتقليد، وانطلق المسلمون في مجال البناء التربوي والكسب المعرفي دون أية عوائق أو عقبات أو منغصات أو عقد موهومة بسبب التناكر مع معرفة الوحي.

ونقول بكل اليقين: إن التاريخ العلمي البشري فيما وصل إليه من الحقائق واليقينيات، لم يسجل إصابة واحدة علىٰ القيم والنصوص الإسلامية، وإنما كان سبيلاً ليقظة العقل وعودة الوعي واستئناف التوجه صوب الدين الصحيح، بما يحققه من الأمن واليقين.. فالارتقاء بالعلم وزيادة مساحة العلم والرؤية المعرفية، يتيح تبين الحق والوصول إلىٰ اليقين والإيمان، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ...﴾ [فصلت: ٥٣].

فالكسب المعرفي بما يرتبه من تشريف في الدنيا وثواب في الآخرة، وبسبب عطاء القيم الإيمانية وقدرتها علىٰ تحديد مجالات البحث المجدية وتوجيه نتائج العلم لخير البشرية، وربط الجهود العلمية والتربوية بأهدافها، تتحقق إنسانية الإنسان، وإلا تحول العلم إلىٰ وسيلة دمار وتفريق وبغي، ولحقت بالأمة علل التدين الحضاري والثقافي كحال الأمم السابقة، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ...﴾ [الشورى: ١٤]، ذٰلك أن انفصال العلم عن الإيمان، سوف يؤدي إلىٰ البغي والظلم.. وشواهد الإدانة من الواقع علىٰ توظيف العلم للبغي، أكثر من أن تحصىٰ.

لذٰلك لم يقتصر الإسلام علىٰ التأكيد علىٰ تحصيل المعرفة، وإنما أكد علىٰ الالتزام بخلق وأدب المعرفة أيضاً، لما لذٰلك من أهمية تعادل الكسب المعرفي، قال تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩]، ونهىٰ المسلم عن اتباع الظن والهوىٰ، قال تعالىٰ: ﴿...إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ [الفرقان]، وجعل المعرفة مرتبطة ببرهانها ودليلها، كما جعل البرهان دليل صدقها، وكان الطلب الخالد المربي للعقل: ﴿...قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [النمل].

كما جعل الإسلام الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره وعلمه، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ..﴾ [الإسراء: ٣٦]، وجعل الإنسان مسؤولاً عن حواسه نوافذ معرفته، ووسائلها، وجعله مسؤولاً عن تعطيلها وعدم تشغيلها، كما جعله مسؤولاً عن عدم الالتزام بعطائها، فقال تعالىٰ: ﴿...إِنَّ

﴿... ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [الإسراء]، لذٰلك فالمسؤولية هنا مزدوجة، مسؤولية عن التشغيل والتحريك والكسب المعرفي، ومسؤولية عن الالتزام بخلق المعرفة وأدبها وثمراتها.

ومن هنا ندرك لماذا جعل الإسلام أهل الخبرة والمعرفة محل السؤال والتعليم: ﴿... وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر]، ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل]، وضبط المسيرة العلمية بأهدافها، وكان دعاء الرسول القدوة ﷺ الدائب: «**اللهم! إني أسألك علماً نافعاً**»[1]. وكان يستعيذ بالله من علم لا ينفع، ويجمع في استعاذته من العلم الذي لا ينفع، القلب الذي لا يخشع والدعاء الذي لا يستجاب، لأن المحصلة واحدة، فهي جميعاً أشياء ووسائل ومسالك وممارسات لا خير فيها إذا كانت مقطوعة عن أهدافها وثمراتها.

وبالإمكان القول هنا: بأن الدين والإيمان الصحيح أو معرفة الوحي بشكل أخص، لا تقتصر علىٰ ضبط مسيرة العلم والمعرفة ومنحها الإطار المرجعي وحمايتها من الهدر والتبعثر والضلال وانفلات العلم عن أهدافه وتحوله إلىٰ ساحة الظلم والبغي، وإنما هي أشبه ما تكون بالبوصلة التي تحدد الوجهة، ودليل التشغيل الذي يحرك الآلة ويحولها من السكون والتوقف إلىٰ الإنتاج والعطاء، ويحدد الخلل الذي قد يلحق بها، ويكون قادراً علىٰ الهداية إلىٰ الحل وتصويب الخلل.

وتشتد الحاجة إلىٰ ضبط العلم بأهدافه، والتزام المعرفة بآدابها وأخلاقها وتوجيهها الوجهة الخيرة لمحاصرة الظلم والحيلولة دون البغي أكثر فأكثر في هٰذا العصر، الذي يشهد يومياً تقدماً علمياً وتراكماً معرفياً وثورة معلوماتية تجعل العلم والمعرفة هما قوة المستقبل الحقيقية، فالذي يمتلك العلم والمعرفة يمتلك المستقبل، بل يمتلك العالم.. فكيف له أن يتصرف فيه، ويصرف العلم إلىٰ ساحات الخير؟! هنا يأتي دور القيم التربوية، التي تضبط المسار وتحول دون البغي.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

ثمرات الإيمان في البناء التربوي:

ولعل قضية الإيمان بالله سبحانه وتعالىٰ، واهب القدرات، وخالق المؤهلات، والهادي إلىٰ طريق الصواب، المقدر للسعي، المحاسب عليه، الذي لا تخفىٰ عليه خافية، هي القضية الأهم في البناء التربوي، حيث ينمو الوازع الداخلي واستشعار المسؤولية عن الفعل، والرغبة في تخليص السلوك من الشوائب، ومحاولة الانضباط بخلق المعرفة وأهدافها المشروعة.

وقد تكون الإشكالية الحقيقية سواء في المجال التربوي أو في المجالات المعرفية الأخرىٰ بشكل عام، هي في الخلط بين القيم والمبادئ كأطر ومرجعيات وضوابط وموجهات ومعايير متأتية من معرفة الوحي المعصومة الخالدة المجردة عن حدود الزمان والمكان، وبين البرامج والخطط والمناهج كجهود بشرية في محاولة اجتهادية لتنزيل القيم علىٰ الواقع، أو تقويم الواقع بها والتعامل معها من خلال الاستطاعات والإمكانيات المتوفرة. وهٰذه الاجتهادات بطبيعتها قابلة للمراجعة والخطأ والصواب، والنجاح والفشل، والتغيير والتبديل والتعديل والنقد والنقض، وصوابها في عصر وقدرتها علىٰ إنتاج تربوي مقدور في ضوء ظروف مجتمع معين وزمان معين، لا يعني بالضرورة قدرتها علىٰ البناء التربوي في كل عصر ومجتمع، حسب تطور ظروفه ومشكلاته.

لذٰلك لا بد في الفعل التربوي والمعرفي من التفريق بين القيم والمبادئ، سواء من حيث طبيعتها ومصدرها وخلودها، وبين البرامج التي هي في نهاية المطاف اجتهاد بشري في إطار الوسائل والأساليب للتنشئة التربوية.

ولعل من الخير الكثير، الذي يعني أول ما يعني تكريم الإنسان واحترام عقله وإطلاق إرادته وبناء شخصيته الاستقلالية، أن تتاح لهٰذا الإنسان الحركة والتفكير والاجتهاد والحوار والنقاش والتشاور، للوصول إلىٰ البرامج الأفضل، والجرأة علىٰ النقض والنقد للبرامج العاجزة عن الإنتاج، دون الشعور بالقدسية للبرامج، لأنها نوع من الفهم والاجتهاد والتدين الذي قد يخطئ وقد يصيب، والنقد والمراجعة لها لا يعني بحال من الأحوال النيل من الدين وقيمه المعصومة.

وإذا كانت أقدار التدين تنمو وتخبو، والإيمان يزيد وينقص، فلا بد للمعنيين بشأن التربية في كل عصر من فهم الواقع وحاجاته وإشكالياته وإصاباته، والتبصر بالأساليب التي تعتمد لإعداد النشء للتعامل مع هٰذا الواقع، بعيداً عن التربية النظرية أو البناء والرسم في الفراغ.. وتتلخص العملية التربوية في كل عصر بالسؤال الكبير: لِمَ نعد النشء، وكيف نعده، وأين موقعنا من الفضاء الحضاري العالمي، وما هي المساحات التي يمكن أن نملأها في هٰذه المرحلة في ضوء إمكاناتنا وظروفنا؟

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الجدل حول مفهوم التربية وتعريفها ودورها ووظيفتها في الفرد والمجتمع، قد يكون استغرق الجهد كله تقريباً، بدل التفكير في آليات تطبيقها وتحقيق وظيفتها في الأمة.. وقد تكون هناك قيم كثيرة يثار الجدل حول مضامينها، وتتباين الرؤىٰ حول مفهومها، وتغيب وظائفها عن الإنتاج المأمول في المجتمع.. وأخشىٰ ما نخشاه أن يقع هٰذا الجهد الذهني المجرد، البعيد عن الواقع الميداني، في خانة الحظر الوارد في حديث النهي عن الجدال وكراهية: «قيل وقال»، فيضيع الأجر والعمر معاً وتضيع الأمة في متاهات الفلسفات الباردة المجردة، التي لا حظ لها من التطبيق.

ونستطيع القول: بأن عصور التألق الحضاري، توفرت لها وظائف هٰذه القيم والمفهومات، وإن غاب تعريفها وتأسيس مفهوماتها وتحرير مدلولاتها. لذٰلك كان جهد النبوة ومعرفة الوحي، تربية العقل وتوجيهه صوب التفكير السليم، وتحويل الفكر إلىٰ فعل، وترجمة العقيدة إلىٰ عمل وسلوك، وليس التفيقه والمضغ النظري للأفكار، فاستطاعت التغيير والإصلاح، وواجهت الجدل والفتن والقيل والقال بالمبادرة إلىٰ حسم الأمر تربوياً في ساحة العمل والميدان، يقول الرسول ﷺ: **«بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، يبيع دينه بعَرَضٍ من الدنيا قليل»**[١].

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» عن أبي هريرة.

وقد تكون بعض جوانب المشكلة، في كثرة الكلام عن أهمية القيم الإسلامية ودورها في البناء التربوي، تلك القضية التي لم يتبق محل لأي تشكك فيها أو النيل من قدرتها، خاصة وقد أنتجت أجيالاً ما تزال تفخر بها وتحاول محاكاتها الحضارات البشرية، دون أن يحقق الكلام عن هٰذه القيم والحماس لها أقداراً من الإنتاج المأمول، الأمر الذي يشكل أزمة ثقة، وقد يعود علىٰ هٰذه القيم بالإجهاض لها من الداخل، علىٰ يد أصحابها المتحمسين لها، العاجزين عن تحويلها إلىٰ منتج تربوي ملموس، ذٰلك أنه من الناحية التربوية تبقىٰ العبرة بالإنتاج والقدرة علىٰ تجاوز العقبات والمعوقات، وليس بالادعاء، حتىٰ ولو ساندها التاريخ.

لذٰلك فقد يكون التوجه صوب الإنتاج المثير للاقتداء، وتنزيل القيم علىٰ الواقع، ووضع البرامج والمناهج والوسائل التربوية المتطورة بحسب حال المجتمع ومعاناته ومشكلاته، هو السبيل والدليل علىٰ صدقية القيم وقدرتها علىٰ الإنتاج وتحقيق خلودها وعطائها المستمر.. من هنا تتعين ضرورة العودة لاختبار الخطاب والفعل التربوي في المجالات المتعددة والمراحل المختلفة، الذي ما يزال يغيب في الماضي ليقرر «كيف كنا»، والاقتصار في ذٰلك علىٰ الأقدار المطلوبة للارتكاز التربوي الحضاري، والتحول الجاد إلىٰ طرح إشكالية: «كيف نكون»، في ضوء مرجعية القيم التربوية الإسلامية والظروف المحيطة، والإمكانات المتوفرة، والواقع القائم بكل معاناته وإصاباته.

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد التوقف عندها، وهي أن الكثير من الجهود الفكرية في المجالات التربوية وغيرها، لم تتجاوز مرحلة التأرجح والمراوحة بين الكلام عن القيم الإسلامية وعطائها الحضاري والتاريخي، مع العجز عن تطوير وسائلها ورؤيتها وأدواتها المعاصرة، وبين القيم التربوية الغربية ومحاولة دفع الافتتان بها، سواء كانت هٰذه الجهود في مجال المقارنة وبيان التميز في النظرية والإنتاج، أو كانت هٰذه الجهود في مجال المقاربة ومحاولة التفتيش عن المواقع المشتركة، لعل ذٰلك يعطي القيم التربوية الإسلامية بعض الثقة عند «الآخر» أو عند تلامذته في الواقع الإسلامي.

كذٰلك يمكن تصنيف الكثير من الدراسات التربوية الإسلامية في خانة المقاربة أو المقارنة للدراسات التربوية الغربية، لذٰلك جاء معظمها رهيناً للمناهج البحثية والمنظومة المعرفية الغربية، ولم تأت ثمرة لتطور المجتمع العربي الإسلامي، وتؤسس في ضوء حاجاته ومعالجة مشكلاته، فجاء تأثيرها وعطاؤها محدوداً في الواقع الإسلامي.

فعلىٰ الرغم من إنشاء وتأسيس عشرات كليات التربية في الجامعات العربية والإسلامية، فإن العملية التربوية والتعليمية ما تزال في تقهقر وتراجع مستمرين في المحصلة النهائية، مهما كانت مساحات التلاوم والتقاذف بإلقاء التبعات وإرجاع الأسباب.. ولعل السبب الرئيس لذٰلك أنها جاءت ضمن مناخ المناهج المعرفية ومعالجة قضايا المجتمعات غير الإسلامية.. لقد جاءت مبتورة عن مرجعيتها ومعادلة الأمة الاجتماعية، فكانت الأزمة، بل كانت الكارثة.

ومهما حاولنا الإلقاء بالتبعة علىٰ الآخرين في الميادين المختلفة، تبقىٰ التربية هي المسؤول الرئيس عن كل الإصابات الواقعة للفرد والمجتمع، ذٰلك أن أدوات ووسائل التغيير والتأثير الأخرىٰ، الإعلامية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، إنما تخرج أشخاصها وقادتها والقائمون علىٰ شأنها من رحم المؤسسة التربوية. وعلىٰ هٰذا، قد يصدق عليها من بعض الوجوه قوله تعالىٰ، حكاية عن إصابات الشيطان للإنسان الغافل: ﴿...فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓا أَنفُسَكُم...﴾ [إبراهيم: ٢٢].

والعملية التربوية ـ كما هو متيقن ـ عملية مديدة، تتطلب جهداً متميزاً، وصبراً مقتدياً بأولي العزم من الرسل، وعزيمة ماضية، وتوكلاً علىٰ الله بعد هٰذا كله في إدراك النتائج وتحقيق الأهداف، قال تعالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ...﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وإدراكاً دقيقاً لمشاق الطريق، ومراجعة دائبة لوسائل العمل ومناهجه، وإدانة جريئة لوسائل وأدوات التوصيل عند تخلف النتائج، وتقويماً مستمراً لكل مرحلة، وتعديلاً وتطويراً في ضوء المشاهدات الميدانية والتغييرات الاجتماعية.. ذٰلك أن المشكلة التي تعاني

منها العمليّة التربوية، وجميع العمليات التغييرية، أن الدنيا تتطور وتتغير، والمشكلات تتبدل، ونحن نصر علىٰ التعامل مع كل المتغيرات بالوسائل نفسها، وكأن الوسائل ـ وهي اجتهادات بشرية ـ اكتسبت صفة القدسية، سواء أكان ذٰلك بسبب نجاحها في حقبة معينة، أو بغفلة الإنسان، الذي نقل القدسية من القيم والأهداف أو من النصوص الواردة في الكتاب والسنة، أو معرفة الوحي، إلىٰ الاجتهاد البشري أو المعرفة البشرية.

وتأتي صعوبة العملية التربوية، بأن محلها وموضوعها الإنسان، بكل خصائصه وصفاته، بكل دوافعه وطبائعه ونوازعه وغرائزه، وأن وسيلتها الإنسان أيضاً، فهو الهدف وهو الوسيلة معاً.

لذٰلك نؤكد القول: بأن العملية التربوية عملية مديدة، فقد لا تظهر نتائجها ضمن إطار الزمن المحسوب لها، علىٰ أهمية الزمن ودوره في العملية التربوية، وقد نجتهد ونجتهد، لٰكننا لا نصيب المداخل الصحيحة للإنسان.. فلا بد أن ندين وسائلنا ونعاود الأمر، لأن جزءاً من الهداية يبقىٰ خارجاً عن طاقة المربي، يقول تعالىٰ: ﴿...فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [غافر].. فقد يقضي بعض المربين دون أن يدرك النتائج، وقد تتأخر النتائج، فالكثير من جيل خير القرون، جيل الصحابة، مضىٰ عليه أكثر من عشر سنوات، وبعضهم خمس عشرة سنة، يستمع إلىٰ القرآن والبيان النبوي والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ومع ذٰلك لم يؤمن ولم تتحقق الاستجابة إلا بعد حين.

وهنا لا بد أن نشير إلىٰ أن العمر التربوي لا يقتصر علىٰ سن دون أخرىٰ، علىٰ الرغم من تفاوت استعدادات التأثير وقابليات التلقي ، وإنما محله الإنسان منذ الولادة وحتىٰ الوفاة. فالعملية التربوية محلها الإنسان، بكل تعقيداته وكينونته ومراحل حياته.

البعد المحوري لنوعية القيم التربوية:

وهنا نرىٰ قضية علىٰ غاية من الأهمية، وهي أنه علىٰ الرغم من أهمية

الاستبطان في العملية التربوية، إلا أن الفوارق الفردية والظروف المحيطة والثقافة المتوارثة والمناخ الأسري، وكل العوامل الأخرىٰ، تجعل الأمر من الصعوبة بمكان، لذٰلك يبقىٰ اختيار نوعية القيم التربوية التي تشكل المرجعية والوسائل والبرامج التربوية التي تتعامل مع التنشئة، هو المحور الأساس في العملية التربوية. فإذا كان الإنسان هو الذي يصنع التربية ويُصنع بها، أو ينشئ التربية وينشأ بها، فإن الأمر يزداد تعقيداً.

والأمر الذي يقتضي معاودة الطرح، ليس علىٰ سبيل التكرار وإنما علىٰ سبيل التأكيد والإيضاح لأهميته في هـٰذا السياق، هو أن المعارف في المجالات الاجتماعية والإنسانية عامة وعلىٰ رأسها المعارف التربوية، علىٰ الرغم من كل ما يتوافر لها من الدقة والتمحيص أو الموضوعية والمنهجية، لا تخرج عن كونها معارف ظنية، بعيدة عن الحسم واليقين، لذٰلك نرىٰ العلوم الاجتماعية والإنسانية عند كل الأمم وفي كل الثقافات مشبعة بمئات الرؤىٰ والفلسفات والمذاهب والمناهج المتضاربة والمتناقضة والمتعارضة في الأمة الواحدة والزمن الواحد، وحتىٰ في بعض الأحيان عند الإنسان نفسه، الذي يقتضي تطور فكره وعمره وكسبه تغيير نظرته للأشياء وحكمه عليها من وقت لآخر، لدرجة قيل معها: بأن الإنسان الذي يراجع وينظر فيما رآه دون تعديل أو تطوير أو تبديل، فذٰلك يعني توقف عقله عن النمو، وتجمده عن الامتداد والنظر.

وإذا كان ذٰلك كذٰلك، وإذا كان الإنسان ابن بيئته التربوية إلىٰ درجة يصعب عليه الانفكاك عنها أو الانفلات منها، لأنه تشكل بها، وإذا كانت معارفه ومكتسباته ظنية لا ثقة فيها، فمعنىٰ ذٰلك أنه تربوياً لا بد له من قيم تربوية تحقق له عملية انتشال من خارج نفسه ومعارفه وبيئته التربوية.. لا بد له من قيم ومعارف ترتكز إلىٰ اليقين والثبات، وهـٰذا الأمر لا يتأتىٰ إلا من معرفة قادمة من خارج نفسه وظروفه وبيئته.. لا بد له من معرفة يقينية يطمئن إلىٰ مصدرها ويؤمن به، ليستيقن بها، ويستبين طريق الهدىٰ من خلالها، وهي هنا معرفة الوحي المعصوم في الكتاب والسنة، التي توافرت لها شروط النقل

المعروفة، فهي يقينية ومعصومة ومصدرها الرب المربي، الذي خلق الإنسان، وهو أعرف بدوافعه ونوازعه وطبائعه وخصائصه.. وهي بطبيعتها ومصدرها، تبقىٰ بعيدة عن التحيز والتأثر بالإنسان، بعيدة عن أهوائه وشهواته وميوله وعصبياته، قال الله تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [تبارك].

ويكفي هنا أن يقوم الإنسان بمقارنة أو مقاربة بين عطاء النبوة العملي في مجال التربية أو التغيير، وعطاء الفلسفة المنفلتة عن النبوة، التي ترتكز علىٰ المعرفة البشرية وحدها وما أورثته من التبعثر والضياع والضلال وعدم الاستقرار واليقين.

لذٰلك نقول: بأن معظم دعوات الإصلاح والتغيير والتربية، لم تستطع فك قيود التخلف، أو بتعبير آخر الانفكاك عن الأزمة، وإنما استمرت في الجريان بفلكها، لأن ثقافة التغيير أو تربية التغيير جاءت من إنتاج ثقافة التخلف نفسها، والإنسان ابن ثقافته وابن بيئته، لذٰلك لا بد من عملية انتشال ـ كما أسلفنا ـ من خارج الأزمة، وذٰلك عن طريق قيم النبوة، لأنها تأتي من خارج الحالة الثقافية، إضافة إلىٰ ما يتحقق لها من اليقينية والتجربة التاريخية الحضارية التي تمنح الثقة. فمعرفة الوحي بالنسبة للعلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية تتحقق بالقطع واليقين، مثلما تتمتع التجربة المعملية في العلوم التجريبية أو التطبيقية باليقين المشاهد، وبذٰلك تكون بمثابة سفينة النجاة من الناحية التربوية.

ويبقىٰ المطلوب: جهد مقدور في محاولة لإعادة النظر في أنساق القيم التربوية التي توجه السلوك، بعيداً عن التصورات التي أدت إلىٰ الأزمة التربوية، أو التي ما تزال تنطلق منها، وتدور في فلكها، واستلهام التراث أو استشراف الماضي للإجابة عن أسئلة الحاضر، ومعالجة مشكلاته، والنظر في كيفية تنزيل القيم التربوية الإسلامية علىٰ الواقع، كسياسة ومناهج ووسائل تستوعب الحاضر وتحدد الموقع المناسب للإقلاع من جديد، في إطار تصويب الخطوة وضمن الإمكانات والاستطاعات المتاحة، انطلاقاً من مرجعية معرفة الوحي التي تشكل دليل العمل وتحدد الأهداف وتمنح اليقين.

ذٰلك أن سمة الخلود في القيم التربوية الإسلامية المجردة عن حدود الزمان والمكان، تعني القدرة علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، وامتلاك القدرة علىٰ توليد رؤًى ووسائل ومناهج تربوية قادرة علىٰ انتشال الإنسان من أزمته، وتخليصه من الصراع والانشطار الثقافي، وتطوير خصائصه وصفاته، واستشعار مسؤوليته تجاه نفسه وأمته والبشرية جمعاء، وقدرته علىٰ الإفادة من المعارف البشرية في المجالات المتعددة في ضوء معايير معرفة الوحي التي تؤكد علىٰ التزام المنهج العلمي في النظر والاستدلال والكشف والملاحظة والبرهان، كما تضبط مسيرته العلمية بأهدافها ومقاصدها الخيرة.

ولعل من أهم المشكلات التي ما نزال نعاني منها، أن العطاء التربوي في الواقع الإسلامي، جاء في معظمه صدًى للرؤىٰ التربوية الغربية، واستنطاق القيم التربوية الإسلامية في المجالات التي طرحتها، سواء في ذٰلك من سلك منهج المقاربة أو حاول تحقيق أقدار من المقارنة، بعيداً عن حاجات الأمة الحقيقية وواقعها وأزمتها التربوية.

كما أن معظم الكتابات أيضاً، إنما جاءت في إطار التشخيص وبيان الأمراض، والامتداد أحياناً إلىٰ دراسة الأسباب، إلىٰ جانب رصَد الآثار.. والقليل، القليل جداً منها، الذي حاول وصف الدواء وبناء سبيل الخروج من الأزمة.

والحمد لله رب العالمين.



إعْلامُ المُسْلِمين

في حِقبَةِ الاسْتِنْسَاخ الإعْلامِيّ



خلق الله الإنسان، علمه البيان، وأهّله بقابليات العلم والتعلّم والاكتساب، الأمر الذي ميّزه الله به، فأسجد له الملائكة، وسخّر له سائر الخلق، قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ. . .﴾ [البقرة].

وقال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر].

فالإنسان بهٰذه المؤهلات، استحق أن يكون محل الوحي الإلٰهي، ووسيلة تطبيقه وتبليغه والإعلام به، وحمله إلىٰ الأجيال المتعاقبة، وبيان محاسنه، لتحقيق الانفعال به، والالتزام بمقتضياته، وتلك هي إذن مهمة بالغة، وأمانة حملها هٰذا الإنسان المؤهل لحملها، وقول ثقيل، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾﴾ [المزمل]. فأمانة حمل الدعوة وحسن تبليغها وامتلاك الحجة، والتحلي بالحكمة، والإخلاص في النية، والصواب في العمل، من الصناعات الثقيلة فعلاً. . ولعل مسألة الإعلام تعتبر جماع ذٰلك كله، وخلاصة ذٰلك كله.

وقد أوتي الرسول عليه الصلاة والسلام جوامع الكلم، وكان في الذروة من قومه فصاحةً وبلاغةً وأمانةً وتميزاً فـ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، الذي جُعِلَ البلاغ المتسم بحسن الإبانة وقوة التأثير وملائمة مقتضىٰ الحال، غاية مهمته ووسيلة دعوته، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]. وقال: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [الرعد: ٤٠]. . . إلىٰ آخر هٰذه الآيات التي تحدد المهمة وتبين أبعادها وتقدّم نماذج تطبيقية عليها في الكتاب والسنة.

وقد يكون المطلوب التأكيد ابتداءً علىٰ أهمية اكتشاف مواطن الخلل الواقع في الحياة الإسلامية، في محاولة لمعالجة أسباب هٰذا الخلل، وعدم الاكتفاء والتفكير بترميم آثاره، حيث ما نزال نراوح في مواقعنا في مجالات عدة، لم نحقق إنجازاً يُذكر، ونتوهم أحياناً بأننا نقطع المسافات ونفيد من الزمن، مهما حاولنا إيجاد المسوغات وصناعة المبررات، إلىٰ درجة يمكن أن نقول معها: إن الجهد الذي نبذله في صناعة المسوغات ـ الأمر الذي يساهم بتكريس التخلف وتنمية العجز ـ لو بذلنا بعضه في المواقع المجدية لتغير الحال، ولأمكننا توظيف إمكاناتنا المتاحة بشكل أفضل، ووضعنا ولو خطوة واحدة صائبة علىٰ الطريق، تتلوها خطوات في الاتجاه الصحيح.

غياب التفكير الاستراتيجي:

وما أزال أعتقد أننا نفتقد الرؤية الاستراتيجية المطلوبة علىٰ مختلف الأصعدة، التربوية والتعليمية والإعلامية والسياسية والاقتصادية، بل أستطيع القول: بأن المسلمين بعامة والكثير ممن يدعي النخبوية والقيادة منهم، مجرد من قابلية التفكير الاستراتيجي، وليس مجرد غياب الرؤية الاستراتيجية التي تبصّر بالأهداف وتحددها وتجدولها بحسب الأولويات، وتتعرف بدقة علىٰ الإمكانات المتوفرة، وتدرس الظروف المحيطة، وتضع البرامج والمناهج والوسائل التي تحقق هذه الأهداف، وتتحسب للتداعيات الممكنة، وتستعد للاحتمالات المتوقعة، وتقوم بعمليات التقويم لكل مرحلة من مراحل الطريق، والمراجعة الشاملة لتحديد الإصابات والأخطاء التي لحقت بالاجتهاد في ذٰلك كله، وإضافة كل تجربة إلىٰ رصيد التجارب السابقة لتكون محل دراسة.

فالعاقل هو الذي يعتبر بنفسه وغيره، والأحمق هو الذي يصير عبرة لغيره، ولا يفيد من أخطائه وأخطاء الآخرين.. فاستشراف الماضي هو الأساس والسبيل للتعرف علىٰ الواقع واستشراف المستقبل.

وما لم يتحقق لنا هٰذا النهج الفكري ونتوفر علىٰ قابلية التفكير الاستراتيجي في مجالاتنا كلها، وما لم تتوفر لنا الرؤية الاستراتيجية لأنشطتنا

كلها، فسوف ننمي التخلف، ونكرس الركود والتقليد والاستنقاع، بكل ما يحمل ذلك من التضليل والضلال عن الأهداف والذرائعية القاتلة.

ولا يكفي في ذلك الندب والبكاء على الحال، والحماس الآني، واتهام «الآخر»، والإلقاء بالتبعة على عظم التحديات وخطورتها، كما لا يكفي الانفعال وردود الأفعال واعتماد عامل الإثارة، ومحاولة المعالجة بمزيد من الخطب ورفع الأصوات وسماكة الحناجر، والهروب من قضية إلى أخرى، دون إنضاج موضوع أو دراسته بجرأة وشجاعة وتقويمه لبيان موطن الخلل فيه، وعوامل النجاح.

لقد أرْدَتْ هذه الغوغائية الكثير من الشباب، وهدرت الكثير من الطاقات، ودمرت الكثير من الجهود، وبعثرت الكثير من التضحيات.. دفعت الكثير من الشباب إلى الجهاد والموت تحت رايات عميّة وحماس عامي، وتحركات يغلب عليها عمى الألوان.. وأخطر من ذلك كله، أنها ألقت بالتبعة والمسؤولية على الشباب، وشَكَتْ من استعجالهم وحماسهم وعدم وعيهم، دون التفتيش عن المسبب الحقيقي، ومن كان وراء ثقافة الاستعجال وحالة غياب الوعي وصور الحماس المردي.. وقد لا نكون بحاجة إلى ذكر ساحات الخسائر المتلاحقة، واستمرار خطباء وزعماء الهزائم والإحباطات يضربون الطبول، وينتقلون بزعامة الهزيمة وقيادة الهزيمة والخذلان من موقع إلى موقع.

وكم كان يتمنى الإنسان أن تقع يده على دراسة واحدة خلال نصف قرن أو يزيد على عمر العمل الإسلامي الحديث، بجوانب أنشطته المتعددة، تقوّم التجربة، وتحدد الأخطاء، وتبصر بالطريق، وتلغي العصمة الكاذبة، وتدرب الأفراد على النقد والتقويم والمراجعة، واستعادة البشرية الغائبة لقيادات العمل، وعدم الخوف من الخطأ، ذلك أن التستر على الخطأ مع الأسف أصبح ثقافة، وأصبح له سدنة متخصصون، بحيث لم يعد يقتصر على مجالات العمل الجماعي، وإنما انعكس على ثقافة الفرد وممارساته في المجالات كلها.

وقد بدأ الإنسان يدرك ـ وإن كان هذا الإدراك جاء متأخراً ـ لماذا

يطلب زعماء وقادة ومشايخ الثقافة الذرائعية النظرَ دائماً إلىٰ الخارج، وتجريم محاولات النظر إلىٰ الداخل، علىٰ الرغم من ادعائهم وخطبهم وكتاباتهم أن عمليات الإصلاح والتغيير تبدأ من الداخل، من النفس، واستشهادهم بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وبدأ يدرك أيضاً لماذا تَوَجَّه علماء الإصلاح إلىٰ الأمة قبل أن يتوجهوا إلىٰ الدولة، وتمحور اهتمامهم بالنظر في خطورة فساد العلماء وقادة الفكر، واعتبارهم هُم السبب، أكثر من اهتمامهم بفساد الحكام والأمراء ـ لأن فساد قادة الرأي هو الفساد ـ والتوجه نحو إصلاح المبادئ والعقائد والأفكار، أكثر من توقفهم عند فساد الأشياء والآثار.

والدارس المتتبع لآثار الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي يعتبر من فقهاء الميدان، وأئمة الإصلاح، يرىٰ ذٰلك واضحاً في منهجه، حيث توجه بكل اهتمامه الإصلاحي إلىٰ عالم الأفكار وحَمَلَتها من العلماء والفقهاء، لأنهم القادة الحقيقيون، ولم يتوقف إلا قليلاً عند مناصحة الأمراء والحكام، لأنهم في نهاية المطاف هم المُنْتَج الثقافي للعلماء والمربين وقادة الفكر، «فكما تكونوا يولىٰ عليكم»، و«عمالكم أعمالكم».

الخلل في مؤسسات التشكيل الثقافي:

والواقع الذي لا يمكن إنكاره، يعتبر خير شاهد إدانة مستمرة لحال مؤسسات التربية والتعليم والإعلام وكل وسائل التشكيل الثقافي، بما تنتجه من شخصيات مهزوزة قائمة علىٰ التقليد والمحاكاة، بعيدة عن التفكير والاجتهاد والتبصر بالنتائج والاعتبار بالعواقب، والقدرة علىٰ أن تستوعب الماضي وتستشرف المستقبل، أو بعبارة أخص: بعيدة عن التفكير الاستراتيجي، أو صناعة قابلياته علىٰ مختلف الأصعدة، الفردية والجماعية.

لقد كان العطاء المتميز، هو المأمول من مؤسسات التربية والتعليم والإعلام، وخاصة المؤسسات الأكاديمية المعنية بتوفير التخصصات والدراسات المنهجية والموضوعية، التي تنتج التخصصات المطلوبة في شعب

المعرفة المختلفة، وتهيئ القابليات، وتدرب على البحث العلمي، بما تطرحه من مشروعات رسائل الماجستير والدكتوراه، وبما تقيمه من حلقات بحث وندوات ودوريات محكمة ومراكز بحوث، وبما تخرج من كوادر مطلوبة للمجتمع.

لكن مع شديد الأسف نجد أن بعض هذه المؤسسات التي شيدت لتشكل مجتمعات أنموذج، أو مواقع متقدمة للمجتمع، تدرس همومه وإصاباته ومشكلاته، دراسة موضوعية، وتقدم له الحلول والمعالجات المطلوبة، وتضعه على طريق التغيير والارتقاء، تحوّلت إلى مشكلة وعبء مالي، وفي كثير من الأحيان عبء ثقافي، لأنها انتهت إلى خدمة الأفراد القائمين فيها وعليها بدل أن يكون الأفراد في خدمتها، ولم تستطع انتشال الأمة من واقعها.

ونستطيع القول: إن الكثير من رؤى التغيير والتطوير والتجديد وتحديد المشكلات والإحساس بها، دخلت على هذه المؤسسات الأكاديمية من المجتمع، ولم تخرج منها إلى المجتمع، بحيث تحولت الأشكال الأكاديمية إلى قوالب متيبسة وأسوار شبه مقدسة لا تمس، يختبئ وراءها الكثير من الصور الثقافية المشوهة والمهزوزة المأزومة، وفي أحسن الأحوال قد تعيد إنتاج فكر «الآخر»، وإصداره باسمها كما هو، بكل عجره وبجره، لعدم توفرها على المرجعية الشرعية التي تشكل معيار الاختيار والاختبار والتنقية، وعدم إدراكها لمعادلة الأمة الاجتماعية ولمشكلاتها الذاتية، لذلك لم تحقق المأمول منها تماماً، وضخت في المجتمع بعض الخريجين، الذين أصبحوا عالة ومشكلة بدل أن يساهموا بتنمية المجتمع والنهوض به.

وقد يكون من أخطر المشكلات التي ما نزال نعاني منها، لوجود العناوين الكبيرة وافتقاد المضامين البسيطة، المسارعة في الإعلان عن أقسام في العلوم والدراسات الإنسانية والاجتماعية في المعاهد العليا والجامعات، دون أن يتوفر لها المتخصصون، وتتبلور لها المناهج والأدوات المعرفية الكافية، الأمر الذي اضطر القائمين عليها إلى تغطية ساعات التدريس فيها بنظريات وأساتذة ومناهج وكتب ومراجع وبرامج «الآخر»، فلا المتخصص

٣٤٦٧/١٧

متوفر، ولا المنهج ولا المرجع ولا الكتاب، ولا حتىٰ فلسفة القيم النضيجة في شعب المعرفة المطلوبة، وبذٰلك نكون فتحنا أقساماً ومعاهد أتحنا فيها مساحات إضافية لثقافة «الآخر»، وفي أحسن الأحوال تقديم مواضيع ودراسات غير مقنعة أمام تقدم هٰذه العلوم والمعارف عند «الآخر»، تنتهي إلىٰ مصلحته عند المقارنة، لذٰلك لم تستطع هٰذه المعاهد والجامعات أن تمد الوجود الإسلامي بشيء يذكر.

وكذٰلك الحال بالنسبة لوسائل الإعلام والمواد الإعلامية المقدمة بشكل عام، حيث نتفاخر في كثير من الأحيان بإصدار صحف ودوريات، ونعجز عن ملئها وتحريرها، فنقدم مساحات إضافية لثقافة «الآخر»، ويكون نصيبنا منها التمويل والمسؤولية، شأننا في ذٰلك شأن المرأة المستوصلة التي تستعير شعر غيرها وتوصله بشعرها، فتحاول الظهور علىٰ غير الحقيقة لمخادعة الناس.

وليس الحال في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني بأحسن حالاً، حيث يتم إنشاء المحطات، والإعلان عن ساعات طويلة من البث ، وإمكاناتنا في حقيقتها قد لا تغطي بعض بعضها، لا من الأشخاص ولا من البرامج، فنضطر إلىٰ استدعاء «الآخر»، ويصدق علينا قول ربنا: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الحشر: ٢].

وفي تقديري أن الأبعاد الإعلامية اليوم، لا تقتصر علىٰ وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية، من إذاعة وصحافة وتلفزيون، وعلىٰ ما يطرح من خلالها من البرامج والفقرات المتنوعة، حيث تحاول اليوم أن تتعاطىٰ وتمتد إلىٰ تغطية جميع جوانب الحياة من ثقافة وسياسة واجتماع واقتصاد وتربية وفلسفة. . .إلخ، وتستخدم جميع الأساليب، بحيث أصبحت قادرة علىٰ اختزال الحياة وطي المسافات، واستدعاء الأشخاص وإشراكهم بالعطاء من مواقعهم، أو بمعنًى آخر: يحاول القائمون علىٰ أجهزة الإعلام أن يكون الإعلام بديلاً عن كل شيء، ويصبح المصدر الوحيد للتلقي والتثقيف، وهو ما يتطلب أضخم الإمكانات وأرقىٰ الخبرات وجميع التخصصات، بل خلاصة التخصصات.

إن التقدم الرهيب في المجال الإعلامي جعل الدولة الإعلامية هي الطور الأخير للدولة في مراحل تطورها المتعددة، من الدولة السياسية إلىٰ الدولة الاقتصادية إلىٰ الدولة الثورية، إلىٰ أن صار العالم اليوم يتجه إلىٰ مرحلة الدولة الفكرية الإعلامية، لأن الإعلام اليوم هو المروج والصانع والممكِّن لكل سمات وأبعاد الدولة بمفهوماتها وأطوارها التاريخية.

نقول: إنه علىٰ الرغم من ذٰلك كله، فإن الأبعاد الإعلامية تمتد لتشمل جميع مجالات الأنشطة الذهنية والفكرية والثقافية والفنية كلها، وتشارك في بنائها العقائد والأفكار، وتصب في خانتها أدبيات الأمة جميعها، بمدارسها وجامعاتها ومعاهدها ومؤلفاتها في مختلف العلوم والفنون والآداب، حتىٰ إن مخزونها التراثي الذي يعتبر المنجم الحقيقي للعملية الإعلامية يحتل خانة أساساً في الكيان الإعلامي الشامل، ومن هنا تبدو الخطورة واضحة عندما تتحول وسائل الإعلام لضخ فكر «الآخر»، وتصبح مجالاً لامتداد «الآخر»، وإن كانت وطنية في جغرافيتها إلا أنها غريبة في هويتها، لذٰلك فإن المسؤولية عن القضية الإعلامية هي مسؤولية تضامنية عامة ومشتركة، كل في موقعه ومن موقعه، ولا يعدم أحد كائناً من كان قدرة ما علىٰ المساهمة في المسألة الإعلامية، عطاء ووقاية.

وقد لا يكون غريباً ولا مستغرباً أن تربو مساحة المواد الإعلامية للدولة التي تحكم العالم اليوم علىٰ ٩٠٪ من الضخ الإعلامي العام علىٰ مستوىٰ العالم كله، الذي بات يشكل القرية الإعلامية المسكونة بإعلام الدولة القوية والمتحكمة، وأن عصر الهيمنة علىٰ الأثير قد بدأ عقب عصر الهيمنة علىٰ الأرض والهيمنة علىٰ البحار.

وأخشىٰ أن أقول: بأن دول العالم الإسلامي أو دول البلاد النامية بشكل عام، تعيد التجربة التاريخية الخائبة علىٰ المستوىٰ الإعلامي من جديد، فكما أنها استوردت التجارب الاقتصادية والسياسية والثقافية فأدىٰ ذٰلك إلىٰ التكديس وتكريس التخلف والاعتماد علىٰ «الآخر»، وكما نمّىٰ هـٰذا الاستيراد الأعشىٰ العجز وحال دون الإبداع، وأضاعت الأمة في ذٰلك أجرها وعمرها وأموالها،

لأنها حاولت أن تعيش علىٰ المظاهر الخادعة، وتقف علىٰ أقدام وأشياء «الآخر»، كما يتكرر ذٰلك اليوم بالنسبة للمسألة الإعلامية.

لٰكن الخطورة تتمثل في أن القضية الإعلامية تملك من الطاقات والإمكانات والإغراءات وقوة التأثير الثقافية ما كانت تفتقده المستوردات السابقة، إنها لم تعد تقتصر علىٰ توجيه الرأي العام والتحكم به وتشكيله حسب أهدافها ومقاصدها، وإنما تحولت من توجيه الاهتمامات إلىٰ زراعتها وصناعتها ومن ثم قيادتها.. إنها بدأت تحتل اليوم العقول والعواطف والهوايات والأوقات جميعها، فقد تقود الإنسان من عقله، وقد تقوده من هواياته، وقد تقوده من شهواته وغرائزه، لأن بعض تلك المحطات الفضائية أصبح أقرب ما يكون إلىٰ المواخير والأندية الليلية، وإشاعة الانحلال الخلقي، لأن مثل هٰذا الانحلال الذي يدخل علىٰ الناس باسم الحرية الشخصية أو الحرية الفكرية، التي تسوق المنكر والفساد، والاعتداء علىٰ القيم، وتعدي حدود الله، هو الذي سوف يؤدي إلىٰ الذوبان وانعدام روح المقاومة، وافتقاد الذات، وتحضير القابلية والتمكين لامتداد «الآخر».

حقبة الاستنساخ الإعلامي:

إن إلغاء الحدود السياسية والجغرافية بين الأمم، الذي يمارسه الإعلام اليوم، والقفز من فوقها، واحتلال الفضاء، وإرسال الصواعق من فوق الرؤوس، وتحريك الزلازل والبراكين من تحت الأقدام، سوف يؤدي إلىٰ لون من الاستنساخ الثقافي والإعلامي، فتصبح جميع الدول والأمم تمثل رجع الصدىٰ للدولة الإعلامية والثقافية الأقوىٰ التي لا يقف أمامها شيء، ويُفلسف لذٰلك بطروحات بدأت تسود وتؤصل باسم العولمة والعالمية والإنسانية، وما لها من المشترك الإنساني شيء، وما لها من حوار الثقافات شيء، فهي ليست أكثر من حوار مع الذات بقوالب إعلامية مغرية، وليست أكثر من الجبرية الإعلامية لثقافة الغالب والتمكين لها.

وقد تكون المشكلة الأساس تكمن في بعض وسائل الإعلام في بعض

بلدان العالم الإسلامي التي تستورد التقنيات والبرامج والأشخاص، ومن ثم تحسب الشحم فيمن شحمه ورم، فتعيش علىٰ الورم والانتفاخ، وتظن أنه نمو وسمنة طبيعية فتسيء لنفسها في استعمال هذه التقنيات، فتتحول إلىٰ وسائل لهز الثوابت وتوهين القيم، وكسر الموازين، واغتيال مواثيق الأمة وأعرافها، والاعتداء علىٰ حرماتها وتقاليدها باسم حرية الرأي، وتنتهي هٰذه الحرية المدعاة كما هو مخطط لها، لتصبح النافذة التي يدخل منها «الآخر».

ومن هنا نقول: بدل أن تمارس وسائل الإعلام في دول العالم الإسلامي رسالتها في التحصين الثقافي والوعي الحضاري، وتقدم النماذج التي تبني الشخصية، وتحمل الرسالة، وتثير الاقتداء، وأدلة التعامل مع الإعلام الغازي، وتشعر الأمة بالاستفزاز والتحدي الذي يجمّع طاقاتها ويبصرها بطريقها ويساهم بصمودها، تحولت إلىٰ وسائل هدم تساهم بتكسير أسلحة الأمة وإلغاء حدودها الفكرية والثقافية لتمكن لمرور «الآخر»، وقد تتجاوز أكثر من ذٰلك حيث تصبح أداة «للآخر»، فتبرز العمالة الإعلامية اليوم كحال العمالة الثقافية والسياسية والاقتصادية في مراحل تطور الدولة التاريخي.

إنه طور من الاستعمار الإعلامي في الدول المتخلفة، وعلىٰ الأخص في كثير من الدول الإسلامية التي وصلت الأمور أو كادت تصل في كثير منها إلىٰ المرحلة الأخطر وهي مرحلة الغزو الإعلامي الذاتي.. وهٰذا الطور وإن كان جديداً أو أكثر وضوحاً علىٰ المستوىٰ الإعلامي اليوم، فهو مسبوق بالغزو الثقافي والحضاري الذاتي الذي سبقه ومهد له، إذ لم تعد الدول المهيمنة بحاجة إلىٰ الزج بنفسها في المعارك الثقافية والحضارية والإعلامية طالما هي قادرة علىٰ صناعة من يقوم بالدور بالنيابة عنها من أهل البلاد أنفسهم، لأن ممارستها المعلنة قد تؤدي إلىٰ الاستفزاز واستشعار التحدي والمساهمة بيقظة الأمة.

وقد سبق هٰذا الطور إقامة مؤسسات إعلامية وثقافية، أو دول إعلامية بالمعنىٰ الأدق، خارج الحدود، لتصب منتجاتها الإعلامية داخل الحدود الجغرافية، بحيث يتم تحضير المجتمع لما يراد له.

ونستطيع أن نقول: إن الإعلام اليوم يتجه إلىٰ سلب الإرادة والدخول في لون من الجبرية الإعلامية والثقافية، وإن كثيراً من المصطلحات المبهمة والموهمة تقودنا خلفها دون إدراك كامل منا لحقيقتها وتداعياتها والآثار المترتبة عليها، بحيث أصبحنا نعيش في معسكرات الأسر الإعلامي، أو حقبة الاسترقاق الإعلامي.

ومع ذٰلك بالإمكان القول: إن هٰذه الوسائل أو التقنيات الإعلامية المتطورة والمتسارعة بشكل مذهل، بمقدار ما تشكل لنا مشكلة وإصابة بمقدار ما تمنح لنا حلاً وإمكانية.. وبمقدار ما تشكل لنا نقمة، بمقدار ما نستطيع تحويلها إلىٰ نعمة، لو قدرنا علىٰ استيعابها وكيفية التعامل معها، إذا أحسنّا القراءة، ووضعنا الأبجدية الصحيحة لقراءتها.

والمستقرئ لتاريخ هٰذه الأمة، يرىٰ أن عمليات الاستعمار والاستفزاز والتحدي، واستهداف عقيدة الأمة وقيمها ومقدساتها، التي يراد منها موت الأمة، كثيراً ما كانت سبباً في إحيائها وإثارة معاني الخير فيها، فرُبَّ ضارة نافعة.. لذٰلك نجد كثيراً من التحديات التاريخية والعقوبات التي وقعت علىٰ الأمة المسلمة بسبب معاصيها، كانت السبب في العودة إلىٰ الذات، والتشبث بالأصول، والاهتمام بالتاريخ والتراث، وكانت السبب الأساس في العودة إلىٰ الانتماء للإسلام والالتزام بأحكامه، والشعور بالاستعلاء الإيماني حتىٰ في أشد مراحل الهزيمة، الأمر الذي لا يمكن أن تحققه مئات الكتب والخطب والمواعظ.

لٰكن يبقىٰ المطلوب: كيف نخاطب العقل وندعمه بفقه الواقع، ونفيد من العبرة التاريخية، ونجيِّش المشاعر، ونلهب العواطف، لتتوجه جميعاً صوب حماية قيم الأمة وتنميتها، وتحويل هٰذه السموم الناقمة إلىٰ أدوية؟!

إن حسن قراءتنا لهٰذه التحديات، وتبصير الأمة بها، ونقل الأمة من موقع التلقي والعطالة وحالة الانهيار والاستسلام، إلىٰ موقع استشعار التحدي، سوف يجعل من هذه التحديات محرضات حضارية، ومفاعل خير، ومنجم عطاء.

كما يجعل من هٰذه الوسائل الإعلامية سبلاً لحمل رسالة الإسلام ونشره

علىٰ مستوىٰ العالم. . إن إلغاء الحدود والسدود وامتلاك القدرة علىٰ الوصول إلىٰ جميع أنحاء العالم هو في صالح الإسلام، ذٰلك أن أحد مسوغات الجهاد إزالةَ العوائق أمام انتشار الإسلام، لأن الإسلام رسالة الإنسان العالمية، القوي بذاته، القادر علىٰ التأثير والامتداد.

لذٰلك فقد يكون صحيحاً إلىٰ حد بعيد القول: إن المغلوب مولع بتقليد الغالب في جميع جوانب حياته، وعلىٰ الأخص عندما يكون فقيراً يعاني الفراغ أو القابلية التي تسمح باحتلال «الآخر»، لٰكن وإن صدق هٰذا في معظم مراحل التاريخ السياسي والاقتصادي والثقافي، فإنه أكثر صدقاً في مجال الغلبة الإعلامية التي نلحظ آثارها الواضحة اليوم، حيث يسود التقليد والمحاكاة ورجع الصدىٰ، وتعجز كثير من الأمم علىٰ النمو الذاتي، وحتىٰ معرفة أبعاد ومشكلات وحاجات الذات.

لٰكن الصحيح أيضاً أن هٰذه السنة أو القاعدة بإطلاقها، لم تصدق تاريخياً ولا واقعياً علىٰ عالم المسلمين، حيث كانت عقيدة المغلوب بكل منتجاتها الثقافية والأخلاقية والإدارية والاقتصادية والتشريعية أقوىٰ من جنود الغالب. . لقد استطاعت الأمة المسلمة تاريخياً، من خلال ما تمتلك وتتحصن وتتمنع به من عقيدتها وحضارتها وتجربتها التاريخية، أن تستوعب كل الموجات العاتية وتهضمها وتحولها إلىٰ طاقات ووقود حضاري لمسيرة الأمة وحملها لرسالتها.

لقد قلبت المعادلة في الساحة الإسلامية، وتغيرت السنة التي ظن لها الاطراد، وانقلب السحر علىٰ الساحر، فأصبح الغالب مولعاً بمحاكاة المغلوب وتقليده والإفادة منه، فانقلب العدو اللدود إلىٰ صديق وأخ ودود، تحول من العمل علىٰ هزيمة الإسلام والمسلمين إلىٰ نصرة الإسلام والمسلمين. . وهٰذه سنة ماضية، لأن الأمة المسلمة حاملة الرسالة الخالدة لا تنطلق من فراغ، ولا تعيش فراغاً يمكّن من امتداد «الآخر»، وإنما هي قادرة علىٰ العطاء في كل حين، في حالات غياب الدولة المسلمة، أو انكماشها، حيث يبرز دور الأمة ونخبها وطوائفها القائمة علىٰ الحق.

ويبقىٰ المطروح: كيف تتحول هذه الوسائل الإعلامية المذهلة إلىٰ انتشار الإسلام وانتصاره؟ ذٰلك أن الرفض والإدانة وإدارة الظهر للأمور، وعدم التفكير بكيفية التعامل معها، ولها هٰذا الحضور الكبير، نوع من الغيبوبة الممهدة للوفاة.

ولعل في امتداد الإسلام وانتشاره واعتناقه في أكثر الدول قوة وحضارة ومدنية اليوم، وأكثرها تخلفاً وجهلاً وبداوة، ابتداءً من إفريقيا ومروراً بأوربا وأمريكا، لخير دليل علىٰ امتلاك الإسلام القدرة والإمكان الحضاري، حتىٰ ولو طغىٰ السيل وارتفع الزَّبَد الإعلامي، الذي وصل إلىٰ مراحل مخيفة ورعيبة من القدرة علىٰ جعل الحق باطلاً والباطل حقًّا.

من صور التدين المعوج:

وهنا قضية علىٰ غاية من الأهمية، قد يكون من المفيد التوقف عندها قليلاً، لأنها قد تشكل إصابة بالغة تلحق بالأمم في حالات العجز والتخاذل والتخلف وسيادة الذرائعية وعقلية التسويغ والتبرير والفهم الأعوج والتدين المعوج، وهي الظن بأن الله سبحانه وتعالىٰ الذي تعهّد بحفظ هٰذا الدين، ليس بحاجة لنا ولنصرتنا، فللبيت رب يحميه؟! وهي حالة من الفهم المعوج وتسويغ التخاذل وانطفاء الفاعلية، تناقض العقل والوحي والتاريخ وفهم خير القرون.

ذٰلك أن هٰذا الدين إنما يُحفظ وينتصر وينتشر من خلال عزمات البشر وسنن الله في الأنفس والآفاق الجارية في السقوط والنهوض، واستشعار المسؤولية، وتقديم التضحية والاستشهاد في سبيله، والمغالبة الحضارية، وإعداد القوة في المجالات المتعددة، ودخوله الحياة من كل أبوابها، والمجاهدة في تصويب مسيرة الأمم والشهادة عليها، والقيام بشأن الدعوة والبلاغ المبين، وعدم انتظار السنن الخارقة التي تعفي فلسفتها والترويج لها الإنسانَ من أي مسؤولية وفاعلية، وتنتهي به إلىٰ ضروب من الإرجاء وموت الحس بالتحدي والاستفزاز.. ونحن هنا لا ننفي السنن الخارقة وقدرة الله

علىٰ أن يقول: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، وإنما نؤكد علىٰ السنن التي تعبّدنا الله بها، وهي السنن الجارية، حيث إن الله جعل مفاتيح التغيير وعوامل القوة ومغالبة قدر بقدر ودليل الوصول إلىٰ ذٰلك بأيدينا، وهٰذا لا يناقض إرادة الله، في أن كل إنسان ميسر لما خُلق له، وإنما يعني أن الله صاحب الحكم والأمر والإرادة المطلقة، هو الذي أراد لنا أن نريد، وأن نقدّم، وأن نفكّر، وأن ندبر، وأن نتعامل مع الحياة بعقولنا وإرادتنا وعزائمنا في ضوء هدايات الوحي وتطبيقاته في فترة النبوة المعصومة والخلافة الراشدة المشهود لها من المعصوم، حيث لم يتخاذل الصحابة وجيل خير القرون في معركة أو موقف بحجة أن الله سينصر دينه ويقيم شرعه.

ولقد تسارع الصحابة ﷺ لكتابة القرآن وحفظه بعد التحدي الكبير في معركة اليمامة واستحرار القتل بالقرّاء، ولم يفهموا من قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، الإعفاء من المسؤولية.. وهٰكذا كانت سائر أحوالهم.

هٰذا جانب من القضية، والجانب الآخر هو مظهر الهزيمة النفسية واليأس والانتهاء إلىٰ حالة الاستحالة وذهنية الاستحالة، التي تؤدي إلىٰ السقوط أمام «الآخر»، وافتقاد أية قدرة علىٰ توظيف حتىٰ الإمكانات المتاحة، والاستسلام الكامل، حيث تصبح قوة «الآخر» وقدراته لا تقاوم ولا يمكن الوقوف أمامها ولا التعامل معها بأضعف الإيمان، فيكون التوقف والتراجع والجمود والموت، وتحويل المدن إلىٰ مقابر، والحياة إلىٰ متاحف، وتنطفىء الروح.

وليس أقل من ذٰلك خطورة غياب استشعار التحدي وشيوع ذهنية الاستسهال وعدم استيعاب وحسن تقدير الأمر وإعداد العدة المطلوبة لذٰلك، والظن بأن القضايا الكبرىٰ يمكن أن تعالج بحماس، أو رفع صوت، أو رغبة صادقة، أو خطبة عصماء، أو التوهم أن الجرأة في الإقدام علىٰ موقف دون إدراك لتداعياته وامتلاك لمقوماته، وبذٰلك تتحول الطاقات العمياء والتضحيات العشوائية الجاهزة دائماً للاستثارة لصالح العدو، وتفتح النوافذ المطلوبة لرؤية

العدو لمكامن ضعفنا، وتبصيره بكيفية القضاء علينا، ويصبح حالنا كحال ذٰلك السائل للرسول ﷺ عن تحديد موعد يوم القيامة، بقوله: «متىٰ الساعة؟»، ويكون جواب الرسول ﷺ بإعادته إلىٰ صوابه وموطن فاعليته بقوله: «**ماذا أعددتَ لها؟**».

وهٰذا الأمر أو هٰذا الجواب، هو المطلوب لحالنا التي نعاني منها، حيث يبقىٰ السؤال الكبير: ماذا أعددنا لقضايانا حتىٰ نكون في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا، فنتصرف في حدود إمكاناتنا المتاحة، وفي ضوء الظروف المحيطة بنا؟

وقد تكون المشكلة، كل المشكلة ـ كما أسلفنا ـ في غياب مبدأ التفكير الاستراتيجي أو وجود الخطة الاستراتيجية التي تتحدد في ضوء الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة، ووضع المنهج الصارم لعدم الخلط بين الإمكانيات والأمنيات، وهٰذا لا يتأتىٰ في المجالات جميعاً إلا بالإحاطة بالقضايا المطروحة، وبالإمكانات المتاحة، وبالظروف المحيطة، وبالزمن المطلوب، وبالاحتمالات المتوقعة.

ومعالجة المشكلة ـ فيما أرىٰ ـ تبدأ من الوقوف علىٰ طريق الحل، والمبادرة إلىٰ تصويب إيماننا في التعرف إلىٰ مقتضياته وإحياء فروض وتكاليف الكفاية في حياة الأمة.

إن فهم فروض الكفاية حق الفهم، كفيل باستنقاذ الأمة من وهدتها، ذٰلك بأن الأمة لا تخرج من العهدة والخلوص من الإثم ما لم تقم بهٰذه الفروض، أي تؤديها علىٰ الوجه الأكمل، وليس يعني ذٰلك مباشرتها فقط دون القيام بها ومن ثم الإيمان بأن النهوض رهين بالتخصص وتقسيم العمل، بحيث يتحقق لنا الإتقان والإبداع، وتتكامل المواقع، وتتعدد الأدوار، فلا تعالج المشكلة بالتمني والخطب والحماس، وإنما بالجهد والصبر والفهم، والممارسة العملية والاجتهاد، والخطأ والصواب، وهندسة الطاقات، وإحياء القابليات، ووضع تخطيط علمي وموضوعي وذكي للتخصصات، وتخطيط التعليم في ضوء متطلبات المجتمع ومؤشرات نموه المستقبلي، وتخليص الأمة

من التحشيد الكلامي الذي يصنع الرجل الملحمة الذي يدعي كل شيء.. تخليص الأمة من الأنصاب والأوثان البشرية، والتحول من الأشخاص إلىٰ القيم والأفكار.

ذلك أن نقل القدسية والعصمة من القيم والمبادئ إلىٰ الأشخاص التي يحملونها، علىٰ ما يجري عليهم من إمكانية الخطأ والصواب، سوف يؤدي إلىٰ التباس الأحوال، وضياع المعايير، وضلال الرؤية، حتىٰ تصل القضية إلىٰ مرحلة لا نحسد عليها، فيصبح أي تخطيئ أو نقد أو تقويم للشخص أو للشيخ يعني اعتداءً علىٰ الإسلام وتخطيئاً له، وهنا تبدأ مرحلة السقوط، حتىٰ لو توهمنا العافية، والوقوع في علل الأمم السابقة، الذي انتهت معه قيم الدين إلىٰ الأشخاص الذين يمثلون أو يتحدثون باسم الله، فيحلّون ويحرّمون ما يروق لهم.

إن غياب إدراك أهمية فروض الكفاية والإيمان بالتخصص وتقسيم العمل، سيؤدي إلىٰ بروز الرجل الملحمة الذي يتطاول علىٰ كل شيء ويدعي المعرفة بكل شيء، ولا يعتذر عن الإجابة عن شيء، ولا يعتذر عن خطأ وقع منه، فيبدو وكأنه المعصوم ويحتل مرتبة فوق مرتبة النبوة، وذٰلك علىٰ الرغم من رفع الشعارات الموهمة أو المخدرة وقراءة النصوص القرآنية التي تدعو إلىٰ التخصص والعلم والإحاطة، والنهي عن أن يقفو الإنسان ما ليس له به علم، وأن الرجال يُعرفون بالحق، وأن الحق لا يُعرف بالرجال، لٰكنها جميعاً صارت شعارات وليست شعائر يعيشها المسلم ويمارسها ويلتزم بها.

ولعل من أخطر المواقع اليوم ـ كما أسلفنا ـ هو الموقع الإعلامي تخصصاً وتأثيراً، فهو علم وفن وتخصص، وليس ادعاءً وتطاولاً، أو بعبارة أدق: هو ثمرة لمجموعة تخصصات متعددة ومتنوعة.

وقد لا تكون المشكلة دائماً بالمدعين والمتطاولين علىٰ ما يحسنون وما لا يحسنون، وإنما بالمجتمعات المتخلفة الفاقدة للرؤية والمعيار، التي يصعب عليها التمييز، لذٰلك تبرز من خلالها قيادات إعلامية خائبة، وتصبح هٰذه المجتمعات مجالاً لكل مدعٍ للطب والعلم والدين والسحر والشعوذة

والخوارق. . . إلخ، حيث لا يزال يصدق علينا، وعلىٰ معظم المجتمعات المتخلفة في المجال الإعلامي وغيره، المثل أو القاعدة السائدة في مجال الاقتصاد: «دكان القرية سوق المدينة»، لأننا ما نزال نعيش في مرحلة دكان القرية، فصاحبها يبيع كل شيء، ويكدس كل شيء، من الأغذية والأحذية والقماش والأدوات المنزلية والمبيدات الحشرية ومواد الاشتعال وغيرها، ويدّعي كل شيء.

فالزعامة تكون للأعلىٰ صوتاً، والأسمك حنجرة، والأكثر ادعاءً، والأقدر تطاولاً، وليس للأعلم والأكثر تخصصاً.

الإمكان الإعلامي:

وعلىٰ الرغم من كل هٰذا الواقع، فإن ما نمتلكه من وسائل الإعلام، كمّاً وكيفاً، وما نمتلكه من نماذج الخطاب في الكتاب والسنة، وما نرتكز إليه من التجربة الحضارية التاريخية، وما نحمله ونتميز به من رسالة محلها ورصيدها الفِطرة الإنسانية، يناقض تماماً هٰذه الحقيقة الْمُرّة التي انتهت الأمة إليها، ويشكل شاهد الإدانة لهٰذا الواقع الإعلامي الذي نحن عليه.

إن المنبر الذي اتخذه الرسول القدوة ﷺ وكان أحد مقومات المجتمع الإسلامي في فترة التأسيس، منذ الخطوات الأولىٰ للدولة المسلمة والمجتمع الإسلامي، قد مضىٰ علىٰ عمره أكثر من أربعة عشر قرناً، من حيث العمق الزماني والتاريخي، وإن مساحة ما تمتلكه الأمة المسلمة اليوم من المنابر والمساجد المنتشرة في هٰذه المساحات الهائلة من العالم الإسلامي والعالم، والمزروعة في باطن المجتمع وجنباته المتعددة، وقراه وأمصاره، إضافة إلىٰ هٰذه الطاقات والكتل البشرية من جمهور المتلقين الذين يحضرون إلىٰ الاستماع والإنصات طائعين مختارين، يعتقدون أن الاستماع والفهم والاستيعاب جزء من الدين، وأصل في التدين الصحيح، وما تضخه المحاريب من التلاوة لآيات القرآن الكريم، محور المجاهدة ومنطلق العقيدة والرسالة، خمس مرات في اليوم والليلة، وما يحمله البيان النبوي من جوامع الكلم

والبلاغ المبين الذي يمثل دليلاً وأسوة، قمين بأن يحقق لنا ما نصبو إليه، وينتشلنا مما نعانيه.

إن هٰذا المخزون الإعلامي والدعوي العظيم، علىٰ مستوىٰ الفكرة والوسيلة والعمل التاريخي والمساحة الأفقية، يشيرُ إلىٰ حد بعيد إلىٰ القدرات التي نملكها ونتميز بها، إلىٰ درجة يمكن القول معها: إننا ما نزال نمتلك، رغم التخلف والعجز والحصار والغزو الإعلامي، من الإمكانات الإعلامية المؤثرة، أكثر بكثير مما يمتلك غيرنا من أي أمة من الأمم، لٰكن هٰذه المنابر والمواقع الإعلامية تعاني اليوم من العطالة والإصابة البالغة والجمود والتيبس القاتل.. لقد انطفأت فاعليتها وخبا نورها، وأصبحت وسائلنا الإعلامية ومنابرنا عبئاً علينا بدل أن تكون سنداً لنا، ومع ذٰلك نرفع أصواتنا بمر الشكوىٰ من وسائل الإعلام وما تحمله لنا من السلبيات والإصابات، وكيف وراءها اليهود والصليبيون وأعداء الدين، الذين يتآمرون علينا صباح مساء، وبذٰلك ندع ونعطل ما نملكه، ونتطلع إلىٰ ما يملكنا، فيزداد عجزنا وتتعمق مأساتنا.

وما أعتقد أننا بما يتوفر لدينا من تخصصات إعلامية حقيقية ـ هٰذا إن وجدت ـ قادرين علىٰ تغطية بعض أجزاء أو أزمان المسألة الإعلامية، إلا إذا ظننا أن الإعلام أن نقف خطباء إذا كتبنا، أو إذا تحدثنا، أو حاورنا، أو ناظرنا، أو حاضرنا، أو مارسنا التربية والتعليم، وكذٰلك سائر الأوعية الإعلامية الأخرىٰ.

والناظر فيما يسمىٰ الإعلام الديني والإسلامي في إطار الصفحات الدينية في الجرائد، مضموناً وإخراجاً، وبعض البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، لا يفاجأ كثيراً بالحال التي نحن عليها، علماً بأننا أمة القرآن الكريم، الذي كان محور البلاغ المبين، ووسيلة مجاهدة «الآخر»، قال تعالىٰ: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان]، وكان غاية ما يملكه الكفار محاولة الحصار الإعلامي للقرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت].

إن القرآن الكريم الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان، يمتلك صفة الهيمنة في العقيدة والعبادة والتشريع والثقافة والإعلام، كما يمتلك من خصائص ومواصفات الخطاب الإعلامي ما يحقق له خاصية حماية الذات، واستنقاذ «الآخر» وإلحاق الرحمة به، لو أدرك المسلمون أبعاد هٰذا الخطاب وكيفية التعامل معه والقبس منه.

لقد ارتكز الخطاب الإعلامي في القرآن والبيان النبوي علىٰ العقل، وانطلق من الوحي، وتوجه صوب الفطرة الإنسانية، واستخدم الأسلوب البياني والبرهاني والعرفاني، ووثق طروحاته بشهادة الواقع، وأفاد من عبرة التاريخ ومسيرة الأمم السابقة، وعرض مشاهد لواقعها في العقيدة والسياسة والتشريع والفكر والثقافة والعادات والأخلاق والتوارث الاجتماعي، ووظف لذٰلك ـ كما أشرنا ـ القصة، والحوار، والمناظرة، والمباهلة، والمناقشة، والمثل السائر، والعواقب التي أفضت إليها المقدمات، كشواهد علىٰ صدقية المعالجة والدعوة. وجاء الخطاب القرآني ثمرة للإحاطة بحال المخاطَب من كل جانب.. ولم يكتف القرآن برصد واقع المخاطَبين وتحديد أسباب إصاباتهم، وإنما تجاوز إلىٰ الكشف الواضح والصريح عن عقائدهم وأفكارهم وطوايا أنفسهم، ليوافق الكلام مقتضىٰ الحال، وليوضح السنة المطردة وقانون حركة التاريخ التي حكمت حياتهم.

لذٰلك نجد القرآن اهتم بفن صياغة الكلمة، وفن اختيار الكلمة المناسبة، وفن اختيار الوقت المناسب، والتوجه بذٰلك صوب الإنسان المناسب، وأخذ بمبدأ التدرج في التربية وبناء اللبنات الفكرية والتشريعية.. كما نجد أن مواصفات الخطاب القرآني، الذي استخدم جميع وسائل التعبير وأساليبه، تعامل مع المخاطبين بحسب طبيعة الحال وهدف المعالجة التي يتوجه إليها الخطاب، فخطاب الدعوة، له مواصفاته وخصائصه وهي: الدفع بالتي هي أحسن: قال تعالىٰ: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].. الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، قال تعالىٰ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].. والقول اللين، قال تعالىٰ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ

﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ ۝٤٤﴾ [طه].. وخطاب المجادلة له مواصفاته، وخطاب المباهلة له مواصفاته، وخطاب العقيدة له براهينه ومقتضياته، وخطاب المعركة له أساليبه وإثاراته ومحرضاته، وخطاب التعبئة النفسية والإعداد له مقوماته، وخطاب الحوار له مجالاته وطرائقه.

حتىٰ لنكاد نقول: إن الكثير من جوانب المشكلة الدعوية والإعلامية اليوم، هو في هٰذا الخلط في الأسلوب المطلوب، والتداخل والالتباس الرعيب بين مواصفات خطاب الدولة، وخطاب الأمة، وخطاب الدعوة، وخطاب المعركة، وخطاب التربية، وخطاب التشريع، وخطاب العقيدة، والخطاب الاجتماعي.

لقد خاطب القرآنُ الإنسانَ كله، بعقله وعواطفه وفطرته، ومصلحته ومقاصده، وتاريخه ومصيره، بما يوقظ وعيه بشكل عام، وليس إيقاظ عقله أو عواطفه فقط، وعرض نماذج لطبيعة المجتمعات الذي توجه إليها الخطاب، ومعاناتها، بلغت من المساحات التعبيرية ما لا يقل عن طرح مبادئ الإسلام وقيمه.

لقد بيّن القرآن الكريم عقائد هٰذه المجتمعات، التاريخية والحاضرة، وعاداتها ومشكلاتها الاجتماعية، أي أن الخطاب انطلق في تعاطيه مع «الآخر»، من فهم هٰذا «الآخر»، فجاء الخطاب مطابقاً لمقتضىٰ الحال وليس رسماً بالفراغ.

فكيف سيكون الحال لو استوعب المسلمون مواصفات الخطاب في القرآن، وكانوا في مستوىٰ إسلامهم وعصرهم من الناحية الإعلامية؟

تدين بلا تخصص:

وقد يكون بعض جوانب المشكلة التي نعاني منها، والتي جاءت ثمرة لانسلاخنا الثقافي والإعلامي عن الإسلام، هٰذا الانفصال الرعيب بين وجود تدين وإخلاص وتوثب بدون تخصص من جانب، ووجود تخصص فاقد للمرجعية والرؤية الشرعية، التي تمنح المعيار والقدرة علىٰ بلورة رؤية أو

فلسفة إعلامية، منطلقة من قيمنا في الكتاب والسنة، من جانب آخر.. رؤية محققة للهدف ومقاصد الشريعة، ومتسلحة بالوسائل والتقنيات الإعلامية، قادرة علىٰ الاستنبات بدل الاستيراد، والإبداع من خلال الذات بدل التكديس والتظاهر الإعلامي.

وهنا لا بد أن نقول: بأن الكثير من المؤسسات الأكاديمية الموجودة في العالم الإسلامي، المسكونة بثقافة وحضارة «الآخر»، ما تزال رهينة لكتابه ومنهجه ومرجعه وخريج معاهده، والافتتان بالتقدم الرهيب علىٰ مستوىٰ الصوت واللون والصورة، لم تستطع أن تقدم شيئاً يذكر، لقد قدمت محاولات مدبلجة لا تسمن ولا تغني من جوع، واحتمت بالأسوار والتقاليد الأكاديمية، لتحول دون النقد والمراجعة والتقويم، وكأن مفهوماتها مقدسة لا تمس، حتىٰ ولو تحولت إلىٰ استنقاع الأمة وتكريس تخلفها.

ونرىٰ أنه لا بد أن نذكر أن انتماء الإنسان للإسلام أو لمؤسسات وجماعات إسلامية، لا يمنحه المرجعية الشرعية ومن ثم القدرة علىٰ إبداع رؤى إسلامية مقدورة، بل قد يقع ويوقع الكثير من المتلقين، سواء كانوا من الطلبة أو من الجمهور، بحفر يصعب ردمها وتجاوزها.. وحتىٰ نستطيع ردم هوة التخلف والفصام بين تدين بلا تخصص، وتخصص بلا تدين سليم، لا بد أن تبرز في حياتنا الإعلامية، كما هو الحال في المسألة الاقتصادية والمصرفية، مؤسسات تشكل العقل الجماعي المتكامل، من شتىٰ التخصصات، تمارس في أجوائها المفاكرة والمشاورة والمثاقفة والحوار والتخطيط والتقويم ودراسة الجدوىٰ لأعمالنا في المجالات المتعددة، حتىٰ نسترد حياتنا الإسلامية بشكل صحيح، ونقضي علىٰ ذلك الفصام الخطير، وننطلق إلىٰ سائر التخصصات في شعب المعرفة من مرجعية شرعية، تكون معرفة الوحي فيها المعيار والمنطلق والإطار المرجعي.

ولئن كان مفهوم الفلسفة يعني اليوم من بعض الوجوه، النظر لإنتاج العقل والعلم بالعقل، فإن العقيدة تعني من كل الوجوه النظر بالوحي لإنتاج العقل والعلم.

ولعله من الإنصاف القول: بأن هناك محاولات لبلورة رؤية إعلامية، وتحديد بعض الملامح والمعالم الرئيسة للمنهج الإسلامي في الإعلام، علىٰ الرغم من أن الجهود التي تناولت المنظور الإسلامي للإعلام بما فيها ما يطلق عليه: «الجهود الأكاديمية»، لا تزال متواضعة لا ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ المنبر الإسلامي المطلوب، ولا تحقق الاضطلاع بمهمة البلاغ المبين، كما أنها لا ترقىٰ إلىٰ مستوىٰ العصر، بكل عطائه وتقنياته الإعلامية، وكأن الإعلام في عالم المسلمين ما يزال يعاني غربة الزمان والمكان.

ولعل السبب في ذٰلك اتساع فجوة التخلف بين الماضي المشرق والواقع المتخلف، شأنها في ذٰلك شأن الفجوة القائمة بين ما يسمىٰ الإعلام الإسلامي ـ تجاوزاً ـ والإعلام العالمي، حتىٰ انتهىٰ عالمنا الإسلامي إلىٰ موقع التلقي لكل ما يُصَبُّ عليه، بحيث تكاد تكون معظم مشاركاته تمثل رجع الصدىٰ للإعلام العالمي، وإعادة إنتاجه وإرساله.

وما لم نحي فروض الكفاية في الحياة الإسلامية، ونخطط لتحصيل الاختصاص في شعب المعرفة جميعها، ويتم تقسيم العمل، وتتكامل الأدوار في بناء العقل الجماعي، الذي يمتلك الحواس الاختصاصية جميعاً، ونخلص من مركب النقص الذي يقود إلىٰ الادعاء والفخر المخدر، لتعويض هٰذا المركب، وما لم نتخلص من عقدة الرجل الملحمة الذي يدعي العلم والفهم في كل شيء، فسنبقىٰ نراوح في مكاننا، إن لم نكن نتراجع.

فالإعلام علم وفن، بل هو ثمرة لمجموعة علوم اجتماعية وإنسانية، والأمة المسلمة تمتلك القيم من عطاء الوحي في الكتاب والسنة، التي تشكل لها المعيار الذي يمكنها من الإفادة من الإنتاج الإعلامي العالمي دون إصابات.

وإذا عرفنا أن الحوار الحضاري، أو الصراع الحضاري، ميدانه الإعلام وسلاحه اليوم الإعلام، الذي بدأ يحتل السماء والأرض، ويرسل شبكته العنكبوتية (الإنترنيت) لتحيط بالإنسان وتحاصره من كل جانب، لتشل حركته الذهنية، والتحكم به من قِبَل الأقوىٰ، وأن الناس علىٰ دين إعلامهم ـ كما

يقال ـ أدركنا المخاطر الكبيرة التي تنتظرنا علىٰ أعتاب القرن الحادي والعشرين، حيث لا بد من المسارعة في فتح ملف الإعلام، وإعادة مراجعته وتقويمه وتنسيق الجهود، ووضع ولو خطوة صحيحة علىٰ الطريق، قادرة علىٰ توظيف وسائل وفنون الإعلام المعاصرة، حيث تبقىٰ الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، إذا أحسنا تقديمها.

فالمعركة اليوم ـ فيما أرىٰ ـ سوف يحسمها السلاح الإعلامي، والجهاد الإعلامي، أو البلاغ المبين، الذي يمثل غاية رسالة الإسلام ومهمة الدعاة.

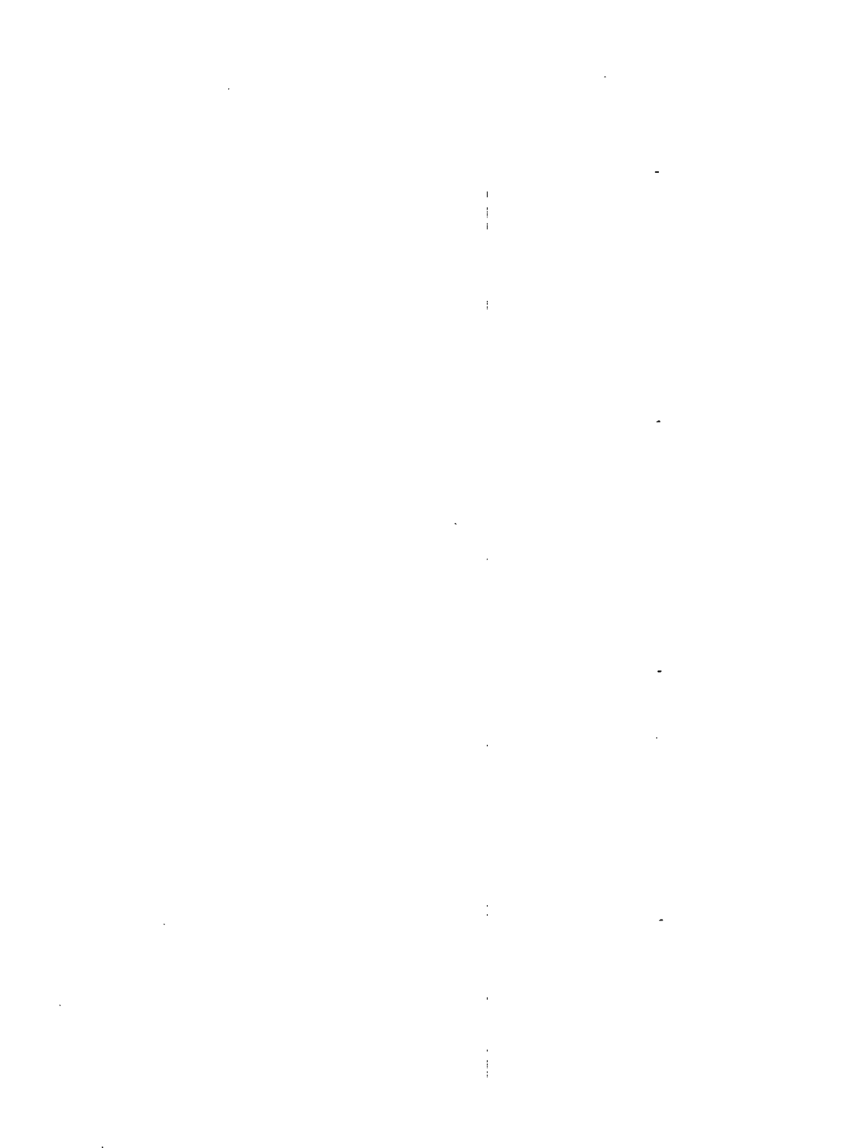
وتبقىٰ لتلك المحاولات أهميتها، فهي تضع لبنة علىٰ طريق البناء المأمول، وتفك بعض القيود الذهنية التي لحقت بالوسائل التي أساسها التطور، وتصلح بعض الخلل والعطب الذي لحق بأدوات توصيل الإسلام إلىٰ الإنسان، وتحقيق الانفعال به، وتخليصه من حياة الضنك، وتخليصه من العبودية، وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، والعودة به إلى الله عبداً متحرراً من جميع الوثنيات.

والله غالب علىٰ أمره.

مُشكِلاتٌ مِنْ صُنْع الإنسَان

أزمَة الغِذَاء

١٧/ ٣٤٨٥



حين أنشأنا الله من الأرض واستعمرنا فيها، اعتبر الاطمئنان الإنساني إحدىٰ نعمه التي لا تتوفر إلا بتحقيق الأمن الغذائي، والأمن السياسي ، قال تعالىٰ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ [قريش].. وهي نعمة تقتضي التأمل المستمر والتفكر الدائب للتعرف علىٰ المنعم الحقيقي، واستحقاقه العبادة وإفراده بها، شكراً له ورجاء استمرارها ودوامها.. وتحصيل هذه النعمة مرهون بنية الإنسان، وعزيمته وكسبه، فالله سبحانه وتعالىٰ امتنَّ علىٰ قريش، كأنموذج بشري وحالة إنسانية خالدة، بما توفر لها من الأمن في حركتها وتجارتها، وما تحقق لها من الكسب المادي، الذي يدفع عنها حاجتها، ويدعوها للتطلع إلىٰ المثل الأعلىٰ والتعرف علىٰ المنعم وإخلاص العبودية له.

ولتحقيق هٰذا الأمن والاطمئنان والوقاية من تحول ذٰلك إلىٰ بؤرة للصراع المستمر، ربط الله سبحانه وتعالىٰ قضية الأجل ومشكلة الرزق، اللتين تشكلان المحور الأساس لقلق الإنسان وهواجسه، وتقبعان وراء الكثير من سلوكه وصراعاته، بواهب الحياة، وخالق الكون محل الرزق، ومتحصلتين بحركة الإنسان وسعيه، يقول الرسول ﷺ: **«إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي، أن نَفْساً لنْ تموتَ حتىٰ تَستكْمِلَ أجلها، وتَستوعبَ رِزقَها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطَّلبِ، ولا يَحملنَّ أحدَكم استبطاءُ الرِّزقِ أن يطلُبَهُ بمعصيةِ الله، فإن الله تعالىٰ لا ينالُ ما عندَهُ إلا بطاعتِهِ»**[1].

لذٰلك فإن المسلم اليوم مدعو في هذه القضية التي تشكل محوراً لحركة الحياة ، وفي غيرها ، لتقديم الأنموذج العملي، الذي ما يزال غائباً بالأقدار المطلوبة، والتدليل علىٰ خلود القيم الإسلامية وتجردها عن حدود الزمان

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية».

والمكان، وذلك بإثبات قدرتها علىٰ الإنتاج في كل حين، والعمل علىٰ امتلاك الوسائل المتقدمة والمتطورة لإظهار الدين وإبراز إمكاناته في معالجة أزمة الحضارة الإنسانية، وحل مشكلة الإنسان، وإيقاف دواعي تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، مصدر الشر في العالم، والقضاء علىٰ أسباب القلق النفسي والصراع الطبقي، وتحقيق الأمن من الخوف مهما كان مصدره، وتوفير الأمن الغذائي، وتخليص الإنسانية من ويلاتها التي تتركز حول هاتين المشكلتين وربطهما بخالق تلك النعم، وتأهيلها لعبادته كما شرع، واعتبار أنماط السعي والسلوك البشري مؤثراً في تحقيق الأمن من الخوف والإطعام من الجوع.

لقد آن الأوان بعد هذه الفترة الطويلة من السعي لتحقيق الذات والمواجهات والتجارب المضنية، أن تتلمس الصحوة الإسلامية طريقها، وتراجع مسالكها، وتصوب أفعالها، وتفيد من تجاربها، وتتلمس الحكمة حيث تجدها، وتتحول من الفكر إلىٰ الفعل، ومن الاكتفاء بممارسة التدين ثقافة عند بعض أفرادها إلىٰ ممارسته عبودية وعبادة أيضاً، والانتقال من السير خلف المجتمع والاكتفاء بالحكم علىٰ أفعال الناس والإدانة لممارساتهم، إلىٰ الإمام الاجتماعيّ وتقديم الفعل المثير للاقتداء، ومحاولة التوسع في دوائر الخير الموجودة في المجتمعات الحالية بقدر الاستطاعة، والتعامل مع مشكلات الناس عن قرب، من خلال اجتهاد متبصر بالعواقب، والتوظيف الأفضل للاستطاعات المتوفرة، والقناعة بأنه لا بد أن نكون نحن أدوات التغيير والإصلاح في الدوائر التي نملكها، وعدم التطاول إلىٰ ما لا نملك علىٰ حساب تفريطنا بما نملك لتسويغ قصورنا وعجزنا، وإعادة النظر في مسلمات كثيرة تحكم حياتنا، ونماذج تديننا لم ننزلها منازلها الصحيحة، أو لم نستوعبها حتىٰ كادت تتحول إلىٰ معوقات.

فمسلمة: خذوا الإسلام جملة أو دعوه، مسلمة لا بد من استيعابها، فأخْذُ الإسلام جملة علىٰ مستوىٰ الإيمان والتصور أمر صحيح لا شك فيه، والكافر ببعضه كالكافر بكله، لٰكن ذٰلك علىٰ مستوىٰ الاستطاعات وأقدار التدين التي ترتفع وتنخفض كلام محل نظر! وفهم كيفية ممارسة التدين في

ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، قضية علىٰ غاية من الأهمية.. لذٰلك فالحاجة مستمرة إلىٰ البحث والمداولة.

ولا نحسب أن الذي بذل استطاعته في التطبيق للقيم الإسلامية، وقضى قبل أن يستكمل جميع الأحكام: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، لم يطبق الإسلام، إذا كان ينوي ويتطلع للوصول إلىٰ حالة الكمال والاكتمال.

ولعل من المفارقات الخطيرة في هٰذا السياق، أن أعداء الإسلام بدأوا يستخفون ويستغلون بعض التصورات عند بعض العاملين للإسلام ليقولوا بأن: المجتمعات الحالية غير مهيأة لتطبيق القيم الإسلامية أو الشريعة الإسلامية، وأنه لا بد من تحضيرها. وطبعاً تحضيرها ـ في نظرهم ـ يتم من خلال تطبيق قيم أخرىٰ غير القيم الإسلامية! ولا ندري حقاً كيف يمكن أن تحضر المجتمعات بتطبيق قيم غير إسلامية، لتصبح مهيأة لتطبيق القيم الإسلامية؟!

ولا نرىٰ حاجة لإعادة القول: بأن الإسلام يتعامل مع الإنسان من حيث هو، وبمقدار استطاعته، فإذا استنفد الإنسان أو الجماعة أو المجتمع استطاعته تماماً فقد طبق الإسلام الذي وقع التكليف به في ضوء استطاعته، وما خرج عن استطاعته لا يقع به التكليف أصلاً.

لذٰلك نرىٰ أن التقدم والدخول في دوائر المجتمع المدني، والتوسع بجوانب الخير فيه، وتقديم الرؤية الإسلامية لمشكلاته، وممارسة تطبيقها بالأقدار الممكنة وبالأسلوب الشرعي، وتفكيك القيود التي أصبحت كالمسلَّمات والأقدار المنزلة في شل حركة الدعوة إلى الله، أصبح من الأولويات، فالمسلم الحق هو الذي يفكر دائماً بالفرار من قدر إلىٰ قدر أحب إلى الله، ويكون قادراً علىٰ معرفة المتاح وكيفية التعامل معه.

أزمة عدم التفرغ لفقه التخصصات:

وفي اعتقادنا أننا لا نستطيع أن نتقدم باتجاه المجتمع والانخراط في مؤسساته، وتقديم رؤية إسلامية لحل مشكلاته، والتوسع في دوائر الخير فيه وتنميتها، وتقديم النماذج المثيرة للاقتداء، من خلال التمني والرغبات: ﴿لَّيْسَ

﴿بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، بعيداً عن امتلاك الوسائل المتقدمة، وذٰلك ما لا يتحقق إلا بإحياء الفروض الكفائية، وإشاعة التخصص في الجوانب العلمية والمعرفية المتعددة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في التخصص النوعي، الذي يلتزم خلق المعرفة وينضبط بهدف العلم في إطار مرجعية القيم الإسلامية، حيث يصبح التخصص في خدمة العقيدة، ذٰلك أن التحصن بالقيم قد لا يحل كل المشكلة إذا لم نكن قادرين علىٰ توليد البرامج والرؤىٰ التي تتقدم باتجاه مشكلات الأمة، من خلال التوفر علىٰ الاختصاصات الدقيقة.

والأمر الذي قد يدعو للحيرة حقاً، أن الثغور المفتوحة في المجتمع في شتىٰ المجالات، أكثر من أن تحصىٰ، وجميعها يستدعي المرابطة من المتخصصين المتميزين، الذين يمتلكون الرؤية الثقافية الإسلامية والمرجعية الشرعية، والبصارة بقضايا المجتمع، والتخصص بالعلوم المختلفة، ومع ذٰلك نرىٰ الكثير من العاملين في الحقل الإسلامي تضيق عليهم الأرض بما رحبت، وتضيق بهم أنفسهم، وينسحبون من هٰذا الفضاء الذي يحقق الارتقاء ويلحق الرحمة ويعظم الأجر، ويحبسون أنفسهم في دوائر ضيقة، تحمل العنت، وقد تضيع الأجر والعمر معاً.

ولعل من الأمور الملفتة أيضاً، أو من الإصابات المزمنة، أن الكثير من المتخصصين الذين أفنوا أموالهم وأعمارهم في تخصصات علىٰ غاية من الأهمية في بناء المجتمع والارتقاء به وتحقيق الكفاية له، ونتيجة لرؤية حسيرة في إدراك الأولويات، يغادرون اختصاصاتهم باسم الدين والتدين، إلىٰ الدخول والتقحم في معالجة قضايا واعتلاء منابر لم يعدوا لها، وحسبنا أن نقول: إنهم عجزوا عن تحقيق الرؤية الإسلامية في ميادين الاختصاص، فانسحبوا من المجتمع إلىٰ إشغال مواضع ليست لهم، ولا من اختصاصهم، وتركوا تلك الثغور مفتوحة، ومع ذٰلك لا يتورعون عن إدانة المجتمعات القائمة ووصمها بالسعي لفصل الدين عن الحياة، وينسون أنهم جعلوا أنفسهم وممارساتهم أدوات ووسائل لهٰذا الفصل، سواء برؤيتهم أو بواقع حالهم.

وهٰذه الحالة المرضية التي ما تزال تتقدم في المجتمعات الإسلامية، بسبب من التوارث الاجتماعي، لم تنج منها بعض مؤسسات العمل الإسلامي، بل نكاد نقول: إنها تكرسها، تستدعي الصورة المقابلة البائسة والمحزنة حقاً، وهي محاولة التقحم التي ما يزال يمارسها بعض الدعاة، حيث يُدخل نفسه في بحث ومعالجة قضايا ليست من اختصاصه ولا من اهتمامه ولٰكن من ادعائه.. وهٰكذا تتقاطع خيوط الحياة وتضطرب في النسيج الاجتماعي الإسلامي، وتنعدم الرؤية، ويسود سوء التقدير، ويعم التقليد والركود، وينمو التخلف وتهدر الطاقات.

وما لم نعد النظر في طرائق بناء الإنسان وكيفيات تشكيله الثقافي، ونبصر المواقع والثغور المفتوحة، ونشيع التخصصات في مجالات الحياة المتعددة، ونستشعر أن النفرة للفقه فيها دين من الدين، ونحقق الرؤية الإسلامية لضبط مسيرة العلم، وتحديد أهدافه، وبناء نظام معرفي إسلامي، ونتحقق بقدر من الحرية علىٰ الأقل في مناخ العمل والمؤسسات الإسلامية، التي تنعىٰ علىٰ غيرها فقدان الحرية والشورىٰ ولا تمارسها بالأقدار المطلوبة، ونحقق الاصطفاء المسلكي، فتختار الأعمال أصحابها، ونختار للناس أعمالهم التي تلائمهم، ونعيد نسيج المجتمع وتكامل وظائفه، فستبقىٰ خطبنا وشعاراتنا صيحة في واد، وتستمر الحالة التي يكثر فيها الخطباء ويغيب عنها الخبراء.

الإنسان يصنع مشكلاته:

لذٰلك نقول: إن جميع المشكلات والأزمات التي تعاني منها البشرية، هي في الحقيقة مشكلات من صنع الإنسان نفسه، والإنسان فيها هو الجاني وهو الضحية في الوقت نفسه، وأية معالجة للمشكلات والأزمات بعيدة عن التفكير بإعادة صياغة الإنسان وتحصينه بالعقيدة الصحيحة، التي تمنحه الثقافة والرؤية للكون والحياة، التي تنبع من داخله وتتلاءم مع قناعاته وتحقق إنسانيته، وتمنحه كيفيات التعامل، وتشعره بالرقابة والمسؤولية عن مسالكه فيما

يفعل وما يدع، فسوف تبوء بالفشل، وتعالج الآثار وتغفل الأسباب.

ولعل مشكلة الغذاء بالذات، الذي هو قوام الحياة، تعتبر من أخطر المشكلات التي رافقت الإنسان في تاريخه الطويل منذ فجر البشرية، وما كانت تمتلك من وسائل الكسب البسيطة، وحتىٰ الوقت الحاضر، علىٰ الرغم من كل التطورات والتقنيات الهائلة التي توفرت في هٰذا المجال.

وقد يكون الكثير من الأزمات الإنسانية الأخرىٰ هي في الحقيقة ثمرة لأزمة الغذاء، بل لعل من أسباب الحروب الرئيسة والصراعات الدولية والإقليمية، ما يسمىٰ بالدوافع الاقتصادية للحروب والفتوحات.. وقد تكون الفلسفات المتعددة للتعامل مع الطبيعة والبيئة المحيطة، وسوء أو حسن التعامل معها، مشبعة بالدوافع الاقتصادية وكيفية التعامل مع مشكلة الغذاء.. فالصراع الطبقي، والاحتكارات العالمية، والاستعمار وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، الذي هو مصدر الشر في العالم، من أسبابه الأثرة والدافع الاقتصادي، وسيطرة نزعة التملك والخوف من المستقبل، لدرجة لم تر معها بعض المذاهب والفلسفات المادية بعداً آخر للحياة ودافعاً آخر للحروب والفتوحات إلا هٰذا العامل.

لذٰلك فقد لا يكون غريباً أو مستغرباً أن العقيدة والتربية الإسلامية ركزت علىٰ الإنسان وإعادة صياغته، وبناء رؤيته للحياة، وتنظيم مسالكه في التعامل معها، أكثر من التركيز علىٰ أشيائه.. وتمحور التركيز علىٰ ما يمكن اعتباره من أخطر مشكلات الإنسان التي تساهم بقلقه وتنغيص حياته وشقوته، وفي مقدمة هٰذه المشكلات مشكلة الرزق أو الغذاء ومشكلة الحياة، حيث جعل الله الإيمان بأنها قدر مكتوب ومستقبل مضمون، من أركان الإيمان وبناء الإسلام.

فقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقال: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات]، وأقسم الله سبحانه وتعالىٰ أن هٰذا الرزق المخزون يقين وحق سوف يتحقق بشكل محس، كمثل النطق الذي أمكن الله الإنسان منه بقدر وخلق أعضاءه، حق يحس به كل إنسان: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات]. فالفهم الإسلامي

السليم، أن النطق لا يتحصل إلا بتشغيل جهازه، وأن الرزق لا يكسب إلا بفعل صاحبه.

وجاءت السنة المبينة لتؤكد هذه الرؤية والفلسفة لقضية الرزق. فقال الرسول ﷺ: **«إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي، أن نَفْساً لنْ تموتَ حتىٰ تَستكْملَ أجلها، وتَستوعبَ رِزقَها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطَّلبِ، ولا يَحملنَّ أحدَكم استبطاءُ الرِّزقِ أن يطلُبَهُ بمعصيةِ الله، فإن الله تعالىٰ لا ينالُ ما عندَهُ إلا بطاعتِهِ»**[1].

فالرزق مضمون من الله، والسعي لتحصيله مرتبط بالإنسان:

ولو كانت الأرزاق تجري علىٰ الحجىٰ   هلكن إذن من جهلهن البهائم

وضمان الرزق من الله لا يعني التواكل والقعود عن طلب الرزق، وإنما هو وعد وضمان من الله للإنسان أنه إذا تحرك يتحقق المطلوب.. وهٰذا التحرك في طلب الرزق، جعل عبادة وتكليفاً شرعياً في الرؤية الإسلامية.

والإسلام الذي ربط قضية الرزق بعقيدة القدر، أطَّره بالوضع الخلقي وحسن الممارسة في تسخير الطبيعة وكيفية التعامل مع عطائها، وأقام العلاقة التعادلية والتبادلية بين القيم الخلقية والوفرة الاقتصادية، ذٰلك أن القيم الخلقية الإسلامية تدفع إلىٰ العمل، وتعتبره من أفضل الكسب، كما أنها تحمي الممارسة من العبث والهدر والعدوان.. والنصوص في ذٰلك ووقائع الممارسات من عصر النبوة وجيل خير القرون أكثر من أن تحصىٰ، والقصص القرآني الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان يقدم العبرة المستمرة عن ذٰلك الارتباط بين القيم الخلقية بكل أبعادها والوفرة الاقتصادية، كما يؤكد علىٰ أن الانحلال الخلقي يسبق الانهيار الاقتصادي، وكيف أن العلاقة بينهما تلازمية، وأن اضطراب هذه العلاقة سبيل انقراض الأمم وسقوط الحضارات وتحكم الأزمات.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ إيراد الأدلة والنماذج والأمثلة عن هٰذا التلازم

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية».

والارتباط، أو عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير والعدوان علىٰ البيئة والطبيعة، ومعالجة نزوع الإنسان إلىٰ حب الاستهلاك وغريزة التملك عنده، لأن الأمر في غاية الوضوح.

فالمشكلة إذن هي مشكلة الإنسان، الذي هو الجاني وهو الضحية ـ كما أسلفنا ـ ولَيست مشكلة الموارد.. إنها مشكلة القيم التي تحكم فلسفة الإنسان وتشكل بعده الثقافي، وتقبع وراء مسالكه وتعامله مع الطبيعة والآخر.. مشكلة الأثرة، وسوء التوزيع، وغياب التكامل.

مؤشرات رقمية:

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلىٰ بعض الأرقام التي تعتبر من المؤشرات علىٰ أسباب الإشكالية وأزمة الغذاء، التي يعيشها الإنسان في أكثر مناطق العالم.

لقد كانت حصيلة القرون الثلاثة الماضية من هيمنة الغرب بحريته الاقتصادية، كارثة علىٰ مستوىٰ الكون بأسره: ففي عام ١٩٩٢م نلاحظ أن ٨٠٪ من الخيرات الطبيعية في العالم يتم استهلاكها من طرف ٢٠٪ من سكان العالم.. ونتيجة هٰذا التوزيع الجائر، يموت سنوياً من الجوع ٢٥ مليوناً من البشر... والسبب هو أنموذج التنمية المفروض من الغرب...

فقد أعلن صندوق الأمم المتحدة للتنمية أن البون الشاسع بين البلدان الأكثر غنًى والبلدان الأكثر فقراً، تضاعف خلال ٣٠ سنة..

«ففي فرنسا مثلاً عام ١٩٩٢م، يتصرف ٦٪ من الشعب في ٥٠٪ من الثروات... وفي الولايات المتحدة يمسك ٥٪ بحوالي ٩٠٪ من الثروات الوطنية»[1].

فالدلالة واضحة علىٰ أن المشكلة كل المشكلة في الفلسفة التي تحكم

---

(١) انظر: «كيف يشارك الإسلام في الحضارة الإنسانية؟» لرجاء جارودي، ضمن أعمال ندوة: الثقافة العربية.. الواقع وآفاق المستقبل، التي نظمتها جامعة قطر في الفترة ١٢ ـ ١٥ إبريل ١٩٩٣م، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣).

المسالك وينتج عنها سوء التوزيع والظلم الاجتماعي، وليست المشكلة نضوب الموارد.

وخلاصة القول: إن المشكلة ليست في عجز الطبيعة، وإنما هي في مسؤولية الإنسان.

وقد عرض الباحث المتمكن محمد خليفة للموضوع باستفاضة وتعمق في بحث بعنوان: «الأزمة الغذائية في العالم والوطن العربي»، نشره عام ١٩٩١م علىٰ حلقات في صحيفة «الراية» القطرية، نورد هنا بعضاً مما جاء فيه، لفائدته وأهميته:

[• لقد أجرىٰ علماء مخلصون للجنس البشري أبحاثاً كبيرة وهامة عن قدرة الطبيعة علىٰ تلبية حاجات الناس الغذائية في ضوء المعدلات الحالية في التزايد السكاني، وخلصوا إلىٰ نتائج باهرة تقضي علىٰ الرؤيا التشاؤمية السوداوية التي صاغها (الراهب) مالتوس قبل مائة عام.. وفيما يلي بعض خلاصتها:

تبلغ مساحة الأراضي اليابسة في العالم ١٣,٢ بليون هكتار، نصفها غير قابل للزراعة، وأكثر من ربعها (٢٥,٧٪) مراع، وأقل من ربعها الباقي (٢٤,٣٪) أراض قابلة للزراعة.

غير أن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً أقل من نصف مساحة الأراضي القابلة للزراعة (٤٣,٥٪) فقط، وما زال القسم الأكبر ينتظر المبادرة الإنسانية لاستزراعه واستغلاله...

• يحتاج سكان العالم حالياً نحو ٩٠ مليون طن من البروتين سنوياً، حسب تقديرات العلماء.. وفي حين يبلغ العجز العالمي نحو ٢١ مليون طن سنوياً، فإن العلماء يؤكدون أن في العالم ما يفوق حاجاته السنوية بكثير، وهو متوفر في الطبيعة علىٰ هيئة مراع أو مصادر إنتاج أخرىٰ، ويشيرون إلىٰ وجود كميات ضخمة من البروتين... ولكن الدول التي تملكه تستخدمه في تغذية الماشية والحيوانات الأليفة وترفض طرحه في الأسواق...

• يرىٰ بعض العلماء أن كوكب الأرض يستطيع إطعام ٤٧ بليون نسمة بالمستويات الممتازة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، و١٥٧ بليون نسمة بمستويات التغذية في اليابان. . .

ويرىٰ علماء آخرون أن الأراضي الزراعية الحالية لو أحسن استغلالها لأطعمت عشرة أضعاف عدد السكان العالمي الحالي (٥ بليون نسمة) وبمستوىٰ استهلاكي مرتفع.

• هناك افتراضات علمية تقول: إن من الممكن زيادة المساحة المنتجة علىٰ سطح الكرة الأرضية بمقدار عشرة أمثال المساحة القابلة للزراعة حالياً (٦,٥ بليون هكتار)، ومن الممكن أيضاً زيادة معدلات الغلة إلىٰ ضعفي مستواها الحالي في الدول الأوروبية، وفي هٰذه الحالة يمكن توفير الغذاء لـ ٣٦ بليون نسمة آخرين.

• تشير دراسات منظمة الفاو إلىٰ أنه بين ١٩٥٧ ـ ١٩٧٧م أمكن استصلاح ١٩٠ مليون هكتار، بحيث صارت تزرع وتنتج، ولٰكنها تؤكد أن موارد الأراضي والمياه أبعد ما تكون عن الاستخدام الكفء.

• ذهب علماء آخرون إلىٰ مدّى أبعد من كل ما سبق، حين قدروا أن الكوكب الذي نعيش عليه يستوعب ويطعم ويكفي ١٣٢,٠٠٠ بليون نسمة، وهو رقم يبدو للقارئ الآن أشبه بالخيال الجانح أو الجامح، إلا أن غالبية العلماء في الاتحاد السوفيتي السابق ذهبوا ومنذ وقت مبكر إلىٰ مثل هٰذه الفرضيات العلمية حين قالوا منذ ١٩٦٩م: إن الإنسان لم يكتشف ويستثمر من طاقة الكون والطبيعة اللذين يعيش في كنفهما سوىٰ ١٪ حتىٰ الآن رغم ثورات العلوم وقفزاتها الكبرىٰ في القرن الأخير. . .

لقد واجه الإنسان الفقر والعوز والمجاعة ونقص الغذاء حين كان عدد سكان الأرض لا يزيد عن بضع ملايين، بل إن التاريخ يظهر لنا أن تلك الرزايا كانت أكثر وأعم وأشمل عندما كان البشر قلة، وأنها أخذت تقل وتتقلص كلما زاد عددهم وارتقىٰ مستواهم العلمي والعقلي، وأن الطبيعة تستجيب دائماً لكثرتهم. . .

إن نظرية مالتوس وأتباعه تبدو في نهاياتها وتداعياتها شبه عنصرية! وهي ولدت في مناخ الاستعمار الأوروبي واجتياحه للعالم الآخر، ذٰلك الاستعمار الذي ارتكب أبشع وأشنع الجرائم علىٰ صعيد تدمير موارد الغذاء ومصادر البيئة وأنماط الإنتاج، التي كانت صالحة لإطعام الشعوب وسارت عليها الحياة لعشرات القرون من قبل.. ورغم ذٰلك كان (العقل) الأوروبي يفلسف ويشرع هـٰذا الاستعمار الذي نهب ودمر الثروات البيئية وأنماط الإنتاج، ويطلق عليه اسم (الحضارة)...

فحين كان الإنسان قديماً يستخدم النبات مصدراً للطاقة، سريعاً ما اكتشف البخار، ثم توصل إلىٰ الفحم الحجري في جوف الأرض ومناجمها.. وقبل أن ينفد عطاء الطبيعة من هذه المادة اهتدىٰ العقل إلىٰ وجود البترول، ثم الغاز.. وقبل أن تشح هذه المادة استطاع إنتاج الطاقة صناعياً، ثم وجد أن الشمس نفسها مصدر بديل أرقىٰ وغير قابل للنضوب أبداً...

وفي المصدر الذي أشرنا إليه في بداية هـٰذا البحث، وهو رؤية العلماء السوفيت لإمكانات الطبيعة والإنسان، قال هـٰؤلاء: إن الإنسان في نهايات القرن العشرين وهو يرىٰ الثروات الهائلة في العلوم والتكنولوجيا والطفرات أو القفزات العظيمة التي حققها ليحسب أنه لم يعد هناك ما يفعله، وأن المجالات ضاقت أو قلّت، وأن الفرص استنفدت لاكتشافات واختراعات كبرىٰ، غير أن الحقيقة مختلفة عن ذٰلك الاعتقاد، لأن ١٪ فقط في الكون هو الذي تم التوصل إلىٰ فض أسراره والسيطرة عليه.. وأشار العلماء تحديداً إلىٰ أن الإنسان لم يعرف من الكون سوىٰ السطح الخارجي منه، فجوف الأرض لم يعرف، كما لم يعرف سوىٰ عالم البحار الذي يحتل ٨٠٪ من مساحة الأرض، وكذٰلك هو أمر الفضاء الذي لم يتوغل الإنسان فيه إلا ملليمترات محدودة...][1].

الخلل.. في منهجية المعالجة:

وبالإمكان القول: إن مجموعة الحلول والطروحات التي حاولت معالجة

---

(١) انظر: الراية القطرية، ١٩٩١/٦/٢٧م.

أزمة الغذاء في العالم العربي والإسلامي، لم تتحقق بالنتيجة المأمولة، وقد يكون السبب في ذٰلك أنها اقتصرت في معظمها علىٰ رصد الأزمة وتشخيصها، وتتبع آثارها السلبية، والبحث في بعض أسبابها، الأمور التي تعتبر مقدمات لا بد منها لترشد إلىٰ الحل، لٰكن الإشكالية أنها توقفت في معظمها عند حدود التشخيص والوصف دون تقديم الحلول الممكنة والمتاحة والقابلة للتطبيق، من خلال دراسة الظروف المحيطة والمعادلة الاجتماعية للأمة، واستيعاب المركب الثقافي المطلوب ليشكل الرحم الذي تتحرك فيه تلك الحلول.

فالإشكالية ـ فيما نرىٰ ـ في أنماط المعالجة، سواء كان المطروح معالجة أزمة الغذاء أو الأزمات المركبة والمتداخلة الأخرىٰ، لأن النظر إليها غالباً ما يتم من خلال بعد واحد بعيداً عن المركب الحقيقي لها، ذٰلك أن التنمية في أبجديتها الأولىٰ عملية ثقافية، تبدأ من تشكيل الإنسان وتنتهي في وسائله.. وهي عملية حضارية شاملة لجميع الجوانب الحياتية، إذ لا يمكن أن يكون التقدم والتنمية في جانب والتخلف والتأزم في جانب آخر، فالأمران لا يمكن أن يتجاورا.

وإذا جاز لنا القول: بأن التنمية عملية ثقافية أولاً وقبل كل شيء، محلها الإنسان قبل أشيائه، فلا بد من إدراك معادلة الأمة الاجتماعية ـ كما أسلفنا ـ وعقيدتها وثقافتها ومخزونها التراثي، والتأكد من خلال شواهد الواقع والتاريخ والتجارب البشرية المتعددة أن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتكرر، فنقل تجارب التنمية كما هي مع تجاهل المخزون الثقافي والتراثي للأمة مصيره الفشل، بل وتكريس الفشل والتخلف وتنميته.

ولسنا بحاجة إلىٰ التأكيد علىٰ أن الأزمة الغذائية والاقتصادية بشكل أعم، هي أحد منعكسات أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، التي ساهمت بطرد العقول والسواعد والخبرات والأموال، ويكفي أن نقول: بأن رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج وصلت إلىٰ حدود (٨٥٠) مليار دولار، هٰذا في إطار الأموال، أما في مجال هجرة العقول والسواعد والخبرات فحدث ولا حرج.. فمن أين تتحق التنمية وكيف تعالج الأزمة؟!

وعلىٰ الأخص أن الكثير ممن يقومون علىٰ أمر السياسات لا يعانون من الأزمة أصلاً، وأن فلسفة صناعة الهزائم والأزمات تسوغ وتحقق لهم الالتجاء والارتماء.

وقد يكون مستغرباً أو لا يكون، أن الكثير من الأنظمة في العالم التي جاءت باسم معالجة الأزمة الاقتصادية، ورفعت شعارات تحسين أوضاع العامل والفلاح، وصعدت باسمهم ونصرة حقوقهم، انتهت إلىٰ واقع أكثر حزناً.

فقد خربت الأراضي الزراعية وعطلتها، واستدعت الفلاحين والعمال لحواشي المدن للمساندة والمناصرة والتأييد، واستعمالهم كرصيد جاهز وعيون للسلطان، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ إرهاق المدن وإرباكها، وبؤس خدماتها، وإفقار القرىٰ والمزارع من الإنتاج واليد العاملة، ووجود طاقات هائلة معطلة تنتظر خبز السلطان، كما أدىٰ الأمر إلىٰ إيقاد نيران الصراع الطبقي، وتقديم أهل الولاء وإبعاد أهل الخبرة، فكان الحال ضغثاً علىٰ إبالة.. وكان لا بد من المساعدات والخبرات الخارجية لصالح التنمية ومعالجة الأزمات، فتحولت إلىٰ تنمية التخلف والعطالة وعدم الاعتماد علىٰ الذات، ثم انتهت إلىٰ الارتماء عند أقدام (الآخر) وفتح الأسواق لمنتجاته وبضائعه، والعيش عالة عليه، واستمرار الحاجة إليه. إضافة إلىٰ أن محاولات تحويل المجتمع من مجتمع زراعي إلىٰ مجتمع صناعي، أدت إلىٰ ذهاب الأموال لشراء المصانع واستقدام العمال والخبراء وفي أحيان كثيرة استيراد المواد المعدة للصناعة، وانتهىٰ إلىٰ التكديس لمنتجات (الآخر) وخسارة المجتمع الزراعي والصناعي معاً، حيث فشل التصنيع وفشلت الزراعة.

ولم يقتصر الأمر علىٰ ذٰلك، وإنما امتد إلىٰ تغيير العادات والأنماط الاجتماعية، وتسللت ثقافة (الآخر) وفلسفته ومعاييره في الاستهلاك مع منتجاته.. ولعلنا نقول: إنها حالة الوهن الحضاري، وحقبة القصعة، التي أخبر عنها وحذر منها الصادق المصدوق ﷺ بقوله: «**يُوشك الأمم أن تداعىٰ عليكم كما تداعىٰ الأكلة إلىٰ قصعتها**» فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال:

«بل أنتم يومئذ كثير، ولـٰكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنَّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنَّ الله في قلوبكم الوهن!» فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال: **«حب الدنيا وكراهية الموت»**[1].

فالوهن الحضاري هو أن تعيش الأمة عالة علىٰ الأمم، وسوقاً لاستهلاك منتجاتها، وعجزاً عن الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.. إنها مرحلة بروز إنسان الاستهلاك الذي يعب من الدنيا، وغياب إنسان الإنتاج، إنسان الواجب المحتسب، المؤمن بقيمة العمل وإنه عبادة يثاب عليها في الآخرة.

لذٰلك نقول: بأن الأزمات المتداخلة والمتلاحقة، تستدعي حضور إنسان الإسلام الحق، في إيمانه ومنهجه ونظرته المتوازنة، ونسبه المضبوطة، في مركب يجمع انسجام الأرض والسماء في نظام الكون، والدنيا والآخرة في نظام الدين، والعقيدة والروح والجسد في نظام الإنسان، والعبادة والعمل في نظام الحياة، والشورىٰ والعدالة في نظام الحكم والإدارة، والعمل والإنتاج احتساباً في نظام الاقتصاد، والأمن واليقين بتوفر الرزق وانقضاء الأجل.

والله من وراء القصد.

---

(١) رواه أبو داود في الملاحم.

٣٥٠٠/١٧

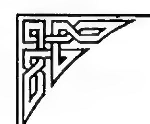
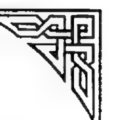
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

٣٥٠١/١٧

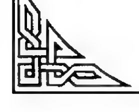
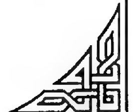
الموضوع	الصفحة

٣٥٠٢/١٧

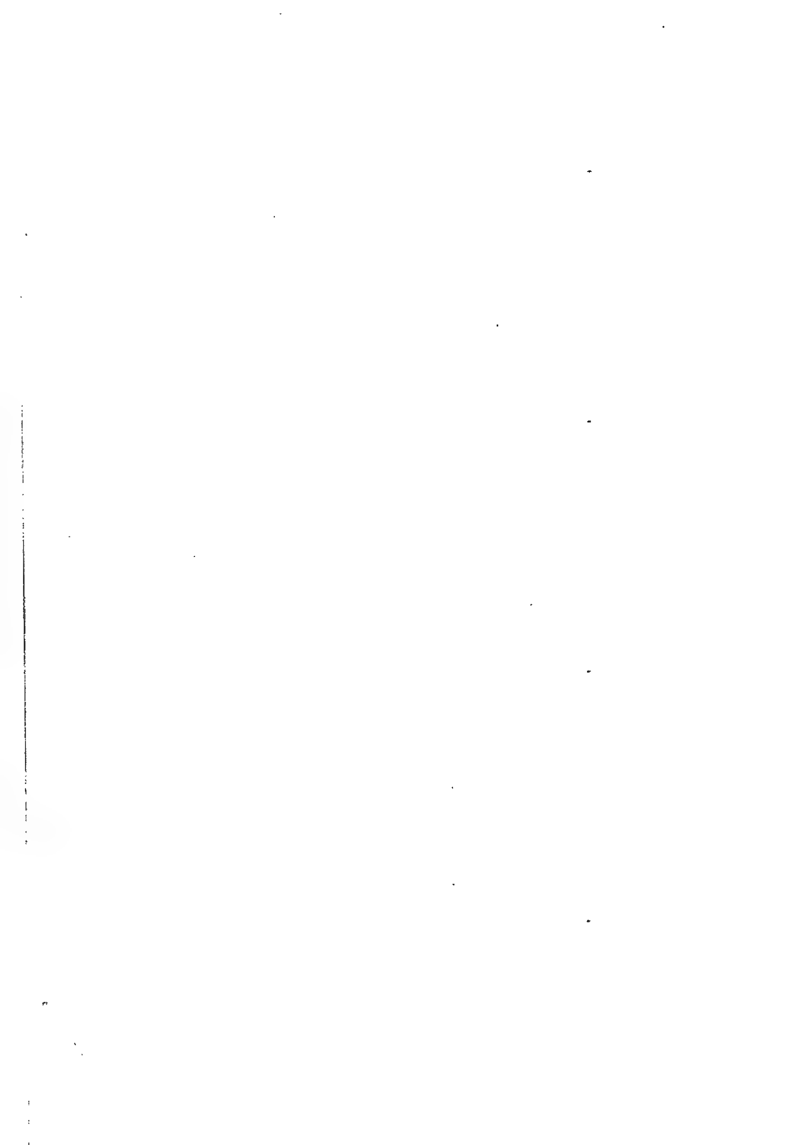



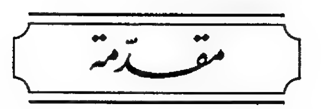
نحو فهم متجدد

من فقه الاستطاعة

٣٥٠٣/١٨





مقدمة

الحمد لله الذي جعل التكليف منوطًا بالاستطاعة وشرطًا لها، فقال تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن: ١٦)، وقال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، كما جعل هبوط الاستطاعة سبيلاً إلى التخفيف وتغيير الأحكام الشرعية دفعًا للحرج عن المكلف، ذلك أن الأحكام إنما شرعت للتهذيب والسمو بالمكلف وليس للتعذيب والقهر بتكليفه فوق ما يطيق، فالقاعدة الشرعية: تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات، وإذا ضاق الأمر اتسع، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج: ٧٨)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (المائدة: ٣).

والصلاة والسلام على الرسول القدوة، الذي كانت حياته وسيرته وسنته أنموذجًا لتجسيد أحكام التكليف في واقع الناس

٣٥٠٥/١٨

حسب استطاعتهم، وكان فقه النبوة في التعامل مع الأحكام الشرعية سبيل إضاءة لقضية أبعاد التكليف في حياة الناس ولمعالم الاجتهاد في محل الحكم الشرعي، وعدم الاقتصار على فقه النص دون فقه المحل الذي هو الإنسان، بما يمر به من عوارض وما يتقلب به من أقدار التدين والاستطاعات، قال ﷺ: « ... **فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم** » (أخرجه البخاري).

وبعد:

فلعل من المسلمات العقلية والشرعية ابتداءً أن الأحكام الشرعية، أو التكاليف الشرعية جميعها، إنما تقع ضمن حدود إمكانية الإنسان واستطاعته، حيث لا يمكن أو يُتصور أن يكلف الله سبحانه وتعالى، خالق الإنسان والأعلم بنوازعه ودوافعه وغرائزه وفطرته وكينونته بشكل عام، ما يشكل لهذا المخلوق العنت ويتجاوز قدراته، ولا أدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك: ١٤)، وقوله: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ﴾ (الروم: ٣٠).

فالذي فطر الإنسان وطبعه على هذه الشاكلة وهذه الاستطاعة هو الذي شرع له الأحكام المتوافقة مع هذه الفطرة.. لذلك

نقـول: إن بين شـرع الله وخلق الـلـه «البـشـر» تـواعـد والتـقـاء، وإن أية محـاولة لـلعبث في هذه القـضـيـة من تجاهل لفطرة الإنسـان المخلوق أو تغـيير لشـرع الله الخـالق هو نوع من الاعـتـداء علـى الإنسان، وإلحـاق العنت به، ومحـاولة لتبديـل خلق الله، واعوجاج وحـيدة عن الحنيفية والاستقامة أو عدول عن الدين القيم.

وقد يعود ذلك -على افتراض حسن النوايا- إلى عدم فقه شرع الله أو عـدم فقه كـينونة الإنسـان محـل هذا الشـرع، ذلك أن الاقـتصار على فقـه النص والانتـصار والحـماس له دون فـقه الإنسـان محـل النص، قـد يخلق مـضـاعـفـات وإشكاليـات تحـيط بالنص وتتلبس به، وتقـيم الحـواجز بينه وبين توصـيله إلى الـنـاس والتـزامـهم به، أو هـو مـسـاهـمـة سلبية لمحاصرة النص والحيلولة دون تحقيق خلوده وقدرته على الإنتاج في كل زمان ومكان.

فـمن المعلوم شرعًـا وواقـعًـا أن أقـدار التـدين تـتـعـرض للارتقـاء والارتـكاس، والتـزكـيـة والـتـدسـيـة، والسـقـوط والـنهـوض، وأن الاستطاعـة لا تـستـقر عند حـد، ولا تـستـمر على حال ووتيرة واحـدة، وأن الإيمان يزيد وينقص، وهـذا من طبـيعـة الخلق وسـر الابتـلاء، ابتـداءً من سيدنا آدم أبو البشر الذي نسي، فضعف أمام الإغواء وفعل ما نهي

عنه، قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (طه: ١١٥) ومروراً بتاريخ النبوة الطويل، واستقراراً في النبوة الخاتمة.

لذلك كان الفقه الحقيقي هو فقه هذه الأقدار، والتعرف على هذه الاستطاعات، ليكون التكليف الشرعي ضمن استطاعة الإنسان ووسعه، فإذا ارتقت أقدار التدين كان لها من التكاليف والأحكام ما يوازيها، وإذا هبطت الاستطاعة كان لها من التكاليف ما يناسبها ويتدرج بالارتقاء بها.

فالنظر لمحل الحكم الشرعي الذي هو الإنسان على أنه متجمد على حالة واحدة في كل ظروفه وأحواله، ويمكن أن يحكمه تكليف واحد، فيه الكثير من المجافاة للشرع والواقع، إضافة إلى أنه ضرب من الأمية الفقهية والعامية في النظر التي يصعب معها التمييز بين الألوان، وجناية على شرع الله وعلى خلق الله في آن معًا، وعبث بالأحكام الشرعية، وهدر للطاقات، وبعثرة للجهود، وفوات الممكن وغير الممكن، وخروج من الحياة.

وهنا قضية قد يكون من الضروري التنبيه إليها، وهي أن بناء أنموذج الاقتداء من قوله تعالى: ﴿ ٱقْرَأْ ﴾، بدء الوحي، إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ .... ﴾(المائدة: ٣)، أو قوله تعالى:

﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ (البقرة: ٢٨١)، احتوى على كل الحالات والاستطاعات وأنواع الأحكام والتكليفات التي يمكن أن تمر بها البشرية أو تعرض لها.

وفي مسيرة هذا الأنموذج حالات من الضعف والقوة، والنصر والهزيمة، والسقوط والنهوض، والدعوة والدولة، والتمكين والاستضعاف، والدولة والأمة، والفرد والمجتمع، والأحكام المنوط إنفاذها بالفرد والأحكام المنوطة بالدولة، والأحكام التي غطت جميع المساحات التربوية والاجتماعية والسياسية.

ويبقى السؤال المطروح: هل أقدار التدين بقيت في القمة عند حالة الكمال والاكتمال أم أنها تعرضت لتضاريس كثيرة بعد ذلك من الصعود والهبوط؟ وهل يمكن أن تنزل تكاليف مرحلة التمكين على حالات الاستضعاف أم أن لكل استطاعة ما يناسبها؟ هذه قضية.

والقضية الأخرى أنه في كل مرحلة، ونحن نمر بها، بعد اكتمال التنزيل، لابد أن نبصر أبعاد التكاليف الشرعية كاملة، وإن لم نكن نستطيعها، ونجتهد لنحدد من الأحكام ما يتوافق واستطاعتنا، مع نزوعنا بالاستمرار والإعداد لبلوغ حالة الكمال، ذلك أن ما يخرج من الأحكام عن قدراتنا واستطاعتنا في هذه المرحلة التي نحن عليها

لا يقع فيه التكليف علينا في هذه الحال، وإن كان تكليفًا شرعيًا من حيث الأصل.. ويبقى المطلوب دائمًا من المسلم النزوع والترقي لبلوغ حالة الكمال.

ومن الأمور اللافتة حقًا في هذا المجال ما يتبادر لبعض الأذهان من أن محاولة ربط حدود التكليف وأبعاده بالاستطاعة البشرية، وأن الإنسان متى ما استنفد استطاعته فقد طبق الإسلام المكلف به، هو لون من فلسفة الهزيمة والانتقاص من الأحكام الشرعية أو الانتقاء منها والهروب من المسؤولية أو التولي عن المسؤولية، وذلك على الرغم من النصوص الشرعية التي تدعو لذلك وتؤكده، وعلى الرغم من فقه النبوة الواضح في هذا الموضوع.

لقد أوقع تجاوز هذا الفقه (فقه الاستطاعة) العمل الإسلامي بمجازفات وإهدار طاقات وتفويت ما يستطاع إلى ما لا يستطاع، وأدى إلى الكثير من الإحباطات الكبيرة في مسيرة العمل.

والغريب العجيب أن تقبل المجازفة غير المحسوبة التي توقع في الهزيمة، ويُدَّعى أن التعرف على الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة قبل الإقدام يعتبر فلسفة هزيمة!

ولعل الإمام المجاهد ابن تيمية، رحمه الله، فَقِهَ أبعاد المسألة، فقه

الاستطاعة، وأسس له، وقدم فيه لمحات مضيئة تعتبر من الفقه الاستراتيجي -إن صح التعبير - الذي يحفظ الطاقات ويحمي الإمكانات، ويحول دون هدر الأوقات، ويحسن توظيفها، ويخلص العقل والعمل الإسلامي من الإحباطات المتلاحقة، واختلاط الأمنيات بالإمكانيات، واختلال الموازين الشرعية في النظر للأشياء والحكم عليها.. يقول شيخ الإسلام:

(العالِم تارة يأمر، وتارة ينهى، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي... كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع أول الأمر عن الأمر بأشياء حتى علا الإسلام وظهر.. فالعالِم في البيان والبلاغ كذلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن، كما أخر الله سبحانه إنزال الآيات وبيان الأحكام إلى وقتٍ تمكُّن رسول الله ﷺ من بيانها.

فالمُحيي للدين والمجدد للسنة، لا يبلغ إلاّ ما أمكن علمه والعمل به، كما أن الداخل في الإسلام لا يمكن حين دخوله أن يلقن جميع شرائعه، ويؤمر بها كلها.. كذلك التائب من الذنوب، والمتعلم، والمسترشد، لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدين، ويذكر له جميع العلم، فإنه لا يطيق ذلك.. وإذا لم يطقه، لم يكن واجباً عليه

في هذه الحال.. وإذا لم يكن واجبًا عليه، لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه عليه ابتداءً، بل يعفو عن الأمر والنهي بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان، كما عفا رسول الله ﷺ عما عفا عنه لوقت بيانه.. ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل.

ومن هنا يتبين سقوط كثير من الأشياء، وإن كانت واجبة أو محرمة في الأصل، لعدم إمكان البلاغ الذي تقوم به حجة الله في الوجوب والتحريم، فإن العجز مسقط للأمر والنهي وإن كان في الأصل) (مجموع الفتاوي: ٢٠ /٦٠٥٨).. وهذا الفقه الدقيق للاستطاعة لا يحتاج إلى تعليق أو تعقيب، لأن ذلك قد يشكل حاجزًا بينه وبين القارئ.

ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نختتم هذه المقدمة بأنموذج لفقه النبوة في هذا المجال، لعل ذلك يكون سبيلاً لنقلة نوعية في الرؤية الفقهية، ووسيلة لنقلة نوعية في الذهنية الإسلامية في كيفية النظر للأمور، وكيفية التعامل معها ومع النصوص الشرعية، والتخلص من عقلية إسقاط النصوص على واقع غير مدروس، إلى محاولة تنزيل نصوص التكاليف الشرعية في ضوء الاستطاعات.. والفرق

واضح - فيما نرى - بين الإسقاط الذي يمارسه الكثير من العاملين للإسلام والذي قد يعني فقه النص وحفظه، دون فقه المحل وبين التنزيل الذي يعني فقه النص وفقه محل النص معًا، والاجتهاد في التعامل مع الأحكام من خلال الاستطاعات، وأن التكليف إنما يقع في حدود الممكن، ولو قضى الإنسان حياته مستنفداً استطاعته في العمل للإسلام وتطبيق شرعه فقد مات على الإسلام الذي كُلف به، حيث لا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت! قال: **مالَكَ؟** قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «**هل تجد رقبة تعتقها؟** قال: لا (وفي رواية قال: ما أملك رقبة غيرها، وضرب على صفحة رقبته) قال: **فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟** قال: لا (وفي رواية: هل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟) فقال: **هل تجد إطعام ستين مسكيناً؟** قال: لا (وفي رواية قال: والذي بعثك بالحق ما لنا طعام)، قال: فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أُتي النبيُّ ﷺ بعرق فيها تمر، قال: **أين السائل؟** قال أنا، قال: **خذ هذا فتصدق به**، فقال الرجل: على أفقر

مني يا رسول الله، فوالله ما بين لا بتيها – يريد الحرتين– أهل بيت أفقر من أهلي بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: **أطعمه أهلك** » (البخاري، كتاب الصيام).

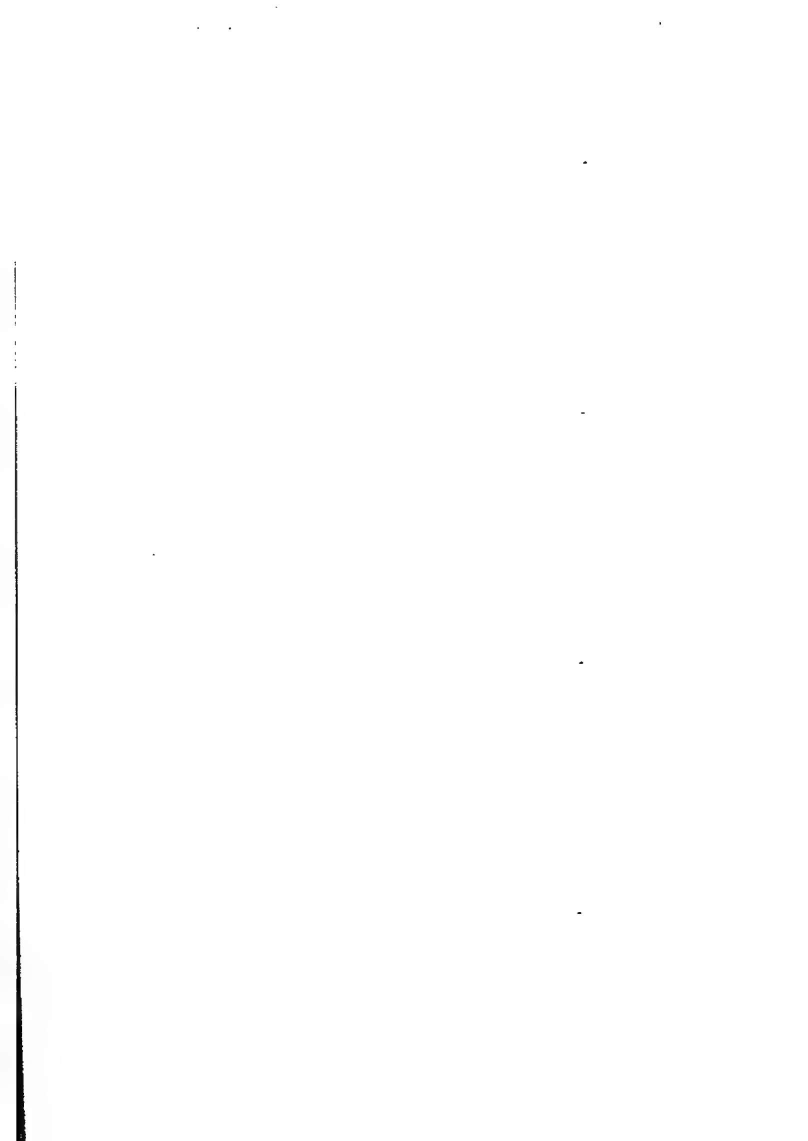
فكم نحن بحاجة اليوم إلى القيام بمراجعة كاملة لكيفية تعاملنا مع النصوص الشرعية أو التكاليف الشرعية، والعودة للنظر إليها من مشكاة النبوة، حتى لا تلحق بنا علل الأمم السابقة ويصيبنا ما أخبر عنه المعصوم ﷺ عندما وقع الجدال بينه وبين صاحبه زياد بن لبيد فقال: « **وذلك عند أوان ذهاب العلم** ».. فعجب لذلك ابن لبيد وقال: وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا ويقرئه أبناؤنا أبناءهم؟ فأجابه الرسول ﷺ: « **ثكلتك أمك يا ابن أم لبيد إن كنتُ لأراك من أفقهِ رجل بالمدينة، أو ليس هذه اليهود والنصارى يقرأون التوراة والإنجيل لا ينتفعون مما فيهما بشيء** » (الحديث أخرجه أحمد في مسنده).

والله المستعان.

الدوحة في: ربيع الثاني ١٤٢١هـ

تموز / يوليو ٢٠٠٠م

مِنْ فِقْهِ الاسْتِطَاعَة



من نعم الله سبحانه وتعالى أن جعل الاستطاعة مناط التكليف، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وقال: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن: ١٦).. والمعاني الدالة على ذلك، المؤكدة له، تُكاد تلمح في معظم آيات القرآن الكريم، إن لم نقل كلها، بطريقة أو بأخرى، عدا ما كان يفرض على الأمم السابقة من تكاليف يقع ضمن إطار العقوبات على المعاصي، من مثل التكليف بقتل النفس، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ (البقرة: ٥٤)، أو تحريم بعض أنواع الطيبات من المآكل والمشارب.

وفي نطاق الاستطاعة التي هي مناط التكليف، كما أسلفنا، نشأ وتولد الفقه الإسلامي، الذي يمكن وصفه بمجموعه بانه فقه الاستطاعة أو فقه الممكن. فالشريعة الإسلامية في مقاصدها النهائية إنما جاءت لتهذيب الإنسان وليس لتعذيبه، فالضرورات تبيح المحظورات، والمشقة تجلب

التيسير، وما جعل الله علينا في الدين من حرج، قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج:٧٨).. وقال تعالى بعد ذكر مجموعة من الأحكام والتشريعات والعبادات: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (المائدة:٦)، والقاعدة الشرعية المعروفة: إذا ضاق الأمر اتسع.. فإذا هبطت أقدار التدين وانحلت العزيمة وفقدت بعض الاستطاعة كانت الرخصة الحكم الموافق للحالة. فمن طبق الرخصة المتوافقة مع استطاعته فقد طبق الإسلام المفروض عليه في هذه الحالة وخرج من عهدة التكليف.

ولقد شاءت إرادة الله وحكمته أن يكون رسوله إلى المؤمنين منهم، فجاء رسولاً من أنفسهم، بلسانهم (واللغة أو اللسان هي وعاء المجتمع)، وكان ابن مجتمعه، يعيش ظروفه ويتعامل مع واقعه وبيئته، ويجري عليه ما يجري على سائر البشر من الظروف والأحوال إلا ما اقتضته مهمة النبوة من العصمة، التي تعتبر من لوازم النبوة وصحة التبليغ، حتى لا تنخرم المهمة أو تلبس بمواضعات البشر. وبذلك أدى الأمانة وبلغ الرسالة، ووضع الإصر، وأزاح الأغلال، وأطلق القدرات، وبنى الإرادات، واسترد إنسانية الإنسان.

قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ

﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (الجمعة: ٢)، وقال عز وجل: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (آل عمران: ١٦٤)، وقال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (إبراهيم: ٤). وقال تعالى: ﴿ ... وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

وقد يكون من المفيد ابتداءً ونحن نحاول أن نلمح بعض الآفاق من فقه الواقع، وتحديد فقه الاستطاعة في كيفية التعامل معه، وتنزيل قيم الكتاب والسنه عليه، التأكيد على أن إحياء المنهج السنني هو السبيل إلى إعادة قراءة هذا الواقع بدقة وموضوعية، والتبصر بكيفيات تغييره، وتحديد مواطن الخلل وأسبابها، التي لحقت بالأمة المسلمة فاقعدتها عن ممارسة دورها في الشهادة على الناس وإلحاق الرحمة بهم، والتحقق بالرؤية الاستراتيجية التي تفقه الحاضر، وتستشرف الماضي، وتبصر المستقبل، وتدرك العواقب والتداعيات المترتبة على فعلها، فتفكر كثيراً: متى وكيف ولماذا تُقْدم؟ ومتى ولماذا تُحجم؟ وتدرك أن القيم الإسلامية التي خوطبت فيها بالكتاب والسنة تشكل الوجهة والبوصلة الدالة على التوجه، وتشحذ العقل لإبداع المناهج والبرامج ووضع الأوعية الشرعية لتنزيل هذه

القيم على حياة الناس، وتقويم واقعهم بها، والتخطيط لمستقبلهم على هديها، والاعتقاد بأن هذه البرامج والمناهج حتى ولو استنبطت من خلال قيم الكتاب والسنة، فلا تمتلك عصمة وقدسية وصوابية الكتاب والسنة، لأنها أفعال واجتهادات بشرية نسبية، يجري عليها الخطأ والصواب، لذلك فهي خاضعة دائمًا للنقد والتقويم والمراجعة والمناصحة والمشاورة والمثاقفة.

ذلك أن أية محاولة لاعتبارها الإسلام، أو الادعاء لها بالعصمة والصواب المطلق، الذي يتأبى على النقد والمراجعة، فإن ذلك يناقض طبيعتها الخاضعة للمراجعة والتعديل والتبديل والإضافة والإلغاء.. مع الإشارة إلى أن صوابيتها لعصر وواقع واستطاعاته وإمكاناته لا تعني بالضرورة صوابيتها لكل عصر بمتغيراته الزمانية والمكانية والإمكانية، وإلا كان التجمد والتكلس والتوقف ومحاصرة خلود قيم الكتاب والسنة، باسم حمايتها والحفاظ عليها، وإدانة لمدارس الاجتهاد التي بدأت مسيرتها ومشروعيتها في خير القرون، وإلغاءً لطبيعة الحياة وسننها، وإيقافًا للنمو والامتداد واستمرار رالعطاء وتقويم مسيرة الحياة بقيم الدين.

إخضاع الاجتهاد للتقويم لا يعني إسقاطه :

ذلك أن إخضاع الأعمال والاجتهادات البشرية للمراجعة والنقد والتقويم لا يعني بحال من الأحوال إفقادها لقيمتها وإسقاطها، وإنما يعني

إضافة إلى قيمتها التاريخية ودورها في استشرافنا للماضي الثقافي إكسابها لعقولنا أقداراً من الرحابة والمرونة الذهنية، وبناء الملكة والأهلية التي تمكننا من النظر الدقيق في ضوء هذه الرؤى المتنوعة والخصبة، ذلك أن أقدار التدين ليست ثابتة، والاستطاعات ليست واحدة في كل العصور، وعند الأفراد وفي كل الأزمان، حتى عند الفرد الواحد، حيث تتغير نظرته إلى الأشياء وحكمه عليها، مع نمو مداركه واتساع تجاربه وزيادة علمه.. ولو ثبتت رؤيته ونظرته للأشياء وحكمه عليها، لدل ذلك بلا شك على توقف عقله، وتعطل نموه عند حدود تلك النظرة التي لم يتجاوزها، وانعزاله عن حركة المجتمع وتغيراته.

لذلك فالنقد والتقويم والمراجعة، سواء كانت ذاتية أو من (الآخر) الذي يؤمن بالقيم نفسها، هي روح الحياة المتدفقة ودليل امتدادها، وسبيل خلود القيم وقدرتها على الإجابة عن أسئلة الحياة في كل مراحلها. ذلك أن التدافع والحوار والتشاور والنقد والمناقشة والتقويم هي سبيل النمو والخصوبة والتسديد والرشد.

ولا بد من التأكيد أن عمليات النقد والتقويم والمراجعة لا تعني الرجوع والنقض والارتكاس والإلغاء، وليست هي سهامًا طائشة غير محكومة يمكن أن تودي بأصحابها، ولا هي نوع من العبث والتشهي، وإنما هي مجهودات ذهنية واجتهادات شرعية محكومة بمناهج وضوابط وآداب.

ولعلنا نقول: إن الإيمان بقيم الكتاب والسنة، والاعتقاد بعصمتها، يشكل الحارس الأمين المؤطر لعمليات النقد والتقويم والمراجعة، وتبقى المعيار الأساس لكل اجتهاد.

تأهيل المجتمعات بالإسلام لتطبيق الإسلام:

وهنا قضية قد يكون من المناسب التوقف عندها ولو بقدر يسير، وهي أن الإسلام بتعامله مع الواقع والحال التي الناس عليها لا يفترض شكلاً مسبقًا للواقع الاجتماعي لتنزيل أحكامه عليه، وإنما الإنسان والمجتمع هو محل خطابه وحكمه في سائر ظروفه واستطاعته وأحواله.

لذلك نقول هنا: إن الذين يحولون دون تطبيق أحكام الإسلام على المجتمع بحجة ضرورة تأهيل المجتمع ليصبح محلاً لتنزيل الشريعة، وأنه بواقعه الحالي لا يمكن تنزيل أحكام الإسلام عليه، يقعون في خطأين قاتلين من الناحية الشرعية والثقافية:

الخطأ الأول: أن الإسلام لا يفترض شكلاً اجتماعيًا مسبقًا ليكون محل خطابه وتنزيل أحكامه، بل يبدأ مع المجتمع والإنسان من حيث هو، فينزل عليه الأحكام المناسبة لاستطاعته.

وبهذا إذا توازت الاستطاعات مع الأحكام، وتنزلت على قدرها، يكون المجتمع بذلك قد طبق الإسلام المكلف به في هذه المرحلة من

استطاعته، وهكذا يترقى ويتدرج في تنزيل أحكام الإسلام في ضوء التدرج والارتقاء في استطاعاته وإمكاناته، لأن الأحكام الخارجة عن استطاعته لا يقع عليه التكليف بها في هذه المرحلة.

ونحب أن ننوه هنا إلى أن الأحكام الإسلامية في مجتمع القدوة والسيرة العملية لم تغب لحظة واحدة من مسيرة الدعوة، وإنما كانت حاضرة منسجمة مع الإمكانات والاستطاعات المتوفرة في كل المراحل.. وقد مر المجتمع الأنموذج أوالمجتمع القدوة بعدة مراحل وعدة استطاعات، وكان لكل حالة أو مرحلة أحكامها، ففي مجتمع مكة مع بدء الوحي نزّل الرسول ﷺ الأحكام واتصل بالناس، وخلال ثلاثة عشرة سنة طبق الأحكام الشرعية الممكنة والمتناسبة مع واقع المجتمع المكي واستطاعة القائمين بأمر الدين.. فهو في مكة مطبق لأحكام الإسلام.. وهو في طريقه إلى المدينة مطبق لأحكام الإسلام.. والذين قضوا من الصحابة في مكة أو في الطريق إلى المدينة فقد طبقوا الإسلام المكلفين به في تلك المرحلة.. والرسول ﷺ في المدينة طبق أحكام الإسلام.. وفي بدر وأحد وحنين.. ولكل مرحلة استطاعتها وحكمها وتكليفها.

لذلك فالانتظار لتحضير المجتمع لتطبيق الشريعة جهل بسبل التغيير الاجتماعي في المجتمع، وجهل بأحكام الشريعة، وفي آليات التنزيل، وأبعاد التكليف، وفقه الحالة والمرحلة.

والخطأ الثاني: هو أن الادعاء بضرورة التأهيل للمجتمع لتنزيل أحكام الشرع عليه لا يقل خطورة عن الخطأ الأول، إذ كيف يمكن أن تؤهل المجتمعات بقوانين ومبادئ وثقافات ودعوات ومناهج ليست إسلامية ابتداءً لتكون محلاً لتنزيل أحكام الإسلام؟ ذلك أن العكس هو الصحيح هنا، فالمجتمعات التي تؤهل بغير القيم والمبادئ الإسلامية لا يمكن بحال أن تقبل تنزيل أحكام الدين، لأنها تربت على قيم أخرى مناقضة.

لذلك نقول مرة أخرى: بأن الإسلام يبدأ مع الإنسان والمجتمع من حيث هو، وينزل عليه من الأحكام ما يتناسب مع استطاعته ومرحلته وحالته.. وهذه الأحكام تعتبر حدود تكليفه، أو غاية تكليفه، فإذا تأهل بها وترقت استطاعته نزّل عليه من الأحكام ما يتناسب معها وهكذا.. فالمجتمع يتأهل بالإسلام لتنزيل أحكام الإسلام.. وحسبنا أن نقول: إن المجتمعات الكافرة محل لخطاب الإسلام، فكيف بمجتمعات المسلمين؟

التلاقي بين الإنسان والأحكام:

ومن الأمور التي نرى أنه من المهم التنبه لها والتنبيه إليها، أن التكليف الشرعي ابتداءً، بعمومه ومراحله ومراتبه، إنما يقع ضمن الوسع والإمكان البشري، إذ لا يمكن عقلاً ولا واقعاً تكليف الإنسان بما لا يطيق.. فالتكليف لا يمكن أن يتجاوز حدود الطاقة البشرية بظروفها

المتعددة، من أدنى مراتب الحكم الشرعي في الندب والاستحباب إلى أعلى مراتبه في الفرضية والوجوب.. وأن أحكام الشريعة متناسبة مع عزمات البشر .. وأن الحكم الشرعي لتهذيب الإنسان -كما أسلفنا- لا تعذيبه.. وأن الله الذي خلق الإنسان والظروف والزمان أعلم بقدرات الإنسان وحاجاته الأصلية، وبذلك لا يمكن أن يكلفه فوق طاقته، فالإسلام دين الفطرة: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك:١٤) فالتكليف والإرهاق وتجاوز الطاقة وعدم الاعتراف بالحاجات الأصلية يمكن أن يلحق بتشريعات البشر، أصحاب العلم المحدود، والعقل المحدود، والخضوع لظروف الزمان والمكان.. أما شرع الله فهو أحكامه لمن خلقه وعلمه.

لذلك يمكن القول: إن بين الإنسان المخلوق وأحكام الله الخالق تواعد والتقاء، وحتى لو بدا لنا صعوبة ومشقة بعض الأحكام أحيانًا في النتائج القريبة فلا نلبث أن ندرك أبعادها وعطاءها في العواقب، والعبرة بالعواقب والمآلات دائمًا.

والذي يؤكد على أن الأحكام الشرعية أو التكليف ابتداءً متوافق مع كينونة الإنسان واستطاعته، إلى جانب الأدلة النظرية والبراهين العقلية، أن هذه الأحكام تمثلت وتجسدت في أنموذج بشري، وتحققت من خلال عزمات البشر، وأن التجربة الأولى أو بناء الأنموذج (السيرة العملية) مرت

بجميع مراحل الاستطاعة الاجتماعية، وتعاملت معها، ولم تكن الأحكام قوالب حديدية لصب المجتمعات فيها مهما كانت استطاعاتها.

ومن هنا ندرك لماذا ابتعث الله الرسول من البشر، وكيف أن ذلك شكل إشكالية للكافرين لعدم إدراكهم لأبعاد هذا الابتعاث، حيث قال الذين كفروا لرسلهم: ﴿ . . . إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴾ (إبراهيم: ١٠).

إن ابتعاث الرسول من البشر، الذي يجري عليه ما يجري على سائر البشر من الضعف والقوة والصحة والمرض، إلا ما كان بسبب الاتصال بالوحي تسديداً وتأييداً، والعصمة من أي مناقضة للنبوة والبلاغ أو خرم لوسائلها، هو الأمر الطبيعي.. إذ كيف يمكن أن يشكل قدوة وأنموذجًا للبشر ودليلاً على واقعية الأحكام الشرعية وإمكانية تجسدها من حياة البشر من لا يحس إحساس البشر ولا يطيق طاقاتهم ولا يتعرض لعوارضهم؟ لذلك نقول: إن الإشكالية، كل الإشكالية، ألا يكون الرسول من البشر.

والغريب العجيب أن ينكر الكفار نبوة البشر من مثلهم، ويكفرون بها خوفًا من تميز الرسل عليهم وممارسة التشريع لهم، ولا يدركون أنهم واسطة الوحي، وأن التشريع من الله، وهم أدوات التوصيل والتبليغ والتطبيق على أنفسهم أولاً، ولا ينكرون أو يتنكرون لتسلط البشر عليهم،

والتشريع لهم، والخضوع إليهم بدل الخضوع لشرع الله، الذي يوقف التميز والتسلط ويحقق التحرر والمساواة.

حدود التكليف.. توفر الاستطاعة:

ومن هنا يمكن القول: بأن تطبيق الإسلام لا يعني استكمال تنزيل أحكامه كلها في حالة الاستطاعة الكاملة فقط، وإنما يعني استكمال تنزيل ما يقع من أحكامه ضمن نطاق الاستطاعة، حيث بالاستطاعة يُحدّد التكليف، فحيثما استفرغت الاستطاعة حصل تطبيق الإسلام بالنسبة لهذه المسألة، أما ما وراءها من الأحكام فلا يقع التكليف به، شريطة الإيمان بكل أحكام الدين وتكليفاته، والتصور الكامل لكل أحكامه والنية والعزيمة على بلوغها، والارتقاء بالاستطاعة لتصبح محلاً لهذه التكاليف جميعًا، أي النزوع إلى بلوغها واستكمالها.. وهذا لا يعني انتقاء الأحكام، ولا ممارسة التجزيء، وإنما يعني التصور الكامل لأبعاد التكليف ومن ثم تحديد الموقع القابل والممكن للتطبيق..

ذلك أن التكليف والتطبيق يتطور نمواً وضعفاً، تقدمًا وتراجعًا، بحسب الاستطاعات وأقدار التدين.. فأقدار التدين والابتلاءات لا تتجمد على حالة واحدة، ولا تتوقف عند حد. فإذا ارتقت أقدار التدين ونمت الاستطاعات نما التكليف واتسع حتى يصل مرحلة الكمال

والاكتمال.. وإذا تراجع التدين وانحلت العزائم وقلّت الاستطاعات، استدعى ذلك ما يقابله من التكليف وهكذا.

واستبانة هذه القضية على غاية من الأهمية في فقه واقع المجتمعات والتبصر بكيفيات التعامل معها في كل مرحلة، وأخذها بأحكام الدين وتقويم مسالكها بها، وامتلاك القدرة على التعامل معها من حيث هي، ذلك أن لكل حالة وإشكالية صورة شرعية للتعامل معها.

وهذا الذي أتينا على ذكره من فقه الاستطاعة، أو فقه الحالة، يقودنا مرة أخرى لطرح قضية كيفية الاقتداء بالسيرة والتاسي بمسالك خير القرون.

ذلك أن الدعوة الإسلامية أو المسيرة الإسلامية من بدء الوحي أو بدء التكليف بالقراءة ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ (العلق: ١)، إلى الوصول إلى حالة الاكتمال والكمال في بناء أنموذج الاقتداء، مرت بحالات متعددة واستطاعات متنوعة، يمكن أن تشكل بمجموعها وتنوعها كل ما يمكن أن يعرض للإنسان والمجتمع من حالات ومن تفاوت في أقدار التدين، صعوداً وهبوطاً، قوة وضعفاً، انتصاراً وهزيمة.

أو بمعنى آخر، إن مسيرة السيرة العملية التي تعتبر تجسيداً لقيم الكتاب والسنة الخالدة، وتنزيلاً لها على واقع الحياة أو على الواقع، وإنجازها من خلال عزمات البشر في أحوالهم المتعددة، قد غطت جميع

المساحات الممكنة والصعبة والمستحيلة معًا، الأمر الذي يمكّن المسلم في كل زمان ومكان من امتلاك القدرة على التعامل مع القيم وتمثلها في واقعه، من خلال استطاعته.

ذلك أن أقدار التدين لا يمكن أن تستقر على حال واحدة، كما معلوم، وبالتالي فإن التكاليف لا يمكن أن تكون واحدة، ذلك أن الاستطاعات متفاوتة، والفروق الفردية أمر مقرر شرعًا وواقعًا، ولم تثبت عمليًا أقدار التدين عند حالة الكمال والاكتمال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة:٣)، وإنما تعرضت ما بعد حالة الاكتمال للهبوط والانتكاس.. وعليه فلا يمكن في حالة السقوط والهبوط في الاستطاعة الاقتداء بمرحلة الكمال التي تمثل القمة في الاستطاعة.

من هنا نقول: بأن لكل حالة ولكل استطاعة تكليفها وحكمها، أو فقهها بشكل عام، سواء تناول هذا الفقه النص أو محل النص الذي هو المُكلّف، فالاقتداء أو اختيار موقع الاقتداء والتأسي لا بد أن يتناسب مع حال المُكلف وواقعه واستطاعته وما يقابله من مسيرة السيرة العملية، فإذا استنفد المكلّف استطاعته واقتدى بما يوازيها أو يوافقها فقد أبرأ ذمته، وطبق الإسلام المقرر بالنسبة له في هذه الحالة وهذه الاستطاعة. وهذه لا يعني الانتقاص من أحكام الإسلام أو الانتقاص من التكليف

وانكماش أبعاده، أو الانتقاء من الأحكام، وإنما يعني تحقيق التكليف عند تحقيق المناط.. ويبقى ما وراء ذلك ميدانًا للارتقاء والنمو والصعود وتطوير الإمكانات ورؤية المقاصد والأهداف النهائية.

أما الفوضى في الاقتداء وغياب تقدير الاستطاعات، واختلاط الإمكانات بالأمنيات، فقد كلف العمل الإسلامي -ولا يزال- الأثمان الباهظة، نتيجة للحسابات الخاطئة والمجازفات غير المبصرة، ذلك أن الأحكام الشرعية أو التكاليف الشرعية هي أشبه ما تكون بأدوية لعلاج الأدواء الواقعة في حياة الفرد والمجتمع، وقاية وعلاجًا، فهي كالصيدلية، لكن يبقى لكل داءٍ دواؤه، وبالتالي فلا يمكن أن يُعطى الدواء الواحد لكل داءٍ أو لكل مريض، فذلك عبث بالأحكام وجهل بالواقع وعجز في تقدير الاستطاعة.

ولعل التدرج في أخذ الناس بأحكام التشريع، وأمثلته الكثيرة الواردة في ذلك والدالة عليه، وبيانها المتعدد في إجابات الرسول ﷺ لكل سائل بحسب حاجته، وحتى في العصر الواحد والمجتمع الواحد، معروفة في مظانها من الكتاب والسنة للجميع، كما أن استمرار نزول القرآن على مدى ثلاثة وعشرين عامًا، والفروق الواضحة في مواصفات الخطاب الذاتي والتكاليف الشرعية بين المكي والمدني، وبين النصر والهزيمة، وبين خطاب المعركة وخطاب الدعوة، وخطاب العقيدة وخطاب الحوار، وما إلى ذلك،

إضافة إلى ما هو معلوم من مسيرة التشريع الإلهي وتطور النبوات وتعاليمها مع تطور المجتمعات واستطاعاتها، ونسخ الشرائع على مستوى النبوات والأحكام، وحتى على مستوى النبوة الواحدة، يعتبر مؤشراً واضحًا على أن الحكم الشرعي والتكليف كان دائمًا منوطًا بالاستطاعة، حتى لنكاد نلمح أن ترتيب القرآن على غير أزمنة النزول هو دليل من بعض الوجوه على أن أقدار التدين تتفاوت، وأن الاستطاعة هي التي تحدد التكليف وليس الزمن، وعاء الفعل البشري، ومسيرة السيرة هي التي تحكم كل الاستطاعات، لدرجة يمكن أن نقول معها: إن الاستطاعة اليوم قد تستدعي حكمًا من أواخر ما نزل في القرآن، وأن حالة من الاستطاعة أخرى قد تستدعي حكمًا من أوائل ما نزل.

أسباب النزول وسائل معينة لفقه التكليف:

ولعل ترتيب القرآن على غير أزمنة النزول ما يزال يستدعي الكثير من التأمل، فالإنسان هو الذي يسخِّر الزمن، والاستطاعة هي التي تحدد مدى التكليف وليس الزمن الذي إذا تحكم بالفعل البشري وحدد مداه يلغي ويهمل إرادة الإنسان واستطاعته، ويحمله على أحكام قد تتجاوز طاقاته.. فالقرآن والسنة بأحكامهما غطيتا المساحات التي يمكن أن تعرض للبشرية في جميع أحوالها.. والفقه الحقيقي هو بتحديد التوافق بين التكليف والاستطاعة، أي بين النص ومحل تنزيله.

ويمكن القول: إن أسباب النزول، التي تعني فيما تعني المناسبات أو الحالات الاجتماعية أو الإشكالات التي تعرض لها المجتمع محل التنزيل فجاء النص معالجًا لها، تعطي مؤشراً واضحاً أن النص أو التكليف جاء استجابة وحلاً للحالة التي يعاني منها الناس، ليكون أنموذجاً يجرد من الزمان والمكان ويولد في كل زمان ومكان، ذلك أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كما يقول علماء الأصول.

فأسباب النزول لا تخرج عن كونها وسائل معينة لكيفية تنزيل النص على الواقع ومعالجة مشكلاته.. صحيح أن هناك آيات كثيرة لم تتوفر لها أسباب نزول، إلا ان أسباب النزول تبقى علمًا مهمًا جداً في التدليل على تقدير الاستطاعات وما يناسبها من الأحكام.

ولا نذهب مع من يجازف ويتجاوز فيقول: إن الواقع هو الذي استدعى الحكم ووجهه وتحكم بالتنزيل، فجعل الواقع متحكمًا بالنص وحاكمًا عليه وليس النص هو الذي يعالج الواقع ويرتقي به ويعالج مشكلاته ولا يقره على حاله، لان كثيراً من الآيات -كما أشرنا- لا سبب نزول لها، وان لبعض الآيات أكثر من سبب نزول، وأن القرآن نزل للزمن ولكل المجتمعات.. وأسباب النزول هي نماذج ووسائل لزمن وعصر معين بحسب الظاهر، إضافة إلى ذلك تمثل وسائل معينة على فهم النص

وتنزيله على الواقع الذي يعاني منه الناس لكل زمان ومكان، ليشكل فقهاً ودليلاً هادياً لكل الأحوال المشابهة والوقائع المماثلة.

من فقه النبوة :

ولا أدل على فقه الواقع، أو فقه التعامل مع الواقع، وأهمية إدراك أبعاد الاستطاعة قبل تحديد مدى التكليف وتنزيل الحكم على محله (الإنسان المكلَّف)، ومدى توفر شروط الاستطاعة، من الفقه الواقعي للنبوة، محل التأسي والاقتداء، مما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله هلكت! قال: **مالَكَ**؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ : «**هل تجد رقبة تعتقها**؟ قال: لا (وفي رواية قال: ما أملك رقبة غيرها، وضرب على صفحة رقبته) قال: **فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين**؟ قال: لا (وفي رواية: هل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام؟) فقال: **هل تجد إطعام ستين مسكيناً**؟ قال: لا (وفي رواية قال: والذي بعثك بالحق ما لنا طعام)، قال: فمكث النبي ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أُتي النبيَّ ﷺ بعرق فيها تمر، قال: **أين السائل**؟ قال أنا، قال: **خذ هذا فتصدق به**، فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله، فوالله ما بين لا بتيها – يريد الحرتين– أهل بيت أفقر من أهلي بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: **أطعمه أهلك**» (البخاري، كتاب الصيام).

والذي يبدو لي أن أي كلام أو شرح بين يدي هذا الحديث قد يشكل حاجزاً دون تلقي عطاء النبوة مباشرة، فلقد تنوع الحكم وتطور، متنقلاً من التعرف على حال من الاستطاعة إلى حالة أخرى، حتى استقر بأن يأخذ الكفارة من فعل الخطأ نفسه، ويفيد منها يُطْعِم أهله، وهو الذي كان في ظاهر الأمر محل إخراج الكفارة. هذا هو فقه النبوة.. فأين علماء المسلمين ودعاتهم وفقهاؤهم من هذا الفقه الرائع للتعامل مع الواقع؟

وحسبنا أن نقول: إنه فقه النبوة، أو إنها النبوة التي يقتضي التأسي فيها ديمومة النظر والمراجعة حتى لا نجانب الصواب.. فكم كانت بعض الفتاوى فاقدة لمحالها؟ وكم أورثت بعض الفتاوى العنت والحرج وتعذيب الناس بدل تهذيبهم، لعدم إدراك أحوالهم واستطاعتهم؟ وبدل أن تثير الاقتداء والإقبال على هذا الدين كانت حاجزاً نفسياً يحول دون التدين ويؤدي إلى عكس حكمة تشريعه. وقد يكون ذلك عن حسن نية ورغبة في الخير، ولكن المشكلة، كل المشكلة، في غياب الفقه عن إدراك المحل والشروط المطلوب توافرها في محل الحكم ليحصل التكليف وينزل الحكم.

الاعتراف بالواقع لا يعني إقراره:

ومن القضايا الجديرة بلفت النظر والتنبه لها، أن الاعتراف بالواقع لا يعني إقراره على ما هو عليه من الخطأ والتخلف والظلم والجهل والاستبداد، أو الخضوع له، والتنازل عن قيم الكتاب والسنة، والافتتان

عن بعض ما أنزل الله، أو العدول عن تقويمه بقيم الكتاب والسنة، وتحريف كيفية التعامل معها من خلال واقع الناس والخضوع له وإقراره باسم الواقعية، وإنما يعني أن البدء في أية عملية للتنمية والنهوض والارتقاء لا بد أن تأخذ في اعتبارها هذا الواقع وأن لا تتجاهله، لأن تجاهل الواقع والقفز من فوقه وعدم أخذه بعين الاعتبار هو استنبات للبذور في الهواء بدل زرعها في الأرض.. أما التنازل عن القيم، وتجميد الفاعلية، وإقرار الظلم، والعدول عن الحق، والتوقف والاستنقاع الحضاري باسم الواقعية، فهو فقدان للإرادة، وانتحار جماعي، وانحدار بشري، وقضاء على أي أمل في الإصلاح.

إن فقه الواقع والتعرف إلى مشكلاته هو سبيل للارتقاء به، وتنزيل الأحكام عليه، والأخذ بيده شيئاً فشيئاً لتقويمه بشرع الله.

وسبق أن قلنا: بأن الإسلام الذي غطى بأحكامه مساحات الحياة كلها، يبدأ مع الإنسان من حيث هو، يرتقي به حتى يبلغ الكمال في المحصلة النهائية للدعوة والتربية.. وهنا شبهة قد يكون من المفيد طرحها وهي القول: بأن هذا الواقع وما فيه من مشكلات لم يأت ثمرة لتطبيق أحكام الله وشرعه، وإنما تشكل بسبب عدوله عن شرع الله إلى شرائع أخرى، لذلك فالإسلام ليس مسؤولاً عما في الواقع من إشكاليات، وإنما المسؤول عنها القيم التي أورثتها.

وهذه المسؤولية صحيحة من وجه، ومحل نظر من أوجه .. هي صحيحة من حيث إن هذه المشكلات دليل على فساد القيم التي سببتها وسبيل إدانتها، وإنه لا يحاسب عليها الإسلام لأنها ثمرة لتطبيق غير نظامه.. ومحل نظر من جهة أن هذا المجتمع بمشكلاته وعلله هو محل دعوة الإسلام، وحلول الإسلام، وتنزيل أحكام الإسلام، لاستنقاذه مما هو فيه.

فالإسلام مسؤول عن إنقاذ المجتمع، ومعالجة أمراضه، والتحول به إلى الخير، والنهوض به إلى الصلاح، ولو كان فساد المجتمع ومشكلاته المتحكمة بإنسانه متأتية من عقائد وشرائع أخرى، فإدانة المجتمع لا تقدم حلاً منقذاً، والسقوط في وحل المجتمع باسم الواقعية لا يغير حالاً. وإنما السبيل هو فقه هذا المجتمع، والتبصر بكيفية أخذه بأحكام الله، ودراسة استطاعته، وتنزيل ما يناسبه في هذه المرحلة، ليشكل ذلك لبنة للارتقاء عليها إلى لبنة أخرى ليقوم البناء، فالنبوة الخاتمة كلها تمثل لبنة في بناء النبوة التاريخي يقول الرسول ﷺ: «**إن مَثلي ومَثَلَ الأنبياء من قبلي، كمثل رجلٍ بنى بيتًا فأحْسَنهُ وأجْمَلَهُ، إلا موضعَ لبنةٍ من زاويةٍ، فجعلَ النَاسُ يطوفونَ بهِ ويعجبون لَهُ، ويقولون: هلاَّ وُضِعَتْ هذه اللبنةُ**، قال: **فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين**» (أخرجه البخاري).

منهج إدراك فقه الواقع:

ولعل من الأهمية بمكان تحديد مصطلح الواقع والواقعية، والذي نريد أن نوضحه أن الواقع -فيما نرى- هو الحال الذي عليه الناس، بكل ما فيه

من خير وشر وسلبيات وإيجابيات.. فهذا الواقع هو محل الدعوة، وموضوع الرسالة، وإصلاحه وتقويمه بشرع الله هو المقصد والهدف من النبوة ومن ورثة النبوة.

ونرى أن الواقعية لابد أن يتحدد مفهومها بحسب استعمالها، وإلا ذهب في فهمها الناس كل مذهب، فعندما نقول: إن دعوة الإسلام أو رساله الإسلام واقعية، معنى ذلك أنها قابلة للتطبيق والتنزيل والتجسيد في واقع الناس، وليست مثالية خيالية طوباوية بعيدة عن إمكانية التطبيق، وأن محلها عزمات البشر، ذلك أن النبوة تحققت من خلال عزمات البشر، فهي فكر وفعل، نظرية مقترنة بالتطبيق، كما أن كلمة واقعية تعني البدء والانطلاق من الواقع وأخذه بعين الاعتبار في عملية الإصلاح، وعدم تجاهله والقفز من فوقه.

لكن يبقى السؤال الكبير المطروح: هذا الذي أسميناه «واقع»، كيف نفقهه وندرك مشكلاته، ونسبر أغواره، ونعرف السبب الذي أنشأه، ونضع فقهنا وخططنا لتنزيل الأحكام عليه، والنهوض به من خلال هذا الفهم؟ ذلك أن فقه الواقع يبقى عنوانًا كبيرًا طويلاً عريضًا وشعارًا يقع في إطار الأمنيات التي ما نزال نتمناها دون أن تأخذ طريقها إلى حسن توظيف الإمكانات والتحقق بالآليات والأدوات التي تمكن من فقه الواقع، أو فقه المجتمع، الذي هو محل الدعوة أوالرسالة أومحل النبوة.

فتحديد المشكلات، ومعرفة أسبابها، ومحاولة تصنيفها، وجدولة أولوياتها بحسب الإمكانات المتوفرة، ومن خلال مراعاة الظروف المحيطة، والاعتبار بالماضي، وتحديد مواقع الاقتداء من مسيرة السيرة العملية، بمعنى وضع الحاضر في الموقع المناسب أو المشابه من مسيرة السيرة العملية، أو من مسيرة الماضي بشكل أعم وتجربة النبوة التاريخية ومجتمعات الأنبياء، وفقه الأحكام الشرعية، وما يقتضيه تنزيلها على الواقع من توفر التأكد من أهلية محل التنزيل وتوفر شروطه... هو السبيل السليم للتعامل مع المجتمع، أو مع الواقع، وتقويمه بشرع الله وقيم الدين.

إن فهم الواقع والتعرف عليه بدقة، أو بعبارة أدق: فقه هذا الواقع الذي هو محل الأحكام وموضوعها، لا يتأتى من الرؤى الحسيرة، ولا المجازفات القاصرة، والانفعالات التي يحكمها رد الفعل، أو محاولات اختزال الماضي في موقف، أو الحكم على الواقع من خلال لحظة تاريخية، أو نتيجة قريبة، أو النظر إليه من خلال نقطة سوداء، أو حالة طفو زبد، أو شيوع غثاء، بعيداً عن استكناه الحقائق الاجتماعية، وتجاوز الصورة إلى الحقيقة، واكتشاف القانون الاجتماعي أو قانون الحركة الاجتماعية أو ما يمكن أن نطلق عليه «المنهج السنني»، الذي يمكن من تفسير الظواهر على وجهها الصحيح، ويحدد مواقع القصور وأسباب التقصير، ويبصر العواقب والمآلات، ولا تخدشه النتائج القريبة والسريعة، وتأسره الانفعالات.

من أدوات فقه الواقع :

لقد أصبح فقه الواقع، أو فقه المجتمع، علم له أدواته ووسائل قياسه، بل نستطيع أن نقول: إنه أصبح خلاصة لمجموعة علوم إنسانية واجتماعية وتاريخية، ولم تعد تنفع معه النظرة العابرة، أو الملاحظة الآنية، أو الأمنية المخلصة.

وقد لا نكون بحاجة إلى التأكيد بأن علوم فقه الواقع تتقدم بسرعة، وتتأصل بشكل مذهل حقيقة، وتتشعب إلى شعب تخصصية دقيقة، في محاولة لتغطية جميع مساحات الحياة.. ففي علم الاجتماع والمجتمع بات هناك علوم اجتماع متنوعة بحسب موضوعاتها في الميادين السياسية والاقتصادية.. وعلوم الإنسان بلغت شأواً، وبدأت تضع يدها على حقائق لا يمكن تجاهلها ولا تجاوزها.. وعلم النفس يتقدم ليدخل المواقع كلها، ويحتل مكانه، ويدلي بشهادته على كل حالة، ولعلنا نقول: إنه تجاوز إمكانية قراءة الحاضر إلى محاولة صناعة المستقبل، وتحضير الناس له بزرع اهتماماتهم وتشكيل أهدافهم.

حتى أنه يمكن القول: بان وسائل وأدوات سبر حقيقة المجتمع، وكشف خفاياه، ومعرفة واقعه، وتحديد وجهاته، أصبحت علوماً. فعلم الإحصاء وحصر الإمكانات والاستطاعات والمسح والبحث الاجتماعي بوسائل منهجية للتقويم والقياس لم يعد أرقاماً جامدة، وإنما يعبر عن

مؤشرات ويحمل دلالات لا يمكن تجاهلها عند اي دراسة او تخطيط أو تجديد أو تنمية للموارد البشرية والمادية.. فلم يعد علم الإحصاء أداة ووسيلة، وإنما اصبح مقوماً لا يمكن تجاوزه.

حتى ان استطلاع الرأي والتعرف على التحولات الاجتماعية واسبابها، اصبح علماً وفناً، لا يقتصر على قراءة الحاضر وإنما يتجاوز إلى التأثير فيه والتوجيه له.

وليست الاستبيانات وفنية وضعها وما يطرح فيها من أسئلة، وما يتوصل إليه من نتائج، بأقل شأناً في فقه الواقع وامتلاك مفاتحه، والدخول إليه من ابوابه، بعيداً عن المجازفات والخبط الأعشى.

ويبقى التاريخ بحق، وتاريخ النبوة بشكل أخص، هو أبو العلوم الاجتماعية جميعها، لذلك نجد هذا الرصيد التاريخي من قصص الأنبياء مع أقوامهم في الكتاب والسنة، ليدخل المسلمون أصحاب الرسالة الخاتمة الحياة من مساراتها الصحيحة، ويدركوا سنن التسخير، ويتحققوا بالعبرة.. فالتاريخ هو مختبر الفعل الإنساني ودليل قانون الحركة الاجتماعية، لذلك كان التوجه إليه والاطلاع عليه من الفروض الاجتماعية أو الحضارية.

إن علوم فقه الواقع اليوم أشبه بالحواس والنوافذ العقلية للحركة

الإنسانية، والأمة التي تفتقدها في عالم اليوم أمة تعيش فيما يشبه مدارس الصم والبكم.

صحيح أن عطاء النبوة لو استوعب بشكل صحيح يُبصِّر المسلم بالكينونة البشرية، ويزوده بالقوانين الاجتماعية، ويمكنه من التحقق بالقدر الأساس من سنن السقوط والنهوض، ويمنحه شواهد تاريخية من قصص النبوة، لكن النبوة نفسها صاحبة هذا العطاء الذي يشكل الأرضية أو الخلفية التي لابد منها، هي التي تطلب إلى المسلم السير في الأرض، وتحصيل اليقين لهذه السنن والقوانين الاجتماعية، حتى يؤمن بها إيماناً يستيقنه العقل ويطمئن إليه القلب، ليس كإيمان العوام، وإنما ليستخدمها في رؤيته للواقع وتخطيطه للمستقبل.

من هنا نقول: إن النفرة للتخصص في شعب المعرفة، وإحياء الفروض الكفائية، والنزول إلى الميدان والانخراط بالمجتمع هو من فقه الدين قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة:١٢٢).. فلو كان الفقه حفظ نص، بعيداً عن فقه الواقع، لما كان هناك حاجة للنفرة والتخصص وفقه الميدان، وخوض المعارك، ومواجهة الظلم، وحوار الآخرين، ولما كان هناك حاجة للسير في الأرض، ولما كان هناك معنى لقصص الأنبياء، ولاكتفى المسلمون بتلقي

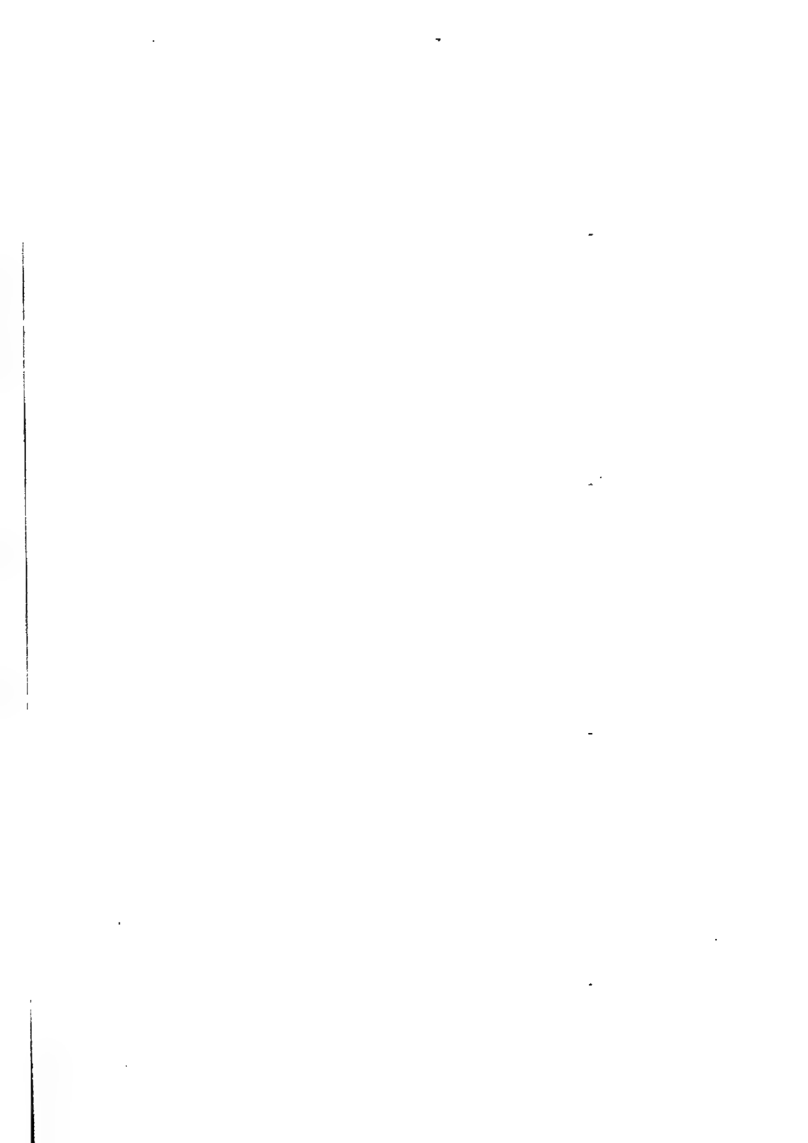
النصوص من صحبة النبي ﷺ فقط بعيداً عن أي تكليف أو استنفار.

لذلك نقول: إن الانخراط في المجتمع، والاندماج فيه، والتعرف على مكوناته ومؤثراته، ودراسة الظواهر الاجتماعية، ومعرفة أسبابها، والمساهمة في دوائر الخير، ومحاولة التوسع فيها، على هدى وبصيرة، وعدم تشكيل أجسام بعيدة عن المجتمع، منفصلة عنه، وإقامة هياكل وكيانات وخيام خارج المجتمع والحياة، أو السير خلف المجتمع ورصد تصرفاته والحكم عليها، بدل الدخول في المجتمع وإغرائه بفعل الخير، هو سبيل الخروج ومعاودة إخراج الأمة من جديد.

إن فقه المجتمع والواقع يوازي فقه النص، وبدون فقه المحل ومعرفة الاستطاعات بشكل علمي وموضوعي فسوف تستمر المجازفات وهدر الطاقات، والعبث بالأحكام الشرعية، والمساهمة السلبية بالإساءة إليها، ولو عن حسن نية، فلا يمكن أن يسمى فقيهاً حامل النصوص، لأن فقه أبعاد التكليف قسيم فقه النص ومكمل له، فلا فقه لنص بلا فقه لمحله.. فالاجتهاد كل الاجتهاد اليوم لا بد أن ينصرف، فيما نرى، إلى محل تنزيل النص ومورده، ذلك أن النصوص أصبحت محفوظة وميسور الوصول إليها.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مِنْ فِقْهِ التَّرويح



لعل الإشكالية الأساس التي يعاني منها عالم المسلمين اليوم، في كيفية التعامل مع معرفة الوحي الخالدة المجردة عن حدود الزمان والمكان، والاجتهاد في تنزيلها على واقع الناس من خلال استطاعتهم في الأحوال المختلفة، ذلك أن المسلم يمتلك، من خلال معرفة الوحي في الكتاب والسنة، رؤية حضارية شاملة للحياة، عبر عنها القرآن بمصطلح الصبغة أو ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:١٣٨) الذي أحسن كل شيء صبغة.

إلا أن هذه الرؤية خضعت في كثير من جوانبها لعمليات من التشويه والتقطيع والمسخ من غير المسلمين، كما وقعت تحت وطاة تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين، فغابت حقيقتها وطمست بعض معالمها إلى حد بعيد، بسبب من المقاربات والمقارنات والارتماء على الحضارة الغالبة، أو بسبب من ردود الفعل الحضارية التي انتهت إلى الانكفاء والتجمد على الذات، وعدم القدرة على الامتداد بها من خلال منطلقاتها ونسقها الحضاري، فبرزت نماذج في حياة المسلمين لا تشكل نوافذ أمينة على الرؤية الحضارية الإسلامية، ولا تثير الاقتداء،

ولا تتمكن من العطاء، لأنها أقرب إلى الحماس والانحياز العاطفي منها إلى الرؤية الدقيقة لفقه المرحلة أو الحالة، وأبعاد الدور الحضاري الذي يمكن أن يقدمه المسلم لمأساة العصر أو لمآسي الحضارة الغالبة.

وقد يكون من المفيد، ونحن نتحدث عن فلسفة الترويح، الذي يأتي ثمرة لأوقات الفراغ أو يرتبط بها، أن نشير ابتداءً إلى أهمية الوقت وقيمته في حياة المسلم، وكيف أن الإسلام أنقذه من العبث والضياع وشعار: اليوم خمر وغداً أمر، الذي كان يحيط بالرؤية الجاهلية.

لقد استطاع الإنسانُ بالإسلام أن يقدر للزمن دوره في الفعل الحضاري، وينظر إليه كقيمة، وأن يلتقط الفرصة التاريخية، ويتحقق بالتفكير الاستراتيجي، الذي يمكنه من التبصر وتقدير العواقب والمآلات، ومن حسن التعامل مع المتاح، من خلال رؤية شمولية، تستصحب الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل.

لقد أصبح الإنسان المسلم يستشعر قيمة الزمن، بعد أن كان قبل الإسلام كَلاًّ، مستسلمًا للنظرة الدهرية، متخاذلاً عن التفكير بإمكانية التغيير: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ (الجاثية: ٢٤)، فجاء الإسلام ليقرر أن الإنسان المسلم، هو الذي يغتنم ويوظف الزمن، ويملكه.

ونستطيع أن نقول: بأن الإسلام أضاف بُعداً ممتداً آخر للحياة والزمن،

أضاف بُعداً غيبيًا غير منظور، تحقق من خلاله الحس بالزمن في الدنيا، واستشعار المسؤولية عنه في الآخرة، وإدراك سنة الأجل في ضوئه: ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ (الرعد: ٣٨)، وإيقاظ الحس المستقبلي، والإعداد له، والتفكير بالتداعيات والعواقب.. وهذا هو السبيل لبناء الحضارات.

لقد جعل الإسلام الشواهدَ على اغتنام الفرص حواسَّ الإنسان، التي تعتبر وسائل كسبه وفعله لأنها تحس بالزمن، وتتعامل معه، وتملأه بفعل الخير، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ (النور: ٢٤-٢٥).

والرسول ﷺ يقول: « **اغتنم خمسًا قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك، وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك** » (أخرجه الحاكم واللفظ له، وابنِ المبارك في الزهد، بسند صحيح).

ويقول: « **لا تزول قدما عبد يوم القيامة، حتى يُسأل عن أربعٍ: عن عمره فيما أفناه، وعن عمله فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه** » (أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح).

لقد أدخل الإسلامُ الزمنَ في حساب المسلم، من خلال ملاحظة الظواهر الكونية وحركتي الشمس والقمر وتعاقب الليل والنهار، وربط أداءِ العبادات

- التي تمثل أركان الإسلام وتقيم بناءه - بالزمن.. فللصلاة زمن وحساب، وللزكاة حَوْلٌ ونِصاب، وللحج مواقيت وأهِلَّة وأشهر معلومات، وللصوم شهر ورؤية هلال، فأي تساهل، أو غفلة، أو تنازل عن الزمن، يفوِّت الثواب، ويوقع بالمسؤولية.

ولم يقتصر الإسلام على توجيه الإنسان صوب المقاصد الشرعية، واغتنام الزمن في فعل الخير، وإنما شرع له ما يحميه من السقوط، وهدر الطاقات، وإضاعة الزمن، فخلص عقله من الإيمان بالبروج والخوارق والخرافات، وتَعَلُّق أمله أو فأله بالأنواء والظواهر الكونية، التي لا تخرج عن كونها من آيات الله، فالرسول ﷺ يقول: «**لا عدوى، ولا طِيَرَة، ولا هامة، ولا صفر**» (أخرجه البخاري ومسلم).. «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته**» (متفق عليه).

فكم سيكون الواقع مريراً، والأمر خطيراً، إذا وقع الذهول عن حكمة العبادات وآثارها في النفس، والغفلة عن قيمة الزمن، وإذا علمنا أن متوسط إنتاجية الفرد في معظم بلاد العالم الإسلامي اليوم، قد لا يتجاوز النصف ساعة يوميًا!! وكم سيكون الحال رعيبًا، عندما نعلم أن بعض البشر لا يمارس عملاً أصلاً، ولا يستثمر طاقة، بحيث يصبح، من حيث النتيجة، كالمعوق الذي يستدرك حاجاته جميعًا من الآخرين، ويقبل

بإلغاء نفسه!! ومع ذلك نراه يعب من المتع عبًا، ويسعى وراء اللهو واللعب باسم الترويح!

إنها حالة الوهن الحضاري، التي أخبر عنها الصادق المصدوق، حيث يسيطر حب الدنيا، فيظهر إنسان الحق والاستهلاك، ويغيب إنسان الواجب والإنتاج، فتنتهي الأمة إلى مرحلة القصعة، التي تتخاذل فيها، وتتكالب عليها الأمم، لأكل خيراتها وتعطيل طاقاتها.

فهل من سبيل إلى إعادة تصويب معادلة الزمن في ذهن مسلم اليوم وثقافته، وإعادة استدارته ، وتصحيح مسيرته، ليعود كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، فنعود للانطلاق مرة أخرى من مواقع القدوة، تأسيًا برسول الله ﷺ القائل في خطبة الوداع، وهي آخر وصاياه لأمة الإسلام: **«إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض»** (أخرجه البخاري).

إشكالية الارتهان لحضارة (الآخر):

وقد تكون الإشكالية التي لا تزال تتحكم بإنتاجنا الثقافي وفعلنا الحضاري ورؤيتنا للأشياء تتمثل في حالة الارتهان الثقافي والحضاري المتأتية من السبق والغلبة لحضارة (الآخر)، الذي ترافق مع إشاعة مصطلحاتها ومفاهيمها ومعاييرها في النظر للأشياء والحكم عليها ونزوعها إلى اكتساب صفة العالمية، الأمر الذي جعل الكثير من الحراك

الثقافي الحضاري يتم في إطارها ويدور حول محورها، أو يجيء في معظم الأحوال محاكاة لها، إما مقارنة أو مقاربة. وفي كل الأحوال، فالارتهان والتحكم الثقافي واضح وملحوظ، ويكفي القول هنا: بأن عمليات التفكير وأوعيته ومجالاته وأدواته في معظمها محكومة بثقافة (الآخر)، هذا فضلاً عن المسكونين بثقافة (الآخر)، الذين لا يرون غيرها، لعجزهم عن رؤية قدرة أو قوة القيم الإسلامية المختزنة أمام قوة الحضارة المادية الغالبة.

ولعل العجز عن الامتداد بالقيم الإسلامية إلى الآفاق المعاصرة، دون النظر في أسبابه -حيث لايتسع المجال هنا- وامتلاك القدرة على تجريدها من حدود الزمان والمكان وتوليدها في كل آن، أحدث فراغًا مذهلاً ساهم بامتداد (الآخر) وتأثيره في الثقافة الإسلامية، فجاءت نظراتها محكومة بمناخ (الآخر)، والبناء على أصوله الثقافية، وإيجاد المسوغات لتمريرها إلى الواقع الإسلامي، بمعنى أن الإنتاج لم يتم بالشكل المأمول، ضمن النسق الحضاري والثقافي الإسلامي وإن لم يفتقد الاعتزاز به.. ونحن هنا لا ننكر أو نتنكر للتبادل المعرفي والتأثر والتأثير الثقافي، ولكن المنكر الثقافي هنا أن نفكر بأدوات (الآخرين)، ونمتد ونتحرك بأوعيتهم، ولا نمتلك محددات حقيقية لقيمنا ورؤيتنا الثقافية.

ولا نذيع سراً إذا قلنا: بأن خطر الأسر الثقافي والسياسي والاقتصادي

يمتد يومًا بعد يوم ليحتل الفكر بعد أن احتل الواقع، طالما أننا لا نزال نبكي على الأطلال، وننحاز عاطفيًا للإسلام، ونعجز عن تحديد موقعنا ودورنا في الحضارة المعاصرة، وتقدير إمكاناتنا بدقة، وكيفيات الإفادة منها، وتمتد فينا حقبة الخطباء وتتراجع مساحات الخبراء والفقهاء.

والحقيقة التي نرى أنه لا بد من التأكيد عليها لتبقىٰ حاضرة، أو على الأصح لتصبح هاجسًا ومصدر قلق ثقافي ووسيلة شحذ حضاري، أن مفهوم الثقافة أو الثقافة هو المؤشر والموجّه لكل سلوك أو إنتاج أدبي أو مادي.. لأنها تقبع وراء الأنشطة المتنوعة الجادة والهازلة، فهذه الأنشطة جميعًا مشبعة بثقافة أهلها ومنتجيها وحاملة لبصماتها.

ولعلنا نقول: إن الثقافة هي أشبه ما تكون بالهواء الذي لا يمكن للإنسان أن ينعزل عنه، أو هي كالهواء تتسلل من أضيق الثقوب ومن أوسعها، وبذلك توجد مع الإنسان في كل أحواله، لا يحول دونها أي حائل.

من المعابر الثقافية:

وقد يكون في مقدمة معابر التسلل الثقافي وأخطرها المواد الاستهلاكية والإعلامية والترويحية والإعلانية، وعلى الأخص عندما تتحكم الغرائز بتوجيه السلوك أو عندما تشيع حالات الاسترخاء وممارسة المتع والللذائذ واللهو والاستمتاع بأوقات الفراغ.

ولعلنا بدأنا ندرك أكثر من أي وقت مضى كيف تسللت إلينا باسم صناعة السياحة والترفيه، وتحت عنوان التفتيش عن مصادر جديدة للدخل، ثقافات إباحية كسرت الموازين، وأباحت المحرمات، ووهّنت القيم، وأيقظت الغريزة، وفجّرت اللذة الآثمة.

والأمر اللافت أن محور فلسفة المتع واللهو، الذي يسمونه ترويحًا في الحضارة المعاصرة يرتكز حول المرأة، حيث أصبحت نوادي التعري والشذوذ ومغادرة الأسرة وإقامة العلاقات غير الشرعية هي محلات المتعة والراحة باسم حق الحرية الشخصية.

ولا غرو في ذلك، فالحضارة اليونانية والرومانية التي تقوم الحضارة المعاصرة على أصولها، وفي جمهورية أفلاطون الفاضلة يرى أن من ينخرط في الجيش لا يجوز له الزواج لأن الارتباط بالزوجة والولد يولد الجبن وعدم الإقدام في الحروب، ويعوّض عن ذلك بإقامة حفلات ترفيهية ماجنة ونواد ليلية يقضوا فيها متعهم وشهوتهم الجنسية.. والآن تعم البلوى والهروب من مسؤوليات الزواج، وتقدم هذه الأماكن المتع الجنسية الرخيصة لكل طالب.

فالترويح أو الترفيه، كقضية أصبح لها مؤسساتها ووسائلها وإعلاناتها ونفقاتها وموازناتها، تعتبر قضية معاصرة، وخاصة بالنسبة لمجتمعات المسلمين.

ويمكن القول: إنها برمتها، بشكلها ومضمونها على حد سواء، هي ثمرة لثقافة وحضارة (الآخر) الغالب.. وهذا السبق بكل ما يحمل من سلبيات أو إيجابيات -إن وجدت- يشكل ارتهانًا ثقافيًا بشكل أو بآخر، لأن هذه المفاهيم وجودها وأنماطها ووسائلها على الواقع.. وجاءت وامتدت كقسيم للإبداعات التكنولوجية، وما وفرته من آفاق وإمكانيات شكلت صدمة ثقافية وانفتاحًا استهلاكيًا وانبهارًا أدىٰ إلى عمى الألوان وافتقاد التوازن، لأن موضوع الاستهلاك دائمًا أسرع دخولاً للمجتمعات المتخلفة، وإن لم يكن يشكل حاجتها الحقيقية، ذلك أن موضوع الإنتاج الذي يوظف العقل والزمن يعتبر من الأمور الصعبة على المجتمعات المتخلفة.

لذلك نقول: إن مشكلة الترويح اليوم، أو الترفيه بالمصطلح الثقافي للحضارة المعاصرة، تدور في محور المفهوم الغربي وفي إطاره، لذلك فهو يستهلك طاقات الأمم المتخلفة وأوقاتها، ويصرفها عن المواقع الجدية والضرورية لحياتها، ويحتل روح المبادرة والإبداع في حياتها على حساب النمو والنضج النفسي والثقافي الذي لا بد أن يحكم فلسفة الترويح.

البعد التربوي للترويح:

فليس الترويح عملاً محصوراً في مجالات التحلل من الواجبات، والخروج من العادات، والاسترخاء عن المسؤوليات، وإيثار المتعة حتى ولو

كانت حرامًا، ومحاكات الغرائز والشهوات وممارسة الشذوذ، وإسقاط الممنوعات، واستباحة الحرام، وشيوع اللهو والاستهتار، وتغييب مقاصد الحياة، وعيش اللحظة والعب منها على أنها خالدة بعيداً عن النظر في العواقب والتداعيات، أو تغييب الحس بالعواقب والتداعيات، واسترداد الشعارات الجاهلية: اليوم خمر وغداً أمر.

وإنما الترويح في الرؤية الإسلامية عملية بنائية، تشحذ الفاعلية، وتنشط العقل، وتثير الهمة، وتوقظ الروح، وتثير المنافسة والاستباق في الخيرات، وتدرب على العمل الجماعي وإشاعة روح الفريق واجتثاث معاني العداوة والحقد والصراع، وتشكل ميدانًا لتصعيد الغرائز، وتعالج الأثرة والتركيز على الذات، وتدرب على تأسيس وتأصيل المعاني النفسية كالحب والإيثار والعفو والرحمة والعدل والإحسان والاحتساب، والاستشعار بعذوبة تلك المعانى وحلاوتها، وممارستها بشكل عملي بعيداً عن أساليب الوعظ والرتابة والتوتر والصرامة.

وقد تكون الإشكالية اليوم في أن الكثير من الأوعية الترويحية على الرغم من أنها مباحة من حيث الأصل، إلا أنها تحولت إلى وسائل لضياع الوقت وهدر الطاقة وابتزاز المال من مثل الرياضات بمعظم أنواعها، حيث المعروف أن الرياضة وسيلة تربوية مشروعة تبني الجسم وتعيد النشاط وتدرب على عمل الفريق، وتقضي على الأنانية والتعصب، وتنزع الحقد،

وتمكن للمنافسات الشريفة، إلا أن الألوف بل الملايين اليوم يقضون معظم أوقاتهم في المدرجات يكتفون بالنظر بعيداً عن المشاركة التي تورث المعاني التربوية المشار إليها، فتصعب الكثير من الأهداف الترويحية لسوء استخدام هذه المباحات.

أما اقتحام حدود الله سبحانه وتعالى في ارتكاب المحرمات باسم الترفيه والترويح، فهو البلاء العظيم، الذي يؤدي إلى انحلال عزائم الأمم، ويؤذن بسيطرة الغريزة وبدء السقوط الحضاري.

فالله سبحانه وتعالى يقول عند الكلام عن المحرمات: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ﴾ (البقرة:١٨٧).

ويقول سبحانه عند الكلام عن المباحات: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ (البقرة:٢٢٩).

فالترويح وسيلة تربوية، بل لعله من أكثر الوسائل التربوية فاعلية، لأنه يتم بعيداً عن التوتر والقلق والتكيف على أوضاع معينة.. إنه التربية والتعليم الذاتي، من خلال اغتنام مجالات ومساحات الراحة الجسمية والرضى النفسي وأعلى درجات القابلية للاختيار.

وبالإمكان القول الآن: إن قياس مردود التعليم، واكتساب المهارات المعرفية والسلوكية والوجدانية من خلال ابتكار وسائل لإيصالها في أوقات

الترويح والنشاط الذهني، دفع القائمين على شأن التعليم إلى تكسير حواجز المدارس وقوالبها وووسائلها التقليدية، وبدأوا يفكرون بأشكال جديدة من هياكل المدارس الممتعة، التي تمنح الطالب قدراً من التحرر من القوالب والأشكال التي قد تسبب انسداداً وإعاقة للمعرفة، إلى درجة أصبحت معها مجالات الترويح وميادينه، ووسائل الترفيه والعابه، هي الموقع الأهم لاكتشاف ميول الطالب ومواهبه واهتماماته، التي تعين على ترسيم مستقبله أو قراءة مستقبله من خلال الأنشطة الترويحية.

لذلك نقول: تبقى الإشكالية في فلسفة الترويح وكيفية بناء حس المتعة والسعادة، فليس دقيقًا ولا صحيحًا أن الترويح هو نوع من الساعات الضائعة، وكسر للحواجز، وانعتاق من القيم.

قراءة الإنسان محل الترويح:

فقد تكون المشكلة ابتداءً في قراءة الإنسان محل الترويح وهدفه، وفي عدم القدرة أثناء التفكير بموضوع الترفيه أو الترويح على إدراك حاجات الإنسان الأصلية وقابلياته، وخصائصه وأهدافه، ووظيفته أو رسالته في الحياة. ذلك أن القراءة المخطئة للإنسان تؤدي إلى اضطراب النسب التي تتشكل منها الكينونة البشرية، وبالتالي ينعكس ذلك على فلسفة الترويح وأدواته ووسائله وأهدافه.

فهل الإنسان كتلة من الغرائز والشهوات فقط حتى يجيء الترويح أو

الترفيه إزالة للعوائق والممنوعات، وفتحًا للباب على مصراعيه أمام المتع الرخيصة والرفه الآثم، باسم الشأن الشخصي والحرية الشخصية، ولو أدى ذلك إلى الشذوذ والانحراف، التي أصبحت تعج بصورها الحضارة المادية وأصبحت أشكالها الحقيقية وجاءت وسائل الترويح استهدافًا للإنسان ذاته، استهداف صحته وسعادته وأسرته وعقله، وتدمير طاقاته وعلاقاته الاجتماعية؟

أم أن الإنسان عقل وعاطفة، ونفس وروح، وفطرة وغريزة، وذات ومجتمع، وأن وسائل الترويح لا بد أن تؤصل وتتأسس بحيث تكون مستجيبة لكل معطى بقدره أو مطلب يشكل حاجة أصلية للإنسان، ومن ثم: هل تحكم فلسفة الترويح وتتحكم بها ثقافة الاستهلاك والهدم والاعتداء على الذات و(الآخر) والبيئة والنظام العام، أم أن فلسفة الترويح لا بد أن تتمحور على إعادة التأهيل والاستعداد للإنتاج والبناء؟ ذلك أن اختيار وتصويب الثقافة أو الفلسفة التي تتحكم بالترويح، والتي تقبع وراء إنتاج أدواته وتحديد مجالاته هو الأساس. فليس الترويح إلا الاستجابة المادية لفلسفة الإنسان والحياة.. فكما أن الفكرة تتحول إلى كلمة وتتجسد فيها، والكلمة تنمو اجتماعيًا ومعلوماتيًا وتواصلاً وتتحول إلى علاقات وأفعال وممارسات، فكذلك يأتي الترويح بأنواعه ووسائله وأدواته وتجلياته ثمرة لفلسفة الإنسان والحياة وليس دخيلاً عليها.

لذلك بالإمكان للراصد أن يرى تطور وسائل ومجالات الترويح والترفيه بشكل مواز لتطور المجتمعات وفلسفاتها، فهو يطورها وليس بالضرورة إلى الأحسن كما انه يتطور بها.

ومن هنا نقول: لا بد أن يكون لكل أمة أو لكل فلسفة أو عقيدة أنماط ترويحها، فإذا تغيرت فلسفتها أو عقيدتها لسبب أو لآخر نرى هذا التغيير يستلحق مجالات الترفيه والترويح ووجود أنماط اجتماعية جديدة وأولويات جديدة.. فكثيراً ما تتحول أوقات الفراغ إلى طاقات فائضة، إن لم نحسن توظيفها لتصبح عبئًا على أهلها، تصيبهم بالملل والضجر والسآمة والاكتئاب والقلق، وقد تؤدي إلى الانتحار، ويكون العلاج من ذلك كله العودة للانغماس بالعمل.

وكثير من العقائد والفلسفات فكرت كيف تحوِّل العمل وشدة العناء والجهد إلى نوع من المتعة، ويكون الفرح والترويح والتجدد واسترداد النشاط بالاستبشار بالإنجاز والإتقان بما أطلق عليه الإيمان بالعمل أو حب العمل.

بل لعلنا نقول: إن النماذج المضيئة من السلف، الذين اندفعوا إلى الاستشهاد والموت في سبيل الله وابتغاء ثوابه ورضاه، وجدوا متعتهم وراحتهم بأغلىٰ أنواع التضحية والفداء.. وكانت الكآبة والحزن والتأسف والانكسار بالحس في عجزهم عن الاستجابة لمثل هذه التضحيات الكبيرة.

ذلك أن الإيمان بالعمل والحب له واستشعار الثواب على إنجازه وإتقانه، يعتبر من أرقى وسائل الراحة والهدوء النفسي واستقرار اليقين في القلب الذي يهون جميع مصائب الدنيا.. فعندها يكون الإنسان حراً رغم القيود، وطليقاً رغم الضغوط، وسعيداً رغم المعاناة، ومستبشراً رغم انسداد الطرق.

ولا نعني بذلك أن الإنسان في هذه الحال يقع ثمرة لأحلام اليقظة والغفلة، وإنما يكتسب بإيمانه ما يفيض عليه السكينة والهدوء.

فالذين يأكلون ويتمتعون كما تأكل الأنعام، هم من خوف الموت في موت، ومن خوف الفقر في فقر، ومن خوف الذل في ذل، فالقلق يأكل قلوبهم وينغّص حياتهم، فهم مأزومون تعيش أزمتهم بدواخلهم، لا يجدون الراحة والمتعة في أكثر الأماكن بهجة، لأن أزمتهم تحتل نفوسهم وترتحل معهم، ووعندما يباشرون الحرام ويعرضون أنفسهم للنار غدواً وعشياً وتتقلب وجوههم في النار، فهي دركات من نار إلى نار (يعرضون أنفسهم للنار غدواً وعشياً)، في الدنيا قبل الآخرة.

الترويح سبيل للتشكيل الثقافي :

لذلك نقول: إن المشكلة تكمن في فلسفة الترويح وتشكيل الأمة الثقافي، إلى درجة وصل الأمر ببعضهم في الحضارة المادية الخاوية من الإيمان إلى التوهم بأن الراحة بالانتحار وأقاموا له أندية، أو باللجوء إلى

المسكرات لإلغاء الحس، فإذا لم تعد المسكرات قادرة على إلغاء الحس التجا البائس إلى المخدرات.. وبعضهم رأى ذلك في الإباحية الجنسية، بل والشذوذ الجنسي، سبيلاً إلى المتعة والراحة، فتحولت المجتمعات إلى حدائق حيوان أو حظائر حيوان، ومع ذلك بقي الإباحيون أكثر الناس تأزمًا وضيقًا، فاستدعت الإباحية المخدرات، والمخدرات استدعت الإباحية وهكذا يدورون في حلقة مفرغة كما يدور الحمار برحاه.

وبعض المذاهب الوجودية رأت أن المتعة والراحة بإلغاء كل أمر ونهي، واعتبرت أن العقل هو الصورة المزيفة للإنسان الذي يأمره بالتكيف والانضباط والتخلق والالتزام والانتماء، وكلها متاعب وأعباء، وكان شعارهم الكبير: فليسقط العقل وليفعل الإنسان ما يحلو له.. فظهرت مؤلفات وتعليقات، ونماذج وأشكال وعلاقات، وأكوام من البشر تتجمع هنا وهناك، تتكدس فوق بعضها في الساحات العامة حيث أطلق بعض الناس شعورهم وأزالها بعضهم وظهرت أشكاله غاية في الغرابة وعاد بعضهم إلى الطبيعة، وغادر المدارس والمجتمعات، وغادر الأسرة، وعاش متسولاً مستمتعًا بالتمرد وكسر القيود وفعل المخالف.

وهذه الإفرازات الاجتماعية والإصابات النفسية، جاءت رد فعل على الفلسفات التي سادت الأنظمة الاستبدادية والحكم الثيوقراطي والقيم

الدينية المحرفة والحروب العالمية الطاحنة والتحول إلى إهدار قيم الإنسان...!

لذلك نقول: بأن المشكلة، كل المشكلة، في تحديد أبعاد ومنطلقات وأهداف ووسائل ومجالات عملية الترويح، ورسالتها في تشكيل الأجيال، واعتبار أوقات الفراغ مساحات إضافية ومجالات إن لم نحسن التعامل معها تتحول لتصبح ألغامًا اجتماعية قابلة للانفجار في كل حين.

لذلك يبقى المطروح دائمًا: ما هي مواصفات الشخصية المسلمة وما مدى تميزها؟ وما هي رسالتها؟ ليطلق الترويح ويبرمج، ويقوم بمدى قدرته على تحقيق ذلك أو على الأقل المساهمة بتحقيقه، أو إعادة التأهيل وبناء القابلية لوسائل تحقيقه؟

ولا بد من الاعتراف اليوم بأن إشكالية مناهج الترويح ووسائله وأوعيته في مجتمعات المسلمين لا تقل خطورة وشأنًا عن غيرها من الإشكاليات المتلاحقة والمتداخلة، والتي يستدعي بعضها بعضًا، وأن استيرادنا لوسائل ومجالات الترويح ومفهوماته من (الآخرين) أو من الأغيار لا يقل خطورة عن سائر المواد الاستهلاكية الأخرى، سواء في المجال المادي أو الثقافي.. وأن الكثير من العادات والتقاليد والثقافات والأنماط الاجتماعية تتسلل أحياناً بدون رقيب أو إمكانية رقابة، وعلى الأخص أن وسائل الإعلام والإعلان المروجة، لذلك ألغت الرقيب وقفزت من فوق الحدود والسدود،

وإذا لم يذهب الناس إليها فهي تجيء إليهم، وتدخل عليهم بدون استئذان، وتقتحم عليهم غرف نومهم، وتقدم لهم الأنماط والنماذج وتغريهم بها.

ولا بد من الاعتراف ايضًا ان لكل عصر وسائله التي تتعامل مع ظروفه وتطوراته ومشكلاته، ولا يمكن أن نتعامل مع كل العصور والمتغيرات بالوسائل نفسها.

كما انه لا بد من الاعتراف بأن الشجب والرفض والانسحاب ليس وسيلة نافعة إلا إلى حين، فإذا لم نحاول أن نحول هذه المواد الترفيهية التي تقتل العزائم بدل ان تجمعها، وتهدر الأوقات بدل أن توظفها وتفيد منها، وتدمر الشخصية وتؤدي إلى انحلالها، وتطلق الغريزة بدل ان ترقيها وتنظمها... إذا لم نستطع تحويل هذه الوسائل إلى تحديات واستفزازات، فإنها تبقى تستهدف دين الأمة وثقافتها ونسيجها الاجتماعي وروابطها الأسرية، او بمعنى آخر إذا لم تستنفر الأمة لحماية نفسها، وتجتهد في تقديم بدائل ونماذج نضيجة وملائمة وهادفة في إطار عقيدتنا وثقافتنا، وإعادة مفهوم الثواب والاحتساب لاعمالنا ليصبح أداؤها وإتقانها متعة، وتصبح وسائل الترويح هي من ساحات العمل ولوازمه الضرورية، واستشعار الثواب في ممارسته كممارسة العمل تمامًا، تجديدًا للنفس، وإزالة للتعب والنصب، وراحة للبدن، ووسيلة لعودة أكثر نشاطًا وحيوية

تحت شعار: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾ (الشرح: ٧-٨).

فالترويح في الإسلام دين من الدين، وميدان للثواب والصدقة، وليس خروجًا على القيم ورفضًا للضوابط وتكسيرًا للموازين وانتهاكًا للحرمات.

وممارسة الرسول ﷺ للترويح، وشهوده وإقراره والدعوة إليه، دليل مشروعيته وضرورته، إضافة إلى أنه يشكل نافذة على الأنموذج الذي لا بد من امتداده واستلهامه مع تطور المجتمع في أعماله وعلاقاته ومجالات ترويحه، التي لا بد أن تكون موازية لهذا التطور، بعيداً عن التجمد عند حدود الزمان والمكان ومحاصرة خلود الإسلام والعجز عن امتداده.

إن قصور الفقه والفكر الإسلامي عن الامتداد بأوعية الترويح والإبداع فيها، وإدراك أهميتها وضرورتها وخطورتها، أحدث فراغًا سمح لـ (الآخر) بالامتداد في حياتنا ليستغرق كل جوانبها، إنتاجًا واستهلاكًا وترويحًا...

ولا شك عندي أن العبادات إذا أُديت على وجهها الذي شرعه الله سبحانه وبينه الرسول ﷺ تعتبر من أعظم الأوعية الترويحية المتجددة، المجددة للشخصية المسلمة، وتأتي في مقدمتها عبادة الصلاة، حيث يتحرر الإنسان من كل ارتباطاته ويخلع عن نفسه كل أحماله ويقف بين

يدي الله الخالق الرازق المحيي المميت الشافي المخلص، يناجيه ويبوح له بكل ما في نفسه من الأسرار والخفايا التي لا يرضى أن يطلع عليها أحد غير الله، ويسأل حاجته.. يقف أمام الله متوقفًا عن كلام الناس ولغوهم ومخاطبتهم، متكلمًا بكلام الله، ومناجيًا له، ليس بينه حجاب، متيقنًا الإجابة.. من هنا جاء قول الرسول ﷺ **«أرحنا بها يا بلال»** (أخرجه أبو داود).

لذلك فإن المتأمل في النماذج أو الأوعية الترويحية التي أباحها الرسول ﷺ وبالصورة التي مارسها المجتمع المسلم الأول، يدرك أهدافها العظيمة في النفس والمجتمع، كما يبصر آثارها الإيجابية في استمرار عملية البناء والإنتاج.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

مِنْ فقهِ المرأة



الفوارق الفردية والخصوصيات الشخصية من لوازم الحياة وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية، وهذا الأمر الذي قد يكون قسريًا أو خلقيًا لا يمكن اعتباره انتقاصًا لكرامة الإنسان أو إنخرامًا للمساواة في الحقوق الإنسانية العامة، سواء في ذلك الرجال والنساء، فلكل وظيفته، ولكل استطاعته، ولكل تكليفه وخصوصيته فيما وراء الاشتراك في التكاليف الشرعية العامة، فالاستجابة لأمر الله في النهي طاعة، والاستجابة لأمره بالفعل طاعة أيضًا.

ولقد استبحر خطاب المسلمين المعاصر عن حقوق المرأة ومكانتها في الإسلام، سواءً في ذلك الذين نهجوا سبيل المقارنة مع القوانين والتشريعات الأخرى أو الذين سلكوا سبيل المقاربة مع حال المرأة في المجتمعات المعاصرة. وجاء هذا الخطاب على الجملة مدافعًا عن المرأة المسلمة، ومرابطًا على حدود قضيتها.

لقد جاء الخطاب مدافعًا عن حقوق المرأة دون أن يتقدم باتجاه المرأة نفسها ويتعرف على واقعها الحقيقي في مجتمعات المسلمين ودورها الغائب في ممارسة حقوقها، التي شرع لها الإسلام.. أو بمعنى آخر، دون

دراسة حقيقية ودقيقة لواقع المرأة في الكثير من مجتمعات المسلمين، والتحول من طرح قضية حقوق المرأة في الإسلام إلى مجال النظر في واقع المرأة في حياة المسلمين المعاصرة، ومدى تجسيد الحقوق التى شرعها لها الإسلام في الواقع.

وقد يكون الأمر المطروح فعلاً اختبار إلى أي مدى يعطي المسلمون اليوم المرأة ما أعطاها الإسلام، ورفع الخلط بين الممارسات والتقاليد الجاهلية التي قد تسوغ بالقيم الإسلامية وبين القيم الإسلامية كما طبقها الرسول ﷺ وفهمها خير القرون، ومدى المخاطر والآثار السلبية التي ترتبت على حرمان المرأة ما أعطاها الله وما أورثه ذلك من الوضع المشوه وغير الطبيعي الذي أدى إلى مجموعة التجاوزات، إلى انتهاك حدود الله . . .

لذلك قد يكون من الأولويات المطلوبة اليوم الاجتهاد في المساهمة لاسترداد دور المرأة الغائب في الحياة الإسلامية كما شرعه الله لا كما أراد البشر من بعض المسلمين وغير المسلمين، بعيداً عن الجاهليات وردود الأفعال.

فالأصل الذي يحكم القضية برمتها أن الله سبحانه وتعالى خلق الناس من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (النساء: ١) . . والله سبحانه بذلك إنما قرر حقيقة أساسية في بناء الحياة السعيدة المتكاملة

هي المساواة التي تقتضيها وحدة الأصل البشري، واعتبر الإيمان والتقوى والتدين الصحيح منافيًا لأي لون من الوان التمييز بسبب الجنس أو اللون أو العرق.

فالإيمان الصحيح بالله وقاية من الوقوع في التمييز والارتكاس في الجاهلية الذي قد تنزع إليه النفس في فترات الضعف وهبوط أقدار التدين.

لقد جعل اللهُ الأنوثةَ جزءاً من الذكورة، جزءاً زوجيًا، حيث لايستقيم أمر الذكورة ويتحقق بالكمال إلا بالاكتمال بالأنوثة، ولايستقيم أمر الأنوثة إلا بالاكتمال بالذكورة، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، كما جعل استمرار الحياة وامتدادها منوطًا بهما معًا.

ولقد جسد هذه المعاني الربانية رسول الرسالة الخاتمة في مرحلة القدوة، الذي صوّب مسيرة البشرية بإيقاف تسلط الإنسان على الإنسان، وإلغاء التمييز، وحقق المساواة في واقع الناس، وبلغ بالبشرية مرحلة الكمال والاكتمال، تماماً كما صوّب دورة الشهور والأيام واستدارتها، وأعاد الحق إلى نصابه، واسترد إنسانية الإنسان بشكل عام، وأعاد الاعتبار لإنسانية المرأة المنقوصة وأهليتها المطموسة بشكل خاص، فكانت المرأة (خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها) زوجة مرافقة ومشاركة في ترسيخ الخطوات الأولى لتلقي الوحي وامتداد النبوة.

كانت المرأة في بيت القدوة، محل الاستشارة والرأي والحكمة والبصيرة والتثبيت وحسن التبعل والعطاء والفداء.

لقد جاء البيان النبوي ليؤكد أن المرأة هي الشق الآخر للحياة الذي لا يكتمل إلا بشقه، كما جعلها الشقيقة بكل ما تحمل هذه الكلمة من أواصر الحب والود والتعاون والرعاية والحماية وحفظ الحقوق بشكل عام، فقال عليه الصلاة والسلام: **«النساء شقائق الرجال»** (أخرجه الترمذي).

إن الوعي بدور المرأة وأبعاد رسالتها في المجتمع، يعتبر من أهم مرتكزات الإمكان الحضاري الذي يؤهل الأمة للقيام بمهمة الشهادة على الناس والقيادة لهم إلى الخير، وإلحاق الرحمة بهم.

غير أن التعرف على هذا الإمكان الحضاري الذي يشكل مؤهل النهوض، يقتضي استمرار محاولات البحث في شروط النهضة، وإحياء التفكير السنني، وتجديد فرضية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ النبوة، والتعرف على أسباب سقوط الحضارات ونهوضها، وإدراك علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، وعلى رأسها موقع المرأة ودورها، وبيان سبل الوقاية من تسربها إلى أمة الرسالة الخاتمة، وعدم الاقتصار على التجربة الذاتية أو تاريخ الصورة الأخيرة للنبوة في أداء أمة الرسالة الخاتمة، بل تجاوز ذلك إلى استصحاب التاريخ العام، لأن سنن الحركة التاريخية لا تتبدل ولا تتحول، والسعي الدؤوب لإعادة بناء المرجعية،

والتعرف على الصفات والخصائص التي تميز بها خير القرون، في محاولة لتنزيلها على واقع المسلمين اليوم، في مجال التربية والتعليم والإعلام والثقافة والدعوة والإرشاد، والتعرف على الظروف والشروط التي توفرت لميلاد المجتمع الأول الأنموذج، لعلنا نجتهد في إدراك أهميتها ومدى الحاجة إلى توفيرها لمعاودة النهوض، لأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها، أو كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى.

لذلك فقد يكون المطلوب دائمًا وباستمرار، الاجتهاد في توليد رؤية للنهوض والتفكير في مشاريع النهوض والتجديد، من خلال قيم الأمة ومرجعيتها ومعادلتها الاجتماعية، لأن محاولات التحديث والنهوض المستعارة من خارج الأمة، لم تفلح في انتشالها، وردم فجوة التخلف، وإنما كانت سببًا في تكريس التخلف، لأن الفعل الاجتماعي لا يتكرر، كما هو معلوم.. كما أن الجمود وجعل القداسة لأقوال البشر ونقل القدسية إليها، وإحلالها محل قيم الكتاب والسنة، والتخاذل والعجز عن التوليد لرؤى وبرامج النهوض في ضوء قراءة الواقع واستلهام القيم، في المقابل لم يفلح أيضًا في توفير شروط النهوض، ورسم سبل الخروج، فكان الحال لكلا الوجهتين واحداً من حيث المآل، سواء بالنسبة لمن جمدوا على القيم وجمّدوها وحاصروا خلودها وعجزوا عن الإنتاج، تحت شتى المعاذير والذرائع، أو بالنسبة لمن خرجوا عليها وحاولوا تجاوزها وتعاطي إنتاج (الآخر).

التجديد.. بالعودة للمعايرة بالقيم :

ولعل من القضايا الأكثر إلحاحًا اليوم، إنما تتحدد بالاستشعار أن التجديد في أمر الدين هو تكليف ومسؤولية ودليل استمرار الحياة وحركة التاريخ، وأن الركود والجمود والاستنقاع الثقافي يناقض أخص خصائص وتكاليف هذا الدين.

وبالإمكان القول : إن التجديد من خلال العودة إلى القيم والينابيع الأولى، ومحاولة معايرة الواقع وتقويمه بها، وتوليد الأوعية الشرعية لحركة الأمة، والاستهداء بمرحلة السيرة في مجال تنزيل القيم على الواقع بحسب استطاعة الناس، ونفي نوابت السوء، ومحاصرة علل التدين، يقوم مقام التصويب الذي تكفلت به السماء في تاريخ تتابع النبوة، لأن الناس في كل زمان ومكان يميلون بطبعهم إلى القبول بالتقاليد والتوارث الاجتماعي، والاستسلام لها، وتقديس المألوف من العادات والتقاليد، والتمنع عن قبول كل جديد، وهذا مناقض لسنة الحياة وطبيعتها المتجددة باستمرار.

وقد تكون الإشكالية الأخطر على مجتمعات المسلمين، أن تحتل التقاليد الاجتماعية محل التعاليم والقيم الشرعية، وأن يكون غاية المطلوب أن يبذل الجهد للتفتيش في التعاليم الشرعية لإضفاء القدسية والمشروعية على التقاليد حتى لو كانت معوقات فاسدة، فهذا مما يفتح الباب على مصراعيه للون من الآبائية وتسلل النزعات والبذور

الجاهلية إلى النفوس، في غيبة من حراسة القيم وهبوط أقدار التدين.

وقد يكون المحور الأساس، الذي تدور وتتسع وتقدس في إطاره التقاليد، وتنكمش في مجاله التعاليم والقيم الشرعية،-هو الشأن الاجتماعي، وعلى الأخص في نطاق وضع المرأة وعلاقات الأسرة بشكل عام، التي تشكل المرأة عمودها الفقري.

الثغر المفتوح في الجسد الإسلامي:

ولا بد من الاعتراف ان قضية المرأة وأبعاد دورها في المجتمع والحياة ما يزال من الثغور المفتوحة في الفكر الإسلامي، والسبب في ذلك -فيما نرى- العجز عن التعامل مع الواقع وتقويم مسيرته من خلال القيم الثابتة الواردة في الكتاب والسنة، وعن التعامل مع قيم الكتاب والسنة من خلال إدراك الواقع، وأننا حقيقة ما زلنا بشكل عام وفي هذه القضية بشكل خاص، نراوح في مواقع الفكر الدفاعي، وما تزال معظم اهتماماتنا أو الخارطة التي نتحرك من خلالها لم تتجاوز مسالة الحجاب وتعدد الزوجات والطلاق والإرث والشهادة، وما نزال نبدي ونعيد في هذه القضايا وكأننا نشعر أننا لم نكن مقتنعين بعد، وهذا يعني أننا ما نزال مستمرين في حالة الهزيمة.

كما انه لا بد من الاعتراف أيضًا اننا أتينا من قبل المرأة، بسبب من عجزنا عن كيفية التعامل معها، وإعطائها ما أعطاها الله، وتنمية

شخصيتها، وتطوير وظيفتها، ووضع الأوعية الشرعية لحركتها وممارسة دورها في الحياة.

لقد انشغلنا بأمر الدفاع عن المرأة وبيان حقوقها ومكانتها في الإسلام عن بناء شخصيتها، واستيعاب دورها واستشراف المستقبل الذي ينتظرها، والقدرة على استلهام قيم الوحي واستيعاب الواقع لتوليد الفقه المناسب لحركتها وممارساتها الشرعية.

من واقع المرأة المسلمة:

ولعلنا نقول: إن القيم المتحكمة في وضع المرأة في كثير من بلدان العالم الإسلامي هي التقاليد الاجتماعية، التي لا تخلو من جاهليات لا جاهلية واحدة، وليس التعاليم والقيم الشرعية في الأعم والغالب، وإن هذه التقاليد مشبعة بصور من الوأد الثقافي أو الوأد المعنوي بشكل عام.

وهذا الوأد المناقض للخَلْقِ، المعاند للفطرة والمخالف لقيم الوحي وتعاليم الشرع، أحدث فراغًا ثقافيًا واجتماعيًا، مكّن لامتداد (الآخر) بكل موروثاته الثقافية والفكرية، وأحدث تمردًا وخروجًا وكسرًا للموازين، إلى غير ذلك من الأمور التي ندينها ونرفضها ولا نكلف أنفسنا بدراسة أسبابها .

ولو أننا استشرفنا المستقبل بشكل صحيح، وأعطينا المرأة ما أعطاها

الله، وطورنا رؤيتنا لهذ العطاء ضمن الضوابط الشرعية، واعترفنا بدور المرأة الشرعي، وتجاوزنا التقاليد الجاهلية إلى التعاليم الشرعية، لما صرنا إلى ما نحن عليه، ولشكل الإسلام عقيدة واختياراً للمرأة وامتيازاً لها عن غيرها في الثقافات الأخرى، وليس وراثة وتقليداً هشّاً آيلاً للسقوط والانكسار عند الصدمة الأولى.

والناظر في أدبيات الفكر الإسلامي على مدى نصف قرن أو يزيد بالنسبة لدور المرأة وموقعها في الحياة، يجد أقداراً من التناقض والتناكر والاضطراب والتحليل والتحريم والتبعثر الفكري.. ولعل هذه الإصابات الفكرية والفقهية وانتشار عقلية المسوغات والذرائع، إنما حصلت بسبب العجز عن إدراك الواقع وإبصار وجهته المستقبلية، وسوء النظر إلى محل تنزيل النص على حياة الناس بحسب استطاعتهم. فالتسويغ والاستسلام، دائماً هو مركب العاجز المتخاذل.

وقد لا تكون المشكلة المطروحة اليوم في مشاركة المرأة أو عدم مشاركتها في الحياة، وإنما المشكلة الحقيقية اليوم في المحاولات الدائبة لإبعادها عن قيمها وإسلامها باسم المشاركة وتحت شتى العناوين، وكيف يمكن أن تصبح المشاركة وسيلة لإخراجها من دينها؟! والواقع دليل على ان المشكلة ليست في المشاركة أو عدمها، فكم من المشاركات رفضت وحوصرت بسبب التزام المرأة بقيمها الإسلامية، فالمشكلة إذن في الاستمرار في التزام المرأة القيم الإسلامية.

ومن الأمور اللافتة حقًا أنه على الرغم من حصول المرأة المسلمة على أعلى الدرجات العلمية، وتبوئها أرقى المستويات الاجتماعية، إلا أنها تبقى في نظر بعض من يدعون الديمقراطية والمساواة رجعية ومتخلفة، بسبب تمسكها بقيمها الإسلامية ولباسها الإسلامي.

ولعل المشكلة غير المصرح بها، أن المعيار اليوم هو واقع المرأة الغربية، على الرغم من كل الإصابات والأزمات التي تعيشها وما انتهت إليه في مجتمع الإباحة من المتع الرخيصة وصور الرقيق الأبيض، الأمر الذي أدى إلى وجود اجتماعي بلا آباء وأحيانًا بلا أمهات، حيث صارت المرأة في الغالب سبيلاً لمتعة الجسد، ووسيلة للإعلان وإنفاق البضائع والإغراء بالاستهلاك، قال تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ...﴾ (النساء:٨٩)، وقال: ﴿... وَلَا يَزَالُونَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَـٰعُوا۟ ...﴾ (البقرة:٢١٧)، فميدان المعركة الحضارية أوسع مدى من مجرد المعارك ذات الشوكة.

حرمان المرأة.. سدًا للذرائع:

إن مبدأ سد الذرائع الذي كان اعتماده بإطلاقه سببًا في حرمان المرأة من كثير مما أعطاها الله، درءاً لذريعة الفساد التي أسأنا تقديرها، إذا لم ندرك أبعاده بشكل صحيح، ونحسن تطبيقه بالأقدار الموزونة والمدروسة، سوف يتحول إلى لون من التستر على الحال، والركود ومحاصرة الحراك، وقتل روح التجديد.. وسوف يقود إلى فقه الذرائع

والمسوغات، فيسود فقه المخارج ويغيب فقه المقاصد والأهداف.

وهنا قضية على غاية من الأهمية -فيما أرى- وهي أن الله سبحانه وتعالى -الذي خلق الإنسان والأكوان والأزمان، وأنزل شريعته الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان، وأوحى بالقيم الضابطة، لمسيرة الحياة حتى تقوم الساعة- أعلم بتقلبات العصور وما يطرأ عليها من الفساد والصلاح.. والخطورة كل الخطورة في محاصرة الأحكام الشرعية القطعية الدلالة، وتوقيفها وإلغائها تحت ذريعة فساد العصر وشيوع الفتنة. وبذلك يصبح مبدأ سد الذرائع هو الأصل وليس الاستثناء، وكأن الله الذي شرع الأحكام لا يعلم بفساد العصر وشيوع الفتنة!

وهذا الأمر إضافة إلى ما يورثه من تعطيل الأحكام الشرعية بحجة سد الذرائع، فإنه من وجه آخر كأنه يحكم عليها بعدم الصلاحية لهذا الزمان أو ذاك، وبذلك نقع -نحن الذين ننحاز إلى الإسلام عاطفيًا- بنفس الحفر التي نأخذها على الآخرين، الذين انطلقوا من أن الإسلام جاء لمعالجة مشكلات مجتمع معين انتهى زمانه ولا يصلح لمعالجة واقعنا بكل ما فيه، فالنتيجة واحدة وإن تغير المنطلق وتناكرت الفلسفة.

لقد حرمت المرأة من بعض ما أعطاها الله من الحقوق باسم سد الذرائع.. حرمت من المشاركة في الحياة، والذهاب إلى دور العبادة والعلم، باسم حمايتها من الفتنة والفساد، فشاع الجهل وضعفت عرى التدين وفسدت التربية الأسرية والتربية الاجتماعية معًا، بسبب أمية المرأة

واسعًا أمام الإصابات النفسية، لعجزنا عن استيعاب الواقع ووضع المناهج والبرامج للتعامل معه من خلال الضوابط الشرعية، حتى أدى الأمر بسبب هذه التراكمات، إلى انهيار الجدار وتكسير الموازين الشرعية والانفلات من كل قيمة.

ولو حاولنا المقارنة بين واقع التدين في إطار المرأة في البلاد الإسلامية، التي سبقت إلى تعليم المرأة وأتاحت الفرصة أمامها لتأخذ دورها في الحياة ومواجهة المنكر، وبين واقع المرأة في البلاد التي حالت دون تعليم المرأة بحجة الحيلولة دون الفساد وشيوع الفتنة وعزلتها عن قضايا الحياة، لتبين لنا ان حالة التدين والوعي الإسلامي والالتزام والتضحية وحمل الرسالة عن اختيار وإرادة بالنسبة للمرأة، وليس عن مواريث تقليدية إسلامية شكلية، افضل بما لا يقاس.

وقد تكون المشكلة اليوم، في انتزاع الأحكام الفقهية الشرعية، بالنسبة لقضية المرأة بشكل أخص، من سياقها وإطارها ومجتمعها، في محاولة لإيجاد مشروعية لبعض التصرفات والممارسات في المجتمعات التي لا تدين بالمشروعية العليا للإسلام، حيث لا يُستفتىٰ الدين إلا بهذه الجزئية او تلك، وتكون كل الممارسات فيما وراء ذلك لا علاقة للدين بها.

التأويل الباطل، وليكون ذلك دليلاً ومعياراً لأبعاد دور المرأة في الحياة الإسلامية على مر العصور.

فلقد بايعت المرأة، وجاهدت، وهاجرت، ومرَّضت، وعلمت، وكانت من رواة الأحاديث، واستدركت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على الصحابة، وقدمت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها المشورة والرأي والحكمة للرسول ﷺ -الموحىٰ إليه المستغني عن الشورى بالوحي- في صلح الحديبية عندما اختلطت الرؤية وكادت أن توقع في الهلكة، الأمر الذي شكل منعطفًا تاريخيًا وكانت له أبعاده الممتدة في التاريخ الإسلامي.

لقد أقام الإسلام العلاقة بين الرجل والمرأة على المودة والرحمة، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم: ٢١)، على عكس الفلسفات الأخرى القائمة على الصراع والمواجهة بين الرجل والمرأة، وجعل القوامة التي ناطها بالرجل درجة إشراف وإدارة وليس درجة تشريف وكرامة، لأن الأكرم هو الأتقى، كما قدم كلاً باختصاصه على الآخر، وطلب التعامل بالإحسان بينهما حتى في حالة الكراهية قال: ﴿...فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٩)، وقال: ﴿...وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾ (البقرة: ٢٣٧).

وجعل الأم المرأة أحق الناس بحسن الصحبة، فقد جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله من أحقُّ الناسِ بحُسنِ صَحَابَتي؟ قال: **أُمُّكَ**، قال: ثُمَّ مَنْ؟، قال: **ثُمَّ أُمُّكَ**، قال: ثُمَّ مَنْ؟، قال: **ثُمَّ أُمُّكَ**، قال: ثُمَّ مَنْ؟، قال: **ثُمَّ أَبُوكَ**» (أخرجه البخاري)، كما جعل حق المرأة في الميراث بعد أن كانت محرومة منه معياراً لحق الرجل: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ ... ﴾ (النساء: ١١).

فدور المرأة لا بد أن ينظر إليه ويمارس ضمن الرؤية الإسلامية الشاملة والإطار المرجعي الإسلامي والضوابط الشرعية التي تحكم حركة المجتمع الذي يدين بالمشروعية العليا للإسلام، ويعمل لبلوغها ويتعاون في ذلك جميع أفراده ويستفتي الإسلام في المواقع المتعددة، لا أن تكون الأحكام الفقهية محلاً للعبث تقطع بحسب الأقيسة والأحجام والرقع المطلوبة.

وخلاصة القول: إن المرأة المسلمة -تاريخيًا- وعلى الأخص في مرحلة القدوة لم تكن غائبة عن الحياة، وإنما شاركت الرجل في بناء المجتمع، ومرست دورها ضمن إطار القيم الإسلامية والرؤية الإسلامية الشاملة، ولم تكن سلعة رخيصة للاستهلاك، تنتهي إلى التحلل وإهدار الكرامة باسم التحرر.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مِنْ فِقْهِ الخِطاب

٣٥٨٣/١٨



لعل فقه مواصفات الخطاب الإلهي للناس يتطلب الإدراك الكامل لمحل هذا الخطاب، والتبصر في كيفيات التنزيل في ضوء استطاعات الناس وقدراتهم، لذلك تعتبر مهمة الدعوة إلى الله واستنقاذ الناس من الإفساد وسفك الدماء، أشرف المهام وأعظمها أجرًا وأحسنها قولاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (فصلت: ٣٣-٣٤).

كما يعتبر الإيمان والتدين ثمرة لقناعة الإنسان، ودليلاً على حرية اختياره، واحترام إرادته، وتحقيق كرامته ومخاطبة عقله، ليأتي الإيمان اختياراً وليس إكراهًا وإجباراً وعنتاً ومصادرة لإرداة الإنسان، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ...﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وقال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢١-٢٢).

وقال تعالى على سبيل الاستفهام الإنكاري: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس: ٩٩).

لقدجعل اللهُ مهمةَ الرسل وورثتهم الدعوةَ والمجادلة بالتي هي أحسن ومسؤولية أداء الأمانة (البلاغ المبين): ﴿ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (النور: ٥٤)، ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ (الشورى: ٤٨).

أما الإجبار والإكراه والسيطرة والتسلط فأمر يناقض النبوة ويصادم الفطرة، قال الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴾ (ق: ٤٥).

وقال الرسول ﷺ: **«ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»** (متفق عليه).. فكان القرآن معجزته الخالدة، وكانت وسيلتها البيان والإعلام والبلاغ، وموضوعها الإنسان ومخاطبة عقله ووعيه، فكان تحريك عقله وإثارة تفكيره ونظره سبيلاً لإيمانه، وكان إعجاز وخلود القرآن سببًا في شحذ تفكيره وارتقاء وعيه وتنمية ملكاته، وتشكيل رؤيته للحياة والكون، والإجابة عن أسئلة ما بعد الحياة.

ويتأكد هذا المعنى اليوم أكثر من أي وقت مضى، حتى يكون المسلم مؤهلاً لاسترداد واستعادة دور الأمة المسلمة القادرة على التذكر والتذكير بالقرآن، ومعاودة العطاء من معين النبوة لإنقاذ الإنسانية وإلحاق الرحمة بها، وامتلاك القدرة على المساهمة بمعالجة أزمة الحضارة المعاصرة، وإدراك الدور الرسالي الذي يمكن أن تضطلع به على مستوى الذات والآخر.

ذلك أن هذا الدور الرسالي لن يتأتى ما لم تكن الأمة في مستوى

إسلامها، قيماً ومبادئ، وتجربتها الحضارية التاريخية، ارتكازاً واعتزازاً واعتباراً، وفي مستوى عصرها، حواراً ومشاركة ورؤية معاصرة وبرامج وتخطيطاً، بحيث تصبح قادرة على تنزيل الإسلام على حياتها، وتقويم واقعها به، وتجسيد قيمه في حياتها لإثارة الاقتداء عند الآخرين، وتصبح قادرة أيضاً على الاجتهاد وكيفية التعامل مع القيم الإسلامية وتوليد البرامج والأحكام من خلال استطاعاتها وإمكاناتها وواقعها الثقافي والاجتماعي.. أو بمعنى أدق: أن تقوّم واقعها بقيم الإسلام في وجهة، وتتعامل مع قيم الإسلام، تربية وتنزيلاً، بناءً وارتقاءً، من خلال واقعها في وجهة أخرى.

هذا على مستوى الذات، أما على مستوى (الآخر) وكيفية إيصال القيم الإسلاميه إليه فالأمر يقتضي فهم (الآخر)، ثقافته وعقيدته، وتاريخه وواقعه، ومن ثم تحديد المداخل الصحيحة والمواقع المناسبة، والآليات أو الأدوات الملائمة لكيفية التعامل معه، ومن ثم الدراسة الدقيقة لمواصفات الخطاب الموجه إليه، ودعوته إلى الهدى والخير، ليتحقق إظهار الإسلام وظهوره على الدين كله، بقوته الذاتية وقدرة أتباعه على إزالة الحواجز بينه وبين الناس.

النقد والمراجعة.. لتحديد أسباب القصور:

ولعل من الأمور التي باتت مطروحة اليوم بقوة وإلحاح، بعد هذه المتغيرات العالمية المذهلة والمتسارعة، التي اختزلت الزمان وطوت المكان، وأزالت الحواجز وألغت الحدود، وفتحت الأبواب على مصاريعها، وقدمت من تقنيات الاتصال والإعلام وفنونه، ما يتجاوز طاقة الإنسان الفرد على الإحاطة بها، بله استعمالها، الأمر الذي جعل التفكير بالانتقال إلى العمل المؤسسي ضرورة بقاء واستمرار حياة... وبعد هذه الرحلة أو المسيرة من الدعوة والعمل الإسلامي على مستوى الوسائل ورسم الأهداف المرحلية، نقول:

لقد أصبح من الأمور المطروحة اليوم بقوة وإلحاح، أنه لا بد من وقفة للمراجعة والتقويم، على مستوى الذات، لمعرفة أسباب القصور وتحديد مواطن التقصير، وكيفية تجاوزها وتداركها في ضوء التطورات والتغيرات المحيطة والسبق الحضاري على مستوى (الآخر)، حيث لابد أن ينعكس هذا على وسائلنا وأهدافنا المرحلية ومعرفة دورنا في هذا الواقع العالمي بدقة.. فلا مكان للكسالى والأغبياء، مهما كانت دعاواهم وادعاءاتهم وشعاراتهم، في عالم الفاعلين والأذكياء.

لقد استغرقنا الأوقات الطوال في الكلام عن عظمة الإسلام، وقيم الإسلام، وعطاء الإسلام، وشريعة الإسلام، حتى صار الأمر ملفتًا

لتلبس الذات بالقيم، بحيث أصبحنا وكأننا نحن الإسلام المعصوم الذي لا يخطئ، وأن أي نقد أو مراجعة أو تقويم لفعلنا كأنه موجه لنقد القيم الإسلامية والنيل من قدسيتها وعصمتها.

نقول: لقد استغرق الدفاع عن الإسلام الأوقات الطوال، لأنه في الحقيقة جاء لونًا من الدفاع عن النفس، ومحاولة للتستر على أخطائها على حساب النظر في كيفية بناء الأمة بهذا الإسلام وتجسيده في حياتها، ومحاولة إخراجها للناس من جديد، وتحديد الدور الممكن والمنوط بها في كل مرحلة بحسب الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

لذلك باتت أية محاولة للنقد والمراجعة والتقويم لمسيرة العمل الإسلامي ومواصفات العمل الدعوي، تُحارب وتُحاصر وتُطارد باسم حماية الإسلام والحيلولة دون النيل منه تارة، وباسم حماية الصف الدعوي وعدم تبصير الأعداء بمواطن الضعف والخلل والثغرات حتى لا يوجهوا سهامهم إليها تارة أخرى! وبذلك تكرست الأخطاء، وقُدست الذوات، وتوقفت عمليات النقد والمراجعة والتقويم، وشكلت الأخطاء والخطايا ألغامًا اجتماعية في جسم العمل الدعوي أدت إلى انفجارات مخيفة على مستويات متعددة.

لقد آن الأوان -في نظرنا- لتأسيس وتأصيل عمليات المراجعة والنقد والتقويم، للتمييز بين نقد الذات الإيجابي وممارسة جلدها باسم النقد

والتصويب، كما آن الأوان لفصل القيمة عن الذات، ليسهل التعامل معها بدون خوف أو توجس، والتحول إلى البحث والدراسة عن واقع المسلمين اليوم، ودور الأمة المفقود والغائب وأسباب ذلك، وكيفية استرداده، بدل استغراق الحديث عن عظمة الإسلام وتاريخه وحضارته، حيث نتكلم بمعالي الأمور على منابرنا ونفتقد لأبسطها في حياتنا.

وفي تقديري أن التكليف بالتجديد والاجتهاد والمراجعة الذي أخبر عنه الرسول ﷺ بقوله: **«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»** (أخرجه أبو داود)، وهو إخبار من الصادق المصدوق من وجه، وتكليف دائم ومستمر للأمة المسلمة بالتجديد والاجتهاد والمراجعة ونفي نوابت السوء والعودة إلى الينابيع الأولى من وجه آخر، ذلك أن التجديد هو الهاجس الدائم الذي يحمي المسيرة من السقوط ويسدد الخطوة ويرتقي بالمسلمين ليكونوا بمستوى الإسلام والعصر.

الخلط بين الذات والقيمة:

فالتجديد والتقويم والمراجعة محله واقع المسلمين وما داخله وليس قيم الإسلام على كل حال، وأي تلبس بين قيم الإسلام وحال المسلمين يحمل من المخاطر ما الله به عليم.

والخطورة كل الخطورة اليوم أن نحمل أخطاءنا وأفعالنا للإسلام، فنظهر صورته على شكل مخيف ومرعب، فنصد بذلك عن سبيل الله، عن حسن نيه أو عن سوئها، بدل أن نثير الاقتداء ونمتلك الشجاعة للاعتراف بأخطائنا.

وليس أقل من ذلك خطورة، أو هو الوجه الآخر لتلبس الذات بالقيم، شيوع الثقافة الذرائعية واحتلالها للعقل المسلم اليوم، ومحاولة الإلقاء بالتبعة على (الآخر) وإعفاء الذات من المسؤولية التي تقتضي دراسة أسباب القصور وتحديد مواطن التقصير والاعتبار بالذات و(بالآخر)، فالعاقل الذي يعتبر بغيره والأحمق من يكون عبرة لغيره، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، ويقول الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١).

لذلك فمحاولات التطاول إلى الإصلاح باسم القيم الإسلامية والحلول الإسلامية لمشكلات الحضارة، وقدرة الإسلام على العطاء الحضاري واستنقاذ البشرية من أزماتها، دون فحص واختبار لكيفية تعاملنا مع هذه القيم، ودورها في تقويم حياتنا، ونصيبها من واقعنا، وكيفية تنزيلها على مجتمعاتنا، وكيفية تقديم نماذج تتجسد فيها قيم هذا الدين، فسوف تبوء محاولاتنا للإصلاح بالفشل، مهما سمكت حناجرنا في الدعوة إلى

الإسلام، ومهما كان خطابنا الإعلامي والدعوي، وكأننا بذلك نوبخ أنفسنا، سواء كنا ندري أو لا ندري.

فلقد آن الأوان لنتكلم عن المسلمين، وندرس أسباب تخلفهم عن الإسلام والعصر، ونفكر برسم طريق الخروج لإخراج الأمة المسلمة من جديد، وأن نتعامل مع هذا الموضوع بأدواته ومناهجه البحثية، أما الخطب والحماسات عن سوء أحوال المسلمين واستهدافهم من قبل الآخرين، دون وضع اليد على الأسباب وكيفية معالجتها في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، فهو عمل خطباء يبحثون عما يلهب المشاعر ويثير الحماس، وقد يدفع الناس إلى مجازفات غير مدروسة والتحرك تحت رايات قد تكون عمية، في كثير من الأحيان، دون القدرة على وضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة والمجتمع، الأمر الذي يزيد الأمة خبالاً.

لذلك فإن المطلوب اليوم هم الفقهاء.. ولا نقصد الفقه بمعناه الاصطلاحي التقليدي، وإنما نقصد الفقه بمعناه الحضاري العام، وهو الفقه في شعب المعرفة جميعًا، الذي يمكّن من الإحاطة بعلم الشيء، فيكتشف الأسباب والسنن المنشئة للظواهر الاجتماعية، ويقدر العواقب والمآلات، ويحقق العبرة التاريخية، ويدرس الجدوى قبل الإقدام على الفعل، ويقوِّم الجدوى بعد الفعل، ويعرف لماذا ومتى وكيف يُقْدم، ويستشعر دائمًا أنه

بالإمكان أفضل مما كان، ذلك أن العقلية الغوغائية أو الثقافة الغوغائية كلفت المسلمين الكثير، وساهمت إلى حد بعيد بعجزهم عن التعامل مع القيم الإسلامية، فاكتفوا بالنشوة والفخر بالإنجاز التاريخي، إضافة إلى الاقتصار في الحديث عن عظمة الإسلام فقط، دون التعرف على أسباب سقوط وتخلف المسلمين.

ويمكن القول في هذا الإطار: إن الانتماء والارتباط حتى في الكثير من مؤسسات العمل الإسلامي المفترض أن تكون راشدة في الموضوع، كان للتنظيم والأشخاص، بدل الانتماء للفكرة والقيم.. أصبح الانتماء للذات بدل الفكرة.. وأصبح المعيار الذات، والعصمة للذات بدل الفكرة.. وأصبح يُعرف الحق بالرجال الذين يجري عليهم الخطأ والصواب، وتوقف في حياة المسلمين: اعرف الحق تعرف أهله.. وكان الصنمية عادت للحياة لكن بأشكال متطورة.. وكان غياب القيم الحقيقية يوقع في التصنيم الخرافي.. وبذلك انقلبت الوسائل أهدافًا، وفشت فكرة التحزب والطائفية، وانكمش مفهوم الأخوة الشاملة، وأقيمت الحدود والسدود والجدران النفسية بين المسلمين، وفسدت ذات البين، وأصبح حالنا مع القيم الإسلامية: اقرأ تفرح، جرب تحزن. فكيف ونحن غرقى نتطلع لإنقاذ (الآخر)؟

انفصال العمل الدعوي عن الأمة:

ولعل من الأمور اللافتة أو الإصابات الكبيرة التي لحقت بالدعوة والعمل الإسلامي في مسيرته المعاصرة، هي انفصاله عن الأمة والمجتمع، ومحاولته تشكيل أجسام خاصة يسهل رصدها ومحاصرتها واتهامها وإفسادها حتى من داخلها، إضافة إلى أن مثل هذا الأمر، لم يتحقق بما هدف إليه، بمعنى أنه إنما فكر فيه لإقامة نماذج تثير الاقتداء وتكتل الجهود وتجمع الطاقات لتحقيق أهداف أكبر، ومحاولة إيجاد البيئة والمناخ المناسب للنمو الإسلامي، والتدريب على المعاني الإسلامية وتجسيدها في حياة الناس، بمعنى إعطاء صورة عملية مغرية بالاتباع، لقُبل الاجتهاد واحتمالات الخطأ على قاعدة: إن الحسنات يذهبن السيئات.

ولا يمكن الإنكار أن الدعوة والعمل الإسلامي قد حققا بعض النجاح في هذا المجال، إلا أن ذلك في -رأينا- لم يتحقق نتيجة لعمل مؤسسي جماعي، وإنما كان لعطاء بعض الأفراد المتميزين في مسيرة العمل، أما ما وراء ذلك فقد كان كثير من جوانب الأداء محبطًا، إضافة إلى ما تولد عن ذلك من شيوع نزعات التحزب والانغلاق والطائفية والإعجاب بالذات، والتمجيد للأشخاص، ونفي (الآخر) محل الدعوة، المسلم وغير المسلم.

لقد انقلبت الوسائل -تشكيل الجماعات وإقامة المؤسسات لتحقيق

كسب أكبر للقضية الإسلامية- إلى أهداف بحد ذاتها، وأصبحت حمايتها والدفاع عنها اسمًا وشكلاً هو الهدف، دون النظر أو التقويم لعطائها أو جدواها -إن صح التعبير- أو إعادة معايرتها بالهدف الذي أقيمت من أجله، وأضحت الأسوار الحزبية سبيلاً لحماية الضعف والعجز وتأمين المصالح، وأصبحت المؤسسات في خدمة الأشخاص وليس الأشخاص في خدمة أهداف المؤسسات.. وبدأت التصورات العجيبة، نتيجة للغياب عن المجتمع وعدم الشعور بمعاناته وأمراضه ومشكلاته.. فالرفض والإدانة والجلد والحكم الغيابي هو الخطاب أوالثقافة، وهو الحل وبؤرة التنفس والقوت اليومي، دون التفكير بالأسباب المنشئة لهذه الأمراض والمشكلات وكيفية تقديم العلاج.

ومع شديد الأسف فقد ارتُكز في ذلك على انتقاء بعض الآيات والأحاديث وقطعها عن سياقها وأسباب نزولها وورودها لتأمين المشروعية، دون النظر لسياقها وموقعها من مسيرة السيرة العملية وفقه تنزيلها، وعلاقة ذلك التكليف الوارد فيها بالاستطاعة التي عليها الناس.. فأصبح الخطاب عنتًا موحشًا مستغربًا ومفتتًا، وجاء التطبيق مشوهًا، ويمكن القول: بأنه أصبح منفرًا وطاردًا بدل أن يكون مغريًا وجاذبًا، ومؤذنًا بامتداد أعداء الإسلام وتقدمهم لاحتلال مواقع مؤثرة في المجتمع، ساعدهم في ذلك سوء التصور وسوء الأداء على حد سواء.

وزاد الطين بلة، ونتيجة لأسباب ذاتية –وهي الأهم، وفي مقدمتها العجز عن تقدير الاستطاعة وتحديد التكليف في هذه المرحلة، ودراسة الجدوى، وقراءة القيم الإسلامية بأدوات وأبجدية خاطئة – وأسباب خارجية – يأتي في مقدمتها أزلية الصراع بين الحق والباطل، أو سنة الصراع وعدوان الباطل على الحق، واستمرار المدافعة والضرب، إضافة إلى التسلل من خلال الأخطاء وجوانب الضعف - اللجوء إلى العمل السري والنزول إلى السراديب والغياب المعلن عن الساحة، الأمر الذي كرس الانفصال عن جسم الأمة وخطابها وتقديم نماذج للاقتداء لها، وساهم بوجود تصورات شديدة الغموض والذاتية والخصوصية، بعيدة عن أجواء الحوار والمناقشة أو المناصحة، وأفرز قيادات لم تأت ثمرة للنضج الإداري والخيار الطبيعي الشوري والمشروع المؤهل لذلك، باسم السرية والحماية للعمل، فقادت العمل إلى مجازفات واندفاعات غير محسوبة أدت إلى محاصرة الدعوة، وانتهت إلى أقدار من التشرذم والبعثرة وإقامة الحواجز وتشكيل الأجسام الخاصة ضمن العمل نفسه، وكان المسوغ دائمًا شراسة الهجمة الخارجية ومكائد العدو، دون أن تدري تلك القيادات أنها بذلك تحكم على نفسها أنها غير مؤهلة للمرحلة، ودون سوية التعامل مع المرحلة أيضًا.

ونستطيع أن نقول هنا: إن هذه التجليات أو هذه الإصابات والأزمات

أفرزت خطابًا متأزمًا أو فكر أزمة ادُّعِيَ له التعميم، فأدى فيما بعد إلى أزمة الفكر أو أزمة الخطاب الإسلامي للأمة، ذلك أنه أصبح في معظمه خطابًا ذاتيًا منفصلاً عن الواقع، أو خطاب طائفة منفصلة عن الأمة مفتونة بذاتها ومعجبة بفكرها.

وفي تقديري، بعد هذه الرحلة الطويلة أو المسيرة الطويلة من أدبيات الخطاب وممارسات العمل، أصبح -كما أسلفنا- لابد من وقفة للمراجعة وتحديد الموقع الاجتماعي الفاعل بدقة في ضوء الإمكانات، أو بالتعبير الشرعي الاستطاعات المتاحة أو الظروف المحيطة، وتحديد الموقع من مسيرة السيرة العملية.. وهذه المراجعة لا تعني الرجوع والنكول وإنما تعني الاجتهاد والتجديد والتصويب للمسيرة، حيث لابد أن تنعكس هذه المراجعة على أدبيات العمل الإسلامي أو الخطاب الإسلامي بشكل أخص.

ولا نرى مندوحة أمام العاملين للإسلام من العودة إلى المجتمع والانخراط في مؤسساته، ومحاولة استيعابه تمامًا، وتحديد دوائر الخير ووضع الخطط المناسبة للتوسع فيها والامتداد بفعل الخير، وتقديم نماذج في مواقع المجتمع المدني نفسها متميزة تثير الاقتداء بالأمانة والإتقان والتعامل مع الوقت، والشعور بمسؤولية العمل والانتماء إليه، والإشفاق على الناس وإلحاق الرحمة بهم، وتجسيد الأصول النفسية للقيم الإسلامية، من مثل الأخوة والإحسان، والعدل والتعاون، والعفو والرحمة، والإيثار

والاحتساب، والعمل على التضلع بالاختصاص والإبداع، واستبدال الحوار بالمواجهة، والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، والدعوة إلى كلمة سواء حتى مع الكافرين، وإقناع الآخرين بأن ذلك كله ثمرة للتدين وفروضه على الإنسان.

إن فطرة الإنسان بشكل عام ودوائر الخير في المجتمع هي المجال والموقع الحقيقي والرصيد الحقيقي لدعوة المسلم، أو المكون الأساس لخطابه للأمة، إضافة إلى أن ذلك يوصله إلى شرائح أخرى خارج نطاق جسمه الخاص.

التنوع في مواصفات الخطاب القرآني:

وقد تكون المشكلة كل المشكلة في فهم مواصفات الخطاب القرآني محل العطاء والاقتداء، والتعامل معه بقدر كبير من البساطة أو السذاجة والتعميم أو العامية، وإن شئت فقل عمى الألوان.. ذلك أن مواصفات الخطاب القرآني تنوعت وتعددت بحسب الأغراض وبحسب محل الخطاب وموضوعه.. والقرآن عربي الخطاب وإنساني الرسالة كما هو معلوم.. والبلاغة بأبسط مدلولاتها عند العرب مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإذا لم ندرك الحال أو محل الخطاب أو طبيعة المخاطب ومشكلاته وتاريخه وعقيدته فكيف يأتي الخطاب موافقًا لمقتضى الحال؟! والحكمة في أبسط مدلولاتها أيضًا وضع الأمور في مواضعها ووزن القضايا بموازينها، فأين تصبح الحكمة إذا افتقدت المعايير والموازين واختلت

النسب ولم تدرك مواضع التنزيل أو محل الخطاب؟!

ذلك أن من المعلوم لكل متبصر، سواء إذا استقرى خطاب الأنبياء لأقوامهم بحسب معاناتهم، أو نقول: خطاب النبوة التاريخي، أو خطاب النبوة الخاتم الذي هو في الحقيقة جماع خطاب النبوة التاريخي وثمرته وخلاصته وأصوله، نجد أن مواصفات الخطاب تنوعت بحسب هدفه وموضعه أو محله، إن صح التعبير.

فخطاب المعركة والتعبئة العامة والتحريض على المواجهة، وأهمية الثبات وثواب الاستشهاد، وغير ذلك من مكونات خطاب المعركة، سواءً توجه هذ الخطاب إلى الذات أو إلى إنهاك (الآخر) والفت في عضده وإلقاء الرعب في قلبه والمساهمة بهزيمته النفسية، من مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ وَلۡيَجِدُواْ فِيكُمۡ غِلۡظَةً﴾ (التوبة:١٢٣)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَى ٱلۡقِتَالِ﴾ (الأنفال:٦٥)، ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ....﴾ (التوبة:٢٩)، هذا الخطاب يختلف عن الخطاب على مستوى العقيدة وبيان وتفنيد الكفر وفساد الاعتقاد، الذي يأخذ بعداً آخر، وقد تكون مواصفات أخرى وأدوات وأدلة وبراهين وحجج عقلية متعددة، من مثل قوله عز وجل: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ (المائدة:٧٣)، وقوله: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ (المائدة:٧٢).

أما الخطاب على مستوى الدعوة فمواصفاته وطبيعته وأدواته تختلف تماماً، قال سبحانه وتعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ (طه: ٤٤)، ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت: ٤٦).

أما في مجال الحوار وتبين الحق والسعي إليه، والأخذ بيد الناس، ابتداءً من الخطوة الأولى، فللخطاب مواصفات أخرى، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ (آل عمران: ٦٤)

فكلمة ﴿ سَوَآءٍ ﴾ تعني فيما تعني: المساواة وعدم التميز، والبدء المشترك في البحث عن الحقيقة.

أما في مجال العلاقات على مستوى الدولة والفرد فالخطاب له مواصفاته النوعية أيضاً، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ﴾ (الممتحنة: ٨).

فخطاب العقيدة غير خطاب الدعوة، وخطاب الدعوة غير خطاب الدولة، وخطاب المعركة غير خطاب الحوار، وخطاب العلاقات الاجتماعية غير خطاب الولاء والبراء.

وهكذا، فقد لا يتسع المجال للاستقراء الكامل لهذه القضية على أهميتها وضرورتها اليوم، خاصة بالنسبة لبعض العقول الضيقة والمتأزمة، وصور التدين المغشوش والفقه الحسير والمبتسر، التي بدأت تطفو على الساحة وتعبث بالأحكام الشرعية، وتختلط عندها مواصفات الخطاب، فيكون نفس الخطاب لكل الأحوال والمواضع والمجالات، فتحدث النكبات ونسيء إلى الإسلام ودعوته، ونعجز عن إيصاله إلى المسلمين والآخرين، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

والمشكلة، التوهم أننا نستشهد بالقرآن، ونحفظ القرآن، ونحمله، لكن لا ندرك تنزيله وموضعه (محله الخطاب)، التي لا بد من تحصيلها قبل البدء باختيار نوعية الخطاب وتحديد مواصفاته.

خطاب من قبلنا.. خطاب لنا!

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أهمية استطلاع خطاب الرسل لأقوامهم في مراحل تطور المجتمعات البشرية وتتابع النبوات، ذلك أن خطاب القصص القرآني يمنحنا رؤية كاملة ودقيقة عن مواصفات الخطاب لكل شريحة ولكل علة، ونتائج ذلك الخطاب في المجتمع، الذي يعتبر المختبر العملي لدراسة الجدوى.

وإذا كان شرع من قبلنا شرعًا لنا، ما لم يرد نسخ أو نهي، فإن من باب أولى أن يكون خطاب دعوة من قبلنا من خطاب دعوتنا، لأن الشرائح

الاجتماعية التي عرض لها خطاب النبوة التاريخي سوف تستمر بوجودها في مجتمع الدعوة الخاتمة، كما أن أصول الرسالات انتهت إلى الرسالة الخاتمة. ذلك ان هذه الخصوبة التي تمنحها تجربة النبوة -إن صح التعبير- توقف المسلم على رصيد لا ينفد من الحوار والمواجهة، يمكن أن ينعكس على أدائه في كل الأحوال التي يعرض لها.

فإذا كان هذا رصيد المسلم من خطاب النبوة التاريخي وتنوعه بحسب أهدافه وشرائحه وزمانه ومكانه، وخضوعه للاختبار الاجتماعي والتجربة العملية، وتبلوره في الرسالة الخاتمة...

وإذا كانت وسائل الخطاب المعاصرة وتقنياتها تتطور يومياً لدرجة قد يعجز الإنسان الفرد والمؤسسة الواحدة عن رصد ابعادها أو اللحاق بها أو التعرف عليها، عدا عن قياس تأثيرها وكيفيات التعامل معها...

وإذا كانت أدوات الإعلام والاتصال من الإنترنت والفضائيات وماتسعى له من العالمية أو عولمة العالم وإلغاء خصوصياته الثقافية والدينية.

من مقتضيات التطوير في الخطاب الإسلامي:

إذا كان ذلك كذلك، وهذا غيض من فيض، فإلى أي مدى ينعكس ذلك على مواصفات الخطاب الإسلامي وأهدافه ومراحله؟

وإذا علمنا أن مواصفات الخطاب المرئي تختلف عن مواصفات الخطاب المسموع، كما تختلف عن مواصفات الخطاب المكتوب، أدركنا حجم

التحديات أو اتساع فجوة التخلف الرهيبة، التي لولا فضل الله وقوة خطاب الوحي في الكتاب والسنة، لأصبحنا أثرًا بعد عين.

وقد لا نكون مبالغين -أمام هذا التطور الرهيب والرعيب لوسائل الإعلام وأدوات الاتصال- أن نقول: إن الخطاب الجماهيري الإسلامي والدعوي بحاجة إلى المراجعة والمتابعة والتطوير يوميًا، لأن العالم يتطور بمتواليات أكبر من الهندسية، ويحقق في اليوم ما لم يكن يمكن تحقيقه في عقود، بل في مئات الأيام والأشهر والسنوات، فكيف يمكن أن نلاحق هذه المتغيرات، وهل يجوز أن تتغير الدنيا من حولنا وتتغير حاجاتها ومشكلاتها ونحاول ان نعالجها بنفس الوسائل ونفس الطرح ونفس المنطق والتصور أو الخطاب الجماهيري؟!

حتى ولو لم يعد لنا جماهير، أو كانت هناك حواجز لغوية وعقلية ونفسية وواقعية بيننا وبين جماهيرنا، فلا نزال نصر على أن نخطب دون أن ندرك تمامًا من نخاطب، وكيف نخاطب، ولماذا نخاطب، ومتى نخاطب؟!

واعتقد انه يجوز لنا القول: بأن معظم الخطاب الإسلامي اليوم يعاني من غربة الزمان والمكان لدرجة تكاد تصل إلى حد الأزمة.. فهو يعاني من أزمة إدراك حال المخاطبين وحاجاتهم وكيفية التعامل معهم وإيصال الخير إليهم.

وكما أشرنا سابقًا، لو أننا أخذنا بعض الصحف والمجلات التي تصدر في إطار الخطاب الإسلامي وعدنا إلى ما قبل نصف قرن أو يزيد لوجدنا نفس الطرح ونفس التناول ونفس تصنيف المشكلات ونفس مكان الإصدار.

ولو أننا نزعنا الأغلفة والتواريخ لأعيانا البحث في نسبة الخطاب لزمن معين أو مجتمع معين وعصر معين، وعلى أحسن الأحوال يمكن أن تمثل بعض المجلات والصحف خطابًا خاصًا يفتقد كل مواصفات الخطاب العام، فهو أقرب لأن يكون خطابًا داخليًا أو نشرات داخلية أو نشرات حزبية تكرس الطائفية وتسهم بالغياب عن شرائح المجتمع في الوقت الذي يسعى الإعلام ذو الحضور الفاعل صوب العالمية ومخاطبة العالم جميعه بكل تضاريسه الاجتماعية والثقافية والجغرافية، في محاولة لإعادة تشكيله حسبما يريد.

لقد تضافرت الأدلة التي تؤكد اختلال تأثير موازين القوى التي كانت تتحكم بالعالم وتسيطر عليه، ولتؤكد قوة الكلمة ومدى تأثيرها، وأن الإعلام أو إعلام الفكرة الذي هو ثمرة للعلوم الاجتماعية والإنسانية والتقنية على حد سواء، أصبح القوة الحقيقية أو القوة المرنة التي تتحكم

بالعالم، في الوقت الذي كان بعضنا إلى وقت قريب يظن أن القوة هي قوة العضلة أو القوة المادية، وأن الكلمة أو الفكرة كادت تفتقد قوتها وقيمتها، وأن المجاهدة الإعلامية أو المجاهدة بالقرآن: ﴿ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ (الفرقان:٥٢) -مع انه سمي جهاداً كبيراً- باتت قليلة الجدوى، لذلك لا بد من امتشاق السلاح، حيث بدأ الناس يفتشون عن أبواب أخرى للجهاد.

لكن مع تقدم العقل الإنساني أو الرشد الإنساني تبين أن الكلمة الطيبة لم تفقد قيمتها، وأن هذه القيمة تتقدم وتتأكد مع تقدم البشرية، وأن المواجهات المادية والفساد وسفك الدماء دليل الهمجية والتخلف والارتكاس.

لذلك يمكن القول: بأن المعجزة الحقيقية لمرحلة الرشد الإتساني هي المعجزة الفكرية البيانية الإعلامية، وأنها تمثل احد ادلة الخلود، وأن المعجزات المادية لا تلبث أن تفقد قيمتها وقدرتها على التأثير وتظهر عجزها عن تجاوز عصرها، ولئن كانت مناسبة لطفولة البشرية وتميزها ومراهقتها، حيث يعتبر التجسيد المادي أول مدركات العقل، فإن المعجزة الفكرية البلاغية الإعلامية جاءت معجزة الرسالة الخاتمة متلائمة مع مرحلة الرشد الإنساني، ذلك ان التجريد عن ظرف الزمان والمكان، والتوليد لكل زمان ومكان، والقدرة على التنزيل حسب الظروف والأحوال، هي أعلى

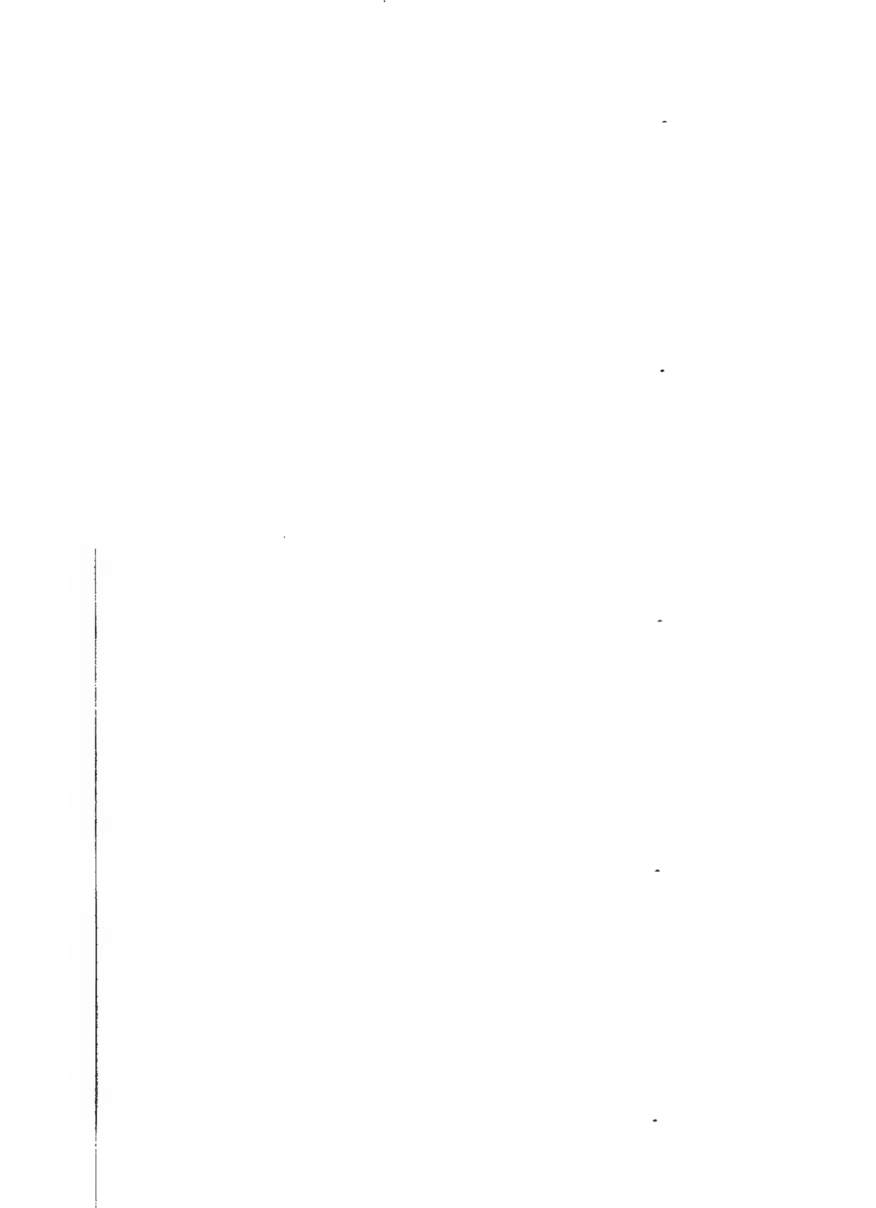
الرشد الإنساني، ذلك أن التجريد عن ظرف الزمان والمكان، والتوليد لكل زمان ومكان، والقدرة على التنزيل حسب الظروف والأحوال، هي أعلى مدركات العقل الإنساني.

ولهذا ندرك لماذا كان البلاغ المبين هو مهمة النبوة الخاتمة، ورسالتها إلى البشرية، ومعجزتها إلى الناس، في كل زمان ومكان..

ولذلك أيضًا يمكن القول: إن المجاهدة بالقرآن وامتلاك القدرة على وضع الأوعية الإعلامية والوسائل الصحيحة لتلك المجاهدة، تعتبر اليوم من أعلى أنواع الإمكان الحضاري الإسلامي، وميدان المدافعة الثقافية.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.





عرف العلماء البلاغة، من جملة تعاريفهم لها، بأنها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لذلك فالذي يجهل حال الناس واستطاعاتهم سوف تشكل اللغة والخطاب حاجزًا دون تحقيق ما يريد أن يوصله إليهم من المعاني والتكاليف والواجبات الشرعية.. فاللغة التي هي وسيلة التفاهم وأداة الاتصال، هي التي تبين الحال، وتمكن من حسن المخاطبة، واختيار لغة الخطاب.. هي الأساس في إزالة الحواجز النفسية بين الإنسان وما يكلف به أو إقامة السدود أمام الارتقاء بالإنسان وتنمية استطاعاته.

من هنا ندرك حكمة اختيار العربية لتكون لغة خطاب الوحي الخاتم للعالمين، فأصبحت بذلك لغة الوحي، وكلام الله، أو خطاب الله لعباده جميعًا حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. وهذا الاختيار -والله أعلم حيث يجعل رسالته- أو هذا الجعْل للرسالة، لا يقتصر على اختيار الإنسان، أو لا يصدق فقط على اصطفاء الرسول ﷺ من بين سائر البشر - وهو المقصد الأول في الآية- وإنما يصدق كذلك على أرض النبوة، وقوم النبوة الأوائل، وزمان النبوة، ولغة النبوة، وما إلى ذلك من آفاق وأبعاد

أخرى، ويكفي ذلك العربية تشريفًا، كما يكفيها دليلاً على قدرتها وإمكاناتها، واستيعابها لبعدي الزمان (الماضي والحاضر والمستقبل) والمكان (الجغرافيا)، وما يكون في ذلك من تطور البشرية ونمو فكرها.

فإذا حقّ لنا أن نقول: بأن القرآن الكريم جاء مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (المائدة: ٤٨)، فإن لغة التنزيل -العربية- تكتسب بذلك خصائص الهيمنة نفسها بالنسبة لسائر اللغات وأوعية التفكير ووسائل التعبير والتغيير والتواصل، قال سبحانه وتعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء: ١٩٣-١٩٥)، وقال عز وجل: ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ (الزمر: ٢٨).

ولقد ابتعث الله نبيّ الرسالة الخاتمة، عليه الصلاة والسلام في الذروة من قومه فصاحة وبلاغة وبيانًا، آتاه الله جوامع الكلم، قال رسول الله ﷺ: «**أوتيت جوامع الكلم**» (أخرجه مسلم)، وكانت معجزته التي وسعتها اللغة العربية، وكانت أداتها، بيانية بالدرجة الأولى، وكان عليه الصلاة والسلام محلاً للقول الثقيل: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ (المزمل: ٥)، كما كان المبيِّن عن ربه ما نزل إليه، قال سبحانه و تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل: ٤٤).

وقد يكون من المهم في هذه المرحلة بالذات، ونحن نحاول أن نلمح بعض الآفاق في فقه لغة الوحي المهيمنة على سائر اللغات، إبراز ما تمتلكه الأمة المسلمة من الإمكان الحضاري الذي يؤهلها للقيام بالدور العالمي والإنساني المأمول، ومحاولة المساهمة بوضع الرؤية المستقبلية الملتزمة بالأوعية الشرعية لحركة الأمة، والمرتكزة إلى قيمها الصحيحة في الكتاب والسنة، من خلال حديث القرآن الكريم عن العواقب وإخبار الرسول ﷺ عما سيكون، والتأكيد على عوامل الوحدة، وفتح قنوات الحوار الداخلي لإزالة الحواجز بين المسلمين، وزيادة مساحة القواسم المشتركة، وتوسيع دائرة الوعي والتفاهم، والتبصير بالتحديات الداخلية والخارجية، والاجتهاد المشترك لكيفية التعامل معها، وتحقيق المصالحة بين أبناء الأمة، وإشاعة أدب الاختلاف، والارتباط بخلق المعرفة.

وفي تقديرنا أن السبيل إلى تحقيق ذلك إنما يتمحور حول إشاعة روح التخصص في شعب المعرفة المختلفة، وذلك بإحياء مفهوم الفروض الكفائية، لتحقيق التكامل والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، والإفادة مما توصلت إليه تقانة الإعلام والاتصال، وحسن التعامل معها، لتصبح وسيلة لحمل رسالة الدين وإظهاره، والقيام بمهمة البلاغ المبين، وإعادة بناء المسلم المستعلي بإيمانه، القابل للنهوض على الرغم من حالة الانكسار، الذي يعي أبعاد الشخصية الحضارية الإسلامية، ويبصر نقاط

الارتكاز الحضاري، ويستوعب خلود قيم الإسلام وقدرتها على الإنتاج المأمول في كل زمان ومكان، ويعيد للعقل مكانته في إطار هداية الوحي ووظيفته، وفاعليته في التفكير والاجتهاد لتنزيل قيم الوحي على واقع الناس.

وقد يكون من الأمور المطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، إعادة البناء للعقل القادر على الحوار والتفاعل مع (الآخر) للإفادة من المنجزات العالمية في إطار التبادل المعرفي تحت شعار: الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، وامتلاك المعايير الدقيقة التي تمنحها معرفة الوحي لما يأخذه المسلم وما يرده من الإنتاج العالمي، والقدرة على التمييز بين الغزو الثقافي والتبادل المعرفي.

ذلك أن الدعوة إلى العولمة والحوار الثقافي ضمن استخدام وسائل الإعلام، التي تجاوزت الحدود والسدود والرقابات، تشكل فرصة تاريخية للمسلم الواعي لتقديم الإسلام، الذي يمتلك النص الإلهي السليم والتجربة الحضارية التاريخية، ويبرأ من التسلط والبغي والظلم، ويحقق كرامة الإنسان ويسترد به إنسانيته للعالم، والبصائر من حوله كثيرة، والبشائر موفورة بقوة الإسلام على الانتشار في أكثر المجتمعات تقدمًا وأكثرها تخلفًا في الوقت نفسه، وإلا كانت حالة التخاذل، التي تجعل المسلم محلاً لتلقي نفايات (الآخر) الفكرية والإباحية، لأنها الأقدر على التسلل والأقرب إلى سهولة التقليد.

القرآن .. كتاب العربية الأول:

ولعل من الأمور الملفتة حقًا، على مستوى الأمة، ان القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين، وتعامل مع معهود العرب في الخطاب، هو أول كتاب يُكتب ويُقرأ ويُحفظ ويُتداول، ويُسجِّل الكثير من قصص الأنبياء وتاريخهم مع أقوامهم، كما يسجل مسيرة الدعوة الإسلامية والسيرة العملية لفترة التنزيل المعصومة، ويجيب عن الأسئلة الكبرى في الحياة، عن كيفية بدء الخلق، ثم كيف ينشئ الله النشأة الآخرة، ويتحدث عن أسباب السقوط والنهوض، ويبيِّن الأحكام الشرعية في مجال الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، والسلم والحرب، وطبيعة العلاقات بين الأفراد والدول والشعوب والقبائل، ليشكل بذلك المنهل الذي يرده كل مسلم، ويستمد منه رؤيته للحياة وثقافته وكيفية تعامله مع الماضي والحاضر والمستقبل، ويرى من خلاله الحياة في آفاقها البعيدة، سواء نظر إلى الماضي أو تطلع للمستقبل.

ومن هذا القرآن، كتاب العربية الأول، الذي بدأ نزوله بطلب القراءة وفرضية التعلم، واعتبر ذلك مفتاح الحضارة، وسبيل المعرفة ووسيلة الثقافة، انطلقت الحركة العقلية واللسانية واللغوية - ففيه بدأت القراءة وامتدت الكتابة - للأمة، فكان القرآن بما دعا إليه وما أصله وأسسه محور هذا الإنتاج الثقافي جميعه، ومدار الحركة الفكرية.

وقد يكون إعجاز القرآن البياني، والتحدي بالإتيان بمثله، من بعض الوجوه، نوعًا من التحريض العقلي والثقافي لإدراك ابعاد هذا الإعجاز، والتدليل على قدرة العربية على ان تتشكل منها معجزة، ببيان وجوه الإعجاز، ومحاولة محاكاته.

كما أنه يشير من جانب آخر إلى الطاقات الهائلة والمخزون الضخم الذي تمتلكه اللغة العربية، التي وسعت هذا القرآن بكل آفاقه وأبعاده، ضمن إطار إبجديتها ومرونتها وسعة مفرداتها وكثرة مترادفاتها التي تعبر عن أدق الحالات الشعورية المتداخلة والمتجاورة، وقدرتها على تقديم القيم التعبيرية لكل إحساسات الإنسان وقيمه الشعورية، قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ١-٢)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (الزخرف: ١-٣).

وهذه الحروف الأبجدية، تلفت النظر العقلي إلى أن آي القرآن مصوغ من هذه الحروف، التي يستعملها العرب في معهودهم للخطاب دون زيادة عليها، ومع ذلك يعجزون عن الإتيان بمثل هذا القرآن.

أبعاد هيمنة العربية:

ولا شك أن اختيار لغة للتنزيل لتكون لغة وحي الله أو لتكون خطاب الله إلى جميع البشر، التي يوكل حفظها وكتابتها وقراءتها وإقراؤها

للأجيال من خلال عزمات البشر، يحمل من الأبعاد والفاعلية والعبر الشيء الكثير الذي يدعو للتأمل والنظر.

وإذا كان إنزال الوحي على محمد عليه الصلاة والسلام قد وصف بأنه مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، وأن من بعض معاني الهيمنة المقصودة هنا: المعيارية، والرقابة، والشهادة، والتصويب، أدركنا بعض أبعاد كيف أن الرسول ﷺ وما جاء به من الكتاب والبيان النبوي (السنة) هو الشاهد والمعيار، وأن أمته التي آمنت به وتمثلت وحي الله، وكانت محل التنزيل والتطبيق، هي الشاهدة على الأمم، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣)، وأن أرض التنزيل مكان قبلته هو وجهة الناس، وأن فهم وحيه ووسيلته العربية لغة التنزيل.

فالقرآن هو معيار التصويب والفهم لرسالات الأنبياء.. واللغة العربية هي معيار التصويب والفهم لكتاب الله، وما تمتلكه من الإمكانات يؤهلها للهيمنة على سائر اللغات.

وإذا كان الاختيار يعني التشريف والدلالة على شرف وقيمة ومكانة المختار، فإنه من وجه آخر يعني التكليف، ووجود الإمكانية والمؤهل للقيام بالمهمة، وحمل الأمانة، والقدرة على حسن أدائها. ذلك أن الاختيار لا يمكن أن يكون عبثًا أو عشوائيًا، فمصطلح الاختيار يعني

النظر والمقارنة والبحث والموازنة بين المؤهلات والقدرات، ومدى ملاءمتها للمهمة، ومن ثم يكون حصول الاختيار.. فالاختيار إنما يكون لوجود المؤهل، إذ لا يمكن أن تختار للحمل الثقيل اليد الشلاء، وللأمور والمهمات الكبرى الهمة القعساء.. لذلك نقول: الاختيار هو تشريف، ودليل على مكانة المختار وعلو شرفه وإمكاناته، وهو تكليف أيضًا ودليل على مؤهلاته وقدراته لأداء المهمة.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن اختيار اللغة العربية لتكون لغة الوحي الخاتم أو لغة التنزيل الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان، القادر على استيعاب التنزيل على الواقع واستيعاب الاجتهاد والحركة العقلية في كل زمان ومكان، وتقديم الأوعية اللفظية أو القيم التعبيرية لكل القيم الشعورية حتى يرث الله الأرض وما عليها، دليل على الطاقات الهائلة والمؤهلات المطلقة التي تمتلكها العربية، فهي التي حملت وحي الله المطلق المجرد عن حدود الزمان والمكان ونسبية الزمان والمكان، الأمر الذي يدعونا للقول -والتاريخ الثقافي هو الشاهد-: بأن العجز، حتى ولو بدا لنا واضحًا في فترة الضعف والهبوط، إنما هو في الإنسان وليس في اللغة نفسها.

ولعلنا من هنا ندرك، ولو من بعض الوجوه، لماذا أُنزل القرآن بلسان عربي مبين، واعتمد العربية، وأنه لم يقم وزنًا لقضايا اللون والجنس

والقوم، لكنه لم يتنازل عن قضية اللغة. وحسبنا أن نقول: بأن قضايا الجنس واللون والقوم هي أمور قسرية ليست من صنع الإنسان، كما أنها ليست من اختياره، ومن الظلم الرهيب اعتمادها سبيلاً للكرامة أو ميزانًا للكرامة والتمييز، أما أمر اللغة فهو أمر كسبي تعليمي وتعلمي بمقدور كل إنسان أن يحصله.

وقد لا تكون هذه القضية بحاجة إلى أي تدليل، فاللغة في مراحلها البدائية الأولى وحتى صورها الذهنية المجردة المتقدمة هي كسبية تعلمية، إضافة إلى أن غير العرب استطاعوا أن يتعلموا العربية ويبدعوا ويؤلفوا فيها، ويبلغوا الذروة.. فالكثير من محتويات المكتبة الإسلامية واللغوية منها بشكل أخص، هي من إنتاج غير العرب.. الأمر الذي يؤكد أن الخطاب القرآني للعالمين الذي جاء بالعربية، استوعبه المخاطَبُون على اختلاف لغاتهم ولم يشكل لهم أية عقبة.

دور اللغة في صياغة الوجدان وتكوين الهوية:

وقد لا نكون بحاجة إلى التأكيد على دور اللغة في بناء الأمة وصناعة وجدانها، وبناء ذاكرتها، وتكوين هويتها وثقافتها، وضمان تماسكها، وتواصل أجيالها، وتوسيع دائرة تفاهمها وتفاعلها، والمساهمة بتشكيل نمط تفكيرها، والتأثير في مسالكها وأخلاقها، وتحريكها، وتغيير واقعها، والإفادة من مخزونها التاريخي، وحماية رقعة تفكيرها من التبعثر والتفكك.

فاللغة في النهاية هي الترسانة الفكرية والثقافية، التي تبني الأمة، وتحمي كيانها، وتحافظ على شخصيتها.

ولذلك تعتبر اللغة هي المقوم الأساس لبناء الأمة وقيامها -على اختلاف الآراء حول عوامل تكوين الأمم- لأنها لغة التواصل والاتصال والصياغة لكل الأفكار، وتفعيل العوامل الأخرى.

وليس ذلك فحسب، وإنما هي المدخل الأخطر لبعثرة الأمة، والعبث بتراثها وتاريخها وذاكرتها، وعزلها عن تجاربها وماضيها وقيمها وشخصيتها الحضارية، ومحاولة تشكيلها من جديد في إطار معطيات لغة أخرى.. لذلك كان عزل اللغة والتهوين من شأنها، من أخطر مداخل الغزو الفكري والارتهان الثقافي.

لقد دلت الدراسات المتقدمة جداً من الناحية التربوية واللسانية، بأن السنوات الأولى من حياة المواليد لا بد أن تتمركز حول اللغة الأم، لأنه من خلال ألفاظها وأصواتها تتشكل الذهنية وتُبنى المرجعية، ويتحقق التواصل، وتكوُّن الحصانة، ويضمن سلامة السلم الصوتي.. وقد أوصل بعض العلماء ضرورة العكوف على اللغة الأم إلى اثني عشر عاماً، ثم يكون بعد ذلك تعلم اللغات الأخرى، لأن اللغة هي الوطن الحقيقي الذي يشكل الهوية والخصوصية، ويمنح الرؤية للحياة وفلسفة التعامل معها، وهي جماع الشخصية.

وقد تنبه لأمر اللغة الكثير من الدول، ففي إطار مواجهة فرنسا لغزو اللغة الإنجليزية، والانبهار بكل ما هو أمريكي، وشيوع لغة الاستهلاك، والإغراء بالعادات والأنماط والتسميات الأمريكية، وحرصًا منها على هويتها وثقافتها، أصدرت عام ١٩٩٤م قانونًا باسم: «لزوم الفرنسية»، يحظر على الفرنسيين أن يستخدموا أي لغة أجنبية في خطابهم العام، مشيرًا إلى كافة الوثائق والمستندات والإعلانات المسموعة والمرئية والأفلام الدعائية، التي تبث عبر الإذاعة والتلفزيون والمحلات التجارية و الشركات العاملة على الأرض الفرنسية.. ونص القانون على عقوبة مغلظة هي غرامة تصل إلى ألفي دولار، والسند في ذلك كما تقول ديباجة القانون: إن اللغة الفرنسية فيها من الألفاظ والمعاني ما يغني عن استخدام لغات أجنبية في الخطاب العام.

لكن إلى أي مدى يستطيع هذا القرار الصمود، في عصر العولمة، والهيمنة، وإلغاء الخصوصية الثقافية، التي تمثلها اللغة أدق تمثيل؟!

وفي محاضرة ألقاها في تونس قبل ما يقارب السنتين في ندوة موضوعها: «التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم»، فسّر فيديريكو مايور مدير اليونسكو، التطور السياسي والاقتصادي لأمة من الأمم في ضوء عامل الثقافة، مشيرًا إلى خطورة العولمة التي تتجه بقوة إلى صبغ العالم بثقافة واحدة ولغة واحدة حتى تفقد الشعوب هويتها،

وتنصهر في ثقافة العولمة.. وفي قمة الفرانكفونية التي انعقد مؤتمرها في هانوي بفيتنام، حذر الرئيس الفرنسي شيراك من محاولة سيطرة لغة واحدة وثقافة واحدة على العالم تطيح بخصوصيات ثقافات الشعوب. (انظر الأهرام: ٢٦/١٢/١٩٩٧م).

فاللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير أو أداة للتوصيل والتواصل والتفاهم، أي ليست وعاءً تصب فيه المعاني المراد نقلها، وإنما هي بالإضافة لهذا وعاء للتفكير وأداة للعمليات التفكيرية، إذ لا ينكر اليوم علاقة التعبير بالتفكير، والتفكير بالتعبير.

فالألفاظ واللغة بشكل عام هي مشحون حضاري وثقافي، ومخزون تراثي، وهي ظاهرة اجتماعية تاريخية تتطور وتنمو بتعدد وتنوع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية، وأن تنمية اللغة وتطويرها هي قضية سياسية اجتماعية وإنتاجية، فعندما يتطور المجتمع حضاريًا وإنتاجيًا تتطور اللغة، وعندما يتقدم الفكر وتتقدم اللغة يتقدم المجتمع، فكثير من الألفاظ والمصطلحات تغيِّب في مرحلة ثقافية معينة وتبرز غيرها، لتتوافق وتتسع للمرحلة الثقافية.

من الأبعاد الاجتماعية والنفسية للغة:

كما أن اللغة كظاهرة اجتماعية، تتشكل مصطلحاتها ومفهوماتها من خلال الأداء الاجتماعي والسياسي.

ولا أحد يشك في أن استخدام بعض المصطلحات بما تحمله من معان، والأمثال وما تختزله من مساحات ثقافية، والألفاظ والدلالات، تساهم إلى حد بعيد بالتغيير الاجتماعي والحضاري. فكثيراً ما تكون حالة الإنسان الثقافية والفكرية قبل قراءة كتاب غير ما تكون عليه بعد القراءة، وكثيراً ما كان لبعض الفتاوى والخطب والروايات والقصص والشعر وسائر فنون الأدب، مساهمة كبرى في الحراك الاجتماعي والثقافي والتغيير السياسي، وتشكيل المنعطفات التاريخية في حياة الأمم.

لذلك رتب الإسلام مسؤوليات كبرى على عملية الكلام، واعتبر الكلمة الطيبة صدقة، كما اعتبرها كالشجرة الطيبة المثمرة الممتد أثرها على الزمن في أبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فأصلها ثابت وفرعها ممتد، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، وأن المسؤولية يوم القيامة سوف تتركز على القول وأثره في صناعة السلوك المستقيم أو المساهمة بالانحراف، قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ (ق:١٨).

يضاف إلى ذلك أن اللغة مرآة نفسية، وأوضح نوافذ ووسائل الاستبطان النفسي، الذي في ضوئه يمارس الإنسان أنشطته وعلاقاته مع بني جنسه في المجالات المتعددة.

فاللغة من الناحية الثقافية، وعاء تفكير وأداة تعبير.. واللغة هي الثقافة.. واللغة هي التنمية.. واللغة هي الوطن والأمة، وإحدى مقومات

نسيجها الاجتماعي وبنائها الثقافي.

لذلك اعتبر كثير من العلماء أن العروبة اللسان، وأن الكلام بغيرها لغير حاجة يخشى أن يورث النفاق، قال رسول الله ﷺ : « **من يحسن أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالعجمية فإنه يورث النفاق** » (أخرجه الحاكم في المستدرك). وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: إن اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم شعائر الأمم التي بها يتميزون (اقتضاء الصراط المستقيم).

وكره الشافعي لمن يعرف العربية أن يتكلم بغيرها، أو يتكلم بها خالطًا لها بالعجمية، وكان يؤكد على أن كل من يقدر على تعلم العربية فإنه ينبغي عليه أن يتعلمها، لأنها اللسان الأولى بأن يكون مرغوبًا فيه.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن الطريق الحسن في ذلك هو «اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقنها الصغار في المكاتب وفي الدور فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب».

ومن الجدير بالتنبه، تلك الرؤية الدقيقة والمبكرة لأثر اللغة ودورها في التفكير وصياغة الشخصية عند الإمام ابن تيمية رحمه الله، حيث يقول:

«إن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين، تأثيراً قوياً بيِّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق».

ويؤكد على أن «نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

وقد «... كتب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنه: «أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنه عربي». وفي حديث آخر عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم».. وهذا الذي أمر به عمر رضي الله عنه من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه، لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله» (انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. ناصر العقل، ج١).

إن التأكيد على اللغة العربية وتعلمها هو الذي حفظ هوية الأمة المسلمة وكيانها في الكثير من البلاد الإسلامية المُستَعْمَرة، مثل الجزائر وغيرها.. وإن الدعوة لغير العربية، ومحاولة إحياء اللهجات العامية أو

اللغات واللهجات القديمة، ترافقت تاريخيًا مع التحرك الشعوبي والعمالة الثقافية، في محاولة للكيد للعروبة والإسلام، وعزل النص الديني عن عقل وحس وسلوك الأمة المسلمة.

ولعل من حسنات التيارات والاتجاهات القومية العربية، أنها اعتبرت اللغة العربية الفصحى هي إحدى مقومات وجود الأمة العربية، ودافعت عنها، ومكنت لها في معاهد ومؤسسات التعليم، فأدت بذلك دوراً إيجابيًا غير مغموط في حفظ كيان الأمة وضمان امتدادها واستمرارها، لأن المستعمر بدأ خطواته باتجاه القضاء على كيان الأمة بفرض لغته وثقافته وعاداته ومبادئه.

الانشطار اللغوي:

وقد يكون من أخطر الدعوات المعاصرة، التي بدأت تشكل قناعات مزيفة، وتتسلل إلى معاهدنا ومؤسساتنا العلمية والإعلامية، ونحن نعاني من التخاذل والتراجع الحضاري، وذلك عندما عجز أعداء اللغة عن مدافعتها وتجاوزها، محاولة التفريق بين لغة العلم ولغة الدين، بحيث لا تُلغى العربية، حتى لا تستفز الأمة وتشعرها بالتحدي، وإنما تفصل عن حياة المجتمع، كلون من فن التطبيق العلماني في مجال اللغة، التي تحمل قيم الدين ومقاصده ودلالاته، حيث تحاصر في (المعابد)

لتكون لغة العبادة، مثل الآرامية، والسريانية القديمة التي تقتصر على رجال الدين أو المتخصصين.

فاللغة العربية -لغة التنزيل- دون غيرها من لغات الدنيا، مشبعة بالمعاني والدلالات الشرعية التي تؤكد على شمولية الإسلام، وتنظيمه لجميع شؤون الحياة، وأن عزلها عن الحياة أو فصلها عن الحياة، وطردها إلى (المعابد)، واقتصارها على رجال الدين، يجعل التدين نوعًا من العطالة والتسليم غير العاقل وغير المفهوم، وبذلك يتم إشباع التطلع الديني بلون من التدين المغشوش، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع... لأن لغة العلم والمصادر والمراجع والتكنولوجيا هي اللغة الإنجليزية أو غير العربية، وبذلك تتسلل اللغات الأخرى بمفرداتها ومدلولاتها ومصطلحاتها وفلسفة حياة أهلها إلى احتلال لسان الأمة وعقلها وقلبها.

وهذه الذريعة الخطيرة، ساهمت إلى حد بعيد ولا تزال، برفع العربية من المعاهد والجامعات، ونسبة العجز لها وليس لتخاذل أهلها وتخلفهم، وهذا لون من التفكير الذرائعي الذي يأتي ثمرة لحياة التخلف وفلسفة العجز.. وأصحاب هذا الاتجاه ما يزالون أكثر عجزاً، لأنهم يعيشون على إنتاج (الآخر)، ورضوا لأنفسهم أن يكونوا في موقع التلقي، فلا هم احتفظوا بذاتهم وفكروا بتطويرها، ولا هم خرجوا عن طور التقليد (للآخر)، فخسروا أنفسهم قبل أن يخسروا لغتهم، أو خسروا

أنفسهم بخسارة لغتهم.

ولا نرى أننا بحاجة إلى التذكير بأن الكثير من الأمم المتقدمة اليوم، حققت سبقًا بالعلم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية من خلال لغاتها الوطنية، ذلك أن من أخطر إصابات الأمة أن يكون تعليمها بغير لغتها، وتفكيرها بغير أدواتها، وقياس حاضرها على أصول حضارية غريبة عنها.

لذلك بدأت الكثير من الجهات المشبوهة تنسب إلى العربية صفات التقعر والجمود، وصعوبة التعلم، وصعوبة الكتابة، والعجز عن الاستيعاب، وتتهمها بإيجاد الحواجز النفسية بينها وبين الجمهور، وبذلك يفسح المجال للعامية والأجنبية وكل ما هو غريب وهجين على حياة الأمة وامتدادها، باسم التمدن والتقدم والمواكبة والعولمة، وما إلى ذلك من المصطلحات الخادعة، علمًا بأن الإنسان إذا فقد ذاته، لم يعد موجوداً ولا مؤهلاً للتعامل مع هذا جميعه.

ولا بد من الاعتراف، أنه على الرغم من الانحياز العاطفي للغة العربية، ومحاولات الدفاع عنها، وأنها لغة التنزيل، إلا أن الملفت هذا التخاذل عن تطوير خدمتها وتقنية توصيلها بالشكل المطلوب المتوازي معها.

ولو ألقينا نظرة متأملة لمجموعة البرامج والوسائل وتقنيات الصوت

واللون والأسلوب والوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة، التي تحظى بها اللغات اليوم، ومحاولة الوصول بها إلى العالمية، وإثارة الإغراء بها، ونظرنا إلى الحواجز التي تقام لمحاصرة العربية من أبنائها، وكيف أن مجامع اللغة أصبحت أشبه بخيام معزولة تعاني الكثير من غربة الزمان، والقطيعة مع الواقع الثقافي واللغوي، والسير وراءه بدل تقدمه، أدركنا عظم البلاء الذي لحق بالعربية على يد إبنائها، حتى المتحمسين لها، لأن الحماس هنا لا يفيد أكثر من شحذ الفاعلية التي تتضاءل إذا لم تتوفر لها الاختصاصات المطلوبة والخبرات الضرورية.

وأكثر من ذلك، فإن (الآخر) المتحكم بالعالم اليوم، أصبح بما يطرح من اهتمامات وأفكار، قادراً على توجيه اللغة العربية نفسها، وتحويل مصطلحاتها إلى الوجهة التي يريد، وأصبح بإمكانه تغييب بعض المفردات والمصطلحات، واستدعاء أخرى لتملأ الذهنية الثقافية العربية الإسلامية، ويمكن أن تتسرب إليها بعض المدلولات الإضافية التي تخدم ثقافته وتمهد لتشربها من خلال اللغة العربية، ولولا القرآن الكريم لأصبحت العربية على يد أبنائها أثرًا بعد عين.

والعجيب أن الكثير من مؤسسات العمل الإسلامي والدعوي، بمختلف مواقعها، لم تدرك العواقب البعيدة لعدم خدمة اللغة بالشكل المطلوب، وتسهيل تعلمها للناطقين بها ولغير الناطقين بها على السواء،

إما بسبب المدافعات المستمرة والمواجهات التي تفرض عليها، والتي لم تتح لها الوقت الكافي للتأمل والتحقق بالرؤية الاستراتيجية، أو لبطء المردود على المستوى الحزبي والسياسي، الشأن في ذلك شأن التربية، أو لأن رؤية موقع العمل المجدي واعتلاء المنبر الفاعل يحمل الكثير من الغبش والاستعجال.

لذلك نعتقد أن الكثير من مؤسسات العمل الإسلامي حاصرت نفسها أكثر من محاصرة أعدائها لها، كما أنها وبسبب من التحزب الممقوت أو التفسير الحزبي للإسلام، تركت هذا الفضاء الكبير للعمل الإسلامي، ولم تبصر إلا موقعًا واحداً ما تزال تكرره وتقدم الضحايا في محرقته، على الرغم من غياب الجدوى وضياع الأعمار.

ونظرة واحدة إلى المكتبة العربية الإسلامية أو المكتبة العامة، كافية لبيان الفقر الرهيب في تقنيات تعليم العربية، والزخم الكبير في توصيل غيرها من اللغات الأجنبية، مما ينبئ عن حال القوى التي تحكم العالم، وتحتل المكتبات، سواء في إطار النشر الثقافي أو في إطار خدمات اللغة.

ولعلنا نقول هنا: إن الدعوة للتعريب والترجمة، والاستغناء بها عن الإنتاج بالعربية، على الرغم من بعض فوائده، إلا أنه يشبه إلى حد بعيد الدعوة إلى أسلمة العلوم المنتجة من (الآخر)، المشبعة بثقافته وفلسفته وعقيدته.. فقد يصلح التعريب والترجمة لمرحلة، لكنه في نهاية المطاف

يشكل الجسر الذي تمر من خلاله الثقافات والفلسفات الأخرى إلينا، وتجعلنا في موطن التلقي والتقليد وتكريس التخلف.

وهذه الدعوة المحذرة من الارتماء، لا تعني بحال من الأحوال الانكفاء، وإنما تعني استعادة الذات اللغوية والثقافية القادرة على التعرف على الحكمة لتصبح الأحق بالاستفادة منها.. أما الأمة العاجزة لغوياً وثقافياً - واللغة هي الثقافة - فهي الأكثر عجزاً عن إدراك ما تأخذ وما تدع، وما يشكل حكمة وما يعتبر ضلالة.

وقد تكون المشكلة في شيوع فلسفات الهزيمة والعجز والتخلف ومسوغاتها، لذلك فبدل أن تتحول الهزيمة إلى استفزاز وتحد وشحذ للفاعلية، تجمع طاقات الأمة وتشعرها بالخطر وتدفعها إلى النهوض، تصبح وسيلة للركود والتقليد والاطمئنان المغشوش. وبدل أن تترجم معطيات عقيدتنا وثقافتنا إلى اللغات الأجنبية الأخرى، لنشر الإسلام ومخاطبة الناس بلسانهم، لإلحاق الرحمة بهم، واستنقاذهم من ضلالاتهم، وتقديم الإسلام على أنه دين الله للإنسان وليس دين العرب ولا غيرهم، أصبحنا نترجم ثقافات وفلسفات (الآخرين)، ونعربها ونصبها فوق رؤوس قومنا.

وكم كانت النتائج ملفتة وكبيرة لو أننا ترجمنا الإسلام إلى لغات الأمم الأخرى بدل أن نترجم فلسفات اليونان والرومان في القرون السابقة إلى

العـربيـة، وندخل الأمـة في أنفـاق من الجـدل الكلامي أدى إلى تقطيع أوصالها وبعثرة تفكيرها.. فالترجمة والتعريب التي لم تدرس مضمونات‍ها وجدواها بدقة، سوف تتحول إلى جسور لعبور الغزو الثقافي.

التفكير والتعبير:

ومن مظاهر فلسفة العجز والتخاذل والهزيمة وإيجاد المشروعية لذلك، محاولة التفريق بين التفكير والتعبير، وعدم القدرة على إدراك الصلة والتلازم بين التعبير والتفكير، وان التعبير أداة التفكير ووعاؤه، وأن التفكير يتشكل ويتطور وينمو من خلال دلالات التعبير ومصطلحاته، وبحسب الإنسان تخلفًا الا يدرك هذه العلاقة من أثر التعبير في التغيير والتفكير، والأبعاد النفسية لعلاقة اللغة بصياغة الشخصية وبنائها الفكري، لأن اللغة أهم مصادر التشكيل الثقافي، كما أسلفنا.

وقد لا نستغرب أن يوجد على ساحة العمل الإسلامي اليوم من يقوم بهذا التفريق، ويقول: المهم ان يكون التفكير إسلاميًا، أما التعبير فيمكن ان يكون بأية لغة، ويكتفي من العربية بأن يحفظ بعض السور القصار من القرآن ليؤدي بها الصلاة، ويخرج من عهدة التكليف -في ظنه-، أما فيما وراء ذلك فكل مصادر تشكيله الثقافي يتحصل من غير العربية!

ولا ادري كيف يكون التفكير إسلاميًا وكيف يصاغ ذلك التفكير مع فقدان وسيلته وأداته العربية؟! ذلك ان المعروف أن الترجمات تُفقد

النص الكثير من المعاني وتضيعها في المسافة بين الكاتب والمترجم، وان الفهم الصحيح والسليم لاي نص لا يتحقق ولا يحتج به ما لم يتم من خلال اللغة التي كتب فيها النص، لذلك نصٌ القرآن الكريم على انه بلسان عربي مبين، وبذلك لا يُدرك إلا من خلال معهود العرب في الخطاب، وانه لا يجوز ترجمة الفاظه وإنما تترجم المعاني، وان الترجمة لا تسمى قرآنًا.

هذا علاوة عن ان اللغة العربية تمتلك من الطاقات والإمكانات ومخزون الألفاظ المترادفات ما يستطيع التعبير عن ادق الأحاسيس وابسطها.. وحسبنا ان نقول: بان الإعجاز البياني بها ملفت من بعض الوجوه إلى هذه الإمكانية الكبيرة.

إضافة إلى ان تعلم اصواتها يمنح السلم الصوتي للإنسان مرونة عجيبة تجعله يستطيع النطق باي حرف او تركيب لغوي عربي او غير عربي، فهي تستخدم جميع اجزاء السلم الصوتي للإنسان على عكس اللغات الاخرى.. فالناطق بالعربية لا يعاني من احتباس اللفظ ايًا كان، ولا من العجز عن التعبير عن اي معنى مهما دق او جل.

وباعتبار ان الكثير من بني قومنا اصبحوا لا يقتنعون إلا بدراسات وبحوث (الآخر)، ننقل لهم هذه الشهادة:

تذكر الباحثة سهير احمد السكري اختصاصية اللغويات في جامعة جورج تاون، واشنطن، قصة مثيرة ذكرها الكاتب الإنجليزي

E.H.Janser في كتابه: الإسلام المقاتل، يقول: إن إنجلترا وفرنسا قد أجرتا بحوثًا عن أسباب قوة وصلابة الإنسان العربي، وتمكنه من فتح البلاد المحيطة به من الهند إلى تخوم الصين... فوجدتا أن السر في ذلك كان طريقة تعليم الطفل العربي، وكيف أنه بدأ قبل الخامسة بحفظ القرآن وختمه، وهو الكتاب الجامع لأفصح التراكيب اللغوية وأجمل الصيغ البلاغية التي تنطبع في الذاكرة، فلا تزول، مما يحميه من الوقوع في مرض الازدواج اللغوي، وهو الضياع بين لغتين عامية وفصحى، لا يتقن إحداهما.. كما يعطيه القرآن طاقة نضالية، وصلابة خلقية، وزخمًا إيمانيًا، وصلة بالغيب، لا تتخلى عنه طوال عمره، فهو يشعر دائمًا أنه ليس وحده وإنما يوقن بأن الله معه... (انظر: الأهرام، ٢٨نوفمبر ١٩٩٨م).

دور القرآن في تطوير اللغة والتواصل الثقافي:

وقد لا يكون المجال متاحًا للكلام عن الإنتاج العلمي والثقافي الذي أحدثه القرآن في حياة الأمة المسلمة، والعلوم والمعاجم والقواعد اللغوية والنحوية، التي ألفت لحماية النص القرآني من التحريف والتصحيف، وبذلك حفظ لفظه ومعناه.. وليس هذا فقط، وإنما حفظ ونقل رسمه أيضًا، فكان بذلك كتابًا منقولاً بالكتابة والرسم، وكان أيضًا قرآنًا منقولاً بالمشافهة، وكانت المحاريب وحلقات الذكر والمدارسة ومراكز التحفيظ وفنيات الخط العربي، كفيلة بسلامة نقله كتابة وقراءة ومشافهة كما أنزل

على قلب محمد عليه الصلاة والسلام، وهذا ما يزال الرصيد الباقي والخالد للأمة، الذي يشكل لها الإمكان الحضاري والرصيد الثقافي، حتى إن بعض الشعوب الإسلامية أعادت كتابة الفاظ لغتها بالحرف العربي تبركًا به.

وخلود القرآن واستمراره رسمًا ومشافهة، كان الوسيلة الوحيدة لاستمرار التواصل مع التراث، والقدرة على قراءته وإدراك معطياته، كما كان الوسيلة الأساس لتطور اللغة العربية ضمن ضوابط سليمة تسمح للمتعلم اليوم أن يقرأ الإنتاج الفكري والثقافي في كل العصور الإسلامية. وهذا التطور الطبيعي وعدم الانفلات اللغوي، أدى إلى التماسك في نسيج الأمة الثقافي، وتواصل أجيالها، وبذلك أصبحت اللغة العربية ليست مجرد وسيلة للتعبير، لكنها مشحونات لتراث من الفكر والثقافة والقيم، والتراكمات من التجارب والخبرات، بين ماض عريق وصولاً إلى واقع نعيشه وغد نامله.

فاللغة تبقى من أهم مقومات الارتكاز الحضاري وامتلاك القدرة على رسم ملامح الشخصية الحضارية للأمة، وبيان قسماتها، والتعبير عن ثقافتها، وتامين تواصلها مع الأجيال، وإيصالها (للآخر).. ويتوقف نجاحها في ذلك على مدى قدرتها على استيعاب حركة المجتمع ونمو الثقافة، وحمل رسالة الأمة إلى (الآخر).

لذلك فإن محاربة الرسم العربي، ومحاولات إشاعة العاميات، وبدء

زحفها على وسائل الإعلام والتعليم، من خلال الرطانات اللغوية والتكسرات الجسدية والتبذلات اللسانية التي بدأت تمارسها بعض المحطات الفضائية، ومحاولة الإغراء بها من خلال اختيار المقدمين والمقدمات للبرامج، وإدخال بعض المصطلحات الأجنبية، وبالمقابل ما يتم من الحديث بالفصحى، حيث تُختار له الألفاظ الموحشة غير المأنوسة، والمقدِّم المتجهم، البعيد عن روح العصر، وكأنه قادم من عمق التاريخ، يعاني غربة الزمان والمكان، يحمل المخاطر الكبيرة التي لا يمكن تحديد مداها في جيل أو جيلين.

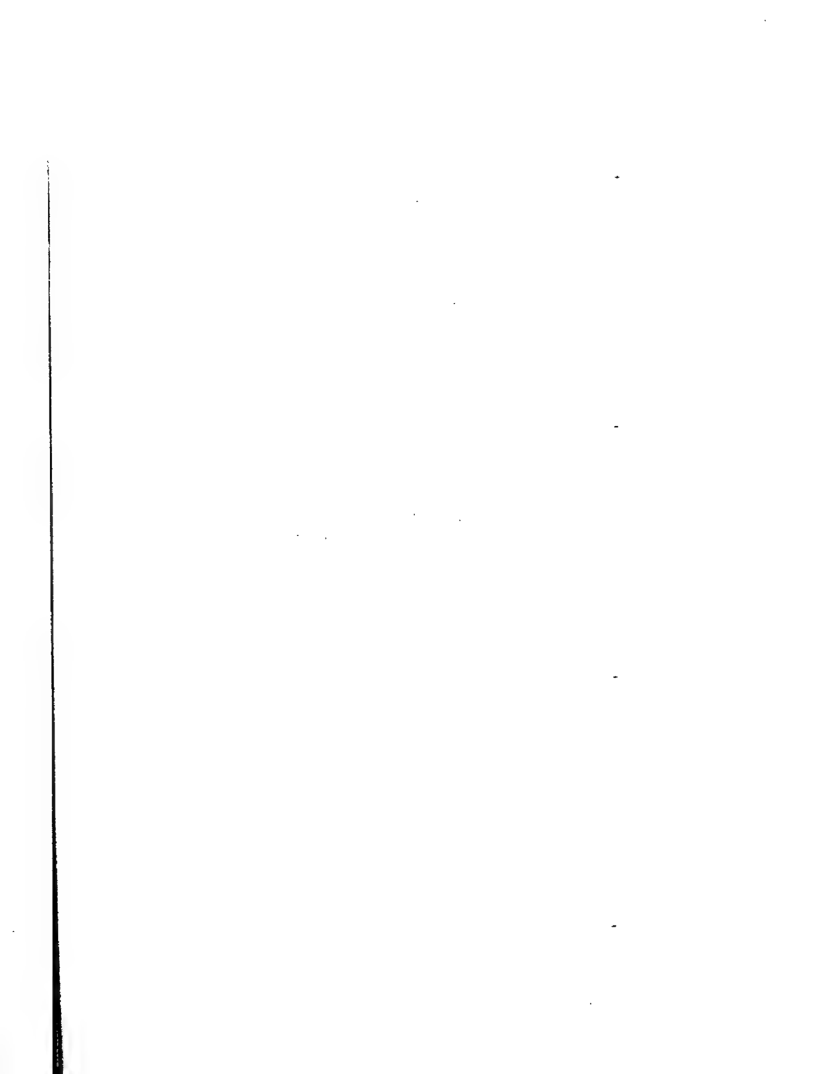
كما أن المحاولات الدائبة للكتابة بغير الألفاظ العربية، يمثل أخطر قطيعة بين الأمة وتراثها، وبذلك تُلغى ذاكرتها وتبعثر شخصيتها.

لكن، هناك جهود مقدرة من الباحثين والمختصين لمناقشة المشكلات التي تتعرض لها الكتابة العربية، بعد أن اتسعت فجوة التخلف في عالم العرب والمسلمين وما رافق ذلك من التطور الهائل لتقنيات الكتابة والاتصال، والدعوة العريضة إلى ضرورة استبدال الحروف الأجنبية بالكتابة العربية، الأمر الذي يعني أول ما يعني إحداث القطيعة مع القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث التاريخي للأمة المسلمة، ومسح ذاكرتها، بحجة أن تعلم الكتابة العربية ورسمها وحروفها صعب، قياساً ومقارنة بالكتابة بالحروف الأجنبية.

والحمد لله رب العالمين.

مِنْ مُقتَضَيات فِقهِ الاستِطاعَة

٣٦٣٥/١٨



جعل الله سبحانه وتعالى الفهم والمعرفة للأمور، وحسن الإدراك والتبصر بالمقاصد، والتقدير للعواقب، في ضوء الإمكانات المتاحة (الاستطاعات) والظروف المحيطة، من بشائر الخيرية وسبل النهوض والارتقاء.. وجعل النفرة للفقه في الدين واكتساب المعرفة الميدانية، واكتشاف السنن الفاعلة في الحياة والأحياء، وتوعية المجتمع بقوانين الحركة الاجتماعية والتاريخية، مصدر العبرة والعظة وتحقيق الحذر والوقاية الحضارية، فقال تعالى: ﴿ ... فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: ١٢٢).

وبيّنَ الرسول المعلم عليه الصلاة والسلام أن مناط خيرية الإنسان عند الله الفقه في الدين، الذي يعني فقه النص وفقه محل النص أيضاً، فقال: «**من يُرِد الله به خيراً يفقّهْه في الدين**» (متفق عليه)، ذلك أن الفقه في الدين كسب من الإنسان وتوفيق واصطفاء من الله.

وكان من دعائه المأثور واللافت لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «**اللهم فقّهه في الدين وعلمه التأويل**» (حديث صحيح، أخرجه

أحمد)، فكان ابن عباس ببركة هذا الدعاء، حبر الأمة وعالمها، وأحد منارات فقه الصحابة العظيم.

وقد يكون من نافلة القول الإشارة إلى أن التخلف والسقوط الحضاري إنما اصاب عالم المسلمين بسبب الانسلاخ عن القيم الإسلامية وانكماش مفهوم الفقه في الدين، لا بسبب الاستمساك بها.

والشاهد التاريخي قائم على أن فترات التألق والإنجاز كانت مترافقة مع الالتزام بشريعة هذا الدين والإيمان بعقيدته التوحيدية والانتماء إلى الأمة المسلمة، وأن الإشكالية الثقافية والحضارية اليوم بالنسبة لعالم المسلمين هي في محاولات دراسة الواقع الإسلامي وما لحق به من إصابات في ضوء أصول وقيم ومسيرة تاريخية حضارية غريبة عنه، أو بتعبير آخر عن هذا الخلل: قياس واقع مجتمع بأصول وقيم حضارة مجتمع آخر، علماً بأن الفعل الاجتماعي لا يتكرر، ذلك أن القطيعة الثقافية والتاريخية مع معرفة الوحي، وعدم القدرة على تجريد القيم الإسلامية من قيد التاريخ والجغرافيا، أو من قيد الزمان والمكان، وتوليدها في كل زمان ومكان، هي الإشكالية الحقيقية، وهي سبب المعاناة.

ولعل الفقه الحقيقي هو في امتلاك القدرة على تحقيق المناط - بالمصطلح الفقهي - أو القدرة على تجريد النص من قيد الزمان والمكان، والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس، ومعالجته لمشكلاتهم، واستشرافه

لمستقبلهم، فقد باتت قولة الإمام مالك رحمه الله المبكرة: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»، بعد رحلة التجربة المرة، تكاد تكون مسلمة حضارية.

لكن يبقى السؤال الكبير، الذي ما يزال مطروحًا على مدارس الإصلاح ومناهج المصلحين: لماذا تراجعنا؟ وكيف نحقق النهوض ونتحقق بالوراثة الحضارية؟ ذلك أننا جميعًا أصبحنا نعبر عن قناعتنا من على منابر متعددة أن الإشكالية هي في الانسلاخ عن الإسلام، فلماذا كان الانسلاخ؟ وكيف نضع منهج العودة، ونترسم سبيل الخروج أو الإخراج من جديد؟

أما أن سبب التراجع والسقوط هو في الانسلاخ عن القيم الإسلامية، وأن سبيل الخروج هو في العودة إلى الالتزام بالإسلام، فهو شعار ما يزال يتولى طرحه الخطباء والوعاظ من على منابرهم، فإذا نزلوا عن المنابر عاد كثير منهم مع الأمة إلى مألوفهم ومعروفهم، وكأنهم بطرح هذا الشعار خرجوا من عهدة التكليف.

أما بيان كيفية العودة للالتزام بقيم الدين ورسم الطريق، ووضع المنهج، والاجتهاد في فهم الواقع واستطاعاته، وتحديد موقعه بدقة من مسيرة النبوة وقيام المجتمع الأول المشهود له بالخيرية، والتعرف إلى الأسباب والسنن التي كانت تحكمه، والتبصر بآلية السقوط والنهوض، والاجتهاد

في محل تنزيل النص، ومدى توفر الإمكانية المطلوبة لتنزيله وحصول التكليف به، والنظر في المقاصد والمآلات والعواقب والتداعيات لتحقيق الخير في الحاضر، وحسن العاقبة في المستقبل، استجابة لقوله سبحانه وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء:٥٩)، فيبقىٰ مهمة الفقهاء الخبراء والمفكرين والمستبصرين المتمكنين من معارف الوحي ومدارك العقل.

كثرة الخطباء وقلة الفقهاء:

ولعل في بعض الآثار الواردة عن حال تخلف الأمة عندما يكثر الخطباء ويقل الفقهاء، يفسر الكثير من الحال التي نحن عليها اليوم.. فلا أعتقد أن أية أمة تمتلك من المنابر والمحاريب والجمهور المتلقي عن طواعية واختيار، والذي يمكن اعتباره من أعلى درجات الإمكان الحضاري، ما تمتلكه الأمة المسلمة.. لكن تبقى النتائج محزنة، وما ذلك -في رأينا- إلا بسبب غياب الفقهاء والحكماء والمفكرين والباحثين الدارسين القادرين على تحديد مواطن الخلل، ومن ثم وضع منهج الخروج، في ضوء النصوص المعصومة من معارف الوحي.

فالخطيب قد يلهب المشاعر ويثير الحماس ويهيئ الأمة، وذلك قد يكون مطلوبًا في بعض الحالات للتعبئة، لكن الفقيه هو الذي يقوم بدور المعلم الذي يربي العقل ويبصر بالطريق، ويضع الأوعية الشرعية لحركة

الأمة، في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، ويمتلك دقة النظر في محل تنزيل النص على الواقع.

وقد لا نكون مغالين إذا قلنا: بانه يصعب علينا في كثير من الأحيان، إذا تجاوزنا تاريخ الزمان وجغرافية المكان، أن نحدد زمان ومكان الكثير من الخطب وأهدافها وجدواها! إضافة إلى أن قضايا الأمة ومشكلاتها لا تعالج بالحماس وارتفاع المنابر فقط، وإنما تعالج بفقه الأسباب ومعرفة السنن، وإدراك علل السقوط والنهوض. واستيعاب الحاضر وتحديد موقعه من مسيرة النبوة لتحقيق الاقتداء الصحيح، وذلك باستشراف الماضي وعبرته، واستبصار المستقبل واحتمالاته وتداعياته.. فليس الفقه الذي نقصده هنا هو في حفظ كتاب وسرعة استذكار مسائل، مع استمرار العجز عن توليد مثال غير مثال الأقدمين، الذي ما يزال يتداول وينقل من كتاب إلى آخر مع تغيير الطباعة ونوعية الورق، وقد يكون هذا متوفراً للكثير من حملة الفقه اليوم.

لذلك فقد تتحول بعض الخطب والحالة هذه، من تقديم حل إلى صناعة مشكلة، لأنها قد تعبئ الشباب وتجمع الجمهور وتوجههم صوب أهداف كبرى، ومن ثم يغيب الفقهاء عن وضع الأوعية الشرعية والمشروعة لحركة الأمة، وإيجاد المناهج والبرامج والخطط لمسيرتها، فيتحرك

جمهور الشباب المتحمس على غير بصيرة وبمجازفات تقودهم إلى تقديم التضحيات الكبيرة التي لا تتناسب مع الإنجازات الهزيلة، أو الهزائم الموقعة في إحباطات قد تؤدي في كثير من الأحيان، وغالبًا عند الذين لا يستطيعون التفريق بين الصورة والحقيقة، إلى شكوك في جدوى القيم الإسلامية وقدرتها على انتشال الأمة، لذلك قد يسهل على أعداء الإسلام استخدامهم كرصيد جاهز للتضحية لتصفية الحسابات بدمائهم، في ذات الوقت الذي قد يتحول فيه الكثير من الخطباء لطرح قضايا جديدة تجمع الأمة وتلهب المشاعر، دون أن نفكر في دراسة أسباب الفشل وعدم بلوغ النتائج لمحاولة استدراكها في مستقبل الأمة.. ويبقى هذا هو عمل الفقيه أو الفقه الغائب.

ولعل من القضايا المهمة والجديرة بالطرح والاستدعاء والمناقشة وتوسيع دائرة الرأي حولها، هي في وضوح أو إيضاح الأهداف التي لا بد أن يُؤهل الفقيه القادر على تحقيقها، وطبيعة المعادلات الاجتماعية الإقليمية والدولية التي لا بد من استيعابها، وما هي الشروط والمناهج المطلوبة للإعداد؟ ذلك أن الإنتاج الحالي فيما يلاحظ عليه من تكرار الأنماط الواحدة التي قد لا تخرج في عمومها عن أن تكون نسخًا متحركة من الكتب المتوفرة في المكتبة، أو هي على أحسن الأحوال طبعات جديدة لكتب قديمة، بل لعل الكتب القديمة أكثر حفظًا ودقة نظر.

ونحن هنا لا نرمي هنا إلى وضع الخطباء في مقابل الفقهاء الخبراء، إنما ندعو إلى تكامل الأداء الإسلامي، حيث لا يغني جانب عن آخر، ذلك أن المشكلة كل المشكلة في متحمسين لا فقه لهم ولا خبرة لديهم، وأن الكثير منهم يعيش في عزلة عن واقع الحياة ومعاناة الناس، وقد يعاني من تعطيل الطاقات، أو هو خارج المجتمع.

ولو أدركنا أبعاد العمل الإسلامي المتكامل بشكل سليم ومتوازن، لأبصرنا مواقع الخطباء ودورهم في التحفيز والتحضير، ومجالات الفقهاء ومهامهم في قيادة رشيدة لجماهير الأمة.

مفهوم الفقه:

وهنا قضية قد يكون من المفيد طرحها والتوقف عندها بما يسمح به المجال، وهي أن من الأمور التي تكاد تكون محسومة على مستوى الفكر والعقيدة والفعل والممارسة، أن الإسلام دين شامل لجميع جوانب الحياة، وأن تشريعه ومنهجه ينتظم الحياة جميعًا، فهو نظام للحياة بكل مجالاتها، هذا على الأقل عند المؤمنين به، وأصحاب النظرة الموضوعية ممن لا يؤمنون به، قال سبحانه وتعالى: ﴿ ... مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ... ﴾ (الأنعام:٣٨)، الأمر الذي يقتضي أن يوجد الاجتهاد ويتولد الفقه الذي ينير الطريق ويبين حكم الله ورؤية الإسلام في شعب المعرفة جميعًا، وفي

التطبيقات العملية والفعل البشري، وعدم الاقتصار على الفقه التشريعي القانوني، إن صح التعبير.

ذلك أن غياب الرؤية الإسلامية أو الفقه الإسلامي الشامل عن أي موقع وعدم امتداده يعني وجود الفراغ الذي يسمح بدخول (الآخر)، أو يؤذن باستدعاء (الآخر) ليصنع للناس رؤيتهم، ويضع لهم أوعية ومناهج لحركتهم، وفلسفات لمعارفهم، في مجال التربية والتعليم والاجتماع والنفس والاقتصاد وسائر المعارف الإنسانية. وهذا لا يعني، ولا يجوز ان يعني، خروج الفقه التشريعي من دائرة العلوم الإنسانية، لأنه يقع في الصميم منها، لكنه يبقىٰ يغطي بعض جوانب نظام الحياة لا كلها.

لذلك نرى انه لابد من إعادة طرح مفهوم الفقه من جديد والخروج به عن المعنى الاصطلاحي أو المدلول الاصطلاحي، والعودة به إلى مفهومه الشامل، إلى مدلول الفقه الحضاري، الذي يشمل الأبعاد الحضارية بكل فضاءاتها، فيكون هناك مناهج استنباط، أو علوم أصول فقه: تربوي، ومجتمعي، وسياسي، واجتماعي، واقتصادي، ومعرفي بشكل عام، ليغطي جميع شعب المعرفة وجوانب الحياة، ولا يقتصر على الجانب التشريعي فقط.

وعليه يمكن القول: إن آيات القرآن الكريم كلها آيات أحكام، أحكام تربوية، وأحكام اجتماعية، وأحكام سياسية وتشريعية، وأحكام أخلاقية، وليس آيات الأحكام في الحقيقة مقتصرة على ما يستنبط منها الحكم التشريعي.

وبالإمكان القول: إن نمو الفقه التشريعي، والتبحر فيه، وإنتاج هذه الثروة الضخمة التي تفتقدها الأمم الأخرى، وما حققه من الحماية والمناعة التشريعية والعطاء القانوني، يعتبر من المفاخر الثقافية والتشريعية والقانونية والاجتهادية، وأنه إنما جاء وامتد وتولد كثمرة للوجود الواقعي الإسلامي، وأن الدولة والأمة المسلمة في عصورها الزاهرة كانت تتوفر في ظل الإسلام واستقرار نظامه وأحكامه على وظائف المعارف الأخرى عمليًا في المجالات جميعًا ولو لم تفرد بتعاريف ومصطلحات، لأن وظيفة هذه المصطلحات كانت متوفرة وقائمة، حيث كان المسلمون في موضع العطاء، لذلك لم تكن الحاجة قائمة لفقه مؤسس في المجالات الأخرى.

فوظيفة المصطلح ومدلوله موجودة، وإن غاب المصطلح نفسه. ولعل الإشكالية أصبحت اليوم بوجود المصطلح والجدل حول مفهومه في الحضارة المعاصرة على حساب مدلوله ووجوده العملي.

والحقيقة العملية التي لا بد من تسجيلها أن الفقه التشريعي الذي

أنتجه المسلمون من نصوص الوحي، شكّل ولا يزال الترسانة القانونية والتشريعية أمام الفكر القانوني الوافد المؤيد بالقوة والسطوة والطغيان، ولم يمكن تجاهله في الأنشطة القانونية المختلفة على الرغم من ضعف الأمة المسلمة وتقهقرها، بل نستطيع القول: بأنه كان من أهم مرتكزات الحماية والمناعة الحضارية للأمة.

لذلك نرى اليوم، على الرغم من محاولات تغييب الشريعة عن واقع الأمة، لأسباب وذرائع واهية، من عدم تحضير المجتمع وتوفر مؤهلاته، فإن الفقه التشريعي ما يزال يفرض وجوده وعطاءه واستمراره بقوته الذاتية.

وفي تقديرنا أن دعاء الرسول ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما بأن يفقهه الله في الدين ويعلمه التأويل، فأصبح ببركة دعائه ﷺ وتوجيهه حبر الأمة وفقيه الصحابة، ليكون ذلك قدوة ووجهة لكل مسلم. فإن الفقه في الدين، فيما نلمحه من هذا الدعاء، يعني الفقه الشامل لكل جوانب الحياة شمول الدين نفسه، وأن الجزء الثاني من الدعاء: «**وعلمه التأويل**»، ليس المقصود بالتأويل هنا التفسير والبيان والاستنباط فقط، وإنما الفقه الاجتماعي والحضاري الذي يدرك السنن الفاعلة في الحياة وتحولاتها الاجتماعية وقانون الحركة الاجتماعية التاريخية، ويبصر بالمآلات والعواقب والنتائج، التي توصل إليها المقدمات: «**وعلمه التأويل**».

فالحياة ليست عبثًا، وإنما هي خاضعة لسنن لا بد من إدراكها ومعرفة مدى إمكانية الإنسان المداخلة فيها، ومدافعة سنة بسنة.. والذي لا يدرك السنن ولا يقدر التداعيات ولا يبصر العواقب والتأويل (المآل)، فمن أين له الفقه، ولو حفظ جميع المتون، فإنه لا يخرج عن أن يكون أحد الكتب أو الموسوعات، أو « الكاسيتات » بالتعبير المعاصر.

إن العلم بالعواقب والمآلات وتقدير التداعيات واستيعاب السنن الفاعلة، هو الفقه الحقيقي الغائب اليوم بالأقدار المطلوبة عن حياة المسلمين الفكرية والثقافية، أو ما يمكن أن نطلق عليه بالفقه الحضاري أو الفكر الاستراتيجي.

إن اقتصار مفهوم الفقه على المدلول الاصطلاحي (الفقه التشريعي)، أدى إلى اختزال آيات القرآن والاقتصار على آيات وأحاديث الأحكام، دون سواها من سائر القرآن، وكأن بقية الآيات إنما تنزلت للتبرك ولا أحكام فيها، وبذلك غابت الكثير من الجوانب الحياتية عن مجال الفقه، أو غاب الفقه عنها، ومن أخطرها الفقه الاجتماعي والتربوي، أو فقه السقوط والنهوض، أو ما يمكن نطلق عليه: فقه السنن.

لذلك نرى غلبة المدلول الاصطلاحي على الاستدلال في بعض الآيات القرآنية التي يمكن أن تكون واضحة الدلالة والسياق في المجال الاجتماعي، مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ... فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾ (الحشر: ٢). فقد

وردت الآية لتحكي قصة يهود بني النضير في سورة الحشر، وأن ما حل بهم من الإخراج والتشريد كان بسبب ما فعلوه، وخاطب الله المؤمنين بقوله تعالى: ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ﴾، ليكون المسلمون على حذر وعبرة، فلا تنتقل إليهم علل الأمم السابقة، فيحل بهم ما حل بها. ومع ذلك اقتصر الاجتهاد في هذه الآية على استنباط دليل الفقه التشريعي، فكانت أحد أدلة القياس عند علماء أصول الفقه، علماً بان دليل القياس التشريعي يعتبر احد مدلولاتها وليس غاية مقصدها.. فالقضية واضحة اشد الوضوح في انها دليل أو أصل في الفقه الاجتماعي والسياسي والحضاري، ومع ذلك نجد ان الاستدلال بها ذهب إلى مجال الفقه التشريعي!

ولعل في الإطار نفسه يمكن ان ننظر إلى قوله تعالى: ﴿ ... فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ (التوبة: ١٢٢)، فالفقه في الدين بعمومه وشموله لا يقتصر على الفقه التشريعي، وإنما له شموليته التي يقتضيها شمول مفهوم الدين في الإسلام، وهو ما أطلقنا عليه مصطلح: الفقه الحضاري.. والفقه التشريعي كيان من كياناته.. والتعبير بالنفرة والتعبير بالحذر، قوله: ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ قد يكون اقرب للفقه الميداني والاجتماعي والسياسي والحياتي، الذي يحقق المعرفة من دراسة الواقع وينذر من

العواقب ويحذر منها، منه إلى الاقتصار على حفظ النصوص الذي سوف يؤدي إلى فقه الكتب والأوراق، إذا لم يترافق مع النفرة الميدانية الواقعية، خاصة إذا علمنا أن مصطلح النفرة غالبًا ما يستعمل للدلالة على سرعة الاستجابة لداعي الجهاد ودخول الميدان.

كما أن الآية في بعض أبعادها تدعو إلى النفرة للتخصص، والتفقه بكل شعب المعرفة، وربط الإيمان بالعالم: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾، وربط الإخلاص والإيمان بالاختصاص والخبرة، فكل مؤمن عليم وخبير بتخصص من المعرفة هو فقيه ومستنفر لتحقيق الكفاية للمسلمين، وتأمين الحذر لأمته، والتبصير للمسلمين من التخلف والسقوط والوقوع في علل تدين الأمم السابقة التي أدت إلى هلاكها وانقراضها.

وفي ضوء هذا المفهوم الشامل لمصطلح الفقه في الدين -والفقه بالمعنى الاصطلاحي جزء منه- لا بد من إعادة النظر بمناهجنا المدرسية، وكلياتنا الشرعية، وموضوعات رسائلنا الجامعية، وأنظمتنا التعليمية، ومعاهدنا الشرعية، والشروط المطلوب توفرها، والمعارف المطلوبة لتكوين الملكة الفقهية القادرة على إنتاج الفكر والفقه الحضاري، أو العقلية الفقهية، والتقدم صوب شعب المعرفة جميعًا بأصول فقهية معرفية إسلامية في المجالات جميعًا، القادرة على تنزيل معرفة الوحي على واقع الناس، وتقويم هذا الواقع بها، المستبصرة للمستقبل في ضوء المنهج السنني،

فســنة الله لا تتـبدل ولا تتحول، وهي ماضية في الأمم والأزمان والأماكن جميعًا -حيث لا يخرج الماضي عن أن يكون مقدمة لنتائج وعواقب في المستقبل- فالتأثير في المستقبل وصناعتـه رهين بكيفية تقويم الحاضر والتعامل معه، ومدافعة قدر بقدر أحب إلى الله.. فالذي لا يفقه السنن لا يتمكن من المداخلة وحسن التقدير المستقبلي.

وليس من قبيل المصادفة -ولا مكان للمصادفة والعبثية في هذا الكون- أن يطلق مصطلح السنة، التي تعني الطريقة المطردة والقانون الناظم الذي يحكم الحياة والأحياء، على ما ورد عن الرسول ﷺ من قول أوفعل أو تقرير، فالسنة منهج حياة كامل.. لذلك فإن فقه تقويم الحاضر بقيم الدين في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة يتطلب إدراك السنة أوالمنهج السنني، فلكل شيء سنة، ومن ثم القـدرة على وضع الحاضر في موقعه المناسب من مسيرة السنة (السيرة النبوية) للاهتداء إلى كيفية التعامل معه في ضوء هدايات الوحي.

وهذا الإدراك المطلوب لفضاء مصطلح الفقه هو الذي يعيد للحياة انسجامها وتوازنها وضبط نسبها، وللمعرفة تكاملها، ولمعرفة الوحي مكانتها في هداية العقل، ويعيد الوئام بين الدين والعلم، ويحول دون الانشطار الثقافي والمعرفي بين العلم الديني والعلم المدني.

هذا الانشطار الثقافي أوالتعليمي أوالمعرفي -إن صح التعبير- هو

الذي حوّل الأوهام والظنون والخيالات وردود الفعل في بعض صور التدين إلى حقائق، فحاصر العقل وعطله، باسم الانتصار للوحي أولمعرفة الوحي، دون إدراك أن العقل مناط التكليف ووسيلة فهم الوحي، وآلية الوحي في الاجتهاد والامتداد والتنزيل.. وهو الذي أخرج معرفة الوحي اليقينية المعصومة بالمقابل من دائرة العلم، فأدى ذلك إلى ضلال العقل وتعطيل عطاء الوحي.

لذلك نرى أن من أبجديات الفقه والاجتهاد إيقاظ العقل مناط التكليف والنظر، واسترداد عقلية الاجتهاد، والتحقق بفقه الوحي وضوابطه، وإدراك مكانته وموقعه من العقل بدقة.

الاجتهاد.. من مقتضيات الخاتمية والخلود :

ولعل من الأمور المطلوب التأكيد عليها باستمرار، لتبقى حاضرة في الذهنية الإسلامية، لتمثل الجذوة المتقدة، والهاجس الدائم، الباعث على النمو والارتقاء، ومسوغ التقويم والمراجعة والتصويب، ومحرك التجديد والاجتهاد والتأهيل لحمل أمانة المسؤولية، ما يكاد يعتبر مسلمة من المسلمات المحسومة على مستوى الوحي، مصدر المعرفة المعصومة والعقل معًا، هي أن الرسالة الإسلامية خاتمة الرسالات السماوية، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ... ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، وهذه السمة (الخاتمية)، التي تعني فيما تعني توقف

خطاب السماء إلى البشر، يترتب على استيعابها والإيمان بها عدة قضايا، تأتي في مقدمتها قضية فقه الخطاب الإلهي -الوحي في الكتاب والسنة- والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس المستمر، وتقويم هذا الواقع بقيمه، والامتداد به، لأن النصوص تتناهى والحوادث لا تتناهى، فالاجتهاد والامتداد والاستمرارية من لوازم الخاتمية.

كما أن من مقتضيات الخاتمية وتوقف التصويب والتقويم لمسيرة الحياة من السماء، أن يتم التجديد والعودة إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، ونفي نوابت السوء من التقاليد والبدع والمنكرات، وإعادة معايرة الواقع بمعايير الوحي - وهو من عمل العقل المجتهد الذي يتحمل مسؤولية التجديد والتصويب والمعايرة - وعدم التقديم بين يدي الله ورسوله، والقدرة على تجريد النص من حدود الزمان والمكان وتوليده للأحكام في كل زمان ومكان.. وتحديد هذه المهمة والمسؤولية وتحملها ليس اجتهاداً وإنما نصًا يحمل إخباراً وتكليفًا معًا.

فقول الرسول ﷺ: **«إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»** (أخرجه أبو داود في الملاحم)، يحمل في طياته الإخبار بالحماية وامتداد العطاء السليم للخطاب الإلهي، حيث لا يصح عقلاً ولا شرعًا مخاطبة الناس وتكليفهم بنصوص منحولة وغير صحيحة، ومن ثم محاسبتهم على ذلك، لأنه من مقتضى المسؤولية سلامة

التكليف وضمان حفظه.. كما يقتضي تكليفًا بمداومة التقويم، والمراجعة، والفحص، والاختبار للواقع، ومعايرته بالقيم المحفوظة، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر:٩)، والتطبيق المعصوم بتصويب وتسديد الوحي -فترة النبوة (القدوة)- حتى لا تحل التقاليد الاجتماعية والعادات محل التعاليم والقيم الشرعية.

وهذا التكليف يقتضي استشعار مسؤولية التجديد والاجتهاد، كما يقتضي استشعار مسؤولية التأهيل لممارسة الاجتهاد والتجديد بصفة دائمة، حتى لا يكون التوقف والاستنقاع الثقافي والحضاري.

ومن مقتضيات الخاتمية أيضًا ولوازمها الخلود.. والخلود -يعني فيما يعني- أن الرسالة الإسلامية خالدة مجردة عن قيود الزمان والمكان، وتمتلك إمكانية الهداية والإصلاح لكل زمان ومكان وإنسان.

وبعبارة أخرى: الخلود يعني أن الرسالة الإسلامية قادرة على إنتاج النماذج القائمة على الحق في المجالات المتعددة، المجسدة لقيم الوحي على مختلف المستويات، القادرة على تقديم الحلول والأحكام الشرعية لكل المشكلات الإنسانية، ورسم المسار السليم في كل زمان ومكان لحركة الإنسان، فردًا كان أو جماعة.. وتحقيق هذا الخلود والامتداد وتوليد الأحكام للحوادث والمشكلات المستجدة، لا يكون إلا بالاجتهاد، الذي يعني إعمال العقل في نصوص الوحي لاستنباط الأحكام، لذلك يمكن

القول: بأن التوقف عن الاجتهاد والعطاء وتوليد الأحكام يعني محاصرة الخلود، وتعطيل الشريعة، والسماح بامتداد (الآخر) لمعالجة مشكلاتنا، والحكم بتاريخية الرسالة الإسلامية وعدم خاتميتها وخلودها.

من مخاطر إغلاق باب الاجتهاد:

لذلك نرى أن توقف الاجتهاد، أو قفل باب الاجتهاد، على الرغم من أنه اجتهاد غير ملزم، فإنه مناقض لخاتمية الشريعة وخلودها وتجديد فهمها في ضوء معطيات العصر، وتخاذل عن حمل أمانة المسؤولية، والمساهمة السلبية بفصلها عن الحياة من حيث الواقع، مهما كانت دعاوانا عريضة بأن الشريعة خالدة وصالحة لكل زمان ومكان، على مستوى الشعارات، لأننا عملياً بإغلاقنا باب الاجتهاد مهدنا للوقوع في شرك أعداء الإسلام، وحكمنا بتاريخية الإسلام، وأنه إنما جاء لمعالجة مشكلات عصر معين، انقضى ذلك العصر وانقضت معه الحلول ووسائل العلاج التي لم تعد تصلح، وأن الحياة المعاصرة تقتضي علاجًا آخر مناسبًا لها.

واعتقد أن مسوغات إغلاق باب الاجتهاد عند من اجتهد في ذلك، سداً للذرائع بحجة فساد الزمان وانعدام الأهلية، والخوف من دخول الساحة من يحسن ومن لا يحسن، ومن يملك المؤهل والشروط ومن لا يملكها، هو فوق كونه اجتهاداً يلغي اجتهاداً، فإنه محل نظر من الناحية

الشرعية، وحكم مسبق على الأمة المعصومة، التي أخبر عنها الصادق المصدوق أنها لا تجتمع على خطا، بالعقم والعجز، وتعطيل للخلود -كما أسلفنا- وإلغاء للشريعة من مواقع متعددة، وكأن الله الذي أنزل الشريعة الخاتمة الخالدة، وجعل الاجتهاد من مصادر تشريعها ومن لوازم خاتميتها وخصائص خلودها، لا يعرف تقلب الزمان والمكان وفساد العصور -والعياذ بالله!!- وكأننا هنا بإغلاق باب الاجتهاد نساهم بشكل سلبي في إلغاء الخاتمية ومحاصرة الخلود باجتهاد ظني، وقد قال تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، ونوقف عمليات التجديد والتصويب، ونؤذن بعودة الجاهلية، ودخلوها الساحة من جديد بخروجنا منها، بذرائع غير مقنعة وحالات استثنائية نعممها على الزمان والمكان.

أما ذريعة أن فتح باب الاجتهاد سوف يسمح بممارسة الاجتهاد لمن يحسنه ومن لا يحسنه -وهذا أمر طبيعي في كل المجالات- فالقضية محل نظر، حيث لا يستطيع أحد أن يملك توقيف عقول الناس وحجرها ومنعها من النظر والاجتهاد الفقهي والفكري ،لأن العقل سوف يواجه مشكلات لا بد أن يتعامل معها بصورة من صور التعامل.

ومن ناحية أخرى، فإن إغلاق باب الاجتهاد منعًا لذريعة الفساد والعبث، لم يمنع من الاجتهاد وتوليد الأحكام وخاصة في مجال الفتاوى

السياسية، أو فقه السلطان، وتفصيلها على الأحوال السياسية المتناقضة والرغبات والأهواء المتقلبة، حتى أصبحت أشبه بما يسمى: «فتاوى تحت الطلب»، بحيث أصبح الكثير ممن يمارس مثل هذا النوع من الاجتهاد والفتوى، يحاول أن يتعرف قبل أن يتورط عن رغبة السلطان، ليتم تفصيل الفتوى على المقاس المطلوب.. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه في نهاية المطاف لا يصح إلا الصحيح.

إن مجال الاجتهاد مثل سائر المجالات يدخله الغث والسمين، والمؤهل ومدعي التأهيل، لكن الكثير من الاجتهادات سوف تطرد من الساحة ولا يكتب لها الصمود والبقاء والتطبيق لتهافتها وسقوطها.. فوعي الأمة وعصمتها كفيل بإسقاط كل فتوى واجتهاد لا تصيب الصواب ولا يتحقق صاحبها بالعلم والصلاح.. ولا تتلقى الأمة إلا عن أهل الثقة والخبرة، فكم من العبث تاريخيًا مورس على الأحكام الإسلامية ولم يكتب له الحياة والاستمرار.. فالله يحمي دينه ويحفظه، ويهيئ من يدفع عنه، ويوفق ويكتب القبول لمن ينصره.

لذلك أعتقد أن الخوف من دخول ساحة الاجتهاد من لا يحسن ذلك مبالغ فيه جداً، ولا يجوز أن ينتهي إلى الحكم بإغلاق باب الاجتهاد، لأن الحق والصواب قادر على هزيمة الباطل.. والشر من لوازم الخير.. والتدافع بين الحق والباطل من سنن الحياة.. ولا يصح إلا الصحيح.

٣٦٥٦/١٨

الاجتهاد والكهانة الدينية :

فليجتهد الناس بحسب إمكاناتهم.. وإذا كان الإنسان غير مؤهل للنظر والاجتهاد فسوف يكون مرفوضًا من أهل العلم والخبرة والمجتمع بعامة، لأنه يحمل عملة رديئة مزيفة لا تشتري شيئًا.. فوعي الأمة كفيل بمحاصرة الخروج والانحراف.

والإسلام دين حياة كامل.. ومن حق المسلم الطبيعي الاجتهاد بقدر علمه واستطاعته لقدر من النظر في الحل والحرمة لممارساته، بعيداً عن الكهانات الدينية، فالقضية قضية علم يحاصر الجهل مهما ادعى الجاهل أنه عالم. ونحن هنا لا ندعو لأن يدخل الساحة من يحسن ومن لا يحسن، وإنما نقول: بأن الذي لا يحسن سوف يخرج عمليًا من الساحة لأن بضاعته مزجاة.. وبعض ما يمكن أن يترتب على دخوله من مخاطر وإصابات، قد تكون مطلوبة ليأخذ الناس حذرهم، وهذه الإصابات لا يمكن أن تعادل المفاسد والإصابات الكبرى التي تترتب على إقفال باب الاجتهاد.

وناحية أخرى لا بد من التوقف عندها في هذا المجال، وهي ما تواضع عليه العلماء من أدوات الاجتهاد وشروطه المطلوب توافرها فيمن يقدم على عملية الاجتهاد.

وفي ضوء أن هذه الشروط في معظمها اجتهادية، شأنها شأن الكثير من القواعد الأصولية، وحيث إنه لم يتوفر لها إجماع يمنحها قدراً من القطعية، لذلك تبقى باستمرار محلاً للنظر والاجتهاد، حيثما تطورت أدوات البحث.. ذلك أن بعض الشروط التي قد تبدو ضرورية في عصر له أدواته العلمية والمعرفية، قد تتراجع أهميتها وقيمتها في عصر آخر، إضافة إلى أن الأمة جميعها مخاطبة ببذل الجهد والاجتهاد لإقامة الأحكام الشرعية والتعبد لله، كل بقدر استطاعته العلمية والجسمية والمالية، وأن التشاور والحوار والمناقشة والمثاقفة والمجادلة كفيلة إلى حد بعيد بتصفية الاجتهادات الواهية والمغرضة والمنحازة والمذهبية والطائفية، وهكذا، وسوف لا يمكث في الأرض إلا الصالح الذي ينفع الناس.

ونحن هنا لا نقول بإطلاق الحبل على الغارب، وإشاعة الفوضى، وإلغاء قيمة التخصص التي نلح دائمًا على توفرها، وإنما نرى أن فتح المجال للفكر والاجتهاد المحكوم بقيم الكتاب والسنة، وعصمة عموم الأمة وغيرتها وحرصها على دينها، ومدافعة العلماء العاملين مصداقًا لقول الرسول ﷺ: **«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»** (أخرجه البيهقي، وصححه

الإمام أحمد والعلائي)، يشكل سداً أمام العابثين، وسوف لا يحمل من المخاطر ما يحمله إغلاق باب الاجتهاد، حيث لم يغلق عمليًا إلا على أهل التقوى والصلاح والخوف، أما أولئك الذين احترفوا كسر الحواجز وتوهين القيم والعبث بتراث الأمة، وتحريف الكلم عن مواضعه والتأويل الفاسد، فلم يمنعهم شيء من علم أو دين. والواقع شاهد على ذلك، وقد تكون المشكلة أننا نرفض الكهانات في الإسلام ويمارسها بعضنا عمليًا .

ولسنا بحاجة إلى معاودة القول: بأن إغلاق باب الاجتهاد يلغي عقل الأمة ويحد من مسيرتها، ويحاصر خلود الشريعة من الامتداد بأحكامها، ويفسح المجال لامتداد (الآخر)، ويشيع من الرعب الفكري ما يشل الحركة الذهنية بشكل عام، علمًا بأن إغلاق الباب أيضًا لم يحل دون التحريف والانحراف، الذي ما كان ليكون لو ملئت الساحة بالخير والصواب، فتغييب الخير يعني الإيذان بحضور الشر.

شروط الاجتهاد في عصر المعلوماتية:

وقد يكون من المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وقد حصل من التقدم في مجال الاتصالات ووسائلها ما لم يخطر على البال حتى في عصر الخيال العلمي، لدرجة أن الإنسان أصبح يرى ويسمع العالم من

مكانه، كما حصلت ثورة معلوماتية هائلة وتطور في أدوات ووسائل الحصول على المعلومة وحفظها واسترجاعها، إضافة إلى عمليات التصنيف والأرشفة التي تجعل الإنسان في الصورة المحيطة لكل ما يريد، قد يكون المطلوب إعادة النظر في شروط الاجتهاد، التي اجتهد العلماء في وضعها في عصور معينة في ضوء رؤيتهم، وظروف عصرهم، وأدواتهم المعرفية، ودرجة تدوين العلوم، ووسائلهم في الحفظ، وما كان من أهمية الاعتماد على الذاكرة.

وأعتقد أن الوضع قد يكون تغير كليًا اليوم، فاللغة مدونة بمفرداتها ومعانيها ومجازاتها وقواعدها، فمعاجمها ومصطلحاتها موجودة ومسهلة لدرجة كبيرة، وأية مسألة من مسائلها ومفردة من مفرداتها يمكن الحصول عليها والوصول إليها بسهولة، والقرآن محفوظ بالصدور والسطور، وأشكال الحفظ والاستدعاء لا تحصى، وهي ما تزال تتطور يوميًا، ومؤلفات الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، وأسباب النزول، وما إلى ذلك من العلوم كلها متوفرة أمام الباحث، لدرجة أنها أصبحت مكشوفة وميسرة لعموم المتعلمين، والحديث استقر ومُيِّز صحيحه من ضعيفه وموضوعه؛ وحسنه ومتواتره، والبحوث في هذا المجال استوفت التوثيق من حيث الرواية ودرجة الحديث، وبالإمكان اليوم بضغطة (زر) الحصول على نص الحديث ودرجة صحته ومصدره في الكتب المعتمدة (كتب الصحاح)،

وما على الباحث إلا النظر والدراية، وهكذا الكثير من الشروط الاجتهادية المطلوبة للاجتهاد.

أفلا يقتضي ذلك كله إعادة النظر بهذه الشروط التاريخية، التي جاءت ثمرة لرؤية خاصة، في عصر معين له أدواته المعرفية وظروفه الفكرية؟!

وبالإمكان القول: إن هذه الشروط التي تكاد تكون مستحيلة التوفر، وإن بدا أنها تسدد الطريق إلى الصواب، فإنها ساهمت بغلق باب الاجتهاد، ولم تؤد إلى تذليل طريقه، فهي أقرب للاستحالة، والحكم على عقل الأمة بالعطالة والإلغاء منها إلى المساعدة على النمو والامتداد.

ويمكن أن نقول: بأن الإسلام أصيب ولا يزال على يد أبنائه والمنتسبين إليه أكثر من إصابته من الخارج أو من (الآخر)، بل لعلنا نحن الذين ساهمنا بسذاجة بتقوية أعداء الإسلام وتقويض الكيان الإسلامي، وحال المخلصين منا شبيه بحال الأم التي تحول بين الطبيب وابنها المريض حتى لا يتألم من تناول الدواء، فيؤدي الأمر إلى موته أو إلى استمرار مرضه.

وقضية أخرى في هذا السياق؛ وهي: أن التشعب المعرفي حتى في المجال والموضوع الواحد، وشيوع الاختصاص الذي أصبح سمة العصر، لم يعد يسمح، ولا يمكن معه لأي إنسان بالغًا من الذكاء ما بلغ، بالغًا من

العمر ما بلغ، أن يدعي الإحاطة بكل شيء، والإجابة عن كل شيء، والاجتهاد في كل شيء.. والذي يدعي معرفة كل شيء والإجابة عن كل شيء نخشى أن نقول: «لا يعرف شيئًا»! والذي لم يؤدبه الإسلام فلتؤدبه المعرفة وأخلاقها، حتى لا يقفو ما ليس له به علم.

لذلك فإن قضية المجتهد المطلق والرجل الملحمة ولىّ عهدهما، وبالتالي لا بد من إعادة النظر بالشروط العامة، والتحول إلى الشروط الخاصة والمطلوبة لكل شعبة من شعب العلوم والمعارف. إضافة إلى أن إمكانية النظر الفردي تبقىٰ قاصرة وغير محيطة؛ حيث لا بد من الاجتهاد الجماعي الذي يجتمع له الخبراء المتخصصون والفقهاء المتمرسون بمعرفة الوحي، ويغيب عنه المتحمسون غير المتخصصين، لأن مجالهم آخر.

وقد تكون الإشكالية الذهنية أو الثقافية -إن صح التعبير- أن بعض الذين يدافعون عن شروط الاجتهاد التعجيزية، ويصرون على عدم إعادة النظر فيها، بالرغم من تطور أدوات الاجتهاد، هم أنفسهم يرضون لأنفسهم أن يتطاولوا على قضايا ليست من اختصاصهم ولا حتى من اهتمامهم، ولا تتوفر فيهم أدنى شروطها، بل لعل الكثير منهم يغادر اختصاصه النوعي، من طب وصيدلة وهندسة وعلوم، الذي يمكن أن يكون في خدمة الفقه -بالمعنى العام- ليتحول إلى واعظ أو باحث أو

خطيب متحمس في قضايا قد لا يختلف فيها كثيراً عن المتلقين، الأمر الذي أثمر العجز والتخاذل والمراوحة في الموقع الواحد، والاجترار والإعادة للقضايا لأكثر من نصف قرن دون أي قدرة على المراجعة وا لتقويم، وحتى الإفادة من التجربة الذاتية.

وبالإمكان القول: إن الفقه التشريعي والفقه العبادي وكل ما يتعلق بقضايا الحلال والحرام قد استبحر وأُنْضِج وقُورِن وَرُجِّح وأصِّل، حتى إنه لم يدع استزادة لمستزيد، وأنه استقر واستمر.. وهذا الفقه التشريعي والعبادي هو الذي يشكل المحور الأساس للتدين والسلوك، أما فيما وراء ذلك من الفقه التربوي والسياسي والاجتماعي والدولي فيما يسمى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، أو المعرفي بشكل عام، فهو أقرب إلى الفقه الفكري أو الرؤية الفكرية التي تكاد تتطور يوميًا بإيقاع سريع في ضوء المعطيات المعاصرة والمشكلات الاجتماعية والتربوية وإلغاء الحدود وكمية التبادل المعرفي الذي يرتكز على التجارب الميدانية التي تتعاظم وتتسع فيها معارف العقل المستهدي بالوحي، فلا نعتقد أنها بحاجة للضوابط والشروط الاجتهادية نفسها.

لذلك ففتح باب الاجتهاد على مصراعيه اليوم، بات لا يشكل خطورة على قيم الشرع، وإنما يساهم بإطلاق العقل من قيوده الموهومة باتجاه

تحقيق الرؤية الإسلامية في العلوم الاجتماعية، واستشعار أهمية التخصصات في شعب المعرفة جميعًا، وأن تحصيل هذه التخصصات التي تعتبر من الفروض الكفائية الغائبة هو دين واجتهاد فكري مثاب عليه صاحبه، وبذلك يعود الارتباط المفقود بين العلم والدين، وتنضبط المسيرة العلمية بضوابط الوحي وأهدافه، ويقبل المسلم على اكتساب المعارف، والاجتهاد في توليد الرؤى الشرعية بدافع الثواب ووازع العقيدة والدين، ويصبح خطابه في مجال اختصاصه مقنعًا ومسموعًا.

في ضوء هذه الرؤية لقضية الاجتهاد، ومجالاته، وأبعاده، وأهدافه التي تقتضي إعادة النظر في الشروط الاجتهادية والأدوات المطلوبة، التي قدمها العلم للمجتهد، يمكن إعادة النظر أيضًا في مناهج وشروط بناء الملكة الفقهية، أو ملكة الاجتهاد، حيث لا بد أن يسبق الفكرُ الفعلَ، والنيةُ العملَ.

فما هي المجالات التي سوف نرتادها ونجتهد فيها، وما هي الأهداف التي نريد تحقيقها، وما هي الكيفية التي نتوصل بها إلى تحقيق الأهداف، وما الشروط والمعارف المطلوب توفيرها للفقيه المفكر في كل اختصاص، إلى جانب الشروط العامة المطلوبة لشعب المعرفة جميعًا؟؟

ذلك أنه من المؤلم والمحزن حقًا أن الدراسات الفقهية والشرعية بشكل عام تعاني، لأنها تخرج حفظة وحملة فقه في الأعم الغالب، ولا تخرج فقهاء.. تخرج نقلة يمارسون عملية الشحن والتفريغ والتلقين، ولا تخرج مفكرين ومجتهدين يربون العقل وينمون التفكير.. تخرج من لا ستطيعون تجاوز المثال الذي اتى به الأقدمون، إلى تنزيل القاعدة على واقع جديد، أو توليد حتى مثال معاصر غير القديم.

وليست الدراسات العليا في معظمها -والأصل فيها أنها قائمة على البحث والدراسة والمقارنة والتقويم والترجيح- بأحسن حالاً، لأنها امتداد لعقلية النقل والشحن والتفريغ، بعيداً عن الإبداع والتفكير والابتكار.

فالناظر إلى الكثير من رسائل وبحوث الماجستير والدكتوراه في الجامعات الشرعية الإسلامية بشكل عام، يجد أطنانًا من الورق، يعظم كمها ويتضاءل كيفها، لم تحرك ساكنًا، ولم تحقق رؤية تغير من واقع الأمة، وإن كانت ترتقي بالمواقع المادية وأحيانًا الاجتماعية لأصحابها، الذين أصبحوا حملة الألقاب العلمية! هذا إن لم تكن في بعض الأحيان وسيلة توبيخ مستمرة لحملتها.. ويكفي استعراض الكثير من العناوين والمضامين لهذه الرسائل التي قد تبلغ عشرات الألوف للدلالة على عقل

الأمة وحـالها.. فإذا كنا لا نستطيع تجاوز المثال بعد، ولا نمتلك إمكانية التقويم الثقافي والفقهي، فكيف تبني مؤسساتنا ومناهجنا ملكات فقهية؟! وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود إبداعات أو إضاءات وفتاوى أنارت للأمة الطريق واحتفظت بالأمل.

من واقع مؤسسات التعليم الشرعي:

لذلك فمشكلة المعاهد الشرعية، ودورها في تخريج الفقهاء والعلماء، والمساهمة في تنمية وبناء الملكة الفقهية، ذات أبعاد متعددة ومثيرة ليس أقلها ما تعانيه من غربة الزمان والمكان، وذلك على أهمية دورها التاريخي في حفظ العلم الشرعي ونقله، والحفاظ على الهوية والأصالة، بكل مقوماتها، والاحتفاظ بالأمة، والآمال المعقودة عليها.

فقد انتهت إلى حالة لم تستطع معها أن تفكر في تطوير مناهجها وخططها لتواكب مستجدات العصر، بحيث تستطيع أن تؤهل الطالب للتعامل والاجتهاد في قضايا عصره، من خلال رؤية ومرجعية شرعية متينة، بل بقيت مقتصرة على الطريقة القديمة ذاتها بمناهجها وموادها التعليمية، وقد تستهلك وقت الطالب وعقله في شرح المختصرات واختصار الشروح والمطولات، وحفظ الأراجيز، وبذل الجهد الذهني الكبير في فك رموز العبارات ومستغلقاتها، وصرف الجهود على قضايا

لم تبق لها سوى القيمة التاريخية إن بقيت، وعدم ملاحظة -أثناء العملية التعليمية- نمو مدارك الطالب وتطور ملكاته وتوافق المعلومة مع إمكاناته العقلية وحاجاته العملية، واعتماد طريق التلقين والتلقي بعيداً عن التفكير والمشاركة، بل لعل المنافسة والمشاركة والمقارنة الفقهية تشكل سببًا في نبذ الطالب وتأنيبه.

وعلى العموم، فقد بقيت طرائق التعليم وأساليبه ومعلوماته تدور في هوامش عقل المؤلف أو الشيخ، ونظراته الفقهية ومذهبه، أي أن الحركة التعليمية كل مدارها عقل آخر لا يجوز أن يُخرج عنه، لذلك فهي في أحسن الأحوال تنتج نسخًا مكررة مقلدة يمكن أن تغني عنها النسخ الأصلية.. وغالبًا ما يسود العملية التعليمية في معاهد التعليم الشرعي الاستغراق في الفروع والمسائل الجزئية، بعيداً عن تكوين المنهج وتشكيل النظرة الكلية وبناء الملكة الفقهية القادرة على النظر، على الرغم من أن بعض أسماء هذه المعاهد: «كليات»، لكنها تفتقر إلى النظرة الكلية والرؤية المنهجية.

إضافة إلى أن بعض الدارسين في هذه المعاهد يعاني من غربة المكان، فأقل ما يمكن أن يقال: إنه لم يؤهل لعصره، ولم يسلم مفاتيح التعامل مع الواقع من الناحية الشرعية.. فقد يحمل الفقه المكتوب ويحفظ متونه،

لكنه لا يفقه شيئًا عن الواقع، فهو خارج المجتمع الذي يعيش فيه.. وجهله لمشكلاته وقضاياه ومداخله وثقافته قد يجعل مداخلته ساذجة وسطحية في كثير من الأحيان، ويجعل خطابه «صيحة في واد».. حتى العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تشكل الرؤية المطلوبة ودليل العمل للوصول إلى الأمة وتوصيل رسالة الإسلام لها، قد لا تشعر بعض المعاهد بأهميتها! ذلك أن أمر استيعابها وتدريسها قد يحتاج إلى جهود، وترافقه احتمالات الخطأ، وهذه مشكلات لا تحتاجها عمليات التعليم القائمة على الشحن من كتب السابقين والتفريغ على رؤوس المعاصرين.

وقد أدت هذه الغربة عمليًا إلى لون من الانشطار الثقافي، وخروج بعض معاهد العلم الشرعي من قلب المجتمعات لتعيش على هوامشها غير الفاعلة، وساهم إلى حدٍ بعيد بتدعيم مؤسسات التعليم الذي يصطلح على تسميته بالتعليم المدني، الذي أبصر المجتمع وخطط لاحتلاله، وهيأ الطالب لوظائفه ومسؤولياته، الأمر الذي انعكس بدوره أيضًا على مدخلات المعاهد الشرعية، حيث أصبح لا يُقبِل عليها في غالب الحال إلا أصحاب المعدلات المتدنية، الذين لم يجدوا مكانًا لهم في مؤسسات التعليم المدني، إلا من رحم الله من المتميزين القادرين على اجتياز العقبة وإدراك أهمية الفقه في الدين، وإبصار عاقبة الأمور، على الرغم من أنه قد

يصاب هؤلاء مع الأسف ببعض النماذج من القائمين على أمر التعليم الشرعي دون مؤهلات صحيحة فيسيئون إلى تطلعاتهم، ويحبطون عقولهم، ويقتلون طموحهم، ويساهمون بعجزهم وتفتيت معارفهم، وبعثرة قدراتهم، والقضاء على ملكاتهم. وبذلك تصبح مخرجات المعاهد الشرعية «ضغثًا على إباله»، كما يقول المثل.

إن الإشكالية التي تبدو واضحة تمامًا هي أنه على الرغم من الانفجار المعرفي والثورة المعلوماتية، وتدفق المعلومة وسرعة الحصول عليها وحفظها واسترجاعها، والتقدم بأدوات ومناهج البحث، فإن استقراء الواقع العلمي والعملي لا يشير إلى ان الإنتاج الفقهي والظهور كان بمستوى تلك الأدوات ولا بموازاتها، الأمر الذي يشكل إدانة لوسائلنا ومؤسساتنا التعليمية، ويؤكد الخلل في مناهجنا وطرائقنا التربوية.

لذلك يمكن القول: إن المسألة تستدعي مزيداً من التوسع والنظر والنقد والتقويم لشروط الاجتهاد وأدواته، بعد هذا التطور الرهيب في تصنيف العلوم بحسب موضوعاتها، وتقدم وسائل الحفظ والاسترجاع، لإحياء قدرات الأمة وشحذ فاعليتها وبعث روح التفكير والاجتهاد، والتدريب عليه، ليصبح مناخًا ثقافيًا يعيد حراك الأمة، وينفخ فيها روح الحياة، ويحقق المعاصرة لمؤسساتها، ويسترد العطاء العلمي الإسلامي،

الذي يطلق العقل للاجتهاد والنظر في ضوء هدايات ومعارف الوحي، ويفك قيود العزلة، ويلغي حواجز الاغتراب، ويعيد للفقه مفهومه الشمولي لشعب المعرفة جميعًا، ويساهم في بناء الملكة القادرة على النظر في العواقب والمآلات، استجابة لدعاء الرسول ﷺ لابن عباس الذي يشكل حافزًا لكل مسلم: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**» (أخرجه أحمد)، ونزوعًا إلى استرداد خيرية الأمة التي تكتسبها بسبب فقهها في الدين: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**» (أخرجه البخاري)، واستنفارها لتحصيل الاختصاص، وإشاعة إحياء الفروض الكفائية، وربط مسيرة العلم وضبط وجهته بالإيمان، لتقلع الأمة من جديد..

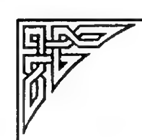
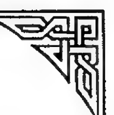
والله المستعان.

الفهرس

٣٦٧١/١٨

الموضوع	الصفحة

١٨/ ٣٦٧٢

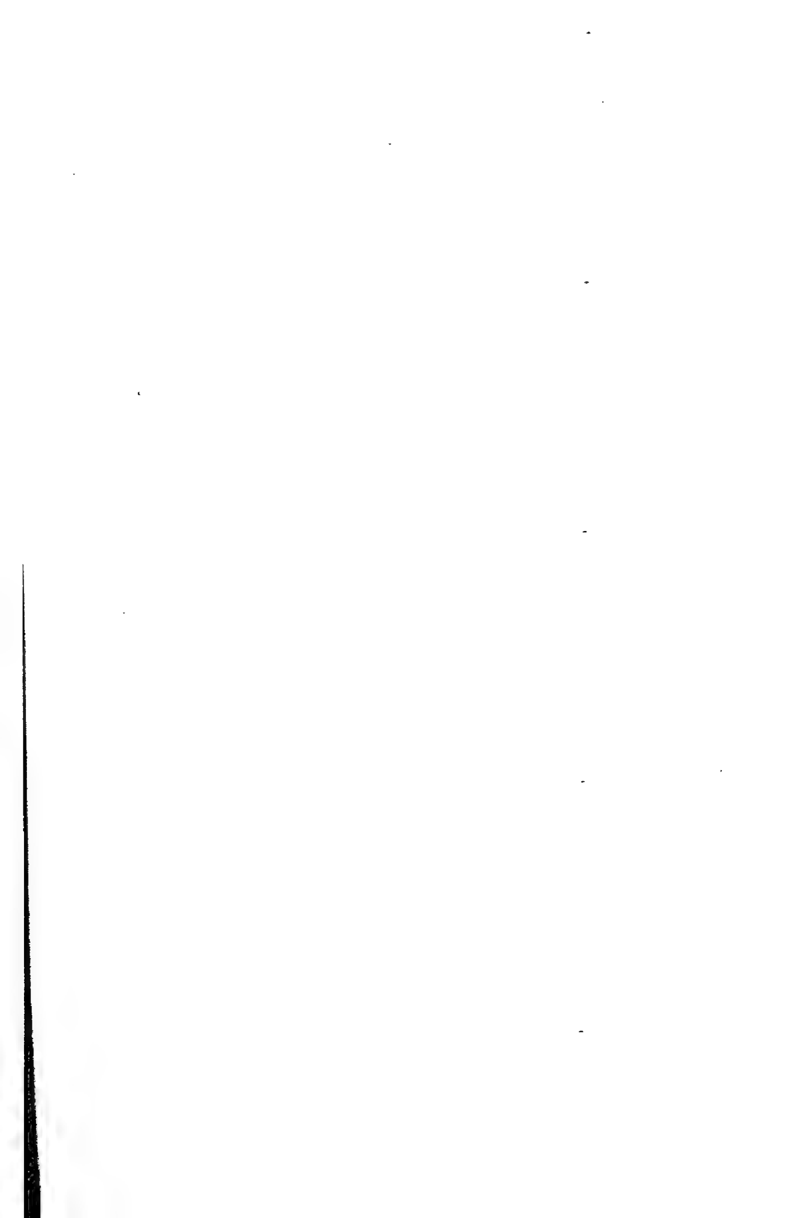



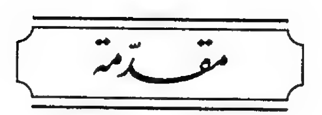
نحو فهم متجدد

على طريق الشهود

ملامح.. وآفاق





مقدمة

الحمد لله الذي جعل معيار الكرامة كسبيًا اختياريًا، ولم يجعله قسريًا إجباريًا، فتحققت بذلك إنسانية الإنسان وتميزه كمخلوق مختار فريد مسؤول مكلف، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾ (الحجرات: ١٣)، فالأكرم هو الأتقى والأفضل عملاً وكسبًا، فلا تمييز ولا تفضيل ولا كرامة بسبب جنس أو عرق أو لون أو قبيلة أو طبقة، لأنها أمور قسرية، وحيث إنها ليست من اختيار الإنسان، فلا تصلح سببًا للتفاضل ومعيارًا للكرامة، ذلك أن الترقي إنما يتحقق بسبب التنافس في أمور متاحة للجميع، والتطلع إليها بمقدور الجميع.

والصلاة والسلام على البشير النذير، الهادي إلى الصراط المستقيم، القائل في حجة الوداع التي تعتبر من أواخر عهده بالناس، الأمر الذي يقتضي التأكيد على المعاني الكبيرة والأساسية التي يجب أن يتنبه إليها المجتمع المسلم، ويحرص على حراستها وتأكيدها في كل زمان ومكان: **«يا أيها الناس إن ربكم واحد وأباكم واحد ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا أسود على أحمر ولا أحمر على**

أسود إلا بالتقوى»(أخرجه احمد)، وابلغ ﷺ اصحابه الذين سيمتدون بالنبوة والشهادة على الناس، مخاطبًا: **«إن الله أذهب عنكم عيبة الجاهلية وفخرها بالآباء»** (أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن).

وَبَعْـد:

فإن من أهم الخصائص التي حفظت خلود الإسلام وحيويته ومرونته وامتداده، وحالت دون انقراضه، أنه لم يكن حكرًا على جنس أو لون أو عرق أو قوم أو جغرافيا، وأن هذا المعنى لم يكن نظريًا خياليًا وإنما تجسد في مجتمع المسلمين الأول، وحُسم منذ الخطوات الأولى لحركة الشهادة على الناس وإبلاغهم قيم ومعايير الدين الجديد، وصُوّب في مراحل الطريق المختلفة، كلما كاد أن يظهر نقيضه بسبب من الضعف البشري وهبوط أقدار التدين، وشرع التجديد في الدين، واعتبر تكليفًا شرعيًا لإعادة الحق إلى نصابه.

فجاءت الحضارة الإسلامية تجليًا لهذا الكسب الإنساني، أو ثمرة للفعل والمشترك الإنساني، حيث ليس من المستطاع موضوعيًا وقفها على جنس أو لون أو جغرافيا.. فجعلها الإسلام إنسانية بعطائها وإفادتها من التنوع البشري في إقامة التكامل والتعاون؛ ووقاها من التمييز أو التسلط أو التعصب، وأهّلها لتكون حضارة الإسلام، أو إن شئت فقل حضارة الإنسان.

ولعل جماع القضايا التي كانت سببًا في حفظها وتأهيلها للخلود والامتداد والشهادة والوقاية الحضارية، أن قيمها ومعاييرها ومسؤولية الالتزام بها مستمدة من مصدر خارج عن وضع الإنسان واختياره، كائنًا

من كان، وأن البشر أمامها سواء، وبذلك انتفى العبث بالقيم والمعايير، وكسرت قيود التعصب والتمييز، وأوقف التسلط ونسخ التأله البشري، واستحال التحيز، فالكل أمام هذه المعايير سواء، لأنها من رب الناس، إله الناس، ملك الناس، حيث إن القيم والمعايير الموضوعة من قبل البشر لا يمكن عقلاً ولا واقعًا أن تبرأ من التحيز والتمييز، شأنها في ذلك شأن الإنسان المعقد في تركيبه، المتقلب في أمزجته وأهوائه وحبه وبغضه، ومهما حاول التجرد فقد يؤتى من قبل علمه المحدود بطبيعة الأشياء ومآلاتها، إضافة إلى أنه لا يمتلك مسوغًا يميزه على سائر المخلوقين من أمثاله إلا مسوغ التسلط والقهر والغلبة.

وكيف يسوغ عقلاً أن يكون الإنسان هو محل القيم وموضوعها، ويكون معياراً في الوقت نفسه، أي أنه هو المعيار وهو محل المعايرة؟!

لذلك تميزت الأمة المسلمة عن سائر الأمم بأنها أمة الفكرة، أمة المبادئ والمعايير، التي تشكلت من خلال كتاب، أو من خلال معايير الوحي في القرآن والسنة.

وأمة الفكرة، أو أمة المعايير المستمدة من مصدر خارج عن الإنسان، هي أمة مستمرة متواصلة استمرار هذه المعايير التي انتظمت المؤمنين بهذه القيم والمعايير تاريخيًا، لذلك فهي أمة متجذرة في عمق التاريخ وامتداده، وليست ومضة سادت ثم بادت، وهي ممتدة صوب المستقبل حتى نهاية التاريخ، تنتسب لكل إنجاز خيّر يوافق قيمها، وتنفتح لاستيعاب كل إنسان مؤمن بتلك القيم، وتحمل شهادة الخير والتصويب

واستشعار المسؤولية لكل إنسان وعن كل إنسان.

إن هذه الأمة التي يتوفر لها الشهود التاريخي، ممتدة تاريخيًا من لدن آدم إلى خاتم الأنبياء عليهم السلام، بكل تواريخها وأزمنتها وأمكنتها، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٩٢)، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ (الشورى:١٣).

ذلك أن أمة الفكرة بطبيعة تكوينها تستوعب كل الناس المؤمنين.. وهذه الفكرة ليست حكرًا على زمن أو أمة أو لون أو جنس -كما أسلفنا- وإنما هي في متناول الجميع، ولا فضل فيها لإنسان على آخر إلا بمقدار عطائه وكسبه، فهي ميدان التنافس في العطاء، وسبيل الترقي والإنجاز، ومرقاة للنجاة في الدنيا، والسعادة في الآخرة.

وبالإمكان القول: بأن كل مؤمن بهذه الفكرة هو مواطن عالمي في هذه الأمة، حيثما كان موقعه، وإن هذه الأمة لا ميزة لها على غيرها إلا بما تحمل من القيم والمعايير التي تقوِّم سلوكها بها، ومن ثم تفيض بالرحمة على (الآخر)، وذلك بتصويب مسيرته.. فإذا غابت هذه المعايير أو غُيِّبت فقدت الأمة بذلك أهلية التحمل والتأهل، وإذا فقدت أهلية التحمل فقدت تلقائيًا أهلية الأداء والعطاء.

لذلك يبقى المنطلق لأهلية الشهادة على الناس: الشهادة على الذات أولاً، وذلك بتقويمها بمعايير الوحي.. وبهذا التقويم، وبهذه الاستقامة،

تصبح الأمة شاهدة وشهيدة ومؤهلة للشهادة على (الآخر).

إن تصويب الشهادة على الذات من خلال قيم الوحي يؤهل للشهادة على (الآخر) أو يؤهل للشهود الحضاري بشكل أعم، قال تعالى: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ (الحج:٧٨).

فالتأسي بالرسول ﷺ والتزام سنته وبيانه للقرآن، وحمل ميراث النبوة، وإبلاغه للناس، سبيل إلى أهلية الشهود.

لذلك نقول: إن العجز عن النهوض وفقدان الأهلية للشهادة على الذات، الذي يؤهل للشهادة على (الآخر)، سببه دائمًا الانسلاخ عن القيم وفقدان المعايير.

ولابد أن نشير هنا إلى أن فقدان الأمة لأهلية الشهادة على الناس، بسبب غياب قيم الكتاب والسنة عن تقويم حياتها وترشيد سلوكها، لا يعني بحال فقدان معايير الشهود لخصائصها وقدرتها على إعادة تشكيل الأمة الشاهدة على الناس.

ذلك أن الاستقراء للتاريخ الحضاري يؤكد أن أمة معرفة الوحي كلما أحسنت التعامل مع القيم في الكتاب والسنة، أو مع معرفة الوحي بشكل عام، وتقويم سلوكها بها، أمكنها النهوض والعطاء العالمي، وكلما نكصت عنها، وعجزت عن الاجتهاد والتجديد في التعامل معها وتنزيلها على حياتها، سقطت في الجمود والتقليد والاستنقاع الحضاري، وتحولت من أمة شاهدة على الناس إلى أمة مشهود عليها، ومحل لقيم (الآخر) وثقافته.

ومن هنا شُرع التجديد في صور التدين ومعايرتها وإعادة اختبارها، والتعرف إلى مدى انطباقها على قيم الوحي، وتحديد مواطن الخلل.

ونعتقد -كما أشرنا في أكثر من موقع من كتاباتنا- أن القيم والمعايير الواردة في الكتاب والسنة وتجربتها التاريخية الحضارية التي لم تزل ماثلة للعيان، ليست بحاجة إلى شهادة أحد لها، ذلك أن عظمة الإسلام وإنسانية حضارته لم تعد بحاجة إلى شهادة أحد، بل الله يشهد: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (النساء:١٦٦).

وإنما نستطيع القول: إن الكلام عن عظمة الإسلام وتميزه وقدرته على الشهود الحضاري لا يجوز بحال من الأحوال أن يغني عن التفكير بأسباب عدم تجسد هذه القيم في حياة الأمة المسلمة، وتنزيل القيم على واقعها، أو -كما قلنا سابقًا- لقد استغرقنا العمل على إثبات النص وعظمة النص، وهذا لا يعني أكثر من صوابية المعيار وتميزه، عن التفكير بكيفية إعمال النص.

ذلك أن إثبات صحة النص وسلامة نقله تمثل نصف الطريق، الذي لا يحقق حضوراً ولا شهوداً، ويمكن تصنيف ذلك في إطار الوسائل والأدوات، على ما فيه من إشاعة الاطمئنان لسلامة النص، أما الغاية الأساس فتتمثل في إعمال هذا النص وتقويم سلوك الناس به، وتأهيل حملته لحمله إلى الناس وتقويم سلوكهم به، والشهادة عليهم، تحقيقًا للغاية التي من أجلها كانت النبوة: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧).

وَبَعْـد:

فهذه لمحات وآفاق على طريق الشهود، هي أشبه ما تكون بخواطر فكرية وفقهية معًا، أوحت بها نظرات متفرقة في الواقع الإسلامي بشكل عام، وواقع العمل الإسلامي بشكل خاص.

ولقد عرضنا فيها لمعايير الشهود، ومقوماته، وأهلية الشهود على (الآخر)، ومرتكزات هذا الشهود من: معرفة الوحي، واللغة العربية، أداة تعبير الشهود، والتعليم الذي يعتبر سبيل النهوض والشهود، وأهمية الأمن الغذائي والاجتماعي.. كما عرضنا لوسائل تحقيق الشهود، خاصة في مجال الإعلام، وذلك في محاولة لاستكناه أسباب الخلل لغياب الأمة عن الشهادة على الذات والشهود الحضاري العالمي، الذي يرد في بعض جوانبه إلى العبث في التعامل مع الأحكام الفقهية، والارتباط أو التلبس بين قيم الدين الخالدة والمعصومة وصور التدين وكيفيات التعامل معها، الذي يجري عليها الخطأ والصواب والمغالاة والتحريف والتأويل.

ونعتقد أن الموضوع من الأهمية بمكان بعد هذا الغياب الحضاري المذهل، وأن نجاحه يحتاج إلى كثير من الدراسة والبحث والملاحظة والاستنتاج والتعرف على السنن والأسباب التي تحكمه.

ولا يرقى الذي عملنا إلى أكثر من استدعاءٍ للموضوع، والمساهمة بفتح نافذة في جدار التقليد والجمود والاستنقاع الحضاري، وفتح المجال لتجديد الفهم لقيم الدين، من خلال فقه الحالات التي عليها الناس

٣٦٨١/١٩

والاستطاعات التي هي مناط التكليف، وفقه القيم في الكتاب والسنة وحسن التعامل معها من خلال الواقع، وفقه الواقع وتقويمه من خلال قيم ومعايير الكتاب والسنة، والإدراك الواعي أن لكل حالة فقهها وحكمها، ولكل استطاعة تكليفها.

إن ديمومة النظر في هذا الموضوع، والقيام بمراجعات مستمرة لكيفية التعامل مع معرفة الوحي في الكتاب والسنة، وتنزيلها على واقع الناس من خلال استطاعاتهم وفقه الحالة التي هم عليها، لتقويم حياتهم، سوف يمكّن من إعادة بناء اللبنات على طريق استرداد أهلية الأمة للشهادة على الذات و(الآخر)، وإخراجها من جديد.

ولابد من الإشارة إلى أن الفقه ليس بكثرة الحفظ للأحكام الشرعية، وما أكثره اليوم، وما أكثر الحفظة وأدوات الحفظ والاسترجاع، وإنما الفقيه الذي يبصر الحالة ويحيط بعلمها، ويبصر الاستطاعة ويحدد نوع ومدى التكليف في ضوئها، ومن ثم تنزيل الحكم على محله، وتقديم أنموذج يثير الاقتداء (للآخر)، ذلك أن تنزيل الحكم الشرعي على غير محله يضر بالحكم والمحل معًا، ويتحول الحكم الشرعي من حل للمشكلة، وإغراء (الآخر) بقبوله، إلى صناعة المشكلة، وتنفير الناس من الإسلام، وسقوطهم الحضاري.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

الدوحة: المحرم ١٤٢٢هـ

نيسان/إبريل ٢٠٠١م

مِن مَعايير الشهُود

٣٦٨٣/١٩



تبقى قضية تحرير مفهوم الشهود بشكل عام، وتحديد معايير الشهود بشكل أخص، وتخليصها من الانحياز والذاتية، وتجريدها لتصبح قيمة موضوعية بعيدة عن التلبس بالذات، وبعيدة عن التشبع بميولها ونزعاتها، ومجردة عن قيود وظروف الزمان والمكان لتنتظم الجميع بلا تعصب ولا محاباة بين بني البشر، من أدق القضايا التي تتطلب إبصارها والإيمان بها، ذلك أن الحضارة الإسلامية كمنتج، والثقافة الإسلامية كرؤية، هي حضارة وثقافة الإنسان.

وفي تقديرنا، لا يتحقق ذلك إلا بأن تكون تلك المعايير خارجة عن وضع الإنسان ومستمدة من مصدر معرفي يتمتع بمواصفات العلم المحيط، والقدرة غير المحدودة، والإرادة المطلقة، وهذا لا يتأتى إلا من معرفة الوحي في الكتاب والسنة.

لذلك قد يكون من الأهمية بمكان معاودة التأكيد باستمرار أن الله سبحانه وتعالى جعل القرآن الموحى به معياراً شاهداً على الكتب السماوية السابقة، وجماع رسالاتها، ومحققًا الاكتمال والكمال لتاريخ النبوة، ومؤكداً لوحدتها، مصوبًا لمسيرتها، ومبينًا علل التدين التي لحقت

بأصحابها وكانت سبب سقوطهم، ليكون ذلك بيانًا وهدى وموعظة وتقوى للأمة الخاتمة، التي لا يتحقق شهودها ما لم تتعرف على قوانين الحركة التاريخية وسنن السقوط والنهوض الحضاري.

كما لابد من التأكيد أن الرسول ﷺ هو أنموذج التطبيق ومحل البيان لهذا المعيار، لذلك كان من أبعاد مهمته أنه شاهد على الأمة المسلمة والأمم السابقة بما نيط به من البيان للهيمنة والشهود القرآني، ومن مقومات الشهود التاريخي والمستقبلي، فورث النبوة والكتاب، وتوقف تاريخ النبوة عند بعثته، وجُعلت معايير ومقومات الشهود التي جاء بها خالدة مجردة عن حدود الزمان والمكان والأشخاص.

إضافة إلى أن الأمة المسلمة، بما تؤمن به من قيم القرآن والبيان النبوي وتتمثل بهما، شاهدة على الأمم، شهوداً تاريخيًا من خلال عطاء القصص القرآني، وشهوداً واقعيًا من خلال تقويمها للحاضر بقيم القرآن والبيان النبوي، وشهوداً مستقبليًا من خلال بيان معالم طريق النجاة والصراط المستقيم ووضع الضوابط التي تحمي السائر من السقوط حتى لا يضل ولا يشقى.

قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣).

فهذا الجَعْلُ من الله، أو هذا الموقع الحضاري والثقافي الوسط، وهذه النبوات التاريخية التي توحدت بالرسالة الخاتمة: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون:٥٢)، التي أكدت وتمحورت حول الوحدانية لله، التي ألغت الآلهة المزيفة، وأوقفت تسلط الإنسان على الإنسان، منبع الشر والفساد الحضاري...

هذا الجعل الوسط، بكل آفاقه وأبعاده ومقتضياته، هيأ الأمة المسلمة لأهلية تحمل الشهادة على الناس، وأهلية أدائها لهم، ليستقيم أمرهم. ذلك أن النكوص عن هذا التحمل، والقعود عن هذا الأداء، يترتب عليه مسؤوليات جسام، ويكون سبيلاً لإشاعة الفساد في الأرض، والخراب الحضاري، وظهور الآلهة المزيفة والأنبياء الكذبة، وعودة أصول الشر الكامن في تسلط الإنسان على الإنسان، وإهدار إنسانية الإنسان وكرامته، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ (الأنفال:٧٣).

إن الكفر في حقيقته، هو عدول عن الإيمان بالله والتلقي عنه إلى آلهة أخرى.. فإذا لم يحقق المسلمون الشهود الذاتي بكل مقتضياته، من موالاة لله تعالى، ورسوله ﷺ وموالاة للذين آمنوا، ونكلوا عن الحمل، كان ذلك إيذانًا بفتح باب الشر والفساد والسقوط الحضاري: ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ (الأنفال:٧٣).

ذلك أن درء الفتنة عن الأرض، والحيلولة دون الفساد الكبير، يقتضي بروز قوامة العدل وشهادة العدل، وأمة العدل، وهذا منوط إلى حد بعيد بوعي الأمة المسلمة لذاتها، ووعيها لرسالتها، وأبعاد مستلزمات شهادة الرسول ﷺ عليها، لتصويب طريقها وتأهيلها للشهادة الإنسانية، ووعيها بالناس الذين كُلفت بالشهادة عليهم، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ..﴾ (المائدة:٨)، ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (النساء:١٣٥).

إن أعباء هذا الجعل الوسط ومسؤولياته وما يتطلبه من القوامة المستمرة على حماية قيم الأمن والحق والعدل، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق كرامته، لمجرد كونه إنسانًا مهما كانت عقيدته، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء:٧٠)، والاضطلاع بأعباء هذا الجعل الوسط غير المنحاز عن قيم الحق والعدل، وحسن القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، أو بتعبير آخر: تجسيد قيم النبوة واعتماد معاييرها في التعامل مع الذات و(الآخر)، هو الذي يؤهل الأمة لهذه الوسطية وهذه الشهادة والقيادة والحراسة لتلك القيم الإنسانية.

الحاجة إلى تحرير معايير الشهود:

وقد يكون المطلوب باستمرار تحرير معايير الشهود الحضاري، وإبصار مقوماته، والاجتهاد في وضع البرامج والآليات لحسن ممارسته وفك احتمال تلبسه بالأشخاص والأجناس والأقوام.. إلخ، بحيث تبقى هذه المعايير قيماً مجردة منفتحة على بني الإنسان جميعاً، يمكن التحلي بها والتعامل معها واختيارها من قبل الجميع، لأنها في حقيقة الأمر ليست حكراً على أحد، وبالتالي تصبح من حق الجميع ابتداءً، ومن واجب الجميع حراستها من الانتحال والانحراف او التأويل الباطل في نهاية المطاف.

إذ لا يمكن أن نتصور بحال من الأحوال أن يكون الإنسان، بأنشطته المتعددة ورغباته ونزواته وتطور إمكاناته المستمر، وما يعرض له من السقوط والنهوض، هو المعيار والشاهد على نفسه وعلى الآخرين، لأنه بذلك يصبح المعيار وموضوع المعايرة في الوقت نفسه، إضافة إلى أن الله قد خلق الخلق كلهم وكأنهم يعيشون على مائدة مستديرة، متساوين في الحقوق والواجبات الإنسانية، لا يرى أحدهم فضلاً لأحد على آخر.. فكيف يمكن لإنسان أن يقبل وضع القيم المعيارية لسلوكه ونشاطه من قبل إنسان آخر يماثله؟ وما هي الضمانات الا تكون تلك القيم وسيلة للتسلط والاستبداد؟

فإذا كان الإنسان عاجزاً عن وضع المعايير لنفسه، التي تتقلب في

الرغبات والرهبات والنزوات والإمكانات والظروف المحيطة والضغوط المختلفة، الأمر الذي يضطره إلى تغيير أحكامه ومعاييره والحكم بقصورها أحياناً ونقضها في أحيان أخرى، فأنى له أن يضع معايير لغيره؟

يضاف إلى ذلك أن منبع الشر في التاريخ البشري كان كامناً في تسلط الإنسان على الإنسان، حيث أخذ هذا التسلط أشكالاً متعددة، من اللون والقوم والطبقة والجنس والدين (رجال الدين في الحكم الثيوقراطي) والحزب والقبيلة... إلخ.. وأن هذا التسلط كان ولا يزال هو سبب البلاء والوباء الحضاري، وأن إنسانية الإنسان لا يمكن أن تتحقق وتسترد ما لم يوقف هذا التسلط، وتصبح المعايير الحاكمة والقيم المقومة للسلوك تستمد من جهة أخرى، خارجة عن سيطرته ووضعه أصلاً.

لذلك نقول: بأن عملية الشهود الحضاري على الذات و(الآخر) تتطلب قيماً ومبادئ ومعايير مستمدة من مصدر آخر، يتساوى الناس أمامه، ولا يملك أحد الحق فيها دون آخر إلا من يؤمن بها ويعمل لها، والإيمان بها متاح للجميع.. إنها قيم النبوة الخالدة، الثابتة، المستمدة من خالق الإنسان، الذي يعلم خصائصه وطاقاته وغرائزه وحاجاته وما ينفعه وما يضره، قال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (الملك: ١٤).

فالعلم بالإنسان، والخبرة به، لا يحيط بها إلا خالق هذا الإنسان، وأن

نصيب الإنسان من هذا العلم لا يؤهله لوضع المعايير.

لذلك نعتقد أن التحقق بهذا الجعل الوسط، الذي يؤهل للشهادة على الذات و(الآخر)، بحاجة دائماً للتقويم والمراجعة للمحافظة على سلامة المعيار،وعدم تلبسه بالأشخاص، واكتشاف الخلل، وتحديد أسبابه، وتصويب المسار، وهذه هي الشهادة على الذات التي تؤهل للشهادة على (الآخر).

والمعروف أن الشاهد من حيث الخصائص والصفات، أو اهلية الشهادة المعتمدة وصفاتها هو كالقاضي، سواءً بسواء.. فالشاهد في بعض ابعاد الشهادة هو قاض، بكل ما يتطلب القضاء من خصائص وصفات في القاضي، وما يتطلب من معرفة بالمعايير القانونية التي تحكم على الحادثة بأنها جريمة وخروج غير مشروع، أو هي تقع ضمن العمل المشروع، فإذا سقطت العدالة أو خرمت الكفاءة سقطت أهلية الشهادة، فاصبح غير مؤهل لتحمل الشهادة ولا لادائها.

وفي تقديري، أن الأمة المسلمة، باعتبارها أمة الفكرة او أمة العقيدة، حيث إن كل من يؤمن بهذه العقيدة ويتحقق بهذا الخيار فهو منسلك في الأمة الوسط الشهيدة، مهما كان جنسه أو لونه أو قومه أو جغرافيته، بعيداً عن الانغلاق والتعصب والتميز، مؤهلة بهذا الاعتبار، وهذا الخيار، وهذه الموازين للكرامة والتاهيل، لحمل الشهادة وأدائها.

نعود إلى التأكيد، أن القيم والمعايير، المستمدة من خالق الإنسان، العالم بكينونته وحاجاته ونزواته وشهواته وأهوائه، المجسدة في سيرة النبوة وبيانها، بعيداً عن وضع الإنسان وعبث الإنسان، واستغلال الإنسان، مؤهلة لأن تكون معايير الشهود على الذات و(الآخر). لذلك فالقيم المستمدة من النبوة لا يمكن إلا أن تكون واقعية، قابلة للتطبيق، حيث تعتبر مناط التكليف هو استطاعة الإنسان وفطرته واستعداداته.

إن قيم الشهادة والشهود والتجربة التاريخية، التي تجسدت في حياة الناس، بمختلف أحوالهم وأوضاعهم وأجناسهم، فأنتجت حضارة لبني الإنسان جميعًا، هي قيم ومعايير واقعية غير خيالية أو طوباوية مثالية غير قابلة للتطبيق، لذلك فهي باستمرار مؤهلة للشهود والشهادة على الناس .

فالقيم التي تعتبر الخيار وعدم الإكراه مرادفًا لإنسانية الإنسان وكرامته، هي قيم مؤهلة للحكم والشهادة والقيادة للناس.

والقيم التي استوعبت الحركة الحضارية التاريخية، وقدمت قوانين وأسباب وسنن لسقوطها ونهوضها، وانتهت إليها أصول النبوات السابقة، واستصحبت الصواب من تاريخ الإنسانية وتجاربها، وحددت مواطن الخلل، وحررت المعايير في الانحياز، مؤهلة للشهادة على الذات و(الآخر).

وحسبنا أن نقول: بأن المساواة والعدالة، وحرية الاختيار، والشورى في

اختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم، وإيقاف تسلط الإنسان على الإنسان، وإقامة حراسة بإيقاظ الوازع من داخل النفس، ووضع تشريع ملزم من خارج النفس لضبط المسيرة، هي قيم جديرة بالشهادة على الذات و(الآخر).

من هنا نقول: إن مصدرية هذه القيم وخصائصها، هو الذي مكنها من البقاء والاستمرار والقدرة على الإنتاج في عصور متعددة وشعوب متعددة وجغرافيا متعددة، بحيث لا تستطيع أمة أن تدعي لنفسها هذه القيم إلا بمقدار ما تلتزم بها وتحملها (للآخر) لإنقاذه من أزماته، واسترداد إنسانيته.

إن من المسلمات التاريخية أن الحضارات والأمم بقيمها وأفكارها القادرة على الإنتاج في كل الظروف والإمكانات، وليست بعالم الأشياء المادية، وأن عالم الأفكار إذا بقي سليمًا معافى ومحفوظًا، يؤهل الأمة التي تحتفظ بتلك القيم باستمرار لإمكانية معاودة النهوض، ولا أدل على ذلك من القيم الإسلامية الحضارية التي استطاعت باستمرار أن تنتشل الأمة، وتحميها من الموت، وتدفعها إلى معاودة النهوض والإقلاع الحضاري.

ولعل من الملفت أن سنن التداول الحضاري، أو الدورات الحضارية، التي حكمت الحضارات جميعًا، سقوطًا، ونهوضًا، وهي سنن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل: ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ (فاطر:٤٣)، لم تنجو منها الحضارة الإسلامية، لأنها قانون الحركة

التـاريخيـة، الذي أكـده القـرآن، كـتـاب الأمـة المسلمـة، في شـهـوده التاريخي.. إلا أن القيـم الإسلامية، أو عـالم الأفكار المسـتمدة من النبـوة، كانت شاهدة عـلى الأمة المسلمة، فـمكنتها من اكـتـشاف الخلل ومعاودة النهوض حال السقوط، وكانت شاهدة ودافعة للشهادة على (الآخر).

لقـد لحقـت سنة التداول الحضاري بعـالـم الأشيـاء في الأمة المسلمة، كغيرها من الأمم، عندما غابت شـهـادتها على نفسـهـا، ولكنهـا لـم تصب عـالم الأفكار والقيم، لأنهـا ليست من وضعهـا، وليسـت ملكًا لهـا، وبقي الإمكان الحضاري كامنًا في عالـم أفكارها، في قيمها.

وبمجرد أن تتـمكـن الأمة المسلمـة من إعادة التعـامل مع عـالـم أفكارها، وتقويم واقعها بقيم الكتاب والسنة، وتحديد مواطن الخلل وأسبابه، لاتلبث أن تعاود النـهـوض، الأمـر الذي لـم يتـحقق لسائر الحضـارات البـشـرية التي سادت ثـم بادت وتحولت من شاهد إلى مشهود.

والحـقـيـقـة التي لا بد من التـذكـير بهـا هنا، هـي أن الكلام عن القيم وعظمـتـها وخلودها، وبعدها عن وضع الإنسان وعبثه، واستجابـتها لحقائق الحيـاة والحاجـات الإنسـانيـة الأصلية، ومراعاتها للفطرة وعـدلهـا، ومـا إلى ذلك، لـم يدع استزادة لمستزيد في الأدبيات الإسلامية المعاصرة، وكان ذلك في بعض مـراحله أصبح نوعًـا من التـعـويض والاحـتـمـاء، بينمـا يجب أن يتحول الكلام - في تقـديرنا- في معظمـه إلى كيـفيـة الشـهـادة على الذات

التي تؤهل للنهوض والشهادة على (الآخر).

إن تحديد مواطن الخلل، وإعادة تقويم الذات بقيم الإسلام، ووضع البرامج والآليات لذلك، أصبح ضرورة حضارية، ذلك أن عظمة هذه القيم لا تتناسب مع خيبة واقع الأمة التي تُنسب إلى هذه القيم.

إن عدم الشهادة على الذات، وإعادة تقويمها بقيم الإسلام، نوع من الخيانة الحضارية للذات و(الآخر)، ومحاصرة للقيم نفسها، وعزلها عن الحضارة والشهود الحضاري.

وقد لا نحتاج إلى التأكيد أن قيم الإسلام بعد هذه الرحلة الحضارية والتجربة التاريخية والإنجاز الحضاري، لم تعد بحاجة إلى شهادتنا عليها، وإنما نحن بحاجة لشهادتها علينا.

إن خيانة الحضارة الإنسانية، فتح للباب أمام الفساد الكبير والفتنة في الأرض، ووقوع في المسؤولية الكبرى، وعطالة حضارية في عدم الاستجابة لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ (الأنفال:٧٣).

إن غيبة الشهادة على الذات، التي تقود إلى الشهادة على (الآخر)، تؤدي إلى مسؤولية كبرى.. فإذا كان من خصائص الأمة المسلمة الشهادة على الناس، فإن النكوص والغياب عن هذه الشهادة إضاعة للحق والعدل والأمن، وإيذان بالسقوط الحضاري البشري.

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح، أن ملف الشهود الحضاري بطبيعته ملف مفتوح ومستمر استمرار التاريخ على الأرض، بكل ابتلاءاته، وهو محتاج بطبيعة لاستكمال شعبه المعرفية وأدوات بحثه واستصحاب قيم الوحي لهداية العقل.. وسوف لا يغلق، ولا تتوقف الشهادة والمسؤولية الحضارية، حتى تتوقف الحياة، بكل مناشطها وتضاريسها وسقوطها ونهوضها.

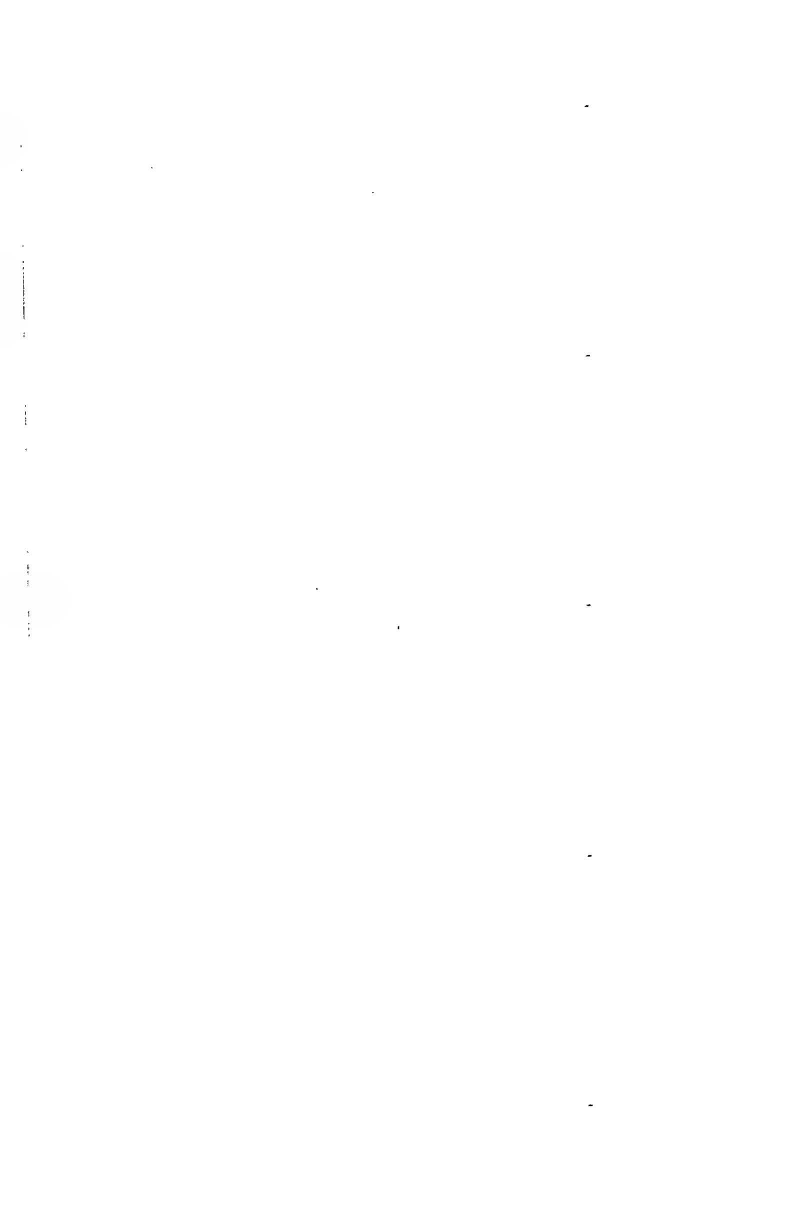
وستبقى قيم النبوة الخالدة الثابتة البعيدة عن وضع البشر وعبثهم وأهوائهم، هي الشاهدة على البشر جميعًا، سواء في ذلك أمة الاستجابة أم أمة الدعوة.

والحمد لله رب العالمين.

٣٦٩٦/١٩

مِن مقوّماتِ الشهودِ الحضاري

٣٦٩٧/١٩



أورث الله سبحانه وتعالى الأمة المسلمة الكتاب، واصطفاها لحمل الرسالة الخاتمة، جماع الرسالات السماوية، فقال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا... ﴾ (فاطر:٣٢)، وقال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ... ﴾ (المائدة:٤٨)، وجعل الرسالة الخاتمة رسالة إنسانية للعالمين، وجعل الغاية من النبوة إلحاق الرحمة بالعالمين فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، حيث انتهت إلى نبيها ﷺ رسالات الأنبياء، وتحققت فيه كمالات الرسل، فبرسالته تكامل الدين وكمل، واختُتمت النبوة، وتم البناء، فجاءت نبوته ورسالته على خط النهاية من الرسل، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ (المائدة:٣)، وقال: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ (الأحزاب:٤٠)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ (النساء:١٦٣).

وقال الرسول ﷺ : **«إن مَثلي ومَثَلَ الأنبياء من قبلي، كمثل رجلٍ بنى بيتًا فأحْسَنهُ وأجْمَلَهُ، إلا موضعَ لبنةٍ من زاويةٍ، فجعلَ الناسُ يطوفونَ بهِ ويعجبون لَهُ، ويقولون: هلاَّ وُضِعَتْ هذه اللبنةُ، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»** (أخرجه البخاري).

ومن هنا تاتي دعوتنا المستمرة لأهمية العمل على معاودة إخراج الأمة واسترداد دورها في الشهود الحضاري والحضور الإنساني، وإعادة تاهيلها لتكون محلاً لشهادة الرسولﷺ عليها، ومن ثم تتمتع بصفة المعيارية التي تجعلها مؤهلة لأن تكون شهيدة على الناس، تسهم بمعالجة أزمة الحضارة الإنسانية اليوم، مهتدية في ذلك بقيمها ومرجعيتها وتجربتها الإنسانية التاريخية، بعد هذا التيه من الغياب والشتات والتراجع الحضاري.

إن عملية التحضير لردم فجوة التخلف وعودة الشهود الحضاري والتأهيل لمعاودة الإقلاع واستئناف دور الأمة في البناء الحضاري وبناء رؤية مستقبلية، سوف لا يتحقق لها النجاح ما لم تأخذ في اعتبارها استيعاب الماضي، بكل معطياته، كما تقتضي الإحاطة بالحاضر، بكل مكوناته، كمقدمة للمستقبل، ومن ثم إبصار المستقبل وتوفير واكتساب أدوات بنائه واستكمالها.

ولعلنا لا نأتي بجديد إذا أكدنا أن أي انطلاق من جديد، أو أي إقلاع

حضاري، لابد له من الإحاطة بمرحلة القدوة على وجه الخصوص، ذلك أن نهوض أي مجتمع أو معاودة توليده مرهون إلى حد كبير بإعادة استدعاء وتمثل ظروف وشروط ميلاده الأول، فلن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، أو كما يقول الإمام مالك رحمه الله.

ذلك أن استقراء الشهود الحضاري، أو استقراء النهوض الحضاري على مستوى الذات (والآخر) بشكل موضوعي ومنهجي، يؤكد أن فترات التألق والنهوض والإبداع وامتلاك القدرة على التجاوز والإقلاع إنما تمت عند امتلاك القدرة على إعادة بناء المنطلقات، وتوفير الظروف والشروط الملائمة لامتدادها وتجسيدها في واقع الحال.. وفي تاريخنا الحضاري، على تقلباته المتعددة، وتضاريسه المختلفة نبصر هذه المعادلة، بما لا يدع مجالاً للشك.. إن فترات التألق والإبداع والنهوض إنما بدأت بتصويب المنطلقات وإصلاح الخلل.

من شروط البناء الحضاري:

فالعطاء الحضاري أو الإنجاز الحضاري، على الأصعدة المتعددة، إنما هو التجلي الكلي والأساس لثقافة الأمة ورؤيتها للكون والحياة.. أو بعبارة أخرى، إن عالم الأشياء مدين في وجوده وصموده وامتداده إلى التزود من عالم الأفكار، وإن نمو عالم الأفكار وسلامته وتقبله وانتشاره مشروط بقدرته على ترجمة القيم واستحضار المرجعيات وتجسيدها في واقع الناس، من خلال الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة وامتلاك

الخصوبة والقدرة على إبداع أوعية التعامل معها، وامتلاك القدرة على تجريدها من ظروف الزمان والمكان والأشخاص، والقدرة على توليدها في كل زمان ومكان وتجمع بشري، بحسب إمكاناته وظروفه.

ومن هنا نقول، وفي ضوء الاستقراء الحضاري للمعادلات الاجتماعية ومشاريع النهوض التاريخية على مستوى الذات والآخر: إنه لا يمكن بحال من الأحوال بناء حضارة أو إقامة ثقافة وبناء عالم أفكار على أصول ثقافية وحضارية لثقافة وحضارة أخرى، ولعل ذلك أصبح من المسلمات الثقافية، بعد رحلة الضلال الطويلة.. وهذا لا يعني الانغلاق والحيلولة دون التبادل المعرفي والمثاقفة والتلاقح (القبول بالآخر)، وإنما ينفي الارتماء وإلغاء الذات وفقدان المعايير.

إن ترجمة القيم والمبادئ إلى برامج، وإيجاد أوعية شرعية لحركة المجتمع، وتوفر المعارف والتخصصات والأدوات التي تمكن من التعامل معها، وتجريدها من ظروف الزمان والمكان والأشخاص، وإعادة توليدها في واقع الحياة، قضية تعتبر من أعلى أنواع الاجتهاد وأشقها.. وهي بطبيعتها خارجة عن نطاق الأماني والرغبات.. وهي بحاجة إلى الكثير من المدارسة والمراجعة والتقويم والتصويب والإفادة من التجربة التاريخية، على مستوى الذات و(الآخر).

والاجتهاد المطلوب لتطوير الذات وإعادة بنائها، مطلوب بالقدر نفسه لكيفية التعامل مع (الآخر)، واكتشاف المواقع والمداخل التي تمكن من

الشهود والمساهمة بالرحلة الحضارية الإنسانية، والمساهمة أيضًا بمعالجة أزمة الحضارة، ذلك أن الادعاء بالحضور والشهود الحضاري بدون الاجتهاد في إبداع الوسائل والأدوات والأوعية لتنزيل القيم على الواقع، واختبار هذا التنزيل، هو نوع من تكريس التخلف وفسح المجال لتمدد (الآخر)، وإجهاض للقيم، وفقدان الثقة بقدرتها على إعادة البناء واستئناف النهوض.

من مقومات الشهود الحضاري:

أولاً: الوعي بالذات:

إن عملية الشهود الحضاري، والقيام بالدور المطلوب على مستوى الحضارة الإنسانية، وامتلاك القدرة على تنزيل القيم في الكتاب والسنة على واقع الناس، وتقويم سلوكهم ومجتمعاتهم بها، وإبداع البرامج والأوعية لحركة الحياة، من خلال منطلقات إسلامية، واستيعاب التجربة الحضارية التاريخية والإحاطة بعلم مرحلة السيرة وخير القرون، محل القدوة والتأسي، وتحديد الموقع المناسب لواقع الحياة اليوم من مسيرة السيرة، ليتم الاقتداء المناسب، ويؤتي ثماره بعيداً عن الحماس والادعاء، يتطلب أول ما يتطلب الشهود على الذات، أو الشهادة على الذات، أو الوعي بالذات، وإعادة المعايرة لها، والشهادة عليها، وتقويمها بقيم الكتاب والسنة، وتحديد مواطن الإصابة والخلل الذي لحق بها، والتعرف على أسبابه والسنن الذي تحكمه، وعدم الاكتفاء بالشكوى والتبرم وملاحظة

الأثر والعرض، ومن ثم تحديد الاستطاعة أو تحديد الممكن أو المستطاع، بالمصطلح الشرعي، في هذه المرحلة.

أ- إدراك العلاقة بين الاستطاعة والتكليف:

إن تجاهل الاستطاعة المتاحة والظروف المحيطة يؤدي إلى خلل في أدوات البحث والمعالجة نفسها، وينزل القيم في الكتاب والسنة على غير محالها، ويقود إلى سوء التقدير، فتحدث الفوضى والإرباك، ويستمر الوهن والإنهاك الحضاري، وتفتقد الثقة بالقيم نفسها، ويحدث نوع من التطاول وأحلام اليقظة، أو (الطوباوية) إن صح التعبير.

إن سوء التقدير للاستطاعة ومعرفة التكليف في ضوء ذلك، لايتحقق معه استقامة، ولا يفيد من الاستطاعة المتاحة، وتفعيلها، والبناء عليها لبنة بعد أخرى، وإنما يكون سبيلاً إلى تبديد الاستطاعة المتاحة نفسها، وتضييع الحاضر والمستقبل معًا، وترك ما نملكه، والتطلع إلى ما يملكنا، وبذلك يستمر العجز والتخاذل الثقافي والحضاري، فنلجأ إلى التاريخ لنحتمي به، لا لنعتبر به ونغترف منه ونبصر قوانينه وسننه.. نلجأ إلى التاريخ لنغطي مركب النقص، فنعيش غربة الزمان والمكان، ونحاصر القيم الإسلامية، ونكرس شُبه الأعداء بتاريخيتها وعدم خلودها وقدرتها على الإنتاج في كل زمان ومكان.

وقد يكون الوجه الآخر لسوء تقدير الاستطاعة والظروف المحيطة، التي تعتبر جزءًا من تقديرها، وإدراك حدود التكليف في ضوء ذلك

ـ الأمر الذي أدى ولا يزال إلى القيام بمجازفات غير محسوبة، والتطلع إلى تكاليف فوق الطاقة، بحيث تضيع الطاقة، ويضيع ما فوقها، ونعود بالخسران المبين على الذات ـ قد يكون الوجه الآخر للإشكالية كامناً أيضاً في سوء التخطيط لدور الاستطاعة نفسها، والعجز عن حسن توظيفها وإدارتها، واغتنامها، ووضعها في الموقع المناسب والفاعل.

إن سوء التخطيط يؤدي إلى التحرك تحت رايات عُمِّيَّة، وذلك عندما يمتلك (الآخر) أو العدو القدرة على تحريك استطاعاتنا وتوظيفها واستغلالها في معاركه وتصفية حساباته في الأوقات المناسبة، والإفادة منها لصالحه، بحيث نتحول مع استطاعاتنا إلى أدوات مسخرة (للآخر) ورصيد جاهز لدخول معاركه، دون أن تكون لنا القدرة والإرادة والبصيرة على الإفادة من استطاعاتنا والتخطيط لها لتحقيق الأهداف الإسلامية الممكنة التي تقع في حدود تكليفنا.

وكم من الطاقات الإسلامية والتضحيات الإسلامية هدرت ووظفت لصالح العدو في أكثر من موقع، وكانت عواقبها وآثارها خطيرة على أصحابها، الذين صاروا أولى ضحاياها، فتحولوا من رموز للتضحيات المقدورة إلى أشلاء من الضحايا المحزنة التي تعاني من المطاردة والإحباط.

وما أمر تجربة الجهاد الإسلامي في أفغانستان، والصورة التي بدأ فيها والحال التي انتهى إليها، ومن قبله معظم ثورات التحرير التي بدات

إسلامية جهادية ومن ثم انتهت تطارد الإسلام ثقافة وحضارة وحركة، وتشكل رصيداً لصالح العدو، عنا ببعيد.

كما أنه ليس بعيداً عنا أيضًا استدعاء الإسلام في فترات الأزمات ليقدم التضحية ويشكل السلاح الفاعل والدرع الواقي في المواجهة، فإذا ما انتهت الأزمة عاد الإسلام ليكون أول الضحايا!

ونعاود القول: إن الانكفاء التاريخي سوف لا يحقق إلا مجرد الإبقاء على النسب الحضاري والتراثي لهذه الأمة، ذلك أن الالتجاء السليم إلى التاريخ يزود الأمة بالطاقة والبصيرة والعبرة، والاهتداء إلى قوانين الحركة التاريخية أو السنن التي تحكم الحياة والأحياء، وتمكن للعودة المكينة، واستئناف الشهود، بأدوات دقيقة وسليمة ومختبرة تاريخيًا.

وقد يُقابل هذا الانكفاء على الذات والالتجاء السلبي إلى التاريخ لمعالجة مركب النقص، أو الحيلولة دون الاقتلاع، عندما لم ينتج شيئًا ولم يغير ساكنًا ولم يحدث حراكًا ثقافيًا واجتماعيًا، قد يُقابل بلون من الانتحار الحضاري وذلك بالارتماء على (الآخر)، وإعدام الذات، وتجاوز السنن الحضارية والمعادلات الاجتماعية، والتوهم أن نهوض حضارة أو نهوض مجتمع يمكن أن يقوم على أصول حضارية ومعادلات اجتماعية غريبة عنه.

إن الوعي بالذات، والعكوف عليها، وتحديد إصاباتها، ووضع البرامج والخطط لانتشالها، وإعادة إخراجها لمعاودة الشهود واستئناف الدور

للانتقال من الشهود الذاتي إلى الشهود الإنساني في ضوء قيم ومعايير الكتاب والسنة، هو الخطوة الأولى على طريق الشهود الحضاري والقيام بأمانة الاستخلاف والعمران وإلحاق الرحمة بالعالمين، الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة.

وما لم نتحقق بالشهود على الذات، حقيقة لا ادعاءً، فسوف نستمر في طحن الماء والحراثة في البحر، والمراوحة في أمكنتنا، وإجهاد أنفسنا بلا طائل.

وكون وسائلنا ومشاريعنا وشعاراتنا ورياداتنا وادعاءاتنا السائدة والشائعة لم تنتج إنجازاً، فإن ذلك يعني أن هناك خللاً، وأن باطلاً يصارع باطلاً، أو أننا نتعامل بوسائل معطوبة، أو مناهج قاصرة، أو رؤى حالمة، أو إخلاصاً يفتقر إلى الصواب على أحسن الأحوال.. إن ذلك يقتضي إعادة النظر، وإعادة الفحص والاختبار، مهما تذرعنا بالظروف وشراسة العدو، وحتى في حالات الهروب الكاملة التي تنتابنا في إلقاء التبعية على القدر، لأن ذلك يعني، على أحسن الأحوال، أننا دون سوية المرحلة والتعامل مع الظروف وحسن توظيف الاستطاعات، فنلغي ذاتنا دون أن ندري.

وعندما نلقي بالتبعة على القدر ونتحول إلى جبريين، بمعنى الانتهاء إلى قناعة سلب الإرادة والعجز عن الاختيار، فإن إيماننا وتعاملنا مع قيمنا في الكتاب والسنة وفترة التجسيد في واقع الناس، فيه الكثير من المجافاة

للحق والواقع والسيرة والتاريخ وخصائص خير القرون.. فليس المؤمن، في الرؤية الإسلامية، هو الذي يستسلم للقدر، وإنما المؤمن الحق هو الذي يغالب القدر بقدرٍ أحبّ إلى الله، فالأقدار هي السنن التي شرعها الله.. وتعبدنا في هذه الحياة بمدافعة قدر بقدر.

- إعادة بناء الذات منهج قرآني:

إن المنهج الإسلامي أو المنهج القرآني هو منهج تقويم وتصويب وشهود على الذات قبل (الآخر)، في كل الحالات والأحوال، حتى حالات بناء الأنموذج، التي مثلها كرام الخلق من الصحابة رضوان الله عليهم.. ففي بدر مثلاً، وهي معركة الفرقان، والبدريون، وهم خلاصة الخلق المؤمن - «**إن الله عز وجل اطلع على أهل بدر فقال: افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم**» (أخرجه أبو داود)- عندما اختلفوا كبشر في قسمة الغنائم، وفسدت ذات بينهم، وكادت تسوء أخلاقهم، نزع الله أمر قسمتها منهم، وأعاد بناء ذات البين، وبناء الخصائص والصفات التي يجب أن يتحلى بها المؤمن، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ...﴾ (الأنفال:٢).. وعندما توهموا أن النصر كان بسبب إقدامهم وشجاعتهم قال الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ (الأنفال:١٧)، وقال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ (الأنفال:١٧)، ﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ (الأنفال:١٠).

لقد أعاد القرآن بناء الذات وتصويب الشهادة عليها، لتكون مؤهلة لحمل الأمانة وتحقيق الشهود الحضاري المستقبلي.

وعندما هُزم المسلمون في أحد، وعلا الكفر واهتزت النفوس، وتشكك بعض المسلمين – وهم من الصحابة– وعندما أُشيع خبر وفاة الرسول ﷺ فانقلب بعضهم على أعقابه، جاء القرآن بمساحات تعبيرية هائلة لبيان الخلل، وتحديد الإصابة، والدخول إلى بواطن النفس، ونشر ما داخلها، واختبار النوايا، وبيان أن بعضهم كان يريد الدنيا: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ... ﴾(آل عمران: ١٥٢).. والآيات في ذلك كثيرة لا يتسع المجال لإيرادها.

لقد جاء القرآن ليعيد بناء الإخلاص (النية) وتنقيته من الشوائب، ويعيد بناء الصواب (الفعل) وتخليصه من المجازفة والارتجال.

ب- معالجة الخلل في التعامل مع القيم:

وكان لابد من إعادة بناء الذات بجرأة وشجاعة، والشهود عليها، وتقويمها بقيم الكتاب والسنة، لتكون مؤهلة للشهود على (الآخر).

وفي تقديري أن إشكالات أو إشكاليات بناء الذات، وإعادة تقويمها ومراجعة واقعها، ونقد الحال التي هي عليها، ونقض الباطل، والاجتهاد في

تحديد الإصابات ومواطن الخلل والأسباب، تعود إلى حد بعيد إلى اضطراب فهم القيم وكيفية التعامل معها، والتلبس والخلط بين الذات والقيمة، بين نصوص الدين الإلهي المعصوم وصور التدين البشري التي يجري عليها الخطأ والصواب.

ذلك أن التلبس بين قيم الدين المنزل المعصوم وبين صور التدين البشري التي يجري عليها الخطأ والصواب والنقص، يعتبر إشكالية خطيرة من إشكاليات الوعي بالذات وإعادة البناء، وتقويمها بقيم الدين، والانطلاق بعمليات النقد والتقويم والمراجعة.. وقد تقود صور التدين أو علل التدين إلى ممارسة أشكال من عمليات التحريف والمغالاة والانتحال باسم الدين، فيصبح التدين والفهم البشري والاجتهاد هو الدين المعصوم، وبالتالي تحاط صور التدين بأقدار من القدسية، وادعاء العصمة، وتحاط بنماذج من الإرهاب الفكري الديني تشل الفاعلية وتطارد عمليات التقويم والمراجعة والمثاقفة والنقد والنقض، وتتوضع الأخطاء التي هي من طبيعة البشر، وتختل الموازين والمعايير، ويصبح الرجال وصور تدينهم واجتهاداتهم هم المعيار للحق ولمعرفته، ويصبح أي نقد لهم ولممارساتهم واجتهاداتهم، الذي هو في الأصل لصالح الدين ونصوصه المعصومة، نقداً لقيم الدين نفسه، فتتكرس الأخطاء، وتتعطل الملكات، ويُقتل الإبداع، ويغيب الشهود على الذات، وتختلط الأمور، وتُحاصر قيم الدين، ويُحال دون قدرتها على الإبداع والإنتاج لكل عصر، بحسب مشكلاته، ويصبح الإنسان هو المعيار وهو محل المعايرة في الوقت نفسه.

ولقد حذر القرآن من علل التدين وصور التدين المغشوش حتى لا تتسرب لأمة الرسالة الخاتمة، وذلك عندما تتحول العصمة من القيم إلى الذات، وتتلبس الذات بالقيم والقيم بالذات، وتؤّل النصوص لتسوغ الممارسة، ويصبح لكل إنسان كتاب وسنة.

ولقد حذر تعالى من علل تدين الأمم السابقة، لتكون الأمة المسلمة متحققة بالشهود الحضاري التاريخي فقال: ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾ (التوبة: ٣١)، وقال: ﴿ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ (التوبة: ٣٤).

ج- تجاوز الرؤية النصفية في التعامل مع النص:

ولعل من الأمور المطلوبة لوعي الذات وإعادة بنائها وتحققها بمؤهلات الشهود أو ممارسة شهود الرسول ﷺ عليها لتصبح مؤهلة للشهادة على الناس، ﴿ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣)، أن نتجاوز الرؤية النصفية من الاقتصار في بذل الجهود على إثبات النص وما يتطلب ذلك من الجهود الفكرية والتوثيق وضبط مناهج النقل ومعايير الجرح والتعديل، وأنشطة التحقيق العلمية في المعاهد والجامعات، وما استدعى ذلك من الكلام عن صحة النص وعظمته وخلوده، إلى استكمال الرؤية في الاجتهاد وبذل الجهد، ووضع المناهج والضوابط، لكيفية إعمال النص وتنزيله على الواقع.

صحيح بأن بذل الجهود في حفظ النص ونقله تبقى على غاية من الأهمية، لأنها تحتفظ بالإمكان الحضاري، وتشكل المحور الأساس لحركة الحياة، لكن الاقتصار على ذلك دون التفكير بكيفيات التنزيل وتقويم المجتمع بقيم النص أو بالنص يفقد النص قيمته العملية، ويعطل وظيفته، ويصبح الحفظ والنقل عملية سلبية خارج حركة الحياة.

لقد تحدثنا كثيراً ولا نزال عن عظمة الإسلام، وصوابية النص وخلوده، وتجربته التاريخية، ومرونته، وتميزه، وقدرته على معالجة مشكلات الحياة في كل زمان ومكان، وقابليته للتطبيق، حتى يكاد ذلك يستغرق أدبيات العمل الإسلامي، أما البحث والدرس والاجتهاد وتقديم البحوث والرسائل الجامعية وتوجيه جهود الباحثين إلى كيفية التنزيل على الواقع، ونصيب الواقع الإسلامي من هذا النص، ومعاودة تقويم واقع المجتمعات بقيم الكتاب والسنة، بحيث ينظر إلى القيم من خلال الواقع، وينظر إلى الواقع من خلال القيم، فواقع محزن.

ولن يتغير هذا الواقع المحزن مالم نجتهد في إيجاد الأدوات الصحيحة لاختبار صور التدين، وإعادة معايرتها، وممارسة الاجتهاد والتجديد، أو بمعنى آخر التحول بالأقدار الكافية من الكلام عن عظمة الإسلام إلى دراسة واقع المسلمين وأسباب عدم تحققهم بهذه العظمة، ووضع المناهج والبرامج

والأوعية لبناء صور للتدين تكون في مستوى الدين والعصر، وإتاحة الفرصة لنقد الواقع وصور التدين التي هو عليها، والاجتهاد في اختبار صور التدين وتحديد أسباب الخلل بين عظمة الدين وخيبة المسلمين، وبذلك يتحقق الوعي بالذات، وتصوب مسيرتها في ضوء قيم الدين الخالدة، وتتأهل بعد تصويب الشهادة عليها من الكتاب والسنة لتكون شهيدة على الناس.

د- التحقق بصفات خير القرون:

ولعل من آثار ذلك ومظاهره أيضًا المباهاة بإنجاز القرن الأول، المشهود له بالخيرية من الرسول ﷺ بقوله: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...**» (أخرجه البخاري).. تلك الخيرية المفترض لها أن تحقق المقاربة، وأن تثير الاقتداء، وتغري به، على الأصعدة المتعددة، فقول الرسول ﷺ: «**خير الناس...**» يعني فيما يعني -إضافة إلى الشهادة النبوية لفهم خير القرون وتنزيلها على الواقع- أن هذا الفهم للقيم من الأمور المرجعية.

وحتى يتحقق الاقتداء بالشكل المناسب، فإن الأمر يتطلب، بالنسبة للأجيال المسلمة في كل عصر، الاجتهاد في محاولة تحديد مجموعة الخصائص والصفات التي بها كانت تلك الخيرية، ووضع المناهج التربوية والإعلامية والثقافية التي تمكن من التحلي بها، والمقاربة منها ولها.

إن قول الرسول ﷺ - فيما نرى - لا يحمل الإخبار فقط عن ذلك، فالإخبار على أهميته بشهادة الرسول ﷺ لهذا الجيل، إلا أنه يبقى عن جيل ماض لا سبيل للوصول إليه والانسلاك في إطاره من حيث الزمان والمكان، وإنما يحمل كلام الرسول ﷺ أيضًا أبعادًا تكليفية لابد من التفكير بكيفية تحقيقها أو مقاربتها على مدى الأجيال، وذلك بتجريد تلك الصفات من قيد الزمان والمكان والأشخاص، ومحاولة توليدها في كل زمان ومكان عن طريق وسائل التربية والتعليم، والتوجيه، والإرشاد، والإعلام، والتثقيف، وتاطير الفهم بعطاء المشهود لهم بتلك الخيرية والهدى من المعصوم.

أما الاقتصار في القراءة لسيرة خير القرون لمجرد الاحتماء بها ومعالجة مركب النقص وتغطية العجز دون القدرة على التحلي والتمثل ودراسة مدى تحقيق هذه الخيرية في الأجيال المستمرة، فتلك المعادلة التي ما تزال بانتظار الحل.. فالجيل عظيم، وصاحب إنجاز متالق وإبداع وبناء حضاري، وأنموذج متفرد... وهذا قد لا يحتاج منا للشهادة له بعد شهادة المعصوم بالخيرية والهداية من الله، وإنما نحن الذين نحتاج للتأهل بخصائص وصفات ذلك الجيل، حتى نتحقق بالشهود على الذات، وتصويب خطواتها، وترميم إصاباتها، وتقويمها بتلك الخصائص والصفات، لتصبح في مستوى الشهادة على نفسها، وقادرة على الشهادة على الناس: ﴿ لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (البقرة:١٤٣).

فطالما نحن مفتقرون للشهادة على الذات ومعايرتها بالقيم في الكتاب والسنة وخصائص خير القرون، فسنبقى عاجزين عن الشهادة الحضارية على الناس.

هـ- توفير التخصصات المتنوعة:

وقد يكون من البدهيات القول: بأن إعادة بناء الذات، وتأهيلها، باسترداد مقومات الشهادة على الذات لتصبح قادرة وقائمة بالشهادة على (الآخر)، أو ممارسة مهمة الشهود الحضاري، لا يتحقق بالرغبات والأمنيات وبمزيد من الحماس والتوثب والحشد والخطب، وإنما لابد له من توفير التخصصات في المجالات المعرفية المتنوعة والمتعددة، وإبداع المناهج والبرامج الدقيقة، واختيار أدوات البحث، وتقويم النتائج وقياسها، واكتشاف مواطن الخلل ومعالجتها بجرأة وشجاعة.

ذلك أن عمليات النقد والتقويم والمراجعة من المهام الوظيفية الكبرى لتحقيق الشهادة على الذات وسلامة مسيرتها، والقيام بواجبات الشهود الحضاري، فأهل الذكر في كل قضية هم المتخصصون بها، المحيطون بعلمها: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ (الفرقان:٥٩)، وأن غير المتخصص عاجز عن تقديم الشهادة وإدراك أبعادها ورؤية متطلباتها، عاجز عن تحملها، عاجز عن أدائها معًا. وأهل الحل والعقد هم أهل الاختصاص الذين يمتلكون الرؤية الشرعية، أو المرجعية الشرعية، التي تفيد من

الاختصاص وتوجهه صوب أهدافه.

فلا نستطيع تحقيق الشهود الحضاري، لا على أنفسنا ولا على (الآخر)، إذا كان الكثير من شعب المعرفة التي يتطلبها بناء المجتمع وشهوده، وتقتضيها وظائفه غائبة ومؤذنة بتمدد (الآخر).

وفي اعتقادي أن الإصابة في هذا الموضوع بالغة ومتجذرة وخطيرة، وتحتاج إلى جهود لفك الأطواق من التقاليد المحكمة على الرقبة، والعزم على اقتحام هذه العقبة، حيث المتحمسون وغير المتخصصين بين المتدينين يفتون بما لا يحيطون بعلمه، ويقتحمون مجالات لا خبرة ولا اختصاص ولا همٌ لهم بها.. والمتخصصون من كثير من المسلمين في بعض شعب المعرفة ما يزالون عاجزين عن إدراك الرؤية الإسلامية للاختصاص وأهمية تكامل الاختصاصات في تحقيق الشهود على الذات، فيغادرون مساحات ومجالات الاختصاص إلى منابر الوعظ والإرشاد، فيدعون ما يحسنون إلى ما لا يحسنون، ونفصل بذلك الدين عن مجالات الحياة عمليًا، أو نفصل الحياة عن قيم الدين، رغم أننا ندعي غير ذلك، وتستمر حالة الاستنقاع الحضاري، ويستمر تمدد (الآخر) في المجالات والوظائف التي يتطلبها المجتمع المدني، وبعد ذلك ندعي بأننا الشهداء على الناس، رغم الافتقار لمقتضيات الشهادة: ﴿ لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣).

و- فقه الحال وإدراك حدود التكليف:

وقد تكون المشكلة التي تكمن وراء الكثير من المجازفات والمفارقات، عدم الإدراك الكامل لحدود التكليف في كل مرحلة وحالة، وإمكانيته، الأمر الذي يؤدي إلى العبث بالأحكام والتكاليف الشرعية، وتنزيلها على غير محالها.

والسبب الأساس في ذلك -في نظري على الأقل- هو الاقتصار بالاجتهاد على فهم النص، وغياب الاجتهاد في محل التنزيل، وإلى أي مدى تتوفر الشروط المطلوبة في المحل أو الاستطاعة المطلوبة لتنزيل الحكم، والله يقول: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة:٢٨٦)، ويقول: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن:١٦)، حتى يكون التكليف في حدود الاستطاعة، وهو ما اصطلحنا على تسميته «فقه الواقع»، الذي هو فقه المحل، وعدم الاقتصار على فقه النص.. وهذه الثنائية بين فقه النص وفقه الواقع، أو المحل، هي في واقع الحال ثنائية فنية لتسهيل الإدراك للموضوع، ذلك أن الحقيقة أن من مقتضيات فقه النص فقه المحل ولا فقه لنص دون فقه لمحله.

إن التكليف إذا انعدمت الاستطاعة المطلوبة له، لا يَرِد على الإنسان ابتداءً، وهذا طبيعي في شرع الخالق. فإذا توافرت درجات أعلى من الاستطاعة علا التكليف، وإذا ضعفت أو تراجعت اقتضت من التكليف ما يناسبها.

إن عدم إدراك هذه الحقيقة البدهية التي أدركها الكثير من فقهائنا الأعلام يعتبر من الإشكاليات الكبيرة التي أعاقت ولا تزال تطبيق الشريعة حتى اعتبر أن غير المستطيع غير مكلف، ولا ترد التكاليف في حقه أصلاً.

ومن هنا ندرك أن التخلف، كعملية متراكبة ومتداخلة، لا يقتصر على أن يضعنا دون سوية عصرنا ويؤدي إلى عجزنا عن الشهود الحضاري، وإنما يضعنا أيضًا دون سوية ميراثنا الثقافي والفقهي.

إن العبث بالأحكام الشرعية وتنزيلها على غير محالها تحت شعارات الحماس والحرص على تطبيق الشريعة، لا شك أنه يؤدي إلى إهدار الطاقات، والقيام بمجازفات، والإقدام على أعمال غير محسوبة بدقة، ويعود في النهاية أو المحصلة النهائية، على إجهاض أداء القيم، والتوهم بأن الأزمة أزمة قيم وتجربة حضارية وأطر مرجعية، والحقيقة أن الأزمة أزمة تعامل، وفقه تنزيل، وغياب اختصاص، وفقدان مقومات الشهود.

وهذا العبث بالأحكام الشرعية وتنزيلها على غير محالها، وعدم فقه المحل، وتوفير الاستطاعات لتتوازى مع التكاليف، وتوفير الاطمئنان النفسي،أدى إلى كثير من القلق والاضطراب والتطاول إلى ما لا نستطيع على حساب ما نستطيع، ذلك أن المسلم إذا استفرغ وسعه وبذل استطاعته في التكاليف الشرعية المناسبة لها، فقد طبق الإسلام المكلف به في حاله التي هو عليها ولو لم يستكمل جميع تكاليف الشريعة.

إن غياب فقه الاستطاعة، أو غياب فقه المحل، وعدم إدراك مواصفات الخطاب القرآني بحسب محاله، أدى إلى لون من العجز عن التعامل مع القرآن، والفوضى في إدراك خطابه، ذلك أن من المعروف أن الخطاب القرآني متنوع الأغراض، متعدد المجالات، ولكل حالة ومجال خطابه الملائم له: فخطاب المعركة غير خطاب الحوار، وخطاب الدعوة غير خطاب الدولة، وخطاب النصر غير خطاب الهزيمة، وخطاب العقيدة غير خطاب المعاملة الاجتماعية.

لذلك نقول: إن الفوضى في التنزيل، وقراءة الخطاب القرآني والاستشهاد به في غير محاله، أدى إلى الكثير من الضياع والبلبلة الفكرية، والكوارث الاجتماعية، والإحباطات والأزمات النفسية، كما أدى إلى العجز عن الشهود الذاتي والشهود على (الآخر)، أو الشهود الحضاري بشكل عام.

- تلبس الذات بالقيم:

وعلى الجملة يمكن القول: بأن الإشكالية الأساس في تحقيق الشهود على الذات، الذي يؤهل للشهود على (الآخر)، تلبس الذات بالقيم، والخلط بين الدين والتدين، والتجريم والتأثيم والإرهاب الفكري لكل من ينتقد صور التدين، على اعتبار أن هذا النقد وهذه المراجعة والتقويم إنما تنال من قيم الدين المعصوم (!) فاستمر التشوه، وتكرس الكثير من التدين المغشوش، وحلت اجتهادات البشر محل قيم الدين المعصومة الخالدة.

ثانياً: الوعي بالآخر:

ولعلَ من مقومات الشهود ومستلزماته، إلى جانب الوعي بالذات وتحقيق الشهود الذاتي وتقويم ذلك بقيم الكتاب والسنة، الوعي (بالآخر)، محل الشهود، والشريك في الشهود والبناء الحضاري.

- الاعتراف (بالآخر) والتعرف عليه:

وفي تقديرنا، أن الوعي (بالآخر) يتطلب فيما يتطلب المعرفة بعقيدته، وعالم أفكاره، كما يتطلب المعرفة بتاريخه الطويل، أو نصيب هذا التاريخ والفعل البشري من عقيدته وعالم أفكاره، ومن ثم إدراك حاضره وموقع هذا الحاضر من عقيدته وتاريخه، حيث لابد من هذا الوعي لتحديد قواسم المشتركة، وتحديد المداخل الحقيقية لكيفية التعامل معه على بصيرة، وتحقيق الشهود الحضاري المطلوب.

ونحب أن نؤكد هنا أمراً ما يزال غائبًا عن كثير من العاملين في المجال الإسلامي: أن (الآخر) موجود من الناحية العملية والواقعية، وأنه محل الدعوة، وأحد أطراف الحوار والجدال، وأحد ميادين سنن المدافعة، واستمرار التاريخ البشري، ولذلك خلقنا الله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ (هود:١١٨-١١٩).

إن الاعتراف (بالآخر) ومعرفته لا يعني إقراره على ماهو عليه، وهذه

إشكالية بعض الذهنيات الإسلامية، حيث يقع الخلط بين الاعتراف (بالآخر) وبين الإقرار بصحة عقيدته ودينه، ذلك ان الله لم يخلق الخلق نسخًا مكررة عن بعضهم، ولو كان ذلك كذلك لانتهى التاريخ، وتوقفت سنن المدافعة، التي تأذن بامتداد الحياة واستمرار الضرب بين الحق والباطل: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ﴾ (الرعد: ١٧).

- معرفة (الآخر) منهج قرآني:

وقد لا نكون بحاجة إلى التأكيد على ان القرآن افرد مساحات تعبيرية هائلة للحديث عن (الآخر)، عقيدته، وعباداته، وعاداته، وتاريخه، وعلل تدينه، واسباب سقوطه، إلى درجة يمكن ان نقول معها: إن القرآن يمكن أن يعتبر من بعض الوجوه كتابًا في التاريخ الحضاري، أو في الشهود الحضاري الإنساني، حيث عرض للحضارات الإنسانية كمختبر للفعل الإنساني، والسنن والقوانين الاجتماعية التي حكمت سقوطها، وتحديد أسباب السقوط، واستخدم ذلك وسيلة إيضاح لبيان أسباب السقوط والنهوض، لتكون الأمة المسلمة، أمّ الرسالة الخاتمة الشاهدة على الناس، على بينة من الأمر، فلا تنتقل إليها علل التدين وأسباب السقوط، يقول تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران: ١٣٧-١٣٨).

وقال تعالى: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (إبراهيم: ٤٥)

إن هذا المسح الحضاري، وهذا الشهود التاريخي الحضاري، الذي يقدمه القرآن للأمة الشاهدة على الناس، وهذا الوعي (بالآخر)، ومعرفة الخارطة الحضارية والفكرية والأنماط الحياتية التي لابد أن يبصرها المسلم ليؤدي دوره في الشهادة والقيادة وإلحاق الرحمة بالناس على بصيرة، هو جزء لا يتجزأ من بناء الوعي بالذات.

إن الوعي بالذات، والشهادة عليها، وتأهيلها لشهادة الرسول ﷺ عليها لا يكتمل إلا بالوعي (بالآخر): ﴿ لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة: ١٤٣)

والوعي (بالآخر) يمكّن -كما أسلفنا- من تحديد المشترك الإنساني، ويبيّن مواطن الخلل، ويحدد المداخل التي تمكّن من الشهادة عليه، وإيصال الخير له، وتجنب الإصابات التي لحقت به.

- القرآن معيار وشاهد:

والشهود الحضاري سواء أكان على الذات أو على (الآخر)، يتطلب قيمًا ومبادئ ومعايير ثابتة، واضحة ومنضبطة وواقعية، بعيدة عن الهوى وجموح الخيال، وليست من وضع الإنسان حتى لا يصبح الإنسان المعيار ومحل المعايرة في الوقت نفسه، وخالدة مجردة عن حدود الزمان والمكان،

مرنة، قادرة على التنزل والتوليد والمعايرة في كل زمان ومكان.

وغني عن البيان القول: بأن القرآن معيار وشاهد على الكتب السابقة، على (الآخر)، لأن أصول الكتب والرسالات انتهت إليه، فجاء مهيمنًا عليها، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا ﴾ (المائدة:٤٨).

والهيمنة هي الرقابة والشهادة المبيِّنة لما هو الصواب في الأصل، وما ناله التحريف والتبديل.. والشهادة هي الإمكانية والقدرة، ومعيار النظر، والبيان للعلل والإصابات.. والرسول ﷺ شاهد بما نيط به من البيان والتصويب.. والأمة المسلمة شاهدة على الناس بما تحمل من قيم معيارية وحضارية تمثل منهاج التوسط والاعتدال، تمكنها من الحكم على الذات وعلى (الآخر).

فالقرآن معيار، والسنة بيان القرآن معيار، والسيرة التطبيقية معيار، والأمة المسلمة معيار، والحضارة الوسط معيار.

فقيم الكتاب والسنة هما معايير الشهود.. والشريعة المستنبطة منهما معيار الشرائع.. والأمة المتمثلة بهما معيار الأمم.. والحضارة الناتجة عنهما معيار الحضارات.. وهكذا يتحقق الشهود، بوعي الذات وتصويب مسيرتها، ووعي (الآخر) وشهوده الحضاري، فضلاً عن وعي معايير الشهود في الكتاب والسنة والسيرة العملية.. أما إذا فُقد المعيار، فإن الأمة تتحول من حال الشاهد إلى واقع المشهود.

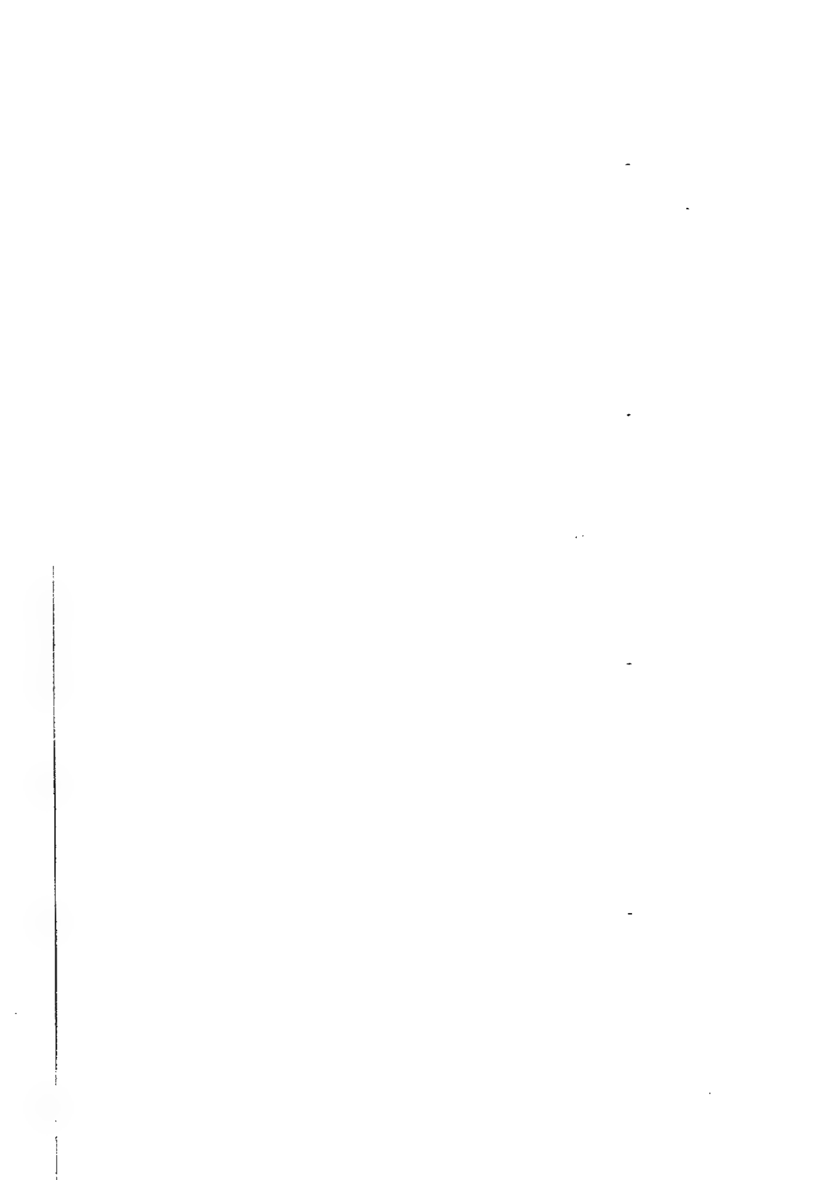
إن قضية الشهود الحضاري، التاريخي والمعاصر بشكل عام، أصبحت اليوم تشكل أولوية في مجال الدراسات الإنسانية والحضارية، وعلى الأخص عصر العولمة وتحوّل المواجهات من الميدان العسكري إلى الميادين الحضارية والثقافية، والتحول من قوة العضلة والساعد إلى قوة العقل والمعلومة التي تحاول احتواء العالم.

لذلك يمكن القول: إن ملف الشهود الحضاري، سيبقى هو الملف المفتوح باستمرار، على مستوى الذات وعلى مستوى (الآخر)، على حد سواء، بعد تحقق الوعي بأن الركائز الحضارية المؤهلة للحياة والاستمرار هي عالم الأفكار، ذلك أن عالم الأشياء بكل أبعاده لا يخرج عن أن يكون تجليًا لعالم الأفكار وناقلاً ومجسداً له.

فالغياب الحضاري، الذي يتولد عن عدم وعي الذات ووعي (الآخر) والتحقق بمعايير الشهود الحضاري، يعني الموت والخروج من ساحة الشهود.. كما أن فقدان معايير الشهود يعني السقوط والارتماء الحضاري، أو العمى الحضاري.. إضافة إلى أن عدم الوعي (بالآخر) يعطل مهمة الشهود وإلحاق الرحمة بالعالمين.

الشهود على الآخر

٣٧٢٥/١٩



(الآخر) هو محل الدعوة، وأحد عناصر سنة المدافعة واستمرار التاريخ، وامتداد الحياة ونموها. والاعتراف (بالآخر) وحريته في الاختيار وعدم الإكراه لا يعني إقراره على ما هو عليه، وإنما يعني انه أمر واقع وقائم، يحتاج التعامل معه والشهادة عليه إلى: فهمه، واستيعابه، لتحديد المداخل الحقيقية لشخصيته واختيار وسائل وادوات التعامل والحوار معه، والتأكيد على المشترك للانطلاق منه في دعوته وبيان مواطن الخلل، ولا أدل على ذلك مما عرض القرآن له من قصص الانبياء واسباب سقوط الحضارات التاريخية ليكون ذلك دليلاً للتعامل مع (الآخر).

إن معرفة (الآخر) والإحاطة به تقتضي: معرفة عقيدته، وتاريخه، وحاضره.

ويبقى الإنسان هو أداة التغيير ومحله ووسيلة الاستجابة لما أودعه الله فيه من الخصائص والقابليات والطاقات ما يؤهله لفهم الحياة وعمارة الكون، وأمكنه من القدرة على تسخيره بتزويده بكل أدوات التسخير، ذلك التسخير الأمثل الذي يأتي كثمرة لفهم السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق، التي أرشد إليها الوحي منذ خطوات البشرية الأولى التي أعقبت

الهبوط الأول للإنسان على الأرض، وجعل رحلة الحياة الطويلة ميدانًا لاكتشافها، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠)، وقال: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١)، وقال: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ (فصلت: ٥٣).

هذه الدعوة لتَبيُّن الآيات والوصول إلى الحق، أو رحلة الكشف العلمي للسنن والقوانين التي تحكم الحياة والأحياء، ارشد إليها الوحي ابتداءً، فوضع الإنسان على اول الطريق او على الجادة، وبيّن له مخاطر الطريق بتعليمه الأسماء كلها، حيث لم يقتصر الوحي على بيان الطريق والمنهج، وإنما عرض لبيان الإصابات والمخاطر المحتملة التي تكتنف رحلة الحياة إذا غاب الحذر واليقظة أو نفد التزود المستمر.

ولعل من أعلى مظاهر التكريم التي منحها الله للإنسان، الذي خُلق مزودًا بهذه الطاقات الهائلة، هي ما يتمتع به من حرية الإرادة وملكة الاختيار، حيث لم يخلقه مبرمجًا بمراكز غريزية ضاغطة ودافعة كعالم الحيوان، ولا محكومًا بقوالب جامدة وقوانين جبرية كعالم الأكوان والأفلاك، لأنه سيد لها، ولأنها محل تسخيره وأدواته في تحقيق خلافته على الأرض ومهمته في استعمارها.

ولقد تجسّد هذا التكريم في شخص الرسول عليه الصلاة والسلام، الذي لم تقتصر مهمته على إبلاغ رسالة الله إلى الخلق دون أن يقدم أنموذجًا مجسداً لهذه القيم من نفسه في مجالات الحياة جميعًا، ويربي جيلاً متكاملاً على عينيه ليشكل أيضًا أنموذجًا مجتمعيًا، يستمر المسلمون في مقاربته وتلمس سبيله للارتقاء والنهوض، فقال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...**» (أخرجه البخاري).

فهو ﷺ لم يقتصر -كما أسلفنا- على إبلاغ النص وإيصاله ونقله، على أهمية ذلك وضرورته، وإنما اعتبر أن الجانب الآخر لا يقل شأنًا وأثرًا، وهو إعمال النص أو الوحي في واقع الحياة وإحداث التغيير الاجتماعي، مما يقتضي تحريك الطاقات المعطّلة في المسلم المعاصر، وشحذ همته، واستعادة عافيته، وإدراك رسالته ومسؤوليته، وتحرير معاييره التي أسسها له الوحي مما لحق بها من اجتهادات البشر، وما تراكم عليها من آثار الغزو الثقافي والتحكم الفكري.

لذلك قد يكون من الأهمية بمكان العمل على تحرير المسلم المعاصر وتقديمه للساحة الحضارية بمعايير سليمة تمكنه من التبادل المعرفي، وتحقق له التوازن المنهجي الذي ينقذه من حالتي الارتماء والانغلاق، لأن كلتا الحالتين تشكل نوعًا من الأمراض الثقافية البعيدة عن مصباح الوحي، والتأكيد على أن فترات التألق والإنجاز الحضاري في التجربة

التاريخية الإسلامية جاءت ثمرة لنظرة متكاملة، وإنجازية لجميع جوانب الحياة، بعيداً عن الانشطار الثقافي أو الغياب عن الميدان وممارسة الحضارة والتغيير الاجتماعي.

بل لعلنا نقول: إن الحضور الميداني وممارسة الفعل الحضاري والمجاهدة والجهاد، بمفهومه الكبير وفضائه الواسع، هو سبيل الهداية للسنن والقوانين وشروط السقوط والنهوض، يقول تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (العنكبوت:٦٩).

من أبعاد التبادل المعرفي:

فالنفرة لهذا الجهاد الكبير، ومعرفة الواقع بكل مكوناته، ومحاولة تحليله وإرجاعه إلى عوامل نشوئه، وأسباب علله وأمراضه أو نهوضه وإنجازه، هو من الفروض الحضارية التي تمنح الفقه والهداية والتبيين والموعظة والوقاية من الإصابة، قال تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ۝١٣٧ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران:١٣٧-١٣٨)، ذلك أن النص هنا يدعو صراحة لعدم الانكفاء على الذات والاقتصار على التجربة الذاتية، على الرغم من أنها مسددة بحراسة الوحي، وإنما يطلب التوغل في التجربة البشرية ودراستها، بأمر الوحي نفسه، لأن هذا السير الذي يعتبر مصدر معرفة حضارية هو من عطاء الوحي أيضاً.

وهذا السير، حتى يحقق عبرته ووقايته سلبًا أو إيجابًا، لا بد له من معيار دقيق وسليم، فإذا فقد المعيار أو شابته شائبة كان الارتماء، وإذا قصرت الرؤية لعطاء الوحي وخلوده كان الانكفاء، وإذا استصحب الوحي كما ينبغي كان التبادل المعرفي، وإغناء التجربة الذاتية من خلال الفضاء الحضاري.

وتزداد أهمية هذا التبادل المعرفي، لأنه يبصر بـ (الآخر)، بعقيدته وثقافته وتاريخه وحاضره، ويشكل دليل العمل والتعامل معه من منطلق شرعي، وهو أن رسالة الإسلام رسالة عالمية إنسانية، ولا خيار للمسلم في وجوب إبلاغها (للآخر)، وكيف يتحقق هذا الإبلاغ إذا لم نعرف (الآخر) تمامًا.

ذلك أن أي نهوض أو بناء حضاري يتجاهل (الآخر) أو يتجاوزه، فلا يفيد من إيجابياته لينميها ويعتبر بسلبياته فيتجنبها، هو نهوض معزول عن الرؤية الإنسانية، ميدان الرسالة الإسلامية الطبيعي، ومنقوص منهجيًا، وعلى الأخص في هذا العصر، الذي بلغ شأوًا مذهلاً في الاتصال والتواصل، فالذي لا يذهب إلى العالم يجيء العالم إليه، والذي لا يعد العدة للتعامل مع العالم لا يمكن أن ينجو بنفسه وإنما سوف يسقط من التاريخ والحاضر والمستقبل، والذي لا يحسن الإفادة من العطاء العالمي يحرم الكثير، والذي لا يعتبر بالتجارب العالمية ويبدأ من حيث انتهى (الآخر)، ينتهي إلى الانقراض والتآكل ويكون عبرة لغيره، فالعاقل من يعتبر بغيره، والأحمق من يصير عبرة لغيره، والرسالة الإسلامية لم تكن

بدعًا من الرسالات، ولا الرسول كان بدعًا من الرسل، وإنما هو امتداد لتاريخ النبوة مصدق لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه.

لقد جاء الإسلام لبنة في بناء النبوة فأكسبه الاكتمال ووسمه بالكمال، والدين الذي أكمله الله بالإسلام ليس الصورة الأخيرة، وإنما هو الدين التاريخي للنبوة الذي انتهى بكل عطائه وعبره إلى الرسالة الخاتمة، ذلك أن الخاتمية تعني من بعض الوجوه استيعاب (الآخر) وتقويم تجربته واستقرارها في النبوة الخاتمة، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (المؤمنون:٥٢)، على مدى تاريخ النبوة، والرسول ﷺ يقول: «**الأنبياء أبناء عَلاَّتٍ**» (أخرجه مسلم)، ويقول: «**إن مَثلي ومَثَلَ الأنبياء من قبلي، كمثل رجلٍ بنى بيتًا فأحْسَنَهُ وأجْمَلَهُ، إلا موضعَ لبنةٍ من زاويةٍ، فجعلَ الناسُ يطوفونَ بهِ ويعجبون لَهُ، ويقولون: هلاَّ وُضِعَتْ هذه اللبنةُ، قال: فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين**» (أخرجه البخاري).

لذلك نقول: إن معرفة (الآخر) والإحاطة به، عقيدة وتاريخًا وواقعًا، يعتبر من اللبنات الأولى للدعوة إلى الله، وبدون ذلك قد تصبح الدعوة نوعًا من الخبط الأعشى أو خبط عشواء؛ كما يقال.

ولو استعرضنا الكثير من سور القرآن الكريم لوجدنا أن الحديث عن (الآخر) بعقائده وعباداته وعلاقاته الاجتماعية وممارساته اليومية ومواقفه

من النبوة وعواقب تصرفاته تشكل مساحة تعبيرية، بل مساحات تعبيرية كبيرة وكبيرة جداً تكاد تفوق الحديث عن العقيدة الإسلامية والدعوة والعبادة والسيرة الذاتية لمحمد عليه الصلاة والسلام ومسيرة الدعوة وتاريخ الجماعة المسلمة، وما ذلك إلا لأهمية ذلك وضرورته لأمة الرسالة الخاتمة، التي لا بد لها لتقوم برسالتها بشكل سليم من استيعاب تاريخ الأمم السابقة.

بل لعلنا نقول: إن إيراد ذلك جميعه من حيث الهدفِ والمقصد والمصب النهائي يشكل رصيداً عظيماً وتجارب غنية وأعماراً متطاولة تضاف إلى رصيد وتجربة وعمر الرسالة الإسلامية، لتجعل جذورها ممتدة تبدأ مع تاريخ البشرية الأولى منذ بدأ الخلق، وتتحقق بالخلود والاستمرار حتى ينشئ الله النشأة الآخرة. ذلك أن الخارطة الفكرية والثقافية والاجتماعية والعقيدية للمجال الذي يطلب من المسلم العمل فيه يعتبر من البصائر، التي تمكنه من كيفية التعامل معه بدقة ومنهجية وعلم حتى لا يكذب بما لم يحط بعلمه.

الشهود التاريخي سبيل الوقاية الحضارية:

لذلك نقول: إن استحضار الحضارات والثقافات وتاريخ الأمم السابقة وتاريخ النبوة وعدم القطيعة معها هو دين من الدين، يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (الروم: ٤٢)، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠)، ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

هذا الاستحضار أو هذا الشهود الحضاري، هو الذي يحقق المناعة والوقاية الحضارية، أو بعبارة أخرى: إن هذا الهضم الحضاري الذي يتحقق للمسلم المستهدي بمعرفة الوحي هو الذي يمكنه من التقوِّي بالعناصر المفيدة ليقوى وينمو على مختلف الأصعدة، ويؤهله للوراثة الحضارية، كما يمكنه من طرح الفضلات الحضارية ومحاصرة امتدادها وآثارها والتطهر منها، وعلى ذلك فلا يمكن اعتبار معرفة (الآخر) والتحاور معه والإفادة منه عدول عن منهج الإسلام، وإنما هو عين المنهج الإسلامي، أو هو المنهج القرآني.

قراءات نصفية لمعرفة الوحي:

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها بما يمكن أن يسمح به المجال، وهي ما يتم حاليًا من القراءة النصفية لمعرفة الوحي، حيث يرى بعض المشتغلين بالأمر الثقافي أو الهم الحضاري، أن التاريخ هو المختبر الحقيقي والصحيح لسلامة الأفكار وصدقها، هكذا بإطلاق، وأن الله سبحانه وتعالى أمر بالسير في الأرض وتلمس المعرفة التاريخية واكتشاف السنن الفاعلة في الأنفس والآفاق والتحقق بالبراهين الماثلة في الحياة، وجعل هذا السير والاطلاع التاريخي سبيلاً للإيمان بوحي الله، أكثر من الدعوة إلى بناء الإيمان بإيراد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تطلب من الناس أن يؤمنوا بالاقتصار على إبلاغهم بأن الله هو الرب، وهو الخالق والرازق والمحيي والمميت ... إلخ

والأمر فيه بعض أو نصف الصواب، لكنه مشبع بكثير من المجازفة والاهتزاز وانعدام ضبط النسب في قراءة مدلولات الوحي واستيعابها وتكامل أدلته.

فابتداءً نقول: إن الذي وجه إلى قراءة التاريخ والتوغل فيه والتعرف على سنن السقوط والنهوض وأتى لذلك بأمثلة وتدريبات هو الوحي نفسه، الكتاب والسنة.

فالتوجه للتاريخ وقوانين الحركة الاجتماعية واستكناه ذلك، والاستدلال عليه، هو من عطاء الوحي، الذي وضع العقل المسلم على الجادة الحضارية الحقيقية.

ليس هذا فحسب، وإنما قدم الوحي للمسلم أو للعقل المسلم قراءة للكون من حوله، ودعاه إلى النظر في هذا الكون، وجعل هذا النظر وهذه القراءة ثمرة مكملة للقراءة الأولى في نصوص الوحي.

فالقراءة في آيات القرآن والبيان النبوي هي المنطلق للنظر في الكون والتأمل فيه واكتشاف سننه، الذي يشكل إحدى المرتكزات لمعرفة الوحي، كما أن السير في الأرض والتبصر بتاريخ الأمم والتعرف على سنن السقوط والنهوض هو مرتكز آخر لا بد منه.. وكذلك التوجه صوب الإنسان والتعرف إلى فطرته وكينونته بكل تعقيداتها بما يمكن أن يسمىٰ بعلم الإنسان البيولوجي والسكيولوجي هو من القراءات المطلوبة

والمرتكزات الأساس أيضًا لمعرفة الوحي، ومنبع ذلك كله إنما يتحقق من قراءة وحي الله المسطور.

وتأتي قراءة النفس والكون المنظور والعبور لأعماق التاريخ ثمرةً وتجربةً او عطاءً ميدانيًا، واقترانًا للفكر بالفعل، وتأكيداً للنظرية بالبرهان، وتصديقًا للقيم بالواقع، وخضوع الحركة الاجتماعية لسنن دقيقة كالحركة الكونية، لكن ذلك لا يدعو إلى المجازفة والقراءة النصفية لنصوص الوحي نفسه، وجعل قراءة التاريخ والسير الحضاري معًا مقابلاً حاكمًا على صدقية الوحي.. فهل كانت دعوة نبي الله نوح إلى قومه بعد أن ﴿ وَٱسۡتَكۡبَرُواْ ٱسۡتِكۡبَارٗا ﴾ (نوح:٧) غير صحيحة وغير صادقة، حيثُ رفضت ولم تحدث تغييراً اجتماعيًا؟ وهل جاءت خارج السنن الاجتماعية التي شرعها الله؟

نعم هي جاءت لتدلل على أن الأمة المعرضة المستكبرة مستحقة للهلاك، وهذه سنة أيضًا من سنن الانقراض والاستبدال الحضاري، لكن تبقى المشكلة في القراءة، فسنة سقوط الأمة والسقوط التاريخي هي التي حكمت القوم، وليس دعوة نوح التي رفضها القوم ولم تحقق أهدافها فيهم، ولم تحدث أثراً تاريخيًا، بل لعل وحي الله إلى نوح هو الذي أكد على ما لحق بقوم نوح وقدمهم كعبرة للأمم.

إضافة إلى أن هناك بعض الأحاديث والآثار الصحيحة تدل على أن

النبي يبعث ولا يؤمن به أحد، فعن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «عُرِضَتْ عليّ الأمم، فجعل يمرُّ النبيّ مَعَهُ الرجل، والنبيّ معهُ الرجلان، والنبي معَهُ الرَّهط، والنبيّ ليس معه أحدٌ ...» (أخرجه البخاري).
وهذا يدل من بعض الوجوه على أن الحياة موقفٌ وثباتٌ على الحق ولو لم يجد هذا الحق ممراً إلى التجمع البشري.. فهل دعوة النبي الذي لا أتباع له ولم يتحقق لها تصديق في الواقع التاريخي هي غير صحيحة في ضوء المختبر التاريخي، كما يراه بعضهم ويحكم عليها بالفشل؟!

بين الإنسان والتاريخ:

وهنا قد تطرح الإشكالية التي تقتضي مزيداً من النظر والإحاطة وحسن الإدراك لضبط النسب: هل الإنسان هو الذي يصنع التاريخ ويستطيع من خلال فهم الحركة التاريخية أن يقوم بالمداخلة وتحويل المسار، أم أن التاريخ هو الذي يصنع الإنسان ويسيّره على هواه، وأن الإنسان في ذلك مسلوب الإرادة وخاضع للحركة التاريخية التي تحكمه والتي تتحقق بالصرامة كحركة الكواكب؟!

إن التاريخ الذي هو مجموع الفعل البشري، ليس معيارًا لصواب وصحة الفعل البشري ومصدرًا لتقويمه، وليس معيارًا لاختبار الوحي والحكم عليه، وإنما الوحي بمصدريته هو المعيار وهو الحاكم على الفعل

البشري، والمصوِّب لمسيرة المجتمع، والمقوم لها، المبين لمواطن الجنوح والخطأ وأسباب السقوط والانقراض.

فالوحيَ هو مصدر الأحكام والتشريع، وليس التاريخ.. والوحي هو الذي يحدد وظيفة التاريخ، ويلفت النظر نحو سننه وعبرته.

فعلو الكفر والظلم والاستبداد السياسي لفترات تاريخية قد تفوق أعمار أجيال متتابعة لا يعني أن الامتداد التاريخي يختبر صوابية وصحة المسير ويؤكدها، بل إن الوحي يعتبر ذلك الالتواء مؤذنًا بخراب العمران، ومورثًا للعواقب المدمرة، ولم يكن علو فرعون وامتداده لمئات السنين دليل صحة مساره وخطأ دعوة الرسل، وإنما جاءت النبوة لتؤكد أن هذا الركام التاريخي وهذه المساحة الزمنية وهذا العلو في الأرض هو نوع من الغثاء والعبث والفساد في الأرض، وأن المستضعفين من قوم موسى سيرثون الأرض ويؤمون أهلها إلى الخير ويصوبون مسيرة التاريخ، قال تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ۝ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾ (القصص: ٥-٦).

ولا أدل على أن الوحي هو المعيار والحاكم على التاريخ كفعلٍ بشري من أنه هو الذي بيَّن السنن المطردة والحاكمة للمسيرة البشرية: سنن

السقوط والنهوض الحضاري، وتحدى بالعواقب، واستنطق التاريخ الذي أكد صدق الوحي واطراد سنة الله في حياة الناس، وليس العكس أو القراءة المعكوسة.

والسنة التي تحكم حياة البشر من أفراد وجماعات ليست حتمية، فالاطراد لا يعني الحتمية بحيث تلغى إرادة الإنسان واختياره، وتحاصر قدراته ليصبح أسيراً لمجرى التاريخ، عاجزاً عن أية قدرة على التحويل، وإنما هي قدر من أقدار الله: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلُۚ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴾ (الأحزاب:٣٨)، يمكن مدافعتها بأقدار أخرى.

وهذه المداخلة لحركة السنن، أو المدافعة للقدر بقدر، ليتحقق التسخير وتفعَّل الإرادة وتتحقق المسؤولية التي هي في النهاية ثمرة للإرادة والحرية ومن لوازمها، هذه المدافعة أو المداخلة تأتي ثمرة لفهم السنن وسيرورتها، وهذا الفهم وهذه الإحاطة هي التي تمكن من المداخلة.

ولعلنا نقول: إن القدرة على المدافعة والمداخلة وبلوغ الحد الأعلى من إمكانية التسخير إنما يتحقق بالمزيد من فهم السنن، لذلك فإن فهم السياق الحضاري للحضارات الأخرى، هو الذي يمكّن من الإفادة الحضارية، ويمكّن من المدافعة الحضارية وتوجيه الحضارة، أو التمكين من المداخل لكنهها ونسقها وسياقها ومن ثم توجيهها.

الإنسان أساس الحضارة:

نعود إلى القول: بان الإنسان بما منحه الله من التكريم عن سائر الخلق حيث جعله حرًا مختارًا، يبقى في الرؤية الإسلامية هو المسؤول الأول عن الكسب والبناء والنهوض الحضاري، كما انه المسؤول عن التخاذل والتخلف والسقوط الحضاري، لأن المسؤولية فرع الحرية، وحرية الإرادة هي الإنسان في القراءة النهائية لعناصر الحضارة وتفعيلها وتحليلها وتركيبها، فهو مناط التغيير وإحدى وسائله الأساسية، وهو صانع التاريخ وصانع الحضارة ومصنوع بهما، حتى إن معرفة الوحي التي تشكل الإطار المرجعي والعطاء المعصوم الذي يحمي الإرادة من الانحراف، والطاقات من الهدر، والعقل من المجازفات والكهانات والخوارق والخرافات، تعتبر من ثمرات الإرادة، فالإيمان بالوحي هو التزام أو يبدأ التزمًا وينتهي إلزامًا.

وقضية التدين تعتبر أعلى درجات الحرية وأرقى مجالات الاختيار، يقول تعالى: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴾ (الغاشية: ٢٢)، ﴿ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾ (يونس: ٩٩)، ذلك أن محل العقيدة القلب، ولا سلطان لأحد عليه إلا سلطان الدليل والبرهان الذي يقود إلى الاختيار -والاختيار هنا الالتزام عن قناعة وطواعية، والإسلام لغة: انقياد «اختيار» وإذعان- فلن ينفع معه الإكراه، لأن الإكراه قد يصنع قناعًا مزيفًا ولكنه لا يحقق قناعة.

ومن هنا نقول: إن الإنسان أساس الحضارة ومحورها ووسيلتها وهدفها، ولذلك تعظم مسؤوليته ويعظم حسابه عن حمل أمانة الاستخلاف والقيام بأمر العمران، ولقد أكد القرآن الكريم ذلك بخطابه لأكرم جيل وخير قرن، للصحابة الكرام: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، فلا مسؤولية بدون حرية، ولا حرية بدون مسؤولية. وهذه الحرية أو هذه المسؤولية عن العمل تشكل المؤشر الصحيح والهاجس الدائم لفحص العمل واختباره واستبصاره، وتصويب نيته، والعزم عليه قبل تنفيذه، واختبار مدى استقامته بعد حصوله، ومحاولة تجاوزه بالتوبة وجبر الخطأ وإسقاط المسؤولية، في حالة حصول أوفعل سيئة وحدوث تقصير، فالإنسان هو المسؤول الأول.

ولقد أدرك ذلك آدم أبو البشر عليه السلام، عندما وقع بالخطيئة وأكل من الشجرة المحرمة بعدما انحل عزمه وغلبته شهوته، فتاب، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا﴾ (طه: ١١٥).. وعلى الرغم من أن الشيطان هو الذي تولى توهين العزم وإثارة وتحريف وتحريك غريزة النزوع إلى الخلود، وازل آدم وزوجه فاقدما على الخطأ، اعترفا بأن المسؤولية مسؤوليتهما والخطيئة خطيئتهما، على الرغم من بروز دور الشيطان في ذلك، فقالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمۡ تَغۡفِرۡ لَنَا وَتَرۡحَمۡنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ (الأعراف: ٢٣)، فالعمل جاء نتيجة الإرادة، وما ترتب

عليها من المسؤولية التي انتهت بهما إلى الهبوط إلى الأرض.

وكون الإنسان هو وسيلة التغيير الحضاري، وإرادته واختياره هو الأساس والمرتكز في هذا التغيير، فإن ذلك لا يعني التضاد والتصادم بين السنن (أقدار الله) والحرية الإنسانية، فوحي الله هو الذي مكنه من مفاتيح الكون وأرشده إلى سننه وسبله، لأن الله الذي خلق الإنسان حراً مختاراً دون سائر الخلق، وعلمه الأسماء، ومكنه من الأرض واستعمره فيها، ودعاه إلى التفكير في اكتشاف السنن وامتلاك القدرة على تسخيرها -ومن التسخير مدافعة قدر بقدر وسنة بسنة- هو الذي أراد له أن يريد، وأن تكون إرادته في التغيير الحضاري هي أساس التغيير، فالله أراد للإنسان أن يريد، وتصبح إرادته هي الفاعلة في التغيير الحضاري.

بل لعل الأمر أدق وأبعد مدى مما يتصور الإنسان عما منحه الله من طاقات إرادية تكاد تكون مطلقة، عندما جعل حصول التغيير بإرادة الله لا يتحصل ولا يجيء إلا ثمرة لإرادة التغيير عند الإنسان، لذلك فعندما يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١)، نرى أن الضمير في ﴿لَا يُغَيِّرُ﴾ يعود إلى الله سبحانه وتعالى، والواو في قوله تعالى ﴿يُغَيِّرُواْ﴾ يعود إلى البشر، فأية فاعلية إرادية حضارية أكبر من ذلك، وأي تكريم في مواضعات وقوانين البشر يصل إلى مستوى ذلك؟ فهل يمكن بعد ذلك الإلقاء بتبعة التخلف الحضاري على الإسلام والإيمان

بقضاء الله وقدره، بينما هو في حقيقته بسبب الانسلاخ عن الإسلام وانطفاء فاعلية المسلم، الذي تخاذل وبدأ يبحث عن مسوغات لتخلفه، ويجعل ذلك مسؤولية خارجة عن نفسه؟!

من إثبات النص إلى إعماله:

وهنا قضية قد يكون من المناسب استدعاؤها لساحة الاهتمام والتفكير في سبيل للخروج، وهي أننا أضعنا أوقاتًا كثيرة وطاقات كبيرة في الحديث عن الأصالة، والتراث، والإمكان الحضاري، ومنهج النقل الذي تفردت به الأمة المسلمة لحماية معرفة الوحي في الكتاب والسنة، حتى أطلق علينا بحق أمة الإسناد، إضافة إلى الزهو والفخر بالتجربة الحضارية التاريخية وامتلاك المعيار والأنموذج المشهود له من المعصوم في خير القرون، إلى درجة يمكن أن نقول معها: إن هذا الإمكان هو الذي حمى الأمة من الذوبان، وأكسبها المنعة الحضارية والوقوف في وجه الغزو الثقافي والذوبان.. .إلخ، إلا أن هذا الإمكان الحضاري المفترض له أن يؤهل للوثبة النوعية والإقلاع من جديد، تحوّل على يد مسلم اليوم المتخاذل والمتخلف إلى معوق ومانع حضاري.

ولعلنا نقول: إن هذا الإمكان تحول ليصبح صفعة حضارية، وعلى الأخص عندما تنعكس عقلية التخلف على تفسيره وكيفية التعامل معه، والوقوف عند الاشتغال بالوسائل، وغياب المقاصد والأهداف، أو بعبارة

اخرى التحول والاقتصار على تحرير النصوص وإثباتها، وتحقيق التراث وتصويب الإسناد، عن إعمال هذه النصوص والمواريث الثقافية في حياتنا وتنزيلها على واقعنا وإجابتها عن مشكلاتنا، وإعادة قراءتها في مناخ جديد ومعطىً عالمي جديد وشروط جديدة.

إن إثبات النص وتحقيق المخطوطات وحفظ التراث على اهميته وجلال قدره إنما يقع في إطار الوسائل، التي سوف تفقد جدواها إذا لم تؤد إلى إعمال النص في واقع الحياة والتقدم به لحل مشكلة الناس، ومنحهم دليل العمل والتعامل.

ونحن هنا لا نريد ان يفهم من كلامنا بخس تلك الأعمال التي تشكل نصف الطريق، ومرتكزات النهوض والاحتفاظ بالإمكان الحضاري حتى يهيئ الله الجيل الذي يفعّله وينزله على واقع الناس ببرامج وخطط تبنىٰ في ضوء الاستطاعات والإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة، وإنما الذي نريد استدعاءه إلى ساحة الاهتمام هو هذا الهاجس والقلق الحضاري، الذي يعيد الفاعلية للمسلم ويعيد المسلم إلى قلب الحضارة ليمارس دوره ورسالته في ضوء معرفة الوحي والميراث الثقافي وأنموذجية خير القرون في الفهم والتطبيق، وإلا اصبحنا كالذي يوبخ نفسه، ويبرهن واقعه المتخلف على عدم صحة دعواه.

فامتلاكنا للنص الإلهي السليم الخالد، لا نرى له إنتاجًا دالاً على

خلوده في حياتنا، وإعجازه العلمي لم ينتج في حياتنا المعاصرة علماً ولا فرع علم إضافي.

والتراث المعجزة، لم يجب عن الكثير من أسئلتنا المعاصرة، وبقي عند حدود الفخر، أو عند عقدة الفخر بالماضي، التي قد تتحول إلى تغطية مركب النقص الذي نعاني منه.

والأحاديث التي بلغنا الأوج في تحرير رواياتها، لم نبذل إلا القليل في تحقيق أهدافها ومقاصدها في الواقع، حتى أصبح النص والتراث والأصالة أشبه بشعارات معلقة على السقوف والجدران والمنابر، وأشبه بتمائم محمولة على العقول بدل الصدور والأعناق، نحاصرها ونبطل جدواها بتخلفنا وعجزنا.

ومدارسنا ومؤسسات التربية عندنا، ليست أحسن حالاً، فهي لا تزال قائمة على النقل والتلقين بدل الاجتهاد والتفكير، ليتحول الجيل القادم إلى نسخ مستقبلية مكررة عن الواقع دون تغيير أو تبديل في الذهنية، بل لعلنا نقول: إن النسخ الأصلية تبقىٰ أوضح من النسخ المكررة عنها.

وجامعاتنا ومعاهدنا العلمية، ما تزال تقوم على الشحن من الكتب والتفريغ على رؤوس الطلبة، الذي هو اليوم أشبه بالشروح والمختصرات التي حفل بها عصر الانحطاط الثقافي، والأكثر حفظاً هو الأعلى علامة..

والرسائل العلمية العليا التي من المفترض لها أن تشكل طلائع ثقافية متقدمة لا تخرج بعمومها في موضوعاتها عن هذه العقلية: الشحن والتفريغ، لكن بأشكال وتقاليد وأسوار أكاديمية مستعارة من (الآخر) في غالب الأحيان، وقد يحاكم الطالب فيها إلى الأشكال والوسائل أكثر مما يحاكَم إلى الأهداف والمقاصد، أو على الأقل وضع الطالب أمام أدواته البحثية من أشكال ووسائل، وهل أعملها فعلاً؟ وماذا أنتجت؟

والأمر بمجموعه، من منبر الجامع إلى ما تحت قبة الجامعة إلى المدارس والمعاهد وحتى رياض الأطفال محكوم بثقافة واحدة، فالكلام يتمحور حول عظمة الإسلام، ومعجزة تراثه، وتعظيم تجربته التاريخية، أو الإمكان الحضاري بشكل عام، دون التفكير ولو بأقدار بسيطة في كيفية رسم خطوة سليمة لاستعادة هذه العظمة، والتعامل مع هذا التراث، وتوظيف هذا الإمكان الحضاري في انتشال واقع الأمة واسترداد دورها.

ولعل هذا، أو هذه العقلية، أو هذا المناخ المتخلف، هو الذي مكن لـ(الآخر) من حياتنا رغم الإمكان الحضاري الذي نمتلكه.

وأي صوت خارج عن هذا الإيقاع يعتبر نشازاً شاذاً، إن لم يمكن إيقافه تُحاصر آثاره وتأثيراته، لذلك تجيء كثير من محاولات التغيير الحضاري والاجتماعي أقرب ما تكون إلى مجازفات ومغامرات غير نضيجة، تمكن

أكثر فأكثر لإيقاع السكون والتخلف، بدل أن تسهم في تغييره.

لذلك نقول: بأن فقه التغيير أو فكر التغيير، والقدرة على تحقيق مقاصد النص وإعماله في واقع الناس، والقدرة على توظيف مخزون التراث للإجابة عن أسئلة الحاضر والمساهمة برؤية المستقبل أو استبصاره، والإفادة من التجربة الحضارية التاريخية، والقدرة على وضع الحاضر في موقعه المناسب من مسيرة التاريخ، ومحاولة الاعتبار بعبرته، أو ما يسمى بكلمة مختصرة: «الفقه الحضاري»، ما يزال غائبًا إلا من بعض الإشارات والإضاءات والبروق والالتماعات التي لا تلبث أن يعقبها الظلام والخبط الأعشى.

أما المسلم المعاصر فهو يعيش في نوع من الانهزام الحضاري، فلا هو قادر على تمثل حضارته وقيمه وتراثه، ذلك أن ارتباطه هو ارتباط انحياز وحماس فقط، ومفاخرة بإنجاز الأجداد تغطيةً لمركب النقص أمام حضارة (الآخر)، كما أسلفنا، ولا هو واجد في الحضارة الغالبة اليوم سعادته بما تمثل من قطيعة مع شخصيته وهويته وتراثه وقيمه، أي لا هو في مستوى إسلامه ولا هو في مستوى عصره، فهو يعيش الغربتين.

ولعلنا نقول: إن من يكن في مستوى إسلامه لا بد أن يكون في مستوى عصره أيضًا، لأن هذا الانشطار المدعى لا يخرج عن أن يكون نظريًا أو مسوغًا لحالات الانطفاء والتخلف.

فك قيود الارتهان الحضاري:

ولا شك أن السباق الحضاري والحوار الحضاري يؤدي إلى النمو والارتقاء واكتساب قدرات إضافية للقيام بالتسخير وأداء مهمة العمران البشري، كما يؤدي إلى اكتشاف الكثير من السنن التي تحكم الحياة والأحياء وتمكّن من مغالبة قدر بقدر أو سنة بسنة.

ولا بد من الاعتراف هنا أن السبق الحضاري يشكل نوعًا ولونًا من ألوان الارتهان الثقافي، ويقود إلى التفكير ضمن أطر مسبقة لحضارة الغالب، مقارنة ومقاربة ومواجهة وحوارًا وغير ذلك من ملامح هذا الارتهان على مستويات الاقتصاد إنتاجًا واستهلاكًا، والسياسة، والثقافة، والتربية، والتعليم، حيث لا يمكن تجاهل وتغييب سطوة (الآخر) بسبب سبقه وغلبته، تلك الغلبة التي تعرض قيم الأمة المعطّلة لامتحان وتحد رهيب، وتدعو إلى البحث عن سر ذلك: هل العطالة والانطفاء في الأمة بسبب عجزها عن التعامل مع قيمها، أو هو في ذات القيم؟

إن هذا التحدي الحضاري أدى إلى شكل من الاختلاط في الألوان والعجز عن التمييز بين القيمة والذات، كما أدى إلى قدر أكبر من الضياع والضلال كرّس تخلف الأمة وعجزها، لتوهُّم كثير من مفكريها ان سبب التخلف جاء نتيجة للاستمساك بالإسلام وليس ثمرة للانسلاخ منه، ولا ندري لماذا لا تدعو هذه الرحلة الطويلة من الانسلاخ التي انتهت إلى الضياع لإعادة فحصها واختبارها والحكم عليها بشجاعة!!

ويزداد الارتهان الثقافي والحضاري أكثر فأكثر اليوم، حيث أصبح ذراع الحضارة ممتداً إلى البيوت والأسواق والميادين العسكرية، وعقلها وفلسفتها يشكل المناخ السائد والمؤثر للتربية والتعليم والإعلام والأدب والثقافة والسياسة، وأدواتها ومناهجها المعرفية تكاد تصبح متفردة في عالم التربية والثقافة.

والأمر الذي يمكّن لذلك هو التوجه صوب العولمة، والحضور في كل المواقع للأنماط الحضارية الواحدة في محاولة لتنميط الحياة وفق الأنموذج الغالب.

وتأتي سطوة الحضارة وقدراتها أو إمكانها من توجهها صوب العالمية أيضاً، لأن هذا التوجه يحاول أن يحتوي جميع الخبرات العالمية ويجذبها ويمتصها من مواقعها لتصبح دماءً متجددة وجديدة تضخ باستمرار في شرايين الحضارة المعاصرة، إضافة إلى أن هذه الحضارة بتوجهها صوب العالمية تحاول السيطرة الجغرافية على أماكن بزوغ الحضارات وأفولها واستيعاب الهجرات الحضارية واحتواء دوراتها.

فمختبرات العالم جميعه يراد لها أن توظف لخدمتها.. وطاقات العالم أيضًا تحت قبضتها، وأسواقه، وخدماته، وجامعاته، وأرضه، وسماؤه، وطرائق تدينه أيضًا، لا تخرج عن سيطرة المدى الإعلامي للحضارة المتحكمة.

محاولة الاحتواء الحضاري:

ونستطيع القول: إن الحضارة المعاصرة لم تعد صناعة أمة واحدة، وجغرافية واحدة، أو خبرة واحدة، وإنما هي خلاصة لخبرات عالمية تتراكم وتتحكم فيها الحضارة المعاصرة، وكلما تقدمت في العالمية كلما كانت الأقدر على البقاء والاستحواذ والاحتواء لحركة الحضارة، فهي تشبه من بعض الوجوه وإلى حد بعيد سحابة هارون الرشيد رحمه الله، أينما تحركت ستمطر على أرضه، وينعم بخيراتها.

لذلك فليس من المستغرب أن تتداخل فيها الدورات الحضارية الثلاث، وتتجاور في وقت واحد، وليس من المستغرب أيضًا أن تتقوى بغيرها، وأن تكتشف أمراضها، وتحاول أن تداوي نفسها بنفسها.. والدراسات والإحصاءات كثيرة حول أمراض الحضارة وأزماتها وسبل العلاج والإنذار بسوء العواقب من قبل أهلها، والكثير من الذين ينتظرون سقوط الحضارة اليوم وينظرون في أزماتها إنما يعيشون على إحصاءات أصحابها وإنذارات أصحابها، فالحضارة المعاصرة اليوم تداوي نفسها بنفسها، لذلك سوف تطول حقبتها، لأنها تستفيد من الطاقة، والخبرة، والعلاج، وتستوردها وتستحوذ عليها من كل الدنيا.

ومن هنا نقول: إن عصر العولمة هذا يقضي بأن تكون لكل أمة موقع في الحضارة العالمية، قد يتسع وقد يضيق، ولكل أمة نصيب منها أيضًا، سواء

في ذلك الإنتاج الحضاري، أو الاستهلاك لمنتجات الحضارة على حدٍ سواء.

لذلك فمحاولات الرفض والإدانة والانسحاب لم تعد مجدية، لأنه لا يمكن أن توجد جزر معزولة عن سطوة الحضارة يأوي إليها الهاربون في عالم الغد، وإنما التقلب بين جنباتها.

فلا مناص للمسلم من عملية استيعاب الحضارة أو التفكير بكيفية التعامل معها، من خلال المرجعية الشرعية والقيم الثابتة في الكتاب والسنة، وتحديد الموقع بدقة من هذا العطاء الحضاري الواسع، وما يمكن للأمة أن تقدمه بحيث يشكل إضافة مفقودة في الحضارة المعاصرة، أو على الأقل يشكل غيابها الكثير من المعاناة والأزمات.. فأي تفكير بمنازلة الحضارة أو مسابقتها في المجال التقني أو المادي يمكن أن يكون لونًا من الانتحار وضياع الأوقات والطاقات، لأن السبق الحضاري قطع مسافات من الصعب طيها بسهولة، والتحكم الحضاري للغالب يستحوذ على كل شيء، ولا يسمح بأية محاولة خارجة على إيقاعه إلى أن يشاء الله.

إن هذه العولمة، بكل المنتجات الإعلامية والثقافية التي تمهد لها وتصنعها وتؤهل العالم لقبولها، تشكل لنا حلاً -نحن المسلمين- يمنحنا التقدم بما عندنا للعالم بقدر ما تشكل لنا إشكالية إذا نحن انكفأنا ولم ندرك موقعنا منها بدقة ونوع العطاء الذي يشكل اليوم حاجة عالمية على مستوى الفرد والجماعة، فالنبوءات التي ورثناها وانتهت إلى النبوة الخاتمة

تاريخيًا لم تأت لمسابقة الحضارات القائمة بكسبها المادي في إعمار الأرض ونحت بيوت أقوى أو بناء أهرامات أعلى وأمكن، أو بتكديس الثروات، أو بالتأله على عباد الله والاستكبار في الأرض.

وإنما جاءت لتعيد الحضارات إلى عقلها ورشدها، وتقضي على الظلم، وتشيع العدل، وتستعيد إنسانية الإنسان، وتخلصه من الاستكبار والشقاء.. جاءت لتعدل مسار الحضارة وتضبط حركتها بأهداف خيرة وتوازن سليم.. جاءت لتربط العلم بأهدافه الخيرة، وتزيح فوارق اللون والجنس والقوم، وتزيل كل أسباب التعصب والتمييز والعلو في الأرض، وتحقق المساواة، وتعتبر أن ميزان الكرامة هو كسبي ومن صنع الإنسان.

وبذلك نقول: إن الحضارة الإسلامية مؤهلة اليوم لإنقاذ الحضارة وإنقاذ إنسانها، وهذا لن يتأتى بالادعاء، وإنما باستيعاب الحضارة والتخصص بشعبها المعرفية، لتوجيه مسارها من الداخل صوب غايات خيرة.

والذي يمكّن من هذا الدور أن العرب والمسلمين يشكلون حيزًا كبيرًا في جوف الحضارة المعاصرة، وسوقًا كبيرًا لاستهلاك منتجاتها، سواء في ذلك السواعد، أو الأدمغة، أو مخزن الطاقات التي تدير عجلتها، إضافة إلى الوجود الإسلامي المنتشر والمستقر في المواقع جميعًا، وما يمتلكه من القيم الإسلامية التي لم تعبث فيها أيدي البشر، ولا تخص فئة أو طائفة أو قومًا أو منطقة جغرافية، المدعمة بالتطبيق الأنموذج على يد النبوة، وعطاء التجربة التاريخية الحضارية، ودعوة

الحضارة الإسلامية إلى العالمية منذ خطواتها الأولى .

ولعل من البشائر ظهور محاولات جادة وإسهامات متقدمة في تاسيس منهج لفهم الحضارة الأوروبية المعاصرة، بأبعادها الفلسفية وتاريخها الثقافي، ومنظومتها المعرفية، وإنتاجها المادي الذي جاء ثمرة لذلك كله، حيث تشتد الحاجة إلى هذا الفهم وامتلاك هذه الأدوات البحثية اليوم اكثر من أي وقت مضى، لما تشكل هذه الحضارة من حضور في كل موقع، ونكاد نقول: في كل بيت بشكل او بآخر، لتفرض انماطها الاجتماعية والسياسية والإعلامية والمعرفية، وتغرق الأسواق بإنتاجها المادي، وترتهن الناس بسبقها الحضاري، وتحاول من خلال دعوتها إلى العالمية احتياز العالم بخبراته وطاقاته وثقافاته، ومحاولة اكتشاف أمراضها ومداواة نفسها بنفسها، مما جعل التداول الحضاري والدوران الحضاري يتم في داخل دائرة الحضارة نفسها وعلى محورها.

ولا سبيل أمام المسلم للقيام برسالته في إلحاق الرحمة بالعالمين إلا بفهم هذه الحضارة، وتحديد موقعه منها، والتفكير في كيفية التعامل معها، ومن ثم حسن توظيفها وتوجيهها لما فيه خيرها، من خلال حوار حضاري تتحقق فيه أولى مستلزماته، من فهم (الآخر) واستيعاب حضارته وثقافته، وفهم إمكانيات الذات، ومدى ما تستطيع أن تقدمه وفق رؤية استراتيجبة مدروسة، لان الانفصال عن الحضارة المعاصرة اليوم يعني الخروج من الحياة.

٣٧٥٣/١٩

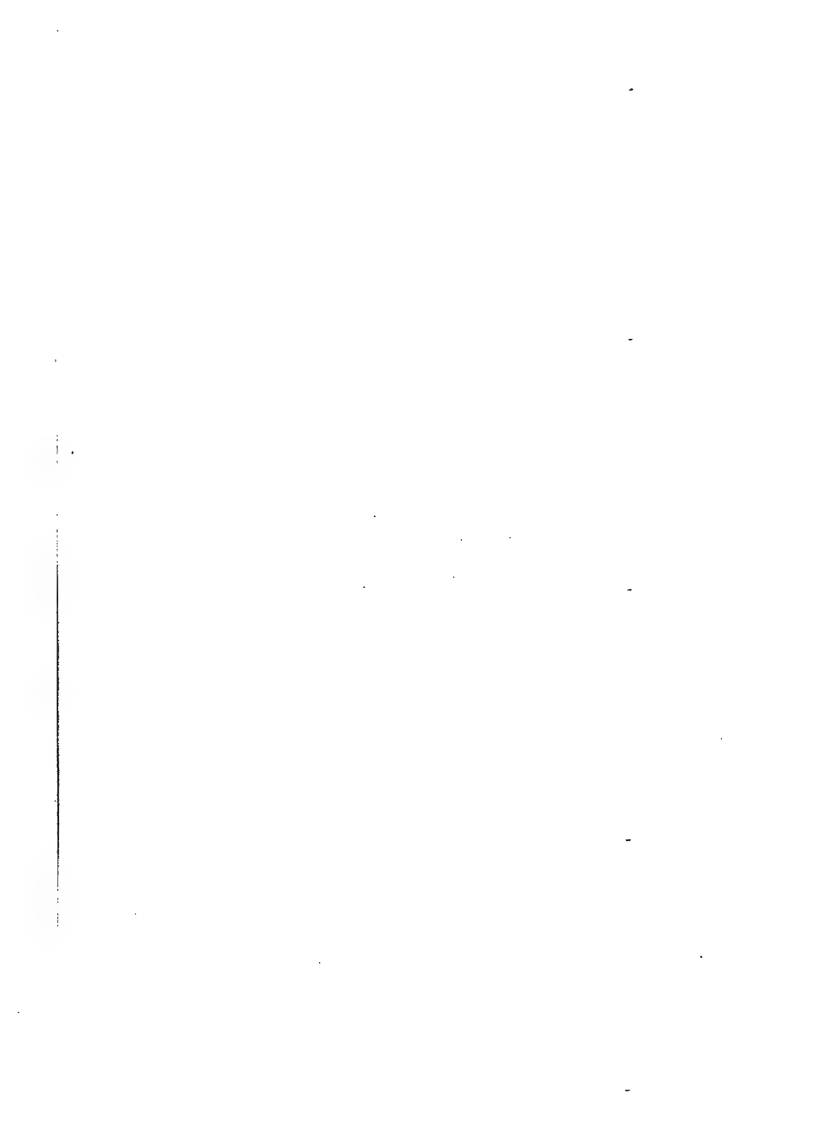
والمؤسف أن المسلمين المعاصرين على الرغم مما يتوفر لهم من القيم السماوية الثابتة الخالدة والتجربة التاريخية الحضارية، ما يزالون يفتقرون إلى بلورة نظرية حضارية تعتمد المنهج السنني الذي أكد عليه القرآن والسنة، وأتى على ذكر الكثير من التطبيقات من حياة الأمم السابقة، وأكد على أن الدولة والحضارة العادلة مستمرة ولو كانت كافرة، وأن الدولة الظالمة آيلة للسقوط ولو ادعت الإيمان، لأنها تُلْبِس إيمانها بظلم فتفتقد الأمن والاستقرار والاستمرار.

ويمكن أن نقول: بأن الدراسات في هذا المجال ما تزال ضنينة أو غير نضيجة على الأقل، حيث ما تزال الكثير من الدراسات تراوح عند عتبة ابن خلدون رحمه الله من القرن السابع الهجري دون أي إضافة تذكر. ولعل في ظاهرة «مالك بن نبي» رحمه الله، الذي خبر الحضارة الغربية من داخلها وأحاط بأبعادها، ما يعتبر أنموذجًا ويشكل شهادة حضارية أمينة، تشكل إحدى حواس العقل المسلم الغائبة، لأنه يعتبر شاهد هذه الحضارة المعاصرة بحق، على الرغم مما يجري عليه من الخطأ والصواب شأن كل أبناء آدم.

والأمل كبير أن تحقق المحاولات المعاصرة في هذا المجال نقلة مهمة في الذهنية الإسلامية، فتتحول من التقليد إلى التفكير، ومن الاقتصار على حفظ النصوص إلى كيفية إعمالها في الحياة، وتنزيلها على الواقع، وإخراج الناس بها من الظلمات إلى النور.. والله المستعان.

من مرتكزات الشهود

١ - العربية .. أداة تعبير الشهود



أنزل الله القرآن، كتاب الرسالة الخاتمة، بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥)، وجعله قرآنًا عربيًا غير ذي عوج، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر: ٢٧-٢٨)، فكانت سلامة النص من العوج في الدلالة والالتواء في المعنى من خصائص حفظ البيان، ومن لوازم حفظ نص القرآن الكريم.

وكون القرآن إنما أنزل بلسان عربي مبين يعني، فيما يعني، أنه يُفهم من خلال معهود العرب في الخطاب وإبانتهم، وتحدد معانيه من خلال دلالات الألفاظ التي تعاهد عليها العرب في استعمالاتهم، أو من خلال مفهوم العرب لدلالات الألفاظ، لذلك قال ابن تيمية رحمه الله، وقد عاش أعتى فترات الاجتياح العسكري والثقافي واللغوي للعالم الإسلامي: «... اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب

والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

ومصطلح «المبين» مشتمل على الإبانة والبيان.. والبيان يعني، فيما يعني، الظهور والوضوح وعدم اللبس والخفاء والغموض.. كما تعني الإبانة أيضًا ما تمتلكه العربية، لغة القرآن، من الغنى والخصوبة -إلى جانب الوضوح في الدلالة – التي تمنحها القدرة على التعبير والإفصاح عن كل ما يخامر العقل وتزخر به النفس البشرية من المعاني والأحاسيس، حتى المتقاربة والمتجاورة والمتشابهة منها، ذلك أن كثرة المفردات وخصوبة المترادفات دليل على قدرة اللغة على التعبير عن كل ما يعتلج في النفس من المعاني، وعدم المعاناة من الاحتباس والعجز عن البيان عن أية حالة نفسية أو شعورية.

ولعلنا نقول هنا : إن قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ (الأنعام:١٢٤) يتضمن فيما يتضمن بعدًا لغويًا، إضافة إلى الأبعاد والمعاني الكثيرة والكبيرة التي يتضمنها.. ذلك أن اختيار العربية لتكون لغة التنزيل أو لسان التنزيل، ووسيلة المواصلات، وأداة الاتصال لمعاني الوحي الخالد، المجرد عن حدود الزمان والمكان، المؤهل لخطاب الإنسان في كل زمان ومكان، والتعامل معه، واستيعاب مشكلاته مهما تعقد منها واستجد، دليل على الإمكان الهائل الذي تتمتع به العربية، والذي أثبتته التجربة

الحضارية التاريخية للرسالة الإسلامية، سواءً في مجال الإبانة عما تمور به الساحة الفكرية مهما أبدعت في شعب المعرفة والعلوم، أو في مجال البيان والوضوح للمعاني والدلالات من خلال معهود العرب في الخطاب.

وهذا البعد النظري والشرعي، إلى جانب التجربة الميدانية في التعبير والإبانة عن كل أحوال الأمة وحالاتها، دليل على عبقرية اللغة العربية، التي أهَّلتها لتكون لغة التنزيل الخالد، والتي وسعت النبوات التاريخية وتأهلت للخاتمية.

وليس هذا من حيث المفردات والدلالات فقط، وإنما ذلك أيضًا في أن اللغة العربية تعاملت مع السلم الصوتي بكل مفاصله، ومخارج حروفه وأصواته، فأكسبت الناطق بها مرونة تمكنه من النطق بكل الحروف في اللغات جميعًا، دون استعصاء أو احتباس، وهذا يشكل إمكانية لأقصى درجات البيان وأدقها، إضافة إلى ما تمتلكه من ارتباطٍ للأصوات بالمعاني من الناحية الحسية أيضًا، بما يدرس ويعرف في مجاله من بحوث فقه اللغة.

لغة الحضارة الإنسانية:

وقد يكون من المفيد أن نذكِّر هنا بأن صفة المعيارية والهيمنة والخلود، تعتبر من أخص خصائص القرآن الكريم الذي أنزل بالعربية.. وأن العربية التي اختيرت لغة للخطاب الإلهي الأخير للبشرية، تمتلك من الإمكانات التعبيرية والخصائص اللسانية والصوتية ما يجعلها أهلاً لهذا الاختيار،

ويمنحها الخصائص والصفات التي يحملها النص الإلهي الأخير للبشرية المتطورة حتى قيام الساعة.. فهي أداة تعبير عن المعيارية والخلود والهيمنة والشهود الحضاري الإنساني.

فإلى اي مدى يمكن أن نعتبر اللغة العربية، اللغة المعيارية لسائر اللغات، مثلما أن النص المنزل بها معياراً لسائر النصوص الإلهية؟

وإلى أي مدى يمكن أن نعتبر العربية لغة التعبير عن النص الخالد، الذي يسع التطور البشري الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان، لأن التعامل مع النص وإدراكه وفهمه وتنزيله على جميع المعطيات والإبداعات يتطلب أداة تعبير تمتلك خصائص الخلود؟

وإلى أي مدى يمكن أن تعتبر اللغة العربية لغة تتمتع بخصائص وصفات مفقودة في اللغات الأخرى، وتحمل النص الإلهي المهيمن، المصوِّب، الرقيب للنصوص الإلهية الأخرى، الأمر الذي يمنحها خصوصية الهيمنة اللغوية واللسانية والصوتية؟

إن غنى المفردات، ومساحة المترادفات الضخمة، القادرة على التعبير عن كل إحساس بشري، وتفكير، وإبداع، واستعمال السلم الصوتي من أدناه إلى اقصاه، بحروفها واصوات الحروف، الأمر الذي تعجز عنه اللغات الأخرى، يمنحها بعداً من الهيمنة، ولا أدل على ذلك من أننا نرى اللفظ

الواحد في اللغات الأخرى يُستخدم لأكثر من معنى وحالة شعورية، حيث تتعدد الحالات الشعورية وتقصر الألفاظ التعبيرية.

إضافة إلى أن صاحب اللسان العربي بما يمتلك من مرونة في سلمه الصوتي قادر على النطق بكل الأصوات والحروف، بينما غير العربي اللسان عاجز عن النطق بالكثير من الأصوات المتقاربة المخارج، فهو غالباً ما يعبر عنها بحرف واحد، أو بصوت واحد.

فالعربية هي لغة الحضارة، ومعيارها، وشاهدها، والمهيمن عليها، المصوِّب لمسيرتها الفكرية والتعبيرية.. ويتأكد هذا جميعه إذا أدركنا العلاقة الجدلية بين التفكير والتعبير، بين الإبداع والتعبير، بين المعاني والمباني، وحتى بين الأصوات والمعاني، ذلك أن الأصوات تحمل في أدائها دلالات المعنى.. إضافة إلى أن امتلاك القدرة على نقل المعاني وتجسيدها بصور حسية وحروف لغوية أو رسوم لغوية، تعتبر من أرقى أنواع الفن والإبداع والسعة والمرونة.

لذلك كان مصطلح الأعجمية، أو العجمة، يطلق على غير العربية، لعجزها وعدم قدرتها عن الإفصاح والإبانة عن جميع الأحاسيس البشرية بنفس هذه الرشاقة والاختزال في الألفاظ، حتى لنرى أن بيان مدلول لفظه بالعربية قد يحتاج إلى جملة في غيرها لبيان المراد.. كما أُطلق مصطلح العجماوات على المخلوقات التي لا تستطيع النطق والإبانة والإفصاح.

٣٧٦١/١٩

من شروط استقامة التفكير:

ولعله من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن مصطلح ﴿مُّبِينٌ﴾ في النص القرآني، النص السماوي للرسالة الخاتمة، بما يعنيه من البيان والوضوح في المعنى وعدم اللبس، يعتبر من شروط استقامة التفكير وبناء التدين الصحيح وسبيل الأمة لاستئناف دورها في الشهود الحضاري وإلحاق الرحمة بالعالمين.. كما يمكن أن يعتبر الركيزة الأساس لإزالة أي التباس أو تلبس بين نصوص الدين المعصومة والمطلقة، المجردة عن حدود الزمان والمكان، وبين نماذج وأشكال التدين والتعامل مع هذه النصوص، وما يجري فيها وعليها من الغبش، وما يمكن أن ينتابها من البدع، والسقوط والنهوض، والزيادة والنقصان، والخطأ والصواب، والنسبية، وما يعتريها من ظروف الزمان والمكان.

ذلك أن التلبس بين نصوص الدين وأشكال التدين (بين القيمة والذات) حال دون الكثير من عمليات النقد والتقويم والمراجعة والاجتهاد، وأشاع جواً من الإرهاب والمطاردة لكل محاولة للإصلاح وتحديد موطن الخلل، وأقام ألوانًا من الكهانات الدينية التي حاولت أن تكتسب عصمتها من عصمة النصوص الدينية، وتدعي أن أي نقد أو تقويم أو مراجعة لتلك الصور من التدين وتقويمها بقيم الكتاب والسنة المعصومة تعني الانتقاص من الدين نفسه، الأمر الذي وطّن الأمراض والعلل، وأدى إلى الاستنقاع وعدم التجديد والاجتهاد، كما أدى إلى المجازفة، في أحيان كثيرة، إلى

نقد القيم المعصومة والخروج عليها، ظنًا بأن صورة التدين والتي قد تكون مغشوشة أحيانًا هي حقيقة الدين المعصوم.

ولقد نتج عن التباس القيمة (بالذات) الاستمرار -في أدبيات وطروحات العاملين للإسلام- في الكلام عن عظمة الإسلام، وصوابية الإسلام، وخلود الإسلام، وتميز الإسلام عن سائر النظم والقوانين الوضعية، وثبوت النصوص الدينية وعصمتها، ومناهج نقلها ووثائقيتها، وتمحور الدراسات في الجامعات والمعاهد والمؤسسات حول إثبات النص وتحقيقه، حتى لم يعد ذلك مقتصراً على نصوص الكتاب والسنة وإنما تجاوزها إلى الاجتهادات البشرية، دون التوقف والالتفات بالأقدار المطلوبة إلى كيفيات إعمال النص ووسائل تنزيله على الواقع البشري، في ضوء الاستطاعات المتوفرة، وما تقتضيه من الأحكام، ودون الكلام عن واقع أمة الإسلام أو المسلمين وما يعانون من مشكلات، ودراسة أسباب تخلفهم وعجزهم وعدم تفاعلهم مع قيم الإسلام.

لقد استغرقنا الكلام عن عظمة الإسلام، التي باتت من البدهيات التي لا زيادة فيها لمستزيد، كما استغرقنا الكلام عن صحة النص وثبوته وخلوده ودقة وموضوعية مناهج نقله، عن موقع الفعل الحقيقي: لماذا لم ينجح هذا الإسلام العظيم الخالد في جعل المسلمين في مستوى إسلامهم وعصرهم؟ ولماذا لم نفكر بالأقدار المطلوبة بكيفية إعمال هذه النصوص الموثوقة المتواترة الصحيحة؟ وما قيمة الصحة والوثائقية والخلود

العملية إذا لم تُحدث أثرًا تغييريًا في حياة الناس؟ ولماذا التبست (الذات) بالقيم، وحاولت (الذات) أن تحرس نفسها وأخطاءها بعصمة القيم، وأصبح الكلام عن (الذات) ونقدها وكأنه كلام عن القيم ونقدها؟!

صور من التخلف الديني، وحالات مرضية، ونوع من التدين المغشوش، وبروز للكهانات الدينية، التي تحاول توظيف الإسلام وقيمه للتستر على أخطائها ومطاردة خصومها.

حراسة النص .. ضمان استمرارية الإمكان:

وهنا لابد من الاستدراك مباشرة بالقول: صحيح بأن الجهود العلمية والفكرية تركزت أكثر ما تركزت حول التدليل على صحة النص وإثباته ووثائقيته ومناهج نقله، وأن الغاية النهائية المقصودة لهذا العمل هي إعمال النص في حياة الناس، لأن تلك الجهود إنما تقع في إطار الوسائل، وسوف تتراجع قيمتها العملية إن بقيت دون إعمالها في واقع الناس؛ لكن صحيح أيضًا أن الاستمرار في حراسة النص الديني وضمان سلامته واستمراره يضمن استمرار الإمكان الحضاري للأمة، ويبقي على مقومات النهوض، وأن هذه الأمة مهما أصابها من العلل في التدين تبقى -بهذا النص- قدرتُها على النهوض والتجاوز متوفرة في كل حين.. كما أن هذا النص يشكل من بعض الوجوه الحصن الثقافي، والترسانة الفكرية المانعة التي تحول دون ذوبان الأمة في حالات الضعف والهزيمة، ويشكل القوة

الدافعة وأدوات المجاهدة في فترات النهوض والإنجاز والتألق الحضاري.

وتبقى الإشكالية الأساس أن وجود الإمكان الحضاري ومحاولات الاحتفاظ به لا يعني وجود حضارة، بل لابد أن يتجلى هذا الإمكان في إنتاج متعدد المناحي والجوانب، بحيث تنتهي حالة التخاذل والعجز عن التعامل مع هذا الإمكان.

ولعل هذه الحقيقة -حماية النص وضمان صحته واستمرارها- لم تغب منذ الخطوات الأولى للنبوة عن ذهن رسولها الخاتم ﷺ، حيث اتخذ من اليوم الأول كُتَّابًا للوحي، وحُفاظًا له، ونهى عن كتابة أي شيء غير القرآن، وقال: **«لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»** (أخرجه مسلم)، حتى لا يختلط النص القرآني بكلام البشر.. وحتى كلام الرسول ﷺ الذي نيط به البيان، ناله النهي النبوي رغم ما اختص به من العصمة، وبذلك نُقِلَ القرآن كتابة ومشافهة، وكانت الصلوات والمحاريب مجالات لتلاوته وحفظه وتصويب أدائه، وكان التنزيل على الواقع وتجسده في حياة الناس مجالاً آخر لحفظه من خلال حركة المجتمع، وكان الوحي يعيد المراجعة والمدارسة لما نزل سنويًا في شهر رمضان.

وقد لا يتسع المجال هنا للحديث عن الجهود التي بذلها الصحابة رضوان الله عليهم في كتابة الوحي وحفظه وجمعه في عهد سيدنا أبي بكر رضي الله عنه، عندما استحر القتل بقراء القرآن في موقعة اليمامة، وفزع سيدنا عمر رضي الله عنه أن يضيع القرآن وتنتقص آياته،

وما كان من اعتماد المصحف الإمام، مصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه، ونسخه إلى الأمصار، والجهود الشفوية والتدوينية التي بذلت في الجمع والنسخ، ومن ثم كيف استمر النص القرآني محوراً لكل الدراسات اللغوية، والشرعية، والإنسانية، والمعرفية، واللسانية الصوتية، وحتى الإبداعات الفنية، حيث كان النص القرآني ملهم الفنانين والخطاطين لأنواع من الخطوط والنماذج، واستخراج واستيفاء جميع الطاقات الغنية بمرونتها وخفتها وتوازنها وجماليتها ورحابتها، فكان النص القرآني محل انطلاقة فنية يغترف منها الفنان المسلم ومايزال.

والحقيقة التي لامجال لإنكارها أو التنكر لها، أن النص القرآني استمر وامتد بأعلى وأوثق مناهج النقل وهو منهج التواتر الذي يفيد علم اليقين.. امتد واستمر رسمًا وصوتًا وشكلاً ومضمونًا، حيث لا يزال الرسم العثماني هو المعتمد، على الرغم من الكثير من المحاولات لإخضاع النص القرآني لقواعد الطباعة والإملاء الحديث.

كما أن الصوت القرآني أو طريقة التلاوة والأداء، مايزال هو هو كما أُنزل، محروسًا ومنقولاً من جيل إلى جيل، ومتوارثًا اجتماعيًا، في الأسرة والمسجد والمدرسة والإذاعة والتلفزة ومراكز تحفيظ القرآن والزوايا والتكايا والكتاتيب.. ومايزال علم التلاوة والتجويد يهتم بمخارج الحروف، ويعدلها ويصوب النطق، حماية للصوت القرآني واستمرارًا له،

إضافة إلى علم القراءات الذي يبحث في كل الاحتمالات الصوتية ويبين الشاذ من المعتمد منها، والمتواتر من غيره.

يضاف إلى ذلك ما نشأ حول النص القرآني من دراسات في الإعجاز والبلاغة والحقيقة والمجاز، وعلم النحو والصرف والمعاجم التي تبين دلالات الألفاظ في معهود العرب من الخطاب، إلى درجة يمكن أن نؤكد القول فيها: بأن النص القرآني (الديني) امتد واستمر بمناهج نقل علمية شكلاً ومضموناً، ومايزال، وكان ذلك تحقيقاً عملياً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر:٩)..

ولا غرو في ذلك، فمن الناحية العقلية والشرعية تعتبر سلامة النص وسلامة أداة توصيله وفهمه من لوازم الخاتمية، حيث لا يتصور عقلاً ولا شرعاً أن يُخاطب الناس ويُكلفوا بنصوص منحولة وغير سليمة وغير مبينة، ومن ثم يحاسبون على مدى استجابتهم لها!

من صور الإلحاد بالنص:

ولعلنا نقول: إن مشكلة النص الديني تاريخياً، كانت في العدوان عليه، ومحاولة تحريفه وتأويله وانتحاله، الأمر الذي انتهى إلى خيانة المواثيق والعهود، والتحلل من الالتزامات، والتفلت من الواجبات، وتحويل النص، ليلحق بالإنسان ويسير وراءه، بحيث تصبح مهمته تبرير السلوك، بدل أن يكون النص هادياً ورائداً في المقدمة، موضحاً معالم الطريق، ومقوماً لسلوك الإنسان.

- **تعبيد النص للهوى:**

ومن هنا ندرك بعض أبعاد قول الرسول ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به**»، ذلك أن الإشكالية اليوم، في المحاولات المستمرة لأن يكون ما جاء به الرسول ﷺ -أو النص الديني- تبعًا لأهواء الناس.

والآيات القرآنية، التي تحذر من مثل هذه العلل، التي وقع فيها أصحاب الأديان السابقة كثيرة.. والشواهد والأمثلة على العبث بالنص الديني، وإقامة الكهانات الدينية، والتباس النصوص الدينية بأقوال الناس كثيرة جداً أيضًا، لدرجة أصبح معها من الصعوبة بمكان تمييز النص الديني من كلام الناس، أو بتعبير آخر التمييز بين نص الشارع وقول الشارح.

وإضافة إلى هذا التحذير مما وقعت به الأمم السابقة من علل التدين والعبث بنصوص الدين، واحتمال وقوع ذلك كحالة بشرية ممكنة عند هبوط أقدار التدين وغلبة الهوى والضعف البشري، استنفر نبي الرسالة الخاتمة العلماء العدول في كل جيل لحماية مدلولات النص القرآني من العبث، فقال ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**» (أخرجه البيهقي وصححه الإمام أحمد والعلائي).

كما دعا إلى التجديد وإعادة التقويم والمعايرة، واعتبر ذلك تكليفًا ممتدًا بالأمة فقال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**» (أخرجه أبو داود في الملاحم).

فالتجديد هو في ابسط مدلولاته عودة إلى الينابيع الأولى في الكتاب والسنة، وإزالة ما علق بها من نوابت السوء، بسبب الهوى والضعف البشري والفهوم المعوجة والتدين المغشوش، وعودة إلى مدلولات هذه النصوص من خلال فهم خير القرون المشهود لها من الوحي نفسه.

ولئن قلنا: بأن محاولات التحريف بالتلاعب بالألفاظ، زيادة ونقصانًا، قد ولى زمانها، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها، فإن التحريف عن طريق التأويل، وهو الخروج بالمعنى عما وضع له اللفظ لتطويع النص لرغبات وأهواء الإنسان، حالة مستمرة ودائمة وملازمة لحالات البشر. لذلك كانت الحراسة المطلوبة للنص شكلاً ومعنىً، وكان لابد من مرجعية لغوية، تُعايَر بها المعاني، وتُشكّل أدوات توصيل لها.

- العبث بأدوات التوصيل:

فقضية اللغة ودلالاتها، والعبث بأدوات التوصيل، تعتبر من أخطر الأشياء التي تهدد دلالات النص الديني.

وبالإمكان القول: بأنه عند العجز عن العبث المباشر بالنص الديني، وتحقيق الإصابة له، لما يمكن أن يحيط بذلك من الاستفزاز والتحدي والمواجهة، يكون التحول من العبث بالنص إلى العبث بأداة توصيله.. ومن هنا توجهت كل السهام إلى وسيلة الاتصال والمواصلة، اللغة العربية ومعهود العرب في الخطاب، بمختلف الأسلحة المسمومة، وأخذت عملية

الإلحاد بآيات الله صوراً متعددة ومستمرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ ... ﴾ (فصلت: ٤٠)، ولعل من أخطرها الدعوة إلى العامية، بكل لهجاتها وغرائبها بشكل عام، وعلى مستوى البلد الواحد، بادعاء أنها لغة محكية ومستخدمة، ولغة تعبير، وقبل ذلك كله لغة تفكير، بينما الفصحى لاتخرج عن كونها لغة كتابة، ولا يمكن أن يستمر هذا الازدواج اللغوي!

– إشاعة العامية:

وجرت محاولات عديدة لوضع العامية موضع التطبيق في إشاعة الاستعمال والتأليف من مثل كتاب: «قواعد اللهجة اللبنانية السورية» لرفائيل نخلة، وهو كتاب موضوع بالفرنسية، والنصوص العربية منسوخة بالحرف اللاتيني.. وكتاب: «التحفة العامية في قصة فينانوس» لشكري الخوري، بلغة لبنانية عامية.. وكتاب: «معجم الألفاظ العامية» لأنيس فريحة.. وكتاب سعيد عقل (يارة)، الذي طبع بأحرف الأبجدية اللاتينية، مضافًا إليها رموز وإشارات جديدة، حتى تؤدي أصواتًا ليست في اللغة اللاتينية، وكُتب على غلافه: «أول كتاب لبناني بالحرف اللاتيني»، وانتقص فيه من قواعد النحو والصرف، التي تحمي النص ودلالات الألفاظ بقوله، في مجلة الأبحاث، تحت عنوان: «هذا الصرف وهذا النحو»: «أما لهذا الليل من آخر»، ووصل به الأمر إلى تمني أن يرى عاملاً عسكريًا سياسيًا يفرض اللغة العامية على العرب!

ولقد تضاءل وانحسر أمر سعيد عقل، الذي دعا في كتاباته الأخيرة إلى الاعتماد على لغة بعض الأرياف اللبنانية «في بلدته زحلة، التي حاول اعتماد لهجتها في الكتابة»، حيث نجد فيها لهجات عدة وليس لهجة واحدة، وأصدر مجموعته الشعرية بمقدمة مهد لها في جريدته (لبنان)، التي كانت تصدر كل أربعاء، وقال: إن العربية بالنسبة للبنان لغة غريبة، لأنها قادمة إليه من الخارج، وأنها لم تعد محكية، وتضر بالعقل.

- **محاولة تسييد اللهجات المحلية:**

ولم تقتصر عملية الالتفاف على النص القرآني، وإقامة الحواجز بين أجيال الأمة وكل الإنتاج الفكري والعلمي الذي كان محوره النص القرآني، بالدعوة إلى تسييد العامية كلغة محكية، والبدء بكتابتها وإصدار الكتب والصحف بها، وإقامة الحواجز بينها وبين اللغة العربية كلغة مكتوبة، لغة القرآن والتراث، بل التجاوز أيضًا إلى تسييد اللهجات ضمن العامية الواحدة، والعاميات ضمن الأمة الواحدة، لبعثرة المجتمع، وتقطيع أوصال الأمة الواحدة، كنوع من صور الإلحاد بالنص القرآني ومنتجاته.

- **اعتبار الحرف العربي سبب التخلف:**

لقد تجاوز الأمر العدوان على الفصحى والإلحاد بها، علمًا وأدبًا وثقافة وفنًا، إلى العدوان على الحرف العربي، والكلام عن صعوبته وعقمه وعجزه، بل لقد ذهب بعضهم إلى اعتباره سبب تخلف الأمة، بمعنى أنه خلع عليه تخلفه وعجزه، خاصة وأن التقنيات الحديثة جميعها ارتكزت

على الحرف اللاتيني، وأن هذا الحرف أصبح حرف العلم المتطور، وأن سبيل العلم ومراجعة منتجاته هو الحرف اللاتيني، وبذلك قامت محاولات ولاتزال لاستبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي في معظم مناطق الشعوب الإسلامية، من تركيا إلى جنوب شرق آسيا، إلى آسيا الوسطى، إلى القارة الهندية.

وبذلك استطاعت المحاولات إلى حد بعيد قطع الأجيال الجديدة عن تاريخها السياسي وتراثها الثقافي وعطائها العلمي وثرواتها التشريعية، وأقامت الحواجز بينها وبين النص القرآني ومنتجاته العلمية والفكرية.. ولولا بعض الحصون الفكرية والثقافية، بعد حفظ الله سبحانه وتعالى، التي احتضنت النص القرآني من مثل المراكز والمعاهد والمساجد والمدارس الأهلية والخاصة، لأصبح أثرًا بعد عين.

وهكذا استمرت المحاولات المتنوعة لقطع طرق المواصلات بين الأمة وعقلها وذاكرتها وعقيدتها، وإحداث فراغ لاستدعاء (الآخر) والاستلحاق به.. فالقضية لم تقتصر على الإلحاد بالنص الديني وآيات الله، وإنما امتد الإلحاد كذلك إلى التراث العلمي والثقافي والحضاري لهذه الأمة، الذي أُنتج بفعل وفاعلية النص الديني.

وبالإمكان القول هنا: إن هذه المحاولات، وهذه الإصابات، إنما حققت بعض أهدافها بسببٍ ذاتي، وهو العجز والتخلف والتخاذل الذي لحق بالأمة المسلمة، والاكتفاء بالاشتغال بعلوم اللغة والكلام على عبقريتها عن

تطوير آلية تعلمها وتسهيل توصيلها، والإفادة من التقنيات الحديثة لتوصيلها إلى الأجيال، وتعليمها لغير الناطقين بها، أو على الأقل الاحتفاظ بها بشكل مكين عند الناطقين بها، ذلك أن محاولات استبدال الحرف اللاتيني بالعربي، وإشاعة اللهجات المحكية، ومحاولات إحياء موات اللغات الإقليمية المنقرضة، قد حققت بعض النجاح الموقوت، إلا أنها في نهاية المطاف شكلت محاولات مستفزة ومتحدية ومكشوفة الأهداف، ساهمت -عن غير قصد منها- في تنبيه بعض الغافلين، ولم تبق لها إلا القيمة التاريخية، إن صح أن لها قيمة تاريخية.

العامية ثمرة للأمية:

ولعل الوعي المتزايد في الإقبال على القرآن -حفظًا وتلاوة- ومائدته الفكرية والثقافية، يتسع يوميًا بشكل أفقي وعامودي وعلى مستوى كل الأعمار.. ومن البصائر التي أصبحت واضحة، هذا الجيل من الشباب وما يرفده ويردفه من جيل الأطفال، المقبل على القرآن.. ومن البشائر المطمئنة أيضًا حصول القناعة الكاملة أن الفصحى هي سبيل وحدة الأمة وبناء شعورها وثقافتها، وأن اللهجات العامية واللغات المحلية واللغة المحكية سبيل إلى تمزيق أوصالها وبعثرة رقعة تفكيرها.. واللافت حقًا أن العامية تنحسر يوميًا بأقدار متفاوتة بانحسار الأمية في العالم العربي والإسلامي، حتى أصبحت العامية ترادف الأمية، وتحمل الكثير من مركب النقص والإحساس بالعجز لصاحبها. ولا غرو في ذلك، فالله سبحانه وتعالى

الذي تعهد بحفظ القرآن، لا شك أن من ثمرات ذلك حفظ البيان، وأن لغة النص الخالد ووضوح مدلولاتها لابد أن تكون خالدة.

التعبير بلسان (الآخر).. تفكير بعقله:

ولا يقل عن ذلك خطورة -وميادين المعركة متعددة، وإن كانت الإصابة هذه المرة الأخطر لأنها ذاتية داخلية- بروز اتجاه في الغرب وأمريكا من أبناء العرب والمسلمين، الذين ولدوا هناك، يحاولون طرح بعض القضايا التي لا أعتقد أنهم قادرون على الإحاطة بها أو بعلمها في هذه المرحلة من حياتهم، وهي الادعاء بأنه لا علاقة بين التعبير وبين التفكير، أو بين التعبير وبناء أنماط التفكير، ذلك أن المهم في نظرهم أن يكون التفكير إسلاميًا، وليكن التعبير كيفما كان، وبأية لغة كانت!! لذلك فكثير منهم يكتفون من العربية بحفظ بعض الآيات والسور الصغيرة، لتلاوتها في الصلاة خروجًا من عهدة التكليف، أما باقي حياتهم وأنشطتها فلسانها غير العربية.. ويحصلون على بعض المعاني والفهوم الإسلامية من الترجمات، وهذا إن صح في البدايات لا يصح في النهايات، علمًا بأنه من دراساتهم هناك أنه لا يمكن فهم النص بشكل صحيح وسليم إلا بلغته الأصلية.. فكيف إذا كان النص دينيًا؟

فعلاقة اللغة، بمدلولاتها ومصطلحاتها، بالسلوك، ومدى تأثيرها في الاستجابة والحركة، وعلاقة اللغة والتعبير بالتفكير وصياغة أنماطه، حيث إن التفكير إنما يكون بأدواته من اللغة، وعلاقة اللغة بالثقافة والتشكيل

الثقافي والتواصل وعدم القطيعة، وعلاقة اللفظ بالمعنى، أمور أصبحت من المسلمات.. وهذا لا يعني بحال من الأحوال الانغلاق والانطواء، وإنما يعني إغناء التبادل المعرفي.. أما مصادرة اللغة وهي الوطن الحقيقي للإنسان، فهي هجرة واغتراب واستلحاق (بالآخر) وفقدان (للذات)، ذلك أن التعبير بلسان (الآخر) هو تفكير بعقل (الآخر)، مهما ادعي غير ذلك، والشواهد والاجتهادات الشرعية أكثر من أن تحصى.

ولا شك عندنا أن محاولات إقصاء النص القرآني ومحاصرته، والالتفاف عليه، وإحداث القطيعة معه، وممارسة التحريف له، سوف تستمر، لأنها من سنن المدافعة والقدر الإلهي، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (الفرقان:٣١)، وقال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ﴾ (الرعد:١٧).

فهذا الضرب مستمر، وميادينه متعددة، ومعاركه متنوعة.

معركة المصطلحات:

ولعل المعركة الأخطر اليوم التي قد يصعب تجنيد الأمة بجميع شرائحها لمواجهتها هي معركة المصطلحات، التي تشكل أدق مواقع الغزو الثقافي، ولا يمكن أن ينهض بها إلا العلماء العدول.

فقضية المصطلح تكاد تكون من أدق القضايا في عصرنا.. فالمصطلح، كما هو معروف، هو مفتاح العلم والثقافة.. وبدون القدرة على استيعاب المصطلحات وتوليدها وفهمها لا يمكن استقرار علم

ولا فهم.. والحاجة ماسة اليوم لأن يساير إبداع المصطلح عملية النمو والازدهار لكل الأمة، وإلا كان الاستدعاء لمصطلحات (الآخر)، والاستلحاق به، وغياب الخصوصية اللغوية والثقافية.. وهنا تبدأ المخاطر التي لا يعلمها إلا الله.. وقد تكون الإصابات البالغة في الجسم والعقل المسلم، لأن المسلمين فقط هم الذين أورثوا الكتاب الخاتم والنص الخاتم الخالد دون سائر الأمم.. لذلك نقول: لئن كانت إصابات الأمم من الغزو المصطلحي خطيرة على خصوصيتها وعقلها وثقافتها، فإنها مهما بلغت فسوف لا تقارن بما يمكن أن يلحق الأمة المسلمة ومحاولة تحريف كتابها وكلامها عن مواضعه.

وقد لا تكون الإشكالية الكبيرة اليوم في المصطلحات العلمية التي تشيع وتحاول أن تكتسب صفة العالمية، على الرغم من أنها مصطلحات مشبعة بثقافة مبدعيها ومفهوماتهم، وإنما الإشكالية الحقيقية في المصطلحات الفكرية والثقافية أو المفهوماتية بشكل عام، لأن المصطلحات الفكرية، تعبر عن قسمات وسمات وملامح شخصية الأمة وميراثها الثقافي وركائزها الثقافية، وهي وليدة (الذات) وخصيصة اللغة.. لذلك فإن محاولة الدخول من خلال المصطلح تتجلى خطورتها في ما يمكن ان تحدث من بلبلة فكرية، وخلط في المفاهيم، واهتزاز في الشخصية، واضطراب في الثقافة، وتبديل في مفاهيم القيم الضابطة لمسيرة الأمة.

ومن الأمور اللافتة اليوم أن أدوات هذه المعارك الجديدة تتمثل في

استخدام مصطلحات الأمة نفسها، والتسلل والعبور من خلالها، ومحاولة إعطائها مدلولات جديدة، وتفريغها من مضمونها وتاريخها الثقافي ورصيدها في شعور الناس، وربطها بحوادث وأحداث جديدة، على طريقة المنعكس الشرطي، لتحويلها إلى مدلولات جديدة منفرة، تعدو على المدى البعيد على قيمها الدينية والثقافية، وتحاصرها بضروب من الكراهية، وبذلك تخرج الأمة من ذاتها.

وعولمة المصطلحات اليوم، والضخ الإعلامي المستمر من (الأقوى) حول تشكيلها وتحديد مدلولاتها وطرق استخدامها، تعتبر محاولة لجعل الأمم جميعًا محل رجع الصدى ونسخة مكررة ممثلة لإرادة (الأقوى)، مشكلة بمفهومه للكون والإنسان والحياة، ومتقمصة فلسفته ورؤيته وأسلوب حياته ومناهج فهمه.

لذلك نقول: بأن محاولات الإلحاد بآيات الله مستمرة، وسوف تستمر، وأن رموز الإلحاد بالقرآن الكريم اليوم إنما ينطلقون من مواقع غير عربية وغير إسلامية، أو- إن صح القول- من مواقع تغلب عليها عجمة العقل والقلب، يقول الله تعالى: ﴿ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِىٌّ ... ﴾ (النحل:١٠٣).. فإلحادهم جاء من موقع لسان أعجمي.. فمن الحديث عن انتحال الشعر الجاهلي، الذي يمثل شواهد وأدلة مفهوم العرب بالخطاب، ويساعد على بيان مفهوم الألفاظ ودلالاتها، إلى إحياء اللغات الإقليمية، إلى تشعب اللهجات المحلية، إلى التفريق بين اللغة

المحكية واللغة المكتوبة، إلى تسييد اللغة العامية، إلى اعتبار ألفاظ القرآن نصًا تعبيريًا لغويًا بشريًا، بعيدة عن أية قدسية، خاضعة للنقد والدراسة، إلى العبث بالمصطلحات الفكرية، وغير ذلك مما كان وسيكون من المعارك والمحاولات التي تجهد لإخراج الأمة من دينها.

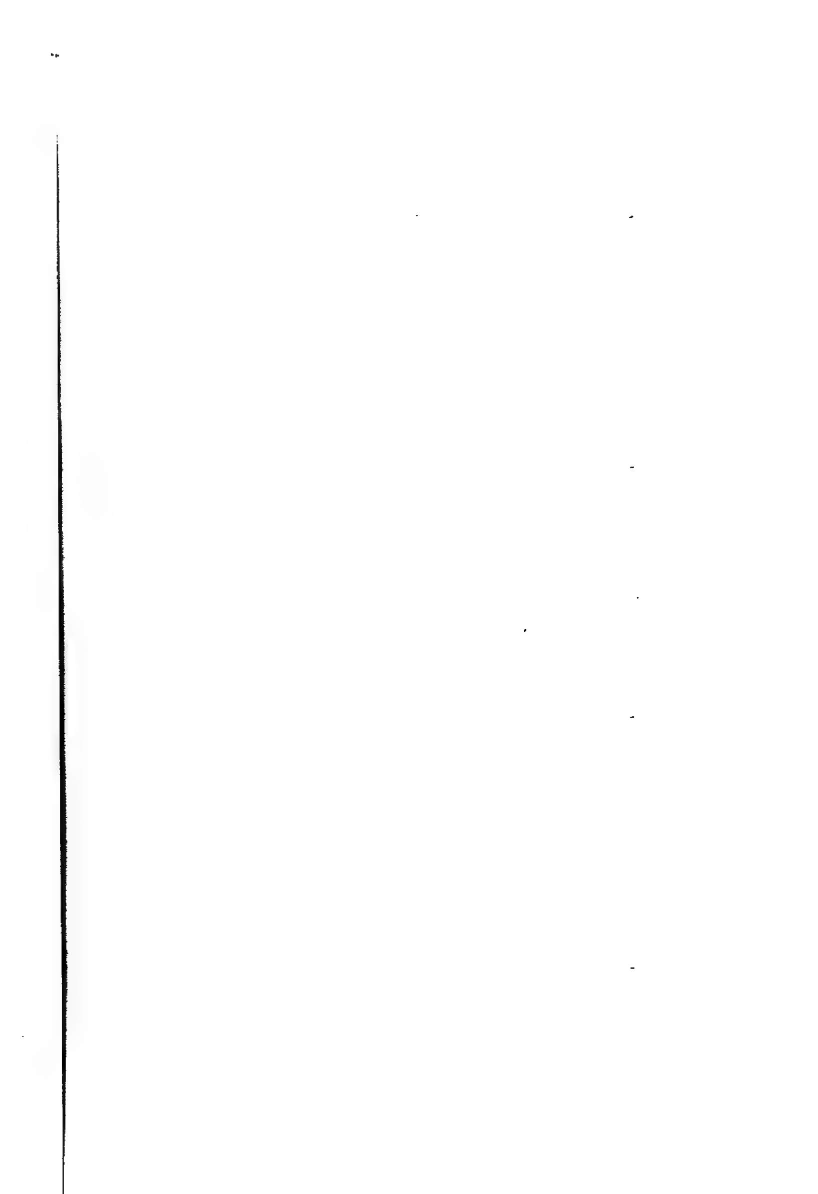
ومن هنا تأتي أهمية التنبيه إلى بعض المخاطر في معركة المصطلحات، وما يمكن أن يلحق بالأمة من إصابات ثقافية وفكرية وعقيدية، تمزق رقعة تفكيرها، وتعبث بمدلولات النص القرآني، تحريفًا وانتحالاً، إضافة إلى ما يمكن أن ينتج عن معركة المصطلح من التسلط المعرفي الذي تمارسه ثقافة (الآخر)، من استبدادٍ وهيمنةٍ ونقل خصائص حضارته وأنماط تفكيره وطراز حياته.

كما تأتي أهمية وضرورة أن نوفر لكل معركة أسلحتها النوعية، ولكل بحث أدواته، ولكل معرفة تخصصها، حيث لم تعد عمليات الرفض والإدانة والاتهام مقنعة لأحد.. فلابد من التزود بزاد المعركة قبل خوضها، فكثيراً ما ندخل بعض المعارك عزلاً من الأسلحة الملائمة، فتكون النتيجة لصالح الخصم، ويقتصر دورنا في التوقيع على هزيمتنا!

لذلك كان الجهاد بالقرآن، وسيبقى، من أعلى أنواع الجهاد وأدقها وأخطرها، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴿٥١﴾ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ (الفرقان: ٥١-٥٢)

٢ـ التعليمُ .. سَبيلُ النهُوض والشهُود

٣٧٧٩/١٩



التعليم هو الخطوة الأولى لتحقيق أهلية الشهادة على الناس وممارسة الشهود الحضاري.. فَجَعْلُ الأمة المسلمة شهيدة على الناس: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ (البقرة:١٤٣)، هذا الجعل، أو هذه الأهلية، لن يتحقق إلا بالتربية والتعليم. لذلك كان القلم أداة التعليم أول الخلق، وكان الأمر بالقراءة أول ما نزل، وكان الابتعاث النبوي والتحول من الجهل إلى العلم ومن الضلال إلى الهدى، سبيل النهوض، وكان الرسول ﷺ معلمًا ومربيًا ومزكيًا ومرشداً لأهمية اكتساب العمل واستخدام الوسائل التعليمية وأدوات التوصيل المعينة على بناء المهارات المعرفية والسلوكية، لتكون سبيل أمة الشهادة للعبُ من العلم والمعرفة وإقامة العمران الإنساني وفق منهج الله، الذي يحقق الحياة الطيبة في الدنيا والفوز بسعادة الآخرة.

لذلك كانت مهمة البعث الإلهي الأولى في الأمة الأمية تلاوة آيات الله، والتعليم بالمشافهة وحفظ الآيات، والإفادة التربوية من الاختزان في

الذاكرة للأميين، وتحقيق التفاعل مع هذه الآيات ومضموناتها، والتحقق بأبعادها التربوية والتكليفية.

ذلك أن القراءة والمشافهة والحفظ سوف تفتقد قيمتها ما لم يحدُث الأثر المطلوب في النفس والعقل والسلوك.. ما لم تحدث التزكية، والتطهير من الجهل والأمية والضلال والمفاسد واقتراف الخبائث، والتحول العملي صوب الطيبات.. فالتزكية عملية تربوية تشمل العقل والنفس والسلوك، وهي في أصلها اللغوي الطهارة والنماء أو التطهير والتنمية.

فالتنمية للعقل، والتطهير للنفس والسلوك والأخلاق من الدنس والمعاصي المادية والمعنوية، ذلك أن تعليم الكتابة والقراءة وإعمال العقل -أداة فهم الوحي- للوصول إلى الحكمة، التي تعني القدرة العقلية على وضع الأمور في مواضعها ووزنها بموازينها الصحيحة للوصول إلى الحق واليقين، الذي يضفي على صاحبه نمطًا من القناعة والالتزام العقلي والانضباط الأخلاقي، هو مهمة النبوة تاريخيًا، سواء قلنا: بأن تعليم الكتاب هنا يعني معرفة قراءة القرآن بالشكل المطلوب بالدرجة الأولى ومعرفة الكتابة التي لا تتحصل القراءة للقرآن إلا بها، أو قلنا -إضافة إلى ذلك- إن تعليم الكتابة والقراءة بشكل عام مفتاح هذا الدين، وسواء قلنا: بأن المراد بالحكمة هنا هي السنة النبوية التي تنضح بالحكمة وتنمية العقل وإطلاق التفكير للموازنة والمقارنة والمقايسة بين الأمور، أو قلنا -إضافة لذلك- ما تنتهي إليه رسالة النبوة وتعاليمها من التزكية وبناء

حالة التفكير السليم والاتزان العقلي الذي يورثه الوحي.

لذلك يمكن التأكيد بأنه لا انبعاث ولا إحياء ولا نهوض للأمة إلا بسلوك النهج الذي شرعه الوحي من تلاوة الآيات، وتعلم القراءة والكتابة، لتحقيق التزكية النفسية والخلقية وبناء الحكمة العقلية التي يورثها كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ، الذي حدد مهمة ابتعاثه وأبعاد رسالته بقوله:

« . . . إن الله لم يبعثني مُعَنِّتًا ولا مُتَعَنِّتًا ولكن بعثني معلمًا مُيَسِّراً »

(أخرجه مسلم).

إن انبعاث هذه الأمة وجعلها أمة وسطًا، أو إعادة بعثها وتحقيق شهودها الحضاري، لمعاودة العطاء من معين النبوة، وإنقاذ البشرية، والمساهمة ببناء حضارة إنسانية، ومعالجة أزمة الحضارة المعاصرة، والشهادة عليها، سوف لا يتأتى إلا إذا كانت الأمة في مستوى إسلامها كتابًا وسنة، وتجربتها الحضارية التاريخية درسًا وعبرة، وفي مستوى عصرها استيعابًا وتعليمًا وإعلامًا واتصالاً وحواراً ومشاركة.

وإذا كان انبعاث أي مجتمع أو أية أمة مرهون بتوفير شروط وظروف الانبعاث الأولى، حيث لا يصلح أمر آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، أو كما قال الإمام مالك رحمه الله، فإن المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى بعد هذه التجارب المرة والمريرة، العودة للتلقي عن الأصول والينابيع الأولى، والتحقق بأدوات الانبعاث التي اعتمدتها النبوة لتحقيق الولادة

١٩/ ٣٧٨٣

الجديدة للأمة المسلمة، بعد هذا التيه، أو هذا الدخول المعاصر في مرحلة الضياع أو الضلال الثقافي والسياسي عن أهدافها وعن الوسائل الصحيحة للوصول إلى أهدافها والاضطلاع برسالتها الحضارية.

القراءة.. مفتاح النهوض:

ولعل من الأمور اللافتة والتي تدعو إلى كثير من التأمل والتفكير والاستقراء للواقع والتوغل في التاريخ للوصول إلى حقائق يقينية أثبتتها التجارب الحضارية المتنوعة، بعد أن أسسها الوحي، أن القراءة والكتابة، بكل ما تمتلك العملية التعليمية من أدوات ووسائل، هي مفتاح النهوض وسبيل الشهود، وأساس الحضارات، وسبيل الكشف العلمي وتراكم الخبرات والترقي.

ولعلنا نبصر في حديث الرسول ﷺ: «**يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلتك يوم القيامة عند آخر آية تقرؤها**»، (أخرجه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح)، إلى جانب الثواب الموعود وعلو المنزلة في الآخرة، أبعاداً لا حدود لها للارتقاء والتقدم والنهوض في الدنيا، على مستوى الفرد والمجتمع والدولة والأمة.

ولقد كانت هذه الحقيقة واضحة كل الوضوح، راسخة كل الرسوخ، على طريق النبوة الطويل، ابتداءً من خطواتها الأولى، فالله سبحانه وتعالى أول ما خلق خلق القلم.. فَخَلْقُ القلم، وهو الوسيلة الأولى والأهم في

العملية التعليمية، قبل أن يخلق الإنسان والكون، محل القلم ومجاله، ذو مغزى كبير في النظر للكون والإنسان والحياة وسبيل الحضارة المثلى.. ولا يصح هنا أن يغيب عن الذهن أيضًا ما ورد في النبوة الأولى من القول: «**في البدء كانت الكلمة**».. كما لايجوز أن يغيب أيضًا أن حركة الحياة لأبي الخلق آدم عليه السلام بدأت بتعلم الأسماء، التي تعتبر المفاتيح الأولى للمعرفة والعلم، التي لا تستقيم الحياة ولا يمكن تسخيرها وقراءتها بأبجدية سليمة بدونها، إضافة إلى الأهلية المركوزة في الخلق للتعلم والترقي، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة:٣١)، وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل:٧٨).

فالحواس هي مصادر المعرفة أو نوافذ المعرفة على العالم الخارجي، التي تمكّن الإنسان من الاكتساب المعرفي.. والأمر -فيما نرى- لم يقتصر على مجرد خلق الأهلية والإمكانية، بل تجاوز إلى ترتيب المسؤولية على تشغيل وإعمال هذه الحواس، والتأدب بأدب المعرفة الذي هو سبيل العلم والتعلم، وعدم تعطيلها، والالتزام بمعطياتها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ (الإسراء:٣٦).

فالمسؤولية هنا ذات بعدين: مسؤولية الإنسان عن التعطيل وعدم

التشغيل للحواس والتي تقود إلى فهم سنن الكون وقوانينه، وامتلاك القدرة على تسخيرها، ومن ثم الإيمان باليقين الأكبر، بخالق هذا الكون.

ولعل من الأمور المطلوبة التي تتطلب الحضور المستمر لكل القائمين بالشأن الإسلامي بمختلف مواقعهم، ديمومة النظر والاجتهاد في الشروط والمقومات التي حققت البعث لأمة الرسالة الخاتمة وبناء حضارتها الإنسانية والتأهل لحمل رسالة إلحاق الرحمة بالعالمين، لتكون أدلة هداية لطريق الإعادة، وأدوات بحث معرفي يشكل هاجساً للإنسان المسلم بمجرد إيمانه، ولا سبيل غير ذلك يمكن أن يكون، حتى ولو تراءى لبعض الغافلين أن الجهل والأمية والانتصار العاطفي أو الحركة العميّة أفضل من العلم والمعرفة، وأن الساعد بديل العقل، وأن العلم بديل الدين، وأن القوة بديل الحكمة والتفكير، وأن علو القوة وشيوع الفساد وسفك الدماء وغياب الحكمة والعقل والعدل وقيم الخير عند (الآخر) المتسلط قد يعني الخيار الأفضل لحركة العمل للإسلام!!

وقد تكون الإشكالية الأكبر أن يتحول الكثير من الإسلاميين، نتيجة لضغوط الواقع وعلو الفساد وشيوع سفك الدماء، عن امتلاك الأقلام إلى امتلاك السيوف، لا لحماية الحقيقة وتأمين امتدادها والإغراء بها وإنما لفرضها.

فالمشكلة كل المشكلة في الواقع الإسلامي اليوم هي -في نظرنا-

استبدال السيوف بالأقلام، والعضلة بالعقل، وسفك الدماء بالعدل..
لذلك لا يجوز أبداً الحكم على مسار الحضارات من خلال لحظة علو زبد، وإنما العبرة بالعواقب وليس بالنتائج القريبة.

فالتأمل بالبعث الإسلامي الذي بدأ مع الوحي، وكيفية إخراج الأمة في الرسالة الخاتمة، وامتلاك القدرة على استلهام المنهج النبوي في معاودة الانبعاث، هو السبيل الوحيد لمعاودة إخراج الأمة المسلمة وميلادها من جديد -كما أسلفنا- بعد أن ضلت السبل، وفشلت التجارب، وعم الضلال والتضليل، وتردت العملية التعليمية إلى أسوأ دركاتها باسم تطويرها وتحديثها، ولا تزال في تراجع مستمر على الرغم من التقدم المذهل في التقنيات التربوية والوسائل التعليمية، لأن المشكلة في المنهج وأدوات البحث.

محور البعث الحضاري:

ولعل محور عملية البعث الحضاري الإسلامي، الذي تجسد في حياة الرسول القدوة، وسيرته العملية، حدده في قوله ﷺ: «... **إن الله لم يبعثني مُعَنِّتًا ولا مُتَعَنِّتًا ولكن بعثني معلمًا مُيَسِّرًا**» (أخرجه مسلم)، فالتعليم والتعلم هو منهج النبوة وعطاؤها وسيرتها وحضارتها ودعوتها، وهو منهج بعث الأمم ورقيها وتحقيق إنسانيتها، بكل أبعاد العملية التعليمية من القراءة والكتابة والتفكير والحوار والمشافهة والتجربة

والاستنتاج والاستقراء والقياس والملاحظة والاختبار والاستدلال والبرهان. ولعل جماع ذلك كله قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (الجمعة: ٢).

كان البعث الأول في الاميين.. ثم كثمرةٍ للتعليم والتزكية تحقق بعث الأميين للعالم.

والتفكير اليوم يجب أن يتمحور حول إعادة بناء سبيل البعث الحضاري من جديد، وذلك بالعودة إلى تلاوة آيات الكتاب، وتدبرها، وتعليمها، والتزكي بعطائها.. فالرسول ﷺ بُعث بالكتاب، وبعثَ الأميين به، والكتاب نفسه ما يزال موجوداً محفوظًا يمكن أن يبعث الأمة من جديد إذا أدركت كيف تتعلمه وكيف تتعامل معه وكيف ترتقي به: **«اقرأ وارتقَ ورتل... فإن منزلتك يوم القيامة عند آخر آية تقرؤها»**.

والرسول الأمي القدوة، بدأه الوحي بطلب القراءة -كما هو معلوم- فكانت الإجابة السريعة بيانًا للحالة الأمية التي كان عليها: **«ما أنا بقارئ»**.. حيث يصف الحال والمعاناة التي مرت به.

وقد يكون من المفيد بل من المطلوب -فيما نرى- إثبات رواية بدء الوحي كما وردت في صحيح البخاري رحمه الله، لما لها من ابعاد وملامح لابد من التأمل فيها واستلهامها وحضورها لمعاودة البعث الحضاري:

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها أنها قالت: أَوَّلُ ما بُدِىءَ به رسول الله ﷺ مِنَ الوَحْيِ الرُّؤْيا الصَّالحَةُ في النَّوْمِ، فَكَانَ لا يَرى رُؤْيا إلاَّ جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إليه الخَلاءُ، وكانَ يَخْلو بغارِ حِراء فَيَتَحَنَّثُ فيه، وَهُوَ التَّعَبُّدُ اللَّيالِيَ ذَوَاتِ العَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إلى أهله وَيتَزَوَّدُ لِذلكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إلى خَدِيجَةَ رضي الله عنها فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِها، حَتَّى جَاءَهُ الحَقُّ وَهُوَ في غارِ حِراءٍ، فَجاءَهُ المَلَكُ فَقالَ: اقْرَأْ. قالَ: مَا أَنَا بِقَارِىءٍ، قَالَ: فَأَخَذَني حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ. ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقالَ: اقْرَأْ. قُلْتُ: ما أنا بِقَارِىءٍ، فأَخَذَني فَغَطَّنِي الثَّانيةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرسَلَني فقَالَ: اقْرَأْ. فَقُلْتُ: ما أنا بِقارِىءٍ، فَأَخَذَني فَغَطَّنِي الثالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلَني، فَقالَ: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾. فَرَجَعَ بِها رسول الله ﷺ يَرْجُفُ فُؤَادُهُ فَدَخَلَ على خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رضي الله عنها، فَقَالَ: زَمِّلُوني زَمِّلُوني، فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، فَقَالَ لِخَدِيجَةَ وأَخْبَرَها الْخَبَرَ: لَقَدْ خَشِيتُ على نَفْسي، فَقَالَتْ لَهُ صلى الله عليه وآله وسلم خَدِيجَةُ: كَلاَّ وَالله ما يُخْزِيكَ اللهُ أبداً، إنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَكْسِبُ المَعدومَ، وتَقْرِي الضَّيفَ، وَتُعِينُ عَلى نَوائِبِ الحَقِّ...».

فهذا الإصرار من الملك المرسل بالوحي على القراءة، وهذه المجاهدة في بلوغها، وهذا التكرار والمعاودة لتحقيقها، مؤشر واضح على اهمية

العملية التعليمية والقراءة والكتابة في إطار البعث الحضاري.

فالوحي في الرسالة الخاتمة لم يبدأ بتكاليف عبادية أو مالية أو اجتماعية أو سياسية أو جهادية، وإنما بدأ بفعل ﴿اقرأ﴾، لأن القراءة والكتابة والعلم مفتاح ذلك كله، والرحم الحقيقي التي تتخلق فيها سائر الأجنة الأخرى، وبدونها تصاب الأمة بالأمية والعقم الحضاري.

والقراءة التي أكد عليها الوحي هي قراءة قاصدة هادفة معلمة، ولنتأمل قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (القلم: ١-٤).

الوحي.. في العملية التعليمية:

ثم استمر الوحي معلمًا بأساليب وأدوات عدة، بكل ما تتضمنه من أساليب تعليمية من عبرة واستنتاج لسنن الحركة التاريخية، واستقراء لأحوال السابقين، ومواقف وصراع بين الحق والباطل، وبين الظلم والعدل، والقوة والعقل، والنبوة والطغيان، والوصول إلى العبرة والدرس لواقع الأمة ومستقبلها وعاقبتها، فشمل القصص القرآني مساحات تعبيرية هائلة لمجتمعات النبوة التاريخية.

كما استمر الوحي معلمًا بطريقة الحوار والمناقشة والاستدلال والبرهنة، والشاهد التاريخي والشاهد المشخص، وأتى لذلك بنماذج غطى فيها المساحات جميعها، بين الأبوة والنبوة، وبين النبوة والأبوة، بين

الزوج المؤمن والمرأة الكافـرة، وبين الزوجـة المؤمنة والرجل الكافـر، بين الأقارب بأنواعهم، بين المؤمن والكافر، بين الغني الجاحد والفقير الشاكر، بين الكبراء والمستضعفين، بين الأتباع والمتبوعين، بين أهل الجنة وأهل النار... بين استعراض النتائج القريبة والعواقب البعيدة، بين الفرد المؤمن والحاكم الطاغية، بين حالات الإنسان أثناء ضعفه البشري وحالات الإنسان أثناء تألهه وطغيانه، بين موقف النبوة الواحد تاريخيًا وموقف الكفر الواحد تاريخيًا، بين الله تعالى والملائكة، بين الله عز وجل والشيطان رمز الفساد، للتدليل على مسالكه وكيوده، والتحذير منها، عن طريق الحوار الموحي وغير المباشر.

كما استمر الوحي معلمًا بضرب الأمثال وتقديم العينات والنماذج التي تعتبر خلاصات وعصارات تجارب بشرية، ليختصر على الإنسان الزمن، ويوقفه على قمة التجربة البشرية.

واستخدم علم التاريخ والجغرافيا والآثار، ودعا إلى المقارنة والمقايسة، وفتح الباب على مصراعيه للكشف العلمي، الذي لا نهاية له حتى تنتهي البشرية، وجعل التطلع إلى التعرف على الآفاق والآيات في النفس والكون والمجتمع الهاجس العلمي والهم البحثي المستمر ومفتاح الحياة الممتدة.

واستدل بالشاهد على الغائب، وبالمحسوس على المجرد، وبعالم الشهادة على عالم الغيب، وجعل الصورة الحسية التي تملأ الحواس سبيلاً إلى إدراك المعاني المجردة والبعيدة التناول والإدراك.

واستفز الحواس جميعها للنظر والتأمل والسمع والوعي، واعتبر تعطيلها وعدم تشغيلها نوعًا من الارتكاس في البهيمية، وطلب إلى الإنسان النظر في الكون ومتابعة الرحلة العلمية لكشف كل مكوناته، حتى يكون قادرًا على تسخيره والتعامل معه، وجعل عالم الشهادة أو العالم الفيزيائي مجالاً رحبًا لكسب الحواس، وجعل معرفة الوحي سبيلاً للتعرف على عالم الغيب الميتافيزيائي.

ولا يتسع المجال هنا للتدليل والإتيان بالشواهد القرآنية على أساليب وأدوات الوحي المعلم واستقصائها، ولعل التعرف عليها أثناء التلاوة والتدبر ليس بالأمر العسير.

وعلى الجملة نقول: على الرغم من أننا لا نرى أن القرآن إنما نزل ليكون كتاب علم نظري أو تطبيقي، وإنما هو كتاب هداية بالدرجة الأولى، وظّف بعض الحقائق العلمية وشحذ الحواس واستنفرها للوصول إلى ما وراء المحسوس، وإدراك سنن الحياة، والوعي البصير بالكون والإنسان والحياة، مع ذلك فقد وضع الإنسان في المناخ العلمي الذي يحرك حواسه ويحرضه على البحث والنظر لكشف المجهول، ومنحه المناهج والوسائل للاهتداء بها، وأتى ببعض الشواهد والأدلة للتدريب على النظر والخلوص إلى حقائق ومعارف تشكل الرؤية التي يهتدي بها الإنسان، ورتب ثوابًا على التفكير والكشف العلمي.

وقد لا نكون بحاجة إلى الحديث هنا عن تنوع الأساليب اللغوية في

العملية التعليمية، من أسلوب السؤال والاستفهام، وإثارة الخاطر، وأسلوب الترغيب والترهيب، وأساليب التحذير، والإغراء، والنداء، والإشارة والإيحاء، والسرد والقصص، والجدال، والدعوة، وتنوع أساليب مواصفات الخطاب أيضاً بحسب الحال ومعرفة المخاطبين وحالهم وحاجاتهم واستطاعاتهم، وأخذهم بأحكام التشريع بالتدريج والتحضير والتأهيل، وإشاعة التخصص، واستخدام الصور المدركة لتشارك الحواسُّ العقلَ في الوصول إلى المعلومة والاحتفاظ بها.

إن القرآن الكريم، الذي بدأت الرحلة التعليمية والبعث الحضاري بتلاوة آياته من قبل الرسول القدوة عليه الصلاة والسلام، مشافهة، ثم كتابة وقراءة وتعليماً ينتج تزكية وتربية وحضارة، وضع الإنسان المسلم في المناخ العلمي بكل مستلزماته من منهاج البحث وأدواته وطرائقه، وقدم نماذج متعددة ومتنوعة لوسائل التعليم وأساليبه، وفرض على الحواس العمل والنظر، وعلى العقل التفكير في مردود الحواس والموازنة والمقارنة والمقايسة، واعتماد الدليل والبرهان، واستبعاد الخوارق واتباع الظنون، وأهمية التثبت والاختبار والفحص للأخبار.

لقد وضع القرآن الكريم للمسلم، بشكل عام، المقومات العلمية التي يرتكز عليها وينطلق منها، عن بدء وفلسفة الحياة في عالم الشهادة وعالم الغيب.. وقدمت له معرفة الوحي في الكتاب والسنة الإجابات الشافية للمجالات الخارجة عن نطاق وطاقة حواسه، لكنه حتى في تلك الإجابات

لم يتجاهل الحواس ومركزها العقل، بل استخدمها ليجعل من معارفها سبيلاً لإدراك معرفة الوحي والوعي بها، من خلال إمكاناتها في عالم الشهادة التي تتعامل معه.

بل لعلنا نقول: بأن القرآن استخدم الحواس وعالم الشهادة بكل ما فيه كوسائل تعليمية معرفية معينة على وعي عالم الغيب البعيد عن تناول الحواس، ومصدره الوحيد معرفة الوحي، إضافة إلى أنه استخدم ابتداءً كل مكونات عالم الشهادة كشواهد ووسائل معينة للتعلم وتنمية العقل وتوسيع الخيال وبناء الإدراك.

ولا شك أن الرسول ﷺ الذي بُعث معلمًا، انطلق من معين الوحي ومنهجه معلمًا لأصحابه، ومستخدمًا لكل الوسائل والأساليب التي عرض لها القرآن، وحاول استخدام الأدوات والوسائل المتاحة في البيئة، وتوظيفها لصالح تعميق المعاني والمعارف.

واستخدم أيضًا أخبار الأمم السابقة، فكثيرًا ما كان يقول: «**كان فيمن كان قبلكم...**»، والنظر في المقدمات، وما تورثه من نتائج، وأهمية النظر في المستقبل والتحضير له ،بقوله: «**سيأتي على الناس...**»، كما استخدم الصور الحسية في تأكيد المعاني المجردة وتثبيتها، فكثيرًا ما كان يقول: «**أرأيتم لو أن ...**»، كما استخدم المقايسة والمقارنة: «**أرأيت لو كان عليها دينٌ، أكنت تقضينه؟** قالت:

نعم. قال: **فدين الله أحق بالقضاء**» (أخرجه مسلم).

كما استخدم طرح السؤال والاستفهام، لإثارة الذهن وتحضير قابلية التلقي بكل مكوناتها، وكان حواره التعليمي مع الملَك المتمثل بصورة بشر لتاكيد بعض المعاني أنموذجًا لوسائل التعليم المتقدمة جدًا في العملية التعليمية بشكل عام.

والحقيقة أنه لا يمكن استقصاء الأساليب اللغوية والوسائل المادية التي استخدمها عليه الصلاة والسلام مما توافر في البيئة كوسائل سمعية بصرية لحشد كل الإمكانات لتحقيق المعرفة التي يريد إيصالها.

ولم يقتصر ﷺ في ذلك على بناء المعاني المجردة، بل كان هذا الاستخدام يهدف إلى التدريب وتحقيق المهارات، كما يهدف إلى بناء السلوك القويم، وإلى تحقيق التراكم المعرفي، فكان واضحًا في سيرته التعليمية تحقيق الأهداف السلوكية والمهارية والمعرفية، واكتشاف المواهب، وإشاعة التخصصات في ضوء الحاجات القائمة.

وبالإمكان القول: شرع نهجًا، ووضح وجهة، وأكد على أهمية الوسيلة المعينة على إيضاح المعنى وتثبيته بما يشكل منطلقات كبرى لمشروعية الوسائل المعينة في العملية التعليمية، وأهميتها، وضرورة الامتداد والابتكار والتطوير لها لتحقيق كسب معرفي أكبر للمتعلم حسب قدراته.. وكان واضحًا في منهجه ﷺ التعليمي ربط المعرفة أو العلم

بهدفه المعرفي والسلوكي والعملي أو المهاري.

إن هذا المناخ التعليمي، بكل مكوناته، الذي شرعه القرآن وجسده الرسولﷺ في سيرته العملية، والمناهج التي أسسها، أنتج علوماً وعلماء وحضارة إنسانية ونماذج مضيئة نضحت من معين المنهج النبوي، وبلغت شأواً ما يزال يشكل انموذجاً يحتذى، بل كان أساساً لكثير من الإبداعات في الوسيلة التعليمية والكشف المعرفي.

ثمرات من المنهج النبوي في التعليم:

ولعل في إيراد بعض النماذج على الرؤية العلمية، التي بلغها المسلمون ما يفيد ويؤصل ما نسعى إليه: فهذا الرازي رحمه الله يعتمد التجربة والاختبار للوصول إلى المعلومة.. وقصته معروفة عندما طلب إليه عضد الدولة اختيار مكان مناسب وصحي لبناء مستشفى، وكانت وسائله في الكشف محدودة، فقام بوضع قطع من اللحم النيء في أماكن متعددة، ونظر إلى أيها تسرب إليه الفساد أولاً، فكان اختياره للموقع الأنسب والأنقى هواءً قائماً على التجربة.

وهذا الحسن بن الهيثم رحمه الله، يعتمد الاستقراء والقياس والمشاهدة والتجربة، وكثيراً ما استعمل التمثيل لتوصيل الأفكار المجردة بشكل حسي وملموس.

وهذا العالم الإدريسي رحمه الله، يرسم خارطة العالم بشكل مبتكر ومتقدم، وهي لا تزال تحتفظ بقيمتها العلمية والتاريخية، على الرغم من

الطفرات العلمية والوسائل المعينة لوضع الخرائط.

وهذه الإبداعات والامتدادات العلمية والتحصيل المعرفي إنما جاءت ثمرة للمنهجية النبوية في العلم والتعليم، لكن المشكلة أن تخلفنا وتخاذلنا الثقافي انعكس على قراءتنا للوحي في الكتاب والسنة، فتحولنا للاكتفاء بالمباهاة بها، والاقتصار على التأكيد أنها صحيحة وخالدة ومحفوظة بحفظ الله، والافتخار بإنجاز الأسلاف لتغطية مركب النقص والقصور.. صحيح أن الإمكانية بهذا التوثيق والحفظ وصحة النقل تبقى قائمة، لكن الأمر الخطير الاكتفاء بذلك وعدم التعامل مع هذه النصوص المحفوظة وتنزيلها على الواقع.. فالمشكلة لم تعد في التوثيق والحفظ بقدر ما هي في إعمال هذه النصوص في حياة الناس.

ونحن هنا لا نقلل من قيمة التوثيق والتصحيح والتخريج والحفظ ومناهج النقل عامة، لأنها تحفظ الإمكان وتشكل الأساس الذي يقوم عليه البناء، لكننا نرى أنه على أهمية ذلك وقيمته الكبيرة فإنه يفتقد هذه القيمة عمليًا إذا لم يوظف في بناء الأمة والارتقاء بها وحمل الخير للعالمين.. ولا نقلل من شأنه أيضًا إن قلنا: إنه بمثابة الحسن لغيره، أو أنه يقع ضمن إطار الوسائل التي لا بد من إعمالها للوصول للأهداف المتوخاة منها.. فإذا لم يستفد من هذه الوسائل، نكون نحن الذين ندعي الإيمان بها والتقديس لها أول من يغتالها عمليًا، ويُسقط قيمتها، ويحاصرها، ويوسمها بالعقم.

من إشكاليات التعامل مع النص:

وستبقى الإشكالية المطروحة باستمرار في كيفية التعامل مع هذه النصوص الوثيقة والمحفوظة على مختلف الأصعدة، السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية... إلخ، وكيفية تحقيق الخلود عمليًا لها، وذلك بتجريدها عن حدود الزمان والمكان، وتنزيلها على الواقع من خلال استطاعاته ومشكلاته، وتقويمه بها في كل زمان ومكان.

والخوف كل الخوف أن يحول احتمال الخطأ في محاولات التنزيل على الواقع وتقويمه بها دون إعمال النص، مما يؤدي إلى تعطيل عمليات التنزيل والتقويم، ظنًا من بعض الغيورين أن خطأ التنزيل أو التعسف فيه يصيب بالدرجة الأولى تلك النصوص، لذلك يذهب إلى الاقتناع بأن حمايتها وحفظها هو بإبعادها عن الواقع، فيتحول من التفكير بإعمالها وتصويب إنزالها على الواقع إلى المزيد من التأكيد والتدليل على صحتها وخلودها.

وهذه المشكلة في تقديرنا متولدة عن التباس الذات البشرية التي يجري عليها الخطأ والصواب بالقيمة السماوية المعصومة، الأمر الذي يجعل أي خطأ أو تخطيء للذات بالضرورة تخطيء للقيم، وهذا بطبيعته يحاصر عمليات النقد والمراجعة والتصويب ويطاردها، للتوهم أنها موجهة إلى القيم وليس إلى الذات التي حاولت تنزيلها على الواقع فأخطأت، كما يوقف بطبيعة الحال المحاولات والاجتهادات التطبيقية،

ويحيطها بشروط تعجيزية، ويقذف الرعب في قلوب أصحابها، والرهب من قولهم.

لذلك أنتجت هذه الحالة النفسية والثقافية، التوقف عن الامتداد وتحقيق الخلود للنصوص في المجال التربوي وغيره.

الخلط بين التنزيل والإسقاط:

ولعل من الإشكاليات الكبيرة في هذا المجال والمجالات الأخرى، الخلط بين التنزيل الذي يعني التعامل مع النص من خلال الاستطاعة والتطلع إلى الكمال والترقي بالنص نفسه، وبين الإسقاط الذي يمارسه بعض العاملين في الحقل الإسلامي اليوم، والذي يعني -فيما يعني- إسقاط النصوص ومدلولاتها وكمالاتها على أحوال بشرية تحمل من الإصابات والنقائص الكثير، وإعطائها القيمة الكاملة التي قررتها النصوص على نقصانها، واعتبارها أنها الدين كما ورد في النصوص وليس حالة من التديّن قد ترتقي في حالة وترتكس في أخرى.

فإسقاط النصوص على واقع ووسمه بها، وتفصيل حوادث السيرة التطبيقية على واقعنا وأحوالنا، على ما فيها، يحمل الكثير من المخاطر، ويحاصر النصوص بصور تطبيقية مشوهة تحتاج لكثير من الترقية والتنمية للوصول إلى مستوى النص، ولعل هذا من الأسباب التي تدفع بعضهم الآخر للعدول عن إعمال النص والاستمرار بالبحث في توثيقه.

لذلك وفي ضوء ذلك، تتسع الفجوة بين قيمة النصوص وخلودها وصحتها وحفظها ووثوقيتها وبين إعمالها، فتحول النصوص عمليًا إلى التاريخ والماضي، فيحدث الفراغ الذي يمتد به (الآخر)، أو تُسْقَط بشكل مشوه يستخدم للتنفير من تنزيلها.

إضافة إلى أن الامتداد -حال وجوده- إنما كان في الجانب التشريعي، أي النظر إلى النصوص في الكتاب والسنة على أنها آيات أحكام تشريعية فقط، لذلك اقتصر النظر والاجتهاد في ذلك على آيات الأحكام التشريعية في الكتاب والسنة، والقيام بعمليات القياس والاستحسان والاستصلاح وما إلى ذلك من مصادر التشريع، وغابت أو غُيِّبت الأبعاد الأخرى، التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وتحولت آياتها إلى مجرد التلاوة للتبرك فقط، وكأنه لا حكم فيها.

تمحور التعليم الشرعي حول صحة النص:

وهذا أدى بطبيعة الحال إلى تحول التعليم والتعلم الشرعي ومؤسساته إلى التمحور حول التدليل على صحة النص، والاقتصار على دراسة الفقه وأصوله، والحديث وتخريجه، والتفسير وعلومه، واللغة، وسيلة ذلك كله، والتوثيق والرجال، ومناهج النقل، وما يدور على المحور ذاته ويستدعيه من تحقيق المخطوطات والشرح والاختصار والتكرار، والاقتصار على التحرك العلمي ضمن دوائر إنتاج واجتهادات الآخرين من السابقين، حتى في مجال الدراسات العليا والرسائل الجامعية، لذلك اقتصر الجهد العلمي والتعليمي

في كثير من الأحيان على الشحن من كتب الأقدمين، لأنها المصدر الأوثق، ومن ثم الصب على رؤوس الطلبة، دون القدرة على تطوير المثال أو الإتيان بمثال آخر، فأصبح التعليم الشرعي أو ما يسمى بالإسلامي وكأنه قوالب جامدة تصب فيها المسائل والأقوال السابقة بطرائق تكاد تكون نفسها، ظناً من القائمين على الأمر أن تلك الطرق والوسائل أنتجت علماء، وأن العدول عنها عدول عن إنتاج علماء ومفكرين ومصلحين، على الرغم مما في مثل هذا القياس من مفارقات عجيبة!

ذلك أن واقع الكثير من هذه المؤسسات دلل على عجزها عن إنتاج علماء ومفكرين ومجتهدين، لأنها تقوم على مجرد التكرار والاجترار ومحاولة إيقاف للزمن.. ولو حاولنا استعمال قياس آخر للزمن التربوي والثقافي غير اعتماد الأيام والشهور والسنوات لانتهينا إلى أن الزمن توقف عند تلك الحدود الثقافية والفكرية ولم يتجاوزها، وأصبح بدون شك يعاني من غربة الزمان.

غياب كثير من أبعاد النص:

كما أن خطط معاهد ومؤسسات التعليم الشرعي الدراسية جاءت -فيما نرى- منقوصة، لأنها غيبت الكثير من الأبعاد والآفاق التي جاءت بها النصوص، واقتصرت على البعد التشريعي والتوثيقي ومناهج النقل والتحقيق، والاكتفاء بالحركة ضمن عقل السابقين تحقيقاً ودراسة، أي العيش على هوامش عقل خارج الواقع المعاصر، ذلك أنها لم تتنبه إلى شمولية

الإسلام وخلوده عمليًا -مع أنها ترفعه ولا تنكره شعاراً- وتؤهل تلامذتها وخريجيها للاضطلاع بوظائف المجتمع في مجالاته وتخصصاته المتعددة، التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد بناء المرجعية الشرعية..

من مظاهر الانشطار الثقافي:

- احتلال (الآخر) للمؤسسات التعليمية:

هذا الفراغ الكبير الذي صنعناه بأيدينا، أدى الى دخول (الآخر) بتخصصاته ومؤهلاته لاحتلال جميع تلك المواقع، ومن هنا بدأ الانشطار الثقافي في المجتمع الإسلامي، فقامت مؤسسات ومعاهد التعليم المدني إلى جانب مؤسسات التعليم الديني أو الشرعي، وكان من الطبيعي ان تُستدعى المناهج والكتب والمدرسون والمخابر والوسائل والتقنيات التربوية من عند (الآخر).. حتى مناهج التربية الإسلامية ومؤلفاتها التي قُررت في مدارس التعليم المدني، حملت معها الكثير من خصائص وصفات التعليم الشرعي، شكلاً ومضمونًا، ولم تنل حظها من التطوير والتقنية التربوية كسائر المواد الأخرى.

صحيح بأن التقنيات التربوية للمواد الأخرى في عمومها مستوردة، وأن تطويرها وتطورها يتم عند (الآخر)، وأن مدرسيها هم نقلة، ليسوا بأفضل من مدرسي التربية الإسلامية في هذا الجانب، فالإصابة واحدة في العجز عن التطور والتطوير، وإن بدا لونها مختلفًا فحقيقتها واحدة.. بل لعلنا نقول: إن التقنيات التربوية التي بدأت تظهر في مجال التربية

الإسلامية على استحياء، قد يراها بعضهم خروجًا عن المألوف ومثاراً للدهشة والاستغراب، إضافة إلى أن المحاولات الحديثة في هذا المجال رغم أنها متواضعة جداً ودون سوية الإسلام والمتطلبات التعليمية، إلا أنها على كل حال محاولات ذاتية متولدة عن الذات، وليست مستوردة من (الآخر)، مع عدم مراعاة الفروق الاجتماعية والثقافية والحضارية بين المجتمعات من الناحية التربوية.

- إنقلاب الوسائل إلى غايات:

ولعل الأخطر في الموضوع، انقلاب الوسائل التعليمية أو وسائل الإيضاح المعينة في العملية التعليمية إلى غايات، يكتفى بالفخر في استيرادها واحتيازها، وتغطية عقدة مركب النقص والتخلف باحتياز الأشياء وتكديسها بدل امتلاك الأفكار التي تستنبت تلك الأشياء.. فكم من المخابر والمعامل والأجهزة والخرائط والمسطحات المركونة في المؤسسات التعليمية هي أدنى من المتاحف التي يغطيها الغبار، بل لعلنا نقول: إن المتاحف هي وسيلة معلومة ومعروفة للزوار والرواد، وهي محاولة لنقل التاريخ من الوراء إلى الأمام، واختزال التاريخ في عصارات تمكن الطالب والمشاهد من الرؤية الممتدة في العمق الحضاري والتاريخي لتحقيق فهم للحاضر وإبصار للمستقبل.

لذلك بالإمكان القول: بأنه على الرغم من التقدم الهائل في التقنيات التعليمية والتربوية، كمًا وكيفًا، إضافة إلى تطور الكتاب المدرسي أسلوبًا

ولغـة والوانًا وخـلاصـات ومناقـشـات، مع ذلك فـإن التـعليم في العـالم الإسلامي في عـملية تراجع مخيف، بل ترد ينذر بسوء العواقب واتساع فجوة التخلف.

وهنا قد نجد بعض الحق أو وجهة النظر لمن ينتصرون للطرائق التعليمية القديمة ويصرون عليها، على الرغم من التباعد والمفارقات في الزمان والمكان والإنسان، لأن الطرق القديمة أنتجت علماء اثبات ومبدعين في سائر النواحي، بينما نرى أن تقدم الوسائل -بسبب غياب المنهج والفلسفة التعليمية، إن صح التعبير، وسوء التعامل وسوء الاستخدام- ترافق مع تقهقر وتراجع في تحقيق الأهداف المهارية والمعرفية والسلوكية أو الوجدانية، بل والتحول من الأمية والجهل إلى الأمية الأبجدية، حتى إننا لنرى أيضًا أن حال التعليم في بعض مناطق العالم الإسلامي الفقيرة في الوسائل والأدوات أكثر مردودًا، وأن الطالب أكثر قابلية، والمدرس أكثر جدية.

تساؤلات حول أسباب تدني العملية التعليمية:

فما هي الأسباب الحقيقية أو الإشكالية الحقيقية لتدني التعليم، الذي يمكن القول: بأنه يتناسب عكسًا مع تقدم الوسائل التعليمية، حتى أننا في عالمنا الإسلامي ما نزال نبدي ونعيد بعلومنا السابقة دون أي تطوير أو إبداع في ساحتها، إضافة إلى العجز عن عدم إضافة أي فرع معرفي أو علمي جديد، بينما امتدت العلوم، وتنوعت شعب المعرفة، وتفرع كل علم إلى علوم، ويمكن القول: بأنه يوميًا تكتشف قوانين وعلوم جديدة قد

يصعب استيعابها واللحاق بها، حيث تتسع فجوة التخلف يوميًا؟

ما سبب هزيمة الإرادة والأفكار أمام القدرة على تكديس واستيراد الأشياء كوسائل معينة لتحقيق كسب أكبر للعملية التعليمية؟

ولعل من المفارقات التي تستدعي النظر والتحليل، أن الطلاب العرب والمسلمين في معظمهم من المتفوقين في دراساتهم في الغرب بشكل عام، وفي أمريكا بشكل أخص، في مختلف التخصصات المتاحة، لدرجة النبوغ وإبداع نظريات وتحقيق كشوف علمية، في الوقت الذي يعاني منه العالم العربي والإسلامي من التخلف العلمي والتقني!! فأين الخلل إذن؟

هل هو في النظام السياسي وما يمارسه من الاستبداد والقمع لدرجة تعطيل الطاقات وقتل القابليات والخوف من كل نبوغ، أم في النظام الاجتماعي أو التربوي أو التعليمي، أم في ذلك كله، حيث لا يمكن أن يُتصور تقدم ونهوض وتنمية في جانب من جوانب المجتمع مترافق مع جوانب متخلفة ومتقهقرة في الوقت نفسه؟

فالعملية التنموية والنهضوية هي أمر شامل متراكب متداخل ومتوازن، وأزمة التخلف بلا شك تنعكس على جميع المجالات، ولذلك تدفع الكثير من القوى، وعلى الأخص أصحاب المواهب، إلى الهجرة والنزف إلى المناخات المناسبة التي ترعى قابلياتهم وتفتح المجالات لمواهبهم

وإبداعاتهم، وإبقاء أوطانها تعاني من مأزق التخلف الذي يستدعي التقليد وإعادة الإنتاج العلمي والثقافي الذي لا يعني تقدمًا ولا يأذن به وإن ادّعي له غير ذلك.

القطيعة بين المعلم والمتعلم:

إضافة إلى غياب المعلم وافتقاد أحوال الاتصال غير المباشر بين المعلم والمتعلم، التي لا يتسع المجال للتدليل عليها.. ويبقى المعلم وتأهيله هو الركيزة الأساس في الوسائل المعينة، أو هو وسيلة الوسائل في عملية التعليم، والطالب هو المحور الأساس في عملية التعليم، على أهمية الكتاب والمنهج والوسائل المعينة، حيث تفتقد هذه الوسائل جميعًا قيمتها إذا افتقد المعلم المؤهل، لأن المعلم هو الذي يصوِّب ويضبط المسار، ويحدد الوجهة، ويعين على استخدام أدوات البحث، ويستخدم الوسائل المعينة ويحدد فاعليتها ويقيس مردودها.

لذلك نقول: إنه عندما وجد المعلم أوجد الطالب وأنتج متعلمين وعلماء، وعندما غاب المعلم المؤمن المؤهل لم تنفع جميع وسائل التعليم على تقدمها وتطورها، وكأنها أصبحت تتناسب عكسيًا مع النواتج التعليمية، حيث تعود الأمية التعليمية لكن بشكل جديد.

ولا أدل على ذلك من أنه قد يمر بالإنسان في حياته التعليمية عشرات المعلمين لكنه لا يذكر إلا بعض المعلمين الذين ساهموا ببنائه السلوكي

والمهاري والمعرفي، أما ما وراء ذلك فهدر للطاقة وضياع للزمن.

وهنا قضية جديرة بالتنويه، وهي أن التدليل على أهمية المعلم وتأهيله وطريقته لا تنتقص من الوسائل التعليمية ودورها في زيادة نجاحه وعطائه، ذلك أن توفير متطلبات المواقف التعليمية الناجحة المقربة من المتعلم تحقق المردود الأفضل.

إن التطورات الرهيبة والسريعة في التقنيات التربوية إلى درجة قد تصعب متابعتها -وهي بدون شك جزء من التطور الاجتماعي والحضاري للأمم- شكلت ولاتزال نقلات نوعية تحدد ملامح المجتمعات وتتحدد بها. فتقنيات المجتمع الزراعي التي كانت تحدد قسماته تطورت إلى تقنيات المجتمع الصناعي الميكانيكي، واليوم نعيش تقنيات المجتمع الإلكتروني بكل ما فيه من تدفق المعلومة وتيسير وسائلها، حتى لنكاد نقول: إن التعليم وأدواته أصبح مستمراً، ووسائله متوفرة في كل بيت، من حاسبات إلى كمبيوترات، إلى شبكات اتصال عبر الإنترنت، إلى وسائل إعلام تعج بالندوات والبرامج والمعلوماتية، حتى أصبح أصحاب الوعي بتطورات المجتمعات يعتقدون أن المعلومة هي قوة الغد الحقيقية، وأن التعليم أصبح لا يقوم على التلقين وحشو الذاكرة بقدر ما يعين ويدرب على مهارات استخدام المعلومة من الأجهزة الإلكترونية المتعددة.

لذلك نقول: إن الوسائل التعليمية ليست شيئًا إضافيًا يساعد على

الشرح والتوضيح فقط، بل هي جزء لا يتجزأ من العملية التعليمية، التي تشترك فيها الأيدي والحواس جميعًا.

ولسنا بحاجة إلى تكرار القول هنا والتأكيد: بأن العملية التعليمية بكل مكوناتها هي الرحم الذي يتخلق فيه أو تنطلق منه جميع العناصر والأنشطة البشرية المتعددة، لذلك تعتبر دائمًا الموقع الأخطر، وأنها في تطور مستمر، وعلى الرغم من قفزاتها النوعية لا تزال إلى الآن قاصرة عن تفجير الطاقات الهائلة أو المهارات الهائلة للإنسان، المخزونة فيه.. ويكفي أن نشير إلى الطاقات الخارقة لبعض المعوقين الذين استشعروا التحدي واستخدموا المتاح من الإمكانات المتوفرة لديهم، فتجاوزوا فيها الأسوياء.. فكم في هذا الإنسان، هذا الخلق العجيب، من الطاقات المركوزة والمخزونة، التي يناط بالتعليم اكتشافها وإطلاقها من عقالها؟!

وتحسب أنك جرم صغير　　　وفيك انطوى العالم الأكبر

ولعل اختزال الزمان والمكان والتدفق المعلوماتي الذي نلحظه في حقبة العصر الإلكتروني التي نعيشها، والإنجاز الرعيب، يدل من وجه آخر على الأبعاد العميقة لآيات الأنفس والآفاق التي ما تزال غائبة ومهيأة لرحلة الكشف العلمي، والتي يلمس الإنسان بعض أبعادها من قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (الكهف:١٠٩).. فكم هي الآفاق

واسعة وعميقة: ﴿ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ (الذاريات:٤٧)؟ وكم هي الطاقات الإنسانية والإمكانات البشرية مهياة للاستجابة؟ وكم هي المجالات مفتوحة؟ ومفتاح ذلك كله صوابية العملية التعليمية.

لذلك بالإمكان القول: بأن المسلمين اليوم دون سوية عصرهم وإسلامهم، وأن التجمد على الأساليب والأبعاد القديمة في التعليم ليس دينًا كما يتوهم بعضهم، وأن الحركة التعليمية في نطاقها الشرعي والديني -إن صح التعبير- لا تزال تراوح عند إثبات النص وتحقيقه وتوثيقه وتخريجه فقط، دون التفكير في كيفية تنزيله وإعماله في المجالات المتعددة.

من هنا ندرك كم نحن متخلفون عن قيمنا في الكتاب والسنة، وما عرضت له من الوسائل المعرفية والتعليمية، على مستوى الإفادة من القصة، والمثل، والجغرافيا، والتاريخ، واللغة، والأساليب المتنوعة، والصور الحسية، واستخدام كل الوسائل المتاحة، وكيف تحولت الأمة الأمية التي لا تقرأ ولا تحسب إلى أمة العلم والعلماء، فكان الإسلام هو البعث الحضاري للأمة، وذلك بالتركيز على مفاتحه الأصلية في العلم والتعلم، والقراءة الهادفة باسم الرب الأكرم، والاستمساك بالقلم، الوسيلة الأساس، وأول المخلوقات.

ونحب أن نوضح أن القول في استخدام الرسول ﷺ للوسائل

التعليمية، كالقول في شتى المجالات والأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هي بعمومها قيم ومناهج وسياسات ومحركات ومحرضات ومنطلقات ومرجعيات ومشروعيات للانطلاق وليست برامج تفصيلية، ذلك أن البرامج منوطة بالإنسان المسلم في ضوء التطوير والتطور والإمكانات المتاحة.. فالإسلام لم يأت ببرامج وإنما جاء بقيم ومعايير، وترك البرامج للعقل الإنساني لينطلق فيها.

ولا شك أن الاستخدام الجيد لمجموعة من وسائل الاتصال وتيسير إيصال المعلومة، من شانه زيادة إمكانات التعلم وترسيخ المعلومات واستبقائها في الذاكرة، وتحسين الأداء للمهارات للوصول إلى أفضل مردود.. فالتعليم والتعلم كان ولا يزال من الصناعات الثقيلة، التي تقتضي الإعداد والاستعداد، والتهيؤ، والصبر والتحمل، لبطء ترتب النتائج على المقدمات، قال تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ (المزمل: ٥).

وقد يكون من المفيد تقديم أنموذج الرحلة العلمية لسيدنا موسى والعبد الصالح، وما تحمله من دلالات كبيرة على الطريق: قال العبد الصالح لسيدنا موسى عليه السلام في رحلة التعليم والتعلم بعد أن قال له: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا﴾ (الكهف: ٦٦-٦٨)، وكانت

الرحلة، حيث سيدنا موسى عليه السلام يبصر النتائج القريبة ويسارع في الحكم عليها، والعبد الصالح ينظر للعواقب البعيدة ويعمل لها، ولذلك نقول: لئن كان العلم التجريبي المنْبَت عن الدين تحدى بالنتائج القريبة، فإن العلم المتاتي من معرفة الوحي تحدى بالعواقب وهي آكد من الناحية العلمية البحتة.. والصبر والتحمل لا يكون مطلوباً إلا عند فوات النتائج القريبة في سبيل إدراك العواقب البعيدة واليقينية، يقول تعالى: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴾ (القيامة:١٦-١٨).

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن الوسائل المعينة، أو بالتعبير المعاصر «التقنيات التعليمية والتربوية»، كلما كانت منتزعة من البيئة ومستنبتة فيها، ومألوفة بدلالتها، وسهل استخدامها، كانت أكثر نجاحاً في توصيل المعلومة وتوفير الترابط الصناعي بين المجرد الذي تصعب الإحاطة به، والمحسوس الذي يسهل إدراكه ليكون دليلاً للمجرد.

والتقنيات المستوردة من خارج البيئة والعمر الحضاري هي بحاجة إلى فهم، ومن ثم استخدامها كأداة توصيل للمعلومة، إضافة إلى صعوبة الحصول عليها في كثير من الأحيان.. وهذا لا يعني عدم الإفادة من تجارب وإنجازات الآخرين، وإنما يعني بناء الإمكانية والقدرة والتأهل للإفادة من التقنيات التربوية، ذلك أن الكثير من التقنيات التربوية المستوردة في

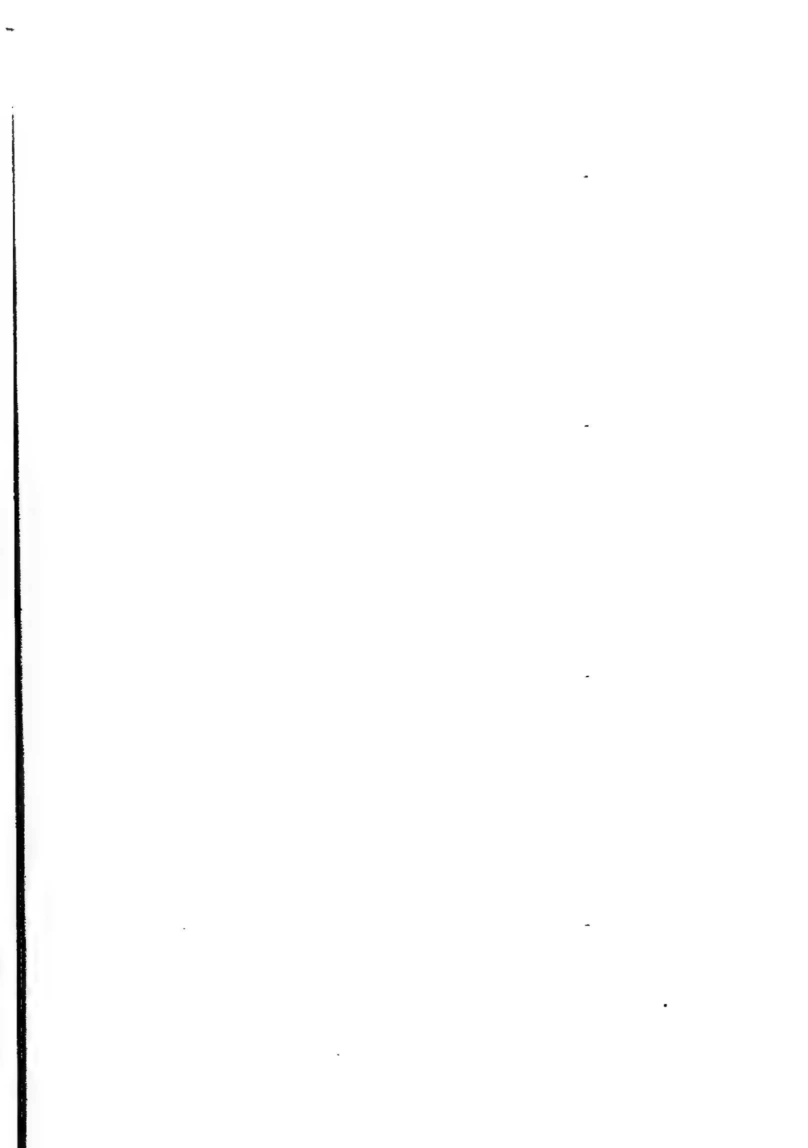
واقع الحال مركونة في زوايا مظلمة، لا تُرى ولا تُستخدم إلا عند حب التظاهر أو في المناسبات، وأن الكثير من الإمكانات متوفرة في البيئة المحيطة، يمكن لو أحسنا استخدامها تحقيق الارتقاء بالمردود العلمي من جانب، وتعليم الطالب على حسن التعامل مع الأشياء من حوله، وحسن قراءتها واستخدامها من جانب آخر.

ولعل القضية التي تحتاج إلى لفت الانتباه إليها، أن الوسائل التعليمية أو وسائل الاتصال ليست المجسمات والصور المادية فقط، فاللغة الميسرة بمختلف أساليبها من تعجب واستفهام ونفي وتأكيد ونداء وتحذير وإغراء وعطف والتفات وتشبيه وشعر ونثر وقصة ومثل وفواصل ونقاط وفقرات، أو بعبارة أدق علامات الترقيم، يعتبر إتقانها من أرقى أنواع الاتصال، إضافة إلى الصوت بمقاماته المختلفة، رفعًا وخفضًا وإشارة وعبارة.

وتبقى أسباب النزول للآيات، والقصص، وتمثيل عالم الغيب بنماذج من عالم الشهادة، وأسباب الورود للأحاديث، وتجسد الوحي بصورة بشر لتعليم الصحابة أمور دينهم وغيرها كثير، مناجم وخامات في إطار أدوات التوصيل العلمي، تحتاج إلى الكثير من النظر والتامل والصياغة والتنزيل على الواقع، وطرائق التعامل معها لبناء العملية التعليمية وإخراج الأمة من جديد.

والله الموفق.

٣ - الأمن الغذائي .. والأمن الاجتماعي



لعل من الأمور التي أصبحت من المسلمات، أن تحقيق الشهود الحضاري عملية متراكبة متكاملة متوازية الخطوط والابعاد، إذ لا يمكن أن يُتصور أن يترافق النمو والإنجاز والتألق في جانب، والركود والاستنقاع الحضاري وانطفاء الفاعلية في الجوانب الأخرى .

لذلك كان البعد الاقتصادي، أو الملمح الاقتصادي، احد المكونات الأساس لعملية الشهود المطلوبة من الأمة المسلمة، وأن هذا البعد الاقتصادي ترافق بناؤه مع البعد العقدي والعبادي والخلقي.. ونظراً لأهمية هذا البعد فقد استغرق على بعض الناس فلسفتهم للحياة، فلم يبصروا غيره .

إن عقيدة التوحيد تشكل للمسلم محور التصور، ودليل التصرف والسلوك، ومرتكز الوحدة والانسجام بين أنساق الحياة المتعددة وميادين النشاط الإنساني والاستعمار في الأرض، والبناء الاجتماعي، قال تعالى: ﴿ وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ (النساء:٣٦).

٣٨١٥/١٩

ولم تكن هذه العقيدة فلسفة مجردة أو رؤية مثالية حالمة، وإنما تجسدت بكل أبعادها وتجلياتها في شخص رسول الرسالة الخاتمة ﷺ، فترجمها إلى واقع في حياة الناس، حيث لم يعد الإيمان قضية فلسفية مجردة، أو مجرد علاقة بين الفرد وربه، بعيداً عن توجيه أنشطته وممارساته وعلاقاته اليومية، وإنما بيَّن أن الإيمان والتوحيد إنما تحقق بالفعل والتصديق.

ربط الفكر بالفعل، والنية بالحركة والسلوك القويم، فنفى الإيمان عن الذي يبيت شبعان وجاره جائع وهو يعلم، فقال صلى الله عليه وسلم: **« ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به »** (أخرجه البزار والطبراني وحسنه السيوطي)، واعتبر القرآن الإمساك وعدم الإنفاق سبيل الهلكة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (البقرة: ١٩٥).

كما اعتبر الكنز وحجب المال عن وظيفته الاجتماعية مدعاة للعذاب الأليم.. وليس هذا فحسب، بل رتب المسؤولية التقصيرية على الإنسان الذي يعطل سبل الكسب وفرص العمل، مهما ادعى الصلاح، فجعل دخول النار في حبس هرة عن طعامها. وهكذا نجد التكافل وعموم المسؤولية عن (الآخر) تجاوزت عالم الإنسان إلى عوالم المخلوقات الأخرى.

إعادة بناء الرؤية المستقبلية:

إن تقديم أية رؤية مستقبلية تدرك ملامح الشهود، أو التفكير بأي مشروع للنهوض، لابد أن يحاول استيعاب الماضي وتجربته الحضارية ومواريثه الثقافية؛ وفهم الحاضر بكل مكوناته، وتحديد مواطن الخلل فيه، في ضوء معايير القيم المعصومة، وفهم مشكلاته، وتحليل تلك المشكلات، ودراسة أسبابها، والتحول من الاكتفاء بمعالجة الآثار وترميمها إلى معالجة الأسباب التي أنتجت وتنتج تلك المشكلات؛ واستشراف المستقبل، وذلك بالتعرف إلى مسارات الحاضر وفقه العواقب والتبصر بالمآلات، في ضوء مقدماتها، وفقه سنن المدافعة، أو سنن الله في الأنفس، ومحاولة تسخيرها، ومدافعة قدر بقدر، والتحول من استمرار الافتتان بسلاح القوة المادية ونتائجها القريبة، إلى الإيمان بقوة العلم والمعرفة وعواقبها البعيدة في الحياة والأحياء، ذلك أن الإيمان بقوة العلم والمعرفة يحقق التحول من الاقتصار على الحماس فقط إلى ترشيد الحماس الذي يقود إلى الاختصاص، ومن الاقتصار على الاكتفاء بمناخ الخطباء إلى التمرس والتأسيس لمجتمع الفقهاء والخبراء.

إن الوصول إلى هذه الرؤية لا يتأتى إلا بفك قيود التقليد الجماعي، وفتح الأبواب لعمليات المراجعة والتقويم والحوار لصور التدين القائمة، والامتداد بالاجتهاد الفكري إلى الآفاق كلها، وإزالة الالتباس بين نصوص الدين وقيمه المعصومة والمطلقة والمجردة عن حدود الزمان والمكان، وبين نماذج

وأشكال التدين، وإعادة النظر في كيفيات التعامل مع تلك النصوص، وما يجري على تلك الكيفيات من السقوط والنهوض والزيادة والنقصان، وانتقال علل تدين الأمم السابقة، وما يعتريها من ظروف الزمان والمكان.

ذلك أن التلبس والالتباس بين قيم الدين وصور وأشكال التدين حال دون الكثير من عمليات التصويب والتجديد والتقويم والمراجعة، وكرس التخلف والجمود، وأشاع جواً من الإرهاب الفكري والمطاردة لكل محاولات الإصلاح والخروج عن التقاليد والمألوف، وأقام على ساحة الفكر الإسلامي أنصاباً وأزلاماً وكهانات دينية تحاول أن تكتسب عصمتها من عصمة قيم الدين، وتدعي أن أي نقد أو تصويب أو مراجعة لاجتهادها وصور تدينها تعني الانتقاص من قيم الدين نفسه، أو على الأقل تتذرع بأن أي نقد وتقويم يبصر العدو بمواطن الخلل والضعف في الجسم الإسلامي فيتسلل منها ويتآمر على العمل للإسلام، وذلك بخلخلة الصفوف، وإنهاك الطاقات، دون أن تدري بأن العمل أو الصف الذي لا يصمد أمام التقويم والمراجعة بقيم الكتاب والسنة عملٌ لا يوثق به. لذلك امتدت العلل وصور من التدين المغشوش في جوانب كثيرة في حياة المسلمين على أكثر من صعيد.

وقد لا نبتعد كثيراً عن الصواب إن قلنا: إن الكثير من المعاني المطروحة في حياة المسلمين بشكل عام وبعض العاملين للإسلام بشكل خاص، أصبحت نظرية بعيدة عن واقع التطبيق وصبغ الحياة، أو تشكيلها الثقافي والسلوكي، وإنما هي تجريدات ذهنية أو لفظية تنقل من لسان

إلى لسان، لذلك أصبحت غير مقنعة وغير مؤثرة، لأنه حسب المشاهد فواقع أهلها السلوكي المناقض دليل على أنهم لا يؤمنون بها تمام الإيمان، ولا يقتنعون بها كامل القناعة ولا حتى المستطاع منها، بل قد نجد بعضهم بات يتسول بها الجاه والمال والجمهور والمناصب.

سبيل الوقاية الحضارية:

من هنا نقول: إنه لابد أن ندرك الحكمة و العبرة مما قص علينا القرآن من علل تدين الأمم السابقة التي أدت إلى سقوطها وانهيارها، حتى لا تتسلل إلى أمة الرسالة الخاتمة. لقد قص علينا أن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل، وأتبع ذلك مباشرةً ببيان خطورة الكنز وحجب المال عن التداول، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَـٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (التوبة: ٣٤)، ذلك أن الإصابة إذا وصلت إلى الدعاة والمربين والمؤسسات التي تحمل سمات وشعارات دينية، أصبحنا معها كالغاص بالماء.

وليس هذا على مستوى الأفراد فقط، بل ولعل بعض المؤسسات أيضًا التي طرحت شعارات الإسلام والعمل له، أصبحت بصور تدينها وممارساتها سبة في جبين الإسلام، مشوهة لصورته، ذلك أن الكثير من المسلمين عند

تعاملهم مع هذه المؤسسات إنما ينحازون إلى الإسلام، وليس إلى بعض الأشخاص القائمين على أمرها، ويصبرون على الصور المشوّهة من التدين التي تمارس، والتعامل معها خوفًا عليها وأملاً في تصويب مسارها.

لذلك نقول: بأنه لابد من معاودة إحياء المعاني الإسلامية بالعمل، وليس بمزيد من الخطب وسماكة الحناجر أو بزيادة مساحاتها وأوقاتها.. لابد من تعهدها، والتواصي بها، والتدريب عليها، وتقويم المسالك، ومراجعتها وقياسها بالقيم المعيارية في الكتاب والسنة، التي تنطلق منها وتتمحور حولها، ذلك أن الاستمرار في طرحها من فوق المنابر ومن على المنصات بعيداً عن تمثلها على أرض الواقع وتقديم النماذج المثيرة للاقتداء بها، وتحوّل أهلها ليكونوا هم أدوات ووسائل التغيير، بات يشكل ذهنية خطيرة ذات ثقافة يحكمها التوارث الاجتماعي، لا تثير قلقًا على الحال ولا خوفًا على الصواب.

ولعل الإشكالية الخطيرة هي ابتكار أساليب للهروب من المسؤولية، وذلك بأن نلقي بالتبعة على (الآخر)، واعتباره السبب الكامن وراء تدهورنا، دون أن ندري أننا ندين أنفسنا بأننا لسنا على مستوى عصرنا.. وإن تعذر ذلك وغاب فنخترع (آخر) جاهزاً وهو القدر، حيث ليس بالإمكان أفضل مما كان، وكأن الحياة التي تخصنا دون غيرنا تسير

بشكل قسري عشوائي لا منطق فيها، ولا سنن وقوانين لها عند أهل التخلف والهروب من التبعة والعجز عن الفهم السليم، وكأن ما نؤمن به من القدر أصبح يشكل عائقًا يحول دون نهوضنا، فما علينا إذا أردنا النهوض إلا الانعتاق من القدر(!) وبذلك نقفز من فوق التاريخ والعلم والحضارة والمنطق والتجربة التاريخية (الإسلام)، التي تجسدت بحراسة الوحي وكانت أكثر إيمانًا وتطبيقًا للقدر ومدافعة قدر بقدر احب إلى الله.

ولعل الأدهى والأنكى أيضًا هو التفكير الهروبي، وذلك بالانسلاخ من المجتمعات، وتشكيل أجسام منفصلة عنها باسم الإسلام أملاً في تطبيق المعاني الإسلامية والالتزام بها(!) ومن ثم تتحول الكثير من هذه الأجسام إلى طائفيات وحزبيات منغلقة ومتعصبة، معجبة بفكرها، تتحجر عليه، وتقتات بالنيل من (الآخرين) ورجم المجتمعات التي هي في الأصل محل دعوتها وترقيتها وتهذيبها.

لذلك نقول: بانه بدل أن يكون أصحاب تلك الدعوات دليل المجتمع إلى فعل الخير تحولوا إلى حواجز وجدران تحول دون فعل الخير، وتنفر منه، إن لم يكن ذلك بقولها فبفعلها.. هذا من جانب، ومن جانب آخر أصبحت أجسامًا منفصلة تسهل محاصرتها، واختراقها، وتشويه صورتها، وشل حركتها، والقضاء عليها، واتهامها بشتى أنواع الاتهام من أعدائها.

المجتمع محل التقويم والشهود:

لذلك لابد من التفكير بالعودة إلى المجتمع -محل الدعوة أو محل تحقيق الشهود- وحمل أهدافه، وتحمل همومه، ومشاركته في معاناته، والاندماج بمؤسساته، والتوسع في دوائر الخير فيه، وتقديم نماذج متميزة تثير الاقتداء في المواقع المتعددة، لدرجة يمكن معها القول: بأن المسلم اليوم مطالب بفك المحاصرة له، ومحاولات إخراجه من المجتمع وفصله عن جسم الأمة، والتفكير دائماً بوسائل العودة إليها والالتصاق بها، وتقديم أنموذج التضحية والخلاص لمعاناتها.. وقد تقتضي بعض الظروف والمراحل أن تكون الدعوة بالأفعال والسلوك، والتحلي بالصبر والصمت في مناسبات كثيرة.

فالتخلف وفلسفاته، والفتن واتساعها، لا تعالج بمزيد من القول واللجاج والجدال ،والهروب والانسحاب، بل تهزم وتحاصر بالمبادرة إلى الفعل والعمل الصالح، والرسول ﷺ يوضح سبيل الخروج في مثل هذه الحالات، عندما يكثر القوالون، ويقل الفعالون، ويسود الصخب واللجاج والشكوك وضياع القيم، فيقول: **«بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، أو يمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا»** (أخرجه مسلم).

فالإسراع بمواجهة الفتن، بكل لجاجها، بالعمل الصالح هو سبيل الخروج

من المآزق، وهذا لا تطيقه إلا عزائم الرجال، وخاصة في مواجهات مراحل الفتن، ولا يستطيعه أصحاب التدين المغشوش الهش والأصوات العالية.

أنشطة الحياة تجليات ثقافية:

ولعل من الأمور التي تحتاج إلى مزيد من النظر والتأكيد دائمًا، أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، هي في حقيقتها مشكلات ثقافية، أو هي مشكلة الثقافة، ذلك أن الأبعاد السياسية والاقتصادية والتنموية لهذه المشكلات لا تخرج عن كونها تجليات للمشكلة الثقافية، أو مشكلة القيم والأفكار والمفاهيم بشكل أخص، وأن أية محاولة للعلاج ووضع الخطط للخروج من المشكلات لا تدرك حقيقة تلك المشكلات وأسبابها الحقيقية فإنما تحاول أن تعالج العرض وتتعامل مع ا لآثار دون التوجه للإحاطة بالأعراض ومعرفة أسبابها، التي تتركز جميعها في المشكلة الثقافية ابتداءً.

ولا نعني بالمشكلة الثقافية هنا الفقر في القيم والأفكار والمفاهيم والميراث الثقافي والحضاري، وإنما نعني بها فساد منهج التعامل معها، فقد تكون الأمة غنية بمخزونها الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري وتجربتها الحضارية التي جسدت هذه القيم والأفكار، ودللت على صوابها، لكنها تفتقر إلى مفاتيحه وإعادة الاجتهاد في تنزيل هذ القيم على واقع الناس.

لذلك نعاود القول : إن النظر إلى المشكلة وقطعها عن سياقها الثقافي

الشامل، ومحاولة علاجها بعيداً عن معرفة الوباء الثقافي الذي أصاب المجتمع فتولد عنه مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية، والتوهم أنه بالإمكان تامين النمو الاقتصادي متجاوراً مع الظلم الاجتماعي أو الاستبداد السياسي، أو تامين السلم الاجتماعي مع استمرار الاستبداد السياسي، أو معالجة مشكلة الفقر كحالة تخلف، ومحاولة تحقيق النمو بعيداً عن معالجة الجهل والأمية والعدل الاجتماعي والشورى السياسية... نخشى أن نقول: إنها بعثرة للجهود، وإضاعة للأوقات، وتبديد للأموال والطاقات، والضرب في الحديد البارد، أو على أحسن الأحوال تحرك في غير المواقع المجدية.

فلا يمكن أن يتجاور مع الاستبداد السياسي وما ينتج عنه من الاستئثار بالثروات ومطاردة الطاقات، وتهجير الخبرات والعقول والسواعد، ومصادرة الأموال، وطرد رؤوس الأموال، والقضاء على روح المبادرة والإنتاج، ونشر الخوف والقلق، وما إلى ذلك من الأبعاد اللانهائية للاستبداد ،لا يمكن أن يترافق مع ذلك رَفَه اقتصادي أو إنتاج مأمول، أو تصنيع مقدور، أو توظيف للأموال، أو اغتنام للإمكانات، ومن ثم علاج لمشكلة الفقر والتخلف.

كما لا يمكن أن يتجاور مع الظلم الاجتماعي والاستئثار بالمال والثروة واستغلال الفقراء وإهدار كرامتهم، وأكل عرقهم وجهدهم، ووجود خلل اجتماعي وطبقات: طبقة تأكل ولا تعمل، وطبقة تعمل ولا تأكل،

لا يمكن أن يتجاور مع ذلك سلام وأمان اجتماعي واطمئنان مستقبلي.

لذلك نقول: إن مشكلة التنمية للأمة والمجتمع هي مشكلة مركبة وشاملة لجوانب متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية، إذ لا يمكن أن يتصور نمو في جانب وتخلف في جانب آخر.. لا يمكن أن يكون نهوض في جانب وسقوط في آن، لأن عملية التنمية عملية شاملة متوازنة، لذلك فأي محاولة للتعامل مع الأزمة بعيداً عن السياق الاجتماعي العام وضبط النسب والأبعاد لسائر المشكلات في تخطيط سليم، فسوف تبوء بالفشل، وقد أسلفنا أن سائر المشكلات هي في الحقيقة تجليات للأزمة الثقافية والتربوية، فجذور الأزمة الأم هي الأزمة الثقافية.

الإنسان الكَل.. والإنسان العدل:

صحيح أنه يوجد في العالم الإسلامي من حيث البعد الاقتصادي والتنموي والتكاملي أراض كثيرة صالحة للزراعة، كما توجد مناطق مناخية متنوعة، وتوجد خامات هائلة مركوزة في باطن الأرض، وتوجد ثروات وأنهار ومعادن وكتلة سكانية فيها من الأدمغة والسواعد ما يمكن أن يكفي العالم، لكننا نجد أن العالم الإسلامي، الذي يحرك بأمواله وثرواته وبتروله شرايين الحضارة المعاصرة، جثة هامدة لا تتحرك.

فأمواله مهاجرة أو مهربة ومودعة في مصارف (الآخر)، وثرواته ليس له عليها حتى مجرد الإشراف أو التحكم بتغيير السوق أو اختيار المشتري، وقد لا يملك أغنياؤه مجرد حق نقل أرصدتهم من مصرف إلى آخر، إضافة

إلى أن بعض زعماء دول المسلمين الفقيرة جداً هم على رأس قائمة الأسماء الغنية على مستوى عالمي، وكل ذلك على حساب نهب ثروات شعوبهم.. وعلى الرغم مما نسمع ونبصر من العنتريات والبطولات التي ترسم في الفراغ، نجد أن الأرصدة في معظمها مودعةٌ عند من يتهمونه بعداوتهم. أما مشكلة الفساد المالي، فحدث عنها ولا حرج.

من هنا نقول: بأن الإسلام لم يتعامل مع مشكلة الفقر كمشكلة مادية مقطوعة عن موقعها من بناء الرؤية الشاملة المتماسكة، فهي مطروحة على مستوى العقيدة والعبادة والأخلاق والسلوك ووسائل الكسب ومصادره.. ولا يكفي هنا أن نقول: إن الإسلام يمتلك الحل، أو يمتلك المنهج لمعالجة الفقر، كشعار، بل لابد من طرح السؤال الكبير ثقافياً: لماذا لم يعالج المسلمون مشكلة الفقر؟ وكيف تُعالج؟ وذلك بوضع استراتيجية شاملة تعالج الأسباب وتبصر بكيفية التعامل مع القيم الإسلامية الضابطة لمسيرة الحياة، ذلك أن الاستمرار بالقول: بأن الإسلام يمتلك العلاج دون بيان أسباب المشكلة وآلية وكيفية العلاج، يخشى أن ينعكس ذلك على الإسلام نفسه، وليس على عجز الناس عن التعامل مع قيمه، والاكتفاء برفع الشعارات والحماسات والخطب.. فالإسلام موجود بقرآنه وسنته وتجربته التاريخية، ومع ذلك فالفقر موجود.. لماذا.. وكيف؟

وعندما نقول: إن المشكلة ثقافية عقدية تربوية، وإن تلك الأعراض السياسية والاقتصادية والاجتماعية أعراض وتجليات لها، لا نعدو

الحقيقة، لأن الاقتصار على التعامل مع تلك التجليات لم يغير شيئاً.

والأمر في معالجة مشكلة الفقر، في الرؤية الإسلامية، لم يقتصر -كما أسلفنا- على البناء التربوي والثقافي، وإنما امتد لوضع التشريعات الملزمة للعمل والتكامل وإنهاء الفقر.

لقد وضعت قيم الإسلام أسساً نفسية وفكرية لعلاج أسباب المشكلة، كما وضعت أطراً وحلولاً عملية لمعالجة آثارها لا تغني واحدة عن أخرى، وتبقى الثقافة هي المؤشر والمؤطر والدافع والمنتج.

ولعل من الأسس النفسية المهمة في الرؤية الإسلامية والمنهج الإسلامي، إقامة العلاقات المادية والمعنوية على أساس الأخوة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات: ١٠)، وربط الإيمان باستشعار حقوق الأخ، كما رتب على رابطة الأخوة الحب، فلا يؤمن الإنسان المسلم وينجو بإيمانه مالم يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويعيش معه كالبنيان يشد بعضه بعضاً، وجعل العدل وحفظ الحقوق، حتى خارج الدائرة الإسلامية، من قيم الدين الأساسية، بل ندب إلى عدم الاقتصار على العدل وهو إحقاق الحق أو إعطاء كل إنسان حقه بدون ظلم، وإنما الارتقاء إلى الإحسان وهو التنازل له عن بعض حقك أيضاً.

ومن الأسس النفسية: الإيثار، وهو عكس الأثرة والأنانية.. والإيثار تفضيل (الغير) على النفس، وإشاعة جو العفو والرحمة وهي الغاية التي من أجلها جاءت الشريعة، والتربية على تنمية روح الاحتساب في الفعل.

ولم يقتصر الإسلام على بناء الأسس النفسية الثقافية للتكامل والتكافل الاجتماعي، وإنما وضع أسسًا عملية أيضًا لترميم الحاجات، كفريضة الزكاة -وهي أحد أركان الإسلام- بالنسبة للأصناف الثمانية، ونظام النفقات الواجبة، وتشريعات الميراث بالنسبة للتكافل في إطار الأسرة، والصدقات، والنذور، والكفارات، كما ندب أتباعه إلى الوقف، لأهمية دوره في التنمية، وترميم الفقر والفعل الاجتماعي بشكل عام، وليس ذلك فقط وإنما يمتد الأمر إلى تحريم الادخار، واعتبار ذلك من الكنز المحرم، أثناء الأزمات والمجاعات والحروب وحالات الطوارئ والجوع، فالرسول ﷺ يقول عن الأشعريين: « .. **هم مني وأنا منهم** » (أخرجه البخاري)، لأنهم إذا أرملوا -أي فني زادهم- جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية.

وأبو سعيد الخدري رضي الله عنه يروي لنا قول الرسول ﷺ: « **من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لازاد له** »، يقول أبو سعيد رضي الله عنه: فذكر (رسول ﷺ) من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل (أخرجه مسلم).

لذلك نقول: إن العملية متكاملة متراكبة، وإنه لا يمكن أن يتحقق النمو في جانب ويتجاور مع التخلف في جانب آخر، وأن المشكلة ليست

فقرًا في الموارد، وإنما في الثقافة المغشوشة وتجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى لنرى أن بناء الأمة المسلمة وتشكيلها أخذ بعداً ومحوراً ثقافيًا.

فجغرافية الأمة المسلمة جغرافيا ثقافية عقدية وحدود تشكيلها حدود ثقافية، وعليه فإن المواطن في أمة الإسلام مواطن عالمي، أينما كان، يرتبط بالعقيدة والثقافة الإسلامية، علمًا وعملاً، فكرًا وفعلاً، عقيدة وعبادة.

وبذلك يرتقي الإسلام بإنسانية الإنسان، ويجعل القيمة الأساس لاختياره، والولاء الأول لعقيدته، وليس لسائر الفوارق البشرية من لون أو أرض أو جنس، وإن كانت تلك أمور واقعية يشارك فيها الإنسان المخلوقات الأخرى، لكنه يتميز عليها بالإرادة والاختيار.

ولعلنا ندرك بهذه الرؤية والفلسفة المبكرة لبناء الأمة، إنسانية الدعوة وعالمية الرسالة وبعض جوانب الخلود في هذا الدين، الذي هو الدين الخاتم، والذي يتعامل مع عالم مستقبلي سوف تنهار فيه الحدود والسدود المادية، ويتحول التدافع إلى ساحة الثقافات، وتتشكل التكتلات الدولية بدافع من الرؤية المشتركة لجوانب الحياة، اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، إلخ.

أمة الإسلام والمواطنة العالمية:

وإذا اقتضت الظروف والجغرافيا السياسية أن تتشكل دار للإسلام، حيث تمثل الأرض التي يلتزم أهلها بشريعة الإسلام، فإن الأمة المسلمة تبقى ذات بعد آخر، حيث المؤمنون إخوة، أينما كانوا، فالمؤمن في أي

أرض فهو واحد من أمة الإسلام. حتى أن المعيار المطلوب لانتسابه لأمة الإسلام، أن يكون مؤمنًا، بضرب النظر عن لونه وأرضه وجنسه وزمن إيمانه، فمجرد أن يؤمن يصبح عضواً في أمة الإسلام، ومواطنًا عالميًا في دولة الإسلام.

ولعلنا نقول: إن هذه الفلسفة وهذه الرؤية المبكرة، كان يمكن أن تعتبر في الماضي من الأحلام أو أحلام اليقظه غير الواقعية، حتى أصبحت اليوم مسعىً عالميًا، ومطلبًا عالميًا، وفعلاً عالميًا أيضًا.

وهذا المفهوم الثقافي للأمة، وعامل تشكيلها، الذي يتأسس على الإرادة والاختيار المفتوح للناس جميعًا، ينأى بالأمة المسلمة عن التعصب والطائفية والإقليمية والتحزب والتشرنق، ويجعل الأمة أمة منفتحة مشرعة الأبواب لدخول كل من يقتنع بعقيدتها وثقافتها عن طواعية واختيار.

والحضارة المعاصرة الغالبة اليوم، على الرغم من جبروتها المادي والتقني وغلبتها العسكرية، باتت غير مقتنعة بالغلبة المادية العسكرية، وبدأت تتطلع إلى تسييد ثقافتها، وعولمة مفاهيمها، ومحاولة احتواء واستيعاب الحضارات والثقافات لصالح ثقافتها، واعتبار الصراع الحقيقي صراعًا ثقافيًا، فهو الحقيقة التي تتجلى بصور اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية.

ولعل من اللافت أن الأمة المسلمة، ومنذ وقت مبكر، تشكلت من خلال كتاب، و تميزت عن أمم الحجارة والتضاريس الجغرافية بالفكر والثقافة، حيث كانت الرابطة الأعم في ذلك الوقت هي رابطة القبيلة..

والقبيلة عمليًا هي العائلة الكبيرة، أو الأسرة الممتدة القائمة على روابط الدم والعادات والتقاليد والمساكن المتجاورة على أرض واحدة.. لقد تشكلت الأمة من خلال الرؤية الثقافية.

وبالإمكان القول: إن الأساس الذي شكل الأمة المسلمة هو القرآن، والقرآن وحده هو المؤهل لإعادة التشكيل.

لقد أردت بهذه النظرة السريعة تحديد بعض المفهومات والمعايير عن تشكيل الأمة، والتأكيد على المحور الثقافي الذي قامت وتقوم عليه، وأن هذا العامل إذا بهت أو غاب أو ألغي تتحول الأمم إلى قطعان فاقدة لهدفها.. تتحرك بروابط القطيع، وتساق بسوط راعي القطيع، الذي يحول دون خيارها.

حتى أننا لنقول: إن العامل الثقافي أو المحور الثقافي إذا غاب أو غيِّب انعكس ذلك بقراءات مغلوطة لسائر الروابط، التي قد تتوفر جميعًا، ومع ذلك لا تقوم للأمة أية قائمة، ولا يتحقق لها أدنى حد من الشهود، كما هو حال الكثير منا اليوم.

إن محاولات الإحياء التي قامت تدعي إدراك هذا الخلل، لم تستطع مع الأسف أن تقدم من نفسها وفعلها ما يخلص الأمة، بل لعلنا نقول: أساءت التعامل مع البعد الثقافي، حتى أنها لم تستطع الاحتفاظ بإسلامها، لأن منطلقها كان مقاربة مع (الآخر)، واستلابًا، وارتهانًا

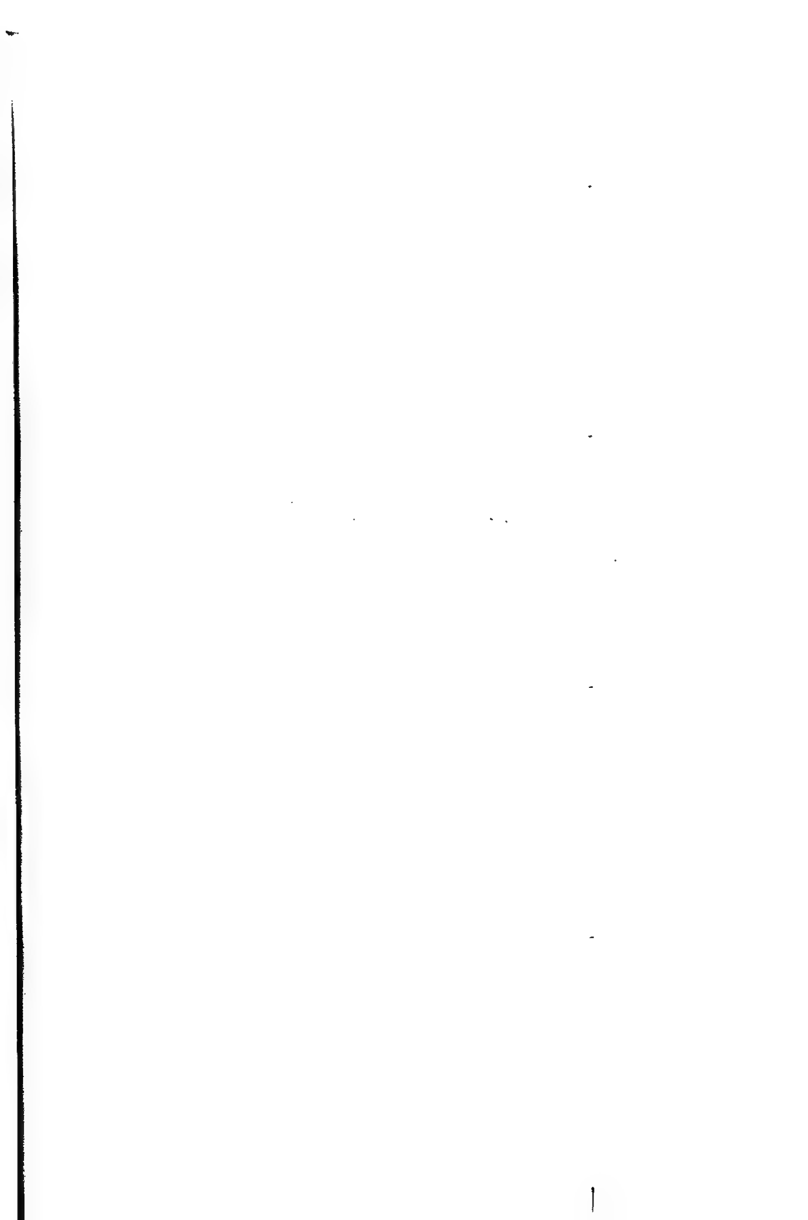
لثقافته وحضارته ورؤيته الثقافية التي انعكست على الاقتصاد والاجتماع والسلوك .. إلخ.

والأمة بالمفهوم الإسلامي ليست ظاهرة اجتماعية موقوتة بزمان ومكان وأشخاص، وإنما هي أمة ممتدة من تاريخ الخلق وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة. فالأنبياء واتباعهم المؤمنون بعقيدة التوحيد، الملتزمون بشريعة الله، هم أمة واحدة، وإن تطورت الأوعية الثقافية والأوامر التشريعية مع تتابع النبوة.. إن قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾(المؤمنون:٥٢)، لا يقتصر على النبوة الآخرة، وإن كان يخصصها، وإنما يشمل النبوة جميعها.. من تلقي آدم كلمات وتعليمه الأسماء، إلى طلب القراءة في النبوة الخاتمة. وعلى ذلك، فنرى هنا من الأهمية بمكان وضوح مفهوم الأمة في الرؤية الإسلامية، وتكاملها، ودورها الرسالي الممتد من بدء الخلق إلى النشأة الآخرة، وتكامل حلقاتها، وتكافلها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وتبقى قضية طالما أكدنا عليها ولا تزال بنظرنا بحاجة إلى مزيد من التأكيد، وهي أن الإسلام إنما جاء بأهداف ومبادئ كبرى وقيم ضابطة لحركة الحياة في المسارات والأنشطة المختلفة.. جاء بمبادئ وقيم، أما البرامج والمناهج فهي متروكة لإبداعات العقل وتجاربه، في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة.. وتبقى القيم هي موازين ومعايير البرامج ومحدداتها.

مِن المشاهَدة إلى الشهُود

الإعلان أنموذجًا



الإنسان محل الشهود الحضاري، ووسيلته في الوقت نفسه.. لذلك تعتبر تربيته وسلامة تشكيله الثقافي، والارتقاء، بقابلياته وتطويرها، ليحقق الشهود على ذاته، ويؤهل للشهود على (الآخر)، من الصناعات الثقافية الثقيلة، بما يتميز به عن سائر المخلوقات، فهو المخلوق الحر المختار المكرم المكلف.

فلقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان عن سائر خلقه، فعلمه بالقلم ما لم يعلم، وجعله مكرماً بأصل الخلق، مهما كان جنسه أو لونه أو قومه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٠).. ومنحه الإرادة والاختيار، التي تعتبر من أبرز خصائص هذا التكريم.. وعلمه الأسماء كلها، التي تشكل مفاتيح التعامل مع الحياة، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ...﴾ (البقرة: ٣١)، وزوده بقابليات وقدرات وطاقات متميزة انطوى فيها العالم الأكبر من حوله، لتمكنه من حمل

الأمانة والقيام بأعباء الاستخلاف والعمران والقـدرة على التحقق بسنة التسخير للكون بكل مكوناته، وناط به أمر توجيه وتشغيل وتوظيف هذه القابليات والطاقات في مجال التزكية وفعل الخير والصلاح، وإلا كان الجنوح بها نحو التدسية والفساد والإفساد وسفك الدماء، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ (الشمس: ٩-١٠)، واستدل على ذلك من العمق التاريخي للبشرية، بالإتيان على ذكر قصص النبوة السابقة، لتكون رصيد عبرة ودرس لأمة الرسالة الخاتمة.

كما جعل معرفة الوحي في الكتاب والسنة، التي تعتبر معيار الشهود، مناط الهداية لتلك القابليات، حتى لا يضل الإنسان ولا يشقى.. وجعل المسؤولية عن العمل والكسب، سبيلاً لتخليص الإنسان من حالة العبثية والعدمية والضياع، وفرعًا لتلك الحرية وإرادة الاختيار.

وكانت سيرة المبعوث رحمة للعالمين، عليه الصلاة والسلام، تجسيداً لقيم الإسلام، وترجمة أمينة لتعاليمه، ودليلاً على إمكانية تنزيل هذه القيم على واقع البشر وقابلية التطبيق، ومحلاً للتاسي والاقتداء، حتى تسلم المبادئ من فساد التطبيق والتنزيل، كما عُصمت القيم وحفظت من التحريف والتبديل، فقد وصفت السيدة عائشة رضي الله عنها خلق النبي ﷺ ومسالكه بقولها: «**كان خلقه القرآن**» (أخرجه الإمام أحمد).

لـذلك فـإن الأمـة اليـوم حتى تؤدي رسـالتهـا المنوطة بهـا في الشـهـود على الناس: ﴿ لِتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ... ﴾ (البقرة:١٤٣)، مدعوة للعـمـل على إعـادة الوعي برسـالتـهـا ، واسـترداد دورهـا الغـائب بالأقـدار المطلوبة، وتحريك طاقاتها المعطلة، والتعرف على الإمكـان الحضـاري الذي تمتـلكه، والذي يؤهـلها لاستئناف دورها في الشهادة على الناس والقيادة لهـم إلى الخير، وتحقيق الوراثة الحضـارية، والإيضاح أنها لا تتميز بما تعلنـه نظـريًا من قيم ومبـادئ إلا بمقدار ما تحقـقه من إنجاز في حيـاة الناس، وأن تجسـيد هذه المبادئ وتنزيلها على حيـاة الناس تحكمه قـوانين وسنن تجرى عليـهـا الحـيـاة، لا بد من إدراكـهـا واسـتكناه حـقـيـقـتـهـا من خـلال السنة والسيرة وتجربة خـير القرون، وأن مناطهـا عزمات البـشر والسنن الجارية، وليست الأمنيات والانتظار والتطلع إلى حدوث السنن الخارقة.

المدافعة سبيل الشهود:

ولعل من الأمور التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من البحـث والتحرير في الذهنية الإسلاميـة المعاصرة، لتصبح يقـينًا عـمليًا، أن المدافـعة بين الخيـر والشر هي سنة الحياة وسبيل النمو والارتقاء، وأن الشر من لوازم الخير، وأن الفعل التـاريخي وامتـداد الحيـاة هو ثمـرة للضـرب بين الحق والبـاطل، قال

تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ (الرعد: ١٧)، وأن هذه المدافعة هي من رحمة الله بعباده والتمكين لإظهار الحق واستمراره، وسبيل من سبل الحيلولة دون الفساد واستمرار الإفساد، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحج: ٤٠)..

فالمدافعة سبيل للنمو، وشحذ للطاقات، وتجميع للقدرات، وترقية للمواهب، واكتشاف للسنن، وتطوير للملكات، وإدراك للنواميس الفاعلة في الحياة، بل هي سمة الحياة الدنيا وسبيل استمرار التاريخ البشري على الأرض، وبضدها تتميز الأشياء كما يقال.

وتزداد الإشكالية في هذا البحر المتلاطم الأمواج وهذا الصخب الحياتي بفقدان القيم الهادية والدليل المرشد والمعيار السليم والبوصلة المحددة للوجهة، لذلك تشتد الأزمة وتستحكم أكثر فأكثر بتغييب معرفة الوحي عن فلسفة الحياة، وكيفية التعامل معها.

ولعلنا نقول: إن ذلك يلخص أزمة الحضارة العالمية اليوم، التي تظهر جليًا في سائر أنشطتها الحياتية وأنظمتها المعرفية، ويستدعي ضمنًا

البديل الشاهد المؤهل للوراثة الحضارية، أو على الأقل لتقديم العلاج والإضافة الحضارية، يقول تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ (الأعراف: ١٣٧)، ويقول: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠٥)، حيث البقاء للأصلح، والعاقبة للتقوى وليس للأقوى إلا إذا كان الأصلح هو الأقوى والأقوى هو الأتقى.. وهذه حقائق وبصائر لم يدركها إلا ثلة من الأولين، وقليل من الآخرين.

القطيعة الحضارية:

وقد تتحدد الإشكالية اليوم بشكل عام، أن اليقظة الإسلامية أو الصحوة بعامة، جاءت بعد انقطاع أو قطيعة عن الفعل الحضاري حيناً من الدهر، الأمر الذي ترك فجوات تخلف هائلة يصعب ردمها أو تجاوزها أو طيها بسهولة، حيث توهم الكثير في عالم المسلمين، نتيجة رجع الصدى والمحاكاة (للآخر)، أن التخلف كان نتيجة للاستمساك بالإسلام، وليس بسبب الانسلاخ منه، حتى جاءت الأدلة الدامغة والاستقراء التاريخي الحضاري تؤكد أن تخلف المسلمين هو بسبب الانسلاخ عن الدين وليس بسبب الاستمساك به والالتزام بقيمه.

ولعل التحدي الكبير اليوم لم يعد قاصراً على ساحة الفكر

والقيم وصدام الأفكار وحدها، وإنما امتد إلى المُنْتَج الذي بدأ يدعم الثقافة والفكر ويقنعَ بصلاحها؛ في الوقت الذي بقيت الصحوة الإسلامية عند حدود الإحساس بالمشكلة دون القدرة على الانتقال إلى حالة الإدراك لأبعادها وتحليل أسبابها واكتساف سننها، ومحاولة التعامل معها من خلال رؤية واضحة.

والحقيقة التي لا بد من تسجيلها هنا، أن الصحوة وإن لم تستطع ردم فجوات التخلف وطي مسافاته، لتشعب تحدياتها وكثرة مدافعاتها، وعجزها في خضم ذلك عن وضع استراتيجية سليمة تأخذ بالاعتبار الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة وتضع الزمن في اعتبارها، ومحاولتها البائسة في التطلع إلى ما لا تملك على حساب حسن توظيف واستثمار ما تملك، وإعلانها عن الكثير من المهام، التي قد لا تتناسب مع استطاعاتها، وسعيها للابتعاد عن المجتمعات وتشكيل أجسام منفصلة، لم يتحقق لها النجاح المأمول، الأمر الذي أوقع بالإحباط والانكسار والتخاذل، خاصة عند الكثير من الذين لم يستطيعوا تجاوز الصورة إلى الحقيقة.

وفي تقديرنا لو أن الصحوة أعادت التفكير باستمرار الاندماج في المجتمعات القائمة -والاندماج لا يعني الذوبان- ومحاولة التوسع في دوائر الخير فيها، وإثارة وتنمية الجوانب الإيجابية، وتقديم النماذج الخيرة القدوة

في المواقع المتعددة، والعمل من داخل المجتمع لا من خارجه، لكان العطاء أكبر والله أعلم، ولكانت جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة.

ومع ذلك لا بد من الاعتراف أن حركة اليقظة الإسلامية المعاصرة وإن لم تستطع تحقيق النقلة الحضارية للأمة، لسبب أو لآخر، فإنها استطاعت أن توقف حالة الانبهار والانهيار، ولفت النظر إلى أهمية فحص الوافد حتى ولو لم تمتلك حتى الآن القدرات والأدوات الكافية لهذا الفحص لغياب التخصصات الحضارية والمعرفية المطلوبة، كما أنها لم تستطع بعد تقديم البدائل المقنعة وغير العاطفية.

وتبقى المشكلة، الاستمرار في حالة الصحوة وتفريك العيون لتبصر طريقها دون التقدم المأمول خطوات منهجية باتجاه الأداء والإفادة من معطيات الحضارة في ضوء القيم الإسلامية.

الشهود بين القيم والتراث:

ولعل القضية الأهم هنا والجديرة بمزيد من التفكير والنظر والتبصر وتحقق القناعة الكاملة، أن الإسلام في رؤيته للحياة أو فلسفته لها بشكل عام، قدم قيماً ضابطة وأطراً مرجعية، ولم يقدم برامج محددة، إلا في القضايا التي تعتبر من الثوابت أو تلك التي تميز المجتمع المسلم وتحتفظ بوجهته وقبلته وشاكلته الثقافية وخصائصه، أما فيما وراء ذلك فترك الأمر للاجتهاد والتفكير والإفادة من التبادل المعرفي وحركة العقل المسترشد

بهداية الوحي وضوابطه، المعصوم بها.

وهذا بلا شك كان سبب خلود الإسلام ومرونته واستمرار عطائه، لأن ذلك يمنح العقل أقداراً من الحركة والانطلاقة والحرية والإنجاز والاستشراف المستقبلي، ويحمي الطاقات الفكرية من الضياع والإهدار.

وأما البرامج والاجتهادات وهذا المخزون التراثي الضخم، الذي لو عرفنا كيف نتعامل معه، وحاولنا التمييز بينه وبين القيم والمعايير في الكتاب والسنة، لتحول من مشكلة إلى حل، بل لعلنا نقول: بأننا الوحيدون بين الأمم الذين لا نعيش الآبائية وأسر الذات، لأننا نملك معايير الحكم على التراث وجميع الإنتاج البشري من خلال معرفة خارجة عن وضع الإنسان هي معرفة الوحي، التي نتحرر بها من أقوال البشر وأسر التراث، وعندها يتحول التراث من مانع ومعوق إلى دافع ومخصب للرؤية.

لذلك يمكن القول: إن هذا التراث الضخم، إلى جانب أنه دليل الحيوية والامتداد، فإنه يمنح آفاقًا وتجارب تفتقدها الكثير من الأمم، ولا يلزمنا بتنزيله على الواقع المتغير، ولا يشكل لنا حاجزاً أو عائقًا أو بديلاً عن الكتاب والسنة، فصوابية هذا الاجتهاد لعصر لا تعني بالضرورة صوابيته لكل عصر. والمهم في كل عصر أن تبقى معرفة الوحي المعصومة الخالدة هي الموجهات الأساسية للمسالك والاجتهادات،

وتبقى هي معيار الخطأ والصواب للإنتاج التراثي.

ولو أدركنا أن عطاء الوحي هو معايير وقيم وإطار مرجعي، لمنحنا ذلك آفاقًا رحبة، وفك عقدة الخــوف من الاجتهاد وإطلاق الفكر، وما يترافق مع ذلك من محاولات التجريم والتأثيم، وأسقط القدسية عن اجتهادات البشر، وفتح المجال للحوار والمثاقفة والمشاورة والمدارسة.

ففي ضوء عطاء الوحي المعصوم وما يقدم من موازين ومعايير وقيم مرجعية، تصاغ البرامج، وتنطلق العقول لإقامة العمران، وتتولد المعارف وتتجه صوب تحقيق أهدافها، ويتم الإنتاج -الثقافة- بشعبه المتعددة، السياسية والاقتصادية والإعلامية والإعلانية والتربوية.. .إلخ.

دور المنتجات المادية في الشهود:

لقد أصبح من الأمور المحسومة ثقافيًا، أن إنتاج الأمور المادية أو ما يسمى بعالم الأشياء لا يند عن هذه القيم والمعايير، أو ينفصل عن عالم الأفكار، حيث لا يمكن أن يتصور أي منتج مادي في المجالات جميعًا غير مسبوق بفكرة أوبثقافة أو بمحركات فكرية دفعت للإنتاج.. كما لا يمكن أن يتصور أي منتج مادي في عالم الأشياء غير مشبع بثقافة وأفكار منتجيه. ولا يخرج المُنْتَج المادي في نهاية الأمر عن أن يكون تجسيدًا لثقافة المُنْتِج، وتحولها من أمور مجردة إلى أشياء مجسدة.

لذلك يمكن القول: بأن المنتجات المادية شواهد ومشخصات ثقافية

أو رسائل ثقافية، تسهم إلى حد بعيد من خلال رؤيتها واستعمالها وطريقة التعامل معها إلى صناعة القابليات وتغيير العادات، أو التدخل في الأنماط الحياتية والاجتماعية، وترك آثار بعيدة الغور في الشخصية الإنسانية وإعادة تشكيلها الثقافي.

ونستطيع القول أيضًا: إن المنتجات المادية هي في حقيقتها رسائل ثقافية غير مراقبة، لأنها تدخل من أوسع الأبواب ومن أضيق الشقوق، وتستهدف جميع مداخل الإنسان العقلية والعاطفية والشعورية واللاشعورية والغريزية.. والذين لا يرون في المنتجات المادية رؤية وفلسفة ثقافية أو حضارية معذورون، لعجزهم عن تجاوز الصور إلى الحقيقة الكامنة في داخلها والقابعة وراءها والتي لا يدركها إلا أصحاب البصيرة ويعجز عنها أصحاب النظر السطحي.

لذلك فإن التوهم بحياد المنتجات المادية وعدم انحيازها -دليل من بعض الوجوه- على قدرتها على أداء رسالتها على أكمل وجه، وتحقيق أهدافها بصمت وهدوء.

وتأتي خطورة هذه المنتجات المادية وآثارها في مسيرة الأمة ومسالكها بأن إدراك أبعادها الثقافية لا يتحصل إلا بعد فوات الأوان والتنبه إلى امتلاك القدرة على كيفية التعامل معها، واستشعار أهمية التأسيس

لمنتجات تتولد من خلال رؤية الأمة وفلسفتها للحياة وقيمها الضابطة لمسيرتها الحضارية.

وقد يتعذر على الأمة التي عاشت ردحًا في التخلف وسُبقت في مجال العلم والتكنولوجيا، أن تطوي الزمن بسرعة وتمتلك القدرة على تحقيق إنتاج مادي مأمول قادر على المنافسة أو مغر بالاستعمال.

وإزاء هذه الحالة، قد يكون من المفيد أن تبصر الأمة المسلمة موقعها من الحضارة العالمية، وتحدد دورها المؤثر والغائب بدقة، وما يتطلبه استرداد دورها في الشهود، ولعل في مقدمة ذلك اليوم أن تبشر برؤيتها وفلسفتها للحياة، وتحاول أن توظف وسائل الاتصال المتاحة حتى ولو كانت من إنتاج (الآخر) لإيصال رسالتها وثقافتها إلى عقول المنتجين، وتحقق لهم الثقافة المطلوبة، وتوصل إليهم القيم الهادية لمسيرة البشرية والتي يمكن أن ترشد إنتاجهم، لعل ذلك ينعكس على عقلية الإنتاج ويضبط مخرجاته بأهداف إنسانية.

ونحب أن نؤكد دائمًا، وفي التاريخ الحضاري شواهد على ذلك، أن ثقافة المغلوب يمكن أن تكون أقوى من قوة الغالب المادية، وأنه بالإمكان تحويل القوة المادية لصالح الثقافة السليمة، حتى ولو حاولت القوة المادية محاصرة الثقافة وتطويعها لها لبعض الوقت وكان لها الظهور.

ومن جانب آخر، فإن التفكير خارج إطار الإنتاج الثقافي أو المادي

(للآخر) واكتشاف الموقع الممكن لتحقيق الإضافة وكيفية التعامل معه من خلال ثقافة الأمة وقيمها، تفكير عقيم وعاجز عن الاستيعاب والتبادل المعرفي والإفادة من التجارب، وخروج من الحياة، الأمر الذي سوف يؤدي بالتالي إلى مزيد من الارتكاس والتراجع والانقطاع والانكفاء، ذلك أن الانكفاء عن محيط (الآخر) ورفض جميع منتجاته الثقافية والمادية ومحاولة تشكيل جزر منفصلة في المحيط العالمي -على الرغم من أن ذلك أصبح مستحيلاً في عالم اليوم بكل وسائله وأدواته في الاتصال- لا يقل خطورة عن الارتماء في محيط (الآخر) والذوبان في أوعيته والقبول بكل منتجاته الثقافية والمادية.

إن وسائل الإعلام وفنون الإعلان، والإعلان إحدى أدوات المشاهدة التي تحقق الشهود، أصبحت اليوم قسيم الهواء الذي نتنفسه، وبديل الكواكب التي نهتدي بها، فهي أشبه ما تكون بعقود الإذعان التي تحتل نفوسنا وبيوتنا، وتملأ أوقاتنا، وتصنع قابلياتنا واهتماماتنا، وتسلب إراداتنا، وتقودنا حيث تريد، إلى ما يمكن أن نسميه ولو تجاوزاً: بالقدرية الإعلامية والإعلانية.

ونعتقد أن هذه الوسائل أو المنتجات بمقدار ما تشكل لنا من مشكلة، وتروج لثقافة منتجيها وإنتاجهم المادي الذي يحكم سلوكنا ويتحكم

بأنماط حياتنا، بمقدار ما يمكن أن تشكل لنا حلاً ووسيلة يمكن توظيفها للبلاغ المبين، وإفساح المجال لتحقيق صدق الأفكار وحوار الثقافات، وإمكانية إظهار الإسلام على الدين كله، بما يمتلك من الحقيقة، واستجابة الفطرة، والتجربة الحضارية التاريخية، وبناء المجتمع المفتوح البعيد عن التعصب والعنصرية، واسترداد إنسانية الإنسان واحترام اختياره وكرامته.

دور الإعلان في التشكيل الثقافي:

وبالإمكان القول: إن الإعلان اليوم بعد هذا التطور التقني الهائل الذي مكّن من توظيف الفكرة وتجسيدها في صور وألوان وأصوات، بات وكأنه الأفق الثقافي الأكثر تأثيراً في حياة الفرد والجماعة خلال القرن المقبل، والقوة الإعلامية والثقافية التي لا يمكن تجاوزها أو الاستغناء عنها.

فالإعلان أصبح يشكل الخلاصة المتطورة والمتقدمة للإعلام بشكل عام، وهو ثمرة لمجموعة علوم وفنون، وعلى الأخص العلوم الاجتماعية والإنسانية من مثل علم النفس وعلم التربية وعلوم الاجتماع وعلوم أو فنون الإعلام، وكل الدراسات التي حاولت الوصول للإنسان وفتح مغاليقه وإعادة تشكيله، وجميع الدراسات التي تمت في إطار الوسائل التأثيرية وطبيعتها والتعرف على نسبة تأثيرها.

فالإعلان فن إلى جانب كونه علماً، يرتكز على الابتكار والتجديد

والتطوير والحركة المستمرة وامتلاك القدرة الدائمة على توفير وسائل الإثارة والاهتمام، ومحاولة ملامسة رغبات الناس وهمومهم ومآسيهم، والإغراء بالحصول على المعلن واحتيازه، والجري وراء السعادات الموهومة.

وغالبًا ما يرتكز الإعلان ويلجأ إلى التفتيش على الممنوعات، أو إن شئت فقل بعض العورات والمحرمات، ويحاول استخدامها كأوعية وأطر إعلانية، مستخدمًا نزوع الإنسان لمعرفة المستور عادة، فيقدم له ما يريد ترويجه والإغراء به على لوحة مثيرة للانتباه محركة للفضول، داعية لمتابعة النظر. وبذلك يضمن حضور المعْلَن عنه، من خلال ربطه بغيره لتحقيق انطباعه وإقحامه في الذهن.

ومن هنا كان اللجوء إلى جسد المرأة وتقديمه كمحل للاستمتاع باسم الفن، ومحور للإعلان عن كل شيء، حيث يباع على جسدها اللباس، والأثاث، والحذاء، والطعام، والشراب، ويروج للبضائع والحفلات، ويزاح الستار عن لحظات من المناظر الشاذة التي تغري بالمتابعة، وكثيراً ما تسوق البضاعة ويكون شراؤها سبيلاً لتحقيق بعض الرغائب.. وغالبًا ما يركز الإعلان على إثارة شهوات البطون والفروج، ويخاطب الغرائز، ويحرك العواطف.. ويستخدم رغبات الناس ويجنح إلى التكرار لترسيخ المعاني التي يريدها، فيشيع روح القطيع في الجمهور حيث تسلب الإرادة، ويلغىٰ الاختيار، وينقاد الناس للمعلن، ويقبلون على الاستهلاك بنوع من

التقليد الجماعي وعدم التفكير بالحاجة للمعلن عنه، أو الإمكانية المادية للحصول عليه، أو الأولوية المطلوبة لحياة الفرد والمجتمع.

والإعلان لا يخرج في النهاية عن كونه أحد وسائل الإعلام، لأنه يرتكز إلى إيصال معلومة أو رسالة إلى المتلقي، ويتفنن في هذا الإيصال. بل لعلنا نقول: إن وسائل الإعلام جميعًا من مرئية ومسموعة هي في خدمة الإعلان، وقد تنشأ من أجله، وعلى أحسن الأحوال تتسابق للحصول عليه.. وقد يكون الاجتهاد في جلب العدد الضخم من المشاهدين والجمهور، عن طريق الأوعية والمواد الإعلامية المتنوعة، سبيلاً لجذب المعلن أو الحصول على الإعلان.. لذلك فالتفنن والتنوع بالمواد الإعلامية والنجاح، سوف يحقق مساحات من الإعلان أكبر ومردودًا ماليًا ضخمًا.

من هنا نقول: إن الإعلان أصبح اليوم من أخطر وسائل التشكيل الثقافي، ذلك أن الكثير من الوسائل الأخرى، حتى التي تلجأ إلى اللهو والعبث، يمكن أن تتحول إلى عكس ما أرادت، فقد تستفز الإنسان المتلقي، وقد تثير غيرته واشمئزازه، وتحدث ردود فعل معاكسة، أو على الأقل توجد حواجز نفسية تحول دون اقتحام شخصيته، أما الإعلان فإنه يتسلل إلى النفس من جميع نوافذها، وغالبًا ما تختار له الفترات بين البرامج الإعلامية، حيث يكون الإنسان مؤهلاً للتلقي، إما عاطفيًا

أو غريزيًا، أو عقب إجهاد عقلي بشكل الإعلان بعدها محطات للراحة ويدخل من خلال حالات الاسترخاء.

وبهذا الاعتبار، يمكن التأكيد على أن الإعلان بات من أخطر وسائل التشكيل الثقافي، لأنه يتسلل إلى النفس بدون حواجز أو معوقات، ولأنه يبدو محايداً وتجاريًا أكثر من وسائل وأوعية الإعلام الأخرى. ولقد وصل تأثيره وأحكمت سيطرته إلى درجة القدرة على إلغاء المواد الإعلامية الأخرى مهما ادعي من أهميتها، لتفسح له المجال لاحتلال المساحة المطلوبة.

وبالإمكان القول: إنه يكاد يكون المتحكم الأقدر في توجيه الرأي العام وتشكيل سلوكياته، ذلك أنه ينتهي إلى نوع من السيطرة ولون من الاحتكار، فالشركات الكبرى للإنتاج والإعلان هي التي تفقر وتغني، وتفرض إرادتها، وتظن أنها تحيي وتميت على الطريقة النمرودية.. فسيطرة رأس المال، ليس على السياسة والسياسيين فحسب، كما كان يعتقد في المذاهب الاقتصادية السابقة، وإنما على الإعلام والأسواق والإنتاج والجمهور أيضًا.. والسيطرة على الجمهور والتحكم بسلوكياته هي الأخطر، لأن الجمهور هو المعقل الأساس للثقافة والمناخ المناسب للتنمية، والمجال الخصب للتوارث الاجتماعي. فالجمهور اليوم أصبح أسيرًا للإعلان إلى حد بعيد.

ويزداد الأمر خطورة أن تسويق الإعلان وانتشاره لم يعد إقليمياً، وإنما نستطيع القول: بأن الإعلان هو أول وسائل وسبل ومعابر العولمة والتحكم الثقافي العالمي، لما تحمل الأشياء المعلن عنها من ثقافات أصحابها، ولما يضفي الاستخدام والتعامل معها من أنماط سلوكية متوافقة مع ثقافة المنتج.

وقد تكون الإشكالية الأشد خطورة أن فلسفة الإعلان في الحضارة الغربية، التي تقوم على الإثارة والإغراء والجذب، قائمة على التفريق بين الجمال وبين الأخلاق، وأن الجمال هو المادة الأساس للترويج والإثارة حتى لو كان ذلك على حساب النظام الخلقي أو الضوابط الخلقية، حيث يطارد الإعلان اليوم القيم الأخلاقية ويحاول حشرها في زوايا مغيبة أو معتمة أو معزولة عن المجتمع، وأن الانفلات الأخلاقي وتكسير القيود وإلغاء الممنوعات أصبح هو السبيل للنجاح الإعلاني وتحصيل الربح المادي، لذلك كانت مجلات وأفلام الدعارة والتعري هي المجال الأخصب للنمو الإعلاني والكسب المادي والعب من لذائذ اللحظة وحظوظ النفس حتى ولو كان المآل أسوداً.

لذلك فنظرية التفريق بين الأخلاق والجمال، هي المعادلة الصعبة في النطاق الإعلاني والإعلامي والإبداعي على حدٍ سواء، وما لم نر الجمال في

الأخلاق والأخلاق في الجمال، فسوف يكون الإعلان وسيلة انحلال وتفسخ وترد ثقافي.

ولا يقتصر اثر الإعلان السلبي على الجانب الأخلاقي، وتوهين أو تدمير القيم الأخلاقية، وإنما يتجاوز ذلك إلى البعد الاقتصادي والتنموي، ذلك أن الإعلان في معظمه يتركز حول ترسيخ عادة الاستهلاك والعب من المتع والإغراء بها، أي أنه يقدم أنموذجًا للاقتداء هو إنسان الاستهلاك والتركيز حول الدنيا ومتعها ولذائذها، ولا نجد فيه الحد الأدنى من تقديم الأنموذج للإنسان المنتج والإغراء باقتدائه، حتى إن معايير التنمية في معظم بلاد العالم اليوم أصبحت تعتمد قياس استهلاك الفرد دون إنتاجه، فإذا ارتفع الاستهلاك كانت مؤشرات التنمية متقدمة ومبشرة. وقد لا نجد إلا بعض الأصوات الخافته، التي تحاول اعتماد الإنسان المنتج هو معيار التنمية أو النمو.

وبمعنى آخر، فإن الإعلان والإعلام والثقافة التنموية تركز على تقديم أنموذج إنسان الحق وتغييب أنموذج إنسان الواجب.. ولسنا بحاجة إلى بيان خطورة العدول عن إبراز دور الإنتاج إلى التمركز حول الاستهلاك واعتباره المقياس المغري بالاتباع، وخطورة ذلك على الإنتاج القومي، وبذلك يتحول الناس على مختلف سوياتهم إلى أسواق استهلاك وزبائن -رغم إرادتهم- لشركات الإنتاج الكبرى، التي تحاصرهم وتتحكم بطعامهم وشرابهم ولباسهم وأوقاتهم، وتقودهم إلى حيث تريد.

من عوامل التحكم الثقافي:

والحقيقة التي لا مناص من الاعتراف بها، أن السبق في مجال الإنتاج الثقافي والمادي بشكل عام يشكل تحديًا كبيرًا، فهو إما أن يؤدي للشلل والاستسلام والارتماء، وإما أن يحرك الجوانب الرخوة في الشعوب ويحفز على الحركة ويجمع القوة ويشحذ العزيمة ويدعو للمحاولة.

ولعل المشكلة التي تتطلب التامل والنظر، أن المحاولة للحاق الحضاري سوف تبقى خاضعة لأصحاب التحكم الثقافي بشكل أو بآخر، حتى ولو كان الباحث الذي يقوم بالمقاربة منتميًا إلى حضارة وثقافة أخرى، ذلك أن من مقتضيات السبق وما يورثه من تحد، ويغري به من اتباع، وما يكشف من مجالات، يفرض بشكل تلقائي وعضوي على المتخلفين عن الركب الحضاري موضوعات البحث والدراسة ومجالات الإنتاج، بحيث تصبح خياراتهم في تحديد نوعية الدراسات والبحوث محددة مسبقًا بسبب أن تحدي السبق هو المتحكم، ليس في نطاق نوعية الاختيار فقط وإنما في التحريك الثقافي ضمن الإطار والمرجع والأدوات المعرفية المسبقة والمتقدمة التي من الصعب تجاوزها أو تجاهلها، لذلك تأتي المقاربات والمقارنات ضمن رؤية السابق وتحكمه الثقافي.

ومن هنا يتأكد أكثر فأكثر من الناحية الثقافية والحضارية، أهمية بناء المرجعية وتحرير المعيار لامتلاك القدرة على هضم المنتج المتقدم، ومحاولة

إعادة إخراجه طبقًا لمواصفات وأهداف معينة، بحيث يتحول لخير البشرية والمساهمة بنموها وارتقائها، ذلك أن العمل من خارج الحضارة وخارج المجتمع سوف يؤدي إلى القطيعة والمحاصرة والتخلف والعجز حتى ولو حقق بعض الحماية الموقوتة.

ولا خيار للمثقفين والمهتمين بقضايا الأمة من العودة للعمل من داخل الحضارة والمجتمع، والتوسع في دوائر الخير فيه بحسب الاستطاعة، وتحويل سياسة الإغراق والإغراء الإعلاني إلى ضروب من استشعار التحدي والاستفزاز، وبذلك تتحول -كما أسلفنا- من مشكلة إلى حل، ومن محاصرة وتحكم وشل للقدرة إلى تحريك وتفكير وتجميع للقوة، وتبصير بالمداخل الحقيقية لاسترداد الذات وتقديم أنموذج حضاري وثقافي متميز.

ولا شك أن المحاولات على الطريق لاسترداد الذات في خضم هذا البحر المتلاطم قائمة ومستمرة، تضيق وتتسع تاريخيًا لكنها لا تنقطع، وتبقى تشكل آمالاً بقابلية الأمة وقدرتها على النهوض. فالمجالات متعددة، والثغور معظمها ما يزال مفتوحًا.. وكثيرة تلك التخصصات العربية الإسلامية المهاجرة، التي توظف لصالح حضارة وثقافة (الآخر) الهاضمة المتحكمة، بسبب عوامل الطرد من هنا والجذب من هناك.. وكثيرة تلك التخصصات التي نمت وتشكلت ضمن إطار ثقافة (الآخر)، بعيدًا عن مرجعيتها ومعاييرها وأصولها الحضارية.

ويصبح المطلوب اليوم التفكير باستردادها ثقافيًا لتؤدي دورها على أرضها الحضارية وليس بالضرورة أرضها الجغرافية، وتكون مؤهلة لاستنبات جديد، كما تكون قادرة على الإفادة والحوار والأخذ الحضاري، وفق معاييرها وقيمها.. قادرة على العطاء الذي يعالج أزمة الإنسان وأزمة الحضارة بشكل عام، لأن الإنسان في النهاية ليس ترسًا في آلة، ولا رقمًا في حاسبة، وإنما هو إنسان بحاجة إلى استرداد إنسانيته المفقودة وسعادته الغائبة، على الرغم من كثرة أشيائه وأدواته المادية التي وفرتها الحضارة المعاصرة.

ويبقى الأمر الذي لا مناص من التأكيد عليه ، أن الإعلان أصبح اليوم يحتل موقعاً من أخطر المواقع وأكثرها تقدمًا، حيث يكاد يكون -كما أسلفنا- هو الأفق الثقافي الأكثر تأثيراً للقرون القادمة، وأنه إحدى القوى المرنة المتحكمة في قيادة الحضارة وتحويل مسارها إلى حيث يريد من الإنتاج الثقافي والمادي على سواء.

وقد تكون الإشكالية الكبيرة في الإعلان اليوم، هي في انفلاته من جميع الضوابط والقيم الأخلاقية، واستباحته لكل شيء يمكن من الترويج والإثارة والإغراء بالاستهلاك وكشف المستور والعبث بالعورات، واعتبار ذلك من مستلزمات الفن وأسباب النجاح، وتوظيف جسد المرأة، الذي بات يعتبر المحور الرئيس للإعلان.

والخطورة تكمن اليوم في فلسفة الحضارة الغربية، التي تتركز حول إشباع الغرائز والشهوات والفصل بين الأخلاق والجمال، وتعيش لحظتها الآنية بعيداً عن أي نظر في العواقب والمآلات، تحت شعار: اليوم خمر وغداً أمر.

وفي هذه اللحظة الحضارية التاريخية حيث التركيز حول الجوانب الحيوانية في الإنسان، يأتي دور الحضارة الإسلامية بضوابطها وأخلاقياتها كمنقذ حضاري.

من هنا تأتي أهمية التأكيد على البعد الثقافي والمنظور الإسلامي للإعلان، الذي يشكل الرؤية الأساس لفلسفة الإعلان، ويمكّن من الإفادة من التقنيات المعمول بها بشكل سليم، والذي سوف يؤدي بالتالي إلى إنتاج تقنياته المتسقة مع فلسفته.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

فهرس الموضوعات

٣٨٥٧/١٩

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٣٨٥٩/١٩

يقول تعالى :

﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (يوسف، ١٠١)

١٩/ ٣٨٦٠



تتمحور حول:

-التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص؛ وأن الغاية الأساس للنبوة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين : ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾؛ وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبت والطاغوت).

- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد؛ وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.

-التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل؛ والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.

-إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.

-المساهمة في بناء «الطائفة القائمة على الحق»، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.

- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتمييز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.

-اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.

-التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمتلكها الأمة، ووسائل تفعيلها.

-إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم «أهل الحل والعقد».

-بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولمة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.

-تحرير القول في إشكالية «الحاكمية»، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.

- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.

-بيان أن عملية النهوض تتطلب فقه النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة .

-صوابية الحل لمشكلات عصر معين، لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.